

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم التاريخ والآثار

السياسة الأمريكية تجاه إيران (1945-1981م)،

إعداد الباحثة
نبيلة محمود ذيب مليحة

إشراف الدكتور
أحمد محمد أحمد الساعاتي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ
(بحث تكميلي) في قسم التاريخ والآثار بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين

1433هـ - 2012م

غزة - فلسطين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله برّاً...

وإلى والدتي الحنون إجلالاً...

إلى زوجي الغالي، ورفيق دربي...

إلى أبنائي، حماهم الله ورعاهم...

إلى إخواني، وأخواتي جميعاً...

إلى أهلي وأحبائي وكل من يهمهم أمري...

إلى الشهداء والجرحى والأسرى الذين ضحوا من أجل فلسطين الحبيبة...

إليهم جميعاً أهدي هذه الدراسة

الباحثة

نبيلة محمود ذيب مليحة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه إلى يوم الدين أفضل الصلوات وأتم التسليم، أما بعد،،،
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

فإنني أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الدكتور : أحمد محمد الساعاتي، الذي تفضل بالإشراف على رسالتي، وغمرني بتقديم النصح والإرشاد خلال مدة الدراسة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة؛ لتكرمهم بمناقشة الرسالة، وتقديم الملاحظات القيمة.

ولا يفوتني أن أشكر العاملين في مكتبة الجامعة الإسلامية بغزة، وللمترجمين الذين ساعدوني في ترجمة عشرات المراجع الانجليزية، وأخص بالذكر الأستاذ/ سامي محمد حسن.
كما أشكر السيد/ رامز نسمان الذي قام بتنسيق الرسالة، وكل من قدّم لي خدمة ساعدت على انجاز هذه الرسالة.

الباحثة

نبيلة محمود ذيب مليحة

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب
فهرس الموضوعات	ت
قائمة الملاحق	ر
ملخص الدراسة باللغة العربية	س
المقدمة	ص
الفصل التمهيدي	
1	جغرافيا وتاريخ إيران
2	المبحث الأول : جغرافيا وتاريخ إيران حتى انتهاء الدولة القاجارية عام 1925م:
3	أولاً : موقع إيران
4	ثانياً : جغرافيا إيران
5	ثالثاً : تاريخ إيران القديم
5	1- الأصل والتسمية
6	2- إيران في العصر الإسلامي
8	رابعاً : إيران في عهد الدولة القاجارية (1779-1925م)
11	1- إيران أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918)
12	2- إيران بعد الحرب العالمية الأولى (1918-1925)
14	3- أثر إلغاء امتياز شركة نفط خوستاريا (Khoshtarya)
18	المبحث الثاني : إيران في عهد أسرة رضا شاه (1925-1945) :
19	أولاً : الامتيازات الأجنبية في عهد رضا شاه
23	ثانياً : أوضاع إيران أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)
26	ثالثاً : النفوذ الأمريكي في إيران أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)
الفصل الأول	
32	أثر سياسة الاحتواء على السياسة الأمريكية في إيران (1945-1951)
33	المبحث الأول : نشأة سياسة الاحتواء (1945-1947) :
34	أولاً : سياسة الاحتواء
36	ثانياً : التوسع السوفييتي في (أذربيجان)

36	1- الأطماع السوفيتية في إيران
38	2- الموقف الأمريكي من الممارسات السوفيتية في (أذربيجان)
38	أ- المراسلات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي
40	ب- دور الولايات المتحدة الأمريكية في تحريض إيران لتقديم شكوى للأمم
42	3- التهديدات السوفيتية لإيران في عهد حكومة (قوام السلطنة)
43	أ- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التهديدات السوفيتية
46	ب- الدعم الأمريكي لإيران في الأمم المتحدة
49	ثالثاً : إيران بعد الانسحاب العسكري السوفيتي
49	1- السيطرة السوفيتية على أوضاع إيران الداخلية
50	2- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة السوفيتية على أوضاع
51	3- فشل اتفاقية النفط الإيرانية السوفيتية
53	رابعاً : دور الضغوط الأمريكية في إنهاء السيطرة السوفيتية في إيران
55	المبحث الثاني : تطبيقات سياسة الاحتواء (1947-1951م) :
56	أولاً : مبدأ ترومان
56	1- إعلان مبدأ ترومان
59	2- احتواء إيران ضمن مبدأ ترومان
62	3- المساعدات العسكرية لإيران بعد إعلان مبدأ ترومان
62	أ- المساعدات العسكرية قبل ضم إيران رسمياً لمبدأ ترومان
64	ب- المساعدات العسكرية بعد ضم إيران لمبدأ ترومان
67	ج- الموقف الأمريكي من زيادة المساعدات العسكرية لإيران
69	ثانياً : مشروع مارشال :
69	1- أهمية النفط لمشروع مارشال
71	2- دور النفط الإيراني في مشروع مارشال
73	ثالثاً : برنامج النقطة الرابعة
74	- إيران ضمن برنامج النقطة الرابعة
78	الفصل الثاني
78	السياسة الأمريكية تجاه إيران (1951-1961)
79	المبحث الأول : السياسة الأمريكية تجاه إيران (1951-1953م) :
80	أولاً : تأميم النفط الإيراني
80	1- موقف بريطانيا من النفط الإيراني

82	2- تأميم النفط الإيراني عام 1951م
84	3- الموقف البريطاني من تأميم النفط الإيراني
85	4- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تأميم النفط الإيراني
89	5- المساعي الأمريكية للوصول إلى النفط الإيراني أثناء الأزمة
89	ثانياً : الإطاحة بحكومة مصدق عام 1953م
90	1- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حكومة مصدق
93	2- الإطاحة بحكومة مصدق عام 1953م
96	3- عملية أجاكس
100	ثالثاً : إعلان اتفاقية النفط الإيرانية عام 1953م
101	1- المكاسب الأمريكية من اتفاقية النفط عام 1953م
102	2- مساوئ اتفاقية عام 1953م على إيران
103	3- نتائج سقوط حكومة مصدق على المنطقة
106	المبحث الثاني : تزايد النفوذ الأمريكي في إيران في عهد الرئيس إيزنهاور (1953-1961) :
107	أولاً : حلف بغداد عام 1955م
107	1- تبلور حلف بغداد
110	2- أهمية انضمام إيران لحلف بغداد
113	3- تسليح إيران ضمن حلف بغداد
114	4- الموقف الأمريكي من حلف بغداد
117	5- انتهاء حلف بغداد
119	ثانياً : جهاز المخابرات الإيرانية (السافاك) عام 1956م
119	1- نشأة جهاز المخابرات الإيرانية (السافاك)
121	2- تدريب جهاز المخابرات الإيرانية (السافاك)
123	3- دور (إسرائيل) في تدريب جهاز السافاك
125	4- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من جهاز السافاك
126	ثالثاً : مبدأ إيزنهاور عام 1957م
126	1- أسباب إعلان مبدأ إيزنهاور
128	2- إعلان مبدأ إيزنهاور
130	3- انضمام إيران لمبدأ إيزنهاور

الفصل الثالث

133

السياسة الأمريكية ومبدأ الدعامة المزدوجة (1960-1971م)

134

المبحث الأول : تبلور مبدأ الدعامة المزدوجة في ظل ادارتي الرئيس كيندي وجونسون (1960-1969)

135

تمهيد

135

أولاً : التطورات السياسية في عهد الرئيس كيندي (1960-1964)

136

1- تطور السياسة الأمريكية على الساحة الدولية

136

2- تطور السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

137

3- تطورات الانسحاب البريطاني من الخليج العربي

139

ثانياً : إدارة كيندي وفكرة الدعامة المزدوجة 1960-1964م

141

1- إيران والدعامة المزدوجة في عهد كيندي

142

2- إدارة كيندي والإصلاحات الداخلية في إيران

146

ثالثاً : نشأة مبدأ الدعامة المزدوجة في عهد الرئيس جونسون (1964-1969)

146

1- الانسحاب البريطاني من الخليج في عهد جونسون

147

2- الموقف الأمريكي بعد إعلان الانسحاب البريطاني

150

3- سياسة الدعامة المزدوجة في عهد إدارة جونسون

152

رابعاً : إيران والسعودية في ظل مبدأ (الدعامة المزدوجة)

152

1- أثر الانسحاب البريطاني على التسليح العسكري الإيراني

156

2- علاقات إيران والسعودية في ظل مبدأ الدعامة المزدوجة

159

المبحث الثاني : السياسة الأمريكية ومبدأ نيكسون (الدعامة المزدوجة)

: (1969-1971)

160

أولاً : إعلان مبدأ نيكسون

160

1- الأوضاع الأمريكية قبل إعلان مبدأ نيكسون

161

2- مبدأ نيكسون

164

3- العلاقات الإيرانية السعودية في ظل مبدأ نيكسون

167

4- أثر إعلان مبدأ نيكسون على العلاقات الأمريكية الإيرانية

169

ثانياً : المساعدات الأمريكية لإيران ضمن مبدأ نيكسون

169

1- المساعدات العسكرية

171

2- التسليح الإيراني بعد عام 1973م

173

3- الولايات المتحدة الأمريكية والتدريب العسكري الإيراني

175

4- إيران والتسليح النووي

176	5- الاعتراضات الأمريكية على التسليح الإيراني
180	ثالثاً : التطبيقات العملية لمبدأ نيكسون
180	1- احتلال إيران للجزر العربية عام 1971م
181	أ- أصول النزاع الإيراني العربي حول الجزر العربية
182	ب- الأطماع الإيرانية بعد قرار الانسحاب البريطاني
187	الفصل الرابع
187	السياسة الأمريكية تجاه النفط في السبعينات
188	المبحث الأول : دور إيران في إلغاء امتيازات النفط :
189	تمهيد
189	أولاً : اتفاقية طهران عام 1971م
190	1- مقدمات اتفاقية طهران
190	أ- نشأة الأوبك
191	-موقف الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من الأوبك
192	ب- الاتفاقية الإيرانية عام 1971م
195	ت-أثر الاتفاقية الإيرانية على دول الأوبك
196	2- مباحثات اتفاقية طهران عام 1971م
199	ثانياً : إلغاء اتفاقية الكونسرتيوم في عام 1973م
199	1- إيران وإلغاء الكونسرتيوم
200	2- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من إلغاء الكونسرتيوم
201	3- أثر قرار إلغاء اتفاقية الكونسرتيوم على إيران
203	المبحث الثاني : أثر حظر النفط العربي على السياسة الأمريكية :
204	حرب عام 1973م
204	1- حظر النفط العربي عام 1967م
208	2- حظر النفط العربي عام 1973م
210	3- أثر حظر النفط العربي عام 1973م على الولايات المتحدة الأمريكية
213	4- دور إيران أثناء حظر النفط عام 1973م
217	المبحث الثالث : أثر رفع سعر النفط على السياسة الأمريكية من عام (1973-1979) :
218	أولاً : السياسة الأمريكية تجاه رفع سعر النفط عام 1973
218	1- دور إيران في رفع أسعار النفط
219	2- التأييد الأمريكي لسياسة إيران النفطية عام 1973م

- 221 3- أهمية رفع أسعار النفط للولايات المتحدة الأمريكية عام 1973م
- 224 ثانياً : السياسة الأمريكية تجاه رفع سعر النفط بعد عام 1973
- 224 1- تأثير رفع سعر النفط على الاقتصاد الأمريكي
- 225 2- مبررات إيران لرفع أسعار النفط
- 227 3- دور السعودية في الأوبك لتنفيذ السياسة الأمريكية
- 229 4- رفع أسعار النفط في عهد الرئيس جيرالد فورد
- 234 5- النفط والإدارة الأمريكية في عهد كارتر

الفصل الخامس

240

السياسة الأمريكية في ظل مبدأ كارتر 1981-1979

241 المبحث الأول : أثر مبدأ كارتر على السياسة الأمريكية :

242 أولاً : تبلور مبدأ كارتر

242 1- سقوط شاه إيران عام 1979م

243 أ- مؤشرات سقوط الشاه في التقارير الأمريكية

244 ب- دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم نظام الشاه أثناء أحداث الثورة الإيرانية

246 ت- الجهود الأمريكية للسيطرة على حكومة الثورة

246 ث- أثر سقوط نظام الشاه على السياسة الأمريكية

251 2- أزمة الرهائن الأمريكية عام 1979م

252 أ- ردود الفعل الأمريكية على احتجاز الرهائن الأمريكية

255 ب- عملية مخلب النسر عام 1980م

257 3- التدخل السوفيتي في أفغانستان عام 1979م

257 أ- تاريخ الأطماع السوفيتية في أفغانستان

258 ب- أثر الاحتلال السوفيتي لأفغانستان على السياسة الأمريكية

263 ثانياً : مبدأ كارتر

265 - قوات الانتشار السريع

270 المبحث الثاني : الموقف الأمريكي تجاه الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م :

271 أولاً : أسباب الحرب الإيرانية العراقية

271 1- النزاعات الحدودية بين إيران والعراق

272 2- دعم إيران لأكراد العراق

273 3- اتفاقية الجزائر عام 1975م

274 - الموقف الأمريكي من اتفاقية الجزائر عام 1975م

274 ثانياً : دور الولايات المتحدة الأمريكية في استمرار الخلاف الإيراني العراقي

274 1- علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع أكراد العراق

275	2- دور الولايات المتحدة الأمريكية في مساندة الشاه لقضية الأكراد
276	3- مبررات دعم الولايات المتحدة الأمريكية لأكراد العراق
278	ثالثاً : الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م
279	1- دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الإيرانية العراقية
285	2- المساعدات العسكرية الأمريكية لإيران أثناء الحرب
286	- أساليب الولايات المتحدة الأمريكية في تزويد إيران بالسلاح أثناء الحرب
291	الخاتمة
291	أولاً : أهم النتائج
292	ثانياً : التوصيات
293	الملاحق
334	المصادر والمراجع
364	Abstract

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1-	وثيقة (مبدأ ترومان)	294
2-	الفقرة من نص خطاب الرئيس (ترومان) في 20 يناير عام 1949م عن النقطة الرابعة	296
3-	نص الرسالة المقترحة من الرئيس (ترومان) إلى مصدق، كمرفق لرسالته (ترومان) إلى تشرشل في 21 آب (أغسطس) عام 1952م، في جهوده للمساعدة في حل قضية النفط الإيراني وترجمته	297
4-	أهم الوثائق المتعلقة بمشكلة أفغانستان	301
5-	الإدانة العالمية للتدخل السوفيتي في أفغانستان - نص مشروع قرار مجلس الأمن حول أفغانستان	305
6-	نص قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ 14 كانون ثاني (يناير) 1980	306
7-	عناصر قوة الانتشار السريع عام 1980	208
8-	المساعدات الأمريكية لإيران، 1951-1956 (بملايين الدولارات) وترجمته	310
9-	الإنفاق الإيراني والعراقي على التسليح ووارداتهما من الأسلحة (1969-1978) (بملايين الدولارات)	312
10-	أفراد السفارة الأمريكية في إيران	313
11-	البعثة العسكرية الأمريكية في إيران عام 1977	314
12-	فرق المساعدة الميدانية البحرية	314
13-	المؤسسات الأمريكية العاملة بعقود في إيران وعدد الأفراد التابعين لها تشرين ثان (أكتوبر) عام 1975	315
14-	جدول القوة العسكرية الإيرانية عام 1978م	317
15-	جدول الأسلحة العسكرية الإيرانية عام 1978م	317
16-	النسبة المئوية لمصروفات الدفاع قياساً بالدخل القومي	318
17-	مصروفات الدفاع (مليار دولار)	319

320	18-	حاجة العالم للطاقة (ما عدا الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين) بين عامي 1920 و 1985
321	19-	إنتاج النفط في بلدان الأوبك في الأعوام (1950-1981) بملايين الأطنان
322	20-	صادرات بلدان الأوبك في الأعوام 1973-1980 (التسليم على المركب بملايين الدولارات)
323	21-	مستورادات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام من دول الأوبك
324	22-	مستورادات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام من الدول العربية أعضاء الأوبك
325	23-	مستورادات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام عام 1973م (بآلاف البراميل)
326	24-	موقع إيران الجغرافي الاستراتيجي
327	25-	مظاهر السطح في إيران
328	26-	مظاهر السطح في إيران
329	27-	الكثافة السكانية في إيران عام 1966م
330	28-	توزيع الثروات المعدنية في إيران
331	29-	المدن الإيرانية الرئيسية
332	30-	خريطة موقع الجزر العربية
333	31-	التواجد الكردي في المنطقة

ملخص الدراسة

السياسة الأمريكية تجاه إيران (1945-1981م)

تناولت الدراسة السياسة الأمريكية تجاه إيران (1945-1981م) وتطوراتها على المنطقة وإيران، حيث رسمت السياسة الأمريكية إستراتيجيتها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، التي فرضت تمركز القوات المتحاربة على الأراضي الإيرانية، ثم واجهت إيران الرفض السوفيتي للانسحاب منها، وعلى أثرها أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاحتواء لمنع التوغل السوفيتي في إيران والمنطقة، التي كان من أهم عناصرها مبدأ ترومان ومشروع مارشال وبرنامج النقطة الرابعة.

ثم تحولت السياسة الأمريكية إلى مرحلة التواجد الفعلي في إيران، بعد قيام الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس إيزنهاور بإسقاط حكومة مصدق، وإفشال عملية تأميم النفط الإيراني، واتجهت إلى سياسة تكوين الأحلاف والمعاهدات، حيث ساهمت في نشأة حلف بغداد الذي أصبح حلف السنتو لاحقاً بعد الانسحاب العراقي منه، كما شاركت في نشأة جهاز المخابرات الإيرانية (السافاك)، وأعقب ذلك إعلان الرئيس إيزنهاور لمبدئه؛ وذلك في إطار مقاومة التوغل السوفيتي في المنطقة، وضمان المصالح الأمريكية.

وفي مرحلة السبعينات تشكلت علاقة خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، لاسيما بعد انحسار التواجد البريطاني، حيث أوكلت الولايات المتحدة الأمريكية إيران شرطي الخليج، وذلك ضمن مبدأ الدعامة المزدوجة، بالإضافة إلى السعودية، وتمكنت إيران من خلال تلك السياسة الحصول على المعدات العسكرية والتجهيزات اللازمة؛ لتقوية الجيش الإيراني، بالرغم من معارضة جهات أمريكية لحجم ذلك التسليح، كما أصبحت إيران الأداة العملية لتنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة، وتمكنت من خلال ذلك الدور السيطرة على الجزر العربية، في إطار المساعي الإيرانية للهيمنة على المنطقة.

وبرز النفط كأساس حدد طبيعة السياسة الأمريكية تجاه إيران، لاسيما بعد نشأة الأوبك، وتزعّم الشاه التيار المناادي برفع أسعار النفط ضمن الأوبك، حيث تمكن الشاه من تغيير امتيازات التعاقدات النفطية، من خلال اتفاقية طهران، وإلغاء الكونسرتيوم النفطي في إيران، وكان لحظر النفط العربي إثر حرب عام 1967م و1973م دور فعّال في ذلك.

ثم كانت الأحداث التي أدت إلى انتهاء مبدأ الدعامة المزدوجة، نتيجة للاحتلال السوفيتي لأفغانستان، وسقوط حكم الشاه، وقيام ثورة الخميني، واحتجاز الرهائن الأمريكية في طهران، حيث أعلن كارتر عن مبدأه، التي كانت قوات الانتشار السريع الأداة الفعلية لتنفيذه، وانتهى عهد إدارة الرئيس كارتر بالحرب العراقية الإيرانية، التي كان للولايات المتحدة الأمريكية دور فعال في قيامها.

وقد اختارت الباحثة السياسة الأمريكية تجاه إيران (1945-1981م)، عنواناً لبحثها، لأسباب عدة أبرزها أهمها افتقار المكتبة العربية للدراسات التي تناولت السياسة الأمريكية تجاه إيران في تلك المرحلة.

واتبعت الباحثة في دراستها منهج البحث التاريخي ومنهج المصالح القومية، وقد اعتمدت في دراستها على الوثائق المنشورة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والمراجع العربية، والانجليزية التي قامت بترجمتها، والكتب العربية المترجمة، وكذلك الدوريات، والمواقع الالكترونية، فامتازت المراجع بالتنوع والتعدد، ثم ذيلت الدراسة بعدد من الملاحق (وثائق وخرائط وجداول)، التي ساهمت في إثراء الدراسة.

وقد توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج والتوصيات، التي كان من أهمها ضرورة أن تُولي الجامعات الفلسطينية قسماً خاصاً لدراسة السياسات الدولية، لاسيما الأمريكية كونها دولة تتحكم في السياسة العالمية، وضرورة تعميم الدراسات العلمية ذات الصلة بالدوائر الحكومية والرسمية للاستفادة منها في صنع القرار.

المقدمة

لعبت السياسة الأمريكية دوراً بارزاً في إيران منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، لاسيما بعد التراجع البريطاني ودخول الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية كبديل للنزاع على التواجد والهيمنة في مناطق الصراع، وكانت إيران بحكم الموقع الاستراتيجي والطاقت التي يمتلكها من أكثر مناطق العالم تعرضاً للهيمنة، إما من قوى دولية تتطلع للاستثمار بخيراتها أو من قوى دولية تطمح بمصادرة قرارها وفرض وصاية دولية سياسية وأمنية عليها، وشكلت السياسة الأمريكية أهم تلك القوى الدولية التي صاغت مشاريعها السياسية بما يخدم مصالحها في إيران والمنطقة.

وسعت إيران إدراكاً منها لأهمية موقعها، لتحقيق أهداف تلك السياسة، مقابل تفوق عسكري دائم، والذي عدته إيران أساساً للهيمنة على منطقة الخليج.

وقد تناولت الدراسة السياسة الأمريكية تجاه إيران (1945-1981م)، وتطوراتها على المنطقة وإيران، حيث رسمت السياسة الأمريكية إستراتيجيتها تجاه إيران منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة إلى :

- 1- التأريخ للسياسة الأمريكية تجاه إيران بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى انتهاء إدارة الرئيس كارتر، ما بين عامي (1945-1981م).
- 2- تزويد الباحثين والدارسين والمختصين بالدراسة.
- 3- الاستفادة من تجربة السياسة الأمريكية في إيران في تحليل الواقع السياسي في الخليج العربي.
- 4- إثراء المكتبة العربية.

أهداف الدراسة :

- 1- معرفة بداية التواجد الأمريكي في إيران.
- 2- دراسة سياسة الاحتواء الأمريكية، ودورها في سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على إيران والمنطقة.

- 3- الوقوف على المشاريع الأمريكية التي أعلنتها السياسة الأمريكية لخدمة مصالحها في المنطقة.
- 4- التعرف على أصول الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج، ودور إيران في الأوبك لخدمة المشاريع الأمريكية.
- 5- الوقوف على أثر مبدأ الدعامة المزدوجة في تسليح إيران، والدور الإيراني في تطبيق السياسة الأمريكية في منطقة الخليج وفق ذلك المبدأ.
- 6- معرفة أسباب إعلان مبدأ كارتر، ودور السياسة الأمريكية في قيام الحرب العراقية الإيرانية، وأهدافها.

حدود الدراسة :

تناولت الدراسة السياسية الأمريكية تجاه إيران من عام 1945م، حتى عام 1981م، أي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى انتهاء إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وقيام الحرب العراقية الإيرانية.

منهج الدراسة :

اتبعت الباحثة في دراستها منهج البحث التاريخي، فجمعت الروايات من مصادرها، ومراجعتها العربية والانجليزية، وقارنت بينها، وصولاً للنتائج، أما طريقة التوثيق فقد اتبعت الباحثة التوثيق حسب النظام الفرنسي، الذي يكتفي باسم المؤلف، واسم الكتاب، ورقم الصفحة، وتدوّن البيانات التفصيلية للكتاب في قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.

دراسات سابقة :

اطلعت الباحثة على أدلة الرسائل العلمية في الجامعات العربية، وحسب علمها لا توجد دراسة متخصصة تشمل جميع جوانب هذه الدراسة.

لكن الباحثة استفادت من الدراسات العلمية التالية :

- 1- الفتلاوي، صباح كريم رياح : إيران في عهد محمد علي الشاه (1907-1909م)، دراسة تاريخية للتطورات السياسية الداخلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الكوفة، 2003م. تناولت الدراسة - التي هي في الأصل رسالة ماجستير - الحديث عن تاريخ إيران في بداية القرن العشرين، والعلاقات الأمريكية ضمن تلك المرحلة، وذلك أفاد الباحثة في التعرف على أصول العلاقات الأمريكية الإيرانية، والتدخلات الغربية قبيل الحرب العالمية الثانية.

2- القرم، آمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة الملف النووي الإيراني(2001-2006م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القدس، 2007م.

تناولت الدراسة-التي هي في الأصل رسالة ماجستير- السياسة الأمريكية تجاه إيران فيما يختص بالتسليح العسكري الإيراني، لاسيما الملف النووي الإيراني، وأبعاده، وذلك أفاد الباحثة في معرفة حجم التسليح الأمريكي لإيران أثناء حكم الشاه، وبداية مرحلة تسليح إيران ضمن مبدأ نيكسون.

3- آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي في الفترة ما بين 1945-1973م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الزقازيق، مصر، 1996م.

تناولت الدراسة-التي هي في الأصل رسالة ماجستير- السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي، حيث أوضحت الدراسة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة بعمومها، إلا أنها تناولت الحديث عن النفط الإيراني ومنظمة الأوبك واتفاقية طهران وإلغاء الكونسرتيوم النفطي في إيران، وذلك زود الباحثة بالمعلومات حول السياسة الأمريكية تجاه النفط الإيراني بصفة خاصة، ونفط الخليج والمنطقة بصفة عامة، ودور إيران في بلورة تلك السياسة.

4- العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج العربي تطوه وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ط1، آذار (مارس) 2006م.

تناولت الدراسة-التي هي في الأصل رسالة ماجستير-أمن الخليج من المنظور الأمريكية والسوفيتي، والقضايا التي تمحورت حول السيطرة على الخليج، وشكلت بعض قضايا إيران أحد محاور الصراع السوفيتي الإيراني، حيث زودت الدراسة الباحثة أسباب المشاريع والمبادئ الأمريكية التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية لمقاومة التوغل السوفيتي، لكن الدراسة اقتصرت على المشاريع الأمريكية من زاوية الأمن الكامل للخليج، دون التركيز على إيران.

وتسعى دراسة الباحثة لتغطية جوانب النقص في الدراسات السابقة في أنها تتناول السياسة الأمريكية تجاه إيران منذ بداية التواجد الأمريكي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى انتهاء الدور الأمريكي من إيران بعد سقوط نظام الشاه، وقيام الثورة الإيرانية وانتهاء حكم كارتر إثر ذلك.

صعوبة الدراسة :

واجهت الباحثة أثناء أعداد الدراسة صعوبات عدة أبرزها : ندرة المصادر والمراجع الأجنبية (الانجليزية)، داخل مكتبات غزة، وقد تغلبت الباحثة على ذلك من خلال الاعتماد على الكتب الالكترونية المتاحة، كذلك الكتب الالكترونية الانجليزية، ضمن المكتبات العالمية، التي تتناول بعض موضوعات الدراسة، وأيضاً الكتب التي تتناول موضوعات النفط والصراع الأمريكي السوفيتي حوله.

تقسيمات الدراسة :

قسمت الباحثة دراستها إلى مقدمة، وفصل تمهيدي وخمسة فصول، وخاتمة، وتضمن **الفصل التمهيدي** جغرافيا وتاريخ إيران حتى الحرب العالمية الثانية، والقوى السياسية التي هيمنت عليها أثناء الحرب.

وتناول **الفصل الأول** أثر سياسة الاحتواء على السياسة الأمريكية في إيران (1945-1951م)، واشتمل على بحثين؛ درس المبحث الأول نشأة سياسة الاحتواء الأمريكية في المرحلة ما بين (1945-1947م)، أما المبحث الثاني فتناول تطبيقات سياسة الاحتواء (1947-1951).

ودرس **الفصل الثاني** السياسة الأمريكية تجاه إيران (1951-1961)، وتكون أيضاً من بحثين؛ الأول منهما درس السياسة الأمريكية تجاه إيران في المرحلة (1951-1953م)، وتناول المبحث الثاني السيطرة الأمريكية على إيران في عهد الرئيس إيزنهاور (1953-1961م).

واستعرض **الفصل الثالث** السياسة الأمريكية ومبدأ الدعامة المزدوجة (1960-1971)، وشمل بحثين؛ الأول منهما درس تبلور مبدأ الدعامة المزدوجة في عهد الرئيس كيندي وجونسون (1960-1969)، بينما تناول المبحث الثاني السياسة الأمريكية ومبدأ نيكسون (الدعامة المزدوجة) (1969-1971)، وتطبيقات مبدأ نيكسون والتسليح الإيراني ضمن ذلك المبدأ.

وعالج **الفصل الرابع** السياسة الأمريكية تجاه النفط في السبعينات، وتضمن ثلاثة مباحث؛ الأول تناول دور إيران في إلغاء امتيازات النفط، أما الثاني فاستعرض أثر حظر النفط العربي على السياسة الأمريكية، ودرس المبحث الثالث أثر رفع سعر النفط على السياسة الأمريكية منذ عام 1973 وحتى عام 1978م.

وأما **الفصل الخامس** فتناول السياسة الأمريكية في ظل مبدأ كارتر (1979-1981م)، وتضمن مبحثين؛ الأول منهما تناول أثر مبدأ كارتر على السياسة الأمريكية، ومنشأة قوات الانتشار السريع، بينما تناول الثاني الموقف الأمريكي تجاه الحرب الإيرانية العراقية.

وأنهت الباحثة دراستها بخاتمة، اشتملت على نتائج، كان من أهمها أن التواجد الأمريكي الفعلي في إيران بدأ بعد الحرب العالمية الثانية، لاسيما بعد التوسع السوفيتي في أذربيجان.

وتوصيات توصلت إليها من أبرزها ضرورة اهتمام الجامعات بموضوعات السياسة الأمريكية، ثم أنهت الدراسة بقائمة الملاحق، وقائمة المصادر والمراجع حيث اعتمدت في دراستها على الوثائق المنشورة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والمراجع العربية، والانجليزية التي قامت بترجمتها، والكتب العربية المترجمة، وكذلك الدوريات، فامتازت المراجع بالتنوع والتعدد، وذيلت الدراسة بعدد من الملاحق (وثائق وخرائط وجداول)، التي ساهمت في إثراء الدراسة.

وفي الختام لا يسع الباحثة إلا أن تستذكر قول العماد الأصفهاني : "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه، إلا قال في غده : "لو كان غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل"، هذا من أعظم العبر، وهذا دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

وأسأل الله التوفيق والسداد، وأن يكون عملي خالصاً لوجهه تعالى.

الباحثة

نبيلة محمود ذيب مليحة

غزة - فلسطين

2012

الفصل التمهيدي

جغرافيا وتاريخ إيران

المبحث الأول : جغرافيا وتاريخ إيران حتى انتهاء الدولة القاجارية عام 1925م.

المبحث الثاني : إيران في عهد أسرة رضا شاه (1925-1945م).

المبحث الأول

جغرافيا وتاريخ إيران حتى انتهاء الدولة القاجارية عام 1925م

أولاً : موقع إيران.

ثانياً : جغرافيا إيران.

ثالثاً : تاريخ إيران القديم.

1- الأصل والتسمية.

2- إيران في العصر الإسلامي.

رابعاً : إيران في عهد الدولة القاجارية (1779-1925م) :

1- إيران أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918).

2- إيران بعد الحرب العالمية الأولى (1918-1925).

المبحث الأول

جغرافيا وتاريخ إيران حتى انتهاء الدولة القاجارية عام 1925م

شكل موقع وجغرافيا إيران أهم المؤثرات في تاريخها القديم والحديث، لاسيما بسبب حكم موقعها على الخليج العربي، التي يُعد من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم، وتحكمها في مضيق هرمز، كذلك وفرة النفط فيها، وفي التاريخ الحديث شهدت إيران منذ الحرب العالمية الأولى تنافساً بين الدول بهدف تحقيق مصالحها الدائمة من النفط، والحفاظ على أهم مصدر للطاقة في العالم، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية أهم تلك الدول التي تطلعت للهيمنة على إيران.

أولاً : موقع إيران :

تقع إيران في جنوب غرب آسيا، تحدها من الشمال (تركمانستان و بحر قزوين)، ويحدها من الجنوب (خليج عُمان والخليج العربي)، حيث تتصل بالخليج العربي⁽¹⁾ بحدود هي الأطول بين البلدان الخليجية تبلغ (1,200) كم، وتحدها من الشرق (باكستان وأفغانستان)، ومن الغرب (تركيا والعراق وخليج عُمان)⁽²⁾، وبذلك تكون إيران في موقع متوسط في جنوب الكتلة الآسيوية، ومقتسمة الخليج العربي المتفرع من المحيط الهندي في جنوب الجزيرة العربية مع خمس دول عربية، هي : الكويت، والسعودية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وعُمان، لذلك فهي صاحبة أطول حدود مشتركة مع دول الجوار⁽³⁾⁽⁴⁾.

كما تميزت إيران عن جميع بلدان الخليج، بعدة نواحٍ، من أهمها وجود حدود مشتركة لها مع الاتحاد السوفيتي، وإشرافها على كل من الخليج و بحر عُمان (المحيط الهندي)، وتناسب أبعادها الجغرافية حيث لا تتعرض للاختناق أو الشطر بسهولة⁽⁵⁾، وتحكمها بمضيق هرمز، ذلك

-
- (1) أُطلقت على الخليج العربي تسميات عديدة : الخليج العربي، خليج فارس، خليج البحرين، البحر المر، البحر الأسفل أو الأدنى، خليج العجم، والبحر الأحمر، وذلك تبعاً للظروف السياسية، والأيدلوجية، أما بالنسبة لإيران، فقد اعتمدت تسميته بالخليج الفارسي؛ لأن ذلك يعطي إيران كما هي تعتقد حق السيادة على الخليج، أو بعض أجزائه وجزره العربية. (التميمي، عبد المالك : مسمى الخليج : دراسة في العلاقات، ص54، 57).
 - (2) حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص29؛ القرم، آمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص26؛ الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج4، ص132.
 - (3) للاطلاع على حدود إيران مع دول الجوار؛ أنظر : ملحق رقم (24)، ص326.
 - (4) بهلوان، سمر : العلاقات السورية، ص205؛ القرم، آمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص26.
 - (5) مسلم، طلعت أحمد : التعاون العسكري، ص125.

المضيق الذي يربط إيران ببقية المحيطات في العالم، والذي منه يخرج النفط الإيراني إلى كل من : أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المستهلكة⁽¹⁾.

ثانياً : جغرافيا إيران :

تقدر مساحة إيران بنحو (1,640,000 كم²)، تشتمل في ثلاثة أرباعها على بادية محدبة أو صحراء قاحلة ذات رمال حمراء ورقاع ملحية متحجرة، وهي من اشد بقاع العالم قحولة وجفافاً، أما مصادر المياه العذبة والأراضي الزراعية والتركيزات الديموغرافية، فتنشر في شمال إيران وغربها، خاصة في المجال الإقليمي بين العراق وإيران، وتعد تلك الأنهار ثروة طبيعية لا نجدها في جغرافيات مجالات حدودية وإقليمية أخرى⁽²⁾.

أما هضاب إيران فأهمها هضبة واسعة مرتفعة، تشمل معظم أراضي إيران، حيث تبدو كمثلث، توصل ما بين وسط آسيا وغربها، كما أنها بمثابة جسر إلى آسيا الصغرى وقارة أوروبا، وذلك يوضح أهمية العوامل الجغرافية للهضبة الإيرانية في قيامها بدورها التاريخي⁽³⁾.

وتحيط بالهضبة الإيرانية سلاسل من الجبال أهمها جبال (الزاغروس وألبرز)، وجبال (زاغروس) هي التي توازي الحدود العراقية، أما سلسلة جبال (ألبرز) فتمتد كقوس ضحل، حيث توجد فيها أعلى قمة جبلية في إيران، ألا وهي قمة جبل داما فاند⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

وقد أثرت الطبيعة التضاريسية لإيران تأثيراً بالغ الأهمية في توزيعها السكاني⁽⁶⁾، وفي تحديد تركيبتها اجتماعياً واقتصادياً، فبسبب توسط الهضبة الإيرانية الجذباء للبلاد من جهة، وندرة المياه الصالحة من جهة أخرى؛ تركزت التجمعات السكانية عند أطرافها الشمالية، والشمالية الغربية والجهات الغربية منها؛ حيث وفرة المياه وخصوبة الأراضي⁽⁷⁾.

(1) متى، أنطوان : الخليج العربي، ص26؛ العلمي، محمد : دفاعاً عن السلم، ص68.

(2) سليم، أحمد أمين : إيران منذ أقدم العصور، ص27؛ الجميل، سيار : الخلافات العراقية، ص65-66.

(3) سليم، أحمد أمين : إيران منذ أقدم العصور، ص14.

(4) للاطلاع على خريطة تضاريس إيران أنظر : ملحق رقم (25) و(26)، ص 327-328.

(5) ياغي، إسماعيل أحمد، وشاكر، محمود : تاريخ العالم الإسلامي، ج1، ص227؛ ولبر، دونالد : إيران

ماضيها وحاضرها، ص11؛ سليم، أحمد أمين : إيران منذ أقدم العصور، ص21.

(6) للاطلاع على توزيع الكثافة السكانية أنظر : ملحق رقم (27)، ص329.

(7) الفتلاوي، صباح كريم رياح : إيران في عهد محمد علي الشاه، ص2.

ومن الأمور الهامة التي أثرت في تاريخ إيران وحضارتها : الثروات الطبيعية التي أثرت أرضها، فهي تملك : المحاجر والمناجم الغنية بالأحجار الجيدة والمعادن⁽¹⁾، يضاف إلى ذلك كله سفوح جبال زاغروس، التي تتكون من حجارة كلسية تحتوي على النفط⁽²⁾.

ويتميز السكان بتعدد لغاتهم وثقافتهم، فاللغة الرسمية اللغة الفارسية، حيث يتكلم بها نحو 45% من السكان، غير أن هناك عدد من اللغات المحلية، مثل : الكردية، التركية، والعربية⁽³⁾.

وتدين الغالبية العظمى من الإيرانيين بالإسلام، ومعظمهم من الشيعة، وتتفرد إيران بأنها كتلة الشيعة الأولى في العالم الإسلامي، حيث قُدروا بنحو 90%، وحسب الدستور الإيراني، فإن الأديان المعترف بها رسمياً : الإسلام، المسيحية، اليهودية، والزرادشتية⁽⁴⁾.

أما التقسيمات الإدارية في إيران، فتقسم إلى (21) إحدى وعشرين محافظة، أهمها محافظة (طهران) التي تشمل طهران العاصمة⁽⁵⁾ (6).

ثالثاً : تاريخ إيران القديم :

تُعد إيران من أقدم مراكز الحضارة القديمة في العالم، حيث تشكلت منذ أقدم العصور المراحل المتعاقبة للتاريخ الإيراني، بدءاً من مرحلة الاستيطان مروراً بالفتح الإسلامي، ثم انتهاءً بدورها في التاريخ الحديث.

1- الأصل والتسمية :

إيران تعبير استخدم بجانب فارس قديماً؛ للإشارة إلى منطقة جغرافية واحدة، ولكنهما ليستا مترادفتين تماماً، فتسمية إيران هي الأقدم، حيث وردت في الكتابات القديمة؛ لتدل على موطن الآريين، ثم تطورت التسمية فصارت بلاد إيران، أما مصطلح فارس فأول من أطلقه هم

(1) للاطلاع على خريطة توزيع الثروات في إيران أنظر : ملحق رقم (28)، ص330.

(2) سليم، أحمد أمين : تاريخ العراق إيران، ص313-314.

(3) ياغي، إسماعيل أحمد، وشاكر، محمود : تاريخ العالم الإسلامي، ج1، ص227.

(4) حمدان، جمال : العالم الإسلامي، ص23؛ الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج4، ص133؛ تقرير

بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ص162.

(5) للاطلاع على خريطة المدن الإيرانية أنظر : ملحق رقم (29)، ص331.

(6) الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج4، ص133.

الإغريق، وقد استمدوا الاسم من إقليم (بارسا) في الجزء الجنوبي لهضبة إيران، ثم درج بين العرب بفارس، وفي العهد الإسلامي استخدمت كلمة فارس؛ للدلالة على إيران القديمة⁽¹⁾.

استوطنت إيران قبائل متفرقة، وفدت من آسيا الصغرى وشبه القارة الهندية، منذ ما يقرب من أربعة آلاف سنة، دفع بهم للهجرة؛ نضوب الموارد⁽²⁾، حيث عاشوا حياة البداوة، ومن بين العشائر الآرية من لعب دوراً كبيراً في التاريخ، وأسس إمبراطوريات ذائعة الصيت مثل الميديين، الفرس، البارتيين، والعلاميين وغيرهم⁽³⁾.

وخلال القرن السابع بعد الميلاد دخلت إيران كثير من القبائل العربية، واستقرت فيها، كما هاجرت القبائل التركية إلى إيران في أعداد كبيرة، في زمن من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر الميلادي، ولذلك فإن سكان إيران يمثلون مجموعة من الطوائف التي هاجرت إلى تلك البلاد، وبقايا الغزوات المتلاحقة، مع وجود تجانس بينهم أكثر مما بين البلاد الأخرى، التي تسوي مساحتها مساحة إيران⁽⁴⁾.

وتعرضت إيران مثل بقية الشرق الأدنى لغزو اليونان، وما تبع ذلك من ظهور إمبراطورية يونانية في فارس والعراق وبلاد الشام (الدولة السلوقية)، وعلى أنقاض الدولة السلوقية قامت الدولة البارثية في القرنين الثالث والثاني قبل الميلاد، وفي عام 224م سقطت الدولة البارثية، فقامت الدولة الساسانية بعد انتصارها عليها، وتعد الدولة الساسانية آخر الدول الفارسية قبل الإسلام، وهي الدولة التي تغلب عليها المسلمون، بعد المعركة التاريخية الشهيرة معركة (القادسية) عام 636م، والتي أنهت حكم الساسانيين، ثم أدخلت الإسلام إلى فارس⁽⁵⁾.

2- إيران في العصر الإسلامي :

كان انتصار المسلمين في معركة القادسية بداية دخول الإسلام إلى بلاد فارس، ولم تكن المعركة الأخيرة التي جرت بين العرب والفرس، إذ تلتها معارك أخرى، إلا أنه لم يأت

(1) سليم، أحمد أمين : تاريخ العراق إيران، ص299؛ ياغي، إسماعيل أحمد، وشاكر، محمود : تاريخ العالم الإسلامي، ج1، ص227.

(2) Kinzer, Stephen: all the shah's men, P. 19.

(3) سليم، أحمد أمين : تاريخ العراق إيران، ص404؛ ياغي، إسماعيل أحمد، وشاكر، محمود : تاريخ العالم الإسلامي، ج1، ص229.

(4) ولبر، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، ص211-212.

(5) ولبر، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، ص41-42؛ ستورك، جو : أزمة الطاقة، ص10؛ الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج4، ص138.

عام 656م، حتى تم فتح كل بلاد فارس والقضاء على دولة الفرس الساسانيين، غير أن فارس قاومت في البداية انصهارها في العرب⁽¹⁾، ولكن ما لبث أن انتشر الإسلام فيها بسرعة، وازدهرت الحضارة الإسلامية فيها إلى مراتب عالية، فقد عمل المسلمون على نشر الدين الإسلامي، فأسكنوا العرب في المدن المفتوحة، وبنوا مساجد في كل المدن المفتوحة⁽²⁾.

بعد الفتح الإسلامي استلم الحكم في إيران ولاية مسلمون عرب، يتبعون الخليفة الأموي في دمشق، ثم تبعت إيران الدولة العباسية عند قيامها، واستطاعت أن تصبغ الحضارة والفكر بطابعها، وأن تزيد نفوذها وتدعمها، ثم تقلص ذلك النفوذ، في عهد المعتصم العباسي، الذي استعان بالعنصر التركي⁽³⁾.

وبضعف الخلفاء العباسيين؛ أصيبت الدولة بعدة انقسامات سياسية؛ فظهرت أسر شبه مستقلة في مختلف أرجاء العالم الإسلامي، منها الدولة الطاهرية⁽⁴⁾، ثم حكمت الدولة الصفورية إيران في أواخر القرن التاسع، وبعد الصفاريين جاء السامانيون، ثم جاء بعدهم البويهيون (932-1069م)، ثم الغزنويون (977-1186م)، الذين كانوا جنود لخدمة البويهيين، والذين خرجوا عليهم، وقضوا عليهم، وهم الذين أدخلوا الإسلام إلى أفغانستان وباكستان، ثم حكم إيران السلاجقة، وهم أتراك غزوا آسيا الصغرى (1038-1195م)⁽⁵⁾، وأخيراً دهم إيران غزو شنه المغول، فاستولوا عليها، ثم لم يلبثوا أن استولوا على بغداد؛ لتنتقل الخلافة العباسية بعد ذلك إلى مصر، ثم تعرضت إيران لهجمة مغولية جديدة، بقيادة (تيمورلنك)، الذي استولى على إيران، وأسس دولة له فيها، ولكن دولته تفككت بعد موته عام 1404م، وانقسمت بين القبائل المغولية، حتى استطاع إسماعيل الصفوي⁽⁶⁾ أن يصفى الموقف كله أجمع في إيران لمصلحته، مؤسساً الأسرة الصفوية عام 1500م⁽⁷⁾.

(1) الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج4، ص138؛ الجندي، أنور : العالم الإسلامي، ص72.

(2) ستورك، جو : أزمة الطاقة، ص10؛ ولير، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، ص50.

(3) الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج4، ص138؛ الجندي، أنور : العالم الإسلامي، ص72.

(4) ياغي، إسماعيل أحمد، وشاكر، محمود : تاريخ العالم الإسلامي، ج1، ص230؛ ولبر، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، ص50.

(5) الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج4، ص138.

(6) إسماعيل الصفوي (1252 - 1334م) : حفيد الشيخ صفي الدين اسحق الأربيل، أحد شيوخ التصوف، حظي بمقام كبير عند رشيد الدين وزير الألبان التيموري في فارس. (عبد الله، عادل علي : محركات السياسة، ص67).

(7) ياغي، إسماعيل أحمد، وشاكر، محمود : تاريخ العالم الإسلامي، ج1، ص230 - 231.

استمر حكم الدولة الصفوية لإيران، أكثر من قرنين (1492-1735م)، وفي عهدها تكونت في إيران دولة إيرانية بأغلبية شيعية، ويرجع سبب ذلك؛ لظهور التعصب المذهبي والمذابح ضد المسلمين السنيين؛ مما أدى إلى هروبهم إلى الهند وأفغانستان والدولة العثمانية⁽¹⁾.

وفي عام 1736م بدأت الدولة الأفشارية بعد القضاء على الدولة الصفوية، وكان من أهم أعمال (نادر شاه) محاولته إزالة الانقسام الديني؛ بإعلان المذهب السني مذهباً رسمياً للبلاد، وبعد ضعف الدولة الأفشارية؛ سقطت إيران تحت حكم الزنديين حتى عام 1779م، وذلك عندما استطاع القاجاريون من توحيد القبائل القاجارية، ثم الاستيلاء على الحكم في إيران⁽²⁾.

رابعاً : إيران في عهد الدولة القاجارية (1779-1925م) :

بدأت إيران أثناء حكم الدولة القاجارية، الاتصال بالدول الأوروبية، ففي عام 1807م، عقدت إيران اتفاقية تحالف مع فرنسا، ثم في عام 1814م عقدت معاهدة تحالف دفاعي مع بريطانيا، ثم معاهدة مع روسيا في عام 1828م، بعد انتصار روسيا على إيران في سلسلة من الهزائم⁽³⁾.

ثم وقعت الحكومة القاجارية في عام 1901م، امتياز وليم دارسي (William Darcy) البريطاني⁽⁴⁾، الذي سمح لبريطانيا بالتقيب في جنوب إيران، وقد بلغ حجم ذلك الامتياز آنذاك 500 ألف ميل مربع، معفاة من الضرائب، مقابل (20) ألف جنيه دفعها للشاه⁽⁵⁾، في المقابل حاول الروس مد خط أنابيب من باكو إلى الخليج، بحيث تمتد الصادرات النفطية الروسية، إلى أسواق الهند وآسيا، لكن الإنجليز وقفوا ضد الفكرة، ونجحوا في القضاء عليها⁽⁶⁾.

(1) عبد الله، عادل علي : محركات السياسة، ص 67؛ رسول، فاضل : العراق إيران أسباب وأبعاد، ص 13.

(2) ولير، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، ص 95-96.

(3) ولير، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، ص 91-92.

(4) ظلت عمليات التقيب دون إحراز أي نجاح، حتى 26 أيار (مايو) عام 1908م، عندما ظهر النفط لأول مرة في منطقة مسجد سليمان، وقد خلد أحد الرجال العاملين في البحث تلك اللحظة بقوله : " من الآن فصاعداً سيتغير العالم تغيراً جوهرياً "، ولم يجاف ذلك القول الحقيقة؛ لأن الاكتشاف عثر على حقل نفطي يحتوي على ما يقرب من نصف النفط الذي عُثر عليه في العالم حتى ذلك الحين، وبذلك الاكتشاف تصدرت إيران قائمة الدول المنتجة للنفط. (كامبيل، كولن، وآخرون : عصر البترول، ص 144).

(5) السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص 13-14؛ عبد الله، عادل علي : محركات السياسة، ص 70؛

كامبيل، كولن، وآخرون : عصر البترول، ص 143.

(6) بيرغين، دانييل : الجائزة، ص 65.

لقد كانت الأطماع البريطانية والروسية تواجه بعضها في إيران بنفس القوة والإصرار؛ لذلك لجأت إيران إلى الولايات المتحدة الأمريكية كقوة دولية ثالثة؛ للحد من النفوذ البريطاني والروسي، حيث منحتها إيران حق إقامة قاعدة بحرية في الخليج العربي، وإرسال مستشارين لمساعدة الحكومة، وقد وصفت الولايات المتحدة الأمريكية الوضع في إحدى تقاريرها بقولها : "صعوبة اختراق إيران على نطاق واسع؛ بسبب النفوذ الروسي في الشمال، والبريطاني في الجنوب"⁽¹⁾.

نتج عن تلك السياسة التي انتهجتها الدولة القاجارية ونمط الاقتصاد الموجه من الأجانب أن تحول السوق الإيراني إلى سوق استهلاكي غير منتج؛ فارتفعت الأسعار، ونظر الإيرانيون للإصلاحات التي أدخلها حكامهم، على أنها أقيمت لمصلحة التغلغل الأجنبي، وإلى ظهور حركة إصلاح تصدت لاستبداد سلالة قاجار؛ فقامت الثورة الإيرانية وتأججت في عامي 1904 و 1905م؛ للمطالبة بحكومة دستورية تقيد الشاه⁽²⁾؛ مما اضطر الشاه الإيراني⁽³⁾ إلى قبول مبدأ الحكم الدستوري عام 1906م⁽⁴⁾.

منذ ذلك الوقت سعت الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها في إيران؛ وذلك ما دعاها لتأييد نظام الشاه، والمطالبة بإبقاء سلطته.

فقد أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية تعليماتها إلى وزيرها المفوض في طهران، تقضي بعدم التدخل في شئون إيران، وحذرته من مغبة تشجيع الشاه على منح الشعب دستوراً وبرلماناً⁽⁵⁾.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن حتى ذلك الوقت، لها هيمنة في إيران، بالقدر الذي يمكنها من السيطرة على أمورها؛ وذلك ما سمح لروسيا وبريطانيا تقسيم إيران بينهما.

ففي عام 1907م، استطاعت روسيا وبريطانيا تحديد مناطق نفوذهما في المعاهدة الروسية الانجليزية⁽⁶⁾، فأصبح الجنوب من حق بريطانيا، أما الشمال فأصبح لروسيا⁽⁷⁾، وبقيت المناطق

(1) هيكل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص44؛ الفتلاوي، صباح كريم رياح : إيران في عهد محمد علي الشاه، ص185.

(2) السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص12-13؛ القش، سهيل : عقدة سيروس، ص144؛ الجندي، أنور : العالم الإسلامي، ص74.

(3) كان الشاه الإيراني في ذلك الوقت مظفر الدين شاه. (رسول، فاضل : العراق إيران أسباب وأبعاد، ص18).

(4) رسول، فاضل : العراق إيران أسباب وأبعاد، ص18.

(5) الفتلاوي، صباح كريم رياح : إيران في عهد محمد علي الشاه، ص185.

(6) اتفاقية عام 1907 : حدثت بعد محاولات متكررة من روسيا للحصول على مرفأ لها في دول الخليج العربي، واستطاعت بريطانيا إفشال جميع محاولاتها، وانتهى الأمر بتسوية الخلافات الناشئة بينهما، بتوقيع الاتفاقية. (القاسمي، خالد بن محمد : الخليج العربي، ص88-89).

(7) رسول، فاضل : العراق إيران أسباب وأبعاد، ص18؛ الأشتياني، عباس إقبال : تاريخ إيران بعد الإسلام، ص853.

الوسطى محايدة، وبذلك أفضلت بريطانيا مشاريع روسيا في الحصول على مرفأ على الخليج، يؤدي إلى مياه المحيط الهندي الدافئة، كما قضت على المطامع الأمريكية، التي سعت من خلال البعثات الدبلوماسية الأمريكية؛ للحصول على المزيد من النفوذ في إيران⁽¹⁾.

كانت الحاجة إلى مثل تلك المعاهدة قد أملت لها الأوضاع في أوروبا، بخاصة قوة ألمانيا المتزايدة تحت شعار الاتجاه نحو الشرق، التي أصابت كلاً من بريطانيا وروسيا بالذعر⁽²⁾.

وبالرغم من أن الاتفاقية خدمت المصالح والأطماع البريطانية والروسية في إيران؛ إلا أن بريطانيا كانت المستفيدة منها؛ وذلك لأن بريطانيا استطاعت من خلال سيطرتها على جنوب إيران القيام بما يلي :

- 1- السيطرة على أكبر آبار النفط⁽³⁾ ليس في إيران فقط ؛ وإنما في منطقة الشرق الأوسط⁽⁴⁾ كلها جمعاء في ذلك الوقت؛ وبذلك تحررت بريطانيا من تبعية النفط الأمريكي.
- 2- ضرب المصالح الروسية في الوصول للمياه الدافئة⁽⁵⁾، والسيطرة على الخليج العربي ومضيق هرمز، الذي يتحكم في طرق النقل البحري، وبذلك ظلت بريطانيا متحكمة في طرق نقل روسيا البحرية، في حين بقيت روسيا خاضعة لنفوذ بريطانيا في تلك المنطقة.

لكن الاتفاقية أدت إلى غضب الإيرانيين، فاندلاع الثورة الإيرانية عام 1908م، التي استطاعت خلع الشاه، ثم أعيد الحكم الدستوري⁽⁶⁾.

(1) القاسمي، خالد بن محمد : الخليج العربي، 88-89؛ الفتلاوي، صباح كريم رياح : إيران في عهد محمد علي الشاه، ص185.

(2) Kinzer, Stephen: all the shah's men, P. 19.

(3) لم تتوفر لبريطانيا حتى ذلك الوقت منابع النفط الخاصة بها، فقد كان نفط بحر الشمال لا يزال غير مكتشف، وظلت مسألة تزويد الأسطول البريطاني بالنفط اللازم مشكلة حساسة؛ لأنه اعتمد على النفط الأمريكي، وشركة شل ذات العلاقة الوثيقة بهولندا. (كاميل، كولن، وآخرون : عصر البترول، ص143).

(4) الشرق الأوسط : مصطلح لا يشير إلى منطقة جغرافية متعارف عليها، إنما هو مصطلح سياسي استراتيجي في نشأته واستخدامه، وتسميته مستمدة من علاقة المنطقة بالغرب، وأول من استخدم تلك التسمية هو ألفريد ماهان (Alfred Mahan) ضابط البحرية الأمريكية عام 1902م، وقد استخدمها؛ للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها الخليج العربي، وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح هناك اتفاقاً في أن الشرق الأوسط الحقيقي، هو تلك الدول من مصر إلى الخليج العربي، ومن تركيا وإيران المحيط الهندي. (منصور، ممدوح محمود : الصراع الأمريكي السوفيتي، ص39، 44).

(5) إن الوضع الجغرافي لروسيا كونها دولة شبه داخلية؛ لأن البحار التي تطل عليها مياهها متجمدة، حتم عليها البحث عن منافذ إلى المياه الدافئة، بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة، كونها تتوسط القارات القديمة الثلاثة. (حصو، توفيق، وآخرون : قضايا ومشكلات دولية، ص449).

(6) الجندي، أنور : العالم الإسلامي، ص75.

1- إيران أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918) :

عندما بدأت الحرب العالمية الأولى، وأعلن الحلفاء الحرب على تركيا، في 2 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1914م، التزمت الحكومة الإيرانية الحياد، وبذلت مساعيها لدى كافة الدول المتحاربة دون اجتياز الجيوش المتحاربة لأراضيها، لكن إيران أصبحت مكاناً للمؤامرات، وبالاتفاق مع قادة الألمان توغلت القوات العثمانية في الأراضي الشمالية لإيران، ونجحوا في توظيف الشعور المعادي لدى الإيرانيين ضد الروس والبريطانيين⁽¹⁾، الأمر الذي أقلق بريطانيا على نفوذها في الهند⁽²⁾، كما نجح الألمان في حشد المتعاطفين، ليصل إلى البرلمان الإيراني الحزب الديمقراطي في أغلب المقاعد⁽³⁾.

لذلك قامت القوات البريطانية والروسية المتحالفة باحتلال إيران، ثم إعادة تقسيمها بينهما، وبذلك أصبحت إيران خطأً تمويناً استخدمته قوات الحلفاء لإمدادات القوات الروسية، وذلك عبر الخليج العربي⁽⁴⁾، فروسيا تتصل اتصال برياً بالخليج العربي عن طريق متاخمته لإيران.

كانت فكرة تحييد إيران، أو الاستغناء عنها كخطة تمويل للقوات المتعاركة في الجنوب الروسي، غير مقبولة لدى بريطانيا وروسيا، وذلك للأسباب التالية :

- 1- موقع إيران القريب من المعارك التي تتم على الأراضي الروسية.
- 2- التواجد البريطاني في جنوب إيران منذ اتفاقية عام 1907م.
- 3- مثلت إيران خط التمويل الأول لقوات الحلفاء، بعد العثور على آبار نفط فيها، والاعتماد عليها في تمويل الأسطول البريطاني.
- 4- الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الاقتصادي للحرب، يشكل خط تمويله للقوات بعداً استراتيجياً.

لكن بعد حدوث الثورة البلشفية في روسيا؛ أصبحت روسيا الحليفة بالحرب، مبعثاً لتهديد التمدد الشيوعي والبلشفي⁽⁵⁾، فاستغلت بريطانيا وضع روسيا، وتطلعت إلى الأقاليم الشمالية من إيران، واستطاعت إقامة سلطة عسكرية واحدة ذات سيادة في إيران، عن طريق إعانة الشاه ورئيس الوزراء مالياً، ثم عقدت بريطانيا معاهدة مع إيران، تقضي بتزويد إيران بمقتضاها : بالمستشارين

(1) السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص39.

(2) كانت إيران في السياسة البريطانية، أهم منطقة لطريقها إلى مستعمراتها في الهند. (صاغية، حازم : جذور الوعي الديني السياسي، ص127).

(3) Hitti, Philip K.: The Near East in History, p88.

(4) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص181.

(5) Hitti, Philip K.: The Near East in History, p88.

والضباط، والذخيرة والمعدات اللازمة للجيش، تدفع إيران تكلفتها جميعاً، ويقدمون قرضاً قدره مليون جنيه، بضمان الرسوم الجمركية، التي يسهل تحصيلها على الانجليز، لأن معظم تجارة إيران الخارجية تمر عن طريق موانئ، كلها واقعة في مرمى مدافع البحرية الإمبراطورية⁽¹⁾.

سعت السياسة الإيرانية إلى الجوار البريطاني كبديل للهيمنة الروسية لأن :

1- مخاطر الروس على إيران كانت كبيرة، بسبب الحدود المشتركة، وسرعة تنفيذ التحرك العسكري الروسي إذا لزم الأمر.

2- معرفة إيران بالأطماع السوفيتية في إيران، والتي ازدادت منذ بداية القرن العشرين.

2- إيران بعد الحرب العالمية الأولى (1918-1925) :

بعد انتهاء الحرب العالمية كانت أوضاع إيران ضعيفة واقتصادها مدمر والفوضى تسيطر على البلاد كلها تقريباً؛ بسبب تحويل أراضيها إلى ساحات عمليات للأطراف المتنازعة طيلة سنوات الحرب⁽²⁾، وقد رفضت بريطانيا حضور طرف إيراني مؤتمر السلام الذي انعقد عقب الحرب العالمية الأولى؛ بحجة إن إيران ليست طرفاً بالحرب؛ لأن بريطانيا خططت للانفراد بإيران، وجعلها حائزاً بين ممتلكاتها في الهند ومستعمراتها الجديدة العراق، بالإضافة لما تحوي إيران من النفط، والذي برزت أهميته أثناء الحرب⁽³⁾.

أما الحكومة السوفيتية فبدأت بسحب قواتها من إيران، وذلك بعد توقيع معاهدة اتفاقية بريست ليتوفسك (Brest-Litovsk) في 23 آذار (مارس) عام 1918م، وقد حلت القوات البريطانية فوراً محل القوات السوفيتية المنسحبة⁽⁴⁾، وتخلّى السوفييت بموجبها عن جميع ممتلكاتهم في إيران، وتنازلوا عن كل حقوقهم التي اكتسبوها بفضل الامتيازات القديمة التي تمتعوا بها⁽⁵⁾.

لكن الحكومة السوفيتية استمرت في بذل الجهود الرامية إلى إقامة علاقات مباشرة مع إيران؛ فأوفدت عام 1918م بعثة دبلوماسية إلى طهران، وقد رفضت القيادة الإيرانية الاعتراف بتلك البعثة، رغم أنها اعترفت بالحكومة السوفيتية الجديدة في كانون أول (ديسمبر) عام 1917م⁽⁶⁾.

(1) أوكونور، هارفي : الأزمة العالمية، ص 347-348.

(2) سلمان، عبد الهادي كريم : إيران في سنوات الحرب، ص 15.

(3) Fatemi, Nasrollah Saifpour: Diplomatic History of Persia, p123.

(4) Peimani, Hooman: Failed Transition, p136.

(5) طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص 302.

(6) Peimani, Hooman: Failed Transition, p136.

أما بريطانيا فاستطاعت عقد معاهدة في 9 آب (أغسطس) عام 1919م، بسرية بالغة، وسميت الاتفاقية اتفاقية المعاهدة البريطانية من أجل تقدم إيران ورفاهها⁽¹⁾⁽²⁾.

أدت المعاهدة إلى استياء عام ضد الشاه وبطانته، وكل الوجود البريطاني في إيران، كعدو لدود يجب اقتلعه بأي ثمن⁽³⁾، وحالت المعارضة الوطنية دون إبرام الاتفاق، وتم رفض الاتفاق رسمياً⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

كما اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية على المعاهدة بقوة؛ لأن بنودها استهدفت ضمان المصالح البريطانية وحدها في منطقة لها وزنها الملموس على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت تولي الشرق الأوسط اهتماماً متزايداً مع انتهاء الحرب العالمية الأولى⁽⁶⁾.

أما الاتحاد السوفيتي فعرض على إيران من جديد في 28 آب (أغسطس) عام 1919م، توقيع معاهدة معها، ورافق الاقتراح طرد الغزاة الأجانب من منطقة جنوب القوقاز وآسيا الصغرى⁽⁷⁾، ثم استخدم الخيار العسكري، فقام في أيار (مايو) عام 1920م، بالهجوم العسكري على إيران، وطرد القوة البريطانية من مناطقها، الأمر الذي أدى إلى تدهور سمعة الإمبراطورية البريطانية⁽⁸⁾.

(1) نصت الاتفاقية على خضوع إيران لسلطة بريطانيا، وقيام بريطانيا بتزويد إيران بمستشارين عسكريين وإداريين، تتحمل إيران نفقاتهم، على أن تحسن بريطانيا نظام المواصلات، وفسرت المعاهدة من قبل المسؤولين الإيرانيين بأنها محاولة لجعل إيران تحت الاحتلال البريطاني، حتى وإن جاء نص الاتفاقية مؤكداً احترام السيادة للبلاد. (ارنبرغر، هـالد : السافاك، ص10).

(2) Hitti, Philip K.: The Near East in History, p89.

(3) سلمان، عبد الهادي كريم : إيران في سنوات الحرب، ص16.

(4) تم الاتفاق سرّاً بين زعامة الانقلاب وبريطانيا، على إلغاء المعاهدة في ظروف الانقلاب، واستمرت سياسة استخدام المستشارين البريطانيين في أكثر أجهزة الدولة حساسية، فبعد مرور أقل من ثلاثة أسابيع على نجاح الانقلاب، طلبت حكومة الانقلاب من بريطانيا (20) عشرين عسكرياً و(10) عشرة خبراء ماليين، وصف ذلك الوضع قائد الانقلاب (ضياء الدين طباطبائي) في حديث مع السفير البريطاني في إيران بقوله: " إذا كانت بريطانيا العظمى ترى في إنقاذ موقعها هنا فعلها أن تضحي بالظل من أجل الجوهرة، وتبقى من الخلف تساعد إيران بنشاطات بعيدة عن الأنظار ". (أحمد، كمال مظهر : دراسات في تاريخ إيران، ص133، 137).

(5) ستورك، جو : أزمة الطاقة، ص13-14.

(6) سلمان، عبد الهادي كريم : إيران في سنوات الحرب، ص16.

(7) Peimani, Hooman: Regional Security and the Future, p94.

(8) بروكلمان، كارل : تاريخ الشعوب الإسلامية، ص790-791؛

Peimani, Hooman : Regional Security and the Future, P. 94.

كان التدخل العسكري السوفيتي في إيران قد أدى إلى قبول إيران مبدأ مفاوضات السوفييت وذلك لما يلي :

- 1- ظهور ضعف بريطانيا؛ بعد انهزام قواتها العسكرية أمام القوات السوفيتية.
- 2- الامتيازات التي عرضها الاتحاد السوفيتي على إيران مقابل التفاوض⁽¹⁾.
- 3- ضعف إيران بعد خروجها من الحرب العالمية الأولى، وعدم قدرتها على إنهاء الوجود البريطاني في إيران أو التصدي للاتحاد السوفيتي؛ مما يحتم عليها أن تميل نحو السوفييت.

لذلك أرسلت الحكومة الإيرانية في 20 أيار (مايو) عام 1920م، مذكرة للحكومة السوفيتية، بموافقتها على إفاد بعثتين؛ لإجراء مفاوضات مع السلطات السوفيتية، وأعلنت الحكومة السوفيتية أنها لم تتراجع حتى في الظروف الجديدة عن اقتراحاتها السابقة، لكن بريطانيا بذلت جهوداً، للحيلولة دون تقدم المحادثات بين الاتحاد السوفيتي وإيران، وهو ما حال دون إرسال إيران البعثتين، وبالرغم من ذلك فإن موسكو في نهاية الأمر استقبلت سفيراً إيرانياً استثنائياً فوق العادة، حيث وصل إلى الاتحاد السوفيتي في تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1920م؛ لإجراء المفاوضات حول عقد المعاهدة⁽²⁾، وتمكن الاتحاد السوفيتي من عقد المعاهدة في 16 كانون ثانٍ (يناير) عام 1921م، ثم أقرها البرلمان في 26 حزيران (يونيو) من نفس العام، وتم فيها إلغاء مشروع الاتفاقية مع بريطانيا لعام 1919م، وإلغاء كل المعاهدات والاتفاقيات السابقة، سواء مع أكانت مع السوفييت أم أي قوة أخرى حول شئون إيران، وقد أعلنت الاتفاقية الجديدة مبادئ عدم التدخل وعلاقات حسن الجوار بين الاتحاد السوفيتي وإيران⁽³⁾، وحق الاتحاد السوفيتي في إرسال قواته إلى إيران أو استخدام أراضيها في الحروب، وسميت المعاهدة بمعاهدة الصداقة المتبادلة، وبذلك انتهت التهديدات السوفيتية على إيران⁽⁴⁾، وبذلك فإن الاتفاقية السوفيتية أنهت الاتفاقية البريطانية.

- أثر إلغاء امتياز شركة نفط خوشتاريا (Khoshtarya)⁽⁵⁾ :

صادفت إيران بعد الاتفاقية السوفيتية، إلغاء اتفاقية امتياز نفط خوشتاريا، الذي أدى إلى محاولة بريطانيا الحصول عليه، لاسيما بعد إلغاء امتياز الاتفاقية البريطانية مع إيران، لكن بريطانيا تلقت ضربة أخرى في إيران عندما فشلت في الحصول عليه.

(1) Peimani, Hooman: Regional Security and the Future, p94.

(2) Peimani, Hooman: Regional Security and the Future, p95.

(3) ارنبيرغر، هـرالد : السافاك، ص10.

(4) العيدروس، محمد حسن : تاريخ الخليج العربي، ص263.

(5) يعود امتياز شركة نفط (خوشتاريا السوفيتية) إلى عام 1916م، عندما تمكن الروسي خوشتاريا، من الحصول على امتياز نفط المقاطعات الشمالية في إيران، حيث علم بعزم الحكومة البلشفية الجديدة في الاتحاد السوفيتي إنهاء جميع الامتيازات في إيران؛ فقام في 8 أيار (مايو) عام 1920م، ببيع الامتياز للشركة الإنجلوفارسية. (العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص165، هامش رقم192).

ففي 8 نيسان (أبريل) عام 1920م، قبل توقيع الاتفاقية الإيرانية السوفيتية، تمكنت بريطانيا من شراء شركة نفط خوستاريا السوفيتية، المسيطرة على نفط الولايات الشمالية في إيران، ثم إنشاء شركة نفط شمال فارس⁽¹⁾، لكن الاتفاقية أدت إلى معارضة فورية وعنيفة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، حيث طالبت المجلس أن يوقف التصديق عليها؛ لأنها تزيد من صعوبة حصول الشركات الأمريكية على الامتيازات، وشجعها على ذلك رغبة الإيرانيين المتزايدة، لأن تتعهد الشركات الأمريكية بتطوير نفط الولايات الشمالية، كما طالبت بمنح الفرص للشركات الأمريكية في الانضمام للمباحثات الدائرة بشأن امتياز المنطقة الشمالية⁽²⁾⁽³⁾.

وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إلغاء الاتفاقية البريطانية؛ لأن البرلمان لم يوافق عليها، ثم قامت القوات الإيرانية يقودها ضباط من السوفييت، بالزحف على طهران ووضع حداً للاتفاقية البريطانية⁽⁴⁾.

في المقابل حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على امتياز تلك الشركة، وساعدتها على ذلك الظروف التي أحاطت بإيران في ذلك الوقت؛ مما دفع الحكومة الإيرانية لعرض ذلك الامتياز على الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد أرسل رئيس الحكومة الإيرانية إلى السفير الإيراني في الولايات المتحدة الأمريكية، بطلب محاولة الاتفاق مع شركات النفط الأمريكية؛ لاستغلال نفط الشمال (الامتياز الخاص لشركة خوستاريا)، ونيل القروض منها، حيث تم التوصل إلى اتفاق، يقضي بمنح الولايات المتحدة الأمريكية امتياز استغلال الشمال لمدة خمسين عاماً⁽⁵⁾، ولما كان المجلس الإيراني يتلهم على وجود قوة مضادة

(1) شاكر، محمود : موسوعة تاريخ الخليج، ج2، ص716؛ الجندي، أنور : العالم الإسلامي، ص75.

(2) أبدت شركات الاستثمار الأمريكية في ذلك الوقت وتحديداً بعد عام 1920م، اهتماماً زائداً بالاحتياطي الخارجي من النفط، بحيث قامت عدداً منها بالبحث عن امتيازات جديدة في الشرق الأوسط، وأقنعت الحكومة الأمريكية برعاية مشاريع النفط ودعمها، وكان نفط إيران هو النفط الوحيد المكتشف في الشرق الأوسط حتى ذلك الوقت. (قاسمية، خيرية : أمريكا والعرب، ص57-58).

(3) أوكونور، هارفي : الأزمة العالمية، ص348؛ شاكر، محمود : موسوعة تاريخ الخليج، ج2، ص716-717.

(4) أوكونور، هارفي : الأزمة العالمية، ص348؛

Hitti, Philip K.: The Near East in History, p 90.

(5) كانت الشركة الأمريكية التي نالت الامتياز، هي شركة ستاندارد أويل نيوجرسي (Standard Oil of New Jersey). (أحمد، كمال مظهر : دراسات في تاريخ إيران، ص155).

للبريطانيين؛ فقد أسرع بالموافقة، ثم تم التوقيع في 22 تشرين ثانٍ (أكتوبر) عام 1921م، على إلغاء امتياز شركة خوستاريا⁽¹⁾⁽²⁾.

رفضت بريطانيا الاتفاقية، واحتج السفير البريطاني في طهران، واعتبره عملاً غير ودياً تجاه بريطانيا، كما احتجت الحكومة البريطانية لدى الحكومة الأمريكية، ومارست ضغوطها ضد الشركة الأمريكية؛ وذلك بعرقلة مساعيها لنقل النفط عن طريق موانئ الخليج العربي⁽³⁾، وفي نهاية عام 1921م، توصل الطرفان إلى اتفاق اعترفت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بصحة امتياز شركة (الانجلوفارسية) في المناطق الشمالية، مع دفع (178) مائة وثمانية وسبعين ألف جنيه ألف جنيه، ثمن لحصة النصف فيه⁽⁴⁾.

إلا أن ذلك أثار السوفييت بشدة، لاسيما أن إجراءات إيران ومناورات بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أجريت على حساب نفط الشمال، الذي تعهدت الحكومة الإيرانية بموجب بنود المعاهدة التي وقعتها مع الحكومة السوفيتية في 26 شباط (فبراير) عام 1921م، بالألا تمنح امتيازها لطرف ثالث⁽⁵⁾، كما اعترض المجلس الإيراني، لأنه اعتبر امتياز الشركة الانجلوفارسية باطلاً؛ لأنه لم يخول للشركة الأمريكية تحويل أي جزء من امتيازها إلى الشركة البريطانية، ورفض المجلس في العالم التالي عام 1922م، عرض الشركة الأمريكية الخاص بمنح إيران قرضاً، نظير إبرام صفقة امتياز جديدة في إيران⁽⁶⁾.

(1) حظرت المادة الخامسة من الاتفاق على الشركة الأمريكية : التخلي عن الامتياز لأي طرف ثالث حكومة أم شركة أم فرداً، كما لا يمكنه إشراك أي من الممولين أو الشركات الأخرى، دون موافقة البرلمان الإيراني، وفي حالة عدم الالتزام بذلك الشرط يصبح الاتفاق ملغياً. (شاكر، محمود : موسوعة تاريخ الخليج، ج2، ص717).

(2) أحمد، كمال مظهر : دراسات في تاريخ إيران، ص155؛ أوكونور، هارفي : الأزمة العالمية، ص349؛ شاكر، محمود : موسوعة تاريخ الخليج، ج2، ص717.

(3) كانت شركات الانجلو الإيرانية تمتلك الحق الكامل، في نقل النفط عبر الأراضي الإيرانية؛ باستثناء الأقليم الشمالية؛ لذا لا يمكن لشركة نفط نيوجرسي (New Jersey) من إيصال النفط إلى الأسواق التجارية العالمية، بدون مساهمة شركة الانجلو إيرانية، والاتحاد السوفيتي الذي يحد إيران من الشمال لن يسمح بمرور النفط عبر أراضيها، في حين كان جنوب إيران والعراق الذي يحدهما من الغرب تحت السيطرة البريطانية، وكانت المواصلات صعبة باتجاه تركيا. (شاكر، محمود : موسوعة تاريخ الخليج، ج2، ص718).

(4) شاكر، محمود : موسوعة تاريخ الخليج، ج2، ص718؛ أوكونور، هارفي : الأزمة العالمية، ص349.

(5) أحمد، كمال مظهر : دراسات في تاريخ إيران، ص147.

(6) أوكونور، هارفي : الأزمة العالمية، ص349.

لكن إيران بعد عام 1922م، واستقرار الأوضاع الداخلية، والقضاء على الفتن التي أحدثتها العشائر، سعت من جديد لجذب الولايات المتحدة الأمريكية لمزيد من الامتيازات؛ لتساعدها في التخلص التدريجي من النفوذ البريطاني على وجه الخصوص، بعد أن بات الاتحاد السوفيتي منشغلاً بقضايا بناء الدولة الشيوعية في الداخل، فشجعت الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على امتياز نفطي⁽¹⁾، يكفل للحكومة الإيرانية عائداً قدره 20%، وملكية ربع عدد الأسهم، وقد صادق المجلس الإيراني على الامتياز في عام 1924م، ثم بدأت عمليات الحفر، لكن حدث اغتيال وكيل القنصل الأمريكي أوقف الامتياز، بعد اتهام بريطانيا بالتورط بالقتل⁽²⁾.

وعلى أثرها قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقطع العلاقات مع إيران، واضطرت بريطانيا لتقديم المساعدات وتخفيف القيود على الحكومة الإيرانية، فبادرت إيران بتقديم بعض التسهيلات لبريطانيا، تعويضاً لبريطانيا عما خسرت من جراء امتياز النفط الأمريكي في إيران⁽³⁾.

كانت تلك الامتيازات والتدخلات الأجنبية والأوضاع الداخلية في إيران مقدمة لحركة في الجيش الإيراني، بزعامة رضا خان (1926-1941)⁽⁴⁾، واتسعت الحركة حتى استطاعت خلع أسرة قاجار عام 1925م، وبانتهاء أسرة قاجار بدأت إيران الحديثة⁽⁵⁾.

(1) السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص 67-68.

(2) أوكونور، هارفي : الأزمة العالمية، ص 349؛ السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص 68.

(3) الحسيني، محمد صادق : العلاقات الإيرانية الأمريكية، ج 1، ص 408؛ السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص 68.

(4) رضا خان بهلوي (1878-1944م) : شاه إيران منذ 12 كانون أول (ديسمبر) عام 1925م، حيث قام بتتويج نفسه مفتتحاً بذلك حكم سلالة بهلوي. (الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج 4، ص 216).

(5) الجندي، أنور : العالم الإسلامي، ص 75.

المبحث الثاني

إيران في عهد أسرة رضا شاه (1925-1945)

أولاً : الامتيازات الأجنبية في عهد رضا شاه.

ثانياً : أوضاع إيران أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945م).

ثالثاً : النفوذ الأمريكي في إيران أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945م).

المبحث الثاني

إيران في عهد أسرة رضا شاه (1925-1945)

أولاً : الامتيازات الأجنبية في عهد رضا شاه :

كانت أول أعمال (رضا شاه) في سياسته الداخلية هو توحيد إيران، وإخضاع المناطق المنفصلة عنها إلى حكومة إيران المركزية، أما السياسة الخارجية فانعكست في تغيير طال الإستراتيجية الغربية في التعاطي مع إيران؛ لأن (رضا) أراد إقامة دولة مستعارة من الغرب، وفتح أبواب إيران للرساميل الأجنبية : البريطانية فالأمريكية ثم الألمانية⁽¹⁾.

لكن الشاه اصطدم أولاً : بقرار الاتفاقية⁽²⁾، التي تمت : بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا ورومانيا والاتحاد السوفيتي في عام 1928م، توصلت من خلالها الدول إلى اتفاق لإيقاف حرب أسعار النفط بينهم⁽³⁾، وبدأ الكارتل النفطي الذي قُدر أن يتحكم في سوق النفط العالمية طيلة الجيل التالي⁽⁴⁾، وثانياً : بمحاولات بريطانيا تقليص عائدات الحكومة الإيرانية من أرباح الشركات، والتلاعب في حساباتها، وذلك في ذروة الأزمة الاقتصادية العالمية، التي حدثت في عام 1929م، التي أضرت بالمصالح الإيرانية؛ مما أدى إلى انخفاض عائدات النفط الإيرانية إلى الثلث⁽⁵⁾.

(1) طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص302؛ صاغية، حازم : جذور الوعي، ص131-132.

(2) توصلت فيها الشركات إلى تفاهم مشترك، يقضي بحصول كل شركة حصة كوتا (Quota) في الأسواق، أي نسبة مئوية من المبيعات، ولا يمكن لأي شركة زيادة حجم مبيعاتها إلا بنفس النسبة مع الشركات الأخرى، إذا زاد الطلب في السوق، أما بالنسبة لتحديد أسعار النفط، فإنه سيتم حسب معيار واحد هو سعر النفط الأمريكي، مضافاً إليه أجور الشحن من الساحل الأمريكي إلى السوق، مهما كان بعد أو قرب ذلك السوق، وهكذا تم ترسيخ سعر موحد للنفط، وقد وضعت الاتفاقية حداً لحرب الأسعار بين شركات النفط. (بيرغين، دانييل : الجائزة، ص91-92)

(3) بيرغين، دانييل : الجائزة، ص91-92.

(4) احتكرت ذلك الكارتل النفطي تجارة النفط، حيث سيطرت حتى عام 1980م على 80% من صناعة التكرير العالمي، إضافة إلى امتلاك حوالي 50% من نقلات النفط العالمية. (حسين، عدنان السيد : الجغرافيا السياسية، ص150).

(5) سلمان، عبد الهادي كريم : إيران في سنوات الحرب، ص28؛ دسوقي، ناهد : دراسات في التاريخ الأمريكي، ص157؛ بيرغين، دانييل : الجائزة، ص93.

لذلك قام رضا شاه بأعمال إصلاحات في إطار سياسة تحجيم النفوذ البريطاني، منها : إلغاء امتياز شركة النفط البريطانية، وذلك في عام 1932م، واضطرها لقبول شروط جديدة، بحيث حصلت إيران بنتيجتها على 25% من أسهم الشركة، وحصة من الأرباح⁽¹⁾.

وقد ساعدت الظروف الشاه؛ للقيام بعملية التأمين وتحجيم النفوذ البريطاني، منها ما يلي :

- 1- سقوط الحكومة القيصرية في روسيا، ثم قيام الثورة البلشفية الداعية إلى الحريات، والتي وقعت مع إيران معاهدة الصداقة عام 1921م؛ مما أدى إلى حصر القلق الإيراني من جهة السوفييت.
- 2- حصول الولايات المتحدة الأمريكية على امتياز نفط في إيران، مما أوجد عدة بدائل أخرى لإيران.

- 3- زيادة الامتيازات الألمانية في إيران⁽²⁾، وحصولها على امتيازات تجارية جديدة في إيران.
- 4- معرفة الشاه بحاجة بريطانيا لعبور الأجواء الإقليمية الإيرانية؛ لإكمال خطها الجوي إلى الهند⁽³⁾.

وعلى أثر إلغاء الشاه الاتفاقية؛ قدمت الحكومة البريطانية شكوى إلى محكمة العدل الدولية⁽⁴⁾، لكن الأمور بقيت معلقة، حتى اتفق الطرفان على العودة إلى المفاوضات، التي أسفرت عن استعادة إيران لحصتها الأصلية من الأرباح، وضرورة تعويض الحكومة الإيرانية، عن أي تخفيض يطرأ على الجنيه الإسترليني، ومنحها 20% من مجموعة الفوائد التي تحصل عليها الشركة، ومقابل تلك التنازلات؛ حصلت الشركة على مد صلاحية الامتياز حتى عام 1993م⁽⁵⁾.

لكن (رضا شاه) لجأ إلى سياسة جديدة لإعادة التوازن مع بريطانيا، بالتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا⁽⁶⁾، وإيجاد قوة موازنة تحل محل الاحتلال المزدوج البريطاني والسوفيتي بدءاً من أول الثلاثينات إلى الحرب العالمية الثانية⁽⁷⁾.

(1) السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص76؛ الجندي، أنور : العالم الإسلامي، ص75؛ بيرغين، دانييل : الجائزة، ص93.

(2) بلغ نصيب المانيا من حجم التجارة الخارجية الإيرانية 8%، في عامي 1932 و 1933م. (دروزيل، ج.ب.: التاريخ الدبلوماسي، ج1، ص63-64).

(3) مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص442.

(4) محكمة العدل الدولية : هي الهيئة القضائية الأساسية للأمم المتحدة، وتباشر مهامها وفق قانونها الخاص، وهو جزء من ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي فأعضاء الأمم المتحدة اطراف في النظام الاساسي للمحكمة، وإحكام المحكمة ملزمة للدول التي صدرت في مواجهتها، وواجبة التنفيذ. (الكياي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج1، ص321).

(5) مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص442.

(6) مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص442؛

Daniel, Elton L.: The History of Iran, p133 ؛ Lynch, Dov: Euro-Asian Conflicts and Peacekeeping Dilemmas, p15.

(7) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص181.

فقد اتبع الشاه سياسة إحلال قوى محل قوى سياسية، مستغلاً حجم تلك القوة الدولية على المستوى العالمي، لاسيما أن القوى العالمية القديمة مثل بريطانيا بدأت بالتراجع مقابل صعود للقوى الألمانية فالأمريكية، وذلك ما دعا الشاه للمراهنة على تلك القوى الجديدة، كوسيلة للتخلص من بريطانيا والاتحاد السوفيتي.

وشجعه على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت من أوائل الدول التي اعترفت بسلطة رضا شاه⁽¹⁾، وعينت سفيراً لها بدرجة وزير في إيران، كما لم تكن النوايا الاستعمارية الأمريكية واضحة في تلك المرحلة، وظهر لإيران حسن النوايا الأمريكية تجاه دول العالم.

بعد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسلطة الشاه ظلت بعدها العلاقات الدبلوماسية قائمة بفاعلية عدة سنوات بين الدولتين، لاسيما بعد قيام الشاه بعرض امتياز نفطي على كبرى الشركات الأمريكية، حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله السيطرة على جميع المجالات الإيرانية تقريباً⁽²⁾، وزاد ذلك النفوذ والسيطرة بعد أن طلب الشاه من الولايات المتحدة الأمريكية إرسال بعثة أمريكية؛ لتصنيف موارد إيران المالية، وتم فعلاً تعيين الخبير الأمريكي آرثر ميلسبو (Arthur Milsbo)⁽³⁾ وزيراً للخزانة في إيران⁽⁴⁾، في عام 1922م⁽⁵⁾؛ لإصلاح مسار الاقتصاد النقدي في إيران، ولكن رضا شاه عزله، في أعقاب طرد البعثة الدبلوماسية الأمريكية من إيران عام 1927م، وكان من دوافع رضا شاه لتلك الخطوة ما أعلنه أنه : "لا يمكن أن يكون هناك شاهين في البلاد، بل سأكون أنا الشاه الوحيد"⁽⁶⁾، ثم انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في

(1) اعترفت أمريكا بالشاه فور توليه السلطة في أيار (مايو) عام 1925م. (السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص 91).

(2) السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص 91؛

Lynch, Dov: Euro-Asian Conflicts and Peacekeeping Dilemmas, p 15.

(3) قدم إلى إيران في عام 1922م، بناء على طلب الشاه، حيث عمل كمستشار مالي؛ للحفاظ على توازن شئون الدولة المالية الإيرانية، وخلال السنوات الأولى تحمل أو تجاهل العديد من سلبيات (رضا شاه)؛ وذلك بسبب التأييد الواسع النطاق لإنجازاته في تحرير إيران من الهيمنة الخارجية والسياسية والإقتصادية. فقد ألغى كل التنازلات الخارجية في العام 1928، و 1933م، وبقي البريطانيون وحدهم فقط الطرف القوي؛ وذلك بسبب تغلغلهم الإقتصادي في الماضي وسيطرتهم على حقول النفط في جنوب غرب البلاد، وأدى تمسك كل من آرثر ميلسبو ورضا شاه بأرائهما حول حجم وميزانية القوات المسلحة؛ إلى نشوء خلافات والتي نجم عنها إقالة الشاه له، في عام 1927م.

(Ward, Steven R.: Immortal: A Military History of Iran, P. 134 ؛ Daniel, Elton L.: The History of Iran, P.133 ؛ Visson, Andre : The Coming Struggle for Peace, P. 274).

(4) Lynch, Dov: Euro-Asian Conflicts and Peacekeeping Dilemmas, p 15.

(5) Daniel, Elton L.: The History of Iran, p133 .

(6) السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص 75؛

Daniel, Elton L.: The History of Iran, p 133.

آذار (مارس) عام 1936م، بعد تعرض الوزير الإيراني للسجن إثر حادث سير عادي، الأمر الذي أغضب الشاه، وظلت العلاقات معلقة في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1940م، عندما أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية مبعوثاً خاصاً للاعتذار للشاه⁽¹⁾.

وفي علاقته مع ألمانيا قام باستدعاء مستشارين ماليين المانيين بعد خروج الخبير الأمريكي، والبعثة الدبلوماسية الأمريكية⁽²⁾، ومنح ألمانيا امتيازات للنقل الجوي الداخلي، وبعد ذلك أخذت العلاقات الألمانية الإيرانية تزداد، وتناوبت أموراً كثيرة، وبخاصة تدريب الجيش الإيراني⁽³⁾.

وبتلك السياسة استطاعت إيران تقليص حجم المعاملات التجارية مع الاتحاد السوفيتي، وإلغاء بعض امتيازاتها مع إيران.

لأن إيران تمكنت من رفض تجديد الاتفاقية التجارية الأخيرة بين الاتحاد السوفيتي وإيران عام 1938م، مما أدى إلى حدوث انخفاض سريع في حصة الاتحاد السوفيتي في التجارة الخارجية الإيرانية، بحيث أصبحت تشكل 11.5% عشية الحرب العالمية الثانية، بعد أن كانت تبلغ ثلاث مرات أكثر في السنوات الثلاث التي سبقت ذلك التاريخ⁽⁴⁾.

بالرغم أن الشاه نجح في تقليص النفوذ البريطاني والسوفيتي في إيران، من خلال إحلال قوى محل قوى أخرى، إلا أن تلك السياسة أدخلت إيران في مجالات نفوذ جديدة.

فقد أدى ذلك التوجه الإيراني إلى جعل إيران موضعاً لمنافسات أجنبية جديدة، وكانت إيران هي الخاسر الوحيد؛ لأن أي امتياز جديد كان يعني نهباً لثروات إيران، لصالح ذلك الامتياز، واستبدال استثمار باستعمار جديد، ويبدو أن الشاه راهن على قيمة الفائدة العائدة له من جراء أي امتياز في ظل ازدياد نفقات الملكية له ولأسرته⁽⁵⁾.

وهكذا وصلت إيران إبان الحرب العالمية الثانية، إلى مزيد من النفوذ والصلاحيات لقوى أجنبية، تنافست فيما بينها على نهب خيرات إيران، والحصول على قدر أكبر من الصلاحيات.

(1) الحسيني، محمد صادق : العلاقات الإيرانية الأمريكية، ج1، ص408.

(2) السبكي، آمل : تاريخ إيران السياسي، ص75.

(3) مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص442.

(4) سلمان، عبد الهادي كريم : إيران في سنوات الحرب، ص36-38.

(5) عندما تنازل الشاه عن العرش عام 1941م، قدرت ممتلكاته بألفي قرية، وكان ربع مليون من رعاياه يعملون مباشرة في الأرض، التي كان يمتلكها. (هيكل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص47).

ثانياً : أوضاع إيران أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) :

عندما بدأت الحرب كانت إيران ما زالت تُحكم من قبل رضا شاه، وكان النفوذ الألماني مستمراً في التزايد، بحيث استوردت إيران 80% من الآلات المستوردة من ألمانيا، كما وصل عدد الألمان الذين يقيمون فيها (200) مائتي ألماني⁽¹⁾.

وعند بداية الحرب حاولت إيران أن تكون محايدة، وأعلنت عن ذلك في عام 1939م⁽²⁾، ورفضت الانضمام لأي طرف من أطراف الحرب، لكن عندما تطورت العمليات العسكرية لصالح ألمانيا، واحتلت فرنسا عام 1940م، اتجه رضا شاه نحو الألمان⁽³⁾، بحيث ازداد عدد رجال الأعمال الألمان في طهران لدرجة ملفتة للنظر⁽⁴⁾، وبلغ عدد عملاء ألمانيا حوالي 3000 شخص، كما عقد رضا شاه اتفاقيات؛ لتزويد ألمانيا بالمؤن والمواد الأولية والسلع الأساسية⁽⁵⁾⁽⁶⁾، حتى ارتفع نصيب ألمانيا في التجارة الخارجية الإيرانية من 8% في عامي 1932م و1933م إلى 45% في عامي 1940 و1941م⁽⁷⁾.

ثم استمر النفوذ الألماني في التزايد، بحيث أصبحت التجارة الخارجية الإيرانية كلها تحت السيطرة الألمانية، وأصبح الصليب المعقوف الألماني يرتفع ليس فقط في سارية وزارة التجارة؛ بل في سارية الجيش الإيراني، وأصبحت إيران معبراً لنقل الإمدادات إلى الألمان في حربهم ضد السوفييت آنذاك، فأيقنت بريطانيا والاتحاد السوفيتي أن إيران أصبحت في قبضة ألمانيا رغم إعلان الشاه عن حياده⁽⁸⁾.

خشيت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا من دخول إيران الحرب إلى جانب ألمانيا؛ لأن ذلك يعني استيلاء ألمانيا على حقوق النفط الإيرانية، وضرب الممر

(1) دروزيل، ج.ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج1، ص63-64.

(2) Hitti, Philip K.: The Near East in History, p 96.

(3) Lynch, Dov: Euro-Asian Conflicts and Peacekeeping Dilemmas, p 15-16.

(4) هيكل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص51.

(5) وقع الشاه بروتوكولاً سرياً في تشرين أول (أكتوبر) عام 1939م، أي بعد شهر واحد من بداية الحرب، تعهدت إيران بموجب بنوده، أن تصدر إلى ألمانيا سنوياً كميات من القطن والصوف والقمح والشعير والأرز وشعر الماعز والفواكه المجففة، والجلود. (سلمان، عبد الهادي كريم : إيران في سنوات الحرب، ص52).

(6) Lynch, Dov: Euro-Asian Conflicts and Peacekeeping Dilemmas, p 15-16.

(7) دروزيل، ج.ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج1، ص63-64.

(8) منصور، ممدوح محمود : الصراع الأمريكي السوفيتي، ص93؛ فيليري، جيرارد دي : نجمة صهيون، ص14.

البري الآمن⁽¹⁾ الذي يقوم الحلفاء عبره بتزويد الاتحاد السوفيتي بالإمدادات؛ لأن الاتحاد السوفيتي لن يستطيع تلقي المعونات الكافية إلا عن طريق إيران، أي الموانئ ذات المياه الدافئة⁽²⁾.

لكن في عام 1941م، انقلبت موازين الحرب، وأصبح رهان الشاه على انتصار المانيا خاسراً، بعد فشل الهجوم الألماني على الاتحاد السوفيتي، وفقدان الألمان ما كسبوه من قبل، فحاول الشاه آنذاك العودة لحلفائه القدامى، فطلبت منه بريطانيا القبض على كل الألمان الموجودين في إيران، ثم تسليمهم لها أو للاتحاد السوفيتي، لكن خياره صار صعباً عندما طلبت منه المانيا مساعدتها في الهجوم على جنوب الاتحاد السوفيتي، وتمرير السلاح والعتاد للعراق؛ لمساعدة العراقيين في ثورتهم ضد بريطانيا⁽³⁾.

ثم تزايدت ضغوط بريطانيا والاتحاد السوفيتي على الشاه؛ وأمام رفض الشاه، اتفقتا على مهاجمة إيران من الشمال والجنوب، وبدأ التحالف البريطاني السوفيتي التنفيذ؛ بتوجيه مذكرة إلى رضا شاه، مطالبة الشاه بإخراج الألمان من أراضيهم، وأيدت أمريكا ذلك الطلب، ولكنه قابلها بفتور مؤكداً حياده في النزاع؛ فقامت القوات البريطانية والسوفيتية بالتنسيق معاً، ودخل إيران في آب (أغسطس) عام 1941م، فاحتلت القوات السوفيتية شمال إيران، فيما احتلت القوات البريطانية جنوبها⁽⁴⁾، وفرضت عليها اتفاقية نصت على طرد الألمان، وإقفال قنصلياتهم والتزام الحياد في النزاع القائم، والسماح لقوات الحلفاء باستخدام الخطوط الإيرانية⁽⁵⁾، على أن ينتهي الاحتلال بمجرد زوال الظروف التي فرضته⁽⁶⁾، وتم إجبار (رضا شاه) التخلي عن السلطة

(1) قال رئيس الوزراء البريطاني تشرشل في مذكراته : " كان إيجاد طريق للاتصال بالاتحاد السوفيتي من خلال إيران، ذا أهمية؛ لأنه كان من الصعب إرسال أسلحة ومهمات حربية للسوفييت، عن طريق المحيط المتجمد الشمالي، أو عن طريق مضيق البوسفور والدردنيل؛ لاحتمال معارضة تركيا، واحتمال تدخل قوات المانيا الجوية والبحرية. (الصباغ، سعيد : تاريخ إيران السياسي، ص281).

(2) مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص441؛

Cummings, Sally N.: Independent Kazakhstan Managing heterogeneity, p 31.

(3) Lynch, Dov: Euro-Asian Conflicts and Peacekeeping Dilemmas, p 16.

(4) دروزيل، ج.ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج1، ص64؛ ياغي، إسماعيل أحمد، وشاكر، محمود : تاريخ العالم الإسلامي، ج1، ص241؛

Cummings, Sally N.: Independent Kazakhstan Managing heterogeneity, p 31.

(5) نقل خط حديد قزوين الخليج أكثر من (5) خمسة ملايين طن من الأسلحة، عبر إيران إلى الاتحاد السوفيتي، وقام سلاح الهندسة في جيش أمريكا بتنظيم ذلك الجهد. (مراد، صراع القوى، ص443).

(6) Hitti, Philip K.: The Near East in History, p 96.

لابنه، ومغادرة البلاد، فتولى الحكم في إيران ابنه (محمد رضا شاه)⁽¹⁾، الأمر الذي أتاح لتشرشل (Churchill)⁽²⁾ فيما بعد أن يتبجح ويقول "نحن من أتى به ونحن من أودى به"⁽³⁾.

وبذلك فإن السياسة التي اتبعتها الشاه بالمرأنة والتوجه لتأييد ودعم المانيا أثناء الحرب أدت إلى إنهاء حكمه في إيران، ولم تكن على المستوى المطلوب من الدراسة والتخطيط.

أيدت الولايات المتحدة الأمريكية عملية خلع رضا شاه، فقد طلب السفير الأمريكي في طهران من حكومته، من خلال تقريرين منفصلين، بعمل فعال من أجل تغيير الشاه الإيراني : إما بعمل انقلاب؛ وإما نقل رضا شاه بطائرة أمريكية، لمكان بعيد عن البلاد تؤمن فيه سلامته، وكان السفير الأمريكي يريد أن يكون لحكومته سبق في خلع رضا شاه⁽⁴⁾.

بعد سقوط رضا شاه اتخذ النشاط الألماني طابعاً جديداً، طيلة السنوات المتبقية من الحرب العالمية الثانية، وعمل العملاء الألمان وأنصارهم في الخفاء، وركزوا نشاطهم في إثارة الإيرانيين ضد الحلفاء والحكومة المركزية في آن واحد، وذلك على أساس أن الأخيرة تحولت أداة بيد أعدائهم من البريطانيين والسوفييت، لكن الحلفاء استطاعوا إيقاف نشاط الجواسيس الألمان وعملائهم في إيران⁽⁵⁾.

بعد الاحتلال البريطاني والسوفيتي لإيران، صادرت القوات الغازية المعدات العسكرية التي كانت تعاقبت عليها إيران مع بريطانيا مقابل دخلها من النفط، وفقدت إيران (150) مائة وخمسين مليون دولار من إيراداتها، وأصبح السلاح يدخل الحدود السوفيتية عبر إيران⁽⁶⁾.

(1) محمد رضا شاه (1919-1980م) : شاه إيران المخلوع وابن رضا شاه، خلف والده عندما أُجبر الأخير على الاستقالة في عام 1941م، تحت ضغط الحلفاء الذين احتلوا إيران أثناء الحرب العالمية الثانية. (الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج4، ص216).

(2) ونستون تشرشل (1874-1965) : سياسي ورجل دولة بريطاني ينتمي إلى حزب المحافظين البريطاني، تولى رئاسة الوزراء البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية، واكتسب شهرته لدوره في قيادة بريطانيا أثناءها، بعد الحرب العالمية الثانية فشل حزبه في الانتخابات العامة عام 1945م، ثم عاد إلى رئاسة الوزراء (1951-1955م)، ثم تقاعد من الحياة السياسية في عام 1964م. (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج1، ص741-742).

(3) القرم، آمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص28-29؛ عبد الساتر، لييب : قصة الخليج، ص120؛

Hitti, Philip K.: The Near East in History, p 31; Lynch, Dov: Euro-Asian Conflicts and Peacekeeping Dilemmas, p 16.

(4) السبكي، آمال : السياسة الخارجية الأمريكية، ص28-29.

(5) سلمان، عبد الهادي كريم : إيران في سنوات الحرب، ص86؛ مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص443.

(6) أوكونور، هارفي : الأزمة العالمية، ص456؛ صالح، نجيب : تاريخ العرب، ص359.

وفي 29 كانون الثاني (يناير) عام 1942م، توصلت بريطانيا والاتحاد السوفيتي وإيران إلى اتفاق، أطلق عليه اسم المعاهدة الثلاثية، تعهد الحلفاء فيها احترام وحدة أراضي إيران وسيادتها واستقلالها السياسي، كما ألزمت إحدى مواد المعاهدة الدولتين بتقديم المساعدات الاقتصادية لإيران، وبالرغم من ذلك لم تعلن إيران رسمياً الحرب على ألمانيا إلا بعد تطور الموقف الحربي لصالح الحلفاء في أيلول (سبتمبر) عام 1943م⁽¹⁾.

بالرغم من تلك التعهدات؛ إلا أن الشاه خشي من استمرار النفوذ البريطاني السوفيتي بعد انتهاء الحرب، وذلك ما دفعه للحصول على تأكيدات الرئيس الأمريكي بتنفيذ بنود الاتفاقية.

فقد كتب الشاه إلى الرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت (Franklin D. Roosevelt)⁽²⁾ بعد توقيع المعاهدة؛ ينتزع منه تأكيداً دولياً باحترام استقلال بلاده، فأعلن (روزفلت) تأييده الكامل للمعاهدة، وأكد للشاه أن العالم سيشهد كيف حفظ الحلفاء سيادة واستقلال إيران، وأطلعته على حجم المساعدات الاقتصادية الأمريكية الموجهة منهم للدول المتضررة من الحرب، وأن إيران وُضعت على رأس قائمة الدول التي ستحصل على المساعدات الأمريكية⁽³⁾. لذلك لم يكن باستطاعة الشاه سوى الانتظار ليرى بنفسه صدق الوعود الأمريكية بعد انتهاء الحرب.

ثالثاً : النفوذ الأمريكي في إيران أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) :

أتاحت سنوات الحرب العالمية الثانية الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية للتغلغل في إيران، فقد أدرك (روزفلت) أهمية أن تقوم بلاده باحتلال المواقع البريطانية في إيران، لذلك لبي المطالب البريطاني، لكن مقابل تحقيق بعض المطالب الأمريكية أيضاً، حيث أدرك الساسة الأمريكيون أن الدور البريطاني كقوة عظمى في العالم، تراجع ليتترك المجال لقوة جديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾.

(1) جانو، أسيمة : التاج الإيراني، ص26؛ سلمان، عبد الهادي كريم : إيران في سنوات الحرب، ص83-84؛ مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص444.

(2) فرنكلين روزفلت (1882-1945م) : رئيس أمريكا في عام 1932م عن الحزب الديمقراطي الأمريكي، حقق إصلاحات وتغييرات مصرفية ومالية هامة، تولى رئاسة أمريكا ثلاث مرات، ثم انتخب للمرة الرابعة لكنه مات قبل أن يستلمها، في عهده أعلنت أمريكا الحرب على اليابان، واشتركت أمريكا في الحرب العالمية الثانية في عام 1941م. (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج2، ص543).

(3) جانو، أسيمة : التاج الإيراني، ص26؛ العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص239؛ السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص133.

(4) طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص423.

ومما دفع الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً لذلك التوجه؛ القلق من تزايد النفوذ السوفيتي وتعاضله في إيران.

فقد قام الاتحاد السوفيتي بتغذية الاضطرابات؛ لاتخاذ ذريعة لقمعها، والسيطرة بشكل أكبر على البلاد، حتى أصبحت منطقة النفوذ السوفيتية دولة مستقلة داخل إيران، مستغلين حزب (تودة) الشيوعي، وتأييد الإيرانيين للحزب في معارضته للشاه، مما دعا الرئيس (روزفلت) للإعلان : "أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بتقسيم إيران؛ حفظاً للتوازن والاستقرار العالمي أمام المطامع السوفيتية، وأمام الضعف البريطاني" (1).

وفي إطار سياسة دعم بريطانيا ومساندتها، والحد من النفوذ السوفيتي، عملت واشنطن على زيادة التقارب الأمريكي البريطاني، بحيث تم التنسيق بينهما في عدة قضايا إيرانية هامة.

ففي 4 كانون أول (ديسمبر) عام 1942م، وقعت الدولتان اتفاقية خاصة بصدد العجز الحاصل في احتياجات إيران من القمح، كما لم تعترض بريطانيا على دخول القوات الأمريكية إلى إيران، وسيطرتها على بعض موانئها؛ بحجة ضرورة الإشراف على الإمدادات العسكرية إلى القوات السوفيتية المتمركزة في إيران (2).

كما تطورت العلاقات التعاونية الأمريكية البريطانية من جهة النفط، فسعت الشركات البريطانية بالتعاون مع الشركات الأمريكية؛ للحصول على امتيازات نفطية جديدة في إيران، وكان أوج ذلك التعاون ما بين عامي 1943 و 1944م (3).

وقد اختارت الولايات المتحدة الأمريكية مخرجاً قانونياً للتدخل في إيران، يتمثل في اللجوء إلى بيان أصدرته الدول الثلاث : (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، والاتحاد السوفيتي) في كانون أول (ديسمبر) عام 1943م (4)، تؤيد رغبة الحكومة الإيرانية في الحفاظ على استقلال إيران وسيادتها وسلامة أراضيها الإقليمية (5) (6).

(1) حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص18؛ جانو، أسيمة : التاج الإيراني، ص26-27.

(2) سلمان، عبد الهادي كريم : إيران في سنوات الحرب، ص96-97.

(3) Trahair, Richard C. S.: Encyclopedia of Cold War Espionage, p 337.

(4) تم الإعلان من خلال مؤتمر طهران في عام 1943م؛ الذي انعقد في عام 1943م، للثلاثة الكبار : بريطانيا، الاتحاد السوفيتي، وأمريكا، والذي خطط فيه لمسار الحرب، ووُضعت فيه أسس التسوية لما بعد الحرب، وقد خططت أمريكا لانعقاده في طهران؛ لتشير إلى أهمية دور إيران في المستقبل. (هيكل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص56).

(5) على الرغم من كل التعابير عن النوايا الحسنة؛ فإن إيران وجدت نفسها مقسمة إلى منطقتين، واقتصادها مدمراً، وأمنها ملغياً، فبريطانيا والاتحاد السوفيتي بعد المعاهدة مضيا في تصريف الأمور في إيران، كما لو كانت بلادهما، يقتلان ويمارسان أشد الضغوط على المسؤولين الإيرانيين، وكان الاتحاد السوفيتي ينقل المحاصيل الزراعية الإيرانية إلى أراضيها، تاركاً الفلاحين جوعاً في شمال البلاد. (حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص17؛ جانو، أسيمة : التاج الإيراني، ص26).

(6) حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص17.

وعلى الرغم من الوفاق البريطاني الأمريكي إلا أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من السعي منفردة للهيمنة على إيران؛ تخوفاً من الاحتكار البريطاني للنفط العالمي، الذي ارتفعت الحاجة إليه لاسيما بعد النقص المتوقع في احتياطي النفط الأمريكي، حيث دفع ذلك باتجاه اقتناع الحكومة الأمريكية بتقديم الدعم إلى إيران بشتى الطرق⁽¹⁾.

فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1942م : بإرسال البعثات، وتكثيف الوجود العسكري والدبلوماسي والاقتصادي في إيران، فأرسلت بعثة دبلوماسية إلى السفارة الأمريكية، عملت على التواجد الأمريكي في البلاد، ثم أرسلت أول بعثة عسكرية أمريكية، استمرت في إيران حتى عام 1947م، مهمتها تقوية وتطوير الجيش الإيراني، ثم تلتها البعثة العسكرية الثانية، التي كانت إلى حد كبير الأضخم والأوسع، والتي أُطلق عليها قيادة قوات الخليج الفارسي، والتي كانت مهمتها الأساسية تسهيل تزويد الاتحاد السوفيتي بالمواد الحربية⁽²⁾.

ويمكن القول : إن القوات الأمريكية احتلت إيران من خلال تلك القيادة في عام 1942م، في الوقت الذي لم يكن فيه الرأي العام الأمريكي يعرف شيئاً عن المنطقة، بل إن وزارة الدفاع الأمريكية لم تمتلك أي خرائط عن إيران، عندما اتخذت قرارها، وكان حجم الإدارة المختصة بشئون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية (13) ثلاثة عشر موظفاً، ثلاثة منهم فقط يتحدثون اللغة المحلية بصعوبة بالغة⁽³⁾، ثم أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية بعثة نورمان شوارزسكوف (Norman Schwarzkopf)⁽⁴⁾، التي عهد إليها بناء وتنظيم الجندرية الإيرانية⁽⁵⁾.

(1) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص 212.

(2) حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص 17؛

Robertson, David: Sly and Able, p 463 ؛ Trahair, Richard C. S.: Encyclopedia of Cold War Espionage, p 336.

(3) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 241.

(4) نورمان شوارزسكوف : خبيراً أمريكياً في مجال تدريب القوات الحكومية البوليسية المساندة، وعمل في إيران بتكليف من وزارة الخارجية منذ عام 1942م، وكُلف بإرسال تقاريره الاستخباراتية لها، وتمحورت مهمته في تشكيل البوليس الحكومي الإيراني بتقنيات حديثة قادرة على إخماد أعمال العنف والشغب وقمع الخارجين عن سياسة الدولة، لاسيما في شمال إيران، وقبلت الحكومة الإيرانية أن يكون شوارزسكوف قائداً لقوات الجندرية الإيرانية، وقد وصل تعداد تلك القوات حتى العام 1945 إلى ما يقرب من (21) واحد وعشرين ألف شرطي وضابط إيراني. (Robertson, David : Sly and Able, P. 463).

(5) Robertson, David: Sly and Able, p 463; Visson, Andre: The Coming Struggle for Peace, p 274

كما تمكنت أفواج من الخبراء اللولايات المتحدة الأمريكيةن التغلغل في شتى مجالات الاختصاص في إيران⁽¹⁾، وإحلال الخبراء اللولايات المتحدة الأمريكيةن محل الخبراء الألمان الذين أبعدوا من البلاد في حينه، بحيث ظهر الخبراء اللولايات المتحدة الأمريكيةن في وزارات: الدفاع والداخلية والصحة، وفي مختلف المؤسسات الاقتصادية، وفي عام 1942م، أصدر المجلس الإيراني مرسوماً يقضي بإعطاء صلاحيات واسعة للخبير (آرثر ميلسبو)⁽²⁾ بصفته خبيراً مالياً منظماً للشئون الإيرانية المالية والاقتصادية، إلى درجة أنه حمله مسؤولية التصرف في ميزانية الدولة، وفرض القوانين وصياغتها، والأهم أن الخبير الأمريكي أعطي صلاحيات ونفوذ كأنه وزير المالية الإيراني⁽³⁾.

ولم يكتفِ ميلسبو بكل تلك الصلاحيات، بل طالب بصلاحيات جديدة تخوله حق الإشراف على التجارة الداخلية والخارجية، واستجاب المجلس لطلبه؛ فأصدر قانون في مطلع أيار (مايو) عام 1943م منحت بنوده كل الصلاحيات التي أرادها⁽⁴⁾.

لكن إيران عانت من بعثة ميلسبو، وتدهور الاقتصاد الإيراني في عهدها واعتبرتها إيران أنها لم تتجح إلا في تكديس الضرائب والتكاليف، فقد استنزف هو وعملاؤه الكثير من المدخولات الإيرانية لصالحه وفريقه؛ مما أثار غضب الأوساط الإيرانية، واضطر المجلس الحكومي الإيراني إلى إنهاء صلاحيات الفريق الأمريكي وتجميد عمله هناك⁽⁵⁾.

(1) قوام السلطنة : ولد في إقليم جيلان القابع تحت الاحتلال السوفيتي، ومالك ثري لمزارع شاي، يُعد من أنصار الدستورية، من معارضي سلالة بهلوي الملكية، وذلك دفع به إلى المنفى إلى أن تنازل الشاه عن قرار نفيه، ثم أعاده إلى البلاد، كان على علاقة ودية مع السوفييت، ثم تولى رئاسة الوزارة الإيرانية في 27 كانون ثان (يناير) عام 1946م، إثر التوسع السوفيتي في (أذربيجان)، وفشل الحكومة الإيرانية حل الخلاف مع القوات السوفيتية، وقد أعلن أحمد قوام فور توليه منصبه أنه سيتخذ عكس سياسة مصدق حيال مسألة النفط الإيراني، وأنه سيسعى للحصول على تسوية للنزاع حول النفط مع بريطانيا وعقب ذلك الإعلان، قامت هنالك أعمال شغب عنيفة في طهران، وذلك احتجاجاً على أي تسوية قد تُعقد مع بريطانيا؛ مما اضطر أحمد قوام إلى الاستقالة بعد أربعة أيام فقط من تولي ذلك المنصب.

(Powaski, Ronald E.: The Cold War, p 62؛ Ford , Alan W.: The Anglo-Iranian Oil, P. 213; Lytle, Mark Hamilton : The Origins of the Iranian-American Alliance, p 29).

(2) سلمان، عبد الهادي كريم : إيران في سنوات الحرب، ص 97-98.

(3) Trahair, Richard C. S.: Encyclopedia of Cold War Espionage, p 338.

(4) سلمان، عبد الهادي كريم : إيران في سنوات الحرب، ص 98.

(5) أوكونور، هارفي : الأزمة العالمية، ص 350؛

Trahair, Richard C. S.: Encyclopedia of Cold War Espionage, p 338.

وبالرغم من ذلك ظلت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المفضلة لدى الإيرانيين، وقد عبر عن ذلك، السفير الأمريكي في طهران والانس موراي (Wallance Murray)⁽¹⁾، من خلال دراسة قام بها للحكومة الأمريكية ذكر فيها، أن أية دولة كبرى في العصور الحديثة لم تتمتع بشعور عفوي شامل من الترحيب وحسن النية كهذا الذي قبل به الأمريكيون من الإيرانيين من جميع الطبقات⁽²⁾.

بعد انتهاء الحرب العالمية وضعت بريطانيا والاتحاد السوفيتي في أيلول (سبتمبر) عام 1945م، خطة الانسحاب السوفيتي من إيران، بحيث لا تتعدى 2 آذار (مارس) عام 1946م⁽³⁾.

أما أمريكياً فباتت إيران تمثل لها أهمية إستراتيجية واقتصادية كبيرة، في حسابات سياستها الخارجية، لاسيما مع بدء تبلور الأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في النظام الدولي، حيث أصبح الاهتمام الأمريكي بإيران مصلحة قومية للولايات المتحدة الأمريكية، حسب تعبير جيمس بيرنز (James Burns)⁽⁴⁾ وزير الخارجية في ذلك الوقت⁽⁵⁾.

"إن استمرار بعثاتنا العسكرية في إيران بناء على طلب الحكومة الإيرانية يُعد مصلحة قومية للولايات المتحدة الأمريكية، وإن تدعيم قوات الأمن الداخلية في إيران بواسطة البعثات

(1) والانس موراي : بدأ حياته الدبلوماسية كقائم بالأعمال والشئون الإيرانية في وزارة الخارجية الأمريكية (1922 - 1925م)، وكان يرأس قسم الشرق الأدنى (1929 - 1944م)، والمهندس الرئيس الفعلي للتحالف الأمريكي الإيراني، وفي عام 1941م أصبح شخصية ذات نفوذ في وزارة الخارجية، حيث عمل كمستشار سياسي لوزير الخارجية، شاطر الإيرانيين في عدم تقهّم في كل من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا، وكان يرى أن الدور الأمريكي كقوة ثالثة في المنطقة، سيكون مفيداً على حد سواء إلى كل من إيران وأمريكا، كما عمل كسفير أمريكي في إيران، إلا أنه أنهى خدمته كسفير في إيران بين عامي (1945 - 1946م).

(Lytle, Mark Hamilton : The Origins of the Iranian-American Alliance, P. 9؛ Goode, James F. : Negotiating for the Past, P. 141).

(2) أوكونور، هارفي : الأزمة العالمية، ص353.

(3) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص254.

(4) جيمس بيرنز : ولد في 2 أيار (مايو) عام 1879م، كان عضواً في مجلس الشيوخ عن ولاية كارولينا الجنوبية بين عامي 1931-1941م، وشغل منصب قاضي مشارك في المحكمة العليا في أمريكا بين عامي 1941-1942م، كما كُلف بمنصب وزير الخارجية ضمن مجلس وزراء الرئيس ترومان في 2 تموز (يوليو) عام 1945م، وخدم فيه حتى 21 كانون ثانٍ (يناير) عام 1947م، ثم شغل منصب حاكم ولاية كارولينا الجنوبية بين عامي 1947-1950.

(Patterson, Richard S. (compiler) : The Secretaries of State, P. 104).

(5) القرم، آمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص29.

الأمريكية، يسهم في استقرارها وإعادتها عضواً في المجتمع الدولي؛ لأن استقرار إيران سيسهم في إرساء أساس سليم؛ لتنمية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التجارية والبتروولية والجوية في الشرق الأوسط⁽¹⁾.

وهكذا فإن إيران بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت مسرحاً لمزيد من القوى العالمية، التي تنافست للهيمنة عليها؛ بسبب الأهمية الإستراتيجية لها، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أهم تلك القوى التي رسمت خططها على أساس سياستين : سياسة طبقتها على المدى القريب، بالافتتران بالقوى البريطانية، وأخرى : على المدى البعيد، وإن كانت الأهم، وهي السيطرة المطلقة المنفردة على إيران، وعلى أساس ذلك بدأت العمل.

(1) هيكمل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص 60-61.

الفصل الأول

أثر سياسة الاحتواء على السياسة الأمريكية في إيران (1945-1951)

المبحث الأول : نشأة سياسة الاحتواء (1945-1947).

المبحث الثاني : تطبيقات سياسة الاحتواء (1947-1951).

المبحث الأول

نشأة سياسة الاحتواء (1945-1947)

أولاً : سياسة الاحتواء.

ثانياً : التوسع السوفيتي في (أذربيجان) :

- 1- الأطماع السوفيتية في إيران.
- 2- الموقف الأمريكي من الممارسات السوفيتية في (أذربيجان).
- 3- التهديدات السوفيتية لإيران في عهد حكومة (قوام السلطنة).

ثالثاً : إيران بعد الانسحاب العسكري السوفيتي :

- 1- السيطرة السوفيتية على أوضاع إيران الداخلية.
- 2- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة السوفيتية على أوضاع إيران الداخلية.
- 3- فشل اتفاقية النفط الإيرانية السوفيتية.

رابعاً : دور الضغوط الأمريكية في إنهاء السيطرة السوفيتية في إيران.

المبحث الأول نشأة سياسة الاحتواء (1945-1947)

مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م، برزت على السياسة الدولية مجموعة من المتغيرات فرضت على السياسة الأمريكية سياسات خاصة اختلفت عن المرحلة السابقة، خاصة مع ترسيخ مبدأ القطبين على الساحة الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي).

كما أصبح الشرق الأوسط ذا أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب دخول الاتحاد السوفيتي مجالات العديد من الدول، وحيث قلصت بريطانيا التزاماتها، ونتيجة لذلك؛ نشأت سياسة الاحتواء.

أولاً : سياسة الاحتواء :

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م، مارس الاتحاد السوفيتي الضغوط على تركيا؛ من أجل الحصول على قاعدة على البحر الأسود وحقوق المضائق، وعلى إيران بمحاولة إقامة نظام موالٍ له في شمالها، وعلى اليونان من خلال الحرب الأهلية التي قامت فيها⁽¹⁾.

حيث تضافرت تلك العوامل لكي تدفع إدارة الرئيس هاري ترومان (Harry Truman)⁽²⁾ إلى تبني سلسلة من الإجراءات : السياسية والاقتصادية والعسكرية، التي استهدفت احتواء المد السوفيتي⁽³⁾، فقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية الموقف العالمي، وأخذت على عاتقها مهمة الحد من الخطر السوفيتي⁽⁴⁾، وأعلنت عن إستراتيجيتها الجديدة في عام 1947م، التي سميت بسياسة الاحتواء⁽⁵⁾؛ لمواجهة الاتحاد السوفيتي، حيث قدم ونظر لها الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان

(1) طه، جاد : سياسات الهيمنة، ص 74؛ شاش، طاهر : الإمبراطورية الأمريكية، ص 295.

(2) هاري ترومان (1884-1972) : الرئيس الثالث والثلاثون لأمريكا، ولد في ميسوري، ثم أصبح نائباً لها في مجلس الشيوخ عام 1934م، اختاره روزفلت لمنصب نيابة الرئاسة الأمريكية عام 1944م، ثم خلفه بعد مماته في العام التالي، دون أن يكون له خبرة كبيرة في اتخاذ القرارات القومية والدولية، وفي عهده تبنت أمريكا خطة مارشال؛ لإعادة بناء اقتصاد أوروبا، وحلف الأطلسي عام 1949م؛ لمقاومة الشيوعية في غرب أوروبا، والنقطة الرابعة عام 1949م؛ لتدعيم الحكومات الموالية لها في العالم الثالث. (الكليالي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج 1، ص 724).

(3) شلبي، السيد أمين : قراءة جديدة للحرب، ص 51-52؛ حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص 21.

(4) أذربيجان : محافظتان إيرانيتان، الشرقية مساحتها (67124) كم²، وقاعدتها مدينة تبريز، والغربية مساحتها (67124) كم²، وقاعدتها مدينة أرومية. (الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج 4، ص 195).

(5) سياسة الاحتواء : سياسة أمريكية إزاء الاتحاد السوفيتي، اقترحها رئيس قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية (جورج كينان)، في مقالة كتبها بتوقيع مستعار في مجلة أمريكية في يوليو (تموز) عام 1947م، ارتكزت على فكرة ضرب حصار طوي الأمد، وسياسة حازمة؛ لترويض الاتحاد السوفيتي، واحتواء سياسته التوسعية، حسب تعبير كينان، وقد استهدفت تلك السياسة تحقيق المصالح الأمريكية والغربية، بالوسائل السلمية المدعومة بالتهديد العسكري المبطن، بعد أن تعبت شعوب العالم من الحرب، وبعد أن برهن الاتحاد السوفيتي على قدراته العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد تبنت القيادة الأمريكية سياسة الاحتواء، وأخذت تدعم الأنظمة الموالية لها. (الكليالي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج 1، ص 84)

(George Kennan)⁽¹⁾ ⁽²⁾، من خلال مقالته المشهورة "بواعث السلوك السوفيتي" التي كتبها في تموز (يوليو) عام 1947م، وتكمن أهمية مقالة كينان، في أنها قدمت أقوى مبرر لسياسة احتواء الاتحاد السوفيتي وتطويقه⁽³⁾.

كانت سياسة الاحتواء أولى استراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية، التي جاءت نتيجة للتخوف من التوسع السوفيتي، وكان الردع النووي وسياسة الانتقام الشامل⁽⁴⁾ هي السائدة؛ لتنفيذ سياسة الاحتواء التي كان من أهم أهدافها مقاومة التوسع السوفيتي، ومنعه من ضم أراضي جديدة لهيمنته، والضغط المستمر عليه، وإنذاره الدائم للتخلي عن سياسته التوسعية بالردع النووي⁽⁵⁾، وقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الشرق الأوسط عبر سياسة الاحتواء في عهد ترومان، من خلال محور المحيط الشمالي للمنطقة، وذلك في : إيران وتركيا واليونان، لاسيما بعد التوسع السوفيتي في أذربيجان⁽⁶⁾، ضمن محاولاتها للهيمنة على المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية.

(1) جورج كينان : ولد كينان في عام 1904م، ثم انضم إلى الخدمة في وزارة الخارجية لأمريكا، وبدأ (كينان) على الفور بالتخصص في الشؤون الروسية، حيث قام بالمساعدة على فتح أول سفارة لأمريكا في موسكو، وقد خدم فيها بين عامي 1933-1936، دعا إلى تقسيم أوروبا إلى مناطق نفوذ بين أمريكا والاتحاد السوفيتي، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، ركز (كينان) على صياغة سياسة الاحتواء ضد الاتحاد السوفيتي، فقام بتقديم اقتراح سياسة الاحتواء الجيوسياسية لمواجهة التكتيكات السوفياتية، وفي عام 1947م، عين كينان قائد هيئة تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية، ثم عمل لدى وزير الخارجية جورج مارشال، مساعداً له على وضع الخطوط العريضة وتحديد خطة مارشال، حتى العام 1949، ثم تقاعد كينان بشكل دائم عن العمل الدبلوماسي في عام 1963.

(Kennan, George F. : U. S. Diplomat and Scholar, p97).

(2) عبد الله، عبد الخالق : العالم المعاصر، ص72؛ نوار، عبد العزيز سليمان، وجمال الدين، محمود محمد : تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ص225؛ مقلد، إسماعيل صبري : الإستراتيجية والسياسة الدولية، ص181-182.

(3) رمضان، عبد العظيم : تاريخ أوروبا، ج3، ص287-288؛ تيلور، بيتر وفلنت، كولن : الجغرافيا السياسية، ص167؛ شلبي، السيد أمين : قراءة جديدة للحرب، ص51-52.

(4) ارتكزت تلك الإستراتيجية على أساس حرية الانتقام الفوري والعنيف، بوسائل وفي أماكن من اختيار أمريكا نفسها، وذلك كان يعني : أنه إذا حاول الشيوعيون التبدل في الهيكل القائم لعلاقات القوى الدولية في أي صورة من صور التبدل، فإنه عليهم أن يتوقعوا انتقاماً نووياً رادعاً كنوع من العقاب. (مقلد، صبري إسماعيل : الإستراتيجية والسياسة الدولية، ص184).

(5) مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص500-501.

(6) مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص500-501؛ حتى، ناصيف : الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية، ص4.

ثانياً : التوسع السوفييتي في (أذربيجان) :

شكل التوسع السوفييتي في إيران أحد الأسباب غير المباشرة لإعلان سياسة الاحتواء، حيث قام الاتحاد السوفييتي برفض الانسحاب من المناطق الشمالية في إيران التي احتلها أثناء الحرب العالمية الثانية، ولكنها واجهت موقفاً الولايات المتحدة الأمريكية داعماً لإيران ضد تلك الأطماع السوفييتية.

1- الأطماع السوفييتية في إيران :

اتجهت إيران إلى المطالب السوفييتية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت أولى المشاكل المطروحة، مشكلة انسحاب القوات الأجنبية من البلاد؛ لأن المعاهدة بين إيران والحلفاء اقتضت بأن يتم انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي الإيرانية، في مدة أقصاها ستة أشهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾، بناء على الاتفاقية الثلاثية الموقعة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في عام 1942م، وفق المادة الخامسة من المعاهدة⁽²⁾.

وفي 19 أيار (مايو) عام 1945م، طالبت الحكومة الإيرانية الحكومات الأجنبية بسحب قواتها من طهران، فاستجابت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث غادرت آخر كتيبة أمريكية إيران في بداية كانون ثانٍ (يناير) عام 1946م، وكانت آخر حافلة بريطانية قد خرجت من إيران في أول آذار (مارس) من نفس العام⁽³⁾.

أما الاتحاد السوفييتي فعلى العكس، فقد كانت (لستالين)⁽⁴⁾ مخططات كبرى في المنطقة، وبالتحديد في (أذربيجان) ولم يكن لديه أي عزم بترحيل جيشه⁽⁵⁾⁽⁶⁾، لاسيما أن إيران أثبتت أهميتها

(1) شليبي، السيد أمين : قراءة جديدة للحرب، ص56؛ مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص548؛ دروزيل، ج. ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج1، ص160.

(2) سلمان، عبد الهادي كريم : إيران في سنوات الحرب، ص84؛ طه، جاد : سياسات الهيمنة، ص74؛ آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص55.

(3) Matthew, Ghazarian and Esdaile, James : The Iranian Withdrawal Crisis, P. 54; Blake, Kristen : The U. S- soviet confrontation in Iran, P. 35.

(4) جوزيف ستالين (1879-1953م) : زعيم شيوعي بارز ورجل دولة حكم الاتحاد السوفييتي حكماً مطلقاً من 1928 إلى 1953م، نشأ في ظل (لينين)، ثم استلم قيادة الحزب والدولة من بعده. (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون : ج3، ص137).

(5) قبيل الانسحاب البريطاني والأمريكي من إيران، وبالتحديد في أواخر صيف العام 1945م، قام الزعيم السوفييتي بإرسال ثلاث بعثات سرية من قواته : الأولى : للقيام بمسح جيولوجي لمنطقة أذربيجان للتقريب عن آبار البترول فيها، والثانية : في 5 تموز (يوليو) 1945م، استوفت استكمال تأسيس وتنظيم الحزب السياسي الديمقراطي في أذربيجان؛ بهدف تهيج الناس ضد طهران نفسها، بعد أسبوعين من ذلك أعلنت البعثة الثالثة إتمام الهيكل الأخير لذلك الحزب وعززته بجميع التعليمات والمهام الملقاة على عاتقه؛ هادفة إلى إنشاء رابطة صداقة بين أذربيجان والاتحاد السوفييتي، وتوضيح المهام الاقتصادية والثقافية والفنية التي ينويها السوفييت في أذربيجان.

(Matthew, Ghazarian and Esdaile, James : The Iranian Withdrawal Crisis, P. 54).

(6) Matthew, Ghazarian and Esdaile, James: The Iranian Withdrawal Crisis, P. 54; Klinghoffer, Arthur Jay: The Soviet Union & International Oil Politics, P. 125; Blake, Kristen : The U. S- soviet confrontation in Iran, P. 35.

أثناء الحرب العالمية الثانية، فايران إحدى الدول المحيطة بالاتحاد السوفيتي، التي كانت موضع اهتمام السوفييت بسبب موقعها الجغرافي، وثروتها المعدنية خاصة النفط، الذي يعد أحد ركائز الصناعة الغربية⁽¹⁾.

دلت الشواهد على أن الاتحاد السوفيتي يعمل على تثبيت وجوده، فقد وضع محل قواته العسكرية (10) عشرة آلاف من الأفراد والمدنيين في طهران، إضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد السوفيتي قام في شهر آب (أغسطس) عام 1945م، بدعم حزب (تودة)⁽²⁾⁽³⁾؛ لأجل النضال ضد سيطرة الحكومة المركزية في إيران، وإعلان الثورة، والمطالبة بالحكم الذاتي الكلي في منطقة أذربيجان، حيث استولى الحزب على المنشآت العامة، وطالب بأن يفسح للأذربيجانيين إمكانية نموهم في نطاق أمتهم ولغتهم الخاصة⁽⁴⁾.

كما عمل حزب (تودة) الموالي للسوفييت في إقليم أذربيجان، على مهاجمة حاميات الجيش الإيراني ومراكز الشرطة في كل مكان في الإقليم؛ مما جعل المنطقة في فوضى شاملة واضحة، وفي تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1945م أرسلت الحكومة الإيرانية في طهران الإمدادات لدعم الجيش في الإقليم، لكنها فشلت؛ بسبب اعتراض القوات العسكرية السوفيتية المعسكرة هناك، وتهديدها بإطلاق النار؛ إذا لم تمتثل القوات الإيرانية للأوامر الصادرة إليها بالتوقف⁽⁵⁾.

وفي 15 كانون أول (ديسمبر) عام 1945م أعلن الحزب الديمقراطي الكردي في (أذربيجان) الغربية وبحضور الضباط السوفييت، عن قيام الجمهورية الشعبية الكردية⁽⁶⁾، التي انفصلت عن (أذربيجان) بعد حوالي أربعة أشهر، وفي 23 نيسان (أبريل) عام 1946م، وقعت الحكومة الكردية مع (أذربيجان) معاهدة صداقة وتحالف عسكري، وفي ذلك العام رفض الاتحاد

(1) حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص21؛ طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص459.

(2) حزب تودة : من أبرز القوى السياسية التي ظهرت في إيران بعد الحرب العالمية الثانية، زاول نشاطاً واسعاً بعد سقوط رضا شاه، وبعد إطلاق سراح أكثر من خمسين ماركسياً وزعيماً نقابياً، وأثر عودة الماركسيين المنفيين من الخارج، حيث لجئوا مع أنصارهم ومؤيديهم إلى عمل دعائي تنظيمي نشط في معظم المناطق الإيرانية، أطلقوا عليه اسم حزب تودة إيران، (حزب الجماهير الإيرانية).
(سلمان، عبد الهادي كريم : إيران في سنوات الحرب، ص90-91؛ عبد الساتر، لبيب : قصة الخليج، ص164).

(3) هيكل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص68؛ دروزيل، ج. ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج1، ص160؛ باون، كولن، وبيتر، موني : من الحرب الباردة حتى الوفاق، ص30.

(4) طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص459؛ دروزيل، ج. ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج1، ص160.

(5) ولبر، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، ص124؛ دروزيل، ج. ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج1، ص160؛ بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص38.

(6) Fernau, F. W. : Moslems on the March, P. 177.

السوفييتي اقترحاً الولايات المتحدة الأمريكية بريطانياً⁽¹⁾، يقضي بانسحاب القوات السوفييتية من إيران؛ مستندة على حقوق معاهدة 26 شباط (فبراير) عام 1921م، مبرراً لعدم الانسحاب⁽²⁾.

2- الموقف الأمريكي من الممارسات السوفيتية في (أذربيجان) :

مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها على الاتحاد السوفيتي؛ لانسحاب من إيران، وتتوعدت تلك الأساليب ما بين المراسلات الدبلوماسية والتهديد، بالإضافة إلى دعم إيران في مجلس الأمن⁽³⁾.

أ- المراسلات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي :

عم الغضب الكثير من الأوساط السياسية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، مما دفع بالرئيس (ترومان) لكتابة رسالة إلى وزير خارجيته (جيمس بيرنز) قال فيها : "كانت إيران حليفنا في الحرب، كما كانت حليفة روسيا أيضاً، ووافقت إيران على حرية مرور ملايين الأطنان من الأسلحة والذخائر والإمدادات عبر أراضيها من الخليج إلى بحر قزوين، ولولا تلك الإمدادات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لمنيت روسيا بهزيمة نكراء"⁽⁴⁾.

لكن في ذلك الوقت تسربت أخبار المهمة السرية التي كان يقوم بها نورمان شوارزسكوف⁽⁵⁾ في إيران، وأصبحت القصة معروفة لدى الجميع بما فيهم موسكو وتعرض (بيرنز) للكثير من النقد خاصة من قبل المعارضة الأمريكية في الداخل، وتساءل أحد الكتاب في صحيفة دولية " هل ستخضع القضية الإيرانية للأمم المتحدة بعد تلك الفضيحة؟ إن الولايات المتحدة لا تدخل محكمة الرأي العام بأيدي نظيفة "⁽⁶⁾.

(1) كان البريطانيون والأمريكيون يعملون معاً، في منطقة الخليج العربي، فقد أشارت الوثائق البريطانية، إلى تنسيق العمل بينهما في إيران، ومقابلات متكررة بين الملحق العسكري الأمريكي والمندوب السياسي البريطاني في إيران؛ بهدف متابعة التحركات السوفيتية في جنوب إيران. (العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص257).

(2) طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص460؛ دروزيل، ج. ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج1، ص161.

(3) مجلس الأمن : يتكون من (خمسة) أعضاء دائمين، ومن (عشرة) أعضاء غير دائمين، تنتخبهم الجمعية العامة لمدة عامين، وقرارات المجلس قوة إلزامية لا تتوفر لغيره من فروع الأمم المتحدة، وتلك السلطة الملزمة ليست شاملة ومطلقة، بل قاصرة على شؤون حفظ السلم. (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج1، ص318-319).

(4) باون، كولن، وبيتر، موني : من الحرب الباردة حتى الوفاق، ص30؛

Hillman, William and Truman, Harry : Mr. President, P. 23؛ Pach Jr. , Chester J.: Arming the Free World, P. 94.

(5) تمحورت مهمة (شوارزسكوف) في تشكيل البوليس الحكومي الإيراني بتقنيات حديثة قادرة على إخماد أعمال العنف والشغب وقمع الخارجين عن سياسة الدولة، لاسيما في شمال إيران، وقبلت الحكومة الإيرانية أن يكون (شوارزسكوف) قائداً لقوات الجندرية الإيرانية. (Robertson, David : Sly and Able, P. 463).

(6) Robertson, David : Sly and Able, P. 465.

رد ستالين على وزير الخارجية بيرنز، في 23 كانون أول (ديسمبر) عام 1945م، بقوله: "إنه لا أحد يمتلك سبباً ليستحي؛ إذا رفعت قضية انسحاب القوات السوفييتية من (أذربيجان) إلى الأمم المتحدة⁽¹⁾، وأضاف ستالين أن الاتحاد السوفييتي لم يطلب من الولايات المتحدة سحب قواتها من إيران"⁽²⁾.

وفي 30 كانون أول (ديسمبر) عام 1945م، التقى (بيرنز) بـستالين⁽³⁾، وأخبره أنه يود التحدث عن إيران، وأنه متأكد من أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي تودان وضع حد للحرج السوفييتي حيال القضية الإيرانية، وعدم جعل الموضوع على رأس جدول أعمال النقاش في الأمم المتحدة الشهر القادم، وذكر (ستالين) بالتعاون الإيراني مع أمريكا في الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تلعب دور الوسيط في إيصال المدد إلى الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب، وذكره بالاتفاقية الثلاثية حول إيران وأن عليه احترام حرية واستقلالية تلك المناطق، لكن ستالين ربط احتلال شمال إيران بحماية حقول النفط في باكو⁽⁴⁾.

ورد على (بيرنز) في معرض تذكيره بالتعاون الإيراني السوفييتي، بقوله : "بالنسبة للتعاون الإيراني مع الاتحاد السوفييتي فهو صحيح، فقد تعاون السوفييت والإيرانيون على دحر عدوهم "وأضاف أنه منذ نهاية الحرب طف الكثير من الماء تحت الجسر"، وقصد بذلك التدخلات السرية في إيران⁽⁵⁾.

(1) الأمم المتحدة : أعلنت رسمياً بعد الحرب العالمية الثانية، في 24 تشرين أول (أكتوبر) عام 1945م؛ بعد أن صدقت على الميثاق : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا والصين، وهي الدول الدائمة في مجلس الأمن، من أهدافها : حفظ السلم والأمن الدولي، وإنماء العلاقات الدولية بين الأمم على أساس حق تقرير المصير والمساواة بين الشعوب، وتحقيق التعاون الدولي، وعضوية الأمم المتحدة متاحة لجميع الأمم، التي تقبل الالتزام بميثاق الأمم المتحدة. (الكليالي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج1، ص315-316).

(2) Robertson, David : Sly and Able, P. 465.

(3) كان (جيمس بيرنز) منزعج بصورة متزايدة؛ بسبب سلوك الاتحاد السوفييتي، إلا أنه قال : " إنه ليس مستعداً بعد للتخلي عن الجهود المبذولة للتوصل إلى حل للخلافات السوفييتية الأمريكية"، وعلى ما يبدو اتفق ستالين معه في ذلك، ففي كانون أول (ديسمبر) عام 1945م، سافر بيرنز إلى موسكو، وعلى ما يبدو، كان قادراً على تسوية خلافاته مع السوفييت، فقد وافق ستالين على تمثيل رمزي للأحزاب الموالية للغرب في الحكومات الشيوعية التي يهيمن عليها الإتحاد السوفييتي في كل من رومانيا وبلغاريا، وفي المقابل، قال بيرنز : " إن أمريكا مستعدة للاعتراف بتلك الحكومات"، كما وافق وزراء الخارجية أيضاً على عقد مؤتمر؛ لاستكمال معاهدات السلام في باريس ابتداء من أيار (مايو) عام 1946م.

(Powaski, Ronald E. : The Cold War, P. 68).

(4) Klinghoffer, Arthur Jay : The Soviet Union & International Oil Politics, P. 125؛ Robertson, David : Sly and Able, P. 465.

(5) Robertson, David : Sly and Able, P. 465.

فقد أدرك السوفييت أن التواجد الأمريكي والبريطاني في إيران، يشكل خطراً على مصالحه في المنطقة، وبالتالي مطالبته بالانسحاب تعني ضرب المصالح السوفيتية مقابل استمرار سيطرة أمريكية بريطانية في إيران.

وهكذا مع نهاية العام 1945م، تبادلت أمريكا والاتحاد السوفيتي نوعاً من الصراع داخل إيران، فكان ستالين مع ثواره الخارجين على طهران وهم حزب تودة، ومن ناحية (بيرنز) كانت هناك مهمة (شوارزسكوف) التي كان يؤديها في طهران (1).

ب- دور الولايات المتحدة الأمريكية في تحريض إيران لتقديم شكوى للأمم المتحدة :

حرضت الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة الإيرانية على تقديم الشكوى لمجلس الأمن ضد الاتحاد السوفيتي بدعوى التماذي السوفيتي في الأراضي الإيرانية مطالبة الاتحاد السوفيتي بالانسحاب من أراضيها (2)، وأكد (بيرنز) للسفير الإيراني دعم الولايات المتحدة الأمريكية للقضية الإيرانية، لاسيما بعد مطالبة السفير الإيراني الولايات المتحدة الأمريكية في 2 كانون ثانٍ (يناير) عام 1946م، تأكيدات بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستدعم إيران في ذلك الطرح، لكنه وضح " أن الحكومة الأمريكية لا تستطيع أن تعطي تكيّداً مباشراً لإيران ضد السوفييت، فالحكومة الأمريكية تجمعها علاقة حميمة مع البلدين، لكنها تتماشى مع روح القوانين المدرجة في الأمم المتحدة (3).

وبناء على ذلك الدعم قدمت إيران الشكوى إلى مجلس الأمن، في 19 كانون ثانٍ (يناير) عام 1946م (4)، وطلب الممثل الإيراني لدى الأمم المتحدة آنذاك من مجلس الأمن فتح جلسة استماع مفتوحة حيال رفض الاتحاد السوفيتي الانسحاب من إيران (5)؛ لكن مجلس الأمن قرر أن تحل المشاكل بين الطرفين، عبر مفاوضات ثنائية سوفيتية إيرانية، وأن تخطرا مجلس الأمن بنتائج المفاوضات، واستبقى لنفسه الحق في المطالبة بمعلومات سير تلك المفاوضات (6).

(1) Robertson, David : Sly and Able, P. 465.

(2) David S. Painter : The Cold War, P. 98.

(3) Robertson, David : Sly and Able, P. 466.

(4) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص55؛ باون، كولن، وبيتر، موني : من الحرب الباردة حتى الوفاق، ص30؛ ولبر، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، ص124؛

Powaski, Ronald E. : The Cold War, P. 62.

(5) Robertson, David : Sly and Able, P. 466.

(6) ولبر، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، ص125؛ طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص460؛ دروزيل،

ج. ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج1، ص161؛

Powaski, Ronald E. : The Cold War, P. 62.

ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت إيران باتجاه تقديم شكواها إلى الأمم المتحدة؛ بسبب قلقها من تسوية الوضع الإيراني من خلال الوساطة البريطانية فقط، وبذلك تفقد الولايات المتحدة الأمريكية مخططاتها للتواجد في إيران، وذلك ما ظهرت مؤشرات.

لأن أي تأجيل لرفع الشكوى الإيرانية إلى مجلس الأمن ربما يعطي بريطانيا وقتاً كافياً للتفاوض مع الحكومة الإيرانية، بشأن عقد صفقة نفطية تأثراً بالاتفاقية السوفيتية الإيرانية، أو يطول المكوث السوفيتي في إيران؛ مما يحذو بالمجتمع الدولي بمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بسحب قواتها من إيران، فتعجز بعدها الولايات المتحدة الأمريكية عن حماية مصالحها النفطية هناك، فبدون اللجوء العاجل إلى الأمم المتحدة ربما تحل السياسة البريطانية محل السياسة الأمريكية، وتكون الحكومة البريطانية هي حامية النفط البديلة⁽¹⁾.

وتبين صحة ذلك؛ لأن الحكومة السوفيتية حققت في الخفاء نجاحاً دبلوماسياً مع بريطانيا من جهة ومع النظام الإيراني من جهة ثانية، وحصلت على موافقة الحكومة الإيرانية بالحصول على امتيازات نفطية⁽²⁾، حيث أدرك (بيرنز) ذلك بعد اتصال نائبه دين أشيسون (Dean Acheson)⁽³⁾، في 3 كانون ثانٍ (يناير) عام 1946م، وإبلاغه بأن السفير البريطاني لدى الولايات المتحدة الأمريكية أتاه ظهيرة ذلك اليوم؛ للطلب من الولايات المتحدة الأمريكية حث إيران على عدم تقديم شكواها إلى مجلس الأمن، وكرر القول أكثر من مرة على ضرورة عقد جلسة مفاوضات بين السوفييت والإيرانيين، قبل تقديم الشكوى إلى الأمم المتحدة⁽⁴⁾.

وبذلك ظهر للسياسة الأمريكية أن جميع الأطراف المتواجدة في إيران، تعمل على حماية مصالحها والهيمنة على إيران، وعلى أساس ذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بناء خططها.

(1) Robertson, David : Sly and Able, P. 467.

(2) Powaski, Ronald E. : The Cold War, P. 62.

(3) دين أشيسون : ولد في عام 1893 م، وهو سياسي أمريكي هام من الحزب الديمقراطي، تولى منصب وزارة الخارجية في بلاده ما بين 1949 - 1953 م، ضمن حكم الرئيس الأمريكي هاري ترومان. وجاءت أهمية أشيسون من الدور المحوري الذي قام به في بناء السياسة الخارجية الأمريكية زمن الحرب الباردة، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد لعب (أشيسون) دوراً في إقامة التحالف الغربي المناوئ للكتلة الشرقية التي تزعمها الاتحاد السوفييتي آنذاك، ثم توفي في عام 1971م.

(Draper, Theodore: A Present of Things past, P. 47; Olson, James S.: Historical Dictionary, P. 1-2).

(4) Robertson, David : Sly and Able, P. 467.

3- التهديدات السوفيتية لإيران في عهد حكومة (قوام السلطنة) :

في 22 كانون ثانٍ (يناير) عام 1946م استقال رئيس الوزراء الإيراني⁽¹⁾؛ نتيجة الأزمة مع الاتحاد السوفيتي، وشكلت حكومة جديدة برئاسة قوام السلطنة⁽²⁾، وهو ما عدّ خطأً، لأنه موالٍ لحزب تودة، وتحفظ على تعيينه الغرب؛ كونه أكثر صداقة مع السوفييت من سابقه، فقد أعلنت الحكومة السوفيتية أنها ترغب في استضافته في موسكو؛ للنقاش حول الخلاف بين البلدين⁽³⁾، فسافر (قوام السلطنة) إلى الاتحاد السوفيتي⁽⁴⁾، وأقام هناك حوالي الشهر، من 19 شباط (فبراير) إلى 11 آذار (مارس) عام 1946م؛ للتفاوض على ضرورة انسحاب القوات السوفيتية من إيران⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

وأثناء اللقاء وجه السوفييت تهديداً شديداً للهجة لقوام، إما الاعتراف باستقلالية الدولة الشيوعية في أذربيجان، وإنشاء شركة نفطية إيرانية سوفيتية تكون غالبية الأسهم فيها لصالح السوفييت، وتطوير خطوط استيراد النفط الإيراني، وإما ستبقى القوات السوفيتية في إيران، وقد فشل (قوام السلطنة) في إقناع القيادة السوفيتية بسحب قواتها⁽⁷⁾.

-
- (1) كان رئيس الوزراء في ذلك الوقت هو حكيم . (طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص460).
- (2) قوام السلطنة : ولد في إقليم (جبلان) القابع تحت الاحتلال السوفيتي، ومالك ثري لمزارع شاي، يُعد من أنصار الدستورية، من معارضي سلالة بهلوي الملكية؛ مما دفع به إلى المنفى إلى أن تنازل الشاه عن قرار نفيه ثم أعاده إلى البلاد، كان على علاقة ودية مع السوفييت، ثم تولى رئاسة الوزارة الإيرانية في 27 كانون ثانٍ (يناير) عام 1946م، إثر التوسع السوفيتي في أذربيجان، وفشل الحكومة الإيرانية حل الخلاف مع القوات السوفيتية، وقد أعلن (أحمد قوام) فور توليه منصبه أنه سيتخذ عكس سياسة مصدق حيال مسألة النفط الإيراني، وأنه سيسعى للحصول على تسوية للنزاع حول النفط مع بريطانيا وعقب ذلك الإعلان، قامت هنالك أعمال شغب عنيفة في طهران، وذلك احتجاجاً على أي تسوية قد تُعقد مع بريطانيا؛ مما اضطر أحمد قوام إلى الاستقالة بعد أربعة أيام فقط من تولي ذلك المنصب.
- (3) دروزيل، ج. ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج1، ص161؛ طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص460؛ Powaski, Ronald E. : The Cold War, P. 62; Ford , Alan W.: The Anglo-Iranian Oil, P. 213; Lytle, Mark Hamilton : The Origins of the Iranian-American Alliance, P. 29).
- (4) أرسل الشاه قبل ذلك شقيقته أشرف إلى موسكو؛ للتفاهم حول إقليم أذربيجان عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، لكن جهود أشرف فشلت مع الاتحاد السوفيتي. (جانو، أسيمة : التاج الإيراني، ص27).
- (5) جدد السوفييت طلبهم أثناء الزيارة، بالحصول على امتيازات النفط ، كما أعربوا عن استعدادهم أيضاً لقبول سيطرة كبرى على شركة سوفيتية إيرانية مشتركة للنفط. وقد رفضت إيران ذلك الطلب.

(Klinghoffer, Arthur Jay: The Soviet Union & International Oil Politics, P. 125).

(6) طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص460؛

Powaski, Ronald E. : The Cold War, P. 62.

(7) طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص460؛

Powaski, Ronald E. : The Cold War, P.62; Robertson, David : Sly and Able, P. 469.

وخلال زيارة (قوام السلطنة) للاتحاد السوفيتي، في 2 آذار (مارس) عام 1946م جلت الجيوش الأمريكية والبريطانية عن إيران عدا الجيوش السوفييتية، دون أي بادرة انسحاب من قبل السوفييت، مما حدا بالسفير الإيراني لدى واشنطن (حسين علاء) الزج برسالة احتجاج للاتحاد السوفيتي، بعد اطلاع سكرتير الدولة الأمريكي عليها⁽¹⁾، لاسيما بعد التهديدات العسكرية التي قام بها الاتحاد السوفيتي.

فقد قامت (15) خمس عشرة كتيبة سوفيتية بالدخول إلى شمال إيران، وبالتحديد في منطقة أذربيجان، في 4 آذار (مارس) عام 1946م؛ لتعزيز قواتها القائمة على احتلال ذلك الجزء، واتبعتها المبعوث السوفيتي في 15 آذار (مارس) عام 1946م، بتهديد مباشر لـ (قوام السلطنة) من أن يقدم المزيد من الشكاوى إلى مجلس الأمن، الأمر الذي سيجلب عواقب وخيمة على إيران، وذلك في المقابلة التي تمت بينها⁽²⁾.

وبذلك ظهر أن التهديدات السوفيتية استمرت، رغم تقديم إيران شكاوها للأمم المتحدة، ويبدو أن الضغوط الأمريكية حتى تلك المرحلة لم تشكل أي أهمية؛ بسبب صيغتها الدبلوماسية. **أ- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التهديدات السوفيتية :**

كان (قوام السلطنة) رتب خلال رحلته، التي قطعها مروراً بالاتحاد السوفيتي لمقابلة ستالين، لقاء آخر مع (والانس موراي) السفير الأمريكي في إيران، وخلال اللقاء طلب السفير الأمريكي من (قوام السلطنة) الثبات، ووعده بدعم الولايات المتحدة الأمريكية له⁽³⁾ ⁽⁴⁾.

وعندما عاد (بيرنز) إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتأكدت شكوكه تجاه السوفييت، بعد وصول تقارير السفارة الأمريكية في موسكو، عن المقابلة التي تمت بين قوام والسوفييت، والتهديد السوفيتي له، وبعد تلقي (بيرنز) أيضاً في 4 آذار (مارس) عام 1946م، برقية عن

(1) دروزيل، ج. ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج1، ص161؛ طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص460؛

Blake, Kristen : The U. S- soviet confrontation in Iran, P. 35.

(2) Blake, Kristen : The U. S- soviet confrontation in Iran, P.36 ؛ Matthew, Ghazarian and Esdaile, James : The Iranian Withdrawal Crisis, P. 54

(3) لو قدر للإيرانيين أن يروا المذكرة التي أعدها بعد عدة شهور رئيس أركان الحرب المشتركة الأمريكية عن أهمية إيران لأمريكا، لاطمأنوا بخصوص تلك النقطة، وأدركوا أن في انتظارهم اهتماماً كبيراً أكبر مما كانوا يريدون، فقد ذكر التقرير أن : " إيران مصدر للنفط، وذات أهمية إستراتيجية بالغة لأمريكا، ومن وجهة النظر الدفاعية، فإن المنطقة تعطيهم فرصاً للقيام بعمليات للتعويض، أو بعملية لحماية النفط التي تديرها أمريكا في السعودية "، وأوصى التقرير بتزويد إيران بالأسلحة والمواد الحربية غير الهجومية. (هيكل، إيران بين التاج والعمامة، ص70-71).

(4) Blake, Kristen : The U. S- soviet confrontation in Iran, P. 35.

الإمدادات والقوات السوفيتية التي أرسلت لأذربيجان⁽¹⁾، أرسل برقية إلى وزير الخارجية السوفيتي، مطالباً بإيضاح نواياهم بخصوص إيران، والانسحاب من الأراضي الإيرانية⁽²⁾، ثم اتخذ بعد ذلك التبليغ عرض جوهر تلك الملاحظة للصحافة دون انتظار الرد السوفيتي⁽³⁾.

فقد ظهر تحرك القوات السوفيتية عبر شمال إيران، كجزء من جهد منسق للهجوم، وكما كتب (ترومان) في وقت لاحق " كان المطلوب من إيران أن تتفاوض مع روسيا، بينما المدفع مصوب إلى رأسها "⁽⁴⁾.

كذلك في نفس الليلة التي وصلت (بيرنز) البرقية، قام اثنان من مساعديه برسم خريطة لأذربيجان، معلمة بأسهم تشير إلى حركة تنقلات القوات السوفيتية في المنطقة، فعرف (بيرنز) توجهات السوفييت، ووجهة كل سهم، فقد أشارت الأسهم إلى المناطق الغنية بالنفط : كتركيا والعراق وطهران والجنوب الإيراني⁽⁵⁾، وقد صرح (بيرنز) بقوله : "إن السوفييت بدأوا الآن بإضافة غزو عسكري إضافة إلى غزوهم السياسي في إيران"⁽⁶⁾، وقال أيضاً : "أما الآن فسوف نعطيها لهم في وعاءين "، وقصد بالوعاءين : وعاء الدبلوماسية ووعاء القوة العسكرية؛ للتأكيد على الحق الإيراني في تقديم شكواها إلى الأمم المتحدة⁽⁷⁾.

وفي ذلك كتب نائب القنصل الأمريكي في (تبريز)⁽⁸⁾ ⁽⁹⁾، فيما بعد : " يستطيع المرء أن يقول بأمانة : إن الحرب بدأت في 4 آذار (مارس) عام 1946م "⁽¹⁰⁾.

(1) Robertson, David : Sly and Able, P. 469؛ Matthew, Ghazarian and Esdaile, James: The Iranian Withdrawal Crisis, P. 54.

(2) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص38؛

Pach Jr. , Chester J. : Arming the Free World, P. 94.

(3) Lytle, Mark Hamilton : The Origins of the Iranian-American Alliance, P. 310.

(4) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص38.

(5) Robertson, David : Sly and Able, P. 470؛ Chace, James : Dean Acheson, P. 7.

(6) Lytle, Mark Hamilton : The Origins of the Iranian-American Alliance, P. 311.

(7) Chace, James : Dean Acheson, P. 7 ؛ Pach Jr. , Chester J. : Arming the Free World, P. 94 ؛ Robertson, David : Sly and Able, P. 473.

(8) تبريز : من أهم المدن الإيرانية، وتُعد من أكبر مدن أذربيجان التي تحتل مكاناً على مقربة من الحدود مع تركيا وأرمينيا. (وهيبة، محمد عبد الفتاح، وآخرون : الموسوعة الجغرافية، مج5، ص353، 357).

(9) كان نائب القنصل الأمريكي في (تبريز) في ذلك الوقت هو روبرت روسو (Robert Rousseau).

(بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص39).

(10) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص39.

ثم أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية رسالة أخرى للاتحاد السوفيتي، في 8 آذار (مارس) عام 1946م⁽¹⁾، مطالبة تفسير ما حدث لكن الاتحاد السوفيتي لم يجيب، علماً بأن السوفييت لم يكونوا قد ردوا على البرقية الأولى التي أرسلها بيرنز⁽²⁾.

لذلك فور عودة (قوام السلطنة) من زيارته للاتحاد السوفيتي، في 11 آذار (مارس) عام 1946م، أبلغه (بيرنز) : أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تدعمه دعماً كاملاً، في الجلسة التالية للأمم المتحدة، والتي ستعقد في نيويورك في 25 آذار (مارس)⁽³⁾، وأكد على ذلك عندما ذهب أحد مستشاري (قوام السلطنة) لمقابلة السفير الأمريكي في إيران (والانس موراي)، في 15 آذار (مارس) عام 1946م؛ لطلب النصيح، وأخبر (موراي) السيد (بيرنز) بمقابلة المستشار الإيراني، حيث أخبره (بيرنز) : أن عليه مواصلة تأكيدات ل(قوام السلطنة) بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستدعمه في كل المواقف، وأن يحث الإيرانيين بقوة على ترك تردددهم وإخضاع قضيتهم للأمم المتحدة⁽⁴⁾.

ولم يكتفِ (بيرنز) بتحريض ودعم إيران لتقديم شكوى للأمم المتحدة؛ بل إنه قام رداً على تلك التهديدات السوفيتية، بإطلاق حملة عرفت فيما بعد بحملة الدبلوماسية العامة، بحيث ركزت وسائل الإعلام العالمية على القوات الإضافية التي وصلت إيران؛ لتعزيز القوات السوفيتية الموجودة أصلاً في البلاد، الأمر الذي أحدث ضجة دولية، وكثيراً من الاهتمام الإعلامي، لاسيما عند وسائل الإعلام، وخاصة الأمريكية والبريطانية⁽⁵⁾.

كان (بيرنز) ينفذ أوامر ترومان، الذي رأى : أن الاتحاد السوفيتي يشعل الثورة، وأن قواته على أرض صديقة وحليفة هي إيران، ولا يخافه شك في أن الاتحاد السوفيتي يعتزم غزو تركيا ومضائق البحر الأسود والبحر المتوسط، فإن لم يواجهه بقبضة حديدية، ولغة قاسية، فإن الحرب تكون قيد الإعداد، ولا يفهم السوفييت إلا لغة واحدة، هي كم فرقة عسكرية لديك؟⁽⁶⁾.

(1) ترأس (أشيسون) لقاءً على مستوى عال مع كبار المسؤولين في الدولة؛ للبحث في كيفية التعامل مع الأزمة الإيرانية ولم يفصح (أشيسون) عن رأيه إلا بعد أن استمع للجميع، حول تلك القضية، وبعدها قال بحزم : "إن علينا أن ندعو موسكو تعلم أننا على وعي بتحركاتهم في إيران، ولكن الطريق سوف يكون مسدوداً، إذا لم تكن موسكو تود تفادي حسم المسألة"، حيث نقل (كينان) رسالة (أشيسون)، التي أبرقت إلى السوفييت في نفس يوم الاجتماع، والتي طالب فيها توضيحاً لتحركات القوات السوفيتية الإضافية إلى داخل إيران.

(Chace, James : Dean Acheson, P. 7).

(2) Blake, Kristen : The U. S- soviet confrontation in Iran, P. 35؛ Lytle, Mark Hamilton : The Origins of the Iranian-American Alliance, P. 311.

(3) Robertson, David : Sly and Able, P. 471.

(4) Blake, Kristen : The U. S- soviet confrontation in Iran, P. 36 ؛ Pach Jr. , Chester J.: Arming the Free World, P. 94.

(5) طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص460؛

Robertson, David : Sly and Able, P. 471.

(6) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص256؛

Hillman, William and Truman, Harry : Mr. President, P. 23.

ثم أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية نداء إلى مجلس الأمن، وأخبر الممثل الأمريكي لدى الأمم المتحدة مجلس الأمن بأن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب بوضع القضية الإيرانية على رأس جدول أعمال مجلس الأمن خلال اللقاء المرتقب، وطالب السفير (حسين علاء) بعرضها للنقاش في أجندة مجلس الأمن بتاريخ 25 آذار (مارس) عام 1946م، حيث عاود مجلس الأمن مناقشة القضية من جديد⁽¹⁾.

وهكذا فإن التدخلات العسكرية في إيران، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إتباع سياسة أكثر شدة مع السوفييت، لاسيما بعد استمرار التعنت السوفيتي، ورفض الانسحاب.

ب - الدعم الأمريكي لإيران في الأمم المتحدة :

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم إيران في هيئة الأمم المتحدة، وطالبت الولايات المتحدة الأمريكية خلال مجلس الأمن الاتحاد السوفيتي الانسحاب من إيران، وقد انتهجت مسلكاً متشدداً في مجلس الأمن من قضية التواجد العسكري السوفيتي في شمال إيران، وأعربت عن تصميمها على ضرورة إكمال انسحاب القوات السوفيتية بلا قيد ولا شرط، لكن السوفييت أصرروا على موقفهم الرافض للانسحاب من إيران⁽²⁾.

وأعلن (بيرنز) : أنه سوف يقود مسألة نقاش الدعم الأمريكي للقضية الإيرانية، عندما يجتمع مجلس الأمن في 25 آذار (مارس) عام 1946م ، ثم أرسل رسالة إلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لدى الشركات الإيرانية للبترول، مفادها : أن الولايات المتحدة الأمريكية تحترم أي قرار إيراني في عدم بيع البترول الآن حتى يتم تطبيق كل بنود الاتفاقية الثلاثية⁽³⁾، ثم أرسل (بيرنز) نفس الرسالة في 24 آذار (مارس) عام 1946م، للسفير الأمريكي في طهران يحثه على منع الشركات الأمريكية النفطية من التفاوض مع الحكومة الإيرانية الآن؛ لأن الأمر سابق لأوانه؛ بسبب الظروف المحيطة⁽⁴⁾.

وفي نفس يوم 24 آذار (مارس) عام 1946م، تلقى (قوام السلطنة) ثلاث رسائل من الاتحاد السوفيتي، أولها : أن القوات السوفيتية سوف تتسحب بعد ستة أسابيع من إيران، والثانية : فكرة إقامة شركة نفط إيرانية سوفيتية تكون الأسهم الأكثر فيها للسوفييت، أما الرسالة

(1) ديغلر، الانطلاق من الماضي، ص 630؛ طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص 460؛

Blake, Kristen : The U. S- soviet confrontation in Iran, P. 36.

(2) بهلوان، سمر : العلاقات السورية الإيرانية، ص 314؛ حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص 19؛ آل

ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 55.

(3) Robertson, David : Sly and Able, P. 473.

(4) Robertson, David : Sly and Able, P. 473.

الثالثة : فهي أن السوفييت سوف يساهمون في إنهاء مشكلة أذربيجان، وقد قبل (قوام السلطنة) محتوى الرسالتين الأولى والثانية، لكنه رفض الثالثة؛ بحجة أن مشكلة (أذربيجان) مشكلة سطحية، وأن على الحكومة الإيرانية أن تحلها بنفسها⁽¹⁾، وبدأت القوات السوفيتية في 24 آذار (مارس) عام 1946م، بالانسحاب من المنطقة⁽²⁾.

لذلك عندما عقدت جلسة مجلس الأمن في 25 آذار (مارس) عام 1946م، كما خطط لها قال المبعوث السوفييتي : إن الاتحاد السوفييتي وإيران توصلا إلى اتفاقية⁽³⁾، وبموجب ذلك يجب رفع شكوى السيد حسين علاء من أجندة مجلس الأمن، وأن تُحل القضية باتفاق ثنائي بين الاتحاد السوفييتي وإيران، لكن الممثل الأمريكي لدى الأمم المتحدة ذكر أنه لا يعلم شيئاً عن الاتفاقية، وأنه لا بد من نقاش المسألة في تلك الجلسة⁽⁴⁾.

وفي 26 آذار (مارس) عام 1946م عرض (بيرنز) قضيته، وقاد بنفسه الوفد الأمريكي لدى مجلس الأمن وعارض بشدة المطالب السوفيتية، بسحب القضية الإيرانية من أجندة مجلس الأمن، بالرغم من إعلان موسكو أنها ستبدأ في سحب قواتها من إيران في غضون خمسة أو ستة أسابيع⁽⁵⁾.

طالب الوفد السوفييتي تأجيل القضية إلى 10 نيسان (أبريل) عام 1946م، وإلا فإن حكومته لن تدخل في مفاوضات جديدة مع إيران، لكن مجلس الأمن رفض، ووضع القضية الإيرانية على رأس قائمة الأعمال ليوم 27 آذار (مارس)⁽⁶⁾، وقرر بحق إيران في بسط سيطرتها على أذربيجان، لكن سفير الاتحاد السوفييتي⁽⁷⁾ رفض القرار وغادر الجلسة غاضباً⁽⁸⁾.

(1) Blake, Kristen : The U. S- soviet confrontation in Iran, P. 36.

(2) Matthew, Ghazarian and Esdaile, James : The Iranian Withdrawal Crisis, P. 54.

(3) نجح قوام السلطنة بخداع السوفييت، من خلال وعدهم بإمكانية حصولهم على امتيازات التنقيب في معظم المناطق الشمالية، وتأكيداً لحسن نواياه، قام برفع الحظر على اجتماعات تودة، وصادر الصحف المعادية للسوفييت، وأمر بالقبض على الشخصيات المعروفة بعدائها للسوفييت. (هيكل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص 69).

(4) طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص 460؛

Blake, Kristen : The U. S- soviet confrontation in Iran, P. 36.

(5) Robertson, David : Sly and Able, P. 473- 474 ؛ Pach Jr. , Chester J. : Arming the Free World, P. 95.

(6) Blake, Kristen : The U. S- soviet confrontation in Iran, P. 36.

(7) كان السفير السوفييتي في ذلك الوقت هو اندريه غروميكو (Andrei Gromyko). (العجمي، ظافر محمد: أمن الخليج، ص 256-257؛ دافيز، دانيال ف، ولنجر، نورمان : تاريخ الولايات المتحدة، ص 43).

(8) (العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 256-257؛ دافيز، دانيال ف، ولنجر، نورمان : تاريخ الولايات المتحدة، ص 43).

ظل (بيرنز) مصراً على موقفه؛ فحصل في 29 آذار (مارس) عام 1946م، على موافقة مجلس الأمن بضرورة إرسال تقرير من الاتحاد السوفيتي، حول مجريات التفاوض مع الإيرانيين إضافة إلى إيضاح نية السوفييت الانسحاب من الشمال الإيراني في وقت لا يتعدى 3 نيسان (أبريل) عام 1946م⁽¹⁾.

وفي 4 نيسان (أبريل) عام 1946م، أبلغ (قوام السلطنة) السيد (موراي) : بأن الإيرانيين والسوفييت قد توصلوا إلى اتفاق، يقضي بانسحاب السوفييت من إيران قبيل 6 أيار (مايو) مقابل حصول الاتحاد السوفيتي على امتيازات داخل إيران⁽²⁾، وأن مسألة إقامة شركة إيرانية سوفيتية لإنتاج النفط سوف تعرض على المجلس الإيراني؛ لمناقشتها، في دورته القادمة⁽³⁾، أما المشاكل الداخلية لإيران فإن إيران هي من سيحل تلك المشكلة، من خلال إجراء مفاوضات مباشرة بين إيران و(أذربيجان) لحل المشكلة الأذربيجانية⁽⁴⁾.

اجتمع مجلس الأمن في 6 أيار (مايو) كما خطط مسبقاً، في ذلك اليوم قدم نائب القنصل الأمريكي في تبريز تقريره : بأن القوات السوفيتية انسحبت بشكل كامل من شمال إيران، فقد كان (بيرنز) قد تلقى برقيتين في 6 أيار (مايو) عام 1946م، أن السوفييت بدعوا بالنزوح من طهران وأنهم توجهوا بدباباتهم ومعداتهم إلى الاتحاد السوفيتي⁽⁵⁾.

وفي أواخر أيار (مايو) 1946م تم التأكد من أن السوفييت انسحبوا من إيران⁽⁶⁾، فقد أثر الاتحاد السوفيتي الانسحاب، بعدما حققت عقود شركات نفطية جديدة كانت أركانها قد صيغت من تحت الستار، وبعد تركه لحزب تودة خلفه، الذي طالب أن يدير الانتخابات في تلك المقاطعة⁽⁷⁾.

(1) Robertson, David : Sly and Able, P. 474.

(2) وافق الإتحاد السوفيتي على سحب قواته في مقابل إنشاء شركة سوفيتية إيرانية مشتركة للنفط، كان للإتحاد السوفيتي في تلك الشركة ما نسبته 51 %، على مدار 25 عاماً، وما نسبته 50 % على مدى السنوات الـ 25 التي تلي ذلك.

(Klinghoffer, Arthur Jay : The Soviet Union & International Oil Politics, P. 125).

(3) طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص460؛ ولبر، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، ص125؛ Pach Jr. , Chester J. : Arming the Free World, P. 95 .

(4) طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص461؛

Blake, Kristen : The U. S- soviet confrontation in Iran, P. 37.

(5) Blake, Kristen : The U. S- soviet confrontation in Iran, P. 37 ؛ Robertson, David: Sly and Able, P. 474.

(6) Blake, Kristen : The U. S- soviet confrontation in Iran, P. 38; Chace, James : Dean Acheson, P. 7.

(7) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص257؛

David S. Painter : The Cold War, P. 98.

أما القنصل الأمريكي في (تبريز) فأرسل برقية إلى (بيرنز) في 12 كانون أول (ديسمبر) عام 1946م، يصف له نجاح الدبلوماسية التي مارسها لدحر السوفييت من (أذربيجان) " عندما ركبت سيارتي وتجولت في الشوارع رأيت الأعلام الأمريكية ترفرف في كل مكان والكل يهتف تحيا الولايات المتحدة الأمريكية" (1).

ثالثاً : إيران بعد الانسحاب العسكري السوفيتي :

بعد عقد الاتفاقية بين إيران والاتحاد السوفيتي بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لمنع تنفيذ بنود الاتفاقية، التي اعتبرتها خطرة على المصالح الأمريكية في الخليج، لاسيما البند الخاص بتأسيس شركة نفطية إيرانية سوفيتية مشتركة، واعتبروا أن تلك الخطوة تهديداً لأمنهم القومي (2)، لاسيما بعد اقتراب إيران من السوفييت من خلال العناصر الإيرانية الموالية لها.

1- السيطرة السوفيتية على أوضاع إيران الداخلية :

واصل الاتحاد السوفيتي تشجيع المفاوضات بين إيران وأذربيجان، للحصول على تصديق المجلس، وجاء رئيس الحكومة الأذربيجانية بيشيفاري (3) إلى طهران، ولم يقبل (قوام السلطنة) بادئ الأمر مقترحاته؛ إلا أن اتفاقاً وقع أخيراً بين الطرفين في 14 حزيران (يونيو) عام 1946م (4)، نص : على أن تكون (أذربيجان) إقليمياً يتمتع باستقلال ذاتي ويدفع لإيران 25% من الضرائب الواجبة عليه، وكان ذلك الاتفاق بمثابة نصر للاتحاد السوفيتي، وللقوى الشيوعية في أذربيجان؛ لأنه يحتفظ (لأذربيجان) بتطبيق نظام اشتراكي داخلها إضافة إلى الاستقلالية اللغوية، في حين لم يبق لإيران إلا سيادة اسمية فقط على تلك المنطقة (5).

(1) Robertson, David : Sly and Able, P. 475.

(2) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 55؛ برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص 221.

(3) جعفر بيشيفاري : ولد في تبريز، انتقل إلى أذربيجان الروسية في عام 1905م، وهو في سن (12) انتهى عشر عاماً، وبعد الحرب العالمية الأولى لعب دوراً بارزاً في إنشاء أول حزب شيوعي في إيران، كما خدم في حكومة جمهورية جيلان الاشتراكية السوفيتية (1919-1920م)، وعندما انهارت الحكومة؛ هرب إلى الإتحاد السوفيتي. سُجن في عهد الشاه رضا، ثم بعد إطلاق سراحه، عاد مرة أخرى لعمل كناشر وعضواً في حزب تودة، وفي عام 1943م، كان (بيشيفاري) واحداً من الممثلين الخمسة لحزب تودة من الشمال، وعندما رفض مجلس الشورى قبول وثائق تفويضهم؛ عاد (بيشيفاري) إلى (تبريز)، حيث أنشأ حزبه الديمقراطي في أيلول (سبتمبر) عام 1945م.

(Lytle, Mark Hamilton: The Origins of the Iranian-American Alliance, P. 141; Fernau, F. W.: Moslems on the March, P. 175; Feuer, Lewis: Imperialism and the Anti-Imperialist Mind, p 189).

(4) دروزيل، ج. ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج 1، ص 161؛ طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص 461.

(5) طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص 461.

وفي 2 آب (أغسطس) عام 1946م أدخل رئيس الوزراء الإيراني (قوام السلطنة) ثلاثة وزراء شيوعيين من حزب تودة إلى حكومته؛ وبذلك أصبحت إيران تقترب أكثر من الاتحاد السوفيتي، كما ساهم الشيوعيون باندلاع إضراب عنيف وعام في القطاع الواقع تحت سيطرة شركة النفط البريطانية، وفي الوقت نفسه قامت مظاهرات وانتفاضات في جنوب إيران ضد حزب تودة، والوجود الشيوعي السوفيتي في إيران⁽¹⁾.

2- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة السوفيتية على أوضاع إيران الداخلية:

أدت أوضاع إيران الداخلية واقترب إيران من الاتحاد السوفيتي، إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بمساندة رئيس الوزراء (قوام السلطنة) ضد التوسع السوفيتي في شؤون إيران الداخلية.

حيث قام (قوام السلطنة) في 17 تشرين ثانٍ (أكتوبر) عام 1946، نتيجة للانتفاضة التي حدثت بإخراج الوزراء الشيوعيين، المنضمين إلى حزب تودة من وزارته، ثم إعادة تشكيل وزارة جديدة خالية من الشيوعيين، وبتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية، أعلن أنه في الانتخابات الإيرانية، التي ستبدأ في 7 كانون أول (ديسمبر) عام 1946م، ينبغي على (أذربيجان) أن تخضع كلياً إلى الحكومة المركزية الإيرانية⁽²⁾.

لذلك أصدر الشاه في تشرين أول (أكتوبر) عام 1946م، مرسوماً ملكياً دعا فيه إلى الانتخابات الجديدة، وأعلن (قوام السلطنة) أن الانتخابات يجب أن تُعقد في جميع البلاد، بمجرد أن تصبح قوات الأمن الوطنية في مواقعها في كل مكان للإشراف على تلك الانتخابات، وحينذاك تراجعت حكومة (أذربيجان) عن تنفيذ الاتفاقية، ولم تسمح بمثل ذلك الإشراف، فأرسلت حكومة إيران المركزية في أوائل كانون أول (ديسمبر) عام 1946م قواتها إلى أذربيجان⁽³⁾، بمساندة أمريكية من خلال السفير الأمريكي في طهران، والإمدادات العسكرية الأمريكية، للقوات الأمريكية المرابطة في أذربيجان، لاسيما بعد مطالبة الشاه المساعدة؛ للسيطرة على أوضاع إيران⁽⁴⁾.

لكن رئيس الحكومة الأذربيجانية (بيشيفاري) قرر مقاومة دخول القوات الإيرانية إلى أذربيجان، بمساندة من الاتحاد السوفيتي، التي احتشدت قواتها على الحدود، وهددت الولايات

(1) دروزيل، ج. ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج 1، ص 162؛ طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص 461.

(2) طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص 462.

(3) ولبر، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، ص 126؛

Powaski, Ronald E. : The Cold War, P. 62.

(4) طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص 462؛ آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 57؛ السبكي،

آمال : تاريخ إيران السياسي، ص 167؛

Powaski, Ronald E. : The Cold War, P. 62.

المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالتدخل المباشر، إلا أن السكان الأذربيجانيين الذين كانوا متذمرين من حكم (بيشيفاري) والنفوذ السوفييتي، استقبلوا القوات الإيرانية عند دخولها إلى (أذربيجان) مرحبين بها؛ باعتبارها جيش دولتهم الإسلامية الذي جاء يحررهم من السيطرة السوفيتية⁽¹⁾.

وفي 14 كانون أول (ديسمبر) عام 1946م انهارت الحكومة الشيوعية في أذربيجان، واعتقل عدد كبير من الوزراء الذين ساهموا فيها⁽²⁾، والتجأ بيشيفاري إلى الاتحاد السوفييتي⁽³⁾.

ومن الصعب تفسير سلبية الاتحاد السوفييتي في تلك الأحداث، فربما كان يأمل بتلك الصورة أن يسهل تصديق اتفاقية النفط⁽⁴⁾، وكانت تلك الانتصارات التي حققها الجيش الإيراني المرتبط بالحكومة المركزية سبباً في فوز (قوام السلطنة) بالانتخابات التالية، التي جرت بين شهري كانون أول (ديسمبر) عام 1946 و كانون ثانٍ (يناير) عام 1947م، في حين انهزم الشيوعيون في الانتخابات، ولم يفز منهم إلا مرشحان اثنان فقط داخل البرلمان⁽⁵⁾.

3- فشل اتفاقية النفط الإيرانية السوفيتية :

ناقش المجلس الجديد مباشرةً، اتفاقية النفط مع الاتحاد السوفييتي، وأمام شدة المعارضة التي وجهها (محمد مصدق)⁽⁶⁾ للاتفاقية، والدعم الأمريكي (لمصدق) من خلال السفير الأمريكي

(1) باون، كولن، وبيتر، موني : من الحرب الباردة حتى الوافق، ص30؛ طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص462؛

Fernau, F. W. : Moslems on the March, P. 17.

(2) طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص461.

(3) Fernau, F. W.: Moslems on the March, P. 179; Marlowe, John: Iran : A Short Political Guide, P. 82.

(4) دروزيل، ج. ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج1، ص163.

(5) طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص461.

(6) محمد مصدق (1881-1967) : ولد من أسرة عريقة تنتمي إلى الأسرة الحاكمة، من سلالة قاجار، التي حكمت إيران حتى عام 1925م، درس مصدق الحقوق في باريس ثم جنيف، ثم أصبح وزيراً في آخر حكم العهد القاجاري، ونادى منذ ذلك الوقت بضرورة إجراء إصلاح زراعي، وتحديث النظام، وعندما استولى رضا شاه على السلطة في عام 1925م، عارض مصدق استبداد الشاه؛ فففي وأُجبر على الإقامة الجبرية في منطقة نائية (بأفغانستان)، حتى عام 1941م، إلى أن تنازل الشاه عن حكمه لابنه (محمد رضا)، الذي استدعى (مصدق) من منفاه، ثم سُمح له باستئناف عمله السياسي، وعندما أصبح رئيساً للوزراء؛ خاض معركة التأميم، عندما حمل برلمان بلاده على استصدار قانون يقضي بتأميم النفط في إيران، وعلى أثرها قامت أمريكا وبريطانيا بإسقاط حكومته من خلال عملية قامت بها المخابرات الأمريكية. (الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج4، ص225-226)

في إيران، اقتنع المجلس بسهولة⁽¹⁾؛ فرفض التصديق على الاتفاقية السوفيتية الإيرانية، إذ صوت المجلس النيابي الجديد ضد اتفاقية النفط مع السوفيت، بأغلبية (102) ضد صوتين⁽²⁾، وذلك في 22 تشرين أول (أكتوبر) عام 1947م⁽³⁾.

ثم قدمت الولايات المتحدة الأمريكية بعض المساعدات في العتاد العسكري الحربي، وجددت خدمات البعثات العسكرية في إيران، ولم تنفع احتجاجات السوفييت ضد إلغاء الاتفاقية، وضد تسليم إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بل هددت بإرسال قواتها إلى إيران طبقاً لمعاهدة عام 1921م، لكنها اكتفت بالتهديد، ولم يقم السوفييت بأي رد فعل على ذلك⁽⁴⁾، وتناقلت الصحافة السوفيتية أن الأمريكيين يجهزون لاستخدام إيران؛ كقاعدة انطلاق في عدوانهم على الاتحاد السوفيتي، أما (بيرنز) الذي فاز في تلك الجولة فقال " لقد انتصر الحزم والأمم المتحدة معا"⁽⁵⁾.

كان ذلك التوتر أحد الممهدات الرئيسة للحرب الباردة⁽⁶⁾ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وذلك ما تنبأ به الشاه بقوله : "أنا اعتقد أن مؤرخي المستقبل سيقولون إن الحرب الباردة بدأت فعلاً في إيران حقاً، بالطبع لها إشارات في مناطق أخرى أيضاً، إلا أن الخطوط رسمت هنا بوضوح لأول مرة، لقد كان ذلك خلال حادثة أذربيجان، عندما بدأت الولايات المتحدة تلعب لأول مرة في التاريخ دوراً قيادياً في الشرق الأوسط"⁽⁷⁾.

(1) ياغي، إسماعيل أحمد، وشاكر، محمود : تاريخ العالم الإسلامي، ج 1، ص 242؛ آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 57؛ دروزيل، ج. ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج 1، ص 163.

(2) Klinghoffer, Arthur Jay : The Soviet Union & International Oil Politics, P. 125; Powaski, Ronald E. : The Cold War, P. 62; Marlowe, John : Iran : A Short Political Guide, P. 83.

(3) ولبر، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، ص 128؛ Klinghoffer, Arthur Jay : The Soviet Union & International Oil Politics, P. 125; Frye, Richard N. : Iran, p87.

(4) قلججي، قدری : الخليج العربي، ص 533؛ دروزيل، ج. ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج 1، ص 164؛ هيكيل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص 72.

(5) Marlowe, John : Iran : A Short Political Guide, P. 84; Pach Jr. , Chester J. : Arming the Free World, P. 95.

(6) الحرب الباردة : يشير مصطلح الحرب الباردة الذي شاع استخدامه في العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى وجود حالة من العداء والتوتر الشديدين في العلاقات، بين الدول الغربية وكتلة دول شرق أوروبا الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفيتي، والحرب الباردة كانت تعني من وجهة نظر أخرى وجود تناقضات جذرية في المصالح، وتبايناً في مضمون المعتقدات الأيدلوجية التي تعتنقها كل من الكتلتين، ولكن لم تصل إلى حد انفجارها على شكل حرب عالمية، وإنما ظلت الوسائل والأدوات المستخدمة في إدارة الصراع الدولي، دون مستوى الوسيلة المتطرفة من وسائل العنف المسلح. (مقلد، إسماعيل صبري : الإستراتيجية والسياسة الدولية، ص 37).

(7) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 56.

رابعاً : دور الضغوط الأمريكية في إنهاء السيطرة السوفيتية في إيران :

كانت مضامين الدبلوماسية والعسكرية الأمريكية عاملاً فعالاً، في التأثير على عملية الانسحاب السوفيتي من (أذربيجان) ومن إيران كلها⁽¹⁾، ولكن هل كانت تلك السياسة الوحيدة التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الأزمة؟، فبعد انتهاء الأزمة، وانسحاب السوفييت من إيران، انقسم المحللون السياسيون بين تأكيد ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية للضغوط الدبلوماسية أو التهديد العسكري للاتحاد السوفيتي.

واعتمد بعضهم بأنه لا توجد هناك تسجيلات حية أو واضحة تدل على وجود تهديدات ثقيلة قد أرسلتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتحاد السوفيتي⁽²⁾، وأن (ترومان) لم يكن معنياً بتدخل عسكري، فقد كانت لديه مشاكل جمة تقلقه، وأن القيادة السوفيتية أدركت أن أمريكا لن تتجاوز ذلك؛ لتعبر البحار وتتفق التكاليف من أجل منطقة في شمال إيران⁽³⁾، بينما رأى البعض أن تلك العملية واحدة من أنجح عمليات الردع الأمريكي للتوسع السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية⁽⁴⁾.

لكن الحقائق أثبتت أن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت باتجاه التهديد بالتصعيد والتهديد العسكري، ومما أكد ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية ذلك ما يلي :

1- المؤتمر الصحفي الذي عقده (ترومان) في 24 ابريل (نيسان) عام 1952م، وقال فيه : " في عام 1945م أرسلنا إنذاراً إلى رأس الاتحاد السوفيتي للانسحاب من إيران، وقد خرجوا؛ لأننا كنا في وضع سنقابله بموقف من جنسه"⁽⁵⁾.

2- التهديدات العسكرية الأمريكية التي أرسلها (ترومان) إلى الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي أجبره على الجلاء من إيران، وباعتراف الرئيس (ترومان) على لسان بعض أعوانه أن الرسائل التي أرسلها للسوفييت، كانت بالفعل تحمل لهجة تهديدية، كما أخبر (ترومان) طاقم معاونيه في 27 شباط (فبراير) عام 1946م، أنه حث (بيرنز) بأن يقف موقفاً متصلباً تجاه السوفييت⁽⁶⁾.

(1) Matthew, Ghazarian and Esdaile, James : The Iranian Withdrawal Crisis, P. 55.

(2) Matthew, Ghazarian and Esdaile, James : The Iranian Withdrawal Crisis, P. 55; Chace, James : Dean Acheson, P. 7.

(3) منها إعادة استيعاب وتأهيل أكثر من (12) اثني عشر مليون جندي أمريكي، عادوا من الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يكلف الوقت والجهد والمال الضخم ، وأن الاتحادات والجمعيات الأمريكية كانت ساخطة على مصائب ما بعد الحرب، من ارتفاع الأسعار والمشاكل الاجتماعية الأخرى؛ مما أدى ذلك إلى إضرابات عامة خاصة بين أوساط عمال السكك الحديدية وغيرهم.

(Matthew, Ghazarian and Esdaile, James : The Iranian Withdrawal Crisis, P. 57).

(4) Matthew, Ghazarian and Esdaile, James : The Iranian Withdrawal Crisis, P. 55.

(5) Blake, Kristen : The U. S- soviet confrontation in Iran, P. 38.

(6) Pach Jr. , Chester J. : Arming the Free World, P. 94; Matthew, Ghazarian and Esdaile, James : The Iranian Withdrawal Crisis, P. 55, 57 .

ومما لا شك أن تلك الضغوط الأمريكية كانت سبباً قوياً من أسباب خروج السوفييت من إيران، إلا أن خروجهم كان له أسباب أخرى منها ما يلي :

1- الضمانات التي نالها الاتحاد السوفيتي، بإنشاء شركات نفط سوفيتية في أغزر مناطق النفط في العالم⁽¹⁾.

2- أن اتفاقية النفط التي سيعقدها السوفييت مع حكومة (قوام السلطنة) الصديقة للاتحاد السوفيتي أغنتها مشاق التنقيب⁽²⁾.

3- أن خروج الاتحاد السوفيتي كان له سبب آخر لكن على حساب الحكومة الإيرانية، بعقد اتفاقية النفط المشتركة بين الحكومتين⁽³⁾.

4- عجز الحكومة السوفيتية عن توحيد الأذربيجانيين الإيرانيين مع أبناء عموماتهم من الأذربيجانيين السوفييت، وسواء عليهم اعتقدوا هذا الاعتقاد أم لم يعتقدوه، فإن السوفييت أنفسهم أدركوا أن الجبهة الأمامية للدعم السوفيتي تآكلت، وبالتالي قرروا تفادي إثارة الأزمات والفتن في إيران، فقرروا ضمان اتفاقية نفط وعزموا على الانسحاب⁽⁴⁾.

وهكذا فإن التوسع السوفيتي في أذربيجان كانت أولى المشكلات الدولية التي طُرحت على الساحة الدولية، ونقطة البداية في محاولات السيطرة الاميركية على الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت ملامح تلك السياسة تتضح، وشكلت مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي فيما بعد.

ولعل تلك القضية أيضاً أولى المحاولات الأمريكية لمنع أوروبا أن تضطلع بمهمة مواجهة الاتحاد السوفيتي، خوفاً من استقلالها في القرار السياسي، ورغبة منها في تفرد واشنطن بمهمة التصدي للعلاق الآخر، لتضمن لنفسها موقعها المتقدم في ادارة الازمات الدولية.

(1) Kuniholm, Bruce R. : Rings and Flanks, P. 114.

(2) Matthew, Ghazarian and Esdaile, James : The Iranian Withdrawal Crisis, P. 55.

(3) Blake, Kristen: The U. S- soviet confrontation in Iran, P. 38.

(4) Matthew, Ghazarian and Esdaile, James: The Iranian Withdrawal Crisis, P. 55.

المبحث الثاني

تطبيقات سياسة الاحتواء (1947-1951م)

أولاً : مبدأ ترومان :

- 1- إعلان مبدأ ترومان.
- 2- احتواء إيران ضمن مبدأ ترومان.
- 3- المساعدات العسكرية لإيران بعد إعلان مبدأ ترومان.

ثانياً : مشروع مارشال.

- 1- أهمية النفط لمشروع مارشال.
- 2- دور النفط الإيراني في مشروع مارشال.

ثالثاً : برنامج النقطة الرابعة.

- إيران ضمن برنامج النقطة الرابعة.

المبحث الثاني

تطبيقات سياسة الاحتواء (1947-1951م)

شكلت الأحداث السياسية بعد الحرب العالمية الثانية سياسة الاحتواء الأمريكية، التي كانت لها عناصرها، وتمثلت في مبدأ ترومان⁽¹⁾ ومشروع مارشال⁽²⁾ والنقطة الرابعة⁽³⁾، وبرزت إيران كإحدى الدول التي شملتها تلك السياسة، لتخدم المصالح الأمريكية في المنطقة.

أولاً : مبدأ ترومان⁽⁴⁾ :

شكل الإعلان عن مبدأ (ترومان) الفصل الأول في سياسة الاحتواء الأمريكية الجديدة، الذي كانت أهم دوافعه حماية مصالحها النفطية، ومحاصرة النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط⁽⁵⁾.

1- إعلان مبدأ ترومان :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تدهورت العلاقات الأمريكية مع الإتحاد السوفيتي، فمعظم دول أوروبا الشرقية أصبحت تابعة للإتحاد السوفيتي، كما هددت إيران وتركيا من جانب الإتحاد السوفيتي، واندلعت حرب أهلية في اليونان، وزاد ضغط الأحزاب الشيوعية المحلية في كل من إيطاليا وفرنسا بعد الحرب⁽⁶⁾.

(1) مبدأ ترومان : سياسة خارجية أمريكية، هدفها صيانة المصالح القومية الأمريكية، والنفوذ الأمريكي، عن طريق محاربة امتداد الشيوعية في جنوب شرق أوروبا، وغيرها من المناطق، تحت ستار صيانة السلام العالمي، أعلنها الرئيس هاري ترومان في آذار (مارس) عام 1947م، أمام الكونجرس الأمريكي، للحصول على موافقة تقديم عون عسكري وشبه عسكري لتركيا واليونان. (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج1، ص723-724).

(2) مشروع مارشال : جاء الإعلان عن مشروع مارشال للإنعاش الأوروبي في منتصف عام 1947م، كرد فعل للأحوال الاقتصادية القاسية التي عاشتها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث زاد من حدة الضائقة الاقتصادية وقف أمريكا العمل بقانون الإعارة والتأجير، الذي ساعدت به أوروبا من خلال الحرب، وغير ذلك من ترتيبات المعونة الثنائية التي اعتادت تقديمها من قبل لبعض الدول. (مقلد، إسماعيل صبري : الإستراتيجية والسياسة الدولية، ص427).

(3) برنامج النقطة الرابعة : تمثل في عقد اتفاقيات ثنائية بين أمريكا والدول المعنية، مع تقديم لها مساعدات إنمائية اقتصادية وفنية؛ بهدف تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في تلك الدول. (منصور، ممدوح محمود : الصراع الأمريكي السوفيتي، ص115).

(4) للاطلاع على وثيقة مبدأ ترومان أنظر ملحق رقم (1)، ص294.

(5) شلبي، السيد أمين : قراءة جديدة للحرب، ص61؛ بحيري، مروان : الحلف الأطلسي، ص8؛ برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص221.

(6) Bonds, John Bledsoe : Bipartisan Strategy, p2.

وبالتزامن مع ذلك بدأت بريطانيا تتخلى تدريجياً عن مسؤولياتها في الشرق الأوسط، حيث أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً في شباط (فبراير) عام 1947م⁽¹⁾، بأنها لا تستطيع الاستمرار في دعم الموقف العسكري والاقتصادي في اليونان وتركيا، ومن جانب الولايات المتحدة الأمريكية عدت ذلك فرصتها التاريخية لتنسيق أمورهما مع دول الشرق الأوسط⁽²⁾، حيث قامت وزارة الخارجية الأمريكية، تحت سلطة جورج مارشال (George Marshall)⁽³⁾، بالتحرك سريعاً، وفي يوم 27 من شباط (فبراير) التقى وفداً من الكونجرس⁽⁴⁾ في البيت الأبيض للاطلاع على الوضع⁽⁵⁾.

وبالتزامن مع تلك الأحداث، كانت الأزمة الإيرانية، التي زادت من تصميم الإدارة الأمريكية على التشدد مع السوفييت في سياستهم تجاه الشرق الأوسط، حيث انتهج (ترومان) أسلوباً أكثر نزوعاً إلى المواجهة مع السوفييت، وحملت الأزمة الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة التفكير في سياستها⁽⁶⁾.

(1) ألقى السفير البريطاني تصريحاً واضحاً مفاده : أن المساعدات البريطانية إلى كل من اليونان وتركيا سوف تنتهي في غضون ستة أسابيع، مضيفاً : أن "حكومة جلالة الملك تعرب عن أملها وبكل إيمان القيام بتولي الأعباء في كل من اليونان وتركيا. " وتطلب ذلك الوضع تصرفاً سريعاً تجاه تلك المسألة.

(Bonds, John Bledsoe : Bipartisan Strategy p8).

(2) كيسنجر، هنري : مذكرات كيسنجر، ج1، ص153؛ فضة، محمد إبراهيم : مشكلات العلاقات الدولية، ص49؛ بحيري، مروان : الحلف الأطلسي، ص8؛ آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص60؛ Bonds, John Bledsoe : Bipartisan Strategy p8.

(3) جورج مارشال (1880-1959) : خدم في جيش أمريكا في عام 1902م، وكان من أوائل الأميركيين الذين تم إرسالهم إلى فرنسا؛ للتخطيط لعمليات عسكرية معقدة عندما أعلنت أمريكا الحرب على ألمانيا في عام 1917م، وبعد الحرب، شغل عدداً من المناصب المختلفة في الجيش، إلى أن تولى منصب رئيس هيئة الأركان في عام 1939م، عينه (ترومان) وزيراً للخارجية في عام 1947م، وفي العام نفسه، صمم مارشال قانون التعافي الأوروبي، والمعروف باسم مشروع (مارشال)؛ لمساعدة أوروبا على التعافي من الحرب العالمية الثانية ومنع الشيوعيين في أوروبا الغربية من التحول إلى السلطة، وحصل مارشال على جائزة نوبل للسلام في عام 1953م؛ لعمله على خطة مارشال، وتوفي في عام 1959م.

(Kennan, George F. : U. S. Diplomat and Scholar, P. 97).

(4) الكونجرس الأمريكي : هو السلطة التشريعية في أمريكا، تأسس عام 1789م، بمقتضى مادة دستورية، ويتكون من مجلسين : الشيوخ والنواب. (الكليالي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج5، ص276).

(5) Bonds, John Bledsoe : Bipartisan Strategy p8.

(6) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص42؛ العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص259؛ منصور، ممدوح، ووهبان، أحمد : التاريخ الدبلوماسي، ص195-196.

وفي 27 شباط (فبراير) عام 1947م، وبناء على دعوة من (ترومان)؛ عُقد اجتماع في البيت الأبيض، وتولى نائب وزير الخارجية (دين أشيسون)⁽¹⁾ شرح الأوضاع الدولية الجديدة لقادة الكونجرس، فراح يشير إلى ظاهرة الصراع الأيدلوجي في عالم ما بعد الحرب، وقال بأن الاتحاد السوفيتي يحاول فرض أيدلوجيته على أكبر جزء ممكن من العالم، وأن انتصار الشيوعيين في اليونان أو تركيا أو إيران أو أي منطقة البحر المتوسط أو الشرق الأدنى، قد يقود سريعاً إلى انهيار الحكومات الديمقراطية في أوروبا⁽²⁾، وأن وضع البلقان في ظرف ينم على اختراق سوفيتي محتمل يتم من خلاله فتح ثلاث قارات للتغلغل السوفيتي، تماماً مثل التفاح الموضوع في برميل الذي ستنتقل إليه العدوى من تفاحة واحدة فاسدة، ولذلك فإن الفساد في اليونان سيصيب إيران وكافة دول الشرق، ومنها ستنتقل العدوى أيضاً إلى أفريقيا من خلال آسيا الصغرى ومصر، وإلى أوروبا عبر إيطاليا وفرنسا، وذلك دون شك سيجعل الأمن الأمريكي في خطر محقق⁽³⁾.

لذلك طلب (ترومان) موافقة الكونجرس الأمريكي تخصيص (400) أربعمائة مليون دولار؛ لدعم تركيا واليونان⁽⁴⁾، ضمن ما سمي (مبدأ ترومان) في 12 آذار (مارس) عام 1947م، ومثلت بذلك الحرب الباردة⁽⁵⁾.

تضمن مبدأ (ترومان) تعهداً الولايات المتحدة الأمريكية صريحاً، والتزاماً واضحاً التزمت به الولايات المتحدة الأمريكية التصدي للمد الشيوعي، والنفوذ السوفيتي في أوروبا وفي أي مكان في العالم، بكافة الوسائل، بما في ذلك الوسائل العسكرية⁽⁶⁾.

(1) أعلن (أشيسون) أنه : "يجب أن نكون مستعدين لمواجهة التهديدات السوفيتية، ومن أجل منع حدوثها؛ علينا أن نبني مواقع قوة من شأنها إحداث تغيرات في السياسة العدائية للاتحاد السوفيتي" (فضة، محمد إبراهيم : مشكلات العلاقات الدولية، ص49).

(2) مرسى، ليلي، ووهبان، أحمد : حلف شمال الأطلسي، ص35؛
Draper, Theodore : A Present of Things past, P. 47.

(3) مرسى، ليلي، ووهبان، أحمد : حلف شمال الأطلسي، ص35؛
Bonds, John Bledsoe : Bipartisan Strategy p8.

(4) في 21 شباط (فبراير) عام 1947م، أعلن السفير البريطاني عن إفلاس بلاده، وأنها ستتوقف عن مساعدة تركيا واليونان بعد خمسة أسابيع، وعدّ وزير الخارجية الجديد جورج مارشال ذلك الأمر مقدمة لانسحاب بريطانيا من الشرق الأوسط، وما سيكون له من آثار مختلفة، وخاصة بالنسبة لمن سيخلفهم هناك، وبمعنى آخر فإن منطقة شرقي المتوسط الإستراتيجية توشك أن تتحول إلى فراغ، لن يدع السوفييت فرصة تمر لملئه، ما لم يملأه الأمريكيون. (مكدوجال، والتر أ. : أرض الميعاد، ص232؛ نوار، عبد العزيز سليمان، وجمال الدين، محمود محمد : تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ص224.)

(5) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص259؛ نوار، عبد العزيز سليمان، وجمال الدين، محمود محمد : تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ص224؛ آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص61؛ تيلور، بيتر وفلنت، كولن : الجغرافيا السياسية، ص139.

(6) مكريديس، روي : مناهج السياسة الخارجية، ص354؛ عبد الله، عبد الخالق : العالم المعاصر، ص73؛ فضة، محمد إبراهيم : مشكلات العلاقات الدولية، ص49.

2- احتواء إيران ضمن مبدأ ترومان :

عُدَّ (مبدأ ترومان) حجر الزاوية في سياسة الاحتواء، بالإضافة إلى كونه خطوة دفاعية ضد النفوذ السوفيتي، تكمن وراءه دوافع اقتصادية بالدرجة الأولى، أي : الحاجة إلى وجود أسواق جديدة، وتأمين الوصول إلى آبار النفط الغنية⁽¹⁾، لاسيما في إيران والسعودية، وذلك لأن الأزمة التي ظهرت في اليونان أو تركيا كانت محدودة، ولم تتطلب وجود مثل ذلك القرار السياسي، الذي وضع الولايات المتحدة الأمريكية أمام التزامات وتعهدات عالمية⁽²⁾.

حيث كان الخليج العربي في ذهن راسمي السياسة الأمريكية، وإن لم يكن له الأولوية، فقد قال كلارك كليفورد (Clark Clifford)⁽³⁾ مستشار الرئيس (ترومان)، وصانع ذلك المبدأ : إن خطاب (ترومان) تضمن فقره، تجاهل (ترومان) طرحها، تقول : بالمحافظة على الموارد الطبيعية في منطقة الشرق الأوسط، ولم يكن يقصد بهذه الجملة إلا نفط الخليج العربي، وبذلك فإن المبدأ أول التزام أمريكي فعلي في الخليج، كجزء من الشرق الأوسط⁽⁴⁾.

ورغم أن المبدأ جاء كرد على سياسة التدخل السوفيتي في : إيران وتركيا واليونان، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأن الأسباب الحقيقية برزت في رغبة (ترومان) توسيع المساعدات الأمريكية للدول المهددة من الاتحاد السوفيتي بدءاً من إيران⁽⁵⁾؛ إلا أنه طُبق بالدرجة الأولى للدفاع عن اليونان وتركيا، وامتد ليشمل مناطق أخرى أيضاً، التي كانت إيران إحداها⁽⁶⁾.

(1) ذكر دارسو السياسة الخارجية لأمريكا أن الهدف الرئيس لمبدأ ترومان هو "إحاطة مستودعات بترول الشرق الأوسط بسياج، يمكن الاعتماد عليه من القوة المسلحة الأمريكية. (الرمحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص32).

(2) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص61.

(3) كلارك كليفورد : محام من مدينة سانت لويس، وصل إلى واشنطن في عام 1945م، ولكن بعد تقربه من دائرة هاري ترومان الداخلية، أصبح واحداً من المحامين اللامعين في المدينة ومستشاراً موثقاً به، وخبيراً بحل الأزمات، ومقرباً ليس فقط من ترومان، ولكن أيضاً إلى رؤساء آخرين مثل (جون إدوارد كينيدي)، و(ليندون جونسون)، و(جيمي كارتر)، وفي أوائل التسعينيات، تورط (كليفورد) وأتهم في واحدة من أكبر الفضائح المصرفية في التاريخ، والتي ارتبطت ببنك الاعتماد والتجارة الدولي، وعلى الرغم من أن الاتهامات أُسقطت عنه في نهاية المطاف، إلا أن إنجازاته المرموقة على مدار أربعة عقود من الزمن شوهت إلى الأبد، وبالنسبة لمعظم المراقبين السياسيين ومؤرخي القرن العشرين، فإن كليفورد هو من المطلعين المعروفين في واشنطن الذي لعبت حكمته، وذكاءه، وقدرته على التأثير في الآخرين دوراً رئيساً في تشكيل السياسة في أوائل فترة الحرب الباردة، والوقت الذي ظهر فيها مبدأ ترومان وخطة مارشال.

(Mcfarland, Keith D. : Clark Clifford, P. 1).

(4) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص259-260.

(5) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص221؛ آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص60؛ طاهر، علاء : العالم الإسلامي، ص473.

(6) حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص21؛ بحيري، مروان : أمريكا والعرب، ص79؛ بحيري، مروان : السياسة الأمريكية، ص55.

كذلك رغم أنه لم يرد ذكر إيران بالاسم في البيان السياسي لترومان، فإن صناع السياسة اعتبروا بالفعل أن مبدأ (ترومان) يسري على إيران، وأسر الدبلوماسيون الأمريكيون لإيرانيين بأن بلادهم تعد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بنفس الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها اليونان وتركيا⁽¹⁾، لاسيما بعد أن وسع مبدأ ترومان؛ ليشمل إيران فعلياً، بعد عقد اتفاق تشرين أول (أكتوبر) عام 1947م⁽²⁾.

حيث كتب القائم بأعمال رئاسة إدارة الشؤون اليونانية والتركية والإيرانية، إلى جورج آلان (George Alan)⁽³⁾ السفير الأمريكي في إيران رسالة، في 9 كانون أول (ديسمبر) عام 1947م، قال فيها : "أظن أننا نستطيع القول في مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية، على الأقل : ننظر إلى إيران على أنها مساوية تماماً لليونان وتركيا فيما يتعلق بأهميتها بالنسبة للولايات المتحدة، وهذا في اعتقادي هو نفس موقف وزارات القوات المسلحة، وتشاطرنا قيادتنا العليا في الوزارة الرأي، ولا اعرف كيف يفكر الجيش والأسطول بصدد الأهمية الإستراتيجية النسبية للخليج العربي والمضايق التركية، ولكن رأي الخاص يتجه على أن حقول النفط على نفس الدرجة من الأهمية على الأقل التي تتمتع بها المضائق، والسؤال المهم، ما الذي نستطيع أن نفعله بهذا الشأن؟ وما هي أفضل الوسائل التي تستخدم في محاولة لحماية إيران؟"⁽⁴⁾.

فقد أثبتت الأحداث في إيران بعد الحرب العالمية الثانية، بروز الدور الأمريكي اقتصادياً وسياسياً، كقوة لا منازع لها في العالم الرأسمالي، مما مكنها من تأدية دور عسكري وسياسي قيادي في إيران، فعملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحويل إيران إلى قاعدة قوية للهجوم المعادي للاتحاد السوفيتي⁽⁵⁾، لاسيما في الوقت الذي انسحبت القوات السوفيتية من منطقة

(1) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص 66.

(2) حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص 21.

(3) جورج آلان : حل سفيراً محل (والاس موراي) في 11 مايو (أيار) عام 1946م، حيث أوكلت إليه أمريكا مهمة الحفاظ على النفوذ الأمريكي في مواجهة تدني ذلك النفوذ، وكان التدخل الأمريكي المتزايد في منطقة الشرق الأوسط خلال الحرب قد خلق مجموعة صغيرة من الدبلوماسيين المطلعين، ومنهم كان (آلان) الذي كان متمكناً أكثر من غيره. وكان قد أمضى السنوات الأخيرة في شعبة الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية تحت إمرة لوي هندرسون (Loy Henderson)، وشارك مدير مكتبه بالإفتراسات الكبرى حول طموحات الخطر السوفيتي التي تهدد المصالح الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط، وأظهر هندرسون ثقته (بالآن)، بحيث كلفه بإطلاع وزير الخارجية (بيرنز) خلال إجتماع مجلس الأمن في مارس (آذار) .

(Lytle, Mark Hamilton : The Origins of the Iranian-American Alliance, P. 175).

(4) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص 66.

(5) بهلوان، سمير : قراءة في الحرب العراقية، ص 259.

نفوذها في إيران؛ لأن العلاقات الإيرانية الأمريكية ازدادت وثوقاً، إذ سمحت حكومة طهران للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الأراضي الإيرانية، كقاعدة للعدوان على الدولة السوفيتية⁽¹⁾.

كذلك كانت إيران بالنسبة للغرب البوابة الخارجية في انضباط واحتواء الأهداف والتحركات السوفيتية في الخليج والشرق الأوسط، لذلك فإن مبدأ (ترومان) حرص على أن يشمل إيران إضافة لتركيا واليونان⁽²⁾.

وأكد على تلك الأهمية لإيران، تحليل تقرير المصالح الإستراتيجية الأمريكية في إيران، الذي أعدته لجنة المسح الاستراتيجي الأمريكي، بناءً على طلب وزارة الخارجية الأمريكية في أيلول (سبتمبر) عام 1946م، حيث جاء في التقرير أنه :

" إذا حرمت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، خلال حرب كبرى من موارد النفط في منطقة إيران، فإنه من المستبعد كثيراً أن تتمكن المصادر الأخرى من تغطية المتطلبات العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً حلفائها المحليين"⁽³⁾.

وأوصت اللجنة : بأن تقدم هيئة رئاسة الأركان إلى لجنة التنسيق بين وزارات الخارجية والحرب والبحرية، مذكرة نصت : على أن إيران ذات أهمية إستراتيجية حيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وبتزويد إيران بمساعدة عسكرية، لأغراض غير عدوانية، وتقديم المشورة لهم كعربون على حسن النية والمساعدة⁽⁴⁾.

ومع أن إيران هي التي كانت بؤرة أزمة آذار (مارس) عام 1946م بعد رفض السوفيت الانسحاب منها؛ فإن الدبلوماسيين والاستراتيجيين الأمريكيين كانوا أكثر قلقاً بكثير على تركيا، وحصلت كل من اليونان وتركيا في إطار مبدأ ترومان - على النصيب الأوفر من تلك المساعدات، بينما أرسلت معدات عسكرية محدودة إلى إيران والدول الأخرى⁽⁵⁾.

وعلى ذلك وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال في برقية بتاريخ تموز (يوليو) عام 1947م، لما اعتبره الإيرانيون سياسة تفتقر إلى التوازن، وهو أن المعونة الأمريكية الضخمة

(1) Powaski, Ronald E. : The Cold War, P. 62.

(2) أسيري، عبد الرضا : الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية، ص 64.

(3) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص 44.

(4) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص 44.

(5) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص 43؛ منصور، ممدوح محمود : الصراع الأمريكي السوفيتي،

ص 115.

لليونان وتركيا هدفها أن تحل محل المعونة البريطانية، بينما تقديم صفقة معونة عسكرية واقتصادية ضخمة لإيران التي لا تواجه تهديداً مباشراً مماثلاً، يمكن أن يجعل العلاقات الإيرانية السوفيتية أسوأ مما هي عليه، وقد يؤدي إلى خلق ذات الموقف، الذي نسعى إلى تجنبه، ولن يكون في صالح إيران أو الولايات المتحدة الأمريكية أو الأمن الدولي بوجه عام⁽¹⁾.

فقد كانت أحداث التوسع السوفيتي في أذربيجان، ما تزال تفرض نفسها على الساحة الدولية، وأي مبادرات أمريكية تجاه إيران، ستمنح الاتحاد السوفيتي القيام بالتدخل العسكري في إيران، لاسيما بعد الانسحاب السوفيتي إثر التهديدات الأمريكية.

أما الشاه والإيرانيون فشعروا أن المساعدة العسكرية الأمريكية يجب أن تقدم مجاناً، وليس جزءاً من اتفاقية قرض، ويجب أن تكون على مستوى أكبر بكثير مما تعده الولايات المتحدة الأمريكية ضرورياً، وأن تلك السياسة تعبر عن عدم استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لإلزام نفسها بالدفاع عن إيران⁽²⁾.

3- المساعدات العسكرية لإيران بعد إعلان مبدأ ترومان :

وسّع (مبدأ ترومان)؛ ليشمل إيران فعلياً، بعد عقد اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في تشرين أول (أكتوبر) عام 1947م⁽³⁾، لاسيما بعد زيارة الأميرة (أشرف بهلوي) الولايات المتحدة الأمريكية، فخلال اجتماع الأميرة بالرئيس (ترومان)، أكدت له التزام الشاه بإقامة دولة عصرية ومستقلة، الأمر الذي حدا (بترومان) أن يوجه دعوة لشاه إيران، وهي الزيارة التي تمت عام 1948م، ومنذ أن تمت تلك الزيارتان، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بعلاقاتهما إلى مرحلة تاريخية جديدة، وبدأت بعدها المعونات الأمريكية لإيران، لاسيما وأن العام الذي زارت فيه الأميرة الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت الإدارة الأمريكية (مبدأ ترومان)⁽⁴⁾، أي مبدأ المساعدات العسكرية للدول التي تواجه خطراً سوفيتياً، مما قد يؤدي إلى السيطرة عليها.

أ- المساعدات العسكرية قبل ضم إيران رسمياً لمبدأ ترومان :

بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ضمت فعلياً إيران لمبدأ المساعدات العسكرية رسمياً في تشرين أول (أكتوبر) عام 1947م؛ إلا أن ذلك لم يمنع من وصول المساعدات

(1) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص 67.

(2) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص 68-69.

(3) حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص 21.

(4) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 43.

العسكرية الأمريكية إلى إيران ضمن برنامج (ترومان) للمساعدات العسكرية منذ آذار (مارس) عام 1947م.

ذلك أنه منذ 20 حزيران (يونيو) عام 1947م، وقعت إيران معاهدة تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد صادق عليها المجلس في شباط (فبراير) عام 1948م⁽¹⁾؛ لأن إيران مثلت من الأهمية الإستراتيجية، ما دفع بالإدارة الأمريكية إلى إرسال التقارير، التي تؤكد على ضرورة دعم إيران عسكرياً.

ففي 9 كانون أول (ديسمبر) عام 1947م أرسل القائم بأعمال رئاسة إدارة الشؤون الإيرانية والتركية واليونانية⁽²⁾ تقريراً، إلى السفير الأمريكي في إيران بضرورة تزويد إيران بالمساعدات العسكرية، ذكر فيه : "إنني لست مقتنعاً بأن أفضل طريقة لحماية إيران، هي الزج بها بصورة مطلقة ونهائية في المعسكر الغربي المعادي للاتحاد السوفيتي، وإذا استطعت أن أفطن إلى وسيلة لتقديم مساعدة حقيقية لإيران، دون إجبارها تلقائياً على اتخاذ موقف العداء الصريح للاتحاد السوفيتي، فإنني سأستعين بهذه الوسيلة في الحال"⁽³⁾.

لذلك برز ضرورة تسليح إيران من خلال مبدأ ترومان، حيث رافق ازدياد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإيران ازدياد مساعدتها العسكرية لها⁽⁴⁾، حيث تحولت البعثة العسكرية الاستشارية الأمريكية في إيران⁽⁵⁾، إلى بعثة قامت بدور عملياتي، وزودت القوات الإيرانية بآخر

(1) ولبر، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، ص128؛ العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص261؛ دروزيل، ج. ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج1، ص164.

Marlowe, John : Iran : A Short Political Guide, P. 84.

(2) كان القائم بأعمال رئاسة إدارة الشؤون الإيرانية والتركية واليونانية في ذلك الوقت، هو جون جيرنجان (John Girenjan). (بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص67).

(3) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص67.

(4) حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص21.

(5) تواجدت ثلاث بعثات عسكرية تعمل في إيران : فهناك البعثة العسكرية لأمريكا إلى الجيش الإيراني (ARAMISH)، ومهمتها تقديم المشورة والمساعدة لوزارة الحرب الإيرانية، وجهاز القيادات الأعلى، وقادة وأجهزة الجيش والبحرية والطيران بالنسبة لقضايا التخطيط والتنظيم والإدارة والتدريب، أما البعثة الأخرى : فهي مجموعة المساعدة العسكرية (MAAG)، التي تنفذ برنامج المساعدة للدفاع المشترك، والثالثة : هي البعثة العسكرية الأمريكية إلى الدرك الإمبراطوري الإيراني (GENMISH)، لتقديم المشورة والعون لوزارة الداخلية؛ بغية تحسين وتنظيم عمليات الدرك الإيراني، وقد كانت تلك البعثات ناجحة، حيث أصبحت إيران إحدى أقوى العسكرية في الشرق الأوسط، ونقطة الضعف الوحيدة هي الكفاءة القتالية للجندي الإيراني. (حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص24-25).

مبتكرات السلاح الأمريكي، وأطلق على اسم البعثة (أراميش)، بعد موافقة الكونغرس الأمريكي على منح إيران مساعدات ثنائية، لاسيما أن الشاه حثَّ الولايات المتحدة الأمريكية على توسيع بعثتها العسكرية⁽¹⁾.

حيث قدمت بعثة أراميش لإيران دعماً استشارياً وتقنياً لوزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة؛ بهدف تعزيز كفاءتهما، وبناء جيش إيراني قوي، وإحكام السيطرة على البلاد، كما منحت الاتفاقية البعثة الأمريكية، حقاً محتكراً في إشغال مناصب قيادية في الجيش الإيراني⁽²⁾.

ب- المساعدات العسكرية بعد ضم إيران لمبدأ ترومان :

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في تزويد إيران بالمساعدات العسكرية بعد ضم الإدارة الأمريكية لإيران، ضمن (مبدأ ترومان) رسمياً في تشرين أول (أكتوبر) عام 1947م من خلال الاتفاقية التي تمت بينهما.

ثم اقترحت وزارة الخارجية الأمريكية على الكونغرس، في أيار (مايو) 1948م، تخصيص مبلغ يصل إلى (60) ستمين مليون دولار كدعم بالأسلحة غير الفتاكة لإيران⁽³⁾، وتغيير الموقف الأمريكي فيما يتعلق بشراء إيران معدات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال جهود البعثة العسكرية الجديدة بقيادة روبرت ووكر جرو (Robert Walker Grow)⁽⁴⁾ والسفير الأمريكي لدى إيران، وتطلبت مهماتها من أعضاء البعثة السفر إلى كل مكان من إيران؛ للوصول إلى الحدود السوفيتية؛ لالتقاط الصور وإجراء التحقيقات العسكرية⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

(1) بهلوان، سمير : قراءة في الحرب العراقية، ص259؛ حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص20؛ Clarke, Duncan L. and Others : Send Guns and Money, Security Assistance, P. 38.

(2) القرم، آمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص30.

(3) بهلوان، سمير : قراءة في الحرب العراقية، ص259؛

Marlowe, John : Iran : A Short Political Guide, P. 84.

(4) روبرت ووكر جرو : كبير الملحقين العسكريين الأمريكيين في موسكو في المدة من يوليو (تموز) عام 1950م، إلى كانون ثانٍ (يناير) عام 1952م، وقاد قيادة الفرقة المدرعة السادسة خلال الحرب العالمية الثانية، وكان من أبرز المشاركين في تنفيذ سياسة الاحتواء في إيران في فترة ما بعد الحرب.

(Hofmann, George F. : Cold War Casualty, P. ix).

(5) قامت إيران وأمريكا معاً بتطوير شبكة رقابة بلغت تكلفتها (500) خمسمائة مليون دولار، واستخدمت

(11) إحدى عشرة محطة أرضية، و(6) ست وحدات محمولة بالطائرات للتجسس على الاتحاد السوفيتي،

وقد عثر المشروع باسم (مشروع آبيكس). (بهلوان، سمر : العلاقات السورية الإيرانية، ص314).

(6) Hofmann, George F. : Cold War Casualty, P. 16.

فقد شكلت إيران أحد النقاط الهامة؛ للتجسس على الاتحاد السوفيتي، ومتابعة تحركاته في المنطقة، واهم المناطق النفطية للولايات المتحدة الأمريكية.

فقد كتب السفير الأمريكي في موسكو لوزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال ما يلي: "إن إيران هي النقطة الأكثر حساسية بيننا وبين السوفييت وهذا بالتأكيد يتطلب منا انتباهاً شديداً ومتواصلاً، إن نقص الكميات الكافية من البترول لإدارة الصراع تقنياً ربما يكون نقطة الضعف الأكبر لدينا خلال الحرب المحتملة مع السوفييت"⁽¹⁾.

وفي 29 تموز (يوليو) عام 1948م مُنح الإيرانيون موافقة بقيمة المبلغ المقترح لشراء المعدات العسكرية، وحدد المبلغ بـ (10) عشرة ملايين دولار، وأرسلت الولايات المتحدة الأمريكية بعثة عسكرية إلى إيران؛ لترتيب شراء المعدات العسكرية للجيش الإيراني، ولتكون أول خطوة في تنظيم العلاقات الأمريكية الإيرانية⁽²⁾.

وفي عام 1949م تحول الاتفاق الذي تم في 20 حزيران (يونيو) عام 1947م، إلى قانون للمرة الأولى بموجب قانون مساعدات الدفاع المشترك⁽³⁾.

وبعد توقيع اتفاقية حلف الأطلسي⁽⁴⁾ في 18 آذار (مارس) عام 1949م، صرح وزير الخارجية (دين اشيسون) : بأن الحلف لا يعني تراجعاً في العزم عن تأييد إيران، فقد تلقت إيران أول شحنة من الأسلحة في نفس شهر آذار (مارس) عام 1949م، الذي أُعلن فيه الحلف⁽⁵⁾.

(1) Hofmann, George F. : Cold War Casualty, P. 17

(2) ولير، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، ص128؛ بهلوان، سمير : قراءة في الحرب العراقية، ص259؛

دروزيل، ج. ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج1، ص164؛ العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص261؛

Hofmann, George F. : Cold War Casualty, P. 16.

(3) برانجر، روبرت جي، وتاهتين، ديل آر. : خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج، دراسات إستراتيجية(3)، ص6.

(4) حلف الأطلسي : وقع الحلف في عام 1949م، في واشنطن، كلٌّ من أمريكا وفرنسا وبريطانيا وعدد من الدول الأوروبية الغربية، ثم انضمت للحلف اليونان وتركيا في عام 1952م، وهو امتداد وتوسيع لمعاهدة (بروكسل) التي وقعها في عام 1948م، كل من : بلجيكا ولوكسمبورج وهولندا وبريطانيا، والتي تعهدت فيها الدول بمساعدة بعضها إذا ما تعرضت للاعتداء العسكري، وقوبلت المعاهدة بالتشجيع في أمريكا، الأمر الذي دفع أمريكا لتوسيعها لتصبح حلف الأطلسي. (مقلد، إسماعيل صبري : الإستراتيجية والسياسة الدولية، ص229؛ لورنس، هنري : اللعبة الكبرى، ص145).

(5) حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص21.

ثم استمر توسع انتشار فرق الخدمات العسكرية الأمريكية، وبعثات تدريب وتأهيل الجيش في إيران، ففي خريف عام 1949م، صادق الكونغرس على مبلغ 27,640,000 دولار، كمساعدات عسكرية إضافية لكل من إيران والفلبين وكوريا وترك مهمة تقسيم الحصص للإدارة الأمريكية⁽¹⁾.

أدى ازدياد عدد البعثات الأمريكية في إيران إلى سيطرة المستشارين العسكريين الأمريكيين على الجيش الإيراني، الأمر الذي أدى إلى وقوف إيران الرسمي موقفاً معادياً للسوفييت⁽²⁾.

ثم تطورت المساعدات العسكرية لإيران، لتصل مرحلة التوقيع على اتفاقية للتعاون والمساعدة الدفاعية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في 23 أيار (مايو) عام 1950م، حيث أصبحت إيران بموجبها مرشحة للحصول على منح عسكرية، والتي تزامنت مع المساعي الأمريكية لإقامة حلف الدفاع المشترك في منطقة الشرق الأوسط، الذي شكل البداية الأولى لحلف بغداد⁽³⁾.

واتبع اتفاق عام 1950م، باتفاق آخر وُقِع في 26 نيسان (أبريل) عام 1952م للمساعدة العسكرية، وذلك على الرغم من بعض البرود الذي طرأ على العلاقات بين البلدين؛ نتيجة معارضة الرأي العام الإيراني للامتيازات النفطية التي منحها الشاه للغرب، لكن الشاه تمكن من تقوية سلطته بفضل المساعدة العسكرية الأمريكية، وقلب حكومة مصدق في 19 نيسان (أبريل) عام 1953م بمساعدة المخابرات الأمريكية⁽⁴⁾.

واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال البعثات والمعدات العسكرية إلى إيران، ومثلت تلك المساعدات عاملاً محفزاً مكن الحكومة الإيرانية من مقاومة المطالب السوفيتية، خاصة فيما يتعلق بالتنازلات النفطية، وأوجدت حالة نسبية من ثبات الموقف الإيراني حتى عام 1951م، وأصبحت إيران قضية أخرى من قضايا الحرب الباردة⁽⁵⁾.

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك التعاون إلى تعزيز وجودها العسكري، بدعوى أن إيران والتعاون معها في المجال العسكري، يهدف إلى تكريس الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إيران، بالإضافة إلى استتباب الأمن وتنميته في منطقة الشرق الأوسط،

(1) Marlowe, John : Iran : A Short Political Guide, P. 84; Frye, Richard N. : Iran, p88; McGlothlen, Ronald L. : Controlling the Waves, P. 87.

(2) David S. Painter : The Cold War, P. 98.

(3) بهلوان، سمير : قراءة في الحرب العراقية، ص259؛ حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص21؛ آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص82.

(4) حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص21-22.

(5) Gatzke, Hans W. : The Present in Perspective, P. 38-39.

وأن قوة إيران العسكرية يمكن أن تصبح حلقة وصل بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يلقي على عاتقها وظائف عديدة ومتشابهة، تصل إلى حد حماية النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وعليه أصبحت مهمة القوة العسكرية لإيران تتعدى حدود حماية الأمن القومي الأمريكي⁽¹⁾.

ج- الموقف الأمريكي من زيادة المساعدات العسكرية لإيران :

رغم أهمية إيران للولايات المتحدة الأمريكية، وتزويدها بالمساعدات، إلا أنه كان هناك اختلافاً في وجهات النظر الأمريكية، حول حجم المساعدات العسكرية الأمريكية لإيران منذ عام 1949م.

فحين قام الشاه بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في خريف عام 1949م؛ في محاولة للحصول على زيادة كبيرة في المعونة العسكرية، أكد (دين اشسيون) وزير الخارجية على الضرورة الملحة لإعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولم يحصل الشاه إلا على مساعدة عسكرية محدودة، وكل ما حصلت عليه إيران كان قرضاً بـ(25) خمسة وعشرين مليون دولار من بنك الاستيراد والتصدير⁽²⁾.

ويبدو أن ما دفع الشاه للمطالبة بالزيادة في حجم المساعدات، والاعتراض عليها، علمه بأن الكونغرس صادق على مبلغ (27,640,000) دولار، كمساعدات عسكرية إضافية لكل من إيران والفلبين وكوريا، لكن يظهر أن الإدارة الأمريكية لم تكن قد وضعت إيران ضمن أولويات تلك المساعدة.

فسر صناع السياسة الأمريكية سبب ذلك : أن الإدارة الأمريكية اعتبرت الشاه زعيماً قوياً، لكنهم لم يكونوا جميعاً يعدون أن آفاق إقامة إيران مستقرة هي آفاق طيبة، والقلّة من الأمريكيين هي التي عدت إيران كياناً قومياً وحكومياً، يمكن مقارنته بتركيا واليونان، ومع ذلك كان هناك رأياً داعماً باتجاه تزويد الولايات المتحدة الأمريكية إيران بالمعونة العسكرية والقروض، على نفس مستوى تركيا⁽³⁾، ويرجع ذلك إلى بعض التوصيات التي أيدت تلك الفكرة.

(1) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 75-76.

(2) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 367؛

Marlowe, John : Iran : A Short Political Guide, P. 88.

(3) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص 67-68.

فقد جاءت توصيات قائد قوة الشرق الأوسط في عام 1950م، متوافقة مع توصيات الشاه، الذي أرجع الموقف السياسي الداخلي غير المستقر في إيران، إلى غياب المعونة الأمريكية، واعتمد الشاه أن السبيل الوحيد لمنح إيران شيئاً يعتمد عليه ويمكن الركون إليه، هو تقديم حزمة معونة لها تماثل تلك التي تقدم إلى اليونان وتركيا⁽¹⁾

بالإضافة إلى أن بعض السياسيين فسر سبب إعطاء المساعدة العسكرية لإيران في الولايات المتحدة الأمريكية أفضلية عظيمة، نتيجة الخطر الذي أحست به الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾، وإثر انقلاب تحقيق الشيوعيين لعدد من الانتصارات⁽³⁾⁽⁴⁾.

ورغم ذلك، فقد استمر العسكريون الأمريكيون في منع إلزام أنفسهم بالدفاع عن إيران أو أي دولة أخرى في الشرق الأوسط، وتناولت دراسات الأركان المشتركة للجيش الأمريكي، التي أجريت في أوائل عام 1950، عرض الخطوط العامة للأهمية الإستراتيجية للشرق الأدنى بطريقة روتينية، بيد أنها رفضت الدعوات للالتزام أمريكي بالدفاع عن المنطقة، واستخلص تقرير تشرين أول (أكتوبر) عام 1950م، للجنة المسح الاستراتيجي المشتركة أن : "إن فقدان أوروبا سيمثل اخطر ضربة للدول الغربية، وفقدان الشرق الأوسط في المراحل المبكرة لحرب كونية لن يكون في حد ذاته ضربة قاضية، رغم أن العودة للاستيلاء على الشرق الأوسط ستكون أمراً جوهرياً؛ من أجل إحراز النصر، والدفاع الاستراتيجي الذي يجري فيه ملياً بالنسبة للشرقيين الأقصى والأوسط يوضح هاتين المنطقتين اللتين تعتبران الآن لأغراض تخطيطية في مستوى أدنى من أوروبا الغربية"⁽⁵⁾.

بذلك ظهر اختلاف السياسة الأمريكية في تطبيقاتها لمبادئها التي أعلنتها، ضمن المناطق التي شملتها، في المقابل واجهت اعتراضاً واضحاً من تلك الدول، حيث كانت إيران إحدى تلك الدول التي واجهت ذلك المعيار، وفُرض عليها من الساسة الأمريكيين ازدواجية المقاييس، رغم التوجه الإيراني للموالة الأمريكية.

(1) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص 68.

(2) فجر الاتحاد السوفيتي قنبلة الذرية قبل ثلاثة أعوام من الموعد الذي كانت أمريكا تتوقعه، حيث أعلن ترومان في 23 أيلول (سبتمبر) عام 1949م : "إن لدينا من الدلائل على أن انفجاراً قريباً، قد حدث في الأسابيع الماضية في الاتحاد السوفيتي ". (شليبي، السيد أمين : قراءة جديدة للحرب، ص 69).

(3) حقق الشيوعيون عدداً من الانتصارات، من خلال الانقلاب التشيكوسلوفاكي عام 1948م، ثم الانتصار الصيني عام 1949م، وحصار برلين 1948-1949، وحرب كوريا. (حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص 22).

(4) حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص 22.

(5) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص 69.

ثانياً : مشروع مارشال :

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع مارشال؛ لإنعاش أوروبا اقتصادياً⁽¹⁾، بعد ثلاثة أشهر من إعلان (مبدأ ترومان)، وذلك في 7 تموز (يوليو) عام 1947م، حيث طلب (ترومان) من الكونجرس في 9 كانون أول (ديسمبر) عام 1947م، منح (17) سبعة عشر مليار دولار خلال السنوات الأربع المقبلة؛ لتنفيذ خطة مارشال⁽²⁾.

1- أهمية النفط لمشروع مارشال :

مثلت خطة مارشال الأداة غير العسكرية الرئيسة لتنفيذ مبدأ (ترومان) للاحتواء⁽³⁾، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعمر أوروبا تحت خطة مارشال، من خلال استخدام نفط الخليج الرخيص والمتدفق بدون رقابة أو تحديد لكميات الإنتاج أو الأسعار، فقد استخدمته كمصدر رئيس للطاقة والتصنيع⁽⁴⁾؛ لأن أكثر من نصف استهلاك أوروبا من النفط الخام و58% من استهلاك اليابان كان يأتي من منطقة الخليج بما فيها إيران⁽⁵⁾، حسب تقرير للكونجرس الأمريكي⁽⁶⁾، لذلك كان الهدف الاستراتيجي الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، هو تأمين النفط المجاني إليها، وإلى حلفائها في أوروبا⁽⁷⁾.

(1) عني مارشال بمشروعه أوروبا كلها؛ إلا أن الاتحاد السوفيتي رفض المشروع الأمريكي، باعتباره تدخلاً في سيادة الاتحاد السوفيتي. (سعيد، عبد المنعم : الجماعة الأوروبية، ص32؛ طه، جاد : سياسات الهيمنة، ص76؛ يحيى، جلال : العالم المعاصر، ص139).

(2) عبد الله، عبد الخالق : العالم المعاصر، ص73؛ نوار، عبد العزيز سليمان، وجمال الدين، محمود محمد : تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ص224؛

Pach Jr. , Chester J. : Arming the Free World, P. 126.

(3) تضمنت الأهداف العسكرية للمشروع، إنشاء منظمة دفاعية ضمت مجموعة من دول شمال المحيط الأطلسي على الجانبين الأوروبي والأمريكي في عام 1949م، عرفت باسم منظمة حلف شمال الأطلسي. (آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص63).

(4) جاد، محمد : المعونة الخارجية الأمريكية، ص102؛ الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص120؛ مهنا، محمد نصر : دليل الخليج، ص506؛ برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص121.

(5) وقعت شركة جبرسي وشركة سوني الأمريكية على اتفاقية، مدتها (20) عشرون سنة مع شركة النفط البريطانية الإيرانية عام 1947، وبالتالي دعموا موقفهم في مركز الجاذبية الجديد للنفط العالمي. (بييرغين، دانييل : الجائزة، ص154).

(6) في رسالة كتبها بول نيتز (Paul Nitze) نائب مدير سياسة التجارة الدولية إلى مارشال، داعماً فيها المشروع، ألقى نيتز بملاحظة وهي " بما أننا نواة استيراد البترول من الشرق الأوسط فإن على الولايات المتحدة تطوير هذا البترول الأجنبي، وبناءً عليه فإن بترول الشرق الأوسط لا بد من تطويره ليلبي احتياجات العالم خصوصاً فيما يتعلق بإعادة تأهيل الغرب الأوروبي "

(Miller, David Aaron : Search for Security, P. 183).

(7) مجلة فورتنون الأمريكية : التدخل العسكري في منابع النفط، دراسة إستراتيجية (1)، ص4؛ تاير، برادلي أ.: السلام الأمريكي، ص10.

فقد كان نفط الخليج في مخططات رجال إدارة ترومان، مقررًا له أن يكون لإعمار أوروبا، وكانت خطة مارشال تتطلب الكثير من الوقود القريب الرخيص البعيد عن القبضة السوفيتية⁽¹⁾.

وأكد ذلك وزير الدفاع الأمريكي⁽²⁾ : بأن مشروع مارشال لإنعاش أوروبا، لم يكن لينجح بدون الوصول إلى نفط الشرق الأوسط، والاعتماد أكثر فأكثر على إمدادات النفط في الخليج العربي⁽³⁾⁽⁴⁾.

وحسب رؤية المؤرخ الدبلوماسي أيضاً ملفين ليفلر (Melvyn Leffler) : "إن تأثير مشروع مارشال من وجهة النظر الإستراتيجية والجغروسياسية كان يتجاوز حدود أوروبا"⁽⁵⁾. ومن هناك بدأت عملية الربط بين مبدأ (ترومان) وخطة مارشال، إذ أرسل وزير الدفاع الأمريكي⁽⁶⁾ مذكرة إلى ترومان، قال فيها : "إنه من دون نفط الشرق الأوسط تصبح فرصة إعمار أوروبا ضعيفة جداً"⁽⁷⁾.

ويرجع سبب ذلك أن وزير الخارجية الأمريكي (جورج مارشال) ركز في مشروعه على حل أزمة الطاقة في أوروبا، فقد كان الشيوعيون يتزعمون نقابات عمال مناجم الفحم الأوروبية؛ ولذلك كانوا يخلقون أزمة في الإنتاج؛ من أجل خلق أزمة للحكومات، وعندما اقترح (مارشال) النفط ليحل المشكلة، خاصة أن النفط لا بديل له من أجل الطائرات والسيارات

(1) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص260؛
David S. Painter : The Marshall Plan and Oil, P. 1.

(2) كان وزير الدفاع الأمريكي في ذلك الوقت، هو جيمس فورستال (James Forrestal). (مهنا، محمد نصر: دليل الخليج، ص505).

(3) حدث في أواخر عام 1947م، أن ظهر عجز محلي، بينما واصلت أمريكا تصدير النفط، وفي 17 كانون ثان (يناير) عام 1948م، أعلن ترومان عن إجراءات حكومية واسعة، وضعت قواعد صارمة استهدفت ترشيد استخدام الوقود، وسط شتاء يواجه نقصاً في الطاقة، واتبعت أمريكا سلسلة من الإجراءات التي استهدفت ترشيد استهلاك الوقود، وكانت الصادرات النفطية الأمريكية إلى أوروبا قد زادت بنسبة مائة في المائة، على مستويات ما قبل الحرب العالمية، لذلك بحلول عام 1948م، أصبح نفط الخليج العربي سلعة إستراتيجية، وليس مجرد سلعة تجارية بالنسبة لأمريكا، حيث اعتمدت عليه في عملية إعادة بناء أوروبا الغربية، التي مزقتها الحرب، والضرورة الحتمية الأساسية؛ لاحتواء التوسع السوفيتي على التدفق المستمر والمتزايد للنفط في الخليج. (بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص50).

(4) مهنا، محمد نصر : دليل الخليج، ص505.

(5) تشومسكي، نعوم : ردع الديمقراطية، ص52.

(6) كان وزير الدفاع الأمريكي في ذلك الوقت هو جيمس فورستال (James Forrestal). (العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص261).

(7) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص261.

والشاحنات، حيث قال (مارشال) : "بدون النفط سيفشل مشروع، منذ هذه اللحظة سيبدأ تحول اعتماد الاقتصاد الأوروبي من الفحم إلى النفط المستورد من الخارج، وستنتهي فاعلية إضرابات عمال مناجم الفحم تقريباً، وستبدأ محطات توليد الكهرباء والصناعة بصرف النظر عن الفحم، لأن النفط الرخيص يتدفق ببسر وسهولة من الشرق الأوسط" (1)(2).

وعملياً فإن إعلان (مشروع مارشال) عُقب (مبدأ ترومان) تسلسل منطقي لمخططات السياسة الأمريكية، ويؤكد على التوجه الأمريكي في الاعتماد على نفط الخليج، في إنجاح مشروع مارشال؛ لأن (مبدأ ترومان) قصد احتواء دول الخليج المنتجة للنفط بما فيها إيران، بينما (مشروع مارشال) وظف تلك الدول للمشروع، وإلا فلماذا لم يُعلن (مشروع مارشال) من قبل، بالرغم من أن أوروبا عانت من أثر الحرب العالمية الثانية منذ عام 1945م؟!.

2- دور النفط الإيراني في مشروع مارشال :

إذا كان نفط الخليج شكل أساس السياسة التي قام عليها (مشروع مارشال)؛ فإن النفط الإيراني كان ضمن ذلك التوجه.

فقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على النفط الإيراني، كداعم لمشروع مارشال، وأساس ضمن منطقة الخليج؛ لأن النفط الإيراني (3) أثبت أهميته الإستراتيجية لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب (4).

حيث كتب السفير الأمريكي في موسكو لوزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال ما يلي : "إن إيران هي النقطة الأكثر حساسية بيننا وبين السوفييت، وهذا بالتأكيد يتطلب منا انتباهاً شديداً ومتواصلاً، إن نقص الكميات الكافية من البترول لإدارة الصراع تقنيا ربما يكون نقطة الضعف الأكبر لدينا، خلال الحرب المحتملة مع السوفييت" (5).

(1) حتى الحرب العالمية الثانية ، كانت أوروبا تعتمد على الفحم كوقود بنسبة 90 %.

(David S. Painter : The Marshall Plan and Oil, P. 1).

(2) بيرغين، دانييل : الجائزة، ص 154.

(3) في عام 1966م أجرى الاقتصادي الأمريكي أدلمان (Adelman) دراسة حول تكاليف النفط خلال الأعوام 1962-1964، في أربع مناطق منتجة للنفط، منها أمريكا وفنزويلا وبعض الدول الإفريقية ودول الخليج وتوصل من خلال الدراسة، أن العراق كان أقل هذه البلدان جميعاً، من حيث مجموع تكاليف للبرميل الواحد، واحتلت إيران المرتبة الثانية. (برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص 171).

(4) حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص 21.

(5) Hofmann, George F. : Cold War Casualty, P. 17.

كما عُدت إيران نقطة حاسمة في المنطقة؛ للحفاظ على نجاح مشروع مارشال، من خلال السماح للولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على نفط المنطقة.

ففي تقرير أعده مجلس الأمن القومي في منتصف آذار (مارس) عام 1951م، أكد على النقاط التي وردت في تقييمات سابقة : وهي أن إيران ذات موقع استراتيجي رئيس وحاجز واق، لمناطق إنتاج النفط في الشرق الأوسط، وجاء في التقرير أن موارد النفط الإيرانية ذات أهمية عظمى لاقتصاديات بريطانيا ودول غرب أوروبا⁽¹⁾.

وفي رسالة من (تشرشل) إلى (ترومان) في 29 حزيران (يونيو) عام 1951م، كتب تشرشل : "إنني أشعر من منطلق واجب تمثيل حكومتي أن أضيف جهودي لمساعدتكم في مواجهة التحدي الذي يمثله الإتحاد السوفيتي للمصالح الإستراتيجية والمعنوية لبلدنا في إيران، وفيما يتعلق بمسألة النفط التجاري وحرمان الغرب من هذا المورد"⁽²⁾⁽³⁾.

ووفق رؤية المؤرخ الدبلوماسي (ملفين ليفلر) أيضاً "فإن الأبعاد الإستراتيجية لمشروع مارشال، استدعت إحباط النزعات الوطنية والقومية الثورية خارج أوروبا، تماماً كما تطلبت متابعة مكافحة الشيوعية المحلية بدأب داخل القارة الأوروبية"⁽⁴⁾، وبذلك فإن عملية إسقاط حكومة مصدق أتت أيضاً في سياق (مشروع مارشال).

لأن الشركات الأمريكية النفطية تمكنت من الحصول على قدر كبير من الاستغلال، للنفط الإيراني بعد فشل عملية مصدق، في إطار مشروع مارشال⁽⁵⁾.

حيث أكد تقرير أمريكي : أنه إذا سقطت إيران، فإن البلدان المجاورة باستثناء تركيا، يحتمل أن تستسلم أيضاً للضغط السوفيتي، وتوصل مشروع التقرير : إلى أنه لهذه الأسباب، فإن

1) (بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص 67.

2) كتب الرئيس الأمريكي (ترومان) لرئيس الوزراء البريطاني (تشرشل) فيما يخص تلك الرسالة في 12 تموز (يوليو) عام 1951م، "إنني أقدر رسالتك الشخصية بتاريخ 29 من يونيو (حزيران) فيما يخص الوضع في إيران، وإنني أشارككم وجهات نظركم تماماً فيما يخص المخاطر التي تنطوي على ذلك، ونحن في حكومتنا نولي هذا الموضوع الاهتمام والحرص المتواصلين. ونحن، كما تعلمون، على تواصل مع حكومة المملكة المتحدة بشأن كافة التطورات، وآمل بكل صدق أن تسود الدول حماية الاعتدال، وأن نجد حلاً مرضياً، وإنني سأفعل كل ما هو ممكن للمساعدة في تحقيق هذا الهدف.

(Sand, G. W. (editor) : Defending the West, P. 181).

(3) Sand, G. W. (editor) : Defending the West, P. 181.

(4) تشومسكي، نعوم : ردع الديمقراطية، ص 53.

(5) شاكر، محمود : موسوعة تاريخ الخليج، ج 2، ص 854.

على الولايات المتحدة الأمريكية أن تواصل سياستها الرئيسة القائمة على اتخاذ الخطوات العملية الملائمة؛ لضمان عدم سقوط إيران فريسة للسيطرة الشيوعية⁽¹⁾.

لذلك بحلول عام 1950م، كانت مرحلة التكوين في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالخليج قد انتهت، ووُضعت الخطوط العامة الرئيسة لسياسة، قادت الولايات المتحدة الأمريكية لمزيد من التورط في الخليج العربي، وعلى المدى القصير، فإن ذلك النفط سيغذي الانتعاش الاقتصادي في أوروبا الغربية، وبالتالي سيلعب دوره في احتواء التهديد السياسي الناشئ عن الشيوعية التي يربعاها السوفييت، وفي الأجل المتوسط والطويل، فإن نفط الخليج سيزود الولايات المتحدة الأمريكية بمصدر بديل للإمدادات، وهو مصدر يتيح للولايات المتحدة الأمريكية ادخار احتياطاتهم النفطية للمستقبل⁽²⁾.

ثالثاً : برنامج النقطة الرابعة :

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات على الأداة الاقتصادية في مكافحة التغلغل السوفييتي في المناطق المختلفة من العالم؛ انطلاقاً من إستراتيجية الاحتواء التي انتهجتها خلال سنوات حكم ترومان، وقد كان من أشكال تلك الأداة برنامج النقطة الرابعة⁽³⁾.

يرجع سبب نشأة البرنامج إلى النجاح الذي حققته خطة مارشال، ليس فقط على صعيد النتائج التي تم تحقيقها في أوروبا، بل أيضاً النجاح الذي حققته الإدارة الأمريكية في الحصول على تأييد الكونجرس الأمريكي للبرنامج، مما حدا ب(ترومان) لتقديم فكرة توسيع البرنامج ليشمل مناطق أخرى من العالم، وخاصة الدول النامية؛ للعمل على تقوية بنائها الاقتصادي، ودعم استقرارها السياسي، وبالفعل أعلن (ترومان) عن فكرته في النقطة الرابعة من خطابه الافتتاحي، لمدة رئاسته الجديدة⁽⁴⁾ في 20 كانون ثانٍ (يناير) عام 1949م⁽⁵⁾ (6).

وفر برنامج النقطة الرابعة تبريراً منطقياً لتحديد المساعدة الخارجية إلى أبعد من الحلفاء في أوروبا الغربية، الذين عانوا من الدمار خلال الحرب العالمية الثانية⁽⁷⁾.

(1) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص 67.

(2) تاير، برادلي أ. : السلام الأمريكي، ص 10.

(3) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص 56.

(4) جاد، محمد : المعونة الخارجية الأمريكية، ص 103.

(5) للاطلاع على الفقرة من نص خطاب الرئيس ترومان عن النقطة الرابعة، أنظر : ملحق رقم (2)، ص 296.

(6) بورستن، دانييل جي. : الأمريكيون التجربة الديمقراطية، ص 778.

(7) بورستن، دانييل جي. : الأمريكيون التجربة الديمقراطية، ص 778.

وتمثل البرنامج في عقد اتفاقيات ثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المعنية، واشتمل على المساعدات الإنمائية الاقتصادية والفنية؛ بهدف تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في تلك الدول⁽¹⁾.

لكن البرنامج تحول بسبب صعوبة تنفيذه عام 1951م، من محاكاة لخطة مارشال، إلى برنامج يهدف في الأساس إلى دعم الدول المهددة بالسقوط في فلك الاتحاد السوفيتي، ومن ثم خضوع البرنامج كأداة لتنفيذ إستراتيجية الاحتواء الأمريكية⁽²⁾.

- إيران ضمن برنامج النقطة الرابعة :

لم يكن برنامج النقطة الرابعة في إيران هو الأقدم، ولكنه كان الأضخم أيضاً في العالم حيث كان يعمل فيه بشكل مباشر أكثر من (300) ثلاثمائة موظف⁽³⁾، فقد ضُمت إيران للبرنامج الأمريكي للمساعدة الاقتصادية، ضمن برنامج النقطة الرابعة منذ عام 1951م⁽⁴⁾.

وكانت هناك رؤية أمريكية حول عملية المساعدات، تضمنت عدم خلط برامج المساعدات التقنية والاقتصادية مع برامج المساعدات العسكرية، فكان برنامج النقطة الرابعة في إيران، منفصلاً تماماً عن أي برامج مساعدات عسكرية، سواء أكانت في طهران أم إحدى مقاطعاتها⁽⁵⁾. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة إيران تقنياً ضمن برنامج النقطة الرابعة، فمنحتها مساعدات اقتصادية، وخطة السنوات السبع للتطوير الاقتصادي⁽⁶⁾، ولكن بشكل لم يغط كل النفقات الإيرانية للتنمية الاقتصادية رغم كونها الأضخم في العالم.

ونالت إيران المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية قبل إعلان برنامج النقطة الرابعة، لكن كان هناك خلافاً بين الإدارة الأمريكية والشاه حول حجم تلك المساعدات، ولم يوفر البرنامج لإيران تغطية لمشروعاتها كما توقعت إيران.

فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم المشروعات التنموية الإيرانية منذ عُين طاقم هندسيٍّ برئاسة شركة موريسون نودسين الأمريكية (Morrison- Knudsen International Company)

(1) منصور، ممدوح محمود : الصراع الأمريكي السوفيتي، ص115.

(2) جاد، محمد : المعونة الخارجية الأمريكية، ص103.

(3) Pahlavi Reza Shah, Mohammed : Mission for My Country, P. 99.

(4) حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص71؛

Marlowe, John : Iran : A Short Political Guide, P. 89.

(5) Pahlavi Reza Shah, Mohammed : Mission for My Country, P. 96.

(6) Sharabi, H. B. : Governments and Politics, P. 100.

في عام 1947م؛ للتحضير لإجراء مسح شامل للتطور الاقتصادي في إيران؛ تمهيداً لخطة السنوات السبع⁽¹⁾.

ويبدو أنه بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية لبرنامج النقطة الرابعة في بداية عام 1949، دفع باتجاه إقرار إيران لخططها التنموية.

فقد أقر البرلمان الإيراني خطة السبع سنوات في 15 شباط (فبراير) 1949م، وقدمت الشركة في نهاية الصيف تقريراً مطولاً يحدد النفقات المحتملة لتنفيذ الإصلاحات⁽²⁾، ثم تم استجلاب استشاريين أمريكيين ينتمون إلى منظمات استشارية عبر البحار؛ للعمل على وضع الخطة حيز التنفيذ، ويتمون الأبحاث التي بدأتها شركة موريسون نودسن، وذلك في نيسان (أبريل) عام 1949م⁽³⁾.

كما استعانت الحكومة الإيرانية بالمستشارين الأمريكيين؛ اعتقاداً منها أنه سوف يسهل من عملية استقطاب القروض المالية من الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾.

أقر المجلس الإيراني ميزانية الخطة الأولى في تموز (يوليو) 1949م، وقدرت نفقات الخطة الأصلية كما صادق عليها المجلس مبلغ (650) ستمائة وخمسين مليون دولار، على أكثر من صعيد تطويري، لكن المال على ذلك التقدير لم يكن يتوفر إلا بنيل القروض من الولايات المتحدة الأمريكية، أو بزيادة العوائد النفطية الإيرانية⁽⁵⁾، وإلى جانب ذلك استلزم تلك المشاريع الحصول على قروض إضافية، وكان ذلك الوازع الأول الذي دفع بشاه إيران إلى زيارة الولايات المتحدة الأمريكية في خريف 1949⁽⁶⁾، فقد اعتقد الشاه أن الولايات المتحدة الأمريكية ستدعم إيران في خططها الاقتصادية من خلال تفعيل برنامج النقطة الرابعة.

لكن الشاه بالرغم من استقباله في الولايات المتحدة الأمريكية بحفاوة، لكنه لم يحصل على أي قرض وبدلاً من ذلك حصل على وعود بتطبيق برنامج النقطة الرابعة إضافة إلى المساعدات العسكرية، إلى جانب دعم الموقف الإيراني حيال الحصول على قروض من البنك الدولي⁽⁷⁾.

(1) ولبر، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، ص127.

(2) ولبر، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، ص127؛

Frye, Richard N. : Iran, p88.

(3) دروزيل، ج. ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج1، ص256؛ ولبر، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، ص248؛

Marlowe, John : Iran : A Short Political Guide, P. 88.

(4) Marlowe, John : Iran : A Short Political Guide, P. 88.

(5) Marlowe, John : Iran : A Short Political Guide, P. 88.

(6) Frye, Richard N. : Iran, p88; Sharabi, H. B. : Governments and Politics, P. 100.

(7) Frye, Richard N. : Iran, p88.

وقد حثه الأمريكيون خلال الزيارة على ضرورة تنظيف البيت الإيراني الداخلي من الفساد، قبيل الحصول على ثقة أي من البنوك التي من المفترض أن تمنح قروضا لإيران⁽¹⁾.

ويبدو أن تلك المبررات، جاءت في سياق عدم إلزام الولايات المتحدة الأمريكية بأي توجهات نحو إيران ضمن برنامج النقطة الرابعة، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المرحلة تولي اهتماماتها لمناطق أكثر سخونة في العالم، لاسيما دول أوروبا الغربية، ومثل برنامج النقطة الرابعة في نهاية أولويات الولايات المتحدة الأمريكية ضمن برامجها التي اقترحت من قبل ترومان.

ورغم ذلك إلا أن الشاه لدى عودته إلى إيران قام بإنشاء منظمة رفاه اجتماعي، وقام بتعيين الجنرال (على رازمارا) رئيس وزراء إصلاحي، في حزيران (يونيو) عام 1950م، لكن عندما أعلن بنك الاستيراد والتصدير بأنه سوف يمنح الحكومة الإيرانية قرضا لا يتجاوز (25) خمسة وعشرين مليون دولار؛ أصيبت الحكومة الإيرانية بخيبة الأمل في الوقت الذي لم تعرض فيه الولايات المتحدة الأمريكية ولا البنك الدولي استعداداتهم لتقديم قروض لإيران، أما بالنسبة لمنحة برنامج النقطة الرابعة والتي لم تتجاوز نصف المليون دولار، فلم تكن كافية بشكل أو بآخر⁽²⁾.

وأصبحت المطالبة بالمساعدات الأمريكية أمراً مخيباً لآمال الإيرانيين، حيث شعرت إيران بالإحباط من ضيق أفق المساعدات الأمريكية، التي لم تتماش مع ما كان يطمح له الإيرانيون⁽³⁾.

وخرج الشاه عن طوره في الكلام ناقداً تلك السياسة، وتلفظ بكلمات لاذعة في المجلس الإيراني ضد الحكومة الأمريكية، وبدأت خطة السبع سنوات على محك الخطر فيما غادر الاستشاريون الأمريكيون الأراضي الإيرانية في كانون ثانٍ (يناير) عام 1951م، عندما لم تجدد عقود أولئك الخبراء، بينما زاد حنق (رازمارا) على الحكومة الأمريكية، ومنع محطة صوت واشنطن الإذاعية من ترحيل موجاتها على محطة طهران الحكومية وكذلك منع محطة البي بي سي (B. B. C) من ممارسة تلك المهمة أيضاً، ثم قام بعدها بعقد اتفاقية تجارية مع الاتحاد السوفيتي قوامها (20) عشرون مليون دولار، مما أشار إلى أن إيران سوف تتعامل مع جارتها الشمالية إذا كان ذلك يصب في صالحها⁽⁴⁾.

(1) Frye, Richard N. : Iran, p88-89.

(2) Frye, Richard N. : Iran, p88-89.

(3) Marlowe, John : Iran : A Short Political Guide, P. 88; Sharabi, H. B. : Governments and Politics, P. 100.

(4) Frye, Richard N. : Iran, p89.

ورغم قصور بعض تطبيقات نقاط سياسة الاحتواء الأمريكية بالنسبة لإيران؛ إلا أنه مثّل التزاماً كبيراً لم يسبق للولايات المتحدة الأمريكية أن اعتمدت مثله؛ وإعلاناً رسمياً للحرب الباردة التي حددت توازن القوى في العلاقات الدولية، حيث قام المبدأ على أساس تهويل التهديد السوفييتي والمبالغة فيه، واستغلال المخاوف من ذلك التهديد؛ للوصول للمصالح الأمريكية في المنطقة بشكل عام وفي إيران بشكل خاص، فقد كانت إيران أهم حلقة في المنطقة لإنجاح سياسة الاحتواء، بعدما لاقت السياسة الأمريكية تجاوباً بسبب نظام الشاه.

وكانت المصالح القومية الأمريكية المتمثلة في السيطرة على منابع النفط في العالم الأساس لصياغة القرارات والمبادئ الأمريكية؛ للحفاظ على تلك المصالح؛ لاسيما في ظل تزايد الاعتماد الأمريكي على النفط.

الفصل الثاني

السياسة الأمريكية تجاه إيران (1951-1961)

المبحث الأول : السياسة الأمريكية تجاه إيران (1951-1953م).

المبحث الثاني : تزايد النفوذ الأمريكي في إيران في عهد الرئيس (إيزنهاور)
(1953-1961م).

المبحث الأول

السياسة الأمريكية تجاه إيران (1951-1953)

أولاً : تأمين النفط الإيراني :

- 1- موقف بريطانيا من النفط الإيراني.
- 2- تأمين النفط الإيراني عام 1951م.
- 3- الموقف البريطاني من تأمين النفط الإيراني.
- 4- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تأمين النفط الإيراني.
- 5- المساعي الأمريكية للوصول إلى النفط الإيراني أثناء الأزمة.

ثانياً : الإطاحة (بحكومة مصدق) عام 1953م :

- 1- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من (حكومة مصدق).
- 2- الإطاحة (بحكومة مصدق) عام 1953م.
- 3- عملية أجاكس.

ثالثاً : إعلان اتفاقية النفط الإيرانية عام 1953م :

- 1- المكاسب الأمريكية من اتفاقية النفط عام 1953م.
- 2- مساوئ اتفاقية عام 1953م على إيران.
- 3- نتائج سقوط (حكومة مصدق) على المنطقة.

المبحث الأول

السياسة الأمريكية تجاه (حكومة مصدق) (1951-1953م)

دخلت العلاقات الإيرانية الأمريكية خلال حكم حكومة مصدق طوراً جديداً، لاسيما بعد فشل عملية تأميم الحكومة الإيرانية لصناعتها النفطية، وتدخل المخابرات المركزية الأمريكية، حيث كانت السيطرة على النفط الإيراني في مقدمة أسباب ذلك التدخل.

أولاً : تأميم النفط الإيراني :

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، شهدت مناطق الخليج العربي تطويراً للصادرات النفطية، وازداد الطلب العالمي للنفط، وأصبح النفط مستخدماً أكثر من قبل في الصناعة والمواصلات، وعلى الرغم أن تكاليف نفط الخليج كانت قليلة من حيث الإنتاج والنقل؛ إلا أن الشركات فرضت أسعاراً على المستهلك مبنية على نظام عالمي محسوب على أساس النفط القادم من خليج المكسيك (السعر المعلن)، وبالتالي فإن الأسواق المستهلكة التي يصلها نفط الخليج تتحمل أكثر من كلفة الإنتاج والنقل الحقيقي، كما كانت الشركات ومن ورائها بلدانها هي التي تقرر كمية إنتاج النفط وسعره، وما على الحكومات والبلدان المنتجة إلا البقاء تحت سيطرة تلك الشركات، وبعد الحرب العالمية الثانية كان القطران الكبيران المنتجان للنفط هما العراق وإيران⁽¹⁾، وكانت بريطانيا تستغل النفط الإيراني من خلال شركاتها.

1- موقف بريطانيا من النفط الإيراني :

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية امتلك النفط في إيران شركة واحدة هي شركة النفط البريطانية، التي أعيد تسميتها بشركة النفط الإنجليزية-الإيرانية (Anglo-Iranian Oil Company-AIOC)، حيث ضخت (بليون) برميل من خام الخليج في المخزون الاستراتيجي للبحرية الملكية البريطانية، ودفعت ثمناً شلناً واحداً عن كل طن نفط إيراني⁽²⁾.

كما كان للشركة صلاحيات واسعة في إيران، بحيث تعين الوزراء وتقبلهم، وتسبغ عضوية البرلمان لمن تريد، وتملك السلطة والسيطرة الكاملة على رؤساء القبائل والعشائر المقيمة في جنوب إيران، بمعنى أن الشركة كانت تعمل كأنها مقاطعة بريطانية داخل إيران، وتقرض سيطرتها سياسياً⁽³⁾.

(1) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص120.

(2) سليمان، عاطف : النفط العربي، ص139؛ ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص130؛ النعيمي، عبد

الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص32.

(3) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص98.

وفي 27 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1932م قرر رضا شاه إلغاء امتياز الشركة بعد مطالبتة-دون فائدة- زيادة الحقوق أربع سنوات، لكن الحكومة البريطانية تدخلت مهددة باتخاذ كافة الإجراءات (المشروعة)؛ لحماية مصالح الشركة، وأرسلت قواتها البحرية إلى المياه الإقليمية الإيرانية، ثم قامت بعرض الشكوى على مجلس عصبة الأمم⁽¹⁾.

وفي مذكرة موجهة من الحكومة الإيرانية إلى عصبة الأمم المتحدة في 18 كانون الثاني (يناير) عام 1933م، وضحت فيها إيران مدى الاستغلال البريطاني للنفط الإيراني حيث ذكرت فيها: "لو كانت الحكومة الإيرانية بدلاً من تعيين إتاوة محدودة، قد وضعت مجاناً جميع حقول النفط رهن صاحب الامتياز (الشركة البريطانية)، وأبقته خاضعاً لقانون الضريبة العادي الساري في إيران فقط، لكانت تفاضت منذ عام 1905م حتى عام 1932م من الضرائب، التي تجنيها إدارة الجمارك وحدها ما مجموعه 19,958,509 جنيه إسترليني و 16 شلناً، بينما هي لم تتقاض على شكل إتاوة من عام 1901م حتى عام 1932م سوى (1,100,000) جنيه إسترليني تقريباً"⁽²⁾.

وفي 30 آذار (مارس) عام 1933م توصل الطرفان إلى حل وسط، تم بموجبه تخفيض المساحة التي يشملها الامتياز إلى النصف، وحصلت الحكومة الإيرانية على أربع شلنات عن الطن الواحد، وعلى 20% من أرباح الشركة⁽³⁾⁽⁴⁾.

ثم قامت الشركة بمخالفة اتفاق عام 1933م، عندما أدخلت المياه الساحلية في منطقة امتيازها، وجعلت الدفع بالذهب على أساس سعره الرسمي الذي يقل 50% عن السعر الرسمي، وبذلك كانت حصة إيران قليلة قياساً بأرباح الشركة⁽⁵⁾.

(1) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص32.

(2) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص121.

(3) أكد ذلك الدكتور أميني وزير الاقتصاد في حكومة مصدق، الذي تولى بعد ذلك منصب رئيس الوزراء الإيراني بقوله : "كانت شركة البترول الفارسية الإنجليزية لا تقدم لإيران سوى حقوق بخسة لا تتعدى الشلن الواحد عن كل طن بترول ينتج في إيران، وفي 27 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1932م، قرر رضا شاه إلغاء امتياز الشركة بعد أن طالب بلا جدوى زيادة الحقوق الإيرانية، ثم أعيد التفاوض في شروط الامتياز، وتم منحه من جديد لنفس الشركة التي أصبح اسمها الشركة الإنجليزية-الإيرانية ولمدة ستين عاماً، مع زيادة حصة إيران إلى (4) أربع شلنات عن كل طن، والحصول على نسبة 20% من الأرباح السنوية". (دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترول، ص92-93).

(4) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص32.

(5) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص98.

وفي 22 تشرين ثاني (أكتوبر) عام 1947م، تجددت الخلافات بين الشركة البريطانية والحكومة الإيرانية، بعد قرار البرلمان الإيراني رفض منح أية امتيازات نفطية لشركات أجنبية، وقامت الشركة بدراسة المطالب الإيرانية، ووافقت على كثير من رغباتها، وقدمته على شكل اتفاقية إضافية، غير أن ذلك الاقتراح رُفض من قبل الرأي العام، واللجنة المشكلة من البرلمان الإيراني، والتي كان يرأسها محمد مصدق، رئيس الكتلة الوطنية في البرلمان، الذي كتب تقريراً قال فيه : "إن اللجنة ترى خير عمل تقوم به هو تأمين النفط الإيراني"⁽¹⁾.

وفي 17 تموز (يوليو) عام 1949م، وافقت بريطانيا على زيادة حصة إيران، وخفض استخدام العاملين من غير الإيرانيين، لكن ذلك لم يلقَ رضا السياسيين، الذين أملوا في ظل نظام فاسد تحقيق مكاسب شخصية لهم من أموال شركات البترول، كما لم يتحقق رضا الإيرانيين العاملين في الشركة، الذين طمعوا في تولي المناصب القيادية فيها⁽²⁾.

واستمرت بريطانيا في استغلال النفط الإيراني، حيث بلغت أرباح الشركة البريطانية في المدة بين عامي 1945 و 1950م، (250) مائتين وخمسين مليون جنيه إسترليني، في حين بلغت العائدات الإيرانية (90) تسعين مليون فقط، أما في عام 1950م فقد حصلت الشركة البريطانية على خمس أضعاف الحصة الإيرانية من نفطها⁽³⁾.

2- تأمين النفط الإيراني عام 1951م :

بعد الحرب العالمية استغل الصراع بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط البريطانية، حول جملة من المسائل المتعلقة بالعائدات والتسويق والإنتاج والتسعير والتوظيف، وأمام تنامي الوعي الوطني المعادي للاحتكار النفطي، وما مثلته تجربة فنزويلا والمكسيك أمام الدول النفطية الأخرى⁽⁴⁾، فقد بدأ الرأي العام الإيراني يعي أكثر فأكثر العلاقات الاقتصادية والسياسية غير المتوازنة التي تربط الحكومة الإيرانية بشركة النفط البريطانية، ثم انفجر ذلك الوضع في أوائل الخمسينات⁽⁵⁾.

(1) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 97.

(2) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترول، ص 93.

(3) قناوي، سليمان : البترول وأمريكا، ص 243؛ دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترول، ص 95.

(4) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص 32.

(5) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص 121.

حيث نشبت أول أزمة حادة في 10 حزيران (يونيو) عام 1951م، عندما رفع القوميون الإيرانيون العلم الإيراني على مقر شركة البترول، وأصررت الجبهة الوطنية بقيادة مصدق أن التأميم هو الحل الوحيد الممكن⁽¹⁾.

لاقت دعوة مصدق بالتأميم تأييداً شعبياً؛ لأن الإيرانيين ثاروا على وضع النفط الإيراني، واستغلال الشركة البريطانية له، فلجأ الشاه إلى (حسين علاء) ليشكل حكومة جديدة، إلا أن استمرار الاضطرابات في الشوارع أجبر (حسين علاء) على الاستقالة، ثم تولى (محمد مصدق) الحكم في 29 نيسان (أبريل) عام 1951م⁽²⁾.

مثل محمد مصدق الجناح السياسي في الحركة القومية، وما أن عُين رئيساً للحكومة، حتى أعلن مصادرة ممتلكات البريطانيين، وألغى امتيازهم في النفط، ووضع خطة لتعويض مالكي النفط السابقين من خلال الأرباح، التي ستعود من الصناعة البترولية فيما بعد⁽³⁾، وأعلن (آية الله كاشاني)⁽⁴⁾ أنه يقف إلى جانبه، ومثل كاشاني الاتجاه الديني في إيران⁽⁵⁾.

وفي 30 نيسان (أبريل) عام 1951م، صوت البرلمان في ظل حماس لا يمكن وصفه، على اقتراح مصدق بتأميم النفط الإيراني، وصدق عليه الشاه في اليوم التالي، وأعلنت الحكومة الإيرانية أن الدخل الناتج من الزيت ومشتقاته، حق للشعب الإيراني دون منازع، ودعت اللجنة أيضاً إلى إنشاء شركة وطنية إيرانية، يعمل بها خبراء وطنيون⁽⁶⁾.

(1) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترول، ص 93.

(2) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 97؛ دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترول، ص 95.

(3) هيك، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص 79؛ جانو، أسيمة : التاج الإيراني، ص 35؛ Alexander, Charles C. : Holding the Line, P. 73; Trahair, Richard C. S. : Encyclopedia of Cold War Espionage, P. 208.

(4) آية الله كاشاني (1884-1963) : سياسي ورجل دين إيراني، كان من صانعي السياسة الإيرانية البارزين ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية ومنتصف الخمسينات، استخدم كاشاني منظمة (فدائيان إسلام) الثورية المتطرفة؛ لتحقيق مآربه السياسية، وتلاشت شعبيته وفقد نفوذه عندما انقلب على مصدق، وساهم في الإجهاد على حكمه، ومساعدة المخابرات الأمريكية في ذلك، في السنوات الأولى لحكم الثورة الإسلامية في إيران حاولت قوى الثورة إعادة الاعتبار (لكاشاني) من خلال وسائل الإعلام. (الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج 4، ص 222-223).

(5) جانو، أسيمة : التاج الإيراني، ص 35؛ هيك، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص 79.

(6) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترول، ص 95؛ آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 97.

3- الموقف البريطاني من تأمين النفط الإيراني :

كانت أولى نتائج تأمين النفط الإيراني أن توقفت شركة النفط البريطانية عن دفع التزاماتها للخزانة الإيرانية، فقد حظرت الحكومة العمالية في بريطانيا على الشركة البريطانية تقديم أية مبالغ لإيران حتى من مستحقاتها السابقة، وألغت مزايا التحويلات النقدية الممنوحة لإيران⁽¹⁾، وتم تجميد الأرصدة الإيرانية في البنوك البريطانية⁽²⁾؛ مما أدى إلى وقوع أزمة فورية ونقص في العملات الصعبة، وأصبحت البلاد على حافة الإفلاس⁽³⁾.

ثم أقامت الحكومة البريطانية في 26 أيار (مايو) عام 1951م، دعوى ضد إيران في محكمة العدل الدولية في (لاهاي)، وفي 13 حزيران (يونيو) عام 1951م، طالبت الحكومة الإيرانية قباطنة ناقلات النفط الراسية في عبادان⁽⁴⁾، بتوقيع إيصالات على عملية التأمين، فقام رئيس وفد الشركة في 19 حزيران (يونيو) عام 1951م، بعرض مبلغ (10) عشرة ملايين مليون جنيه فوراً، وقسط شهري قدره (3) ثلاثة ملايين مليون دولار، اعتباراً من شهر تموز (يوليو) عام 1951م، بشرط منح حقوق استغلال النفط الإيراني لشركة بريطانية جديدة، لكن مصدق رفض ذلك العرض⁽⁵⁾، وطالب مصدق بريطانيا نقداً فورياً، بقيمة (140) مائة وأربعين مليون دولار، انسحبت بعدها بريطانيا من المفاوضات، وأعلنوا رفضهم التام⁽⁶⁾.

وعندما أسس مصدق الشركة الوطنية الإيرانية للنفط في نفس يوم 19 حزيران (يونيو)، التي عهد إليها القيام بكافة أعمال الشركة الأجنبية، حظر مدير الشركة الإنجليزية-الإيرانية في اليوم التالي على قباطنة الناقلات، توقيع أية إيصالات باسم الشركة الوطنية الإيرانية⁽⁷⁾.

(1) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبتترول، ص96.

(2) بيرغين، دانييل : الجائزة، ص171؛

Trahair, Richard C. S. : Encyclopedia of Cold War Espionage, P. 209

(3) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبتترول، ص96؛ جانو، أسيمة : التاج الإيراني، ص35.

(4) عبادان : مدينة غرب إيران، على الخليج، ومركز تكرير النفط الإيراني وتصديره، كانت مرفأ هاماً في أيام العباسيين، لكن في القرن الثامن عشر أصبحت قرية لا شأن لها، وجاء بناء مرفأ نفطي فيها من قبل الشركة البريطانية، ليعطيها انطلاقتها الحديثة. (الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج4، ص205).

(5) هيكل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص85؛ دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبتترول، ص96.

(6) جانو، أسيمة : التاج الإيراني، ص35.

(7) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص32؛ دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبتترول، ص96.

وفي 27 حزيران (يونيو) عام 1951م، أُضرب المهندسون والفنيون البريطانيون عن العمل، ورفضوا العمل لحساب الشركة الوطنية الإيرانية، واقترب الطراد البريطاني موريشيوس من سواحل عبادان، ثم أصدر أمراً للناقلات الموجودة في الميناء بتفريغ شحناتها، والإقلاع إلى أعالي البحار، ونتيجة لذلك؛ اضطرت مصفاة عبادان لخفض إنتاجها بنسبة 50%، في 3 تموز (يوليو) عام 1951م⁽¹⁾.

كما قامت شركة النفط البريطانية بتأمين تأييد شقيقاتها الشركات النفطية الأخرى، بعدم قبول شراء (النفط الحار)، (المسروق) من الشركة، وأجبرت الحكومة البريطانية بعض ناقلات النفط التي تجرأت بنقل النفط من إيران على التوقف، ثم تفريغ ذلك النفط في مناطق حددتها الحكومة البريطانية⁽²⁾.

واستمرت الحكومة البريطانية⁽³⁾ في تضيق الحصار على النفط الإيراني، وساعدتها على ذلك سيطرة الشركة البريطانية على احتياطي ضخ في العراق والكويت، وصلاحياتها التامة في التصرف في امتيازاتها فيهما، بزيادة الإنتاج كما ترغب، وعدم وجود حكومات حرة في البلدين حينذاك لتتدخل، وبذلك استطاعت الشركة البريطانية بعد مدة قصيرة أن تتخلص من المشكلة؛ بأن زادت إنتاجها في العراق والكويت، بما عوضها عن النفط الإيراني المؤمم⁽⁴⁾.

4- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تأميم النفط الإيراني :

أيدت الولايات المتحدة الأمريكية مصدق في الخفاء، بواسطة سفيرها في طهران⁽⁵⁾، فقد كانت لدى الولايات المتحدة الأمريكية رؤيا ايجابية تجاه إيران، حيث أيدت الحق الإيراني في تأميم نفطه

(1) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترول، ص96.

(2) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص122.

(3) عند نهاية عام 1951م كان واجباً انتظار توزيع جديد للقيادات، بمناسبة الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في إيران وبريطانيا عند نهاية عام 1951م، واتضح عجز الحكومة العمالية عن مواجهة الموقف، حيث تم استبدالها بحكومة تشرشل وحزب المحافظين، في تشرين الثاني (أكتوبر) عام 1951م، لكن الحكومتين على اختلاف اجتهداتهما في السياسات الداخلية؛ وقفنا نفس الموقف من قضية التأميم الإيراني.

(دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترول، ص98؛ الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص122).

(4) سليمان، عاطف : النفط العرب، ص138.

(5) كان السفير الأمريكي في إيران، في ذلك الوقت هو هنري جرادي (Henry Grady). (دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترول، ص95).

المحلي، محاولة التوسط؛ للوصول إلى اتفاقية بين بريطانيا، إيران، وأثبتت على مصدق وتوجهاته الديمقراطية⁽¹⁾.

ولم تعد الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل إلا بالشيء القليل، لحل المشكلة قبل أن تتفاقم؛ لأن الرئيس (ترومان) اعتقد أن أهم شيء هو تأييد قوة إيرانية شعبية معارضة للشيوعية، ورغم ذلك إلا أنه عندما نشبت أول أزمة حادة في 10 حزيران (يونيو) عام 1951م، وتقدمت إيران بطلب للحصول على عون أمريكي قدره (100) مائة مليون دولار، لم تحصل من الولايات المتحدة الأمريكية إلا على قرض قيمته (25) خمسة وعشرون مليون دولار⁽²⁾.

كذلك سرعان ما غيرت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها؛ لأن قرار التأميم شكل تهديداً للاحتكار النفطي الدولي المكون من سبع شركات نفطية كبرى⁽³⁾، منها خمس شركات أمريكية عارضت الحكومة الأمريكية، وقررت فرض مقاطعة فورية على النفط الإيراني، والانضمام إلى جانب الشركة البريطانية، وتنمية إنتاجها ومبيعاتها من النفط⁽⁴⁾، عن طريق زيادة ضخ النفط من حقول العراق والكويت والسعودية، فقد نظرت شركات النفط العالمية الكبرى (الأمريكية) العاملة في المنطقة إلى حوادث إيران بقلق؛ لأن انتصار إيران يعني بالضرورة تحريض للمناطق المجاورة⁽⁵⁾.

وفي 7 تموز (يوليو) عام 1951م بعد إعلان مصدق انسحاب إيران من المفاوضات، إثر قرار محكمة لاهاي في 5 تموز (يوليو) عام 1951م باستمرار استغلال النفط الإيراني - بناءً على الدعوى التي أقامتها الشركة البريطانية - حاول الرئيس (ترومان) الخروج بالأزمة، وأرسل إلى طهران مستشاره الفني⁽⁶⁾، كما وصل معه عضو من الوزارة البريطانية لكنهما لم ينجحا في التوصل إلى حل وسط مقبول⁽⁷⁾.

(1) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبتترول، ص 95؛

Gasiorowski, Mark: U.S. Foreign Policy Toward Iran, P. 51.

(2) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبتترول، ص 93، 95؛

Trahair, Richard C. S. : Encyclopedia of Cold War Espionage, P. 209.

(3) تركزت صناعة النفط منذ عام 1920م تحت سيطرة سبع شركات كبرى، خمس منها أمريكية وواحدة بريطانية، والأخيرة بريطانية-هولندية، وفي الثلاثينات ظهرت إحدى الشركات الفرنسية، التي كسبت أهمية دولية في مجال النشاط النفطي، وأضيفت إلى مجموعة الشركات العالمية، وقد زادت سيطرت تلك الشركات على سوق النفط العالمية في الخمسينات، وأطلق عليها الأخوات السبع أو مجموعة الكونسرتيوم. (غبريال، وهبي : الكارنل البترولي، ص 52- 53؛ القرم، آمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص 31).

(4) القرم، آمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص 31؛ النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص 32؛ دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبتترول، ص 95.

(5) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص 32؛ الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص 122.

(6) كان المستشار الفني للرئيس ترومان في ذلك الوقت هو أفريل هاريمان (Averell Harriman). (دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبتترول، ص 97).

(7) هيكل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص 86؛ دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبتترول، ص 97؛

Gasiorowski, Mark : U.S. Foreign Policy Toward Iran, P. 56.

بعد فشل مهمة هاريمان، بدأ المسؤولون البريطانيون في إعداد خطة لغزو جنوب غرب إيران، والسيطرة على حقول النفط فيها، وعندما أخبروا الولايات المتحدة الأمريكية عن تلك الخطة، أعلم (ترومان) رئيس الوزراء البريطاني : أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تدعمه في تلك الخطوة، وحثه على متابعة المفاوضات وأجبره على ترك خطة الغزو⁽¹⁾، كما أعلنت أنها لن تؤيد أي عمل ضد إيران⁽²⁾؛ لأنها تعطي السوفييت تغطية شرعية للزحف من الشمال، ثم ضم إيران إلى المعسكر السوفيتي⁽³⁾.

وفي تشرين أول (أكتوبر) عام 1951م، سافر مصدق إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ لإعلام مجلس الأمن بأزمة النفط؛ بناء على دعوة المسؤولين الأمريكيين لزيارة واشنطن، حيث رحبوا به وعرضوا عليه استعداداتهم للتوسط؛ لفك النزاع لكن كل تلك المساعي باءت بالفشل⁽⁴⁾.

كما تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتعويض الكميات المفقودة من النفط الإيراني⁽⁵⁾، وذلك بالضخ من مناطق أخرى، وقامت الشركات الأمريكية بإمداد الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية بالنفط الذي تأثر تدفقه بسبب الحصار، فقد وزعت أكثر من (46) ستة وأربعين مليون برميل من النفط على تلك الدول، أي ما يقرب من 20 % من منتج النفط الإيراني للعام 1950م⁽⁶⁾، وهبط إنتاج النفط الإيراني من 666 ألف برميل عام 1950م، إلى 20 ألف برميل عام 1952م، وبذلك نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تعويض النقص في النفط، وثبات السوق النفطية، والقيام بدور هام في تثبيت الحصار وإضعاف الاقتصاد الإيراني وتقويض جزء من شعبية مصدق⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

(1) Gasiorowski, Mark : U.S. Foreign Policy Toward Iran, P. 56.

(2) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترو، ص 97.

(3) بيرغين، دانييل : الجائزة، ص 170 - 171.

(4) Gasiorowski, Mark : U.S. Foreign Policy Toward Iran, P. 56.

(5) حدث ذلك في تشرين أول (أكتوبر) عام 1951م، بعد إعلان بريطانيا أنها ستفعل أي شيء ممكن؛ لتحويل دون بيع نقطة واحدة من النفط الإيراني. (أوكنور، ريتشارد: بارونات النفط، ص 366).

(6) Gasiorowski, Mark : U.S. Foreign Policy Toward Iran, P. 55.

(7) في 16 تموز (يوليو) عام 1952م، اضطر مصدق للاستقالة، بعد أن أصبح من المستحيل توفير احتياجات الدولة المالية، ولم يتمكن (غافام سلطانية) خليفة (مصدق) من الصمود إلا أسبوع واحد؛ بسبب مظاهرات أنصار الجبهة الوطنية، وسقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى، ثم عاد مصدق إلى رئاسة الحكومة في 22 تموز (يوليو) عام 1952م. (بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص 71؛ دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترو، ص 99).

(8) بيرغين، دانييل : الجائزة، ص 171؛

Gasiorowski, Mark : U.S. Foreign Policy Toward Iran, P. 55 - 56.

وفي تشرين الأول (أكتوبر) عام 1952م، بينما كان العمل يعود تدريجياً إلى مصفاة عبدان بفضل تدخل الفنيين الإيرانيين؛ بسبب إعلان الشركة الوطنية الإيرانية أن ناقلات البترول ستحصل على حماية ومرافقة البحرية الإيرانية لها حتى تغادر الخليج، ألمح (ترومان) لمصدق أنه سيكون مخطئاً إذا اعتقد أن الوقت يلعب لصالحه⁽¹⁾.

وعندما اتجه مصدق إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بطلب عون مالي قدره (120) مائة وعشرون مليون دولار؛ بسبب التدهور الاقتصادي في إيران⁽²⁾، وعقود لشراء النفط الإيراني، من خلال رسالة شخصية وجهها للرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور (Dwight D. Eisenhower)⁽³⁾ في أيار (مايو) عام 1953م حول قضية إيران، رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التعاون مع إيران أو مساعدتها، وظهر للجميع عدم تحالف الولايات المتحدة الأمريكية مع مصدق⁽⁴⁾.

وأضاف (إيزنهاور) تحذيراً، في أنه يأمل أن تتخذ الحكومة الإيرانية اتفاقاً قبل فوات الأوان، وأنه لا بد لها من أن تعمل بكل قوتها لمنع أي تدهور في الموقف⁽⁵⁾، وحذر (إيزنهاور) مصدق من أن الولايات المتحدة الأمريكية ستجمد معوناتا لإيران، إذا لم يقر مصدق بإجراء تسوية معقولة للأزمة، والمتضمنة حماية مصالحهم أمام النفوذ الشيوعي المتنامي بفعل تعاونه مع الحزب الشيوعي الإيراني⁽⁶⁾.

(1) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترول، ص 98.

(2) انخفضت مبيعات إيران من النفط، وهبطت صادراتها النفطية، في كانون الثاني (يناير) عام 1953م من 666 ألف برميل إلى 20 ألف برميل في اليوم. (لينل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 131؛ دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترول، ص 100).

(3) دوايت إيزنهاور (1890-1969) : عسكري ورجل دولة أمريكي، الرئيس الرابع والثلاثون لأمريكا، تقدم في سلك الخدمة العسكريين في أثناء الحرب العالمية الثانية بسرعة حتى وصل إلى رتبة جنرال، وأصل سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي التي بدأها سلفه ترومان، جُدد انتخابه لمدة رئاسية ثانية عام 1956م، وبعد حرب عام 1956م بين العرب واليهود، وعدوان بريطانيا وفرنسا على مصر، طرح مشروع إيزنهاور؛ كوسيلة لحلّ مشاكل أمريكا مع فرنسا وبريطانيا، فرفضه العرب. (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج 1، ص 437).

(4) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترول، ص 98؛ بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص 73.

(5) Powaski, Ronald E. : The Cold War, P. 104.

(6) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 52؛ السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص 170؛ Alexander, Charles C. : Holding the Line, P. 73.

5- المساعي الأمريكية للوصول إلى النفط الإيراني أثناء الأزمة :

رغم مساندة الولايات المتحدة الأمريكية لبريطانيا حيال أزمة تأمين النفط؛ إلا أنها مارست في الخفاء سياسة متوازنة؛ بهدف الوصول للنفط الإيراني، وظهر ذلك من خلال التحركات الأمريكية.

لأنها بالرغم من نجاح الخطة الأمريكية في ثبات السوق النفطية، وتثبيت الحصار وإضعاف الاقتصاد الإيراني وتقويض جزء من شعبية مصدق؛ إلا أن المسؤولين الأمريكيين بدعوا في نفس الوقت في بذل الجهود؛ للتفاوض من أجل الوصول إلى حل مشكلة النفط، فنصحوا بريطانيا بقبول قرار التأمين والموافقة على مبدأ مناصفة الأرباح⁽¹⁾.

كذلك قام رئيس شركة ستي سرفيس البترولية الأمريكية⁽²⁾ (City Service Oil Company of America) بزيارة إيران؛ بهدف الحصول على حصة للشركة من الإنتاج الإيراني من النفط المؤمم، وكان رئيس الشركة معروفاً آنذاك بعلاقاته بالرئيس الأمريكي إيزنهاور، ومن المقربين إليه، مما جعل ذلك يثير حفيظة بريطانيا وشكوكها، ويعتقدون أن الدافع الخفي لزيارة المبعوث الأمريكي لإيران، إنما يتمثل في محاولة ضرب المصالح البريطانية، واستبدال استعمار بريطاني باستعمار أمريكي، وانتقال النفط الإيراني من سيطرة بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك لم يهدأ غضب بريطانيا إلا بعد فشل مهمة رئيس الشركة البترولية، الذي غادر إيران قبل قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا بوقت قليل⁽³⁾.

ثانياً : الإطاحة بحكومة مصدق عام 1953م :

لم يهاند مصدق الولايات المتحدة الأمريكية في تهديدها له بتسوية الأزمة، فرد عليهم بتحذير مماثل، قال فيه إن مثل ذلك التصرف من الجانب الأمريكي سيدفعه أكثر نحو الشيوعيين والاتحاد السوفيتي⁽⁴⁾⁽⁵⁾، ولمح مصدق أيضاً عند طلب المساعدة المالية من الولايات المتحدة

(1) Gasiorowski, Mark : U.S. Foreign Policy Toward Iran, P. 55 -56.

(2) كان التون جونز (Walton Jones) رئيس شركة ستي سرفيس البترولية الأمريكية، في ذلك الوقت.

(مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص49).

(3) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص49.

(4) ذكر وزير الخارجية البريطانية أنتوني إيدن (Anthony Eden) في مذكراته بقوله : " إن (مصدق) طالب بمبالغ طائلة، في لهجة تهديد، وأنه أمهل بريطانيا أسبوعاً واحداً للرد، على مطلب قدمه في خطاب بتاريخ 7 آب (أغسطس) عام 1952م، طالب فيه بمبلغ (50) خمسين مليون جنيه إسترليني". (أوكنور، ريتشارد: بارونات النفط، ص368).

(5) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص52؛

Alexander, Charles C. : Holding the Line, P. 73.

الأمريكية، أن المقاطعة قد تجبره إلى البحث عن أسواق للنفط داخل الاتحاد السوفيتي، وأنه من الأفضل للولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ إجراءات جذرية؛ كي لا تقع إيران في أيدي الشيوعيين⁽¹⁾.

وفي تموز (يوليو) عام 1953م قام بحل البرلمان الإيراني، واستقبل بعثة مساعدات سوفيتية، بالرغم من أنه لم يكن موالياً للسوفييت، لكنه بدا في تقبل فكرة دعم حزب توده، واقترح على الاتحاد السوفيتي، التخلي عن طلب امتياز للنفط الإيراني، في مقابل بعض الامتيازات، لكن السوفييت أصروا على طلبهم، بالحصول على امتياز للتنقيب في شمال إيران⁽²⁾.

بعد قيام مصدق بتجاهل الولايات المتحدة الأمريكية، والتوجه نحو السوفييت، بدأ تخطيط المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للإطاحة بحكومة مصدق، ثم إعادة حكم الشاه-الذي أجبره الشاه على مغادرة البلاد- حفاظاً على المصالح الأمريكية والغربية.

1- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حكومة مصدق :

على الرغم أن هناك قول : إن الولايات المتحدة الأمريكية ساعدت في تولية مصدق الحكم؛ لاستغلاله في طرد الاحتكار البريطاني للنفط الإيراني⁽³⁾؛ إلا أن سياسة مصدق أدت إلى إثارة شكوك الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنه لم يتوخَّ الحذر في تعامله مع الشيوعيين، خاصة عندما لاحظوا أنه بعد نجاحه في التأميم⁽⁴⁾، بدأ يحاول بشكل ملحوظ تسيير الأمور الأمريكية لحسابه الخاص، ومن ناحية أخرى رفض التوصل إلى حل يوفق بين كسر حدة غضب البريطانيين؛ للحفاظ على مصالحهم، ويؤدي في نفس الوقت إلى إدخال الأمريكيين كشريك له وزنه في الاستفادة من النفط الإيراني، حين رفض مصدق المذكرة المشتركة التي أرسلها له في أيلول (سبتمبر) عام 1952م، كل من (ترومان) و(تشرشل)، التي يقترحان فيها تسوية للأزمة بين إيران وبريطانيا، للنزاع المنظور أمام محكمة العدل الدولية⁽⁵⁾، بحيث تتولى المحكمة الدولية تقدير التعويض الذي تستحقه الشركة، وأن تتولى المفاوضات تحديد الطريقة التي يمكن للسوق العالمي بها أن يشتري

(1) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص131؛ بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص73؛
Powaski, Ronald E. :The Cold War, P. 104.

(2) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص32؛
Powaski, Ronald E. :The Cold War, P. 104.

(3) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص9.
(4) في 22 تموز (يوليو) عام 1952م، بدأ مصدق بحملة ضد الشاه والأسرة الملكية ومؤسسة النظام الملكي، لذلك بعث الدبلوماسيون الأمريكيون في طهران تقارير في أواخر شباط (فبراير) عام 1953م، مفادها أن الشاه يوشك أن يتنازل عن الحكم. (بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص71؛ دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترول، ص99).

(5) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص51.

النفط الإيراني، وأن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية قرضاً فورياً قدره (10) عشرة ملايين دولار لإعانتها على الاستمرار⁽¹⁾⁽²⁾.

ورغم تلك السياسة الواضحة لمصدق إلا أن السياسة الأمريكية في عهد (ترومان)، لم ترغب بالتدخل بعملية أمريكية في إيران، بل أثرت الحلول الدبلوماسية في حل الأزمة.

وذلك ما حدث من الرئيس (ترومان)، فقد رفض طلب بريطانيا بالمساعدة في إقصاء حكومة مصدق، بعد قيام مصدق في تشرين أول (أكتوبر) عام 1952م، بطرد جميع الدبلوماسيين البريطانيين من إيران، وإغلاق السفارة البريطانية، إثر معرفته قيام العملاء البريطانيين بالتآمر على حكومته، وقتذاك أبدى (ترومان) تعاطفاً حينها مع الحركات الوطنية، مثل التي يتزعمها مصدق، ولم يرغب بالتدخل؛ لأنه لم يسبق للمخابرات الأمريكية القيام بعملية إقصاء حكومي قبل ذلك في إيران، حيث لم يرغب (ترومان) أن يكون صاحب المبادرة الأولى في ذلك المجال⁽³⁾.

لكن عندما أسفرت الانتخابات الأمريكية عن تنحي الرئيس ترومان، ثم تولي (إيزنهاور) رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، في تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1952م، تغير الموقف الأمريكي حيال أحداث انقلاب في إيران تغيراً كلياً، فخلال أيام الانتخابات جاء عميل من وكالة الاستخبارات البريطانية إلى واشنطن لمقابلة كبار موظفي الدولة وكبار رجالات وكالة المخابرات الأمريكية⁽⁴⁾.

لقد اكتشف الرئيس الأمريكي (إيزنهاور)، رغم أنه حيث العهد بالسلطة أن (مصدق) يتبع تكتيكاً سياسياً جديداً، ينفذه في سرية، الأمر الذي زاد من إحساس الولايات المتحدة الأمريكية بالقلق، وخطورة مصدق، الذي ازداد نفوذه، واقترب أكثر من اللازم من الحزب الشيوعي الإيراني (توده)⁽⁵⁾.

ووفق ما كُتب في أوائل إدارة (إيزنهاور) "إن إيران سوف تقع في المدار السوفيتي من خلال استحواذ حزب توده على السلطة"⁽⁶⁾.

(1) للاطلاع على المراسلات التي تمت بشأن ذلك، أنظر: ملحق رقم (3) وترجمته، ص 297، 299.

(2) أوكنور، ريتشارد: بارونات النفط، ص 368.

(3) Kinzer, Stephen : All the Shah's Men, P. 3.

(4) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترو، ص 98؛

Gasiorowski, Mark : U.S. Foreign Policy Toward Iran, P. 51; Kinzer, Stephen : All the Shah's Men, P. 3.

(5) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 52؛ أمبروز، ستيفن إي: الارتقاء إلى العالمية، ص 199؛

Alexander, Charles C. : Holding the Line, P. 73-74.

(6) Bowie, Robert R. and Immerman, Richard H. : Waging Peace, P. 219.

وكانت الدعاية البريطانية المكثفة قد ساعدت أيضاً في تصوير مصدق بأنه شيوعي، مصمم على إحلال الاتحاد السوفيتي محل الغرب في الخليج، حيث لاقت تلك الدعاية استجابة المسؤولين الأمريكيين، لاسيما في ظل خوف الولايات المتحدة الأمريكية من وقوع إيران تحت التأثير السوفيتي⁽¹⁾، وازدياد نفوذ حزب توده الشيوعي في إيران⁽²⁾.

وقد شارك (إيزنهاور) الرأي كبار مستشاريه والمسؤولين في الإدارة الأمريكية، من أمثال آلان دالاس (Allen Dulles)⁽³⁾، الذين كان يعمل في المخابرات المركزية الأمريكية، ويتتبع الموقف في إيران بحذر شديد، وحسب الإستراتيجية الأمريكية الجديدة فقد ارتأت الإدارة الأمريكية بأن على مصدق الرحيل بالرغم من عدم تأييد بعض الشخصيات الأمريكية البارزة⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

ولما كثف مصدق تعاونه مع الحزب الشيوعي الإيراني ليضمن تأييد السوفييت⁽⁶⁾، وبدأ بمحاولة جذب السوفييت لإيران⁽⁷⁾، تجددت مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من احتمالات التغلغل السوفيتي في إيران، مما دفعهم إلى أن يقرروا بصفة نهائية التخلص من (مصدق) قبل أن يحكم قبضته على إيران، لاسيما بعد مقولة (ستالين) قبل وفاته في 5 آذار (مارس) عام 1953م : "إن إيران سرعان ما ستسقط كالتفاحة العفنة في أيدي السوفييت"⁽⁸⁾.

(1) القرم، أمانة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص31.

(2) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص73؛

Gasiorowski, Mark : U.S. Foreign Policy Toward Iran, P. 59 ؛ Bowie, Robert R. and Immerman, Richard H. : Waging Peace, P. 219.

(3) آلان دالاس : محامٍ ودبلوماسي أمريكي، وعضو في دائرة الاستخبارات الأمريكية، تولى رئاسة تلك الدائرة خلال المدة ما بين عامي 1953 و1961م، وهو شقيق جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأسبق خلال المدة (1953-1959م). (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج2، ص644).

Alexander, Charles C. : Holding the Line, P. 73-74.

(4) قبل أن تنتهي عملية الانتخابات الأمريكية قام أحد رجال الاستخبارات البريطانية بتقديم خطة لكبرييت روزفلت عميل المخابرات الأمريكية، حيال إقصاء حكومة مصدق، وقد رأى روزفلت أن رئيس المخابرات الأمريكية سيرحل عن منصبه بعد أونة قصيرة، ووريثه آلان دالاس متعاطف مع المقترح البريطاني ويؤيده. (Lytle, Mark Hamilton : The Origins of the Iranian-American Alliance, P. 204).

(5) Gasiorowski, Mark : U.S. Foreign Policy Toward Iran, P. 59; Alexander, Charles C. : Holding the Line, P. 73.

(6) أفرج مصدق عن المسجونين السياسيين، وسمح لجريدة مردم الناطقة بلسان الحزب الشيوعي بالصدور من جديد، وعمل على صدور أحكام البراءة في قضايا اتهم فيه شيوعيون. (السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص170؛ مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص53)

(7) السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص170؛ بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص74.

(8) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص52؛ هيكل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص87؛

Alexander, Charles C. : Holding the Line, P. 73.

لكن الشواهد برهنت أن مصدق أراد الاستعانة بالحزب الشيوعي؛ لاكتساب الجماهير المنضوية تحت لوائه، ولم يهدف من وراء ذلك إحلال السوفييت محل البريطانيين، في احتكار النفط الإيراني⁽¹⁾، فقد أثبتت الأحداث أن ذلك التقارب غير ممكن بسبب :

- 1- مقاطعة السوفييت لنفط إيران، بعد فرض بريطانيا الحصار عليه، ورفضهم مساعدة إيران اقتصادياً؛ إلا بعد الحصول على امتياز نفط في شمال إيران.
- 2- سوء العلاقات السوفيتية الإيرانية في ذلك الوقت، ورفض السوفييت مساعدة إيران، أثناء الأزمة التي واجهت إيران بسبب الحصار المفروض على النفط الإيراني⁽²⁾.

وفي أوائل شباط (فبراير) عام 1953م، أوصت الحكومة البريطانية بقطع المحادثات، وترك مصدق؛ لكي يتخذ الخطوة التالية⁽³⁾، لاسيما بعد إبلاغ (آلان دالاس) البريطانيين : أنهم أصبحوا الآن مستعدين للتحرك ضد (مصدق)، وأن عملية الانقلاب التي سوف تقوم بها المخابرات الأمريكية، سوف تسمى أجاكس (Ajax)، وأن العملية اختير لها شخص له دراية كبرى بالشرق الأوسط وشؤونه هو كيرميت روزفلت (Kermit Roosevelt)⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

2- الإطاحة بحكومة مصدق عام 1953م :

دفعت عوامل عدة إدارة (إيزنهاور) إلى تبني (إجراءات جذرية) وسياسة نحو إيران، تفادت إدارة (ترومان) الأخذ بها، وإن كانت لم ترفضها، منها النهاية الوشيكة للحرب الكورية ووفاء ستالين، وظهور لسانة الولايات المتحدة الأمريكية تضاول اهتمام السوفييت بانتهاج سياسة التوسع صوب الجنوب، وكان هناك عاملاً آخر من العوامل المركزية، هو اقتناع الولايات المتحدة

(1) السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص 170.

(2) طلب مصدق من السوفييت في ذلك الوقت استرداد الأموال الإيرانية، المودعة في البنوك السوفيتية منذ الاحتلال العسكري لإيران، أي أن حكومة مصدق لم تتلقَ جواباً على طلبها، والغريب أن الاتحاد السوفيتي سلم كل تلك الأموال لزاهدي، بعد نجاح انقلاب حكومة مصدق. (مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 32).

(3) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص 71.

(4) كيرميت روزفلت (1916-2000): كيرميت روزفلت هو حفيد الرئيس (ثيودور روزفلت)، قام بالخدمة في مكتب الخدمات الإستراتيجية التابع لوكالة الاستخبارات الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية في الشرق الأوسط، ثم ترأس (كيرميت) إدارة التخطيط في وكالة الاستخبارات المركزية، في قسم شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا، وقد قامت المخابرات البريطانية بالتواصل مع (كيرميت) للانضمام إلى عملية (أجاكس)، وكان المسؤول عنها وكانت العملية تهدف إلى إعادة (شاه إيران) للسلطة عن طريق الإطاحة برئيس الوزراء (محمد مصدق).

(Trahair, Richard C. S. : Encyclopedia of Cold War Espionage, P. 286-287).

(5) Kinzer, Stephen : All the Shah's Men, P. 4; Gasiorowski, Mark : U.S. Foreign Policy Toward Iran, P. 59

الأمريكية بأن (مصدق) خسر التأييد داخل إيران، وأن الشاه بالرغم من ضعفه لا يزال يتمتع بقدر معقول من التأييد في إيران، بعد أن ظهر تخوف أمريكي من تدخل سوفيتي في إيران، عقب أيبادرة تدخل أمريكي هناك، أو مخاطرة قيام حرب عالمية ثالثة، وذلك ما صرح به (ترومان) لرجاله بقوله : "إن الخيار العسكري، أي : نقل قوات أمريكية إلى إيران، سيؤدي على الأرجح إلى تدخل سوفيتي وفقاً لبنود معاهدة عام 1921م"⁽¹⁾.

كما هددت الشركات المستقلة في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، برفع دعوى على الأخوات السبع⁽²⁾؛ بتهمة مخالفة قانون منع الاحتكار، وتكوين تحالفات غير قانونية، وذلك على أمل أن تجد في الأزمة فرصة؛ لتثبت مصالحها في إيران⁽³⁾ ⁽⁴⁾.

كل ذلك دفع (إيزنهاور) للتصرف، وتكليف وكالة المخابرات المركزية بالتدخل، والإطاحة (بمصدق)، في 8 آب (أغسطس) 1953م، بحيث لا يجب أن يقع النفط الإيراني تحت سيطرة السوفييت مهما كان الثمن، حيث إن تلك العمليات السرية من وجهة نظره تقلل من خطر اندلاع حرب شاملة⁽⁵⁾ ⁽⁶⁾.

(1) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص72، 74.

(2) الأخوات السبع : سبع شركات نفطية كبرى، تعرف باسم (الشقيقات السبع)، وهي شركات أمريكية وبريطانية، سيطرت على سوق النفط العالمية، من إنتاج النفط فتكريره فنقله ثم تسويقه في العالم، وهيمنت بالتالي على نصف حجم التجارة العالمية، واقتصاديات دول عديدة نتيجة لذلك، علاوة على نفوذها الواسع داخل الدول الغربية الرأسمالية نفسها. (القرم، أمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص31؛ الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج1، ص111).

(3) كان هناك رأياً أن سبب إسقاط (حكومة مصدق)، سياسته تجاه قضية الاعتراف (بإسرائيل)، التي اختلفت عن الشاه، بعد إعلان الشاه اعترافه بها، فقد استدعى مصدق سفراء الدول العربية، وأبلغهم أنه سوف يجد وسيلة لسحب ذلك الاعتراف، ثم نشرت الصحف بتاريخ بلاغاً رسمياً من وزارة الخارجية، أورد إعلان حل القنصلية الإيرانية العامة في فلسطين. (هاشم، عمرو : تطور العلاقات الإسرائيلية الإيرانية، ص82).

(4) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبتترول، ص99.

(5) في مايو (أيار) دعا (كينان) إلى خلق القدرة على قيام عمل سياسي سري دائم، ونتيجة لذلك أصدر مكتب الأمن القومي أمراً إدارياً جديداً يسوغ استمرار وكالة الاستخبارات المركزية في نشاطاتها السرية بالطريقة التي تم التوصل إليها بعد استشارة مسئول وزارة الخارجية والدفاع، ومراجعتهم، وقصد بذلك أن تكون الوكالة أداة سياسية، لا تحريض، وقد صدرت إليها تعليمات بأن تطرح برامج إعلام محدودة، وتقوم بأنشطة سياسية أخرى من شأنها شل المحاولات الشيوعية؛ لنشر النفوذ السياسي السوفيتي. (كلاين، راي اس : مستقبل العمليات الخارجية، دراسات استراتيجية⁽⁶⁾، ص8).

(6) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبتترول، ص99؛

Trahair, Richard C. S. : Encyclopedia of Cold War Espionage, P. 209; Alexander, Charles C. : Holding the Line, P. 73; Bowie, Robert R. and Immerman, Richard H. : Waging Peace, P. 220.

كانت دعوى الولايات المتحدة الأمريكية في الظاهر للمساعدة في حل الأزمة، ولكن في الحقيقة لحصول شركات النفط الأمريكية على احتكار لنفط إيران، الذي كان حتى وقتها مغلقاً في وجه المصالح الأمريكية⁽¹⁾.

لكن يذكر المؤرخون : أنهم عاجلوا في تنفيذ ذلك بعد أن تبين لهم في خريف عام 1952م، أن المخابرات البريطانية انتهت من وضع خطة محكمة ومتكاملة للإطاحة (بمصدق)، تضع في اعتبارها كافة الاحتمالات السياسية، التي يمكن أن تؤدي إليها تلك المحاولة؛ من أجل استعادة سيطرتها السابقة على النفط الإيراني⁽²⁾، حيث أصبح عنصر الوقت في غير صالحهم، وسيحول دون تحقيق طموحاتهم في إيران، لاسيما بعد معرفتهم تفاصيل الخطة البريطانية، وتأكدت تلك المعلومات، من حديث جرى بين ممثل المخابرات البريطانية و(كيرميت) ممثل المخابرات الأمريكية، أفضل عملاء المخابرات الأمريكية، في إدارة (آلان دالاس) لجهاز المخابرات⁽³⁾.

وعندما حاول كيرميت معرفة تفاصيل العملية، رفض الجانب البريطاني ذلك، إلا إذا وافقت الحكومة الأمريكية بصفة نهائية على الخطة وصادقت عليها، لذلك لم يعد أمام الولايات المتحدة الأمريكية خيار سوى الإسراع في تنفيذ خطتهم لقلب نظام (مصدق)، قبل أن تسبقهم بريطانيا، الذين سيصبحون في وضع بعد نجاحهم، يجعلهم قادرين على أن يملوا على الولايات المتحدة الأمريكية شروطهم، لذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية البدء بالعملية⁽⁴⁾.

ورغم التخوف الأمريكي من انفراد بريطانيا بالعملية؛ إلا أن ذلك لم يستبعد المشاركة البريطانية معها في عملية الانقلاب لما يلي :

أ- سيطرة بريطانيا على إيران في ذلك الوقت.

ب- التدخل المنفرد في إيران، سيؤدي إلى كشف الأطماع الأمريكية في إيران.

ت- فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لحليفها بريطانيا، في وقت لم تكن فيه السياسة الأمريكية مستعدة لمثل تلك الترتيبات.

(1) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص122-123.

(2) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص53؛ السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص173.

(3) السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص173؛ مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص53؛

أمبروز، ستيفن إي: الارتقاء إلى العالمية، ص197، 199.

(4) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص54.

- لذلك ظهر تنسيق العمل بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من خلال :
- أ- مناقشة أحد ضابط المخابرات البريطانية⁽¹⁾ خطة الانقلاب مع ممثلي وكالة المخابرات الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن، في شهري تشرين أول (أكتوبر) وتشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1952م⁽²⁾.
- ب- المقابلة التي تمت بين مندوب المخابرات الأمريكية ورئيس فرع إيران في الاستخبارات البريطانية في قبرص؛ بغرض وضع الخطط الأولية للانقلاب، حيث أشارت بمحتوى اللقاء، الوثيقة الصادرة عن ذلك الاجتماع⁽³⁾.
- ت- إقرار وثيقة مجلس الأمن في آذار (مارس) عام 1951م، للقيام بعمل سياسي في إيران كأحد الخيارات، مترابط ومشارك بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا⁽⁴⁾.

3- عملية أجاكس⁽⁵⁾ :

سُلمت التعليمات المحددة للعملية إلى (كيرميت روزفلت)؛ لتنفيذ خطة الانقلاب المعروف باسم (أجاكس)⁽⁶⁾، ووضعوا تحت تصرفه مليون دولار⁽⁷⁾؛ لينفق منها على إثارة الشارع الإيراني وتجنيد العملاء ضد (مصدق)⁽⁸⁾، كما كلفت عميل المخابرات المركزية الجنرال (شوارزسكوف) لمساعدته في ترتيب مؤامرة الإطاحة (بمصدق)⁽⁹⁾، وتنظيم مظاهرات الاحتجاج⁽¹⁰⁾.

-
- (1) وود هاوس (Wood house) هو ضابط المخابرات البريطانية الذي قام بمناقشة خطة الانقلاب معهم.
(بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص72).
- (2) (بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص72).
- (3) لمزيد من التفاصيل حول تلك المقابلة، أنظر: رايزن، جيمس : مؤامرة هزت إيران، ص15.
- (4) (بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص72).
- (5) للاطلاع على نص الملف الأصلي لوثيقة العملية، أنظر :

<http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB28/>

- (6) وثيقة ملف عملية أجاكس، ملف (1)، ص1؛
- Alexander, Charles C. : Holding the Line, p73-74; Trahair, Richard C. S.: Encyclopedia of Cold War Espionage, P. 286.
- (7) ذكرت أمريكا أن تكلفة العملية لم تكن عالية، فقد ذكر (كيرميت روزفلت) : أنه لم ينفق من ذلك المبلغ إلا أقل من نصفه، وجاء في تقرير المخابرات الأمريكية، أن تكلفة العملية (390) ألف دولار.
- (مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص54؛ جانو، أسيمة : التاج الإيراني، ص38).
- (8) وثيقة ملف عملية أجاكس، ملف (2)، ص3؛ مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص54.
- (9) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص32.
- (10) أمبروز، ستيفن إي: الارتقاء إلى العالمية، ص199.

وتدين عملية أجاكس (الاسم الكودي للانقلاب) بنجاحها إلى حد كبير لحجم ما تبقى من شعبية الشاه؛ لأنها اعتمدت على الفوضى التي ستعم البلاد، إذا أقال الشاه مصدق، وعلى استغلال الخلافات التي ظهرت بدايتها بين رجال الدين وبين حزب توده الذي يؤيد (مصدق)⁽¹⁾.

كذلك على العداء الذي ظهر بين (مصدق) و(آية الله كاشاني)⁽²⁾، الذي كان أكبر ظهير (مصدق)، ثم أصبح حليفاً (لروزفلت) مندوب المخابرات المركزية الأمريكية والشاه، وقد أكد (كيرميت) ذلك بقوله : "إن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في تجنيد رجال الدين الإيرانيين؛ لإنجاح مخططها، واستطاعت تحطيم التحالف، الذي كان قائماً في البداية بين (مصدق) ورجال الدين، بزعماء (آية الله كاشاني)، وذلك لضمان تحريك الشارع الإيراني عن طريق التلاعب بالعواطف الدينية للجماهير ضد (مصدق)"⁽³⁾.

كما اعتمدت الخطة على استغلال الضباط الذين فصلهم مصدق من الجيش؛ لأنهم كونوا لجنة سرية لحماية الأمة من تيار المنادين بالجمهورية، واتصلوا بالزعماء الدينيين والمخابرات الأمريكية، منذ بداية حملة مصدق لتطهير الجيش في (يونيو) عام 1951م، وطلبوا مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل انقلاب عسكري ضد (مصدق)، وذلك في آذار (مارس) عام 1953م⁽⁴⁾.

لم يكن مصدق يعلم أن إدارة (إيزنهاور) أقحمت نفسها في مؤامرة إقصاء حكومته، وأنها لجأت إلى الخداع لإنجاح العملية، لاسيما بعد تأكيدات السفير الأمريكي في طهران، عزم بلاده عدم التدخل في إيران، لكنه لم يمهّد حديثه إلا وكان أعوان الشاه والمرترقة الذين جندتهم الولايات المتحدة الأمريكية قتلوا من المتعاطفين مع مصدق ما يزيد عن (300) ثلاثمائة قتيل⁽⁵⁾.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية قبل البدء بتنفيذ عملية أجاكس باستيضاح موقف الشاه منهم بعد نجاح عملية الانقلاب، مما يضمن لهم سير مخططهم الجديد في إيران في طريقه

(1) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص74؛ جانو، أسيمة : التاج الإيراني، ص37.

(2) بدأت الخلافات الأيدلوجية تظهر داخل الجبهة الوطنية الإيرانية، حول موضوعات منها : تأميم الشركات الكبرى، ومنح المرأة حق الانتخاب، ووضع خطة للإصلاح الزراعي، ونتيجة لتلك الخلافات التي لم يتم حلها؛ توالى الاتهامات على مصدق، بأنه معادٍ للإسلام والشريعة، وأنه يسعى لإقامة ديكتاتورية اشتراكية؛ ومن ثم انسحب كاشاني، وبصحبته مؤيدوه، ونتيجة للانقسام؛ فقدت الجبهة الوطنية أهم عناصرها من رجال الدين النشيطين. (السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص172).

(3) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص58-59.

(4) السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص172؛ رايزن، جيمس : مؤامرة هزت إيران، ص15؛ Marlowe, John : Iran: A Short Political Guide, P. 12.

(5) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج العربي، ص270؛ Lytle, Mark Hamilton : The Origins of the Iranian-American Alliance, P. 204.

المرسوم، وذلك بالإضافة إلى أهداف أخرى تتعلق بضمان سلامة التنفيذ، كما حددت للشاه الدور المطلوب منه لإنجاح العملية⁽¹⁾، وتؤكد لهم ذلك من خلال المخابرات البريطانية⁽²⁾.

وأكد الشاه للولايات المتحدة الأمريكية أن مصالحها ستكون مضمونة بما فيه الكفاية، وقام بترشيح فضل الله زاهدي⁽³⁾، لإسناد مهمة وقف عملية تأمين النفط الإيراني إليه، ثم إعادة توزيع الأنصبه الأجنبية بطريقة جديدة، بحيث لا يكون لبريطانيا السيطرة القديمة نفسها على منابع النفط الإيراني⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

نال ترشيح زاهدي رضا الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنهم يعرفون تاريخ زاهدي وكرهه لبريطانيا، بعد قيامهم بأسره خلال الحرب العالمية الثانية، بتهمة موالاته للألمان، مما جعل زاهدي ضماناً للولايات المتحدة الأمريكية ضد عودة النفوذ البريطاني لإيران⁽⁶⁾.

وبدأ تنفيذ العملية بعد دخول كيرميت إيران عبر الحدود العراقية الإيرانية في تموز (يوليو) عام 1953م، دون إخفاء شخصيته أو خداع سلطات الحدود⁽⁷⁾.

وفي 13 آب (أغسطس) عام 1953م، توجه شوارزسكوف؛ لزيارة الشاه، لعزل مصدق، وتعيين زاهدي لخلافته، ثم هرب الشاه بعد ذلك بالطائرة إلى روما مع زوجته؛ لأن مصدق علم

(1) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 56.

(2) السبكي، آمل : تاريخ إيران السياسي، ص 176.

(3) فضل الله زاهدي (1890-1963) : سياسي وعسكري إيراني، تخرج من الكلية الحربية في طهران، اعتقلته سلطات الاحتلال البريطاني عام 1942م؛ بسبب موافقه الداعمة للشاه رضا خان حول تورط إيران في الحرب، وعدم استعمالها قاعدة لنقل سلاح الحلفاء إلى الاتحاد السوفيتي، ثم نفي إلى فلسطين، ثم بعدها إلى الهند، ثم رجع وعُين رئيساً للوزراء أثناء حكومة مصدق، عمل جهوده لإطاحة حكومة مصدق، ونجح في ذلك بالتنسيق مع المخابرات الأمريكية، وقد ظل بمنصبه حتى وفاته. (الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج 4، ص 221).

(4) أصدر الشاه مرسوماً بإقالة مصدق، وكلف نصيري إعلام رئيس الوزراء المخلوع بالقرار، ورفض مصدق الرضوخ، واعتبر القرار غير مشروع، وأسر نصيري، عندئذ هرب الشاه إلى روما، بعد أن ادعى أن حياته لم تعد بأمن، وكلف زاهدي بتشكيل حكومة جديدة. (فنصة، نذير : طهران مصير الغرب، ص 27).

(5) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 56؛ السبكي، آمل : تاريخ إيران السياسي، ص 176.

(6) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 56.

(7) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 28؛

بما حدث، فخشي الشاه على حياته، وفي ذات اليوم الذي حطت فيه طائرة الشاه في روما، كان الشعب الإيراني في طهران يحتفل بسقوط الشاه⁽¹⁾.

وفي ليلة 15 آب (أغسطس) بدأ تنفيذ الانقلاب⁽²⁾، بمساعدة من السفارة الأمريكية في طهران، حيث أُحضر الآلاف من الناس العاديين غير المنتمين إلى أحزاب إلى شوارع إيران، وتم توزيع النقود عليهم في سبيل إحداث أعمال شغب، وذلك في 19 آب (أغسطس)، بحيث تم توزيع (390) ألف دولار نقداً على المتظاهرين⁽³⁾.

وقامت وسائل الإعلام بتصويرهم، على أنهم من أتباع حزب توده الشيوعي، مما أعطى مجالاً للحكومة للنزول، بالحيش والشرطة بالسلاح الأمريكي إلى الشوارع؛ كي يحموا المجتمع الإيراني من الشيوعيين⁽⁴⁾.

ثم استولى أنصار زاهدي على الإذاعة واستعاد الجيش السيطرة على طهران، ولم تقع مقاومة إلا من جانب الحرس الخاص لمصدق، حيث قُتل (200) مائتان من بينهم، وأصيب (300) ثلاثمائة آخرين، وقام ضباط الجيش المفصولين باحتلال مقار الوزارات، والقبض على الوزراء⁽⁵⁾.

بعد نجاح عملية الانقلاب عاد الشاه إلى الحكم، في آب (أغسطس)⁽⁶⁾، وبينما كان الوفد الاقتصادي السوفيتي يستقل الطائرة عائداً إلى باكو، قدم مصدق للمحاكمة، حيث صدر الحكم عليه بالسجن ثلاثة أعوام، ثم أصدر الشاه قراراً بالعفو عنه بعد (18) ثمانية عشر شهراً⁽⁷⁾.

(1) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترو، ص99؛ جانو، أسيمة : التاج الإيراني، ص37.

(2) رايزن، جيمس : مؤامرة هزت إيران، ص16؛
Bowie, Robert R. and Immerman, Richard H. : Waging Peace, P. 219.

(3) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترو، ص99؛
Trahair, Richard C. S. : Encyclopedia of Cold War Espionage, P. 209؛ Gasirowski, Mark : U.S. Foreign Policy Toward Iran, P. 60.

(4) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج العربي، ص270؛
Gasirowski, Mark : U.S. Foreign Policy Toward Iran, P. 60 -61.

(5) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترو، ص99؛ السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص172.

(6) Powaski, Ronald E. : The Cold War, P. 104-105؛ Bowie, Robert R. and Immerman, Richard H. : Waging Peace, P. 219؛ Alexander, Charles C. : Holding the Line, P. 73.

(7) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص59؛ دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترو، ص99-100.

وصفت الولايات المتحدة الأمريكية عملية أجاكس أنها تمت بسهولة ويسر⁽¹⁾، على الرغم من أن العملية كادت تفشل بعد وصول خبرها لمصدق عن طريق أحد ضباط الجيش، وكذلك لرئيس أركان حرب مصدق قبل ساعات من بدايتها، وبعد إلقاء أنصار مصدق القبض على قائد الحرس الإمبراطوري، ونزولهم إلى الشوارع في استعراضات حماسية مناوئة للملكية، مما حدا بمركز المخابرات الأمريكية إرسال برقية بخصوص الاستمرار في العملية أو الانسحاب، وكادت بالفعل الولايات المتحدة الأمريكية أن تلغي العملية⁽²⁾.

ثالثاً : إعلان اتفاقية النفط الإيرانية عام 1953م :

لم يكد الانقلاب ينجح، ويتولى زاهدي، حتى أعادت الولايات المتحدة الأمريكية لإيران ما انقطع من معونتها⁽³⁾، ووافق (إيزنهاور) على تقديم عون اقتصادي عاجل لإيران، وفي المقابل سوى زاهدي الموقف بالشكل الذي ارتضته الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾.

فأعاد العلاقات مع بريطانيا، وعقد اتفاقاً مع مجموعة الشركات البترولية العالمية (الأخوات السبع)، التي أصبحت تُعرف باسم (الكونسرتيوم)؛ بهدف شراء وتطوير النفط الإيراني والوصول إلى اتفاق ودي مع الحكومة الإيرانية⁽⁵⁾، حيث حصلت الشركات الأمريكية على 40% من مجموع الحصص⁽⁶⁾⁽⁷⁾، وحصلت الشركات البريطانية على 40%، بينما حصلت الشركات الهولندية على 14% من مجموع الحصص، وحصلت الشركات الفرنسية على 6% من مجموع الحصص⁽⁸⁾.

(1) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص54.

(2) رايزن، جيمس : مؤامرة هزت إيران، ص16-17؛ بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص74-75.

(3) بعد عشرة أيام فقط من الانقلاب ووافقت أمريكا على منح مساعدات لإيران، كما تم رفع المساعدات إلى (23.4) مليون دولار، مع إضافة مبلغ (45) خمسة وأربعين مليون دولار كمساعدات طارئة لاحقاً. (Parsa, Misagh : States, Ideologies, and Social Revolutions, P. 31).

(4) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص56؛ دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترول، ص100؛

Daniel, Elton L. : The History of Iran, P. 156.

(5) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص56؛ الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص123.

(6) كانت الشركات الأمريكية الخمس الكبار التي نالت الامتياز هي :ستاندرد اوف نيوجرسي وسوكوني وستاندرد اوف كاليفورنيا وتكساسو والخليج (غف). (أوكونور، هارفي : الأزمة العالمية، ص359).

(7) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (303) بتاريخ 30 آذار (مارس) 1955م، مج12، ص723، 726.

(8) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص56؛

Powaski, Ronald E. :The Cold War, P. 105.

كما تم الاتفاق على سريان جميع الترتيبات لمدة عشرين عاماً، يصبح بعدها من حق الشاه تأميم المؤسسات البترولية، وتعهد الشاه بتوجيه الموارد المالية لتحديث بلاده، وتطويرها اجتماعياً واقتصادياً كما حدث بعد ذلك⁽¹⁾.

1- المكاسب الأمريكية من اتفاقية النفط عام 1953م :

نالت الولايات المتحدة الأمريكية الاتفاق بعد إرسال مبعوثها الخاص، الذي استغل خلو العاصمة من العملاء السوفييت والبريطانيين، وتمكن من إعداد ذلك الاتفاق؛ لتشكيل المجموعة الدولية لتوزيع النفط، ولم يكن هناك مجالاً للعودة إلى الوضع السابق الذي تريده الشركة الإنجليزية-الإيرانية؛ لأن الشاه وكافة الإيرانيين رفضوا تماماً فكرة التراجع عن التأميم⁽²⁾.

وأعيد تنظيم الشركة البريطانية الإيرانية المؤممة، بطريقة أصبحت بريطانيا ضمن مجموعة من المحتكرين للنفط الإيراني، حيث فقدت 60% مما كانت تملكه، ولم يعد لها إلا 40%، أما الولايات المتحدة الأمريكية فحصلت 40% من لا شيء، وأصبحت شريكاً في صناعة النفط الإيراني⁽³⁾.

كان الدور الأمريكي في تجربة إيران واضحاً في تفكيك الاحتكار البريطاني لنفط إيران، لأنه وضع تفاهم مشترك بين الشركات النفطية (الكونسرتيوم) التي احتكرت النفط الإيراني⁽⁴⁾، واكتشفت بريطانيا أنها ضاعت بين الهيمنة الأمريكية، حيث ذكرت جريدة بريطانية ذلك فكتبت: "إن الأمريكيين يزحفون على البترول الإيراني، إن مرحلة مخجلة لتصفية قوة بريطانيا، ومكانتها في المنطقة قد بدأت في الظهور"⁽⁵⁾.

فقد حولت إدارة (ترومان) و(إيزنهاور) شركات النفط الأمريكية متعددة الجنسيات إلى أدوات غير رسمية في يد السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط؛ لأن اقتراح تحويل الاحتكار الإيراني الذي تقوم به الشركة البريطانية إلى كونسرتيوم متعدد الجنسية، تطلب إسهام عدد من شركات النفط الأمريكية الكبرى المتعددة الجنسية، فكان لابد ل(إيزنهاور) أن يأخذ باعتبارات

(1) السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص177.

(2) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترول، ص100؛ لينتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص132.

(3) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص56؛ السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص177؛ Alexander, Charles C. : Holding the Line, P. 73-74.

(4) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص123.

(5) عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية، ص38.

الأمن القومي في الخارج، مقابل قوانين مكافحة الاحتكار في الداخل، وقد فضلت وزارة الخارجية التحايل على القوانين، وبعد نقاش سريع لمجلس الأمن القومي بتاريخ كانون الثاني (يناير) عام 1954م، تمت الموافقة على أن مصالح الأمن القومي الأمريكي تتطلب إسهام شركات النفط الأمريكية في كونسرتيوم دولي؛ لكي تتعاقد مع حكومة إيران داخل منطقة الامتياز الخاص بالشركة البريطانية⁽¹⁾، وبناءً على ذلك قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإدخال الاحتكارات النفطية الأمريكية إلى إيران والمنطقة النفطية علناً، بعد إلغاء المؤسسات الدستورية الأمريكية خمس تشريعات سابقة ضد الاحتكارات⁽²⁾.

2- مساوئ اتفاقية عام 1953م على إيران :

كان الجديد في الاتفاقية بالنسبة للإيرانيين، أنه في ملحق سري للاتفاق اتفقت الأخوات السبع فيما بينها، بالإضافة للشركة الفرنسية للنفط، على تنسيق جهودها لخفض الإنتاج؛ بهدف الحفاظ على الأسعار، مما كان بمثابة ذروة نفوذ تلك المجموعة التي تمكنت من فرض هيمنتها على السوق⁽³⁾.

وبقي ذلك التفاهم سراً بالنسبة للجمهور والحكومات الإيرانية اللاحقة كلها طوال السنوات العشرين التالية، التي لم تقتصر على تحديد الشروط التي يحق للشركات النفطية الأعضاء في الاتحاد شراء النفط بموجبها؛ وإنما أيضاً وضعت صيغة للكمية المبرمجة الإجمالية والمعروفة بـ (ABO)، تلك الصيغة التي تحسب الكمية الإجمالية في النفط المقرر (سحبها) من إيران في السنة اللاحقة، ثم يجري تقدير تلك الكمية بحاجات كل مشارك في الاتفاقية، وبالتالي أصبحت الصيغة هي التي تحكم برامج تطوير الصناعة النفطية الإيرانية⁽⁴⁾، حيث إن الشركات السبع هي التي حددت الحد الأقصى للإنتاج الذي لا يجب تخطيه⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

كانت صيغة العلاقات النفطية في إيران صيغة مضللة، ففي الوقت الذي اعتقدت فيه إيران أن هناك علاقة جديدة تربطها باتحاد الشركات النفطية (الكونسرتيوم)، وأنها تملك النفط،

(1) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 132-133

(2) عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية، ص 38.

(3) دولوني، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترول، ص 101.

(4) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص 123.

(5) خلال لـ (25) الخمسة والعشرين عاماً التي تلت، استوردت الصناعة النفطية الدولية ما يقرب من (24)

أربعة وعشرين بليون برميل نفط من إيران، تحت أفضل الشروط لصالح الأطراف المستوردة (الشركات والمستوردين الغربيين).

(Powaski, Ronald E.: The Cold War, P. 105).

(6) دولوني، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترول، ص 102.

ولكن تسمح فقط لتلك الشركات باستغلاله، كانت الصيغة في حقيقتها صيغة احتكارية تتسحب على السعر والإنتاج⁽¹⁾.

ذكرت المصادر الغربية : أن شاه إيران لم يعرف بالاتفاقات السرية بين الشركات، التي تستغل نفط إيران، وعندما علم بها في أوائل السبعينات عن طريق نشرها من خلال جلسات الاستماع لأقوال الشركات (الكونسرتيوم) في مجلس الشيوخ الأمريكي كان تأثير ذلك عليه صاعقاً!!⁽²⁾.

حورب ذلك الاحتكار في وقت لاحق ليس من الحكومات الإيرانية تحت حكم شاه إيران، وإنما من الشركات النفطية الصغرى، التي كانت ترغب في المشاركة في منافع النفط الإيراني، وكانت المعركة القانونية على الساحة الأمريكية (على أساس أن معظم الشركات المساهمة في الاتحاد هي شركات أمريكية) هي التي فضحت تلك الصيغة الاحتكارية⁽³⁾.

كما كان هناك طرفين غاضبين هما : الشركة الإيطالية⁽⁴⁾⁽⁵⁾، والمنتجين المستقلين، التي أثارت مجموعات الضغط الموالية للمنتجين المستقلين ضجة كبيرة، وهددت باللجوء إلى القضاء؛ لتطبيق قانون حظر الاحتكارات، حتى أن الحكومة الأمريكية أعطتهم حق اقتسام جزء من حصص الشركات الأمريكية الخمس من أعضاء الاحتكار⁽⁶⁾؛ مما أوقف احتجاجهم بعض الشيء⁽⁷⁾.

3- نتائج سقوط حكومة مصدق على المنطقة :

أدى دور المخابرات المركزية الأمريكية في سقوط حكومة مصدق إلى فرض ظل من الإرهاب على معظم الثورات التقدمية، لدى مجابهتها لشركات النفط في بلادها أو حتى التعرض لها؛ لأن مصير مصدق كان إنذاراً لكل حركة تسعى إلى تحدي شركات النفط⁽⁸⁾.

(1) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص123.

(2) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص124.

(3) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص123.

(4) عندما بدأت أزمة تأميم النفط الإيراني توجه رئيس الشركة الإيطالية إلى طهران، ثم أعلن استعداده لشراء نفط عبدان الذي تقاطعه الأخوات السبع، عندئذٍ دعاه رئيس الشركة البريطانية، وبعد ذلك الاجتماع عدل ماتيني عن شراء نفط عبدان، وكان من الواضح أن بريطانيا وعدته بتعويض مناسب، وعند تشكيل الكونسرتيوم النفطي بعد عملية أجاكس، استبعدته الشركات من الاتفاقية. (مالطي، حسين : تطور إنتاج النفط، ص11؛ دولوناي وشارليه، الجانب الخفي من تاريخ البترول، ص69-70).

(5) مالطي، حسين : تطور إنتاج النفط، ص11.

(6) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (303) بتاريخ 30 آذار (مارس) 1955م، مج12، ص723، 726.

(7) دولونيه، جاك، وشارليه، جاك ميشيل: التاريخ السري للبترول، ص102؛ أوكنور، ريتشارد: بارونات النفط، ص378.

(8) إسماعيل، طارق يوسف : النفط العربي، ص159.

وتعترف السجلات العامة المعلنة بذلك، فقد نشرت الصحف الأمريكية ذلك⁽¹⁾ بقولها :
"يشكل الثمن الباهظ الذي يتعين دفعه من قبل أي جهة تصاب بسعار الوطنية المتعصبة درساً بليغاً،
يتعين على البلدان المتخلفة ذات الموارد الغنية أن تتعلمه، قد نبالغ اذا تصورنا أن تجربة إيران
ستمع بروز أمثال مصدق في بلدان أخرى، ولكن تلك التجربة من شأنها، على الأقل، أن تقوي
مراكز القادة الأكثر تعقلاً والأبعد نظراً⁽²⁾".

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعد حركة مصدق، بتجهيز أعمال حرمان واسعة في
الخليج، بالتعاون مع بريطانيا تحسباً لسقوطها تحت السيطرة السوفيتية، تحت عنوان (حرمان العدو)
من نفط الشرق الأوسط، وهي خطة أعدت في 4 آذار (مارس) عام 1953م، وحسب تقرير اللجنة
فإن مراحل تدمير نفط الخليج تتضح في : "أن الأولوية ستكون في تدمير المخزون من النفط في
العراق وإيران"⁽³⁾.

كشفت تلك العملية أيضاً سياسة نفطية أمريكية جديدة للمنطقة، أساسها أهمية النفط كهدف
مركزي للعمل السياسي الأمريكي، حيث تحولت الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة والتدخل في
العالم؛ بهدف التأثير على الأوضاع القائمة لصالح استمرار سيطرتها على مصادر النفط، وعُد
إسقاط حكومة مصدق في إيران عام 1953م، مثلاً بارزاً على ذلك التوجه⁽⁴⁾، وبداية تعاظم النفوذ
الأمريكي فيها⁽⁵⁾، كما كشفت العملية عن قرار أمريكي بتقديم دعم سياسي واقتصادي وعسكري
أكبر لإيران والخليج⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

لكن بالرغم من نجاح العملية، وحصول الولايات المتحدة الأمريكية على أهدافها في
إيران، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت العملية ضمن سلبيات أعمال الولايات المتحدة
الأمريكية، لأنها على المدى البعيد أثرت في سوء العلاقات الإيرانية الأمريكية لاحقاً، وجعلت
الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد إيران الداخلي دولة غير مرغوب فيها.

(1) عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية، ص 38.

(2) تشومسكي، نعوم: ردع الديمقراطية، ص 55.

(3) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج العربي، ص 272.

(4) الشيخ، توفيق : البترول والسياسة، ص 201.

(5) العيدروس، محمد حسن : تاريخ الخليج العربي، ص 267.

(6) ذكر تقرير أمريكي صدر في عام 1979م، أن سياسة أمريكا تجاه إيران خلال الخمس والعشرين الماضية
كانت تُعد قطعة شطرنج، أكثر من كونها عاملاً مستقلاً، في تخطيط الإستراتيجية الأمريكية لمنطقة الخليج.

(برانجر، روبرت جي، وتاهنتين، ديل آر. : خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج، دراسات

إستراتيجية(3)، ص 4)

(7) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص 76.

وقد اعترفت وزيرة الخارجية الأمريكية⁽¹⁾ في كلمة ألقته، بدور الانقلاب في العلاقة المضطربة مع إيران، وكانت أقرب إلى الاعتذار مما كان عليه أي مسئول أمريكي آخر من قبل، حيث قالت : "كانت حكومة (إيزنهاور) تعتقد أن أعمالها لها ما يبررها لأسباب إستراتيجية، غير أن الانقلاب كان نكسة بالنسبة لتطور إيران السياسي، ومن السهل أن نرى في الوقت الراهن السبب في أن الكثير من الإيرانيين لا يزالون غاضبين من ذلك التدخل من الولايات المتحدة الأمريكية في شؤونهم"⁽²⁾.

وبذلك فإن النفط الإيراني في تلك المرحلة شكل عاملاً حاسماً في السياسة الدولية، وسلعة إستراتيجية لها دورها في اتخاذ القرار السياسي، لاسيما السياسة الأمريكية، بحيث تحول إلى هدف استراتيجي وعاملاً هاماً في التأثير في العلاقات الدولية، وشكل سقوط حكومة مصدق دليلاً على ذلك التوجه الأمريكي والخطط.

كما أصبح واضحاً أن السياسة الأمريكية ورثت النهج الاستعماري البريطاني في الحفاظ على مصالحها في المنطقة، من خلال السيطرة على نظام الشاه، الذي أصبح نظامه تابعاً للسياسة الأمريكية وأهدافها، بحيث أصبحت إيران ركناً أساسياً في استراتيجية السياسة الأمريكية في المنطقة، وبدأ تشكيل الدور التاريخي لإيران في المنطقة أثناء حكم الشاه.

لقد كرست عملية الاطاحة بحكومة مصدق أسس السياسة الخارجية الأمريكية القائمة على دعم الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط؛ خدمة لمصالحها باسم الحفاظ على الأمن والاستقرار والمصالح الأمريكية الحيوية أي النفط.

(1) كانت وزيرة الخارجية التي صرحت بذلك، هي مادلين أولبرايت (Madeleine Albright) (رايزن، جيمس : مؤامرة هزت إيران، ص15).

(2) رايزن، جيمس : مؤامرة هزت إيران، ص15.

المبحث الثاني

تزايد النفوذ الأمريكي في إيران في عهد الرئيس إيزنهاور (1953-1961)

أولاً : حلف بغداد عام 1955م :

- 1- تبلور حلف بغداد.
- 2- أهمية انضمام إيران لحلف بغداد.
- 3- تسليح إيران ضمن حلف بغداد.
- 4- الموقف الأمريكي من حلف بغداد.
- 5- انتهاء حلف بغداد.

ثانياً : جهاز المخابرات الإيرانية (السافاك) عام 1956م :

- 1- نشأة جهاز المخابرات الإيرانية (السافاك).
- 2- تدريب جهاز المخابرات الإيرانية (السافاك).
- 3- دور (إسرائيل) في تدريب جهاز السافاك.
- 4- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من جهاز السافاك.

ثالثاً : مبدأ (إيزنهاور) عام 1957م :

- 1- أسباب إعلان مبدأ إيزنهاور.
- 2- إعلان مبدأ إيزنهاور.
- 3- انضمام إيران لمبدأ إيزنهاور.

المبحث الثاني

تزايد النفوذ الأمريكي في إيران في عهد الرئيس إيزنهاور (1953-1961)

بعد سقوط حكومة مصدق، استحدثت الولايات المتحدة الأمريكية في صراعها لمنافسة الاتحاد السوفيتي، عدة تدابير دفاعية، منها تشجيع دول الشرق الأوسط على الانضمام في دفاع مشترك ضد الشيوعية، وقد انضمت إيران لكل تلك التدابير، ابتداء بقيادة الدفاع للشرق الأوسط، إلى حلف بغداد، ومبدأ إيزنهاور⁽¹⁾، بالإضافة إلى ذلك عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأسيس جهاز المخابرات الإيرانية (السافاك)، الذي هدفت من إنشائه إلى تثبيت نظام الشاه، فقد كان احتواء التوسع السوفيتي في ذلك الوقت؛ يعني على وجه الخصوص للإدارة الأمريكية تهيئة إيران لخدمة ذلك الهدف.

أولاً : حلف بغداد عام 1955م :

منذ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاحتواء، اتبعتها بسياسة داعمة لذلك المبدأ من خلال سياسة الأحلاف والمعاهدات؛ وذلك بهدف إحباط نزعة التوسع السوفيتية، وتطوير الاتحاد السوفيتي وحلفائه بجدار ضاغط يحول دون اختراق السوفييت لخط التقسيم الفاصل بين المعسكرين، مع إعاقة وصولهم إلى مناطق نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ولتنفيذ ذلك الهدف؛ أُقيم حلف بغداد (حلف المعاهدة المركزية)، الذي كان لإيران دور واضح فيه، منذ نشأته وحتى أصبح حلف السنتو، بعد انسحاب العراق منه، كما كان للولايات المتحدة الأمريكية سياسة خاصة فيه تناولت فيه سياسة المساعدات العسكرية لدوله، رغم عدم انضمامها للحلف مباشرة.

1- تبلور حلف بغداد :

أدركت الإدارة الأمريكية أنه ثمة هنالك فجوة في خط الاحتواء الأمني الذي أقامته، فقد كان العون الاقتصادي والمساعدة العسكرية والفنية ضمن سياسة الاحتواء غير كافياً؛ لمنع التوغل السوفيتي في الشرق الأوسط؛ مما دعا الولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن وسائل أكثر فاعلية

(1) مبدأ إيزنهاور: أعلنه الرئيس إيزنهاور بعد موافقة الكونجرس في كانون ثان (يناير) عام 1957م، على أثر فشل العدوان الثلاثي على مصر في خريف عام 1956م، وهي السياسة التي استهدفت ملء الفراغ الاستعماري المتأثري من هزيمة بريطانيا وفرنسا المعنوية في حرب السويس، وانتهاء كونهما دول استعمارية رئيسية، وبالتالي فرض هيمنة الامبريالية الأمريكية على المنطقة؛ خوفاً من الخطر الشيوعي. (الكياي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج1، ص437-438).

للدفاع عن المنطقة⁽¹⁾، وإيجاد حلف في المنطقة ضمن سياسة إضعاف الاتحاد السوفيتي، وعلى ذلك الأساس؛ وقعت الدول الغربية مجموعة من الاتفاقيات مع الدول التي تتاخم الاتحاد السوفيتي في الحدود الجنوبية، ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الغرب، في تطوير الاتحاد السوفيتي من الغرب، من خلال حلف الأطلسي، ومن الجنوب من خلال حلف شرق آسيا⁽²⁾، لذلك سعت لسد الثغرة التي تمثلها المناطق الواقعة بين نطاق الحلفين، من خلال استمالة إيران والعراق؛ لإيجاد حلف جديد لتنفيذ تلك السياسة⁽³⁾.

فقد كان الخطر السوفيتي يكمن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في دولتين مركزيتين هما تركيا وإيران، كما كانت جميع الجهود السوفيتية تبدو لبعض المراقبين، أنها موجهة أساساً للسيطرة على إيران وتركيا، كجزء من حملة شاملة تجاه الخليج والمضايق التركية⁽⁴⁾، لاسيما بعد وصول تقارير السفارة الأمريكية في إيران، التي أكدت دعوة الاتحاد السوفيتي للشاه؛ لعقد اتفاقيات لتوثيق علاقات الصداقة والجوار بينهما⁽⁵⁾.

وكانت البداية عندما عقدت الولايات المتحدة الأمريكية عدة مؤتمرات؛ لدراسة الأوضاع في الشرق الأوسط، حيث خلصت الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر القاهرة الذي عُقد في آذار (مارس) عام 1950م : إلى أن الوقت لم يحن بعد لوضع ترتيبات إقليمية أمنية في الشرق الأوسط، وأن إنشاء حلف إقليمي في الشرق الأوسط سيضع التزامات ثقيلة على الولايات المتحدة الأمريكية هناك، كما أن المنطقة تفتقر إلى مركز قوة يقوم عليها الحلف⁽⁶⁾.

(1) منصور، ممدوح محمود : الصراع الأمريكي السوفيتي، ص115؛

Takeyh, Ray : The Origins of the Eisenhower Doctrine, P. 50.

(2) حلف جنوب شرق آسيا : انبثق حلف شرق (السياتو) في أيلول (سبتمبر) عام 1954م، بموجب المعاهدة التي وقعت عليها أمريكا مع بعض الدول الأوروبية والآسيوية، وحددت المنطقة التي يشملها دفاع الحلف بأنها منطقة جنوب شرق آسيا وغربي الباسفيكي، وأقر بمبدأ تقديم المساعدة الاقتصادية إلى تلك الدول؛ لكي تتمكن من بناء نفسها ودعم حريتها واستقلالها، في مواجهة التبديد الشيوعي لها. (مقلد، إسماعيل صبري : الإستراتيجية والسياسة الدولية، ص236).

(3) منصور، ممدوح، ووهبان، أحمد : التاريخ الدبلوماسي، ص194؛ السلطان، جمال مصطفى عبد الله : الإستراتيجية الأمريكية، ص358؛

Takeyh, Ray : The Origins of the Eisenhower Doctrine, P. 50.

(4) شوربا، جوزيف : تحول ميزان القوى، ص14-15؛ فنصة، نذير : طهران مصير الغرب، ص28.

(5) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، الوثيقة رقم (316) بتاريخ 2 تموز (يوليو) 1955م، مج12، ص316-317.

(6) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص80-81.

وفي المدة ما بين 14-21 شباط (فبراير) عام 1951م، عُقد مؤتمر آخر في تركيا تمت فيه صياغة فكرة إنشاء قيادة إقليمية للشرق الأوسط، وأصدرت الولايات المتحدة الأمريكية بياناً بذلك في 14 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1951م، بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا، على أن تضم مصر التي ستكون مقراً للقيادة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا⁽¹⁾؛ لتمييزها بموقع متحكم في قناة السويس، كذلك لقيادتها لجامعة الدول العربية، لكن مصر رفضت الضغوط الغربية⁽²⁾.

وفي أيار (مايو) عام 1953م، عقب زيارة وزير الخارجية جون دالاس (John Dallas)⁽³⁾ للشرق الأوسط تأكد له أن إيران ضمن ما سماه بالحزام الشمالي-اليونان وتركيا والعراق وباكستان- تشاركه الآراء حول التهديد السوفيتي⁽⁴⁾، ومن ثم ينبغي تقوية دفاعاتها، من خلال ربطها عبر أحلاف تكون تابعة للمعسكر الغربي⁽⁵⁾، وأدرك أن أي نوع من التنظيم العسكري الدفاعي يجب أن ينبع من داخل المنطقة نفسها، مع تركيز الجهود في اتجاه تعزيز الحزام الشمالي، لكن لم يكن إنشاء نظير مطابق لحلف الأطلسي في الشرق الأوسط ممكناً في ذلك الوقت⁽⁶⁾.

ومع بداية عام 1954م، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا لتعرض على الباكستان، مشروع معاهدة صداقة وتعاون، لاسيما أن كلا الدولتين مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁷⁾، ثم تحققت الخطوة الأولى من ذلك التخطيط بارتباط باكستان وتركيا في 2

(1) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص82؛ منصور، ممدوح محمود : الصراع الأمريكي السوفيتي، ص115؛ العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص272؛

Alexander, Charles C. : Holding the Line, P. 173.

(2) الحسنوي، ظاهر محمد صكر : الرؤية الأمريكية للصراع المصري البريطاني، ص19؛ بحيري، مروان : الحلف الأطلسي، ص24؛ منصور، ممدوح محمود : الصراع الأمريكي السوفيتي، ص115؛ سالم، لطيفة محمد : أزمة السويس، ص19-20.

(3) جون دالاس: ولد في واشنطن في 25 من شباط (فبراير) عام 1888م، من أصل بريطاني، والده قس، وأمه، إديث فوستر، وهي ابنة محام بارز، وجندي، ودبلوماسي. يدعى جون واتسون فوستر، والذي كان وزيراً للخارجية في عهد الرئيس بنجامين هاريسون في عام 1892م، وعندما تقلد دالاس منصب وزير الخارجية في عام 1953م، كان العضو الثالث في عائلته في تقلده لذلك المنصب خلال ستين عاماً.

(Adams, Richard Goold : John Foster Dulles, p13).

(4) أكد ذلك تقرير مجلس الأمن "المراجعة السرية للغاية لسياسة أمريكا"، ووافق عليه إيزنهاور حيث ذكر فيه: "أن أفضل إستراتيجية للمنطقة كانت تعتمد على الحزام الشمالي، الذي يضم تركيا وباكستان وإيران والعراق". (ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص238).

(5) بحيري، مروان : السياسة الأمريكية، ص58؛ آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص108.

(6) منصور، ممدوح محمود : الصراع الأمريكي السوفيتي، ص116؛ بحيري، مروان : السياسة الأمريكية، ص58.

(7) عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية، ص41؛ لورنس، هنري : اللعبة الكبرى، ص145

نيسان (أبريل) عام 1954م، بمعاهدة دفاعية مشتركة بين البلدين، وقد باركتها الولايات المتحدة الأمريكية، ووعدت من خلالها بمساعدات عسكرية واقتصادية لتلك الدولتين⁽¹⁾.

ثم لمست الولايات المتحدة الأمريكية من العراق استعدادها لأية ترتيبات دفاعية تراها الولايات المتحدة الأمريكية مناسبة في المنطقة، اعتقاداً من المسؤولين هناك أن دخول العراق في مثل ذلك التحالف يعني نهاية السيطرة البريطانية على العراق، وعليه وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية للتعاون العسكري مع العراق⁽²⁾، في نيسان (أبريل) عام 1954م، وبذلك حققت الولايات المتحدة الأمريكية نقطة أخرى في ذلك البرنامج؛ لأن العراق تعهدت للولايات المتحدة الأمريكية مقابل الأسلحة الأمريكية الانضمام إلى حلف دفاعي غربي في المستقبل القريب⁽³⁾.

ثم اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا أن تبادر إلى عقد تحالف مع العراق، على غرار ما قامت به مع باكستان، وانتهت المبادرة التركية بالتوقيع على ميثاق تركي عراقي للتعاون والأمن المتبادل في 24 شباط (فبراير) عام 1955م، فيما عُرف باسم (الميثاق التركي العراقي)، (حلف نوري مندريس)⁽⁴⁾، وقد أصبح فيما بعد أساساً لحلف بغداد، ثم انضمت بريطانيا للحلف في 30 آذار (مارس) عام 1955م، وفي 22 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1955م، أعلنت كل من بريطانيا، تركيا، إيران، العراق، وباكستان إنشاء حلف بغداد⁽⁵⁾.

2- أهمية انضمام إيران لحلف بغداد :

اكتسبت إيران أهمية جوهريّة من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، من منطلق اعتبارها عمقاً استراتيجياً ضرورياً؛ لاحتواء الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن كونها مصدراً حيوياً

(1) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 108؛

Alteras, Isaac: Eisenhower and Israel, P. 109.

(2) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 109، 111؛ عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية، ص 40.

(3) عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية، ص 42؛ منصور، ممدوح محمود : الصراع الأمريكي السوفيتي، ص 117.

(4) مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص 475؛ آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 111؛ سالم، لطيفة محمد : أزمة السويس، ص 24؛ منصور، ممدوح، ووهبان، أحمد: التاريخ الدبلوماسي، ص 195.

(5) علوان، إبراهيم : مشكلات الشرق الأوسط، ص 129؛

Briggs, Philip J.: Congress and the Middle East, P. 251; Alexander, Charles C.: Holding the Line, P. 173.

للنفط⁽¹⁾، كما مثلت الجسر البري الوحيد المتاح، الذي يمكن أن يغلق الثغرة التركية الباكستانية، الممتدة من المحيط الهندي إلى بحر قزوين⁽²⁾⁽³⁾.

ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إيران في قائمة الدول التي ستعرض للتهديد السوفيتي، لذلك كانت إيران ضمن الدول التي يجب أن تنضم للحلف؛ بسبب التهديدات السوفيتية لها من خلال موقعها الاستراتيجي في المنطقة.

وقد أكد تقرير استخباري بريطاني في عام 1953م : أن القوة الجوية السوفيتية ستكون السلاح الفعال للوصول إلى شمال الخليج، ومن خلال تقسيم المصادر منطقة الشرق الأوسط إلى خمس مناطق عمليات ستكون هدفاً للحملة الجوية السوفيتية، ظهرت منطقة العراق وإيران كهدف للسياسة السوفيتية، وتبين أن الخطة الأمريكية وضعت تصوراً، إذا قامت حرب عالمية ثالثة، تصبح إيران والعراق في المرحلة الثانية من الحرب أرض الدفاع عن الخليج⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

كما عدت الولايات المتحدة الأمريكية انضمام إيران للحلف أفضل من بعض الإمارات العربية، من حيث الموقع والإمكانات البشرية والقدرات العسكرية المتاحة، وأعظم نفعاً للحلف⁽⁶⁾، لاسيما بعد نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في إيران، وتثبيت مواقعها الجديدة، وفي ذلك كتبت

(1) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (315) بتاريخ 1 تموز (يوليو) عام 1955م، مج 12، ص 747؛ عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية، ص 39.

(2) قال هيربرت هوفر (Herbert Hoover)، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية فيما يخص انضمام إيران إلى حلف بغداد، متحدثاً إلى السفير البريطاني : "إن أمريكا تعلق أهمية كبيرة، (ربما أكثر من بريطانيا)، بالنسبة لدور إيران في الحزام الشمالي ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، كما أضاف أن تقديرات أمريكا لأهمية إيران تستند إلى حد كبير إلى اعتبارات أربعة: أولاً : أن إيران هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط إلى جانب تركيا وأفغانستان التي لها حدود مشتركة مع الإتحاد السوفيتي، ثانياً : لا يمكن لمفهوم الحزام الشمالي أن يتحقق إلا إذا أصبحت إيران أحد المشاركين في حلف بغداد، ثالثاً : خط الدفاع الأمثل في منطقة الشرق الأوسط يكمن في إيران، رابعاً : توفير النفط الإيراني للعالم الحر هام جداً بالنسبة لأمريكا".

(Yesilbursa, Behcet Kemal: The Baghdad Pact, P. 113)

(3) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 239.

(4) كانت أوجه الاختلاف بين وجهات النظر الأمريكية والبريطانية تكمن في ماهية الأمور التي تستطيع إيران القيام بها إدارياً وعسكرياً، فبريطانيا قيمت قدرة إيران على القيام بمهامها وتنفيذها بمستوى أقل قليلاً مما قيمته أمريكا.

(Yesilbursa, Behcet Kemal: The Baghdad Pact, P. 113).

(5) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج العربي، ص 281.

(6) العقاد، صلاح : التيارات السياسية، ص 416.

صحيفة أمريكية عام 1954 : " لقد كلفنا القتال المرير في إيران (60) ستين مليون دولار، ولا يزال بعيداً عن أن يصل إلى نهايته؛ ولذا يجب أن ندرس بعناية الموقف"⁽¹⁾.

وساعد الولايات المتحدة الأمريكية في تثبيت مواقعها، أن إيران بدأت بعد فشل حركة مصدق توسيع مهامها، ودورها في العلاقة الخاصة مع الغرب، بما يعكسه ذلك على محاولات فرض الهيمنة على الخليج، مع ما أثاره ذلك من عدم التوافق مع تطلعات قطاعات هامة من الإيرانيين⁽²⁾؛ لأن إيران كانت لا تزال تعاني من عدم الاستقرار بعد الإطاحة بحكومة مصدق، حيث ما تزال المشاعر المعادية للغرب تحدث مضاعفاتها في أجواء العلاقات المتبادلة⁽³⁾.

لكن شاه إيران استعد لتنفيذ كل شروط الولايات المتحدة الأمريكية، في مقابل تقوية القوات المسلحة لإيران، ومكافأة الولايات المتحدة الأمريكية على دورها في عودة حكمه، بالإضافة إلى تخوفه من التهديد السوفيتي لإيران⁽⁴⁾، أو حدوث عملية انقلاب عسكري⁽⁵⁾.

وظهر ذلك واضحاً في طلب الشاه المتزايد؛ الحصول على مساعدات إضافية عسكرية حديثة، تتعلق بشؤون التسليح والتدريب، كذلك إيدأؤه الاستعداد لتهيئة الوسائل والطرق المناسبة؛ لتحقيق أفضل استخدام أمريكي للتسهيلات الممنوحة لهم في إيران، ثم إلحاحه على تحديد دور واضح تقوم به إيران للدفاع عن المنطقة⁽⁶⁾.

(1) عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية، ص 40.

(2) النعيمي، عبد الجبار : تركيا وإيران، ص 17.

(3) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 109.

(4) آثار قيام أمريكا بدعم الحلف الاتحاد السوفيتي، التي لم تكن التحركات الأمريكية إزاء إنشاء حلف عسكري؛ لتطويق الاتحاد السوفيتي بخافية على المخابرات السوفيتية، حيث أدركت أن المغزى الحقيقي للحلف التركي الباكستاني هو استطراد لمشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، الذي اقترحه الغرب منذ عام 1951م، وأنه لم يكن أكثر من أداة جديدة تنتزع بها أمريكا وحلفاؤها لإقامة القواعد العسكرية، ونشرها في أراضي دول تلك المنطقة؛ لذلك حاول السوفييت إقناع إيران التخلي عن حلف بغداد، ورفض الاتفاق مع أمريكا وبريطانيا بشأن النفط الإيراني، وحاولوا تحسين العلاقات مع إيران؛ بهدف العمل على إفقادها الحماس نحو مساندة الحلف، كما دعا السوفييت إيران إلى مفاوضات؛ بهدف التوصل إلى حل للمشاكل الحدودية بين الدولتين. (منصور، ممدوح محمود : الصراع الأمريكي السوفيتي، ص 129؛ آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 110، 114).

(5) نوار، عبد العزيز سليمان، وجمال الدين، محمود محمد : تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ص 241؛ السلطان، جمال مصطفى عبد الله : الاستراتيجية الأمريكية، ص 372؛ القرم، آمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص 33.

(6) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (305) بتاريخ 11 نيسان (أبريل) 1955م، مج 12، ص 731-

لكن الجانب الأمريكي لم يقدم الإجابة الواضحة لشاه إيران، أو لرجال حكومته، حول ذلك الدور، وإنما قدموا قدراً عادياً من المساعدات التسليحية والتدريبية، حتى وقت تلك المحادثات⁽¹⁾⁽²⁾.

ورغم ذلك إلا أن الشاه ظل موالياً للسياسة الأمريكية، ومستعداً لمنح الولايات المتحدة الأمريكية كافة التسهيلات لتمثل إيران قاعدة أمريكية في المنطقة، رغم كافة التهديدات السوفيتية.

وتأكد ذلك في عام 1960م عندما استغل السوفييت حادثة إسقاط طائرة التجسس الأمريكية، فوق الأراضي السوفيتية، وحاولوا الضغط على إيران وتهديدها باستخدام النووي ضدها، كما طالبوا الشاه عدم استخدام الأراضي الإيرانية كقواعد تهدد أمنهم، وطالبوا الحكومة الإيرانية الانسحاب من حلف السنوتو، بإصدار تصريح تعلن فيها حيادها كشرط أساسي لإقامة علاقات متطورة معها، لكن إيران فضلت السياسات الغربية على السوفيتية⁽³⁾.

3- تسليح إيران ضمن حلف بغداد :

باعت الولايات المتحدة الأمريكية الأسلحة لإيران ضمن فكرة الحزام الشمالي، وأصبحت إيران جزءاً رسمياً من المشروع الدفاعي الإقليمي، وذلك في 3 تشرين ثاني (نوفمبر) عام 1955م، مقابل التزام الولايات المتحدة الأمريكية دعم وترقية ترسانة الشاه⁽⁴⁾، حيث بلغ قيمة الدعم العسكري المقترح لها بقيمة 50 مليون دولار⁽⁵⁾.

وتخلت إيران عن سياسة القوة الثالثة التي كانت تنتظرها كلما تنافس اثنان على ثرواتها؛ لأنها وجدت في حلف بغداد، أو بمعنى أدق وجد الشاه في التحالف مع الغرب ما يحفظ له حكمه في

(1) في اتصال هاتفي مع آلان دالاس، قال، وزير الخارجية الأمريكية جون دالاس : إنه لا يجذب إعطاء أمريكا ضمانات لإيران، وإن مثل تلك الضمانات قد يُعدها الاتحاد السوفيتي خطوة انتقامية ضد مصر وسيتبدد من جراء ذلك أي أمل في تهدئة الوضع في المنطقة، كما وسيؤدي ذلك إلى اتخاذ خطوات ضد أمريكا؛ مما سيجعل الأمور أسوأ.

(Yesilbursa, Behcet Kemal : The Baghdad Pact, P. 118).

(2) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (301) بتاريخ 18 آذار (مارس) 1955م، مج 12، ص 714.

(3) القاسمي، خالد بن محمد : الخليج العربي، ص 132؛ آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 114.

(4) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 239.

(5) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (314) بتاريخ 27 تموز (يوليو) 1955م، مج 12، ص 745-746.

إيران، وبدأ انضمام إيران للحلف ضمن سلسلة من سياسات الشاه التي أدت إلى أن تصبح إيران الحليف الأول للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط⁽¹⁾.

وبحكم عضوية إيران في حلف بغداد، تلقت إيران مساعدات مالية كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾؛ لبناء أنظمة قوية ومستقرة ومعادية للشيوعية في جميع أنحاء العالم⁽³⁾، ومع ابتكار الشاه لسياسة (القومية الإيجابية) كبديل عن سياسة (التوازن السلبي) التي اتبعتها مصدق، شرع الشاه بإجراء العديد من الاتفاقيات الدبلوماسية والتجارية مع البلدان الغربية بشكل أساسي، أو مع تلك الموالية للغرب قدر الإمكان، ووفق ما قاله الشاه، فإن (القومية الإيجابية)، "هي أن نعقد أية اتفاقيات تدعم مصالحنا الخاصة، بغض النظر عن رغبات أو سياسات الآخرين"⁽⁴⁾.

وأشار إلى حجم المساعدات الأمريكية مدير برنامج المعونة العسكرية خلال مناقشته ميزانية المعونات للعام 1954-1955م بقوله : "لولا المعونة التي نقدمها لما كانت الحكومة الحالية -حكومة زاهدي- موجودة اليوم في كرسي الحكم"^{(5) (6)}.

4- الموقف الأمريكي من حلف بغداد :

جاء حلف بغداد في إطار تقاسم الأدوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لأنهم كانوا بحاجة إلى إقامة وسيلة للتعامل من خلالها مع الشرق الأوسط، ومثل حلف بغداد جزءاً من الحرب الباردة، كما مثل حالة من حالات الاتفاق والخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا⁽⁷⁾، وذلك في إطار توزيع الأدوار بينهما في الحفاظ على المصالح الاستراتيجية لهما في الشرق الأوسط، فقد أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية أن عليها اعتماد استراتيجية جديدة للدور الأمريكي البريطاني في الشرق الأوسط.

(1) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج العربي، ص278؛ القرم، آمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص33.

(2) للاطلاع على حجم المساعدات الأمريكية، أنظر: ملحق رقم (8) وترجمته، ص310-311.

(3) Marlowe, John: A Short Political Guide, P. 12; Kamrava, Mehran: The Political History of Modern Iran, P. 66; Farber, David: Taken Hostage, P. 59.

(4) Kamrava, Mehran: The Political History of Modern Iran, P. 66.

(5) لمزيد من التفاصيل حول خطة الولايات المتحدة الأمريكية لتقوية إيران عسكرياً أنظر : نص رسالة وزير الخارجية جون فوستر دالاس إلى وزير الدفاع الأمريكي ويلسون. (وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم(314) بتاريخ 27 تموز (يوليو) 1955م، مج12، ص745-746).

(6) عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية، ص40.

(7) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج العربي، ص273.

وقد هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة إقامة الأحلاف وتعميمها وفرضها بالقوة، إلى توسيع دائرة نفوذها، لتصل إلى تهديد الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي، وإلى ضمان السيطرة على ثروات المنطقة ووضعها الاستراتيجي، ولاسيما النفط⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أنشأت بداية الحلف، إلا أنها سرعان ما تراجعت في قرارها، ولم تنضم للحلف صراحةً بصفة أصلية⁽²⁾، بل اكتفت بالاشتراك في الحلف بصفة مراقب⁽³⁾؛ لأنها أرادت الحفاظ على الطابع الأصلي لذلك التحالف، ولم ترغب أن تثير الرئيس آنذاك المصري (جمال عبد الناصر)⁽⁴⁾، الذي نظر إلى العراق كأداة تمويه تابعة للإمبريالية الغربية في الشرق الأوسط⁽⁵⁾.

وقد أكدت بريطانيا دور الولايات المتحدة الأمريكية في قيام الحلف، عندما تحدث نائب عمالي في مجلس العموم البريطاني قائلاً : "لا ينبغي تهنة وزير خارجية بريطانيا على عقد ذلك الحلف، فهو لم يعن بعقيدة كثيراً، ولم يستند إلى مبادئ بريطانية، بل إلى مبادئ أمريكية، إن الشخص الذي يستحق التهاني الحارة هو مستر (دالاس)"⁽⁶⁾.

تركت الولايات المتحدة الأمريكية مهمة قيادة الحلف لبريطانيا، رغم أن وزير الخارجية (جون دالاس) رغب أن تبقى القوى العظمى بعيداً عن مثل هذه الاتفاقيات⁽⁷⁾، ثم قصرت مشاركتها على الانضمام إلى عضوية لجنة مكافحة النشاط الهدام، وكذلك اللجنتين الاقتصادية والعسكرية

(1) عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية، ص 46.

(2) Alexander, Charles C. : Holding the Line, P. 173.

(3) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (94) بتاريخ 30 كانون ثانٍ (يناير) عام 1956م، مج 12، ص 240، 242.

(4) جمال عبد الناصر (1918-1970م) : قائد ورجل دولة وعسكري عربي، اشترك في حرب فلسطين عام 1948م، نظم جماعة الضباط الأحرار؛ لعمل ثورة مصرية ضد الفساد والخيانة، وهم الذين قاموا بثورة 23 تموز (يوليو) عام 1952م، وفي عام 1954م تقلد منصب رئيس الوزراء، وقد كان له دور بارز في مبدأ عدم الانحياز عام 1955م، وفي نفس العام كسر احتكار السلاح بعقد أول صفقة أسلحة مع الكتلة الشرقية، رفض سياسة الأحلاف (حلف بغداد ومشروع إيزنهاور)، كما كان له دور بارز على الساحة السياسية، توفي فجأة في عام 1970م. (الكياي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج 2، ص 75-76).

(5) Alteras, Isaac: Eisenhower and Israel, P. 109; Briggs, Philip J.: Congress and the Middle East, P. 251.

(6) الحربي، جاسم محمد : العلاقات العراقية البريطانية، ص 272.

(7) إيزنهاور، دوايت : مذكرات إيزنهاور، ص 19؛

Alteras, Isaac: Eisenhower and Israel, P. 109.

التابعتين للحلف، حيث أصبحت عضواً في اللجنة الاقتصادية في 19 نيسان (أبريل) عام 1955م⁽¹⁾، ثم انضمت في آذار (مارس) عام 1957م للجنة العسكرية التابعة للحلف، موضحة بذلك رغبتها في تعميق تدخلها في حماية المنطقة⁽²⁾.

وقد قامت بتقديم المساعدة العسكرية اللازمة لذلك التعهد، من خلال التوقيع على اتفاقيات عسكرية ثنائية قوية مع إيران وتركيا والباكستان⁽³⁾، لكن بعد ثورة العراق، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية عضواً كامل العضوية في الحلف عام 1959م⁽⁴⁾.

ويرجع سبب عدم انضمام الولايات المتحدة الأمريكية للحلف في البداية؛ كي لا تتعرض للسخط الذي قد يثيره انضمامها في المنطقة، لاسيما وأن الحلف واجه معارضة شديدة من (إسرائيل)⁽⁵⁾ ومصر؛ كذلك بسبب مطالبة الكونجرس الأمريكي ضمان حدود (إسرائيل) نظير دخول الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁶⁾.

ولم يكن يريد للولايات المتحدة الأمريكية أن تضمن حدود أحد، لا (إسرائيل) ولا غيرها، كما قال إيزنهاور في سيرته الذاتية، يريد الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون حرة في الدخول ثم الخروج لحل بعض العضلات في الشرق الأوسط دون التزامات رسمية، كما حدث في أزمة مصدق⁽⁷⁾.

ثم إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت غير مستعدة لكشف خططها؛ فقررت أن تستخدم بريطانيا لإقامة الحلف، فإذا فشل المشروع؛ تقع الخسارة السياسية عليها، ويضعف مركزها السياسي، ومن ثم تضعف سيطرتها على المنطقة، وإذا نجح في ضم جميع الدول إلى الحلف، تظل

(1) ناصف، مصطفى : الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، ص49؛ السلطان، جمال مصطفى عبد الله : الإستراتيجية الأمريكية، ص359.

(2) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم(201) بتاريخ 21 آذار(مارس) عام1957م، مج12، ص463.

(3) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم(22) بتاريخ 16 آذار(مارس) عام1961م، مج18، ص46، 48.

(4) ناصف، مصطفى : الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، ص49.

(5) اعتمدت الباحثة وضع مسمى (إسرائيل) بين إشارة التتصيص؛ لبيان عدم شرعية ذلك الكيان الذي اغتصب أرض فلسطين، وشردها أهلها، وأدرج المسمى لنفسه؛ بهدف تزييف الحقائق، وأثبت إدعائه الباطل أن له حقاً فيها.

(6) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم(285) بتاريخ 19 كانون أول (ديسمبر) عام1957م، مج12، ص674-675؛ وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم(94) بتاريخ 30 كانون ثانٍ (يناير) عام1956م، مج12، ص240، 242.

(7) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج العربي، ص273.

بريطانيا تنقصها الوسائل للمحافظة عليه، وستكون الولايات المتحدة الأمريكية فقط هي التي تملك تلك القدرات والامكانيات، خاصة الالتزامات المادية تجاه الحلف، وبذلك يصبح حلف بغداد تحت السيطرة الأمريكية، وقد وجدت بريطانيا في ذلك مصلحتها؛ لأنها سعت للانضمام للحلف بهدف استعادة نفوذها في الشرق الأوسط⁽¹⁾.

5- انتهاء حلف بغداد :

في 5 آذار (مارس) عام 1959م، تحول حلف بغداد بعد انسحاب العراق منه إلى حلف السنتو (CENTO)؛ بسبب الثورة العراقية عام 1958م⁽²⁾، لكنه استطاع أن يبقى عشرين عاماً بفضل عضوية بريطانيا، والمساعدة الأمريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية، في مقره الجديد بأنقرة في تركيا⁽³⁾؛ وبسبب ارتكاز السياسة الأمريكية بعد انسحاب العراق من الحلف على شاه إيران، كبديل للعراق في حلف السنتو، حيث أصبحت إيران واسطة العقد فيه⁽⁴⁾.

ومع أن التوقعات الأمريكية بالنسبة لحلف السنتو كانت متواضعة، فإن التحالف شكل إطاراً عملت الولايات المتحدة الأمريكية في داخله على تحسين القدرات الدفاعية لدول الصف الشمالي، واستهدفت برامج المعونة المنسقة تدعيم الأمن الداخلي والإقليمي والخارجي لتلك الدول، التي كانت إيران إحداها⁽⁵⁾، حيث عقدت الولايات المتحدة الأمريكية معها اتفاقية دفاعية ثنائية، نصت الاتفاقية على الدعم الجوي وإقامة القواعد والمساعدة الفنية والعسكرية لإيران، مقابل النفط الإيراني، وذلك عام 1959م⁽⁶⁾.

لكن الخطط الأمريكية التي أنشأت الحلف، واجهت مرة أخرى العديد من المجابهات، لاسيما في إيران التي لم يستطع نظام الشاه القمعي، المعزز بكل الضغوط والدسائس الأمريكية في أن يضعف الحركة الجماهيرية المعارضة لتوجه الحكم الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁷⁾، وقد

(1) علوان، إبراهيم : مشكلات الشرق الأوسط، ص134؛ الحربي، جاسم محمد : العلاقات العراقية البريطانية، ص273؛ مرسى، ليلي، ووهبان، أحمد: حلف شمال الأطلسي، ص96.

(2) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص79؛ القرم، آمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص33؛ البرصان، أحمد سليم : إسرائيل والولايات المتحدة، ص29؛

Alexander, Charles C. : Holding the Line, P. 234.

(3) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص79؛ مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص475.

(4) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص84؛ الأيوبي، الهيثم : الأبعاد الإستراتيجية، ص32.

(5) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص79.

(6) مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص475-476؛

Kamrava, Mehran: The Political History of Modern Iran, P. 66.

(7) عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية، ص46.

انتهت الأمور بانسحاب إيران بعد سقوط نظام الشاه، وقيام الثورة الإيرانية، حيث أعلنت إيران انسحابها من الحلف في 12 آذار (مارس) عام 1979م، وبالتالي فقد الحلف أهم مرتكزاته، وزاد من أهمية الانسحاب موقع إيران الوسيط بين باكستان وتركيا، وانقطاع الاتصال البري بين الدولتين، كما أدى انسحابها إلى إعلان باكستان الانسحاب من الحلف في نفس اليوم، ثم تلاها القرار التركي بالانسحاب بعد ثلاثة أيام، ولم يكن الموقف التركي ناجماً عن تعاطف مع ثورة إيران، بل جاء من عدم أهمية ذلك الانسحاب بالنسبة إلى الأمن الغربي، على اعتبار أن بقاء تركيا في حلف الأطلسي يضمن قيامها بالمهام الملقة على عاتقها في إطار الحلف المركزي، وبذلك أسفر الانسحاب الإيراني عن خسارة الولايات المتحدة الأمريكية للجدار الواقي الذي يحد السوفييت من الجنوب⁽¹⁾.

لم يخدم الحلف الأهداف الإستراتيجية الغربية في المنطقة، بقدر ما أضر بها؛ لأن النوايا الأمريكية بدت أوضح للمنطقة، وانتقلت الولايات المتحدة الأمريكية من دولة كبرى تقوم بدور الوساطة النزيهة بين حلفائها الغرب الاستعماريين ودول المنطقة إلى دولة لها نفس الأهداف الاستعمارية الغربية⁽²⁾.

بمعنى أن الحلف رغم قدرته على التوغل في دول المنطقة، وتوظيفها لصالح السياسة الأمريكية وأهدافها؛ فإن ذلك النجاح يُعد نجاحاً نسبياً قياساً بالأهداف المرجوة من الحلف، وبالمدة التي استمر فيها الحلف قائماً.

أدى الحلف أيضاً إلى كشف الخطط الأمريكية للشرق الأوسط، حيث تم إدراج الولايات المتحدة الأمريكية ضمن قائمة الدول الغربية الاستعمارية، وشكل الخطر الأمريكي للشعوب، شأنه شأن الخطر البريطاني والفرنسي.

وفي ذلك كتبت جريدة وول ستريت جورنال (Wall Street Journal)⁽³⁾ في عام 1959م: "إن وزارة الخارجية الأمريكية انتهت أخيراً إلى الاعتراف بأن أسوأ ما يمكن أن يقوله عربي لآخر في هذه الأيام، هو أن يصفه بأنه صديق للولايات المتحدة"⁽⁴⁾.

(1) الأيوبي، الهيثم : الأبعاد الإستراتيجية، ص32.

(2) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص115.

(3) جريدة وول ستريت جورنال: صحيفة يومية أمريكية، تأسست في عام 1889م، صحيفة مختصة بالشؤون المالية، ولقد كانت تلك الصحيفة بصورتها الأصلية مكونة من أربع صفحات وتباع مقابل سنتين للنسخة الواحدة، وامتدت منطقة تداول الصحيفة الأصلية من مونتريال إلى واشنطن، وكانت الصفحة الأولى منها مخصصة لأخبار السوق.

(Geisst ,Charles R. : Wall Street, P. 105).

(4) أوكونور، هارفي : الأزمة العالمية، ص336.

لاسيما أن الأحداث أثبتت أن الهدف الرئيس للحلف، لا يتعدى حماية الدول الداخلة فيه من الخطر السوفيتي، أما ما عدا ذلك فقد وقف الحلف عاجزاً عن اتخاذ أي خطوة، وإلا فأين كان الحلف عندما احتلت الهند باكستان الشرقية، ثم أعلنتها دولة مستقلة باسم بنغلادش؟! (1).

كما دلت إشارات مستخرجة من صميم بنود المشروع الأمريكي على أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت فرض نفوذها؛ باعتبارها ممثلة للغرب كله على المنطقة، سواء أكان ذلك باستخدام أسلوب التدخل العسكري، أم إقامة القواعد العسكرية، أم تدعيم سلطات الأنظمة الموالية لها، والتي أقامت بعضها بنفسها، أم عبر تحالفات سياسية-عسكرية؛ لتعزيز دورها، ليس للإحاطة بالاتحاد السوفيتي فقط، بل لضرب فكرة الاستقلال الوطني المتزايدة في المنطقة، وسلب ذلك الاستقلال عن طريق السيطرة على كنوز وخيرات تلك المنطقة بكل الأساليب والطرق (2).

وبذلك فإنه رغم كل التدابير الأمريكية، إلا أن السياسة الأمريكية واجهت نجاحاً نسبياً لأحد مبادئها الداعمة لسياسة الاحتواء، والذي مثل أحد دعائم السيطرة على الشرق الأوسط ونقطته.

ثانياً : جهاز المخابرات الإيرانية (السافاك) عام 1956م :

سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ سقوط حكومة مصدق وضم إيران إلى حلف بغداد، إلى تنظيم الأوضاع الداخلية في إيران، بما يضمن استمرار نظام الشاه، الذي شكل الأداة التنفيذية للولايات المتحدة الأمريكية، وفي إطار ذلك الهدف قامت بتنظيم جهاز استخباراتي إيراني؛ للمحافظة مصالحها في المنطقة.

1- نشأة جهاز المخابرات الإيرانية (السافاك) :

جهاز السافاك الإيراني هو جهاز أمن الدولة واستخباراتها، وكانت المخابرات الأمريكية في عهد الرئيس إيزنهاور، هي أول من سعي بعد سقوط حكومة مصدق عام 1953م مباشرة (3)، إلى وضع برنامج شامل لإعادة تنظيم جهاز المخابرات الإيرانية، وتحديثه ثم إعادة تجهيزه، حيث سعى جهاز المخابرات الأمريكية إلى إقامة نوع من التعاون بينه وبين أسرة الشاه وغيرها من الأسر الغنية (4).

(1) ناصف، مصطفى: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، ص 168.

(2) عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية، ص 48.

(3) عبد الساتر، لبيب : قصة الخليج، ص 125؛ الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ص 184؛ شتا، إبراهيم الدسوقي : الثورة الإيرانية، ص 38 ؛

Parsa, Misagh : States, Ideologies, and Social Revolutions, P. 31.

(4) المراكبي، عبد المنعم : دول مجلس التعاون الخليجي، ص 99؛ جرجس، فواز : السياسة الأمريكية، ص 54.

لكن ظهور جهاز السافاك رسمياً، تم عام 1957م، بناءً على مشروع قانون تقدمت به الحكومة الإيرانية إلى المجلس النيابي، حيث جرى إقراره دون مناقشة من قبل الأعضاء الذين عينهم الشاه، وهكذا تم إضفاء الشرعية شكلياً على ما كان يتم بطرق غير مباشرة، وقد تولى رئاسته عسكري مرتبطاً برئاسة الوزارة، وعملياً بالشاه الذي يعينه ويزوده بالتوجيهات، ويمكن معرفة ما أعطي لتلك القيادة من أهمية من حقيقة أن رئيسها عين في منصب نائب رئيس الحكومة⁽¹⁾.

منذ قامت المخابرات الأمريكية بتأسيس جهاز السافاك عام 1956م، وهو تابع لها، وضمت (50) خمسين ألف عميل على الأقل، يعرفون بتفوقهم في ذلك المجال، على الرغم أن العدد الحقيقي يحيط به الغموض، وهناك آراء كثيرة حول العدد الحقيقي، منها (3) ثلاثة ملايين، وذلك وفق أقوال الدبلوماسيين في إيران، من موظفين وعملاء وجواسيس⁽²⁾، وهناك رأي أن عددهم الرسمي وصل إلى (10) عشرة آلاف⁽³⁾، أما الخبراء فقدروا عددهم ما بين (20) عشرين ألف من البوليس، وذلك العدد وضع جهاز السافاك في المرتبة الأولى من الآلات البوليسية الضاربة⁽⁴⁾.

اعتمد جهاز السافاك على أحدث الأجهزة الالكترونية، وآخر الصناعات التكنولوجية في مجال التجسس، إذ تمتع بميزانية كبيرة، فقد أعلن رسمياً أن ميزانية جهاز السافاك لعام 1972-1973 وصلت (255) مائتين وخمسة وخمسين مليون دولار، وقد ذاع صيت جهاز السافاك؛ باعتباره من أكثر أجهزة العالم الاستخباراتية قدرة على إرهاب المواطنين⁽⁵⁾.

كما لم يقتصر نشاط المخابرات الإيرانية على البلدان المجاورة فقط، بل امتد إلى أوروبا، وذلك ما حمل مجلة أمريكية⁽⁶⁾ القول : "إن كبار الجواسيس في الغرب، ينظرون بإعجاب غير مألوف نظراً إلى قدرتها على جمع المعلومات في الشرق الأوسط، وخصوصاً في الخليج الفارسي ومصر ولبنان"⁽⁷⁾.

وسُئل مسئول كبير في المخابرات الأمريكية عن جهاز السافاك فأجاب : "جهاز السافاك منظمة بوليسية محترفة تماماً، وهي أفضل آلة بوليسية من نوعها في الشرق الأدنى، إن لها بعض الصفات غير المحبوبة، ولكنها مؤثرة تماماً، أنا لا أتصور الشاه بدون سافاك"⁽⁸⁾.

(1) عبد الساتر، لبيب : قصة الخليج، ص 125؛ ارنبيرغر، هـالد : السافاك، ص 18.

(2) ارنبيرغر، هـالد : السافاك، ص 17، 21؛ الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج 4، ص 184.

(3) Parsa, Misagh: States, Ideologies, and Social Revolutions, P. 36.

(4) فيليري، جيرارد دي : نجمة صهيون، ص 25.

(5) الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج 4، ص 184.

(6) المجلة التي كتبت المقالة في ذلك الوقت هي مجلة نيوزيورك. (ارنبيرغر، هـالد : السافاك، ص 17).

(7) ارنبيرغر، هـالد : السافاك، ص 17.

(8) فيليري، جيرارد دي : نجمة صهيون، ص 24.

2- تدريب جهاز المخابرات الإيرانية (السافاك) :

تطور جهاز السافاك بسرعة هائلة منذ الوقت الذي ظهر فيه رسمياً في عهد الرئيس ايزنهاور؛ ليصبح بنفوذ غير محدود، وذلك برعاية المخابرات الأمريكية؛ لأن المخابرات الأمريكية لم تقم بتأسيس جهاز السافاك وتوجيهه فحسب؛ بل قامت بمدّه بأحدث الأجهزة وأكثرها تطوراً⁽¹⁾.

وأكد ذلك اعتراف اثنين من رؤساء جهاز السافاك في عهد الشاه في أيار (مايو) عام 1979م، أن الولايات المتحدة الأمريكية ساعدت في تنظيم جهاز المخابرات في طهران⁽²⁾.

وقد هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من تأسيس جهاز السافاك تثبيت نظام الشاه، وتحقيق مصالحها في إيران، والتصدي لعودة أي حركة سياسية شبيهة بحركة مصدق، مع السيطرة على حزب تودة⁽³⁾.

ورغم أن من أهداف نظام جهاز السافاك المحافظة على نظام الشاه؛ إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأمريكية من تجاهل ذلك الهدف إذا لم يخدم المصالح الأمريكية.

وذلك ما حدث في عهد الرئيس جون كينيدي (John Kennedy)⁽⁴⁾، فحينما أراد الشاه التعامل مع الشركة الإيطالية للبترول (إيني)، الأمر الذي سيكون بالضرورة على حساب احتكار الشركات الغربية للنفط الإيراني، أعد (كينيدي) في عام 1963م، خطة لإحداث انقلاب ضد نظام حكم الشاه، بالتعاون مع (تيمور بختيار)⁽⁵⁾ مدير جهاز السافاك⁽⁶⁾.

(1) ارنبيرغر، هـ رالد : السافاك، ص 19.

(2) سيجف، شموئيل : المثلث الإيراني، ك 2، ص 58.

(3) ارنبيرغر، هـ رالد : السافاك، ص 19؛ فنصة، نذير : طهران مصير الغرب، ص 119؛

Daniel, Elton L. : The History of Iran, P. 156.

(4) جون كينيدي (1917-1963م) : الرئيس الخامس والثلاثون لأمريكا، بن جوزيف كينيدي سفير أمريكا لدى بريطانيا، انتخب في عام 1946م في مجلس النواب عن الحزب الديمقراطي، ثم أعيد انتخابه إلى أن انتخب لمجلس الشيوخ عام 1952م، وأصبح عضواً في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، ثم تولى رئاسة أمريكا، وهو ما يزال في الثالثة والأربعين من عمره، فكان أصغر رئيس جمهورية أمريكي سناً، وأول كاثوليكي يتولى المنصب. (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج 5، ص 358).

(5) تيمور بختيار : أول رئيس لجهاز السافاك، عمل قائداً عسكرياً لطهران قبيل توليه ذلك المنصب، بدأ حياته في منزل قديم في طهران، عاش فقيراً حتى أرسله الشاه بناء على طلبه إلى أذربيجان، حيث أبدى شجاعة ومهارة في قتال المتمردين، وعندما كان مصدق رئيساً للوزارة، تولى تيمور منصب قائد عام للواء المدرع المتمركز في كرمشاه، فقد أرسل إحدى وحداته إلى طهران خلال أحداث سقوط حكومة مصدق، ومنذ ذلك الحين عُيّن بختيار قائداً عسكرياً لطهران بأمر من أمريكا. (هويدا، فريدون : سقوط الشاه، ص 57).

(6) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 9.

وكان ذلك التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وبخيتار الدافع الذي حذا بالشاه للتخلص من رئيس جهاز السافاك بختيار، بواسطة أحد أعضاء جهاز السافاك لاحقاً عام 1970م، بعد فراره من إيران⁽¹⁾.

كما هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من تأسيس جهاز السافاك التجسس على الاتحاد السوفيتي، حيث ذكر، آخر السفراء الأمريكيين في عهد الشاه⁽²⁾ : أن التعاون بين المخابرات المركزية الأمريكية وجهاز السافاك اقتصر على موضوع واحد هو السوفييت، لذلك تدرب رجال جهاز السافاك على تحليل الأساليب الفنية للمخابرات السوفيتية، واكتشاف أساليب التجسس الالكترونية السوفيتية⁽³⁾.

كما ذكر السفير الأمريكي أن تعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران في عهد الشاه، كان له ما يبرره من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، بعد سماح إيران للولايات المتحدة الأمريكية إقامة مركزين رئيسيين للتصنت فوق الأراضي الإيرانية، المطة على مواقع الصواريخ السوفيتية في وسط آسيا، ومن المركزين استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية مراقبة الأنشطة الالكترونية للسوفييت، والنشاط العسكري السوفيتي في الإقليم الذي يمثل أقرب موقع سوفيتي من منطقة الخليج⁽⁴⁾، إضافة إلى المبالغ الكبيرة التي كان يدفعها الشاه للولايات المتحدة الأمريكية مقابل ذلك التعاون بينهما⁽⁵⁾.

اهتم رؤساء المخابرات الأمريكية بجهاز السافاك، منهم رئيس الاستخبارات الأمريكية ريتشارد هولمز (Richard Holmes)، وآلان دالاس الرجل الذي عُرف باستخدام العنف⁽⁶⁾، وطبع

(1) الشاذلي، أحمد عبد القادر : الاغتيالات السياسية في إيران، ص 62.

(2) السفير الأمريكي وليام سوليفان، هو آخر السفراء الأمريكيين في عهد الشاه. (مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 83).

(3) استمرت أمريكا بتطوير السافاك بهدف التجسس على الاتحاد السوفيتي، ففي عام 1973م، قامت أمريكا من خلال اتفاقية صفقة الأسلحة، بتزويد الشاه بطائرات مروحية مقاتلة وطائرات نقل، وقذائف موجهة بطريقة أشعة الليزر، وغيرها من الأسلحة، بمبلغ وصل إلى (2) مليار دولار تقريباً، بالإضافة إلى أن مصانع الأسلحة الأمريكية زودت الشاه بنظام إنذار مبكر شمل طائرات مزودة بآلات تصوير وأجهزة للتنشويش على الرادارات وأجهزة استراق السمع تحت اسم مموه هو (إيكس)، لإقامته على حدود الاتحاد السوفيتي. (ارنبرغر، هـ رالد : السافاك، ص 19).

(4) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 83-84.

(5) هيكل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص 162.

(6) ارنبرغر، هـ رالد : السافاك، ص 19.

أسلوبه في استخدام العنف على جهاز السافاك، من خلال تدريبه أساليب التعذيب لهم؛ للحصول على المعلومات، وأكد ذلك أحد المحللين السياسيين للشؤون الإيرانية في وكالة المخابرات الأمريكية بقوله: "إن جهاز السافاك تلقى دروساً في التعذيب، على أيدي وكالة الاستخبارات الأمريكية"⁽¹⁾.

وكذلك صرح المحلل الرئيس للشؤون الإيرانية في جهاز المخابرات الأمريكية⁽²⁾، لصحيفة أمريكية بقوله : "إنه ورفاقه كانوا على علم بالتعذيب الذي تعرض له المنشقون الإيرانيون على يد جهاز السافاك، الذي أنشأه الشاه في أواخر الخمسينات، بمساعدة من جهاز المخابرات الأمريكية، التي شارك رجالها في تدريب المسؤولين عن جهاز السافاك على وسائل التعذيب"⁽³⁾، لذلك نظر الإيرانيون إلى جهاز السافاك على أن جرائمه وقفت وراءها الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾.

كما سجل عملاء جهاز السافاك أساليبهم في التعذيب في إيران؛ بغرض إرسالها إلى الولايات المتحدة الأمريكية المعلم الأول لهم، التي طبعت بدورها نسخ منها؛ لتوزيعها على بلاد صديقة لهم، كجزء من المساعدة الفنية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لأصدقائها⁽⁵⁾، ووصلت فعالية الجهاز وعناصرهم المدربة أن استعانت بهم السلطة الإيرانية ما بعد الثورة الإسلامية⁽⁶⁾.

3- دور (إسرائيل) في تدريب جهاز السافاك :

شارك جهاز المخابرات (الإسرائيلي) (الموساد) الولايات المتحدة الأمريكية في تدريب جهاز السافاك، من خلال وساطة أمريكية بين الطرفين⁽⁷⁾، لاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية شجعت دول المنطقة على التعاون فيما بينها في المجال الاستخباري وإحباط النشاطات السرية المعادية، ورغبت في دمج (إسرائيل) في ذلك الجهد الاستخباري القطري⁽⁸⁾.

(1) القرم، آمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص33.

(2) سيمور هيرش (Seymour Hersh) هو المحلل الرئيس للشؤون الإيرانية في جهاز المخابرات الأمريكية في ذلك الوقت. (زن، هوارد : التاريخ الشعبي للولايات المتحدة، ج2، ص285).

(3) زن، هوارد : التاريخ الشعبي للولايات المتحدة، ج2، ص285.

(4) فالدهايم، كورت : مذكرات كورت فالدهايم، ص14.

(5) هيكمل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص162؛

Ram, Haggai : Iranophobia, P. 53.

(6) عبد الساتر، لبيب : قصة الخليج، ص125.

(7) القرم، آمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص33؛ رام، حجابي : قراءة إيران في إسرائيل،

ص44؛ هيكمل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص162.

(8) سيجف، شموئيل : المثلث الإيراني، ك2، ص43.

حيث استعانت المخابرات الإيرانية بخبراء من (إسرائيل) في عمليات التعذيب، وجرى تدريب عملاء جهاز السافاك على يد الاستخبارات (الإسرائيلية)، فقد بلغ عدد الخبراء اليهود في جهاز السافاك عام 1976م، (500) خمسمائة خبير يتغلغلون في كل فروعها⁽¹⁾.

استهدف اليهود من ذلك الإفادة من جهاز السافاك في مصالحهم الخاصة، وقد أثبتت الأحداث فيما بعد تخطيط اليهود لذلك؛ لأنهم اعتمدوا على جهاز السافاك في معرفة جزء كبير من المعلومات عن البلاد الواقعة بينها وبين إيران، خاصة العراق وسوريا واليمن⁽²⁾، وقد صرح بذلك أحد مندوبي منظمة التحرير الفلسطينية في طهران، ضمن مقابلة مع مراسل صحيفة إيرانية بقوله : "إن إيران كانت بالنسبة (لإسرائيل) بمثابة محطة تنصت ونقطة مراقبة باتجاه سوريا والعراق"⁽³⁾.

كما اعتمدوا على جهاز السافاك في معرفة جزء كبير من المعلومات عن مصر، خاصة بعد تزويد الولايات المتحدة الأمريكية إيران أجهزة تصنت معقدة، تتجاوز في أدائها حدود إيران الجغرافية، لتغطي منطقة الخليج كافة، وبعض الدول المجاورة⁽⁴⁾.

وقد كشف صادق قطب زادة⁽⁵⁾ ذلك، في مقابلة مع صحيفة أمريكية، حيث ذكر أن الشاه أرسل عدداً من ضباط الأمن والاستخبارات الإيرانيين للدراسة في (إسرائيل)، ونشوء تعاون واسع النطاق بين أجهزة المخابرات الأمريكية و(الإسرائيلية) والإيرانية، اشتمل ذلك التعاون على تبادل التقديرات حول الوضع في الدول العربية ومنطقة الخليج العربي، وتبادل المعلومات بشأن نشاطات الفلسطينيين، وتدريب إيرانيين في معسكرات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان⁽⁶⁾.

(1) ارنبيرغر، هـرالد : السافاك، ص17؛ شتا، إبراهيم الدسوقي : الثورة الإيرانية، ص38؛ فيلييري، جيرارد دي: نجمة صهيون، ص24.

(2) ارنبيرغر، هـرالد : السافاك، ص19.

(3) سيجف، شموئيل : المثلث الإيراني، ك2، ص43.

(4) عبد الساتر، لبيب : قصة الخليج، ص125؛ البرصان، أحمد سليم : إسرائيل والولايات المتحدة، ص29.

(5) صادق قطب زادة (1936-1982): سياسي إيراني، أصبح وزيراً للخارجية في 1979-1980، ثم أعدم رمياً بالرصاص في عام 1982م، بعدما وجهت إليه تهمة التآمر على قلب نظام الثورة الإيرانية، التي تزعمها آية الله خميني، انضم قطب زادة إلى العمل السياسي والحزبي، عندما كان لا يزال طالباً، وانضم إلى الجبهة القومية، التي كانت تستلهم أفكار مصدق، قبل أن ينضم إلى حركة تحرير إيران، التي تزعمها مهدي بازرگان، عاد مع آية الله عام 1979م؛ ليشغل وزيراً للخارجية. (الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج4، ص221-222).

(6) سيجف، شموئيل : المثلث الإيراني، ك2، ص58.

وبدأ التعاون بين إيران و(إسرائيل) منذ أوائل الخمسينات، فقد جمع الطرفان العداء المشترك للقومية العربية⁽¹⁾ والمناهضة للإتحاد السوفيتي⁽²⁾.

4- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من جهاز السافاك :

أدى تفاقم دور جهاز السافاك لاحقاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حدوث أزمة، ومن ذلك تلك الأزمة التي ثارت بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية خلال حملة الرئاسة التي فاز فيها جيمي كارتر (Jimmy Carter)⁽³⁾، فقد أخرج الصحفيون هنري كيسنجر (Henry Kissinger)⁽⁴⁾ وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، حينما سأله عن النشاطات الواسعة وغير القانونية التي يقوم بها رجال جهاز السافاك في المجتمع الأمريكي، لمتابعة ومراقبة مواطنيهم⁽⁵⁾.

كما لم تهتم الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً بالمعلومات التي تحصل عليها من جهاز السافاك، وصرح آخر السفراء الأمريكيين في عهد الشاه، أن كل ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتلقاه من معلومات عن طريق جهاز السافاك، فيما يبدو معلومات مزيفة؛ نتيجة تلاعب سوفيتي ما، لذلك عندما حذر جهاز السافاك الولايات المتحدة الأمريكية من أن الشيوعيين على وشك الاستيلاء على السلطة في أفغانستان، استخف المسؤولون في الولايات المتحدة الأمريكية

(1) بعد إعلان مبدأ نيكسون ووضع أمريكا إيران مهمة مكافحة القوى الثورية والوطنية في المنطقة، عمل جهاز السافاك بالتنسيق مع الموساد (الإسرائيلي) والمخابرات الأمريكية في المنطقة؛ لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة وفق مبدأ نيكسون. (النعمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص139؛

Ram, Haggai : Iranophobia, P. 53).

(2) فيلييري، جيرارد دي : نجمة صهيون، ص24؛

Ram, Haggai: Iranophobia, P. 53.

(3) جيمي كارتر (1924م) : الرئيس التاسع والثلاثون لأمريكا، تولى مهامه في 20 كانون ثانٍ (يناير) عام 1977م، أصبح شيخاً في مجلس الشيوخ (1866-1962)، ثم حاكماً لولاية جورجيا منذ عام 1970م، رشح نفسه للرئاسة عن الحزب الديمقراطي، واستطاع أن يحصل على قاعدة الحزب ففاز بالترشيح عن الحزب، ومنهجا استطاع الوصول للرئاسة. (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج5، ص21-22).

(4) هنري كيسنجر (1923م) : سياسي أمريكي، ولد في ألمانيا من عائلة يهودية، وعاش فيها حتى عام 1938م، عندما هاجرت أسرته هرباً من القمع النازي، حصل على الجنسية الأمريكية عام 1943م، تولى منصب مستشار في السياسة الخارجية للرؤساء إيزنهاور وكينيدي وجونسون، وفي أواخر عام 1968م عينه نيكسون مستشاراً خاصاً له لشؤون الأمن القومي، وقد عهد له نيكسون بعدد من المهمات الخطيرة والصعبة في آن واحد. (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج5، ص121)

(5) فيلييري، جيرارد دي : نجمة صهيون، ص24.

بتلك المعلومات، وأكدوا أن معلوماتهم تشير إلى عكس ذلك، ثم تبين لهم صحة المعلومات الإيرانية بعد فوات الأوان⁽¹⁾.

تم حل جهاز السافاك بعد سقوط نظام الشاه، حيث طُلب من جميع المنتسبين إلى ذلك الجهاز تسليم أنفسهم للمحاكم الثورية، فأعدم عدد منهم وسجن آخرون، وأصبح بعد ذلك جهاز السافاك وزارة⁽²⁾.

وبذلك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية التحكم في إيران من خلال جهاز السافاك، الذي بدوره كان الأداة الفعالة لقمع الإيرانيين، وتحقيق أهداف السياسة الأمريكية في منع التوغل السوفيتي في إيران والمنطقة.

ثالثاً : مبدأ إيزنهاور عام 1957م :

لم تتوفر الظروف السياسية لانضمام الولايات المتحدة الأمريكية لحلف بغداد مباشرةً عند قيامه، بل دفعت الأحداث إلى تأكد الإدارة الأمريكية في عهد إيزنهاور، بعجز الحلف على القيام بالدور الذي أنشئ من أجله، لاسيما بعد رفض معظم دول الشرق الأوسط الانضمام للحلف، وأخيراً في الانسحاب العراقي منه، لذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ إيزنهاور؛ لتتمكن من حماية مصالحها في المنطقة، حيث عُد المبدأ أحد التطورات الهامة في سياسة الرئيس إيزنهاور؛ للمحافظة على المصالح الأمريكية.

1- أسباب إعلان مبدأ إيزنهاور :

أخفقت السياسة الأمريكية في تحقيق أهدافها من خلال حلف بغداد، وتساعد المد القومي العربي آنذاك، حيث بلغ ذروته في تحدي الرئيس جمال عبد الناصر⁽³⁾، ووجد الاتحاد السوفيتي فرصة جديدة للتحرك في المنطقة بعد أن لقي الإنذار الذي حذر فيه من حلف بغداد في 18 نيسان (أبريل) عام 1955م ترحيباً لدى عبد الناصر، وترجم على شكل صفقة الأسلحة التشيكية إلى مصر عام 1955م، بوساطة سوفيتية، لاسيما بعد رفض الولايات المتحدة الأمريكية تزويد مصر بالأسلحة⁽⁴⁾.

(1) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 83-84.

(2) الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج 4، ص 184.

(3) تنيرة، بكر : التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية، ص 37.

(4) عبد الحي، وليد، وآخرون: مستقبل السياسات الدولية، ص 72-73؛ برجاس، حافظ : الصراع الدولي،

ص 222.

كان القرار السوفيتي بتزويد مصر بالأسلحة، إيذاناً بأن السوفييت قرروا تعدي دول الحزام الشمالي إلى العالم العربي، الأمر الذي استدعى مساعلة فكرة الدفاع الخطي، التي كان يقوم عليها حلف بغداد، وأسلوب الولايات المتحدة الأمريكية للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط⁽¹⁾.

ورداً على صفقة السلاح التشيكية وعد جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية مصر حينذاك بتمويل مشروع السد العالي⁽²⁾⁽³⁾.

أدى عدم الاتفاق في وجهات النظر بين المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حول أفضل السبل للحفاظ على الأمن الإقليمي، ومنع الهيمنة السوفيتية على الشرق الأوسط، إلى سحب الولايات المتحدة الأمريكية عرضها بمساعدة مصر؛ لتمويل السد العالي، في 19 تموز (يوليو) عام 1956م⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

وفي 26 تموز (يوليو) رد عبد الناصر منتقماً بانتزاع السيطرة على قناة السويس من بريطانيا وفرنسا⁽⁶⁾، التي كانت تتحكم في عبور ما لا يقل عن 40% من إجمالي الواردات النفطية المتجهة نحو أوروبا، لذلك وقع العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956م، كمحاولة لعودة النفوذ البريطاني والفرنسي والسيطرة الإقليمية على المنطقة والقناة⁽⁷⁾، وقد أدت تلك المحاولة إلى ازدياد تنامي المد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط⁽⁸⁾، مما اضطر (إيزنهاور)

(1) لينتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص240.

(2) أغضب ذلك التكتيك الدول المعادية للسوفييت، الأعضاء في حلف بغداد، الذين كانوا دائمي الشكوى في النصف الأول من عام 1956م، في أن التقارب المصري السوفييتي كان له تأثيره، وأن العائد منه أفضل في أمريكا من إخلاصهم الأيديولوجي. (لينتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص241).

(3) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص222.

(4) كانت هناك أسباباً أخرى للتراجع الأمريكي منها : اعتراف مصر بالصين الشيوعية، والضغط الصهيونية المالية (لإسرائيل) في أمريكا. (برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص222).

(5) إيزنهاور، دوايت : مذكرات إيزنهاور، ص26؛ لينتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص241.

(6) كانت ناقلات النفط القادمة من الخليج تقطع حوالي (11) أحد عشر ألف ميل، حول الرجاء الصالح في رحلتها إلى بريطانيا، أما من خلال القناة فكانت تقطع (6,500) ستة آلاف وخمسمائة ميل فقط، وفي عام 1955م صار النفط يشكل 70% من المواد المنقولة عبر القناة، وصارت القناة نقطة الوصل الرئيسة في النظام العالمي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية. (قناوي، سليمان : البترول وأمريكا، ص243-244).

(7) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص222؛ تنيرة، بكر : التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية، ص37.

(8) منصور، ممدوح محمود : الصراع الأمريكي السوفيتي، ص215-216.

إلى استخدام قوة النفوذ الدبلوماسية والمالية الأمريكية ضد بريطانيا، التي انسحبت من مصر على أثر ذلك⁽¹⁾⁽²⁾.

كما تزايد الضغط على الحكومات العربية الموالية للغرب⁽³⁾، لاسيما بعد إعلان السوفييت مساندة للحركات القومية والتحررية، وتقديمه مساعدات اقتصادية وعسكرية لدول الشرق الأوسط؛ لدعم وجوده في المنطقة⁽⁴⁾، ثم استغاثة دول حلف بغداد بأنه إن لم تسرع الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات سريعة فستكون العقبة انهيار تلك الحكومات أو السيطرة عليها من قبل السوفييت⁽⁵⁾.

2- إعلان مبدأ إيزنهاور :

في ضوء تلك المتغيرات على المنطقة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ كانون الأول (ديسمبر) عام 1956م، في إعادة تقييم سياستها تجاه الشرق الأوسط؛ لأنها لن تقبل بأن يقوم الاتحاد السوفيتي بملء الفراغ الذي أحدثه انحسار نفوذ بريطانيا وفرنسا في المنطقة، وأدركت ضرورة أن تقوم برد فعل يتناسب مع حجم التهديد الذي تتعرض له المصالح الغربية الحيوية في المنطقة؛ بهدف احتواء التوسع السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط⁽⁶⁾.

درست الولايات المتحدة الأمريكية السياسة الممكنة للسير عليها من أجل ملء الفراغ المحتمل حدوثه، بانسحاب بريطانيا الوشيك من الشرق الأوسط⁽⁷⁾، وتأثيرات ذلك على النهج

(1) لوح إيزنهاور بفكرة حظر نفطي أمريكي ضد بريطانيا، وأعلنت بريطانيا على إثرها تخفيض الاستهلاك النفطي بنسبة 10%، وفي مجلس العموم البريطاني استقبل الأعضاء رئيس الوزراء بالتصفيير والسخرية، وقال أحد الأعضاء : إذا أصدرتم كوبونات لتوزيع حصص الوقود، يجب طباعة صورة رئيس الوزراء على تلك الكوبونات، كما اهتز الوضع المالي لبريطانيا وطلبت من صندوق النقد الدولي أن يسعفها، فرفض الصندوق ذلك بايعاز من أمريكا، وهكذا سحبت بريطانيا وفرنسا قواتها من السويس. (بيـرغين، دانييل : الجائزة، ص184-185).

(2) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص241.

(3) في الأردن أسفرت الانتخابات التي جرت في عام 1956م، عن تشكيل حكومة ذات اتجاه قومي عربي موالٍ للتيار الناصري، وسرعان ما قامت في عام 1957م، بإلغاء معاهدة التحالف البريطانية الأردنية، وطلبت بسحب القوات البريطانية من أراضيها، كما أعلنت اعترافها بالاتحاد السوفيتي، وفي سوريا اقتربت إلى التحول إلى منطقة نفوذ سوفيتية. (منصور، ممدوح محمود : الصراع الأمريكي السوفيتي، ص215).

(4) منصور، ممدوح محمود : الصراع الأمريكي السوفيتي، ص215-216.

(5) فضة، محمد إبراهيم : مشكلات العلاقات الدولية، ص53.

(6) منصور، ممدوح محمود : الصراع الأمريكي السوفيتي، ص219.

(7) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص242.

الأمريكي، في كل أرجاء المنطقة المثلثة، والمصاعب التي قد تلقاها سياسة واشنطن، إذا لم تسارع في الهروب إلى الأمام كما صرح (إيزنهاور) ذاته⁽¹⁾.

وتبين للولايات المتحدة الأمريكية من خلال تقرير مجلس الأمن القومي، أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتأى بنفسها عن بريطانيا، وأن تحتفظ بحق العمل منفردة، عندما لا تتطابق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا⁽²⁾.

كما رأى (إيزنهاور) أن إصدار تصريح من الكونجرس والرئيس الأمريكي، سيكون بمثابة قوة رادعة ضد المد الشيوعي في المنطقة، ووقف للنفوذ السوفيتي⁽³⁾ (4).

وفي كانون الثاني (يناير) عام 1957م اقترح (إيزنهاور) على الكونجرس التصويت على قرار يتعلق بالشرق الأوسط عرف باسم (مبدأ إيزنهاور)، وذلك القرار حول الرئيس سلطة التدخل في حالة هجوم شيوعي مباشر على بلد من بلاد الشرق الأوسط⁽⁵⁾، واستخدام القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة الأمريكية لحماية تلك الدول، التي تطلب المساعدة الأمريكية، وكذلك حق توزيع مساعدات اقتصادية عليها⁽⁶⁾.

عدّ مبدأ (إيزنهاور) أنه جاء متمماً لمبدأ ترومان، وآخر حلقة في سياسة الأحلاف الدفاعية لاحتواء الشيوعية في المنطقة⁽⁷⁾، وقد شكل مبدأ (إيزنهاور) تحولاً في الفكر الاستراتيجي الأمريكي؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت أسلوب التدخل العسكري؛ لمواجهة التهديدات السوفيتية⁽⁸⁾، ولم يترك التصريح في ذهن القادة شكاً في أن أي محاولة للسيطرة على الشرق الأوسط، ستقابل بالقوة إن تطلب الأمر⁽⁹⁾ (10).

(1) بحيري، مروان : السياسة الأمريكية، ص 61.

(2) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 250.

(3) نصح دالاس الرئيس إيزنهاور في 7 كانون الأول (ديسمبر) عام 1956م بأن هناك ثلاثة بدائل: الانضمام إلى حلف بغداد، أو إيجاد تجمع جديد تحت ميثاق الأمم المتحدة، أو أن تتعامل على أساس دولة مع دولة بموجب سلطة، يمكن أن يمنحها لها الكونجرس الأمريكي، وقد رجح إيزنهاور الخيار الثالث. (ليتل، دوجلاس: الاستشراق الأمريكي، ص 242).

(4) فضة، محمد إبراهيم : مشكلات العلاقات الدولية، ص 51.

(5) دروزيل، ج.ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج 1، ص 380.

(6) الفلاح، سهيل داود : أوراق أمريكية، ص 179؛ ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 244.

(7) فضة، محمد إبراهيم : مشكلات العلاقات الدولية، ص 51-52.

(8) منصور، ممدوح محمود : الصراع الأمريكي السوفيتي، ص 281.

(9) أكد ذلك تحليل الاستراتيجي البريطاني هيرمان فينر (Herman Finer) لمبدأ إيزنهاور، حيث قال: " ينطلق مبدأ إيزنهاور من ظاهرة أن المصلحة القومية لأمريكا هي تبرير للتدخل المسلح في الشرق الأوسط، وفي الخليج وتوابعه الإستراتيجية، كل ذلك حسب التقدير المطلق لأمريكا نفسها. (بحيري، مروان : السياسة الأمريكية، ص 60).

(10) فضة، محمد إبراهيم : مشكلات العلاقات الدولية، ص 53.

3- انضمام إيران لمبدأ إيزنهاور :

رأى (إيزنهاور) أن إيران يجب أن تقوم بدور فعال في سد ثغرة ناقصة في الحزام الشمالي؛ لذلك رغب في تقوية قواتها المسلحة؛ لتكون قادرة على الدفاع عن خط جبال زاغروس الممتد عبر الأراضي الإيرانية، والتي رأى أنها تعد الخط الدفاعي الأول عن الشرق الأوسط⁽¹⁾، وأن الأسلحة التي تنقل إلى إيران لا بد أن تتناسب مع دور إيران في خط الدفاع في منطقة الشمال⁽²⁾.

ودعم ذلك التوجه الأمريكي بتسليح إيران؛ لأن إيران كانت ضمن دول حلف بغداد الأربع التي أعربت عن تأييدها لمبدأ (إيزنهاور) فوراً، وذلك في كانون الثاني (يناير) عام 1957م⁽³⁾.

وفي الجولة التي قام بها رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب⁽⁴⁾، في آذار (مارس) ونيسان (أبريل)؛ لزيارة (15) خمس عشرة دولة، وجد أن إيران من بين تلك الدول التي كانت متهافئة على المزيد من الدعم الأمريكي المباشر للأمن الإقليمي⁽⁵⁾.

ويرجع سبب ذلك ازدياد مخاوف الشاه من تصاعد قوة الدول المجاورة له والمتعاونة مع الاتحاد السوفيتي⁽⁶⁾⁽⁷⁾، وقد زادت مطالبة الشاه للولايات المتحدة الأمريكية تقديم تعهدات بالدعم الاقتصادي والعسكري لها⁽⁸⁾، على الرغم أن المساعدات الأمريكية لإيران حتى شهر حزيران (يونيو) عام 1957م وصلت إلى أكثر من (794) سبعمائة وأربعة وتسعين مليون دولار، ومع وصول بعثة أمريكية في عام 1957م؛ لتدريب وتنظيم الجيش الإيراني، لكن الشاه طلب من

(1) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (269) بتاريخ 4 شباط (فبراير) 1955م، مج 12، ص 703، 708.

(2) Cohen, Michael J. : Strategy and Politics, P. 93.

(3) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص 188؛ سيجف، شموئيل : المثلث الإيراني، ك 2، ص 43.

(4) كان جيمس آر ريتشارد (James R. Richard) رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب في ذلك الوقت. (ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 245).

(5) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 245.

(6) لاسيما بعد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا في شباط (فبراير) عام 1958م، ثم قيام الثورة في العراق في تموز (يوليو) عام 1958م، ومطالبة عبد الكريم قاسم ضم الكويت إلى العراق، ووقوع أحداث دامية في لبنان في السنة نفسها. (برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص 225).

(7) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص 225.

(8) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (234) بتاريخ 8 أيار (مايو) 1958م، مج 12، ص 547-548.

البعثة أن تنتقل إلى (إيزنهاور) رغبته في أن تعقد الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران اتفاقية جديدة، تحمي الشاه من أي اعتداء داخلي أو خارجي، لكن الولايات المتحدة الأمريكية ترددت في تنفيذ مطلبه⁽¹⁾.

فقد كان هناك قلقاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية أن تصل المعدات التي سوف ترسلها الولايات المتحدة الأمريكية إلى السوفييت، في حال حدوث أو وقوع حرب، كما قلقت الإدارة الأمريكية أيضاً لمخاطر تحميل الاقتصاد الإيراني ما لا يطيق أي ببناء منشأة عسكرية إيرانية⁽²⁾.

وكان الشاه اتجه إلى الاتحاد السوفيتي من أجل عقد معاهدة عدم اعتداء معهم، وقدم لهم نسخة خطية من تلك الاتفاقية، وبين لهم استعدادهم لتوقيعها فوراً، فوافق السوفييت، وأرسلوا إلى إيران نائب وزير الخارجية السوفيتية لتوقيع الاتفاقية، وقد أثار عمله ذلك الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾.

لذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة عقد اتفاقية إجرائية مع إيران؛ لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه وفق مبدأ إيزنهاور⁽⁴⁾، حيث أرسلت في الحال اتفاقاً خطياً تعهدت فيه بالمساعدة لإيران في حالة تعرضها لأي اعتداء، وعلى استمرار تزويد إيران بالمساعدة العسكرية والاقتصادية⁽⁵⁾، وانسحب المندوب السوفيتي، ووقع الشاه على الاتفاق الأمريكي، ثم أقره المجلس في آذار (مارس) عام 1959م⁽⁶⁾، وبذلك استطاع الشاه أن يحاور المعسكر الغربي والشرقي؛ بهدف الوصول إلى الأسلحة، ونجح في ذلك رغم معرفة الولايات المتحدة الأمريكية لنوايا الشاه من تلك السياسة.

نتج عن توقيع إيران لاتفاقية الدفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية أعنف وأشد رد فعل سوفيتي تجاه إيران، حيث عدّ الاتحاد السوفيتي أن الاتفاقية تعرض الحدود الجنوبية للاتحاد لخطر مباشر، وأن إيران تحولت إلى قاعدة أمريكية في منطقة الخليج، واستمر التوتر بينهما حتى عام 1962م، بينما ظل الشاه مالياً للسياسة الأمريكية في المنطقة⁽⁷⁾.

(1) النشاشيبي، ناصر الدين : ماذا جرى في الشرق الأوسط، ص 273.

(2) Cohen, Michael J. : Strategy and Politics, P. 93.

(3) النشاشيبي، ناصر الدين : ماذا جرى في الشرق الأوسط، ص 273.

(4) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 202.

(5) النشاشيبي، ناصر الدين : ماذا جرى في الشرق الأوسط، ص 273؛ آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 202.

(6) النشاشيبي، ناصر الدين : ماذا جرى في الشرق الأوسط، ص 273.

(7) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 202.

فشل مبدأ إيزنهاور، حيث ثبت أن المبدأ سيء النتائج؛ لأن الاتحاد السوفيتي أصبح القوة المسيطرة في المنطقة بين عامي 1958-1959م، كما نمت التيارات القومية المعادية للغرب بشكل لم تشهده المنطقة من قبل⁽¹⁾.

وبحلول أوائل تشرين الأول (أكتوبر) عام 1958م، توصلت مجموعة عمل البيت الأبيض المكلفة بدراسة الوضع في الشرق الأوسط أن مبدأ (إيزنهاور) لا بد أن يُعد قديماً، وينبغي أن تكون هناك بعض التغيرات الرئيسة⁽²⁾.

ولاحظ (جون كيندي) ملامح الفشل في سياسة سلفه، لدرجة أنه كتب محلاًّ ضعف ذلك المبدأ القصير النظر بقوله : " إن (حلف بغداد) و(مبدأ إيزنهاور) يمثل في نظري لحظات غير سعيدة للسيد (دالاس) في الشرق الأوسط"⁽³⁾.

وفي المحصلة فإن سياسة الأحلاف والمبادئ التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار التصدي للهيمنة السوفيتية، وكافة المساعدات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية، ما هي إلا إستراتيجية انتهجت على أساس استغلال حاجة تلك الدول؛ للوصول إلى الهيمنة الأمريكية على أهم المناطق الإستراتيجية في العالم.

(1) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص129؛ تنيرة، بكر : التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية، ص37.

(2) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص249.

(3) بحيري، مروان : السياسة الأمريكية، ص61.

الفصل الثالث
السياسة الأمريكية ومبدأ الدعامة المزدوجة
(1960-1971م)

المبحث الأول : تبلور مبدأ الدعامة المزدوجة في ظل ادارتي الرئيس كينيدي وجونسون (1960-1969م).

المبحث الثاني : السياسة الأمريكية ومبدأ نيكسون (الدعامة المزدوجة) (1969-1971م).

المبحث الأول

تبلور مبدأ الدعامة المزدوجة في ظل ادارتي الرئيس كينيدي وجونسون
(1960-1969م)

أولاً : التطورات السياسية في عهد الرئيس كينيدي (1960-1964م) :

- 1- تطور السياسة الأمريكية على الساحة الدولية.
- 2- تطور السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.
- 3- تطورات الانسحاب البريطاني من الخليج العربي.

ثانياً : إدارة كينيدي وفكرة الدعامة المزدوجة (1960-1964م) :

- 1- إيران والدعامة المزدوجة في عهد كينيدي.
- 2- إدارة كينيدي والإصلاحات الداخلية في إيران.

ثالثاً : نشأة مبدأ الدعامة المزدوجة في عهد الرئيس جونسون (1964-1969) :

- 1- الانسحاب البريطاني من الخليج في عهد جونسون.
- 2- الموقف الأمريكي بعد إعلان الانسحاب البريطاني.
- 3- سياسة الدعامة المزدوجة في عهد إدارة جونسون.

رابعاً : إيران والسعودية في ظل مبدأ الدعامة المزدوجة :

- 1- أثر الانسحاب البريطاني على التسليح العسكري الإيراني.
- 2- علاقات إيران والسعودية في ظل مبدأ الدعامة المزدوجة.

المبحث الأول

تبلور مبدأ الدعامة المزدوجة في ظل ادارتي الرئيس كيندي وجونسون (1960-1969)

تمهيد :

منذ بداية مؤشرات الانسحاب البريطاني من الشرق الأوسط، توجهت الإدارة الأمريكية للبحث عن بديل لبريطانيا، في ظل صعوبة التواجد الأمريكي، لاسيما بعد التورط الأمريكي في مناطق مختلفة في العالم، وازدياد أهمية الشرق الأوسط، حيث بدأت الإدارة الأمريكية بدراسة إمكانية تكليف بعض دول المنطقة كحارس للخليج، ضمن مبدأ عُرف فيما بعد باسم (الدعامة المزدوجة)، وكانت إيران المرشح الأول لذلك الدور عن غيرها من دول المنطقة، لعدة اعتبارات.

ورغم إعلان نيكسون لمبدأ الدعامة المزدوجة، إلا أن بداية ظهور أسس المبدأ بدأت منذ الرئيس (كيندي)، فقد أرسى دعائم ذلك المبدأ، بينما واجهت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس ليندون جونسون (Lindon Johnson)⁽¹⁾ مؤشرات رسخت التوجه الأمريكي لتبني مبدأ (الدعامة المزدوجة)، لكن الرئيس نيكسون حظي بإعلانه، واقتران اسمه بمبدأ الدعامة المزدوجة، أو فيما عُرف (مبدأ نيكسون) للعالم في ذلك الوقت، ووفق ذلك المبدأ بدأت ترتيبات جديدة لتأهيل إيران لذلك الدور، وقيامها بمهامه في المنطقة.

أولاً : التطورات السياسية في عهد الرئيس كيندي (1960-1964) :

كانت البدايات الأولى لتفكير إدارات السياسة الأمريكية، بصياغة مبدأ الدعامة المزدوجة، قد بدأت منذ تولى الرئيس الأمريكي (كيندي)، وذلك بعد حدوث تطورات جديدة على الساحة الدولية وفي الشرق الأوسط.

(1) ليندون جونسون (1908-1973م) : الرئيس السادس والثلاثون لأمريكا، تولى الرئاسة إثر اغتيال الرئيس كيندي عام 1963م، واستمرت ولايته حتى عام 1969م، اشتهر بأنه مناور بارع في الكونجرس الأمريكي، حيث كان زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ، في عهده تورطت أمريكا في الحرب الفيتنامية، وحالت انتصارات شعب فيتنام على أمريكا دون تمكنه من تجديد رئاسته، كما زود (إسرائيل) بالأسلحة وشجعها على عدوان عام 1967م. (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج2، ص120-121).

1- تطور السياسة الأمريكية على الساحة الدولية :

تميزت السياسة الأمريكية في عهد (كيندي) بانخفاض حدة المجابهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسوفييت، وتحولها إلى مزيجاً من التصلب في بعض المواقف والمرونة والميل إلى التراجع والتفاهم في مواقف أخرى، ويرجع سبب ذلك : إلى بدأ تأثير التطور التقني، ووضوح خطورته الدولية منذ منتصف الخمسينات، ووصول الطرفان إلى ما اصطلح تسميته بالتعاقد النووي التقريبي بين واشنطن وموسكو⁽¹⁾، بمعنى : انتهاء عهد التفوق الاستراتيجي الأمريكي، ووصول الاتحاد السوفيتي إلى درجة المساواة⁽²⁾.

كذلك حدوث انقسامات داخلية ضمن كل معسكر، ففي الشرق الاشتراكي برز الخلاف السوفيتي-الصيني، الذي فرق وحدة الشرق، وأنهى تفرد الاتحاد السوفيتي بزعامة الشرق، كما شهد الغرب أيضاً انقساماً خطيراً، تمثل في خروج فرنسا على الإرادة الأمريكية وانسحابها من حلف شمال الأطلسي، ودعوتها لاستقلال أوروبا من الهيمنة الأمريكية، لكن رغم ذلك ظل العالم كما كان سابقاً، عالماً ثنائي القطبية تنزعها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي⁽³⁾.

2- تطور السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط :

سيطرت على السياسة الأمريكية في الخمسينات فكرة التحالف أو الأمن الإقليمي التي اتخذت أكثر من صيغة مثل التصريح الثلاثي في أيار (مايو) عام 1950م، ومشروع قيادة الشرق الأوسط، ثم تضمين الشرق الأوسط في إطار نظرية الحصر الشامل، ثم (حلف بغداد) و(الحلف المركزي)، ثم (مشروع أيزنهاور)، وأخيراً ما سمي بسياسة الرد المرن⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

وعندما وصل (جون كيندي) إلى الحكم، اتجهت الإدارة الأمريكية بشكل عام إلى التقليل من شأن الشرق الأوسط، كمركز للصراع مع الشيوعية، وظهر ذلك التوجه في محادثات

(1) ناصف، مصطفى : الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، ص154.

(2) فضة، محمد إبراهيم : مشكلات العلاقات الدولية، ص59.

(3) عبدالله، عبد الخالق : العالم المعاصر، ص65-66.

(4) هي سياسة تطوير المقدرة العسكرية الأمريكية بما يكفل لها مواجهة أي تحدٍ، والتصرف إزاء أي مشكلة تعرض لها، وكان ذلك يقتضي التنوع في وسائل الردع والقتال، سواء أكانت نووية أم تقليدية، إستراتيجية أم تكتيكية، وكان الدافع من وراء انتهاج تلك الإستراتيجية العسكرية هو الرغبة في توفير أكبر قدر ممكن من الحركة والمرونة الدبلوماسية الأمريكية، في مواجهة مختلف النزاعات التي تقحم نفسها أمريكياً بحكم ارتباطاتها الدولية الواسعة المدى. (مقلد، إسماعيل صبري : الإستراتيجية والسياسة الدولية، ص187).

(5) حرب، أسامة الغزالي : الإستراتيجية الأمريكية، ص247-248.

(كيندي) والرئيس السوفيتي خروتشوف (Khrushchev)⁽¹⁾ في 3-4 حزيران (يونيو) عام 1961م⁽²⁾.

كذلك كان مبدأ (إيزنهاور) غير ذي صفة؛ بسبب صعود القومية العربية، وانهيار الإمبراطورية البريطانية غير الرسمي، وعلى الرغم من أن الشرق الأوسط احتل موقعاً متأخراً على قائمة أولويات (كيندي)، إلا أن السياسة الأمريكية في عهد (كيندي) انتقدت إستراتيجية (إيزنهاور) ووزير خارجيته دالاس⁽³⁾؛ لأن سياستها تلك أدت إلى ردود فعل مناوئة بين الوطنيين العرب، الذين اعتبروا التدخل الأمريكي مجرد تناسخ للاستعمار البريطاني⁽⁴⁾.

3- تطورات الانسحاب البريطاني من الخليج العربي :

كانت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي مصالح ثابتة، هي تأمين الوصول إلى مصادر النفط هناك، ومنع أي قوة معادية من بسط هيمنتها السياسية والعسكرية على تلك المصادر⁽⁵⁾، وكانت بريطانيا تضمن للولايات المتحدة الأمريكية تلك المصالح بحكم تواجدها في المنطقة والتحالفات والمصالح المشتركة بين الدولتين.

وتأكد للسياسة الأمريكية استمرار التواجد البريطاني في المنطقة، من خلال الأحداث التي مرت بها المنطقة.

وتلاشت الشكوك الأمريكية حول أهمية ملء الفراغ البريطاني عاجلاً، لاسيما بعد مطالبة العراق⁽⁶⁾ بالكويت، عقب القرار البريطاني إغلاق منشآتها فيها⁽⁷⁾، لأن الكويت طلبت المساعدة العسكرية من بريطانيا، وفقاً لفقرة تضمنتها اتفاقية الاستقلال، التي نصت على مساعدة

(1) نيكيتا سرغيفيتش خروتشوف (1894-1971م): زعيم شيوعي ورجل دولة سوفيتي، حكم الاتحاد السوفيتي من 1953 إلى 1964م، تميز حكمه بالمعاداة الشديدة للستالينية، وإرساء الدعائم الأولى لسياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي. (الكليالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، مج2، ص611).

(2) العجمي، ظافر محمد: أمن الخليج، ص299.

(3) آل ثاني، منى سحيم حمد: السياسة الأمريكية، ص248-249.

(4) ليتل، دوجلاس: الاستشراق الأمريكي، ص251.

(5) Sick, Gary: The Middle East and the United States, P. 277.

(6) سيطر السوفييت منذ عام 1958م على العراق، بعد سقوط نظام الحكم الملكي، ثم إنشاء حكومة وطنية عسكرية تابعة للسوفييت، وعلى إثر ذلك قام جزء من الأسطول البحري السوفيتي بزيارة العراق، حيث تمركز في ميناء أم قصر.

(DORON, GIDEON: Peace or Oil, P. 142).

(7) ليتل، دوجلاس: الاستشراق الأمريكي، ص251.

بريطانيا للكويت عند الضرورة، واستناداً إلى ذلك نزلت القوات البريطانية الكويت، ودفعت الكويت مصاريف الحملة⁽¹⁾.

فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية مطمئنة لوجود بريطانيا مسئولة عن الدفاع في المنطقة، واعتقدت أن أي تجمع عسكري يجب أن يكون تحت قيادة بريطانية⁽²⁾⁽³⁾، ولم يكن أمام (كيندي) على المدى القصير سوى تشجيع بريطانيا أن تعيد تأكيد وجودها العسكري في الشرق الأوسط، وأكد للمسؤولين البريطانيين في حزيران (يونيو) عام 1961م، نية الولايات المتحدة الأمريكية تقديم الدعم السياسي واللوجستي اللازم للقوات البريطانية التي يتم إرسالها إلى الخليج، وذلك من أجل إحباط أي محاولة عراقية أخرى للاستيلاء على الكويت عنوة، أما على المدى البعيد ففضل صناع السياسة الأمريكية حلاً عربياً للأزمة، لذلك رحبوا بقرار السعودية في منتصف تموز (يوليو) عام 1961م، بوضع بضع مئات من جنودها تحت تصرف حكومة الكويت⁽⁴⁾.

وفي نفس الوقت توصلت بريطانيا إلى حقيقة صعوبة تشكيل وحدات للتدخل السريع في بريطانيا، لمساعدة الأقطار المعرضة للخطر السوفيتي في المنطقة؛ بسبب فشل الحملة البريطانية التي أرسلت لحماية الكويت من هجوم العراق، حيث اقتضى وصولها مدة طويلة، وعندما وصلت مرض أغلبها؛ بسبب التغير المفاجئ في اختلاف الأجواء⁽⁵⁾⁽⁶⁾، وعاد جنود بريطانيا إلى بلادهم في 19 أيلول (سبتمبر) عام 1961م، بعد نجاح خطط السعودية، بأن تحل محل البريطانيين قوات من الأعضاء في جامعة الدول العربية، مع قوة مشتركة بقيادة سعودية إلى الكويت⁽⁷⁾.

-
- (1) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 297؛ مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص 512.
 - (2) حذر باركر هارت (Parker Hart) سفير أمريكا في السعودية مشيخات الخليج في أواخر حزيران (يونيو) عام 1961م، بأنه إذا فكت ارتباطها مع بريطانيا، قد تصبح فرصة متاحة أمام القوى الإقليمية الأكبر المجاورة، لكي تؤكد مزاعمها ومطالباتها. (لينتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 251).
 - (3) مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص 471.
 - (4) لينتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 251-252.
 - (5) كذلك سبب نزول القوات البريطانية في الكويت استياء في الرأي العام العربي؛ لأن اتجاه السياسة في الكويت كان قومياً عربياً، وكان الانفتاح على الوطن العربي والمشاركة بمشاكله، السمة التي تميز مناحي السياسة في الكويت، حيث انعقد مجلس جامعة الدول العربية في 20 تموز (يوليو) عام 1961م، وقدمت السعودية اقتراحاً تمت الموافقة عليه، حيث دعا الاقتراح الكويت أن تتعهد بطلب سحب القوات البريطانية في أقرب وقت، على أن تقوم بعض الدول بدعم الكويت عسكرياً، ويتعهد العراق باحترام استقلال الكويت، واشتركت أربع دول عربية، حيث حلت بالتدريج محل القوات البريطاني. (العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 297).
 - (6) مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص 513.
 - (7) لينتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 251-252.

لذلك تخلت بريطانيا عن فكرة تشكيل وحدات للتدخل السريع، وأيدت اللجوء إلى القوات المحلية، التي كانت أقواها : إيران والعراق والسعودية⁽¹⁾.

لكنها ظلت ترتبط مع دول المنطقة من خلال المعاهدات والاتفاقيات، التي ألزمت تلك الدول بالتبعية للهيمنة البريطانية، وتنفيذ السياسة البريطانية في المنطقة.

وفي إطار تلك السياسة أصدرت بريطانيا في عام 1962م، الكتاب الأبيض الدفاعي لعام 1962م، الذي أعلنت فيه أنها المسؤولة وستظل مسؤولة عن ضمان مناطق النفط في شبه الجزيرة العربية، عن طريق تأمين المعونة العسكرية لتلك الإمارات التي تربطها ببريطانيا معاهدات خاصة⁽²⁾.

أي أنها ستعتمد على تلك الإمارات في تطبيق سياستها، من خلال تقديم المعونة العسكرية، دون أن تقحم قواتها العسكرية في المنطقة، لاسيما بعد الفشل الذي تكبدته في الكويت.

وبذلك توافقت السياسة البريطانية مع السياسة الأمريكية في إيجاد البديل ليقوم بالدور البريطاني، وذلك بالاعتماد على دول المنطقة.

ثانياً : إدارة كيندي وفكرة الدعامة المزدوجة 1960-1964م :

ساعدت التطورات على الساحة الدولية وفي الشرق الأوسط، لاسيما تطورات الانسحاب البريطاني، إلى تبني الولايات المتحدة الأمريكية فكرة سياسية جديدة، لاسيما بعد تصاعد الأحداث في المنطقة.

ففي عام 1963م زاد التوتر الأمريكي، عندما قامت حكومة الكويت بإنشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، وبذلك فإن السوفييت رسخوا مكانا لهم في الخليج، وأصبحت المخاوف أن يسعى الاتحاد السوفيتي لتوسيع نطاق نفوذه وتأثيره هناك⁽³⁾.

ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للاعتماد على البيت السعودي فقط، الذي لا يمكن التنبؤ بما يمكن أن يفعله، لدعم المصالح الغربية في الشرق الأوسط، لذلك فإن إدارة (كيندي) ضمنت مشروعاً عموداً ثانياً - دعامة مزدوجة السعودية وإيران - يمكن الاعتماد عليه ألا وهو إيران، بالرغم من معرفتهم أن إيران تشابه السعودية إلى حد ما في حاجتها للإصلاح،

(1) مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص 513.

(2) مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص 473.

(3) DORON ,GIDEON : Peace or Oil, P. 142.

لكن إيران تمايزت كونها عضواً ناشطاً في الحلف المركزي، ولديها أكبر الجيوش في المنطقة⁽¹⁾⁽²⁾.

فقد نشط الشاه الإيراني منذ توليه السلطة إلى إنشاء قوة عسكرية إيرانية، مجهزة بأحدث المعدات العسكرية، وظهر ذلك من خلال النفقات العسكرية الإيرانية في الستينات.

ويكفي أن نذكر أن النفقات العسكرية الإيرانية عام 1962م كانت (543) مليون دولار، في المقابل كانت النفقات العسكرية السعودية (433) مليون دولار لنفس العام، أي بفارق حوالي 10 مليون دولار بينهما، مما يبين مدى التسليح العسكري الإيراني⁽³⁾.

وكان المفهوم ضمن تلك السياسة، أن إيران والسعودية إذا تسلحتا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية فإنهما ستصبحان قادرتين على حماية المصالح الأمريكية في الخليج خاصة ضد التهديدات السوفيتية المحتملة⁽⁴⁾.

ورغم التخطيط الأمريكي أثناء إدارة (كيندي) للاعتماد على إيران كقوة مركزية في المنطقة لتنفيذ السياسة الأمريكية؛ إلا أن ذلك التوجه لم يكن نتاج تلك المرحلة؛ لأن تخطيط الإدارة الأمريكية بالاعتماد على إيران كركيزة في المنطقة ظهر منذ إدارة أيزنهاور، بغض النظر عن اختلاف إستراتيجية عمل الإدارات الأمريكية.

ففي حزيران (يونيو) عام 1960م وافق (إيزنهاور) على ورقتين خاصتين بالسياسة الأمريكية، الأولى : توهي أن تدهور بريطانيا كقوة في الشرق الأوسط سوف يتسارع في القريب العاجل، أما الورقة الثانية : فحددت مرشحاً رئيساً ليخلف بريطانيا كشریک أصغر للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وكما ذكر التقرير : "فإن مراجعة للعلاقات الأمريكية الإيرانية كانت أجريت في أوائل تموز (يوليو)، دلت على أن إيران يساورها قلق شديد بسبب نزعة العروبة، باعتبارها عقبة أمام الطموحات الإيرانية في الخليج الفارسي" وأنها تعتبر نفسها الوريث المنطقي للنفوذ البريطاني الحالي في المنطقة⁽⁵⁾.

(1) للاطلاع على حجم إنفاق التسليح العسكري الإيراني مقارنة بالعراقي الذي يُعد الشريك الثاني في الحلف المركزي، أنظر: ملحق رقم (9)، ص 312.

(2) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 252.

(3) رسول، فاضل : العراق إيران أسباب وأبعاد، ص 112.

(4) DORON, GIDEON: Peace or Oil, P. 143.

(5) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 250.

بعد أربعة أشهر من تولي (كيندي) الحكم، شكل (كيندي) مجموعة خاصة؛ لتقييم الأصول المتردية في طهران؛ بهدف تقليل فرص الصراع الداخلي الذي قد يؤدي إلى الفوضى أو انقلابات يمينية أو يسارية أو تخريب يدعمه السوفييت، وقد أوصت مجموعة العمل بمضاعفة جهود الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتقوية التنمية الاقتصادية والإصلاح الاجتماعي في إيران، وكانت البداية إقناع الشاه بتعيين (علي أميني)⁽¹⁾، رئيساً للوزراء في أواخر أيار (مايو) عام 1961م، وإذا نجح في تحفيز عملية الإصلاح وإعادة توزيع الأراضي، والقضاء على الفساد، فسوف تكون هناك حكومة أقوى، ذات شعبية أوسع في إيران⁽²⁾، وتحت ضغط من إدارة كيندي تم تعيين علي أميني، وشرعت رئاسة الوزراء في عهده (1961-1962) في التحرر السياسي والحد من القمع⁽³⁾.

1- إيران والدعامة المزدوجة في عهد كيندي :

كانت إيران متلهفة على القيام بدور أكبر في الدفاع الإقليمي، لذلك بينما كانت بريطانيا تقوم بتتقيح خططها العسكرية وتتحرك جنوب السويس في اتجاه المحيط الهندي، أكد الشاه لدين رسك (Dean Rusk)⁽⁴⁾ وزير الخارجية الأمريكي، في نيسان (أبريل) عام 1962م استعداد إيران للدخول لملاء الفراغ الناجم، مقابل تقديم الولايات المتحدة الأمريكية ما يكفي من الأسلحة والدولارات في إطار برنامج كيندي للمساعدات العسكرية⁽⁵⁾.

لكن وجه الخلاف بينهما، أن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترضَ عن مجموعة الإنفاقات التي بذلتها إيران على قواتها المسلحة، والعجز الدائم في الميزانية، وفشلها في تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية⁽⁶⁾.

(1) علي أميني(1905) : سياسي إيراني درس القانون في جامعات فرنسا، ثم انضم إلى السلك القضائي الإيراني، ترأس إدارة الجمارك والاحتكارات في عام 1933م، ثم القسم الاقتصادي في وزارة المال في عام 1939م، ثم مساعد رئيس الوزراء(1940م)، ثم وزير الاقتصاد والمال، ثم العدل في عام 1955م، وبعدها سفير إيران في أمريكا (1956-1958م)، ثم رئيس للوزراء (1961-1962م). (الخوند، الموسوعة التاريخية، ج4، ص213).

(2) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص372.

(3) Zahedi, Dariush : The Iranian Revolution, P. 123.

(4) دين رسك(1909) : وزير خارجية أمريكا الأسبق، عمل في وزارة الخارجية كمدير لدائرة الأمم المتحدة، ثم كمساعد لوزير الخارجية، ترأس مؤسسة روكفلر التابعة للعائلة الثرية الأمريكية لمدة ثماني سنوات، واختاره الرئيس كيندي لتولي وزارة الخارجية في عهده عام 1960م، ثم أبقاه جونسون في منصبه عندما تولى رئاسة أمريكا، إلى أن تولى نيكسون الحكم في مطلع عام 1969م. (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج2، ص786).

(5) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص252-253.

(6) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم(16) بتاريخ 28 شباط (فبراير) 1961م، مج18، ص37-38.

لذلك حثت إدارة (كيندي) الشاه على القيام بمثل تلك الإصلاحات، وباشرت للحد من المساعدات العسكرية، وحينما زار الشاه الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان (أبريل) عام 1962م، أكد الشاه خلال الزيارة، استعداد إيران للدخول لملء الفراغ الناجم، مقابل تقديم الولايات المتحدة الأمريكية ما يكفي من الأسلحة والدولارات، في إطار برنامج كيندي للمساعدات العسكرية، وأبلغ (كيندي) الشاه أن ما يخافه الأمريكيون على إيران ليس الشيوعية، بل تملل الطبقة الوسطى التي من الضروري أن يرفع الشاه مستواها المعيشي، من خلال برامج اجتماعية واقتصادية كبيرة⁽¹⁾، مثمناً جهود أميني لتحفيز التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي، لكن الشاه نقد أسلوب الإدارة الأمريكية في تمييز برنامج المساعدات بينه وبين حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي، ورد عليه الرئيس الأمريكي بأن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لحماية إيران من أي عدوان خارجي، مقابل ألا يقف الشاه في طريق التحديث والإصلاح الزراعي⁽²⁾.

فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية على علم بالأوضاع الداخلية في إيران، وأن الشاه منذ محاولة اغتياله في عام 1958م - من قبل ضباط في الجيش - أحكم سيطرته على المؤسسة العسكرية، التي أصبحت تحت سيطرته منذ بداية الستينات، ولم يلتفت إلى غيرها⁽³⁾.

2- إدارة كيندي والإصلاحات الداخلية في إيران :

بعد عودة الشاه من الولايات المتحدة الأمريكية اختلف مع أميني، معتبراً انحيازه إلى الإصلاح الزراعي على حساب الدفاع القومي أمراً موحى به من الولايات المتحدة الأمريكية، وأجبره على الاستقالة في 18 تموز (يوليو) عام 1962م⁽⁴⁾⁽⁵⁾؛ لأن الشاه قد أخذ نصيبه في حملة الإصلاح تلك، فاضطر إلى توزيع جزء من أراضيه التي استحوذ والده عليها، حيث سيطر والده على 70% من أراضي الدولة والأوقاف⁽⁶⁾.

(1) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 300.

(2) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 372.

(3) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 300.

(4) رفض الشاه باستمرار خفض النفقات العسكرية، وأصبح متشككاً وشعر بالغيرة من شعبية (أميني) المتنامية، وبدأت محاولات أميني لدعم الإصلاح مالياً آخذة في التراجع، ثم لجأ (أميني) إلى أمريكا لطلب الدعم المالي لبرامج الإصلاح والاقتصاد، لكن البنك الدولي رفض دعم برنامجه الإصلاحية مع قروض طويلة الأمد.

(5) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 372؛

Summitt, April R. : For a White Revolution, P. 560.

(6) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 106.

أوجدت استقالة (أميني) جولة أخرى من الذعر وإعادة تقييم داخل إدارة (كينيدي)، وراقبت الولايات المتحدة الأمريكية بقلق الشاه وهو يزيد من سيطرته على الحكومة، وشروعه بالمحادثات مع الإتحاد السوفيتي⁽¹⁾.

لذلك قامت الإدارة الأمريكية برفض طلب الشاه بزيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية عام 1962م؛ بحجة زعمه وجود خطر على الاستقرار في إيران، وأوردت تقارير المخابرات الأمريكية، أن نظام الشاه لا يواجه خطراً حالياً مباشراً، ولكن مع مرور الوقت سيواجه خطراً داخلياً من الطبقة المتوسطة، وبالتالي يجب عليه الاهتمام بإصلاح النظام الداخلي والاقتصاد والأحوال الاجتماعية داخل إيران، مثلما يهتم بالعسكرة والتسلح⁽²⁾.

وخشية أن تؤدي طموحات الشاه الإقليمية إلى إبطاء الإصلاحات، وأن تحول الموارد عن المشروعات التنموية المطلوبة بالحاج؛ طلب (كينيدي) من نائبه ليندون جونسون زيارة طهران، في آب (أغسطس) عام 1962م⁽³⁾.

وفي 24 آب (أغسطس) عام 1962، خلال الزيارة الأمريكية للشاه، أبلغ جونسون الشاه أن إدارة (كينيدي) مقتنعة أن قوة ورفاهة واستقلال إيران، سيتحقق بفضل النهضة في ميادين الرفاهة الاقتصادية للناس والعدالة الاجتماعية، وأن الشاه إذا كان يريد الحصول على مزيد من المساعدات المادية والمعنوية، فلا بد أن يتبنى أجندة الإصلاح الأمريكية⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

خالف جونسون (كينيدي) الرأي بشأن الشاه؛ لأنه رأى أن جزءاً كبيراً من المعونة يجب أن يصل إلى الشاه، لذلك نصح رئيسه في 10 أيلول (سبتمبر) عام 1962م، بقوله : " في إيران علينا أن نقبل الشاه بكل عيوبه، كأصل ثابت مهم وقيم لنا، ولابد أن نقرر بعناية شديدة، الإمكانات العسكرية للقوات المسلحة للشاه، في الحاضر والمستقبل، وأن نخصص لها مساعدات في إطار المصالح الأمنية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية"⁽⁶⁾، وأن نؤكد استمرار الدعم الأمريكي لاستقلال إيران⁽⁷⁾.

(1) Summitt, April R. : For a White Revolution, P. 560.

(2) القرم، آمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص34.

(3) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص188؛ ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص253.

(4) أشارت رسالة الرئيس جونسون للشاه في 2 كانون ثان (يناير) عام 1964م عن مضمون تلك المقابلة. (وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (1) بتاريخ 2 كانون ثان (يناير) 1964م، مج22، ص1-2).

(5) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص273.

(6) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص253.

(7) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص188.

فقد كان الشاه الوحيد من زعماء الثالث البارزين الذي دعم التوجهات السياسية الأمريكية في فيتنام⁽¹⁾ وجمهورية الدومينيكا، وإستراتيجية الحرب الباردة ضد السوفييت⁽²⁾، وقام بإرسال طائرات (F-5) إلى فيتنام في عام 1962م؛ لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة التموين، خلال مهلة وقف إطلاق النار في فيتنام⁽³⁾.

ويبدو أن جونسون كان على علم بتوجهات الشاه نحو السوفييت؛ لتمويل قدرات إيران العسكرية، وأن تأييده لاستمرار تزويد إيران بالمساعدات العسكرية، ناتج عن ذلك.

لأن الشاه في الوقت الذي حدث فيه توقف المساعدات العسكرية، انتهج سياسة أكثر استقلالية في الشؤون الخارجية، فدخلت العلاقات السوفيتية الإيرانية مرحلة جديدة، تعد نقطة تحول في مسار العلاقات بين الجارتين⁽⁴⁾، وأبلغ الشاه السوفييت في أيلول (سبتمبر) عام 1962م، بأنه لن يسمح بإقامة أية قاعدة صواريخ على الأراضي الإيرانية⁽⁵⁾، وأن إيران لن تشارك في أي عدوان على الاتحاد السوفيتي، وقد نال ذلك التصريح وقعاً حسناً عند السوفييت، واستقبل بارتياح في الاتحاد السوفيتي، وعُد ذلك بادرة طيبة من جانب حكومة الشاه، وبالمقابل أعلن الاتحاد السوفيتي أنه لن يقوم بأي نشاط عدائي ضد إيران⁽⁶⁾.

لكن الشاه بعد تفكير عدة أشهر في الرسالة الأمريكية، اتجه إلى تنفيذ المطالب الأمريكية، وأعلن في كانون الأول (يناير) عام 1963م بدء ثورة بيضاء، لإصلاح الأوضاع الاقتصادية في إيران⁽⁷⁾.

(1) حرب فيتنام: جاء التدخل الأمريكي في فيتنام في الستينات، بينما كانت أمريكا تتمتع بتفوق عسكري كبير، وقوة اقتصادية هائلة؛ مما جعل الحكومة الأمريكية تعتقد بإمكانية تحقيق النصر بسرعة، وبتكاليف قليلة، إلا أن تصميم قوات فيتنام الشمالية على خوض تلك الحرب حتى النهاية، وقيام الاتحاد السوفيتي بإمداد الفيتناميين بالمعونات العسكرية أدى إلى إفشال الخطة الأمريكية، وتحويل الحرب إلى حرب استنزاف باهظة التكاليف من النواحي المادية والبشرية والنفسية. (ربيع، محمد عبد العزيز : سياسة أمريكا الخارجية، ص78-79).

(2) القرم، أمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص35.

(3) مانغولد، بيتر : تدخل الدول العظمى، ص235-236.

(4) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص188؛ حصو، توفيق، وآخرون: قضايا ومشكلات دولية، ص448.

(5) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص188.

(6) حصو، توفيق، وآخرون: قضايا ومشكلات دولية، ص448.

(7) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص188.

وفي 20 نيسان (أبريل) عام 1963م سلم دين رسك وزير الخارجية تقريرين ل(كيندي)،
لخصاً أسلوباً الولايات المتحدة الأمريكية ذا شقين، الأول : أن الولايات المتحدة الأمريكية لابد أن
تستمر في تشجيع الشاه في ثورته البيضاء⁽¹⁾ على مسار سريع بما يكفي للاحتفاظ بتأييد الطبقات
الدنيا للنظام، ولكن بطيئاً بما يكفي لتجنب الانهيار الاجتماعي أو الاقتصادي، ثانياً : لابد لخبراء
الولايات المتحدة الأمريكية العمل مع إيران، لتحسين قدرة الإيرانيين على الانقضاء المضاد،
وكذلك قدرات قوات الشرطة في المدن والقرى⁽²⁾.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1963م، أكد (كيندي) استمرار دعم الولايات المتحدة
الأمريكية لإيران، في ملاحظات أعد لإلقائها في سوق تجاري في دالاس- تكساس بالولايات
المتحدة الأمريكية، التي أفادت أن 70% من المساعدات العسكرية الأمريكية أرسلت إلى تسع دول،
تقع تقريباً بالقرب من حدود الكتلة السوفيتية بما فيها إيران⁽³⁾.

لكن بالرغم من تخطيط إدارة (كيندي) بقيام فكرة (الدعامة المزدوجة)، إيران إلى جانب
السعودية؛ إلا أنه فكر في الأشهر السابقة على وفاته بجدية، في مشروع⁽⁴⁾ مقترح من قبل خبير
البيت الأبيض لشئون الشرق الأوسط⁽⁵⁾؛ لتقوية القدرات الأمريكية في الهندي والخليج والبحر
الأحمر؛ بهدف تأمين تدفق النفط إلى الدول الغربية، وتأمين مسار نقله عبر البحر الأحمر⁽⁶⁾.

بعد أن أثار اقتراح كומר اهتمامه حوله (كيندي) إلى البنناجون، مع رسالة صغيرة "ما
رأيكم؟"، راقت للبحرية الأمريكية فكرة أن يكون لها أسطول في المحيط الهندي، كما أبلغ كומר
رئيسه في 6 أيلول (سبتمبر)، "لأنها تحقق لنا مصداقية في البحر الأحمر والخليج الفارسي وإيران
وباكستان والهند وبورما وماليزيا واندونيسيا، وذلك كله بثمن واحد"⁽⁷⁾.

(1) ذكر التقرير الأمريكي الصادر عن مؤسسة هوفر الأمريكية أنه قد "حصل في إيران تطور اقتصادي مدهش
بعد عام 1963 و 1977م، وازدياد في الناتج القومي القائم للفرد الواحد في إيران، وأن المنشآت الجديدة
ضمت مصانع الفولاذ، ومعامل للسيارات ولموتورات الديزل ومصاهر الألمنيوم..." (غان، ول. هـ. ،
ودويجنان، بيتر : الشرق الأوسط في مخططات الولايات المتحدة، دراسات إستراتيجية (7)، ص 13).

(2) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 373.

(3) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص 188.

(4) أشار كומר في 19 حزيران (يونيو) عام 1963م بقوله :

"عن طريق إعادة نشر قوة مهام بحرية من غرب الباسفيك إلى المحيط الهندي، يمكن أن يقدم كيندي عنصر
دعم لأصدقاء أمريكا، ويظهر مصداقية أكبر تؤكد قدرتنا على مساعدتهم، على نحو مؤثر عند الحاجة".
(ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 254).

(5) كان روبرت كומר (Robert komer) خبير البيت الأبيض لشئون الشرق الأوسط في ذلك الوقت. (ليتل،
دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 253).

(6) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 253؛ شاش، طاهر : الإمبراطورية الأمريكية، ص 349.

(7) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 254.

ثالثاً : نشأة مبدأ الدعامة المزدوجة في عهد الرئيس جونسون (1964-1969) :

واجه الرئيس جونسون منذ بداية توليه الحكم، الإجراءات الفعلية للانسحاب البريطاني، التي كان لها أثرها في تغيير السياسة الأمريكية لأولوياتها، ونشأة مبدأ الدعامة المزدوجة الفعلية.

1- الانسحاب البريطاني من الخليج في عهد جونسون :

بدأت بريطانيا إجراءاتها الرسمية بالانسحاب في عام 1966م، عندما قدم (54) أربعة وخمسون نائباً عمالياً اقتراحاً إلى هارولد ولسون رئيس الوزراء، نادى بتصفية القواعد البريطانية شرق السويس في موعد أقصاه عام 1970م، وذلك بحجة أن تلك القواعد تكلف (317) مليون جنيه سنوياً، بينما تبلغ أرباح بريطانيا من استثماراتها في آسيا (600) مليون⁽¹⁾.

وفي 22 شباط (فبراير) عام 1966م، كشفت بريطانيا عن ورقة بيضاء، ذكرت فيها العجز الناشئ في الموازنة وهبوط قيمة الإسترليني، كما أبلغ رئيس الوزراء هارولد ويلسون⁽²⁾ الرئيس جونسون في اجتماع في البيت الأبيض قبل شهرين، أنها تستعد للتخلي عن مستعمراتها في عدن جنوب شرق السعودية، وأنها تبحث عن وسائل لتخفيف الوجود البريطاني في الخليج⁽³⁾⁽⁴⁾.

ثم استمر الدور البريطاني في المنطقة بالانحسار، واتجهت بريطانيا في 18 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1967م إلى خفض قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة 15% تقريباً؛ في محاولة لعلاج ميزان المدفوعات⁽⁵⁾.

(1) العقاد، صلاح : التيارات السياسية، ص365.

(2) هارولد ويلسون (1916م) : زعيم حزب العمال البريطاني، ورئيس وزراء بريطانيا، بدأ ويلسون حياته السياسية كنائب عمالي في مجلس العموم في عام 1945م، ليصبح بعد عامين وزيراً للتجارة، ثم استقال في عام 1951م؛ احتجاجاً على السياسة المالية لحزبه، كسب انتخابات عام 1963م، واجه ويلسون الأزمة الاقتصادية في الداخل ومشكلة دخول السوق الأوروبية المشتركة، وقد أدت الأزمة إلى خسارة حزب العمال للانتخابات في عام 1970م، ثم استطاع إعادة حزبه إلى الحكم في عام 1974م، إلا أن متاعب بريطانيا الاقتصادية اضطرته إلى التخلي عن رئاسة الحزب والوزارة في عام 1976م. (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج7، ص365).

(3) كانت الدول الصغيرة المنتجة للنفط مثل البحرين وأبو ظبي وقطر ودبي ترغب في بقاء بريطانيا وكانوا راضين عن دفع ما يقرب من 35 إلى 40 مليون دولار كتكاليف تقديرية سنوية لبريطانيا فيما يختص بمستلزمات الجيش البريطاني المتواجد في تلك المناطق ، إلا أنه في الجانب الآخر كانت الدول العظمى في مجال إنتاج النفط، وهي : إيران والعراق والسعودية ترغب في انسحاب بريطانيا بكرامتها. (Kuniholm, Bruce R. : Great Power Rivalry and the Persian Gulf , P. 49).

(4) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص255.

(5) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (279) بتاريخ 18 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1967م، مج12، ص584، 585.

وفي 20 كانون أول (ديسمبر) فاجأ وزير المالية البريطاني الحكومة بحقائق، أن بريطانيا إذا لم تقطع (300) ثلاثمائة مليون جنيه من الموازنة، فإنها ستكون وصلت إلى نقطة الهزيمة على طريق الاقتصاد، وفي 3 كانون الثاني (يناير) عام 1968م، توصل (ويلسون) ووزير الخارجية البريطاني جورج براون (George Brown)⁽¹⁾ إلى أن الطريقة الوحيدة لانجاز التخفيضات الكبيرة بالنسبة لبريطانيا تقليل الخسائر شرقي السويس، وعدم البقاء في الخليج العربي، بعد الانسحاب من الشرق الأقصى⁽²⁾، أي سحب القوات البريطانية وتخفيف تواجدتها العسكري في المنطقة الممتدة من السويس إلى ديبغو غارسيا في المحيط الهندي⁽³⁾، وأن تُعد الإدارات المحلية المعنية لحماية منشآتها النفطية الأجنبية، وقد زار جورج براون الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك بأسبوع؛ لإبلاغ إدارة جونسون بذلك⁽⁴⁾.

وفي 16 كانون الثاني (يناير) عام 1968م، أعلنت الحكومة العمالية البريطانية قرارها، بالانسحاب قبل نهاية عام 1971م من المنطقة، وأنها لم تعد تمتلك الإمكانات الخاصة للبقاء هناك⁽⁵⁾.

2- الموقف الأمريكي بعد إعلان الانسحاب البريطاني :

منذ تولى جونسون مهامه كرئيس أولى تركيز السياسة الأمريكية بصفة عامة، لمنطقة جنوب شرق آسيا، وأدخل الولايات المتحدة الأمريكية في حرب فيتنام، وكان من بين الخسائر التي لا تحصى بسبب تورط الولايات المتحدة الأمريكية هناك، التحول عن بذل جهود ايجابية لضمان استقرار الشرق الأوسط، وتجاهل إلى حد ما منطقة الشرق الأوسط^{(6) (7)}.

(1) جورج براون (1914م) : سياسي بريطاني من حزب العمال، تقلد عدة مناصب وزارية، عُين وزيراً للاقتصاد في عام 1964م، في حكومة ويلسون العمالية، ثم وزيراً للخارجية، ثم استقال من ذلك المنصب في آذار (مارس) عام 1968م، ثم حاول تولي منصب رئيس حزب العمال، ولكنه فشل. (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، ص509).

(2) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص257.

(3) العيدروس، محمد حسن : الجزر العربية، ص135.

(4) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص257-258.

(5) Kuniholm, Bruce R. : Great Power Rivalry and the Persian Gulf , P. 49.

(6) اكتفت أمريكا في عهد كيندي بمساعدة فيتنام من خلال المستشارين العسكريين، ولم يسمح لهم من حيث المبدأ بالقتال بأنفسهم، لكن حين تولى الرئيس جونسون السلطة، أحرز موافقة من الكونجرس الأمريكي بأن تدخل أمريكا في فيتنام ولن يكون ذلك بواسطة المستشارين العسكريين، وإنما بالتدخل العسكري المباشر، ونتيجة لذلك ازدادت أعداد الجنود الأمريكيين هناك. (كيسنجر، هنري : مذكرات كيسنجر، ج1، ص308؛ دروزيل، ج.ب. : التاريخ الدبلوماسي، ج2، ص120-121).

(7) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص88؛ العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص366.

وفي 11 كانون الثاني (يناير) عام 1968م عندما أبلغ (جورج براون) إدارة (جونسون) أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، بقرار انسحاب بريطانيا، لم يكن رد فعلها إيجابياً بقرار الانسحاب البريطاني المتوقع من الخليج في آذار (مارس) عام 1971م، حيث أجاب وزير الخارجية الأمريكي دين راسك (Dean Rusk) بقوله : " لقد أخطأنا في تحديد أولوياتنا"، وكان يتوسل بقوله: " استحلفكم بالله... كونوا بريطانيا"⁽¹⁾.

شكل إعلان بريطانيا عام 1968 بالانسحاب من منطقتها بمثابة صدمة، ولم يلقَ ترحاباً في واشنطن، التي اعتمدت بشكل كلي على التواجد البريطاني في المنطقة كشريك مكمل لإستراتيجية احتواء الاتحاد السوفيتي، بدءاً بقناة السويس حتى جزيرة ملقا⁽²⁾.

وواجهت الولايات المتحدة الأمريكية صعوبة في مواجهة القرار البريطاني بالانسحاب، وقد أعلنت لبريطانيا عدم استعدادها للتعامل معه وظهر ذلك من خلال ما يلي :

أ- حديث رسك وغضبه في لقائه مع براون بقوله : "إن ما كان مطلوباً هنا كان يصل إلى درجة انسحاب بريطانيا من الشؤون العالمية، ولابد من أن يعرف براون أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع ولن تستطيع أن تملأ الفراغ"⁽³⁾.

ب- حديث أحد أعضاء مجلس الشيوخ جون مانسفيلد (John Mansfield): "أنا آسف لشعور البريطانيين أنهم مجبرون على اتخاذ تلك الخطوة؛ لأنه سيطلب منا أن نملا الفراغ، ولا أدري كيف سنقوم بهذا العمل؟، لأنني لا أظن بأن لدينا الرجال، أو الموارد له"⁽⁴⁾.

ت- حديث مستشاري جونسون للمسؤولين البريطانيين في أيلول (سبتمبر) عام 1968م بقولهم: "إذا بدأ الوضع بالتدهور بالفعل فإن الولايات المتحدة الأمريكية، وكل من يهمله الأمر، سوف يتجه نظره إلى البريطانيين"⁽⁵⁾.

ث- حديث وزير الخارجية الأمريكي رسك في 24 كانون الثاني (يناير) عام 1968م بقوله : "لم يكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية أية خطط للتعامل مع ذلك الوضع، بشكل عام، أو بشكل خاص"⁽⁶⁾.

(1) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (288) بتاريخ 11 كانون ثانٍ (يناير) عام 1968م، مج 12، ص 603، 608.

(2) Sick, Gary: The Middle East and the United States, P. 278.

(3) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 258.

(4) القاسمي، خالد بن محمد : الخليج العربي، ص 144.

(5) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 260.

(6) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 309.

- لكن يمكن تفسير القلق الأمريكي، وتصريحات الإدارة الأمريكية بعجزها عن السيطرة على المنطقة بعد الانسحاب البريطاني بما يلي :
- أ- انشغال الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق أخرى؛ لأن اهتمام الرئيس جونسون كان متمركزاً على الأحداث في الهند الصينية⁽¹⁾ (2).
- ب- جاء الإعلان في أسوأ لحظة، حيث القوات الأمريكية عالقة في فيتنام وجنوب شرق آسيا⁽³⁾.
- ومع ذلك فإن قرار الانسحاب البريطاني، تضمن بصورة واضحة أن الجيوش لن تجلو إلا بعد أربع سنوات⁽⁴⁾.
- وذلك يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكنها أن تقوم بالتخطيط لذلك الانسحاب، وترتيب أوضاعها بما يتناسب والدور الجديد لها في المنطقة لما يلي :
- أ- إن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية على علم بانحسار الدور البريطاني منذ إدارة أيزنهاور.
- ب- التقارير الأمريكية⁽⁵⁾ أكدت انحسار الدور البريطاني، منذ الورقتين التي تم دراستهما في عهد أيزنهاور.
- ت- إن إدارة جونسون خططت لذلك الانسحاب منذ بداية مؤشرات الانسحاب، ومنذ زيارة الملك

(1) شملت منطقة الهند الصينية ثلاث مناطق هي : فيتنام ولاوس وكمبوديا، وخلال الحرب العالمية الثانية احتل اليابانيون المنطقة، وفي عام 1945م قبل استعادة الفرنسيين للمنطقة أصدرت مجموعة فيتنامية وطنية تعرف باسم (فيت منة) إعلاناً بالاستقلال، وقد رفض الفرنسيون الاعتراف بذلك، حتى انتصار الفيت منة عام 1954م، وفي مؤتمر دولي عقد بسويسرا، وافقت فرنسا على استقلال فيتنام وكمبوديا ولاوس، وتم الاتفاق على تقسيم فيتنام إلى شطرين، شمالي يخضع لسلطة الفيت منة، وجنوبي يخضع لحاكم مناهض للشيوعية تدعّمه فرنسا، ونصت الاتفاقية على إجراء انتخابات حرة لتوحيد شطري فيتنام في عام 1956م؛ تمهيداً لاستقلالها، لكن فيتنام الجنوبية رفضت إجراء انتخابات لتوحيد فيتنام، وانطلقت حرب العصابات ضد الحكومة في فيتنام الجنوبية، وساعدت أمريكا فيتنام الجنوبية في حربها. (نوار، عبد العزيز سليمان، وجمال الدين، محمود محمد : تاريخ الولايات المتحدة، ص252).

(2) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص89.

(3) Sick, Gary: The Middle East and the United States, P. 278.

(4) مانغولد، بيتر : تدخل الدول العظمى، ص227.

(5) أكد تقرير السفارة الأمريكية في إيران على أن انتهاء الدور البريطاني في المنطقة سينتهي في العقد الستينات. (وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم(235) بتاريخ 29 أيار (مايو) 1958م، مج12، ص551-552).

السعودي فيصل⁽¹⁾ للولايات المتحدة الأمريكية في حزيران (يونيو) عام 1966م، حيث طلب جونسون المساعدة من السعودية؛ لملء الفراغ الذي سيتركه البريطانيون، وبعد أن أُلح فيصل إلى أن ذلك يتطلب تطوير المملكة لترسانتها، وافق جونسون على بيع عتاد عسكري، ووعده بمساعدة عسكرية ضخمة، وبدأ بذلك تعاون أمني بين الدولتين⁽²⁾.

لكن يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحاول الحصول من بريطانيا على وعد بالبقاء مدة أطول في المنطقة، لاسيما أن بريطانيا رعت المصالح الأمريكية والغربية، دون أن تتكبد الولايات المتحدة الأمريكية أي جنود أو نفقات مقارنة ببريطانيا.

3- سياسة الدعامة المزدوجة في عهد إدارة جونسون :

كان (جونسون) مصراً على أن الانسحاب البريطاني السريع من قواعدها في كل الشرق الأقصى والخليج العربي سوف تنجم عنه مشكلات خطيرة لأمن العالم الحر بأسره، لذا ناشد (هارولد ويلسون) أن يؤجل أي خطوات نهائية شرقي السويس إلى أن يتم عمل ترتيبات أخرى أكثر استقراراً⁽³⁾.

ولكن بصفة عامة كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ سياسات لملأ الفراغ، الذي سينشأ عن الانسحاب البريطاني، ومن ثم المحافظة على أمن الخليج العربي، الذي يعني للولايات المتحدة الأمريكية أمن منابع النفط وخطوط الإمداد التي تمثل أساس الحياة للدول الغربية وحلفائها⁽⁴⁾، لاسيما أن قرار الانسحاب البريطاني تزامن مع احتمالات نزوب احتياطي النفط الأمريكي واستنزافه السريع، واعتماد الولايات المتحدة الأمريكية المتزايد على نفط الشرق الأوسط، إلى جانب التطورات على الساحة الدولية عقب حرب عام 1967م، وقد بدأ التخطيط في كيفية التعامل مع ذلك القرار⁽⁵⁾.

(1) فيصل بن عبد العزيز (آل سعود) (1906-1975م) : الابن الثالث لوالده الملك عبد العزيز، نذبه والده في عام 1927م؛ لينوب عنه في مباحثات مع بريطانيا، التي انتهت بالتوقيع على معاهدة جدة، التي اعترفت بريطانيا بمقتضاها بحكومة الملك عبد العزيز، توج ملكاً على السعودية بعد وفاة أخيه الملك سعود في عام 1964م، قتله أحد أفراد أسرته في عام 1975م، لدوافع لم يكشف عنها. (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج4، ص280-281).

(2) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص256؛ تاير، برادلي أ.: السلام الأمريكي، ص17.

(3) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (290) بتاريخ 15 كانون ثانٍ (يناير) عام 1968م، مج12، ص609، 611.

(4) العبدروس، محمد حسن : الجزر العربية، ج3، ص138.

(5) شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص60؛ آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص254؛ العبدروس، محمد حسن : الجزر العربية، ج3، ص144.

لذلك في نفس يوم إعلان بريطانيا العالم بقرارها في 16 كانون الثاني (يناير) عام 1968م، أبلغ يوجين روستو (Eugene Rostow)⁽¹⁾ الرئيس جونسون أن مجلس الأمن بدأ يفكر في إمكانية قيام الدول في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا بملء الفراغ الناجم عن انسحاب بريطانيا، وذلك بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الموقف في الخليج قد أصبح واضحاً؛ لأن إيران والسعودية كانتا غنيتين وصديقتين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ومستعدتين للقيام بأدوار واسعة في الدفاع الإقليمي، ولكنهما كانتا على غير دراية بالأسلوب، واعتقد روستو أن الإيرانيين والسعوديين لو شجعتهم الولايات المتحدة الأمريكية وباعتهم أسلحة، يمكن أن يقوموا بالدور، وملء الفراغ الذي سيخلفه رحيل بريطانيا من الشرق الأوسط⁽²⁾.

كذلك أكدت الدراسة التي قام بها مجلس الأمن القومي، على خصوصية دور إيران والسعودية في السياسة الأمريكية، وتركيزها على إيران كدعامة أولى في المنطقة⁽³⁾.

لكن ازداد الأمر تعقيداً بالنسبة للإدارة الأمريكية، بعد قيام الاتحاد السوفيتي في آذار (مارس) عام 1968م، بنشر أسطوله في المحيط الهندي بعد إعلان القرار البريطاني، إضافة إلى نتائج حرب فيتنام⁽⁴⁾.

لذلك وافق الرئيس (جونسون) على مقترح مجلس الأمن و(روستو)، الذي اعتقد هو الآخر أن باستطاعة إيران ملء الفراغ الذي سوف تتركه بريطانيا في الشرق الأوسط، بعد انسحابها من الخليج⁽⁵⁾⁽⁶⁾، كما وافق (جونسون) بسرعة على طلبات الملك فيصل من السلاح، والطلب الأخير للشاه بشراء معدات عسكرية، وبدأت الميزانية العسكرية الإيرانية تتضخم، وارتفعت من 336.2 مليون دولار عام 1967م إلى 465.7 مليون دولار عام 1968م، ثم إلى 536.9 مليون دولار عام 1969م⁽⁷⁾.

(1) يوجين روستو : وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية في عهد الرئيس (جونسون)، وشقيق والت روستو، مستشار الأمن القومي الأمريكي.

(Schoenbaum, David : The United States and the State of Israel, P. 151-152).

(2) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص258.

(3) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص259.

(4) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص88.

(5) ربطت جونسون بالشاه صداقة متينة منذ كان جونسون نائباً للرئيس كيندي، وانعكست تلك الصداقة ايجابياً على العلاقات بين البلدين، ففي زيارة للشاه لأمريكا في حزيران (يونيو) عام 1964م وصف جونسون إيران بأنها "ألمع بقعة في الشرق الأوسط". (القرم، أمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص35).

(6) البرصان، أحمد سليم : إسرائيل والولايات المتحدة، ص41.

(7) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص260؛ مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص90.

رابعاً : إيران والسعودية في ظل مبدأ الدعامة المزدوجة :

كانت إيران والسعودية ضمن الأسس التي قامت عليها الدعامة المزدوجة، وقد استغلت الدولتان الانسحاب البريطاني والخطط الأمريكية للانسحاب، ونشأة مبدأ الدعامة المزدوجة في عهد الرئيس جونسون؛ لتحقيق مصالحها خاصة إيران، التي عدت التسليح العسكري الإيراني من أساسيات الدور الإيراني في المنطقة.

1- أثر الانسحاب البريطاني على التسليح العسكري الإيراني :

منذ إعلان بريطانيا الورقة البيضاء في شباط (فبراير) عام 1966م، راود القلق شاه إيران مثل الملك فيصل وليندون جونسون؛ لأن بريطانيا ستسحب في نهاية الأمر من الخليج، وكان السوفييت وعملاؤهم من العرب على استعداد لملء الفراغ البريطاني⁽¹⁾، كذلك كان الشاه أكثر المرشحين حماسة لخلافة بريطانيا، ليكون شرطي المنطقة، ويطمع بالجمع بين ثروة بلاده النفطية الهائلة والسلاح الأمريكي، وتظاهرت إيران بأنها "الشرطي الجديد لمنطقة الخليج" خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية أنها لن تحل محل بريطانيا في المنطقة⁽²⁾.

لذلك بحلول منتصف تموز (يوليو) عام 1966م، أصر الشاه أن تتبعه الولايات المتحدة الأمريكية سرب فانتوم (F-4) مثلما وعد الاتحاد السوفيتي مؤخراً كلاً من مصر⁽³⁾ والعراق بطائرات (MIG-21)، وبالرغم من أن ثمن الصفقة وصل إلى (50) خمسين مليون دولار، فقد شكل عبئاً ثقيلاً على ميزانية إيران، فإن وولت دبليو روستو (Walt W. Rostow)⁽⁴⁾، ذكر جونسون أنه بانسحاب بريطانيا من جنوب الجزيرة العربية، وبضرورة التمرکز في الخليج، وبتورط الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام، الذي يتصاعد على نحو سريع، فإن تقوية ترسانة الشاه أفضل وسيلة جديرة بالاتفاق عليها؛ لتقوية دفاع الشرق الأوسط⁽⁵⁾.

(1) لينتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 256.

(2) Ward, Steven R.: Immortal: A Military History of Iran, P. 194.

(3) اعتقد الشاه أيضاً أن الخطر قادم على حكمه ودولته من القومية العربية، ممثلة في عبد الناصر بمصر، وركزت أمريكا على إيران، ولم تكن ذريعتها في ذلك حماية نظام الشاه والنفط الإيراني فحسب، بل حمايته أيضاً من مصر الناصرية، وبدا أن تركيز الإستراتيجية الإيرانية موجهاً ضد خطر الناصرية أكثر مما كان موجهاً ضد الخطر السوفيتي، ولم يكن من قبيل المصادفات أن سحبت إيران القسم الأكبر من قواتها المسلحة في عام 1967م، من مناطق الحدود مع الاتحاد السوفيتي؛ لتوجهها إلى منطقة الخليج العربي، وكان لأمريكا دور في تحديد مصادر الخطر على إيران، على النحو الذي كشفه بيان عن لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي عام 1968م، حيث ذكر: " أن على إيران أن تحتفظ بقدرة دفاعية قوية بحيث لا تكون هدفاً للجمهورية العربية المتحدة أو سوريا أو العراق أو أي من الدول العربية الأكثر راديكالية، والتي يمكن أن يكون لديها بعض المطامع".

(العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 309؛ كرم، سمير : إيران يابان الشرق الأوسط، ص 63-64).

(4) وولت روستو: مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس (جونسون)، وشقيق يوجين روستو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية.

(Schoenbaum, David : The United States and the State of Israel, P. 151-152).

(5) لينتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 256.

كذلك حذرت وكالة المخابرات الأمريكية البيت الأبيض من عدم بيع أسلحة للشاه؛ لأن ذلك من شأنه أن يدفع إيران نحو السوفييت⁽¹⁾، مثلما حدث عام 1964م، عندما تمت اتفاقية إيرانية مع الاتحاد السوفيتي، اشترت إيران بموجبها أسلحة ومواداً أخرى بقيمة (110) مائة عشرة ملايين دولار، وقد أوضحت المذكرة الأمريكية الإيرانية في تموز (يوليو) عام 1964م ذلك الاتفاق⁽²⁾.

حيث فرضت الإدارة الأمريكية القيود على التسليح الإيراني، منها الاستعداد لاستقبال الوجود الأمريكي من باكستان؛ ليحل في إيران في أي وقت تشعر فيه الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة الانتقال فوراً، وقد ربط الشاه موافقته بسماع الولايات المتحدة الأمريكية تزويده بمزيد من الأسلحة، أو اللجوء إلى السوفييت، لكن جونسون رفض، وكتب مغرياً له بسربين من الطائرات، إذا صرف النظر عن خطط التقرب من السوفييت، فطالب الشاه بأسعار أقل للطائرات، وأن تسلم في وقت أسرع؛ كي يتخلى عن شراء معدات دفاع جوي سوفيتية⁽³⁾.

كما مارس الشاه أيضاً ضغطاً على الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على السلاح، أثناء زيارة حاييم وايزمن⁽⁴⁾ لتهران في 25 أيار (مايو) عام 1966م، حيث وضع الشاه لوايزمن نية إيران التوجه للاتحاد السوفيتي، آملاً أن يصل كلامه إلى مسامع الإدارة الأمريكية بقوله : " إنه إذا لم تكن واشنطن سخية معه، فإنه قد يشتري الأسلحة السوفيتية، على غرار تسليح سلاح الجو الباكستاني بطائرات (ميغ-19) من إنتاج الصين الشعبية"، لكنه اعترف له بأن سلاح الجو الإيراني سيواجه صعوبة في استيعاب الطائرات السوفيتية، وأنه لا زال يفضل السلاح الأمريكي، لكن كل شيء يتوقف على استجابة واشنطن المالية، وكان واضحاً أن الشاه قصد الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية؛ لكي تستجيب لطلباته⁽⁵⁾.

(1) الرقم، أمانة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص35.

(2) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص189.

(3) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص310-311.

(4) حاييم وايزمن : زعيم صهيوني وعالم كيميائي وأول رئيس لدولة (إسرائيل)، ولد في روسيا، وكان من العناصر الصهيونية النشطة منذ بداية الحركة، ومن زعماء الجناح الديمقراطي في المؤتمر الصهيوني السادس، الذي دعا إلى انتهاج الصهيونية العملية. (الكليالي، عبد الوهاب، وآخرون، موسوعة السياسة، ج7، ص254-255).

(5) سيجف، شموئيل : المثلث الإيراني، ك2، ص85.

لذلك في أوائل آب (أغسطس) عام 1966م، لم يوافق جونسون على بيع الفانتوم لإيران التي طلبها الشاه في منتصف تموز (يوليو) فحسب، بل قدم قرضاً بما قيمته (200) مائتا مليون دولار؛ لتمويل مشتريات إيران من السلاح مستقبلاً⁽¹⁾.

ومع ذلك ورغم تعهدات الشاه للولايات المتحدة الأمريكية؛ إلا أنها لم تمنعه في كانون الثاني (يناير) عام 1967م، من شراء معدات عسكرية سوفيتية⁽²⁾، فعقد صفقة أسلحة في شباط (فبراير) عام 1967م، مع الاتحاد السوفيتي قيمتها (120) مائة وعشرون مليون دولار، مقابل تصدير الغاز الإيراني للاتحاد السوفيتي، لاسيما أن الشاه كان على تواصل مع السوفييت منذ عامي 1965 و 1966م، عندما زار موسكو وأوروبا الشرقية، في إطار التقرب إلى السوفييت، والحصول على الأسلحة⁽³⁾.

استخدم الشاه سياسة متوازنة في علاقاته الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي؛ للحصول على الأسلحة، وتعاون مع السوفييت رغم المساعدات العسكرية الأمريكية، ووعدوه لهم بعدم التعاون مع السوفييت.

وفي ذلك قال فريدون هويدا⁽⁴⁾ في مذكراته : " كان الشاه الوحيد الذي استطاع في عهد رئاسة (جونسون) أن يتجاوز القاعدة، ويتعامل مع الروس والانجليز لشراء الأسلحة، والدليل على ذلك أن علاقته مع الحزب الديمقراطي الأمريكي⁽⁵⁾، لم تكن أبداً على المستوى المطلوب مائة في المائة، حيث تردد في الأوساط المختلفة أيضاً أن الشاه وجه الانتقادات في محافله الخاصة، خلال فترة رئاسة الديمقراطيين⁽⁶⁾."

(1) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 256.

(2) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 310-311.

(3) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (1) بتاريخ 10 كانون ثانٍ (يناير) عام 1961م، مـجـ4-E، ص 1، 12.

مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 89.

(4) فريدون هويدا : ولد من عائلة متوسطة، وأحد رجال وزارة الخارجية الإيرانية، وشقيق رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا. (بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص 93؛ الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج 4، ص 230).

(5) الحزب الديمقراطي الأمريكي : أحد الحزبين السياسيين الرئيسيين في أمريكا، تعود جذوره إلى الحزب الديمقراطي الجمهوري، الذي ترأس أمريكا (1801-1809م)، وقد انقسم الحزب حول مسألة تحرير العبيد وخسر الأرجحية السياسية أمام خصمه الحزب الجمهوري، إلا أنه استعاد المكانة الأولى تحت قيادة روزفلت. (الكليالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج 2، ص 303)

(6) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص 93.

كذلك أظهرت المراسلات التي تمت بين الشاه وجونسون، مماطلات الأخير في تحقيق مطالب الشاه للسلاح؛ لأنه رأى ضرورة إعادة دراسة المتطلبات الإيرانية، ووجوب أن يذهب الكم الأكبر من مصادر الدخل في إيران إلى التقدم الاقتصادي، مع الحفاظ على أمن إيران، فقد كان من أسباب توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، أوضاع إيران الداخلية التي أظهرت ضعف الشاه، خاصة بعد محاولة اغتياله عام 1965م، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعيد حساباتها في جعل استقرار إيران، يعتمد على حياة شخص واحد⁽¹⁾.

لكن مع بداية عام 1967م ومؤشرات الانسحاب البريطاني التي أعطت دلائل جديدة، كان على كل من إيران والسعودية الاضطلاع بأدوارهما الجديدة كشرطة للمنطقة عاجلاً قبل آجلاً⁽²⁾؛ بسبب إخلاء القواعد البريطانية، ظهر التأييد الأمريكي الكامل لتسليح إيران، من خلال تزويد الشاه بـ (460) أربعمئة وستين دبابة من نوع (باتون م/60)، مع تشكيل فرقتي دروع جديدتين، وتعزيز قوة ساحلي الجو والبحر الإيرانيين بصورة ملموسة⁽³⁾.

لذلك رأى البعض أن عهد جونسون، الوقت الذي أتاح للشاه بناء ترسانة أسلحة ضخمة، أكثر من أي عهد آخر⁽⁴⁾، وأن جونسون عندما غادر البيت الأبيض، كانت أسس إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة؛ لضمان الاستقرار في الشرق الأوسط كما هي، وكانت إيران والسعودية في الطريق لاتفاق خاص بمسئولياتها المشتركة في الخليج، وكميات من السلاح الأمريكي في الطريق إلى إيران والسعودية⁽⁵⁾.

وقد أكد ذلك حديث للشاه وإشارات تضمنت حديثه عن التسليح الأمريكي لإيران والسعودية ضمن مبدأ الدعامة المزدوجة.

حيث ذكر السد المبني من ترسانة الأسلحة الأمريكية، وفي إشارات عن التعاون مع الملك السعودي في عام 1965م، بيّن أن مبدأ نيكسون المسمى (الدعامتان)، كان مطروحاً للحديث في الولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة منذ أيام جونسون، لكنه لم يُعلن إلا في عام 1969م⁽⁶⁾.

(1) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 306.

(2) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 257.

(3) سيجف، شموئيل : المثلث الإيراني، ك 2، ص 84.

(4) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 301.

(5) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 260.

(6) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 307.

وقد قصد الشاه من وراء رفع مستوى قدراته العسكرية، قطع الطريق على أي محاولة أمريكية للحلول محل بريطانيا في الخليج؛ لأنه عارض مرابطة قوة الشرق الأوسط التابعة للأسطول الأمريكي، التي عملت من البحرين منذ أواخر الأربعينات في الخليج⁽¹⁾، وقد صرح في آذار (مارس) عام 1969م، أنه يعارض استخدام القوات الأمريكية للمرافق البحرية في البحرين، بعد انسحاب القوات البريطانية في عام 1971م⁽²⁾.

وفي مؤتمر صحفي عقده الشاه في 29 كانون الثاني (يناير) عام 1972م، أجاب عندما سئل عن الوجود الأمريكي في البحرين قائلاً: "حسناً أنتم تعلمون أننا أعلننا منذ وقت طويل، أننا لا نود أن نرى قوة أجنبية في الخليج العربي، سواء أكانت هذه القوة بريطانيا أم الولايات المتحدة الأمريكية أم الاتحاد السوفيتي أم الصين، فإن سياستنا لم تتغير"⁽³⁾.

ووجد الشاه في الإعلان الذي أعلنته بريطانيا، في 17 كانون الثاني (يناير) عام 1968م، بالانسحاب من منطقة الخليج، المجال لتقوم إيران بدور الشرطي في المنطقة، خاصة بوجود دول ضعيفة أو غير مستقرة في الجانب العربي⁽⁴⁾، وأعلنت الحكومة الإيرانية فور صدور القرار البريطاني، بأن إيران دولة تتمتع بأعظم قوة في عموم الخليج، وأنه من الطبيعي أن تهتم وبصورة كبيرة باستقرار وأمن منطقة الخليج⁽⁵⁾.

2- علاقات إيران والسعودية في ظل مبدأ الدعامة المزدوجة :

كان مشروع الدعامة المزدوجة في عهد جونسون يعني : إزالة التناقضات بين إيران والسعودية⁽⁶⁾ إلى أقصى حد ممكن⁽⁷⁾، حيث اختلفت المقومات الشخصية لكل من شاه إيران والملك

(1) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص 93.

(2) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص 189.

(3) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص 93.

(4) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (1) بتاريخ 10 كانون ثانٍ (يناير) عام 1961م، مج 4-E، ص 1، 12.

(5) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 232.

(6) سعت أمريكا لذلك الوفاق منذ منتصف عام 1957م، كما أوضح دالاس بعد توغل السوفييت بدرجة أكبر في الشرق الأوسط، واتفق معه وزير الخارجية الإيرانية (أردالان) حول أهمية تلك الجهود، وفي إجابة الوزير الإيراني على تساؤل الوزير الأمريكي حول أحوال العلاقات السعودية الإيرانية، وعن مدى التقارب والتحسين الذي طرأ في تلك العلاقات، أوضح الوزير الإيراني : أن الإيرانيين يسعون بجدية لتحقيق علاقات طيبة مع السعودية، وبدأ بالفعل باتخاذ أكثر من خطوة إيجابية بذلك الشأن. (نوار، عبد العزيز سليمان، وجمال الدين، محمود محمد : تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ص 240).

(7) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (1) بتاريخ 10 كانون ثانٍ (يناير) عام 1961م، مج 4-E، ص 1، 12.

فيصل ملك السعودية عن بعضها، ناهيك عن التناقض والصراع العرقي بين الفارسيين والعرب، وبالتالي عُدت مهمة فائقة التعقيد، التي سيتم فيها إقناع القائدين للتعاون فيما بينهما⁽¹⁾.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسوية الخلافات القائمة بين إيران والسعودية، وإيجاد حالة من التفاهم المشتركة بصدد العديد من القضايا السياسية؛ لأن بقاء تلك الخلافات، يمثل من وجهة النظر الأمريكية فرصة سانحة للقوى المعادية للمصالح الغربية من النفوذ إلى المنطقة⁽²⁾.

وفي نهاية خريف عام 1968م، دعا جونسون كلاً من الشاه وولي العهد السعودي خالد بن عبد العزيز⁽³⁾ إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لبحث قضايا الخليج الأمنية⁽⁴⁾، والوصول إلى ترتيبات أمنية بين إيران السعودية، بحيث يشارك كلا البلدين في الدفاع عن أمن منطقة الخليج العربي، وأعلن الشاه للولايات المتحدة الأمريكية عزمه ملء الفراغ الذي سيتربط على الانسحاب البريطاني⁽⁵⁾.

كما توسطت الولايات المتحدة الأمريكية لحل نزاع بين إيران والسعودية حول حقوق التنقيب عن النفط البحري في الخليج العربي، الذي هدد بتوتر العلاقات بينهما⁽⁶⁾.

وفي أواخر عام 1968م، قبل تقلد الرئيس الأمريكي الجديد نيكسون رسمياً لمنصب الرئاسة، بدأ الشاه حملة دبلوماسية أسفرت عن تسوية عدة قضايا معلقة مع السعودية⁽⁷⁾، وحاول أثناء زيارته للسعودية في تشرين ثاني (نوفمبر) عام 1968م إقناع السعودية بإقامة تنسيق عسكري أو حلف دفاعي، بعد الانسحاب البريطاني، بالإضافة إلى إبلاغهم بالاهتمام الأمريكي بتلك المفاوضات⁽⁸⁾، وأصدر الشاه والملك فيصل بياناً مشتركاً خلال الزيارة، تحدث عن الصداقة العربية الإيرانية، والتعاون العربي الإيراني في الخليج⁽⁹⁾.

(1) DORON, GIDEON : Peace or Oil, P. 143.

(2) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 259.

(3) خالد بن عبد العزيز (1913م) : ولد في الرياض، وتلقى تعليمه في السعودية بخلاف العديد من إخوته، عُين مساعداً لشقيقه فيصل، تولى حكم المملكة السعودية بعد اغتيال الملك فيصل في آذار (مارس) عام 1975م.

(4) الكيالي، عبد الوهاب : موسوعة السياسة، ج 2، ص 602.

(5) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 260.

(6) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص 138؛ توفيق، سعد حقي : علاقات العرب الدولية، ص 39؛ مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 89.

(7) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 258.

(8) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص 91.

(9) العيدروس، محمد حسن : تاريخ الخليج العربي، ص 299.

(10) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص 91.

وهكذا فإن مؤشرات الانسحاب البريطاني من المنطقة أسس لصياغة مبدأ الدعامة
المزدوجة منذ عهدي كيندي وجونسون، وكانت ترجمة تلك السياسة، اعطاء إيران الدور
العسكري للحفاظ على الأمن، أي أداء الدور الذي كانت تؤديه بريطانيا، واستغل الشاه حاجة
السياسة الأمريكية للدور الإيراني؛ للوصول إلى مزيد من التسليح العسكري، وفي سبيل ذلك كان
مستعداً للوفاق الايراني السعودي.

كما شكل ذلك المبدأ إعلاناً أمريكياً لبداية انتهاء دور مبدأ ايزنهاور في المنطقة، ورسم
بدائل أخرى للسياسة الأمريكية، لاسيما بعد التورط الأمريكي في فيتنام.

المبحث الثاني

السياسة الأمريكية ومبدأ نيكسون (الدعامة المزدوجة) (1969-1971)

أولاً : إعلان مبدأ نيكسون :

- 1- الأوضاع الأمريكية قبل إعلان مبدأ نيكسون.
- 2- مبدأ نيكسون.
- 3- العلاقات الأمريكية مع إيران والسعودية في مبدأ نيكسون.
- 4- أثر إعلان مبدأ نيكسون على العلاقات الأمريكية الإيرانية.

ثانياً : المساعدات الأمريكية لإيران ضمن مبدأ نيكسون :

- 1- المساعدات العسكرية.
- 2- التسليح الإيراني بعد عام 1973م.
- 3- الولايات المتحدة الأمريكية والتدريب العسكري الإيراني.
- 4- إيران والتسليح النووي.
- 5- الاعتراضات الأمريكية على التسليح الإيراني.

ثالثاً : التطبيقات العملية لمبدأ نيكسون :

- احتلال إيران للجزر العربية عام 1971م.

المبحث الثاني

السياسة الأمريكية ومبدأ نيكسون (الدعامة المزدوجة)

(1969-1971)

مع نهاية الستينات دخلت السياسة الأمريكية بتولي (نيكسون) مرحلة إعلان (مبدأ الدعامة المزدوجة)، لذلك أطلق على مبدأ الدعامة المزدوجة مبدأ نيكسون، وشكل المبدأ بداية إعلان الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ جديداً في الشرق الأوسط؛ لخدمة الأهداف الأمريكية بوجه خاص والغربية بوجه عام، بعد الانسحاب البريطاني.

وفي إطار ذلك المبدأ دخلت إيران مرحلة جديدة في السياسة الأمريكية؛ لتقوم بدور فعال في المنطقة، سمي (بشرطي الخليج) في خدمة المصالح الأمريكية.

أولاً : إعلان مبدأ نيكسون :

عندما وصل (نيكسون) إلى الحكم، كان الموقف في فيتنام يزداد سوءاً بالنسبة للحكومة الأميركية، فخسارتها السياسية أخطر من خسائرها المادية، واقتنعت إدارة نيكسون أن الاستمرار في تلك السياسة غير مجدٍ؛ لأنها تحولت إلى عقدة فيتنام، التي ألقت بثقلها على البيت الأبيض، والتي انطلق منها مبدأ نيكسون، إذ حدد الأسس الجديدة للسياسة الأميركية في التعامل مع الأحداث الدولية.

1- الأوضاع الأمريكية قبل إعلان مبدأ نيكسون :

دخل نيكسون البيت الأبيض في 20 كانون الثاني (يناير) على أمل تقليل مخاطرة التورط العسكري في العالم الثالث، وذلك بالاعتماد على وكلاء محليين موالين للغرب، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتسليحهم وتمويلهم⁽¹⁾، وتوافق معه الرأي السياسي الداخلي اللازم لمساندة دور أمريكي أكبر في الشرق الأوسط، أي : العودة إلى انتهاج سياسات إدارة (إيزنهاور)⁽²⁾.

كذلك طالب الرأي العام الأمريكي ضرورة إنهاء التورط الأمريكي في فيتنام⁽³⁾، ومراجعة الإدارة الأمريكية لأسس سياستها الخارجية؛ بهدف التكيف مع التغيرات في العالم ومع الوقائع

(1) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص260.

(2) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص90.

(3) حاولت الحكومة الأمريكية إخفاء حجم خسائرها الحقيقية في فيتنام من جهة، وتصعيد العمليات العسكرية وارتكاب الكثير من الجرائم بحق الفيتناميين من جهة ثانية، وبسبب الطبيعة المفتوحة للمجتمع الأمريكي، وقيام الصحافة بتغطية الأحداث وتطورات الحرب، لم يكن بإمكان الحكومة الأمريكية التستر على خسائر الحرب وفضائحتها لمدة طويلة، ومع تكشف الحقائق أخذ الرافض الشعبي في التزايد، كما أخذت مصداقية السلطة التنفيذية في التراجع، وقد قام الكونجرس الأمريكي بسن التشريعات التي أدت إلى إيقاف الحرب، وإضعاف قدرة الرئيس على بدء الحروب وإدارتها دون مشاركة الكونجرس؛ لأن الكونجرس أصدر في عام 1973م قانون بذلك، سُمي (قانون سلطات الحرب). (ربيع، محمد عبد العزيز : سياسة أمريكا الخارجية، ص78-79).

الجديدة⁽¹⁾، وكانت قد تزايدت الضغوط على إدارة نيكسون؛ من جراء الأعداد الكبيرة من القتلى الأمريكيين في فيتنام، ففي عام 1969م وصل عدد القوات الأمريكية في فيتنام أكثر من نصف مليون رجل، وكانت تعد القوات الحليفة أكثر من سبعين ألفاً الذين لاقوا الموت⁽²⁾، ناهيك عن تنامي سخط وعدم رضا الشعب الأمريكي تجاه الالتزامات التي أبدتها الإدارة الأمريكية تجاه الجهات الأجنبية⁽³⁾.

كذلك أراد كل من كيسنجر ونيكسون التأكيد : أن للولايات المتحدة الأمريكية دوراً مركزياً في الشؤون الدولية، لذلك أصبحت هنالك حاجة إلى إستراتيجيات جديدة، وكما قال كيسنجر لاحقاً : "إن الأعباء التي تواجه الإدارة الجديدة كبيرة، ولذلك كان علينا إنهاء الحرب في فيتنام، وفي الوقت نفسه، أن نقوم بإدارة التنافس العالمي مع الاتحاد السوفيتي في ظل الأسلحة النووية، وتنشيط تحالفنا مع الديمقراطيات الصناعية، وإدماج دول جديدة إلى توازن عالمي جديد"⁽⁴⁾.

2- مبدأ نيكسون :

بالرغم من أن إدارة (جونسون) هي التي أعدت مسودة الاتفاق، فإن (ريتشارد نيكسون) هو الذي أعطى اسمه للمبدأ الاستراتيجي الأمريكي الجديد في الشرق الأوسط، بعد فوزه في انتخابات تشرين ثاني (نوفمبر) عام 1968م، والذي يعزو فوزه إلى الإحباط المتزايد؛ بسبب حرب جونسون المكلفة وغير المجدية في فيتنام⁽⁵⁾.

وحتى 21 كانون ثاني (يناير) عام 1969، عندما قام كيسنجر بمناقشة حالة وهيئة العالم مع نيكسون في البيت الأبيض، لم يكن قد تمت بعد صياغة تلك السياسة، حيث واجه (كيسنجر) العديد من المشاكل، التي في مجملها لا تقل إلحاحاً عن مشكلة الحرب في فيتنام، ولكنه لم يصل بعد إلى حلول واضحة بشأنها⁽⁶⁾، وحسب قول (كيسنجر) لنيكسون : " من الهام جداً أن نميز بين ثلاثة تعرض أمننا للخطر : الاضطراب الداخلي، الهجوم الخارجي من قبل قطر آسيوي مجاور، وعدوان بقوة نووية"⁽⁷⁾.

(1) شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص59.

(2) كيسنجر، هنري : مذكرات كيسنجر، ج1، ص314.

(3) Sick, Gary: The Middle East and the United States, P. 278.

(4) Hanhimäki, Jussi : The Flawed Architect, P. 30.

(5) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص260.

(6) Hanhimäki, Jussi : The Flawed Architect, P. 31.

(7) كيسنجر، هنري : مذكرات كيسنجر، ج1، ص297.

وقبل أن يسافر نيكسون إلى (غوام)⁽¹⁾ بأسبوعين وافق على فكرة دراسة لبحث المشكلات، الناجمة عن الانسحاب البريطاني من الخليج، كان اقترحها عليه كيسنجر، وإجراء عملية إعادة نظر شاملة في السياسة الأمريكية هناك؛ بهدف إعادة تعريف المصالح الأمنية الأمريكية⁽²⁾، وقد كلف هنري كيسنجر، بدراسة الخيارات السياسية المتاحة أمام الولايات المتحدة الأمريكية، والتوصية بإطار سياسي أساسي، وحسب ادعاء وزير الخارجية الأمريكي (رسك) في 24 كانون الثاني (يناير) عام 1968م : "أنه لم يكن لدى الإدارة الأمريكية أية خطط للتعامل مع هذا الوضع بشكل عام أو بشكل خاص"⁽³⁾

قدم (كيسنجر) الوثيقة التي نتجت عن جهوده، وهي المذكرة الدراسية لمجلس الأمن القومي (رقم 66) إلى البيت الأبيض في تموز (يوليو) عام 1969م، وبعد مراجعة التوصيات التي احتوتها المذكرة، أصدر الرئيس نيكسون مذكرة قرار الأمن القومي (رقم 92)، لرسم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وقد تضمنت المذكرة ثلاث خيارات بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج هي :

- 1- أن تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم المساعدات العسكرية إلى الحكومات الموالية للغرب في الخليج العربي، مع الابتعاد عن تبني دور عسكري مباشر في المنطقة.
- 2- نشر قوات أمريكية في الخليج، لتأدية مهام الشرطي التي كانت بريطانيا تؤديها سابقاً.
- 3- العثور على وكيل، بمعنى توظيف قوة إقليمية قادرة على ضبط مجريات الأحداث في المنطقة؛ بما يضمن مصالح الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، بدلاً من نشر قوات أمريكية⁽⁴⁾.

وعند مناقشة تلك الخيارات، كان الخيار الأول غير مقبول، خاصة بعد ارتفاع أهمية المنطقة، لتصبح جزءاً حيوياً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كونها أحد عناصر الأمن القومي الأمريكي، أما الخيار الثاني، والذي تمثل في التدخل عن طريق إرسال قوات عسكرية إلى المنطقة، كان لا يمثل سوى مجازفة عسكرية حقيقة في ظل تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الفيتنامية⁽⁵⁾، بحيث تركت ما يسمى بعقدة فيتنام، وقد عكست نفسها على

(1) غوام : جزيرة تقع في أرخبيل ماريانا، جنوب الفلبين في المحيط الهادي، وتعد العاصمة أغانا أهم مدينة في الجزيرة. (الكليالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج4، ص366-367).

(2) كيسنجر، هنري : مذكرات كيسنجر، ج1، ص298؛ ليل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص260؛ Sick, Gary: The Middle East and the United States, P. 278.

(3) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص254؛ العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص366.

(4) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص255-256.

(5) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص255.

التقليص النسبي لفكرة التدخل المباشر والفوري في شؤون شعوب العالم⁽¹⁾، لاسيما أن الكونجرس الأمريكي كان غير مقتنع بعد أحداث الحرب الفيتنامية بتدخل آخر في أي منطقة، حتى وإن كانت منطقة الخليج، وبذلك أصبح الخيار الثالث الأنسب للوقائع والأحداث، التي مرت بها السياسة الأمريكية⁽²⁾.

وفي أيلول (سبتمبر) عام 1969م قررت مجموعة العمل أن الخيار الأكثر فعالية، هو الاعتماد على نحو أكبر على إيران والسعودية، كونهما خفراء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة⁽³⁾.

نتيجة لذلك الجهد ظهر مبدأ نيكسون، والذي تضمن مبدئياً فكرة التعاون الأمني مع دول إقليمية أخرى كوسيلة لحماية المصالح الأمريكية حول العالم، بالنسبة لمنطقة الخليج، حيث قررت إدارة نيكسون الاعتماد الكلي على السعودية وإيران؛ تنفيذاً لإستراتيجية عرفت بإستراتيجية الدعامة المزدوجة⁽⁴⁾.

وأعلن نيكسون الخطوط العامة للمبدأ في مؤتمر صحفي عقده في غوام في تموز (يوليو) عام 1969م، وذلك في رسالته عن الوضع العالمي لعام 1971م⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

وأكد المبدأ على فك ارتباط الولايات المتحدة الأمريكية العسكري المباشر في المشكلات الدولية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قادرة أو راغبة في تقديم الرجال والمال والسلاح للحفاظ على الوضع القائم في العالم، وذلك يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستمر في دور شرطي العالم؛ لأن ذلك الدور أدى إلى تخطيطها في أزمة سياسية واقتصادية وأخلاقية⁽⁷⁾.

(1) المصري، أحمد : التحرك الأمريكي لغزو منابع النفط، ص 88.

(2) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 257.

(3) ليتل، دوجلاس : الاستشراف الأمريكي، ص 261.

(4) Sick, Gary: The Middle East and the United States, P. 278.

(5) تم تعديله وتحسينه فيما بعد من قبل البيت الأبيض، ليتألف من ثلاث اقتراحات : أولاً : إن أمريكا ستواصل التزامها بكل معاهداتها. ثانياً : توفير درع للدفاع إذا ما قامت أية قوة عسكرية نووية بتهديد حرية أية أمة متحالفة مع أمريكا أو أية أمة يعتبر بقاؤها حيويًا لأمنها. ثالثاً : تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية وقت الحاجة وفقاً لالتزامات معاهدات أمريكا، وأن تتحمل الأمة التي تتعرض للتهديد المباشر المسؤولية الرئيسية في توفير القوى المسلحة للدفاع عن نفسها.

(Gaddis, John Lewis : Strategies of Containment, P. 298).

(6) كيسنجر، هنري : مذكرات كيسنجر، ج 1، ص 298؛ برودين، فرجينيا، وسلدن، مارك: السر المعروف مبدأ نيكسون، ص 6.

(7) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (29) بتاريخ 25 تموز (يوليو) عام 1969م، مج 1، ص 91، 92.

وفي مقابلة تمت بين (نيكسون) وأحد محرري صحيفة أمريكية عام 1970م أكد الأساس الذي أنشأ عليه المبدأ بقوله : "...كما بينت في شرحي لمبدأ نيكسون، يتجه فكرنا إلى خلق وضع في تلك البلدان، التي ترتبط معها بالتزامات يوجب عليها أن تعتمد علينا لتزويدها بالخرائط والمياه، إذا كانت على استعداد لخوض غمار الحرب"⁽¹⁾.

وكان اتجاه نيكسون للحفاظ على المصالح الأمريكية الإقليمية في الشرق الأوسط، بالوكالة عن طريق دول المنطقة مثل إيران والسعودية و(إسرائيل)⁽²⁾؛ لتقوم بالدور، والتخلي عن التدخل الأمريكي المباشر في مختلف المشكلات الدولية⁽³⁾⁽⁴⁾.

وكانت النتيجة المباشرة بالنسبة للشرق الأوسط زيادة دور شاه (إيران) كرجل بوليس إقليمي، وذلك ما أكدته نيكسون أثناء زيارة الشاه الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية، بأن وجه إليه العبارات التالية : "إنه لمن الأمور المثيرة للاهتمام، أن إيران توجد في منطقة مركزية، بالنسبة إلى جميع مناطق العالم، التي توجد فيها تهديدات للسلام والأمن"⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

3- العلاقات الإيرانية السعودية في ظل مبدأ نيكسون :

كانت الترجمة الفعلية لمبدأ (نيكسون) فيما يتعلق بمنطقة الخليج، هو اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على دول المنطقة المؤيدة للغرب، وبالذات إيران والسعودية⁽⁷⁾، باعتبار أنهما تمثلان نقطتي الارتكاز في المنطقة، وأن تعاون تلك الدولتين يمكن أن يوفر ما يسمى بـ "إطار قوي للاستقرار الفرعي-الإقليمي" في منطقة الخليج⁽⁸⁾؛ لذلك ركزت الولايات المتحدة الأمريكية

- (1) برودين، فرجينيا، وسلدن، مارك: السر المعروف لمبدأ نيكسون، ص7.
- (2) فكرت الإدارة الأمريكية في أمر توكيل (إسرائيل)، ولكن خشيت من تكتل العرب وقيام خط معادي لها، يؤدي إلى دفعهم إلى السوفييت. (العبدروس، محمد حسن : تاريخ الخليج العربي، ص279).
- (3) أكد السناتور هنري جاكسون (Henry Jackson)، كبير خبراء النفط في مجلس الشيوخ على دور تلك الدول في تطبيق السياسة الأمريكية بقوله : "إن قوة (إسرائيل) وتوجهها الغربي في البحر المتوسط، مع قوة إيران وتوجهها المماثل (في ظل الشاه) في الخليج الفارسي، تشكلان قوتين جديرتين بالثقة، صديقتين للولايات المتحدة، استطاعتا جنباً إلى جنب مع المملكة العربية السعودية منع العناصر اللا مشؤولة والثورية المتطرفة في بعض الدول العربية واحتوائها، ... تلك العناصر التي لو أُتيحت لها الفرصة لكانت قد شكلت خطراً جدياً حقاً على مواردنا النفطية الرئيسة في الخليج الفارسي". (تشومسكي، نعموم: ردع الديمقراطية، ص60).
- (4) هويدي، أمين : البيروسترويكيا وحرب الخليج، ص93؛ شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص6.
- (5) السلام والأمن : عبارة السلام والأمن على النمط الأمريكي تساوي كلمة الوضع الراهن، ولا يهم بالنسبة لنيكسون ما إذا كان الوضع الراهن عادلاً أم لا، ففي نظره يكفي أن يكون نعتة شرعياً، ويجب إعادته والحفاظ عليه بمعونة الدول المناهضة. (برودين، فرجينيا، وسلدن، مارك: السر المعروف لمبدأ نيكسون، ص6-7).
- (6) بحيري، مروان : السياسة الأمريكية، ص66؛ حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص46.
- (7) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (123) بتاريخ 8 نيسان (أبريل) عام 1971م، مج4-E، ص1، 3.
- (8) حرب، أسامة الغزالي : الإستراتيجية الأمريكية، ص39.

سياستها على دعمهما، وتقسيم الأدوار بينهما، بحيث تؤهل إيران للدور العسكري الرادع، أما السعودية فتؤهل لممارسة النفوذ السياسي⁽¹⁾.

تبلور التوجه الأمريكي لهما منذ عهد الرئيسين (كيندي) وجونسون، بحيث قامت الإدارة الأمريكية في عهد جونسون بإزالة الخلاف بينهما في مواقف عديدة.

لقد لوحظ منذ البداية، أن إيران ستكون المنطقة الأكثر اعتماداً؛ بسبب مساحتها وقدراتها العسكرية وموقعها الجغرافي ما بين الاتحاد السوفيتي والخليج، إضافة إلى رغبة الشاه في التعاون المفتوح مع الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يخص الشؤون الأمنية على خلاف الدول العربية المجاورة للمنطقة⁽²⁾.

لكن أصحاب القرار الأمريكيون أدركوا أن الاعتماد على إيران، وهي دولة إسلامية، ولكنها غير عربية وفي نزاع مكرر مع جيرانها، سوف يُعد تهديداً من وجهة نظر عرب الخليج، لأن الدول العربية نظرت إلى الاعتماد الأمريكي على إيران بمثابة التهديد⁽³⁾، ومن أجل تحقيق قدر من التوازن داخل المنطقة، وطمأنة الدول العربية الموالية للغرب في الخليج في أنه لن يتم التخلي عنها لصالح هيمنة إيرانية، عدت الولايات المتحدة الأمريكية أن السعودية هي -على الورق على الأقل- قوة إقليمية ثانية على قدم المساواة⁽⁴⁾، ووصفت إيران على أنها أحد (الركيزتين) في نظام الأمن الإقليمي، وهي رواية ابتدعتها بسبب ذلك⁽⁵⁾.

لكن السعودية لم تشجع سياسة التعاطي مع إيران وفق المنهج الأمريكي المرسوم⁽⁶⁾؛ لاعتبارات قومية وعقائدية، وفشلت إيران في إقناعها المشاركة في الدفاع عن أمن الدول الصغيرة في الخليج العربي، ولم تقم السعودية بدور الشرطي المرسوم لها في المنطقة⁽⁷⁾.

(1) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص186؛ العيدروس، محمد حسن : تاريخ الخليج العربي، ص293.

(2) Sick, Gary: The Middle East and the United States, P. 278.

(3) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص90-91؛ Ward, Steven R.: Immortal: A Military History of Iran, P. 194.

(4) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص90-91. (5) Ward, Steven R.: Immortal: A Military History of Iran, P. 194.

(6) ومع ذلك فإن إيران والسعودية كانت لهما نقاط التقاء في التعاون العسكري لصالح الغرب، ولكن من خلال تنسيق رئيس المخابرات الفرنسية ألكسندر دو مارانش (Alexandre de Maranc)، إذ كون نادي في عام 1974م، ضم مخابرات كل الدول الموالية لأمريكا، بما فيها إيران والسعودية، مهمته مطاردة عمليات المخابرات السوفيتية، وهو تأكيد لمبدأ وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، "دع الآخرين يقومون بما تريد القيام به؛ كي تتحاشى حرج الفشل في العمل". (العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص330).

(7) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الامريكية، ص267؛ العيدروس، محمد حسن : تاريخ الخليج العربي، ص299؛ العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص369.

كما أفادت الخلفية التاريخية للعلاقات بين الجانبين (الأمريكي الإيراني)، أن ثمة اعتبارات دولية رئيسية، تحظى بأهمية كبرى في السياسة الأمريكية تجاه إيران، فإيران مصدر للنفط بالنسبة للغرب، حيث تعد الدولة الثانية بعد العربية السعودية، وأدى عامل النفط إلى التقاء عام في المصالح بين الحكومة الأمريكية وشركات النفط الأمريكية والشاه، وكذلك موقع إيران بالنسبة للنفط ومبيعات البضائع الأمريكية، ذلك أن لإيران موقعاً مركزياً خاصاً فهي تقع إلى جوار الاتحاد السوفيتي، وعلى الخليج العربي الذي تمر عبره معظم صادرات نفط الشرق الأوسط، وعلى حدود أفغانستان وتركيا والعراق⁽¹⁾.

حيث يضمن موقعها إقامة مركز جديد قوى لقوة عسكرية في المنطقة الواقعة على الحدود السوفيتية مباشرة، في مقابل إمدادات الأسلحة السوفيتية للعراق، كما تملك إيران ميزات ملموسة كوكيل محلي، من حيث الحجم والإنتاج القومي وعدد السكان⁽²⁾، وإمكانياتها الصناعية، كل هذه العوامل جعلت من إيران شريكاً أكثر قابلية للنمو من العربية السعودية الجرداء، وسكانها القليلين على الرغم من الاحتياطي الأكبر لدى الأخيرة من النفط وطاقاتها الإنتاجية⁽³⁾.

كذلك ظهرت سياسة إيران الانفتاحية على (إسرائيل)، في مقابل رفض سعودي مطلق للكيان الصهيوني، إضافة إلى العلاقات الإيرانية القوية مع الكيان الصهيوني، ولاسيما جهاز السافاك والموساد⁽⁴⁾.

لذلك وقع اختيار الولايات المتحدة الأمريكية على إيران لممارسة دور الشرطي الإقليمي في الخليج؛ لحماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية هناك، في الوقت الذي رفضت فيه السعودية حتى إعطاء أي تسهيلات عسكرية لواشنطن على أراضيها باستثناء قاعدة الظهران⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

(1) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص261.

(2) مانغولد، بيتر : تدخل الدول العظمى، ص234-235.

(3) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص261.

(4) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص267؛ العيدروس، محمد حسن : تاريخ الخليج العربي، ص279.

(5) فيما يتعلق بالسعودية، اختارت أمريكا سياستها بحرص واضح لتحقيق أهدافها، وتمثلت في الحفاظ على الاستثمارات النفطية، التي لم يكن يشاركها أحد فيها، ثم في استمرار تسهيلاتهما العسكرية في الظهران وجدة وجزيرة خرج، وفي سبيل ذلك شكلت علاقاتها مع السعودية باهتمام خاص، وأمدتها بالتسليح والتدريب، ولم تتشدد معها بشأن اتفاقيات أجرتها بمعزل عن الأمريكيين. (نوار، عبد العزيز سليمان، وجمال الدين، محمود محمد : تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ص242).

(6) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص268.

ومن ثم لم تصل السعودية إلى درجة إيران من حيث التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل تميزت عملية التسليح السعودي بالبطء⁽¹⁾، حيث قُدر حجم مبيعات السلاح لإيران خلال السنوات الست منذ إعلان بريطانيا انسحابها من منطقة الخليج بما يفوق ثلاثة أمثال حجم المبيعات للمملكة السعودية، ومتفوقاً على ما بيع للعراق⁽²⁾.

4- أثر إعلان مبدأ نيكسون على العلاقات الأمريكية الإيرانية :

تعززت العلاقات الأمريكية الإيرانية في ظل (مبدأ نيكسون) خلال زيارة الرئيس (نيكسون) لطهران مع مستشاره للشؤون الأمنية (هنري كيسنجر)⁽³⁾، في 30 أيار (مايو) عام 1972م، عندما زارا طهران في طريق عودتهما من اجتماع قمة مع الزعيم السوفيتي ليونيد بريجيف (Leonid-Brezhnev) في موسكو⁽⁴⁾⁽⁵⁾، وكانت الزيارة من وجهة نظر المطلعين : أن نيكسون قصد إصابة هدفين بسهم واحد، الأول : أن يعتذر للشاه عن عدم اشتراكه في احتفالات الذكرى (2500) للملكية، وإرساله نائبه بدلاً منه، مما قد يفسره الشاه نوعاً من الإهانة. والثاني : أنه أراد أن يظهر للشاه مسألة أهمية إيران بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ويبين له أنه يُعد الشاه أكثر أهمية⁽⁶⁾.

وخلال ساعتين ونصف من مجموع زمن المحادثات، التي وقعت خلال يومين متتاليين، تم عقد صفقة بين الطرفين، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة عدد المستشارين العسكريين في إيران وتعهدوا للشاه بمداه بأعلى التقنيات غير النووية، والتي تستخدمها الترسانة العسكرية الأمريكية، في المقابل وافق الشاه على أن يكون حامياً فاعلاً للمصالح الغربية في مناطق الخليج⁽⁷⁾، فقد نظر نيكسون عبر الطاولة إلى الشاه وقال له بكل وضوح " احميني"⁽⁸⁾؛ لأنهما كانا يدركا جيداً أنه لم تكن هناك إمكانية لتخصيص أي قوات عسكرية أمريكية للمحيط الهندي في خضم حرب فيتنام⁽⁹⁾.

(1) DORON ,GIDEON : Peace or Oil, P. 143.

(2) نوار، عبد العزيز سليمان، وجمال الدين، محمود محمد : تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ص 243- 244.

(3) Sick,Gary:The Middle East and the United States, P. 278.

(4) كان لقاء القمة في الاتحاد السوفيتي في حزيران (يونيو) عام 1972م، قد أسفر عما سُمي بداية عصر التفاوض، وحدث الانفراج، بمعنى الحد من سباق التسلح في الأسلحة الإستراتيجية. (طایل، فوزي محمد : آثار تفكك الاتحاد السوفيتي، ص 63).

(5) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 262.

(6) هويدا، فريدون : سقوط الشاه، ص 167.

(7) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (200) بتاريخ 30 أيار (مايو) عام 1972م، مج 4-E، ص 1، 3؛

وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (201) بتاريخ 31 أيار (مايو) عام 1972م، مج 4-E، ص 1، 3.

(8) Sick,Gary:The Middle East and the United States, P. 278,279.

(9) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 262.

وجد نيكسون وكيسنجر نفسيهما يتحدثان مع رجل يفكر تماماً بنفس طريقتهم، وقدم الشاه لهم تحليلاً للموقف كما رآه، وحاول الشاه أن يوضح لهم نقطتين أساسيتين : الأولى أن الاتحاد السوفيتي لازال مستمراً في محاولته للوصول إلى مياه الخليج الدافئة. الثانية، أنه بنفس القدر الذي يعلمه الإيرانيون تماماً يطمع السوفييت في بترول إيران، وقد أكد الشاه استعداداه للقيام بالدور، شريطة أن يكون شريكاً لا تابعاً⁽¹⁾.

كانت تلك الزيارة التي قام بها (نيكسون)، هي الزيارة التي نصب فيها (نيكسون) شاه إيران شرطياً للخليج⁽²⁾، وأحدثت الاتفاقية تحولاً في المنطقة، بعدها أوشكت إيران أن تصبح قوة رئيسة في السوق النفطي العالمي، وأصبحت قادرة أيضاً على الوصول إلى الترسانة العسكرية الأمريكية ذات الآلية العسكرية الحديثة⁽³⁾، ومنحت إيران حرية الوصول إلى أي نظام من الأسلحة الأمريكية التقليدية التي تريدها⁽⁴⁾.

بعد ذلك تطورت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت إيران حارس المصالح الأمريكية في المنطقة، وأصبح الشاه يمتلك الجرأة لأن يحول تحالفه مع القوة العظمى إلى فرصة مؤثرة بالإيجاب، على واقع إيران السياسي والاقتصادي والاستراتيجي، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقلصت من تغطيتها الاستخباراتية على إيران فيما يتعلق بالسياسة الإيرانية الداخلية واعتمدت اعتماداً كلياً على الشاه⁽⁵⁾، وفي عام 1974م تم إعادة التأكيد على تلك السياسة، عندما قام جيمس شليزنجر (James Schlesinger)⁽⁶⁾ وذكر أنه بسبب التكافؤ النووي السوفيتي مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن قوة الردع الغربية ستعزز بشكل كبير من قبل "التوازنات العسكرية الإقليمية في مناطق حرجة من العالم"⁽⁷⁾.

كذلك وضعت إيران على نفسها منذ إعلان مبدأ نيكسون مهمة مكافحة القوى الثورية والوطنية في عموم المنطقة⁽⁸⁾، في المقابل ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية الشاه في تنفيذ مهمة شرطي الخليج، من خلال توظيف حكمه في إيران، إذ تحولت السفارة الأمريكية إلى مخفر

(1) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (200) بتاريخ 30 أيار (مايو) عام 1972م، مج 4-E، ص 1، 3؛ هيكل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص 134.

(2) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 89.

(3) Sick, Gary: The Middle East and the United States, P. 279.

(4) Ward, Steven R.: Immortal: A Military History of Iran, P. 194.

(5) Sick, Gary: The Middle East and the United States, P. 279.

(6) كان جيمس شليزنجر وزير الدفاع في حكومة الرئيس جيرالد فورد.

(7) Ward, Steven R.: Immortal: A Military History of Iran, P. 194.

(8) Ward, Steven R.: Immortal: A Military History of Iran, P. 194.

(8) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص 139.

للشرطة⁽¹⁾، ولم تعد مهمة موظفي السفارة مجرد الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع حكومة الشاه، وإنما أصبحت حماية نظامه⁽²⁾.

وبذلك أصبحت إيران الراعي الأول للمصالح الأمريكية في المنطقة، ولكي يكتمل دور إيران؛ أمدت الولايات المتحدة الأمريكية الشاه بالأسلحة، التي كانت تلزم للقيام بمهامه.

ثانياً : المساعدات الأمريكية لإيران ضمن مبدأ نيكسون :

تنوعت الوسائل الأمريكية لتسليح إيران، بين التسليح العسكري التقليدي، إلى التدريب الأمريكي للقدرات العسكرية الإيرانية، حتى وصلت إلى مرحلة البعثات العسكرية الإيرانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

1- المساعدات العسكرية :

في أعقاب إعلان بريطانيا عام 1968م الانسحاب الخليج العربي، بدأت إيران بزعامة الشاه، وبدعم أمريكي في بناء قوة عسكرية متنامية تعمل في خدمة المصالح العالمية والأمريكية خاصة؛ وعلى ذلك الأساس تزايدت النفقات العسكرية الإيرانية⁽³⁾.

عُدَّت المساعدة العسكرية أداة هامة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، فكانت شحنات السلاح الأمريكي - حسب تأكيدات البننتاغون⁽⁴⁾ - مساوية من حيث الأهمية والتأثير، لوحدة عسكرية أمريكية مقيمة، إذ ضمنت بوسيلة أكثر مرونة وأقل تكلفة للولايات المتحدة الأمريكية، تواجداً عسكرياً فعلياً في المنطقة، وإقامة مراكز قوة هناك تديرها الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

(1) كان عدد أفراد السفارة في طهران دون عائلاتهم (185) مائة وخمسة وثمانين شخصاً، وذلك في تشرين ثاني (أكتوبر) عام 1976م، للاطلاع على توزيع أفراد السفارة في إيران، أنظر: ملحق رقم (10)، ص 313.

(2) هيك، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص 27.

(3) عزمي، محمود : النتائج الإستراتيجية للثورة الإيرانية، ص 172.

(4) البننتاغون : اسم يُطلق عادةً على سكرتارية الدفاع وقيادة الأركان العامة للقوات المسلحة في أمريكا، وذلك بسبب شكل البناء الذي تعمل فيه الأجهزة، وهو الشكل الهندسي الخماسي. (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون :

موسوعة السياسة، ج 1، ص 565).

(5) مع التنويه أنه وفق ما جاء في التقرير الأمريكي في عام 1980م، فإن الحكومات، وليس العملاء الخاصين ولا الصناعات الخاصة، هي التي تشرف على تجارة السلاح في العالم. (معهد ستوكهولم الدولي: تجارة

السلاح الدولية، دراسات إستراتيجية (16)، ص 3).

(6) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص 117.

واستلمت إيران حتى عام 1969م الأسلحة الأمريكية في نطاق المنح المباشرة وقروض المبيعات العسكرية التي تؤمنها وزارة الدفاع⁽¹⁾، وبدءاً من تلك السنة أصبحت سياسة مبيعات مباشرة، وبالتالي أصبح بإمكان إيران تحديث قواتها المسلحة، وزيادتها بواسطة مواردها المالية المتزايدة⁽²⁾، ومع تحول إيران إلى عقد صفقات مباشرة للأسلحة الحديثة، تدعمها قروض من بنك الصادرات والواردات، حدث تراحم بين الشركات الأمريكية وشركات أخرى؛ لتوفير حاجات جيش إيران من المعدات⁽³⁾.

وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأول للأسلحة الإيرانية، حيث تم ذلك بأقل حد من المعوقات، ولم تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في تقييم الأخطار التي تهدد إيران ولا في تحديد أولويات السياسة الإيرانية، وإمكانياتها في استلام وإدارة وتشغيل الأسلحة وصيانة المعدات التي تشتريها من الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾.

وأثناء زيارة (نيكسون) لإيران التي تمت عام 1972م، عُقد مع الشاه اتفاق سري، بمقتضى ذلك الاتفاق السري رفعت أية قيود أو تحفظات أو مراجعات لطلبات السلاح الإيرانية، وأصبح الأمر من صلاحيات البيت الأبيض وحده، لا يرجع فيه إلى سواه⁽⁵⁾، ووضح الشاه أثناء اللقاء أن كل ما ينتظره مقابل دوره في المنطقة، إمكانية الوصول إلى العتاد العسكري غير النووي، في ترسانة الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك طائرات (F-14، F-15)، ووعد نيكسون بأن يبيع الطائرات لإيران⁽⁶⁾.

(1) كانت أمريكا قد قدمت المساعدات بصفة عامة لدول الشرق الأوسط في السبعينات عبر محورين : أولاً : عبر برنامج المعونة العسكرية لحكومة أمريكا ضمن إطار المساعدات الخارجية، بما فيها تقديم السلاح والعتاد الحربي والخدمات الفنية، وذلك دون مقابل بل بموجب قروض بدون فوائد، كما قدمت مثل تلك المعونات في السبعينات إلى (إسرائيل) ومصر والأردن وتركيا. ثانياً : عبر برنامج الحكومة الأمريكية لبيع السلاح - مقابل دفع الثمن نقداً أو عبر قروض تقدمها أمريكا - طبقاً لقانون بيع العتاد الحربي للدول الأجنبية عام 1968م، وبيع السلاح الأمريكي وفقاً لذلك البرنامج إلى كل من إيران والسعودية وبعض الدول العربية و(إسرائيل) أيضاً. (بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص118).

(2) تم إيقاف المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإيران في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1967م، على أساس أن إيران لم تعد دولة متخلفة جداً، وتبعاً لذلك أنهيت المساعدات العسكرية في عام 1969م، على اعتبار أن إيران قادرة على دفع مشترياتها. (تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص189).

(3) برانجر، روبرت جي، وتاهتين، ديل آر. : خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج، دراسات إستراتيجية(3)، ص9.

(4) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص186.

(5) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص90.

(6) لينل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص263.

وفور عودة نيكسون وكيسنجر من إيران عام 1972م، وافق البيت الأبيض في الحال على صفقات أسلحة تتضمن طائرات أسرع من الصوت وطائرات هليكوبتر مقاتلة، وقنابل موجهة بالليزر، وكان على البنتاغون أن يقوم بتسليمها بأسرع ما يمكن، وترك قرار التعجيل بالتسليم للحكومة الإيرانية⁽¹⁾.

وبذلك حصلت إيران على أسلحة، لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية ترضى بوصولها إلى دول الشرق الأوسط، وأصبحت إيران أكثر دول المنطقة التصاقاً بالولايات المتحدة الأمريكية.

وكان الارتفاع في أسعار النفط، وحاجة شركات الأسلحة التي قلت صادراتها بعد هدوء الحرب في فيتنام، عاملاً مساعداً لتحقيق طموحات الشاه⁽²⁾.

2- التسليح الإيراني بعد عام 1973م :

أثر حرب تشرين الأول (أكتوبر) عام 1973م، والطفرة في ارتفاع أسعار النفط الهائلة، وتوفر الاحتياطات النقدية الهائلة لإيران، تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديم السلاح لها بموجب شروط تسهيلية⁽³⁾، حيث سمحت زيادة عائدات النفط الإيرانية بتخصيص أموال طائلة للإنفاق العسكري، وزاد الدخل القومي من (21.4) واحد وعشرين بليون دولار، وأربعة من عشرة في عام 1970م إلى أكثر من (60) ستين بليون دولار في عام 1976م⁽⁴⁾.

واتجه الشاه إلى شراء المزيد من أحدث أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية والصناعات الثقيلة والبتروكيمياوية، الأمر الذي عاد بالفائدة الكبيرة على المجمع الصناعي الحربي وشركات الأسلحة الأمريكية، مع ملاحظة أن معظم مشتريات الأسلحة تمت دون دراسة احتياجات إيران الحقيقية^{(5) (6)}.

(1) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 263.

(2) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 368.

(3) القرم، آمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص 36؛ بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص 131.

(4) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص 167.

(5) وفق ما جاء في التقرير الأمريكي في عام 1980م، فإن إيران كانت أضخم مشترٍ للأسلحة الأمريكية، ليس في الشرق الأوسط فحسب؛ بل في العالم كله أجمع. (معهد ستوكهولم الدولي : تجارة السلاح الدولية، دراسات استراتيجية (16)، ص 14).

(6) القرم، آمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص 36.

كذلك أدت حرب عام 1973م إلى نقطة تحول في اعتماد إيران الكامل على الأسلحة الأمريكية، ذلك أن إيران بدلت موقفها إلى حد ما بعد التهديدات الأمريكية الخفية والمكشوفة خلال مدة استخدام سلاح النفط، وبدأت بالتفاوض مع فرنسا وبريطانيا لعقد صفقات أسلحة، وإن كانت لا تزال تبتاع الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، وتم فعلاً عقد اتفاقيات هامة؛ لشراء الأسلحة من فرنسا في 22 نيسان (أبريل) عام 1974م، كما تمت دراسة اتفاقية أسلحة مع بريطانيا⁽¹⁾.

ومع ذلك التوجه استمر التعاون الأمريكي الإيراني، ففي عام 1976م تم الاتفاق مع وكالة المخابرات المركزية على إنشاء شبكة استخبارات في إيران، قادرة على رصد جميع الاتصالات العسكرية والمدنية في الخليج⁽²⁾، وفي نفس العام رصد الشاه ميزانية الدفاع الإيرانية لذلك العام مبلغ (9,500) تسعة ملايين وخمسمائة دولار، وهو ما عادل ميزانية الدفاع لكل من بريطانيا وفرنسا من ناحية، كما عادل مجموع ما أنفقته إيران على خطة التنمية الخمسية، في المدة من 1973 حتى 1978م⁽³⁾.

واستمر تدفق الأسلحة والمعدات والسفن الحربية؛ لتملأ الترسانة الإيرانية، بحيث أصبح الشاه "أفضل زبون" لدى مصانع الأسلحة الأمريكية⁽⁴⁾، وذلك ما دفع صحيفة نيويورك تايمز إلى التعليق في 25 شباط (فبراير) عام 1974م، قائلة: " لقد أصبح الشاه يبتاع الطائرات الأمريكية بصورة أسرع من إنتاجها"⁽⁵⁾.

ففي المدة ما بين عام 1970 وحتى عام 1977م حصلت إيران على أسلحة قيمتها (12) اثنا عشر بليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁶⁾، كما تلقت إيران نسبة (81%) من مجمل صادرات الأسلحة الأمريكية ما بين عام 1975 حتى عام 1979م، بينما وصلت النسبة المئوية لواردات إيران من الأسلحة الأمريكية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط (61%) في نفس المدة⁽⁷⁾، ويرجع ازدياد التسليح الأمريكي بعد عام 1975م لسببين : الأول اقتصادي، ذلك أن

(1) حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص 59.

(2) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص 139.

(3) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 130.

(4) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص 139.

(5) عزمي، محمود : النتائج الإستراتيجية للثورة الإيرانية، ص 173.

(6) شاش، طاهر : الإمبراطورية الأمريكية، ص 299.

(7) رسول، فاضل : العراق إيران أسباب وأبعاد النزاع، ص 116.

الشاه الذي أخذ يدفع مسبقاً ثمن الأسلحة، وشكل ذلك مساعدة لا تضاهي للصناعة العسكرية الأمريكية نفسها. والثاني: تقوية إيران عسكرياً وفق مبدأ نيكسون، للتصدي للمد السوفيتي⁽¹⁾.

أما على صعيد الشاه، فزادت رغبته لخرن المزيد من كميات الأسلحة؛ ليمك حرة العمل لمدة أطول، وذلك بعد حظر الولايات المتحدة الأمريكية بيع الأسلحة إلى باكستان، إثر حربها مع الهند، بالرغم من كونها عضواً في حلف السنتو، وموافقة الكونجرس على فرض حظر بيع الأسلحة لتركيا؛ على أثر تدخلها في قبرص لصالح اليونان، بالرغم من عضوية الأخرى في حلف الناتو⁽²⁾.

3- الولايات المتحدة الأمريكية والتدريب العسكري الإيراني :

لم تكف الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد إيران بالمعدات، بل قامت بإرسال الخبراء، فبعد توقيع اتفاقية نيكسون عام 1972م، أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية المزيد من الفنيين الأمريكيين؛ لسد الفجوة بين نوعية المعدات العسكرية التي وصلت إيران⁽³⁾، حيث أرسلت (1500) ألف وخمسمائة فني، يمثلون ثلاثة وخمسين اختصاصاً مختلفاً، بالإضافة إلى حوالي 1500 مختص عسكري كانوا في إيران تابعين للجيش الأمريكي⁽⁴⁾.

وذكرت تقديرات إحصائية عام 1976م، أن عدد الأمريكيين الذين عملوا لحساب إيران والمقيمين فيها فقط، بلغ (24) أربعة وعشرين ألف أمريكي، وفي عام 1978م قدرت البعثة الأمريكية في إيران بأنهاهي الأكبر في الشرق الأوسط والعالم⁽⁵⁾، ما بين مستشارين وفنيين عسكريين⁽⁶⁾.

كما قدرت البعثة الأمريكية في إيران أن عدد المدنيين العاملين في مجال الدفاع، سوف يزداد إلى ما يقرب من (34) أربعة وثلاثين ألف شخصاً، بما في ذلك عائلاتهم بحلول عام 1980م⁽⁷⁾.

حيث قاموا بتنظيم وتدريب الجيش، وعقد دورات للضباط الإيرانيين في مجال التخطيط الحربي وتدريب الجيش، ووضعوا أنظمة للإمداد والتصليح، ونظام مركزي للدفاع الجوي مع

(1) القش، سهيل : عقدة سيروس، ص 149.

(2) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص 195.

(3) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص 190.

(4) القرم، أمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص 36.

(5) للاطلاع على حجم البعثة العسكرية الأمريكية في إيران، أنظر: ملحق رقم (11) و(12)، ص 314.

(6) القش، سهيل : عقدة سيروس، ص 150؛ القرم، أمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص 36.

(7) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص 204.

استخدام التكنولوجيا المتطورة، وكان اشتراك الأمريكيين بصفة مستشارين وفنيين من الكثرة بحيث إن القوات المسلحة الأمريكية أقامت محطة إذاعة وتلفاز خاصة بها، وجُهِز مطار (مهربا) القريب من العاصمة طهران، مكاناً لنزول طائرات النقل الأمريكية المحملة بالشحنات العسكرية⁽¹⁾.

وبلغ عدد المؤسسات الأمريكية⁽²⁾ التي تعمل في مشاريع عسكرية في إيران، أكثر من (40) أربعين مؤسسة أمريكية عام 1975م⁽³⁾.

وتمتع الأمريكيون في إيران بالحصانة الكاملة هم وعائلاتهم⁽⁴⁾، حيث لم يخضعوا للقانون الإيراني، وغير مسئولين أمام الجيش الإيراني أو أمام الدولة الإيرانية، وفق قانون الامتيازات لعام 1963م، وأدى ذلك إلى تبعية الجيش الإيراني وارتباطه بالتقنية والتجهيزات الأمريكية بشكل كبير، وإلى تعدى دورهم الإطار التقني⁽⁵⁾.

ولم تقتصر عملية التدريب على تواجد الخبراء الأمريكيين في إيران؛ لأن الإيرانيين تلقوا تدريبهم في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي عام 1972م أكمل (150) مائة وخمسون طيار تدريبهم في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى (320) ثلاثمائة وعشرين أخصائي في البحرية⁽⁶⁾، وقدر عدد الإيرانيين الذين تدربوا في المؤسسات الأمريكية فيما بين نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام 1975م نحو (11) أحد عشر ألف إيراني⁽⁷⁾.

وأمل الشاه من ذلك التسليح، أن يصبح جيش إيران الجيش الأول في منطقة الشرق الأوسط، وذلك ما صرح به الشاه علم 1974م بقوله : " إن الجيش الإيراني سيصبح قوياً إلى درجة لا تجعله محل اهتمام المنطقة وحدها، ولكن العالم كله سيجد نفسه مضطراً لإدخاله في حسابه"⁽⁸⁾⁽⁹⁾، ومن المفارقات أنه عند سقوط نظامه، كان يملك (78) ثماني وسبعين طائرة من نوع (إف 16)، لكنه لم يكن لديه معدات لتفريق المتظاهرين!⁽¹⁰⁾.

(1) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 263.

(2) للاطلاع على عدد المؤسسات العسكرية في إيران، أنظر : ملحق رقم (13)، ص 315.

(3) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص 204.

(4) القرم، أمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص 36.

(5) القش، سهيل : عقدة سيروس، ص 150.

(6) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 264.

(7) بهلوان، سمير : قراءة في الحرب العراقية الإيرانية، ص 260.

(8) للاطلاع على القوة العسكرية الإيرانية، أنظر : ملحق رقم (14) و(15)، ص 317.

(9) عزمي، محمود : النتائج الإستراتيجية للثورة الإيرانية، ص 172.

(10) القرم، أمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص 36.

4- إيران والتسلح النووي :

طراً على السياسة الأمريكية عنصر جديد (الآتي من مصادر أميركية) عن احتمال تسلح إيران نووياً باعتبار أن ذلك هو الرد الوحيد الفعال على الحجة القوية، القائلة بأن إيران لا تستطيع أن تخلق قوة عسكرية متحدية القوة العسكرية السوفيتية مهما توفر لها من كميات ونوعيات الأسلحة التقليدية، وذكر ذلك السناتور الأمريكي ادوارد (كيندي)⁽¹⁾ (Edward Kennedy) في مقال كتبه في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية (Foreign Affairs) بعد زيارة قام بها لمنطقة الخليج العربي في عام 1975م، بقوله : "ينبغي على الولايات المتحدة أن تواجه ألا يتوقف تدفق الأسلحة على الخليج الفارسي عند حدود الأسلحة التقليدية"⁽²⁾.

لذلك ومع العلاقات الودية التي أقامها الشاه مع الولايات المتحدة الأمريكية، والدور الذي اضطلع به كشرطي للمنطقة أمام امتداد النفوذ السوفيتي خلال الحرب الباردة، لم تكن هناك ثمة معارضة أمريكية على امتلاك إيران قدرة نووية⁽³⁾، ومن ثم اتخذ شاه إيران قرارات بإطلاق البرنامج النووي الإيراني عام 1974م، وإنشاء المنظمة الإيرانية للطاقة النووية، وإنشاء مركز أمير آباد للبحوث النووية في طهران، فضلاً عن الحصول على كميات من (أكسد اليورانيوم) المشع من جنوب أفريقيا⁽⁴⁾، وأنفق ملايين الدولارات على إنشاء (8) ثماني محطات نووية، في إطار ذلك المشروع في نفس العام⁽⁵⁾.

خطط الشاه من خلال برنامجه النووي إلى إقامة (20) عشرين مفاعلاً نووياً، بدءاً بإنشاء مفاعلين نووين في بوشهر بطاقة 1200-1399 ميجاوات، وتم إسناد عملية إقامة المفاعلين إلى شركة سيمنس (Siemens) الألمانية، التي بدأت العمل دونما عراقيل تذكر، وبحلول عام 1979م

(1) ادوارد كينيدي (1932م) : سياسي أمريكي، وأحد الأعضاء البارزين في الحزب الديمقراطي، أصغر أشقاء الرئيس الأمريكي جون كينيدي، بدأ حياته السياسية منذ عام 1958م، حين نظم الحملة الانتخابية لشقيقه جون، انتخب في عام 1962م شيخاً عن ولاية ماساتشوستس، وفي عام 1979م أصبح رسمياً ثالث مرشح للرئاسة الأمريكية من عائلة كينيدي، لكنه انسحب منها أمام منافسه كارتر. (الكيلي، عبد الوهاب : موسوعة السياسة، ج5، ص356-357).

(2) كرم، سمير : إيران:يابان الشرق الأوسط، ص67.

(3) إن انضمام إيران إلى النادي النووي، لا يجعلنا ننسى أن الهند سبقتها إلى ذلك، عندما فجرت قنبلتها النووية، وأصبحت الدولة النووية السادسة، كما لم تكن العلاقات بين إيران والهند ودية دائماً؛ لأن الهند لم تنظر بالرضا لدعم إيران المستمر لباكستان؛ ولأن دعم الهند للقضية العربية بصورة عامة، وللعراق بصورة خاصة أزعج إيران. (حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص53-54).

(4) أحمد، إبراهيم جلال : البرنامج النووي الإيراني، ص75.

(5) القرم، أمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية، ص36.

انتهت الشركة الألمانية تقريباً من (85%) من عملية بناء المفاعل الأول، الذي عرف باسم مفاعل (بوشهر)، في حين كان التقدم يصل إلى (50%) من المفاعل الثاني، لكن العمل توقف بعد سقوط الشاه، وقيام الثورة الإيرانية⁽¹⁾.

5- الاعتراضات الأمريكية على التسليح الإيراني :

أدت مبالغة الشاه في تسليح إيران إلى وضعه موضعاً للنقد من قبل خصومه؛ لأنهم رأوا أن مثل ذلك الثقل العسكري سيكون بالضرورة على حساب التنمية، وحق الإيرانيين في الرفاهية⁽²⁾.

وأثار قلق الإدارات الأمريكية، أنه أتيح للشاه شراء المزيد من المعدات العسكرية ليس العادية، بل الأكثر تطوراً ومن نفس الطراز الذي تمتلكه الترسانة العسكرية الأمريكية والنتيجة أنه وُجد موقفاً سوف تجد إيران نفسها فيه عما قريب عاجزة عن شراء مثل تلك المعدات⁽³⁾.

وأكد زيادة النفقات العسكرية على حساب المشاريع الاقتصادية والتنمية، ما حدث في عام 1975-1976، عندما اصطدمت محاولات الشاه لرفع أسعار النفط، بمعارضة أمريكية وسعودية، وتعدر عليه الحصول على ميزانية إضافية، عندئذ قام الشاه بإعادة النظر في بعض مشاريعه الاقتصادية (الصناعية والزراعية)، وأجل تنفيذ البعض الآخر، وزار الولايات المتحدة الأمريكية وعقد اتفاقية عسكرية اقتصادية؛ للحصول على الأسلحة⁽⁴⁾.

كذلك من خلال عقد المقارنة مع بعض الدول المحيطة بإيران، منها تركيا وباكستان، التي تقع في نفس دائرة إيران من حيث دورها في المنطقة؛ لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة، وحفظ مصالحها، لاشتراكها في حلف الأطلسي، وحلف السنتو، نقف على مدى المبالغة في التسليح العسكري الإيراني، حيث وصلت قيمة مصروفات الدفاع من الدخل القومي الإيراني إلى ضعف قيمة تلك الدول، ففي عام 1974م خصص الشاه (14%) من الدخل القومي لمصروفات الدفاع، في حين وصلت القيمة في تركيا وباكستان إلى (3.7% و 8.4%) لنفس العام، وهي ما تعادل نصف النسبة الإيرانية تقريباً⁽⁵⁾.

(1) أحمد، إبراهيم جلال : البرنامج النووي الإيراني، ص75.

(2) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (D.C.20301)، المذكرة الصادرة بتاريخ 12 تشرين أول (أكتوبر) 1970م، مج 4-E.

(3) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (146) بتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) عام 1971م، مج 4-E، ص1، 5

(4) حداد، سلمى : التسليح الإيراني، ص81.

(5) للوقوف على مدى المبالغة الإيرانية في نفقات التسليح، أنظر : ملحق رقم (16) و (17)، ص311-312.

وأعربت وزارة الدفاع الأمريكية عن قلقها من تدفق بيع الأسلحة لإيران؛ لأنها فاقت قدرات إيران الاستيعابية واحتياجاتها، إلا أن ملاحظتها لم تؤخذ بعين الاعتبار في البيت الأبيض، كذلك حذر الكونجرس من تزايد إرساليات الأسلحة إلى إيران⁽¹⁾، وعارض إرسال مزيد من الخبراء العسكريين هناك، وظهرت خلافات حادة في الإدارة الأمريكية⁽²⁾ بشأن ازدياد الدعم العسكري لإيران⁽³⁾.

في المقابل كان البيت الأبيض⁽⁴⁾ مقتنعاً بأن الفائدة من وراء الشاه تساوي أكثر من مساوئه⁽⁵⁾.

ويمكن تفسير سبب استمرار الدعم العسكري الأمريكي لإيران على ذلك النحو من المبالغة من التسليح بما يلي :

1- الأسلوب الذي اتبعه الشاه في تضخيم الأخطار التي تحيط بإيران، من خلال عقد المقارنات في مؤتمراته الصحفية، رداً على منتقدي سياسته في مجال التسليح، وضّح الإمكانيات

(1) تحدى الكونجرس سياسة بيع الأسلحة الأمريكية لإيران، ونجمت العديد من المشاكل كنتيجة لقلق الكونجرس، منها: أن مبيعات الأسلحة تمت بعد زيارة نيكسون لإيران، دون قيود وإعفاء من تعقيدات عملية اتخاذ القرار في الإدارة الأمريكية ووزارة الدفاع، وكانت طلبات الشاه للأسلحة المتقدمة والمعقدة وبكميات كبيرة، وطلبه للمستشارين الأمريكيين بسبب نقص الخبرات الإيرانية، للتعامل مع تلك الأجهزة قد أثارت قلقاً في أمريكا؛ بسبب نقص الخبراء الأمريكيين في القوات المسلحة الأمريكية؛ وبسبب نضوب تلك المعدات من مخازن الجيش الأمريكي، كذلك في حال نشوب نزاع في المنطقة، سيتورط الخبراء الأمريكيون في بعض المواقع الإيرانية. (تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص194).

(2) انقسمت الدوائر السياسية الأمريكية حول موضوع مبيعات الأسلحة إلى اتجاهين : الاتجاه الأول يطالب بوقف أو على الأقل بإخضاع عمليات البيع لمراقبة هيئات مختصة أو من الكونجرس، والاتجاه الثاني مثله المؤيدون لسياسة بيع الأسلحة. (شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص66-67).

(3) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم(D.C.20301) بتاريخ 12 تشرين أول (أكتوبر) 1970م، مج 4-E.

(4) تعاون كل من ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر في تشكيل السياسة الخارجية لأمريكا، وبرعا في النشاط السري والقرارات التي توصلت إليها سراً، وكانا لا يتقنان بالبيروقراطية الفدرالية، ويستاءان من أية محاولات من جانب الكونغرس للتدخل في مبادراتهما الدبلوماسية، واتفقا على أن أمريكا يمكن أن تفرض النظام والاستقرار في الشؤون الخارجية إذا سيطر وتحكم البيت الأبيض في سياسته، وتحديدًا فيما يخص السياسة الخارجية.

(Kaplan ,Lawrence S. : American Historians and the Atlantic Alliance, P. 95).

(5) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (D.C.20301)، المذكرة الصادرة بتاريخ 12 تشرين أول (أكتوبر) 1970م، مج 4-E.

العسكرية المحدودة لإيران، التي يبلغ عدد سكانها حينئذٍ (34) أربعة وثلاثين مليون، وبين الإمكانات العسكرية الهائلة للعراق، التي لم تتجاوز آنذاك (7) سبعة ملايين نسمة⁽¹⁾. بالرغم من أن التسليح الإيراني سابق للتسليح العراقي⁽²⁾، وأن تسليح الولايات المتحدة الأمريكية لإيران سبب توجه الاتحاد السوفيتي إلى مزيد من المساعدات العسكرية للعراق، وعقد الاتفاقيات بذلك.

2-تتديد الشاه المتكرر بالخطر السوفيتي على المنشآت البترولية الإيرانية والمنشآت العسكرية، من خلال المؤتمرات الصحفية⁽³⁾.

3- نجاح الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت في الحصول على قواعد له في الصومال واليمن الجنوبي، وعلى تسهيلات بحرية في سواحل ليبيا وسوريا، ومحاولاته في موزنبيق⁽⁴⁾.

4- حرب تشرين الأول (أكتوبر) عام 1973م، بما دلت عليه بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران من دلالات، وأهمها تقلص أهمية (إسرائيل) الإستراتيجية⁽⁵⁾.

5- المصالح الأمريكية في بيع السلاح لإيران⁽⁶⁾، والذي تمثلت في بيع كميات كبيرة من الأسلحة لزبون مضمون يدفع نقداً، ويمتص فائض العملة الأجنبية الناجم عن ارتفاع أسعار النفط الإيراني بنسبة (300%)، كما شكل ذلك السلاح قوة عسكرية قادرة على حماية المصالح النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط⁽⁷⁾.

6- ظهور لوبي إيراني داخل المؤسسات الأمريكية، وله تشعبات في الأعمال المصرفية والنفط والتسليح، منها إرسال تبرعات للبيت الأبيض مباشرة، للمساعدة في حملة انتخاب نيكسون، كما أثبتت القرائن الموثقة⁽⁸⁾، مما شكل ذلك عنصر ضغط على القرارات الأمريكية.

(1) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 129 - 130.

(2) وقع العراق والاتحاد السوفيتي معاهدة صداقة في 9 نيسان (أبريل) عام 1972م، استهدفت في جانب منها على الأقل، موازنة تكديس إيران للأسلحة. (بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص 92).

(3) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 130.

(4) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 130.

(5) كرم، سمير : إيران:يابان الشرق الأوسط، ص 64، 65.

(6) شكلت صفقات الأسلحة الأمريكية وسيلة لاستغلال للأمريكيين، الذين كانوا يستفيدون منها لمصالحهم، ومن ذلك قضية إتلاف السجلات المالية للبعثة العسكرية الأمريكية في طهران في آب (أغسطس) عام 1976م؛ بهدف إخفاء عمليات سمسة جرت في مشروع العون الأمريكي لإيران. (حداد، سلمى : التسليح الإيراني، ص 83).

(7) حداد، سلمى : المساعدات الأمريكية، ص 11.

(8) هيكمل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص 135.

عدّ مبدأ نيكسون أكثر فعالية وأقوى تأثيراً في الشرق الأوسط منه في جنوب شرق آسيا بفضل إيران⁽¹⁾، وكانت إيران من المصالح الحيوية الأمريكية، بدرجة فاقت كثيراً فيتنام الجنوبية أو كوريا الجنوبية، وتمكن الشاه من تنصيب نفسه خلفاً لبريطانيا، من خلال الدعم العسكري الأمريكي، واستقبل الشاه استقبال الملوك في رحلاته المتكررة إلى الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

وظلت إيران حتى انهيار حكم الشاه عام 1979م، تمثل في الحسابات الأمريكية الحارس الذي وفر الحماية للخليج، وظل دور الدفاع المباشر موكلاً إليها تحت قيادة الشاه⁽³⁾، وبقي الشاه حليفاً وياً للولايات المتحدة الأمريكية، استخدم سلطته للارتقاء بالمصالح الأمريكية، وتقديمها على ما سواها، ولم يتوان عن القيام بأي فعل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من أن البعض عدّ مبدأ نيكسون ظل سياسة ناجحة للولايات المتحدة الأمريكية حتى سقوط فيتنام، إلا أن كثيراً من المعلقين أعلن وفاة مبدأ نيكسون بسقوط فيتنام، التي سقطت في نيسان (أبريل) عام 1975م⁽⁵⁾.

لكن النهاية الحقيقية له بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، وسقوط نظام الشاه؛ لأنها اعتمدت منذ بدايتها على قوة ومتانة علاقة الإدارة الأمريكية مع الشاه، وبرحيله ثم قدوم نظام إسلامي معادٍ للولايات المتحدة الأمريكية في طهران، لم تعد هناك شبكة أمنية أمريكية ناجحة في الخليج العربي⁽⁶⁾.

لكن على صعيد إيران، عد بعض المحللين أن مبدأ نيكسون المسئول الأول عن سقوط نظام الشاه؛ لأنه سمح بتكديس الأسلحة على حساب الإيرانيين؛ مما زاد من حدة الاجتماعية والاقتصادية⁽⁷⁾.

(1) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص264.

(2) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص268؛ أمبروز، ستيفن إي: الارتقاء إلى العالمية، ص382.

(3) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص268؛ كلير، مايكل : ما بعد عقدة فيتنام اتجاهات التدخل الأمريكي، ص49.

(4) تاير، برادلي أ.: السلام الأمريكي، ص17.

(5) ريكورد، جيفري: قوة الانتشار السريع، ص74؛ ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص264.

(6) شاش، طاهر : الإمبراطورية الأمريكية، ص350؛

Sick, Gary: The Middle East and the United States, P. 279.

(7) شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص76.

ثالثاً : التطبيقات العملية لمبدأ نيكسون :

شكل احتلال إيران عام 1971م، للجزر العربية أول خطوة عملية في إطار سياسة مبدأ نيكسون، لخدمة الأهداف الأمريكية في الخليج والإيرانية على السواء.

- احتلال إيران للجزر العربية عام 1971م :

منذ إعلان بريطانيا انسحابها، أصبح على الدرك الإيراني تسلم المواقع البريطانية وفق مبدأ نيكسون، الذي أوكل إليه دور الشرطي للمنطقة، وتنفيذاً لتلك السياسة بدأت إيران تعلن مطامعها في المنطقة بحجة المحافظة المصالح الغربية، وكانت قضية الجزر العربية⁽¹⁾ قضية هامة بالنسبة للإيرانيين، خاصة أنها كانت تقع في منطقة إستراتيجية⁽²⁾، وذلك ما قوى الادعاء الإيراني، بأهمية السيطرة عليها.

وحسب ترجمة سياسة مبدأ نيكسون في الخليج، بإعطاء إيران الدور العسكري الأساس؛ للحفاظ على الأمن، أي القيام بالدور الذي كانت تقوم به بريطانيا، يجب تسليم الجزر العمانية الواقعة على مدخل الخليج، والتابعة لإمارتي (رأس الخيمة والشارقة) إلى إيران؛ لحماية مضيق هرمز، وتلبية طموحات الشاه⁽³⁾، بفرض الهيمنة الإيرانية والتوسعية على المنطقة العربية، التي أوكلها لنفسه أو أوكلت إليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾

حيث طالب الشاه بتلك الجزر؛ لأنها احتلت موقعا استراتيجياً، ومن شأنها زيادة حصة إيران في التنقيب عن النفط في الجرف القاري⁽⁵⁾؛ كذلك لأنها من أهم القنوات الرئيسة لحركة السفن، إذ تقع غرب مضيق هرمز، المدخل الرئيسي للخليج، وبذلك فهي تبرز لإيران ميزة

(1) لم يكن بالجزر عدد كبير من السكان الأصليين، حيث كانت جزيرة (طنب الكبرى) عبارة عن صخرة جرداء، ولم تكن في ذلك الوقت آهلة بالسكان، باستثناء بضعة صيادين زائرين، وكانت جزيرة (طنب الصغرى) صغيرة جداً حيث نبعت أهميتها الإستراتيجية، من أنها كانت تشكل خطراً على النقل البحري، إلا أن جزيرة (أبو موسى) كانت كبيرة بما يكفي ليكون لها ميناء صغير، علاوة على بضعة كيلومترات مربعة من الأراضي، ولكن ليس لديها أي سطح مستو يكفي ليكون بمثابة مدرجاً للطائرات. ووصل عدد سكانها الدائمين إلى أقل من (50) خمسين نسمة، عدا عن مجموعات من العمال العرب الذين عملوا في التعدين (في المناجم) بحثاً عن أكسيد الحديد في الجزيرة.

(Cordesman, Anthony H. and Hashim, Ahmed S : Iran: Dilemmas of Dual Containment, P. 131).

(2) للاطلاع على موقع الجزر العربية في الخليج، أنظر : ملحق رقم (30)، ص 332.

(3) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص 59.

(4) المراكبي، عبد المنعم : دول مجلس التعاون الخليجي، ص 98.

(5) العيدروس، محمد حسن : دولة الإمارات العربية، ص 161؛

Kuniholm, Bruce R. : Great Power Rivalry and the Persian Gulf , P. 50.

إستراتيجية هامة⁽¹⁾، والدولة التي تسيطر عليه، يمكنها التحكم في منطقة الخليج العربي كله بسهولة⁽²⁾.

لذلك أكد الشاه للغرب أهمية موقع الجزر الاستراتيجي عند مدخل الخليج العربي، وأبدى قلقه من احتمال سيطرة عناصر انقلابية عليها، وكيفية تأثير ذلك على تدفق نقل النفط واستقرار المنطقة⁽³⁾، لاسيما أن النزاع حول الجزر العربية له أصوله منذ وقت طويل، بسبب أطماع إيران في المنطقة.

أ- أصول النزاع الإيراني العربي حول الجزر العربية :

بدأت قضية الجزر العربية في أواسط القرن التاسع عشر⁽⁴⁾، حيث مثلت سلطة السلطان بن صقر زعيم القواسم معظم جزر الخليج الجنوبية، حتى إذا توزعت سلطة القواسم بين إمارتي الشارقة ورأس الخيمة، فرض الواقع الجغرافي أن تتبع جزيرة (أبو موسى) إمارة الشارقة وجزيرتي (طنب الكبرى وطنب الصغرى رأس الخيمة)، وقد عمدت إيران إلى احتلال تلك الجزر الثلاثة في آذار (مارس) عام 1904م، لكنهم اضطروا للتراجع أمام اعتراض شيخ الشارقة مؤيداً بالضغط البريطاني، وكانت تلك بداية الخلافات التي استجذبت في الثلاثينيات عندما ربطت إيران بين قضيتي البحرين⁽⁵⁾ والجزر الثلاث، واقترح الشاه حينئذ أن تعتمد بريطانيا على إقناع شيخ رأس الخيمة بالموافقة على بيع جزيرتي (طنب الكبرى والصغرى)، إلا أنه رفض الاقتراح⁽⁶⁾.

(1) بضم الجزر العربية لمجموعة من الجزر تمتلكها إيران بالفعل وهي : قشم ولارك وهرمز، تشكل الجزر الست معاً شكل الهلال الذي يغطي مدخل مضيق هرمز الذي يمر عبره جزء كبير من نفط الخليج إلى الغرب واليابان. (Hiro,Dilip : Neighbors, Not Friends, p6).

(2) العيسى، شملان : الخلافات بين الإمارات العربية وإيران، ص52؛ Cordesman, Anthony H.: Iran and Iraq, P. 31.

(3) العبدروس، محمد حسن : الجزر العربية، ج3، ص155.

(4) ادعت إيران أحقيتها في منطقة أبو موسى وكانت تلك الادعاءات محط صراع تاريخي ، فبعض المصادر أيدت الطرح الإيراني خصوصاً بعد الانسحاب البريطاني من تلك المناطق عام 1887م، والبعض الآخر أنكرها؛ لأن إيران لم يكن لها أي دور في السيطرة على تلك المناطق في العصر الحديث، حيث سيطرت على تلك المنطقة عائلة حاكمة منبعها من رأس الخيمة، كما ادعى الإيرانيون أيضاً أن الأسرة التي كانت تحكم منطقة أبو موسى، ومنبتها من منطقة الشارقة، تعود أصولها إلى الجذور الإيرانية.

(Cordesman, Anthony H.: Iran and Iraq, P. 32؛ Cordesman, Anthony H.and Hashim, Ahmed S : Iran: Dilemmas of Dual Containment, P. 130).

(5) استندت الادعاءات الإيرانية بالسيادة على البحرين إلى حجتين، الأولى : أن البحرين كانت دوماً جزءاً من بلاد فارس باستثناء المدة التي خضعت فيها للاحتلال البرتغالي (1705-1602). وأما الحجة الثانية : فهي اتفاقية آب (أغسطس) 1822م، التي عقدت بين إيران والمقيم البريطاني، التي عد فيها الأخير البحرين جزءاً من فارس. (شاكر، محمود : موسوعة تاريخ الخليج، ج2، ص880).

(6) عبد الساتر، لبيب : قصة الخليج، ص147.

ثم حاولت إيران استغلال انضمامها لحلف بغداد عام 1955م وللحلف المركزي عام 1959م؛ لكي تحصل على تنازلات من بريطانيا عن تلك الجزر، لكنها فشلت في تحقيق أهدافها⁽¹⁾.

وفي آذار (مارس) عام 1961م، قامت إيران باحتلال جزيرة (أبو موسى) خلال المناورات المشتركة التي أجرتها البحرية الإيرانية مع الأسطول الأمريكي، في نطاق عضوية إيران للحلف المركزي، غير أنها سارعت بالجلء عنها، إثر الاحتجاجات العربية العنيفة، واضطر وزير الخارجية الإيرانية إلى التصريح بأن الإنزال الإيراني كان مناورة عسكرية طارئة⁽²⁾.

بعد ذلك استمر الموقف البريطاني من الجزر العربية والادعاءات الإيرانية قائماً خلال الستينات، على أساس تجميد الأمر الواقع، وعدم اتخاذ الموقف الحازم سياسياً ودولياً ضد الادعاءات الإيرانية، وعدم وضع حد لتحديات إيران لعرب الخليج العربي، وتلويح حكومة إيران المستمر باستخدام القوة⁽³⁾.

ب- الأطماع الإيرانية بعد قرار الانسحاب البريطاني :

أصبحت مسألة التحكم في الجزر قضية هامة في عام 1968م عندما أعلنت بريطانيا عن نيتها الانسحاب من الخليج، وسبباً في اتجاه الشاه لتقوية علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي زودته بالأسلحة المتطورة الحديثة⁽⁴⁾، ونصبته شرطي الخليج؛ لحماية المصالح الغربية ومنع التغلغل السوفيتي في المنطقة، وتهديد منابع النفط⁽⁵⁾.

وأعلن الشاه آنذاك عزمه شغل الفراغ الذي سينشأ عن الانسحاب البريطاني، ولتحقيق ذلك الهدف؛ بدأ الشاه مطالبته بضم الجزر العربية الثلاث والبحرين بإصرار، وكذلك المطالبة بالاعتراف به وريثاً لبريطانيا، وتأكيد الأحقية الإيرانية في تملك الجزر⁽⁶⁾.

(1) العيدروس، محمد حسن : الجزر العربية، ج3، ص102.

(2) العيدروس، محمد حسن : الجزر العربية، ج3، ص102.

(3) العيدروس، محمد حسن : الجزر العربية، ج3، ص131.

(4) العيدروس، محمد حسن : الجزر العربية، ج3، ص130؛

Cordesman, Anthony H.: Iran and Iraq, P. 32.

(5) القاسمي، خالد بن محمد : الخليج العربي، ص92.

(6) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم(1) بتاريخ 10 كانون ثانٍ (يناير) عام 1961م، مج4-E، ص1، 12؛ وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم(9) بتاريخ 1 نيسان(أبريل) عام 1969م، مج4-E، ص1، 3.

Cordesman, Anthony H.: Iran and Iraq, P. 32.

ثم كرر الشاه عرضه على بريطانيا للتخلي عن مطالبته في البحرين، بأن يقاوض ذلك ببلد آخر، وذريعته أن الانسحاب البريطاني من الخليج، يشكل وضعاً غير مقبول لإيران، وعلى طهران أن تؤمن استقرار المنطقة انطلاقاً من تلك الإستراتيجية، أي الجزر العربية الثلاث⁽¹⁾.

لكن تدخل الأمم المتحدة، أقر إجراء استفتاء شعبي في البحرين، ليقرر السكان بمقتضاه مصيرهم بين الاستقلال أو التبعية لإيران، وأقرت النتيجة لصالح عرب البحرين، الذين رغبوا في الاستقلال، مستكرين مطالبة الشاه بضمهم لحكمه⁽²⁾.

وعندما قام اتحاد الإمارات العربية في 26 شباط (فبراير) عام 1968م، متضمناً مشيخات ساحل عمان إلى جانب مشيخة قطر والبحرين، أظهرت بريطانيا تأييداً له⁽³⁾، ولكن أعيقت المفاوضات بشأن ذلك الاتحاد بفعل عوامل كثيرة⁽⁴⁾، أهمها معارضة الشاه لذلك التوجه؛ لأنه رآه بمثابة قناع لبقاء النفوذ البريطاني، كما ادعى الشاه أيضاً هيمنته على البحرين، ورأى أن التأثير البريطاني سوف يمثل عائقاً أمام تحقيق طموحاته⁽⁵⁾، وأن انضمام البحرين إليه غير شرعي، وكذلك انضمام رأس الخيمة والشارقة، إذا جعلت بريطانيا الجزر تابعة لهما⁽⁶⁾، وأبلغت الحكومة الإيرانية بريطانيا أنها لن تعترف بدولة الإمارات العربية المتحدة إلا بعد تلبية مطالبها بشأن الجزر⁽⁷⁾.

(1) عبد الساتر، لبيب : قصة الخليج، ص 147.

(2) العيدروس، محمد حسن : الجزر العربية، ج3، ص 147.

(3) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 313.

(4) لم ترغب قطر وباقي الإمارات أن تضع نفسها كداعم للبحرين في وجه الادعاءات الإيرانية وقلقوا من قيام أي اتحاد يضم البحرين؛ لأنهم أخذوا في عين الاعتبار الكثافة السكانية البحرينية النسبية (200,000)، إضافة لاقتصادها المزدهر مما سيدفع البحرين للسيطرة على الاتحاد، ومما زاد الأمر سوءاً أن سلالة آل ثاني في قطر وآل خليفة في البحرين، كان بينهما تنازع على الحدود، ومن جانب آخر جمعت قطر والبحرين علاقات طيبة مع السعودية، فالبحرين اعتمدت على الدعم السعودي لها ضد إيران، ناهيك أن السعودية لم تكن لتوافق على الاتحاد إلا بعد تامين أحقيتها في بعض الادعاءات فيما يخص أبو ظبي، كذلك فإن الاتحاد مع أبو ظبي (أعنى الإمارات المتصالحة) من شأنه أن يضع قطر والبحرين في موقف الاضطرار إلى دعم أبو ظبي في نزاعها المستمر مع المملكة العربية السعودية، لذلك كان كل منهما متردداً في الانضمام إلى ذلك الاتحاد، لكن بتشجيع وضغط بريطاني، تنازلت أبو ظبي في النهاية للسعودية في بعض ادعاءاتها.

(Kuniholm, Bruce R. : Great Power Rivalry and the Persian Gulf , P. 49 -50).

(5) Kuniholm, Bruce R. : Great Power Rivalry and the Persian Gulf , P. 49.

(6) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 313.

(7) Kuniholm, Bruce R. : Great Power Rivalry and the Persian Gulf , P. 50.

وتزامناً مع تلك الأحداث قامت مباحثات سرية ثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا⁽¹⁾؛ لبحث حل مناسب لمسألة ملء فراغ القوى في الخليج بعد انسحاب القوات البريطانية، ووصلت المباحثات في النهاية إلى موافقة الشاه على إعلان الاستقلال البحرين، مقابل السماح له باحتلال الجزر الإستراتيجية الثلاث الواقعة في مضيق هرمز، وعد نيكسون ذلك الحل مناسباً لتنفيذ نظريته - تقوية أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية للدفاع عن أنفسهم-، واعتقد أن إيران ستتمكن من جعل مشايخ جنوب الخليج يسيرون طبقاً لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية، وتحقيق الأمن، كما تراه الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق مختلفة خاصة في منطقة الخليج أيضاً، وبذلك تعفى الولايات المتحدة الأمريكية من توفير نفقات الدفاع عن المنطقة⁽²⁾، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية دعمت إيران في مطالبتها بالجزر العربية، بالتوافق مع التفاوضي البريطاني⁽³⁾⁽⁴⁾.

كذلك تم اتفاق ضمني بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، اشترط ألا تعارض بريطانيا احتلال إيران للجزر، مقابل ألا تحاول إيران احتلال الجزر حتى 1 كانون أول (ديسمبر) 1971م، أي بعد أن تلغى الاتفاقات بين بريطانيا والإمارات المتصالحة وتحرر بريطانيا من التزاماتها بحمايتها⁽⁵⁾

لكن الشاه ظل قلقاً تجاه تنفيذ بريطانيا للمخطط الأمريكي في المنطقة، وتكليفه كحارس لها، والسماح له باحتلال الجزر العربية.

لأنه أعلن في 2 شباط (فبراير) عام 1971م، بأنه سيلجأ إلى القوة لتحقيق ذلك، وهدد، بانسحاب إيران من حلف السنتو⁽⁶⁾، كما حذر من تقاعس بريطانيا إزاء المطالب الإيرانية في الخليج، بقوله : "إذا لم يحترم أصدقاؤنا الحاليون حقوق إيران المشروعة في الخليج العربي، عليهم أن يتوقعوا قيام إيران باتخاذ مواقف مضادة اتجاههم"⁽⁷⁾.

(1) حدثت المباحثات قبل زيارة نيكسون التي قام بها إلى إيران عام 1971م بثلاث سنوات. (هويدا، فريدون : سقوط الشاه، ص 168).

(2) هويدا، فريدون : سقوط الشاه، ص 168.

(3) للاطلاع على سير المحادثات بشأن الجزر العربية بين الشاه وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ انظر : وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (143) بتاريخ 9 أيلول (سبتمبر) عام 1971م، مج 4-E، ووثيقة رقم (144) بتاريخ 13 أيلول (سبتمبر) عام 1971م، مج 4-E.

(4) مراد، محمد عدنان : صراع القوى، ص 516.

(5) Kuniholm, Bruce R. : Great Power Rivalry and the Persian Gulf , P. 51.

(6) عبد الساتر، لبيب : قصة الخليج، ص 148؛ العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 313.

(7) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 232.

واستجابت بريطانيا، ومارست الضغط على الشيخ خالد بن محمد القاسمي⁽¹⁾؛ ليقبل باتفاق تتعهد إيران بموجبه دفع مبلغ مليون ونصف المليون من الجنيهات الإسترلينية كمعونة للشارقة⁽²⁾، وتقسيم الحصص النفطية بين إيران والشارقة بنسبة (55%) لإيران و(45%) للشارقة وهذا السبب التي من أجله سمحت إيران لأكثر من (700) سبعمائة شخص من سكان الإمارات البقاء في تلك المنطقة والعمل فيها⁽³⁾، أما الشيخ صقر بن محمد القاسمي فرفض أي اتفاق حول جزيرتي طنب الكبرى والصغرى⁽⁴⁾.

بعد ظهور أن حاكم الشارقة استوعب مطالب الشاه، وسيتم التوصل إلى تسوية بشأن جزيرة أبو موسى مع الإيرانيين، مهدت بريطانيا الطريق لإنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة (الإمارات)، الذي أعلن إنشاؤها في 17 تموز (يوليو) 1971م، وأعلنت البحرين رفضها الانضمام إلى ذلك الاتحاد، ثم أعلنت استقلالها في 14 آب (أغسطس) عام 1971م، وتبعتها قطر في 11 أيلول (سبتمبر) عام 1971. ⁽⁵⁾

والتزم الشاه بوعده للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تجاه مطالبتة بالبحرين، مقابل الجزر العربية، كذلك التزم الشاه بالاتفاق الضمني الذي تم بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

لأنه قام بالاعتراف باستقلال البحرين بعد ساعة واحدة من نياً الاستقلال، كما قام تنفيذاً للاتفاق باحتلال الجزر الثلاث في 30 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1971م، أي قبل يوم من الانسحاب الرسمي البريطاني من الخليج، فيما ثارت الاحتجاجات الكلامية من قبل الكثير من البلدان العربية⁽⁶⁾، وقام رئيس الوزراء الإيراني عباس هويدا⁽⁷⁾ بإبلاغ المجلس الإيراني أن

(1) خالد بن محمد القاسمي : تولى حكم الشارقة بعد خلع (الشيخ صقر) في عام 1965م، وفي عام 1970م تعرض لمحاولة اغتيال، وقتل في عام 1972م، ثم خلفه أخوه (الشيخ سلطان). (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج1، ص280).

(2) عبد الساتر، لبيب : قصة الخليج، ص148.

(3) Cordesman, Anthony H.: Iran and Iraq, P. 33.

(4) عبد الساتر، لبيب : قصة الخليج، ص148.

(5) Kuniholm, Bruce R. : Great Power Rivalry and the Persian Gulf , P. 50-51.

(6) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص232؛

Daniel, Elton L. : The History of Iran, P. 160; Kuniholm, Bruce R. : Great Power Rivalry and the Persian Gulf , P. 51.

(7) عباس هويدا : سياسي ورجل دولة إيراني، شغل منصب السكرتير الثاني في سفارة بلاده في ألمانيا الغربية بين عام 1947م و 1951م، وفي عام 1958م عُين رئيساً لمجلس إدارة شركة النفط الإيرانية، تولى رئاسة الحكومة (13) ثلاثة عشر عاماً، بعدها أُعتقل (15) خمسة عشر شهراً، وبعد الثورة أُعدم في شباط (فبراير) عام 1979م. (الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج4، ص230).

"السيادة الفارسية الكاملة على تلك الجزر قد تم استعادتها، بعد مفاوضات طويلة مع الحكومة البريطانية، وأن إيران لم تتخلَّ بأي شكل يمكن تصوره، ولن تتخلى عن سيادتها التي لا تقبل الجدل"⁽¹⁾.

وعلى أثر ذلك قام المبعوث البريطاني الخاص المنظم لعملية الانسحاب البريطاني من الخليج، في تلك القضية في ظاهر الأمر بدور الوسيط بين إيران والمشيخات أكثر من قيامه بدور المفاوض، واستخدمت بريطانيا نفوذها في الضغط على العرب؛ لقبول الحل الإيراني⁽²⁾.

ولما اجتمع مجلس الأمن للنظر في القضية بناء على دعوة من العراق في 9 كانون أول (ديسمبر) عام 1971م، وقفت بريطانيا إلى جانب إيران، أما الشيخ خالد بن محمد القاسمي فتوفي في 25 كانون الثاني (يناير) عام 1972م، ثم حل محله شقيقه، ولم يتبدل الوضع⁽³⁾.

وبذلك فإن بريطانيا خلال تلك السنوات التي قررت فيها الانسحاب، قامت بمساعٍ مكثفة لضمان استقرار الأمن الخاص بمصالح الغرب، في الوقت الذي شاركت فيه السياسة الأمريكية دوراً كبيراً في استغلال نزعة الشاه التوسعية، وتأييد استيلاء إيران على الجزر العربية الثلاثة في إطار تمكين إيران من ممارسة دورها كشرطي الخليج⁽⁴⁾؛ لتكون الضامن الجديد لأمن منطقة الخليج الغنية بالنفط، ولكي تكون أيضاً حصناً منيعاً ضد التغيرات الثورية في المنطقة، ومن ذلك دور إيران في إرسال قواتها للقتال مع القوات العمانية ضد المتمردين المسلحين هناك⁽⁵⁾.

وهكذا فإن مبدأ الدعامة المزدوجة على الرغم من كونه جاء نتيجة فشل السياسة الأميركية في جنوب شرق آسيا، إلا أن تطبيقاته وجهت بالدرجة الأولى نحو الشرق الأوسط، وكانت إيران أهم دول المنطقة التي ساهمت في تطبيقه، كونها قوة إقليمية رئيسة في منطقة الشرق الأوسط، وبفضل قدراتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة.

(1) Cordesman, Anthony H. and Hashim, Ahmed S : Iran: Dilemmas of Dual Containment, P. 131.

(2) العبدروس، محمد حسن : الجزر العربية، ج3، ص222.

(3) عبد الساتر، لبيب : قصة الخليج، ص148.

(4) العبدروس، محمد حسن : الجزر العربية، ج3، ص156.

(5) Hiro, Dilip : Neighbors, Not Friends, p6; Ward, Steven R.: Immortal: A Military History of Iran, P. 194.

الفصل الرابع

السياسة الأمريكية تجاه النفط في السبعينات

المبحث الأول : دور إيران في إلغاء امتيازات النفط.

المبحث الثاني : أثر حظر النفط العربي على السياسة الأمريكية.

المبحث الثالث : أثر رفع سعر النفط على السياسة الأمريكية منذ عام 1973 وحتى عام 1979م.

المبحث الأول

دور إيران في إلغاء امتيازات النفط.

أولاً : اتفاقية طهران عام 1971م :

- 1- مقدمات اتفاقية طهران.
- 2- مباحثات اتفاقية طهران عام 1971م.

ثانياً : إلغاء اتفاقية الكونسرتيوم في عام 1973م :

- 1- إيران وإلغاء الكونسرتيوم.
- 2- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من إلغاء الكونسرتيوم.
- 3- أثر قرار إلغاء اتفاقية الكونسرتيوم على إيران.

المبحث الأول

دور إيران في إلغاء امتيازات النفط

تمهيد :

أكدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية على أهمية الشرق الأوسط في السياسة الأمريكية، وعلى الرغم من تباين السياسات التي اتبعتها الرؤساء الأمريكيون، فقد كان هناك شبه إجماع أو اتفاق على المصالح الأساسية والأهداف الرئيسية، التي يتعين على السياسة الأمريكية أن تعمل على حمايتها، وأن تسعى إلى تحقيقها.

وشكل النفط أهم تلك الأهداف التي حافظت عليها السياسة الأمريكية، والتي حددت سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط، لاسيما بعد تزايد الاعتماد الأمريكي والغربي على النفط، مع الأخذ بالاعتبار أن الشركات النفط الأمريكية- متعددة الجنسيات- كانت الأداة غير الرسمية لتطبيق تلك السياسة.

كما واكب ذلك، إدراك الدول المنتجة للنفط بأهمية إلغاء تعاقداتها مع الاحتكارات النفطية، وشكلت إيران إحدى تلك الدول التي أثرت في السياسة النفطية في المنطقة من خلال عضويتها في منظمة (الأوبك)، ودورها في تزويد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بالنفط⁽¹⁾، أثناء حرب عام 1967 ثم حرب عام 1973م.

ورغم التفاهم الوثيق والمتبادل على السياسة النفطية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران؛ إلا أن الشاه لجأ في انطلاقة من مصالحه، وتأكيداً لزعامته إلى تضيق مجالات نشاط الاحتكارات النفطية الأمريكية، من خلال إلغاء (الكونسرتيوم)، واستمرار رفع أسعار النفط ضمن (الأوبك) بعد عام 1973م.

أولاً : اتفاقية طهران عام 1971م :

شكلت اتفاقية طهران إحدى محاولات الدول المنتجة للنفط ضمن الأوبك، الحصول على عائد أفضل للاحتكارات النفطية داخل أراضيها، وكانت إيران في مقدمة تلك الدول التي قادت

(1) بين التقرير الصادر عن مؤسسة أمريكان انتربرايز في عام 1979م، أن السياسة الأمريكية تجاه إيران رسمت بعد الحرب العالمية الثانية إلى حد كبير عبر مؤشر مكون من المصالح الأمريكية في الحصول على النفط، والوصول إلى الخليج العربي، وجمع المعلومات الاستخباراتية. (برانجر، روبرت جي، وتاهتينن، ديل آر. : خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج، دراسات إستراتيجية (3)، ص4).

ذلك التوجه، لاسيما بعد الاحتكار النفطي الذي فرض عليها بعد فشل عملية تأمين النفط الإيراني وسقوط حكومة مصدق.

1- مقدمات اتفاقية طهران :

أدت الاتفاقية الإيرانية عام 1971م، وما تلاها من مخططات قامت بها إيران بالاتفاق مع دول الأوبك إلى دعم التوجهات الإيرانية؛ لفرض سياسة نفطية جديدة ضمن منظمة الأوبك، والوصول إلى امتياز أفضل مع الشركات النفطية في تلك الدول.

أ- نشأة الأوبك :

تأثر سوق النفط العالمي⁽¹⁾ في كل مراحل تطوره، بتأثير سياسة الطاقة الأمريكية على ظروفه، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة ارتفاع سعر كلفة استخراج النفط داخل أراضيها، وتشنت آبارها النفطية، قد اضطرت مبكراً إلى اللجوء للاستيراد، ومع بداية الستينات شهد السوق الأمريكي الذي كان السوق الطبيعي للنفط الفنزويلي، إنتاج بلدان الخليج، في طور الازدهار في ذلك الوقت⁽²⁾.

وقد حددت نصيب دول الخليج (بما فيها إيران) قبل عام 1950م، الشركات النفطية الكبرى (الأخوات السبع أو الكارتل النفطي) بما فيها الشركات الأمريكية، وكان ذلك السعر ثابتاً، يدفع عن كل برميل، دون أن يكون لما يدفع علاقة بسعر بيع البرميل في السوق، وتحت الضغوط المتزايدة من قبل الدول المنتجة، قبلت الشركات مبدأ المناصفة في الأرباح، وصار الزيت الخام يتخذ لحساب سعر الأرباح، ولما كانت الشركات هي المسيطرة على عمليات الإنتاج والتصدير والتسعير وحدها، خفضت الأسعار خلال عامي 1959 و 1960م، دون استشارة الدول المنتجة، وكان ذلك بمثابة السبب المباشر لتأسيس اتحاد لمصدري النفط الأوبك⁽³⁾.

وقاد ذلك التوجه في التخفيض شركة إكسون الأمريكية (Exxon)⁽⁴⁾ التي قررت خفض سعر البرميل (14) أربعة عشر سنتاً عما كانت عليه من قبل، وكانت تلك النسبة كبيرة جداً بمقاييس عام 1960م، مما جعل خمس دول متضررة من قرار إكسون هي : إيران والسعودية والعراق والكويت وفنزويلا تجتمع في بغداد سبتمبر (أيلول) عام 1960م؛ ليس لمواجهة إكسل

(1) لمعرفة حجم احتياج العالم للنفط مقارنة بمواد الطاقة الأخرى أنظر : ملحق رقم (18)، ص 320.

(2) متى، أنطوان : الخليج العربي، ص 90.

(3) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 155.

(4) شركة أمريكية ساهمت في الكونسرتيوم النفطي أو ما سُمي بالأخوات السبع، (الكوالي، عبد الوهاب،

وآخرون : موسوعة السياسة، ج 1، ص 111).

فقط، ولكن لمواجهة الشركات السبع الكبرى، التي أرادت تلك الدول أن تجعلها مختصة في الجوانب الفنية والتقنية فقط، وترك مهمة رسم السياسات النفطية الإنتاجية والسعرية للحكومات⁽¹⁾، مما أدى ذلك إلى تأسيس منظمة (الأوبك)؛ بهدف تثبيت استقرار مستوى الأسعار، ومعارضة الاحتكارات النفطية، وإعادة الأسعار الحالية إلى المستويات السائدة، قبل التخفيض الذي حدث في آب (أغسطس) عام 1960م⁽²⁾.

وحد أعضاء الأوبك بالإضافة لطموحهم المشترك زيادة دخول النفط، وتحقيق السيطرة الوطنية على اقتصاديات النفط، باعتبارهم جميعاً بلدان نامية، يجري تمويل اقتصادها عن طريق النفط، وأنهم كانوا هدفاً للاستغلال من جانب الكارثل النفطي، الذي قام بشكل عام على أساس اتفاقات امتيازات متشابهة مستندة على عدم التساوي في الحقوق⁽³⁾.

وكانت إيران بين البلدان الأعضاء الثلاثة : السعودية، العراق، إيران في الأوبك⁽⁴⁾، التي تملك مخزوناً من النفط، قادر على تلبية حاجات البلدان المستهلكة، بتعبير أدق إن العلاقات السياسية مع البلدان الثلاثة فقط، هي حاسمة بالنسبة للعالم الغربي، المستهلك لذلك المصدر من الطاقة⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

- موقف الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من الأوبك :

عدت الاحتكارات النفطية الأوبك منذ البداية كيئناً غير متجانس، وحاولت ألا تعترف به، وانتهجت سياسة المحافظة على الصلات المباشرة مع مختلف البلدان المنتجة للنفط كل على حدة، وبدرجة معينة تسنى لها ذلك حتى عام 1971م، حيث استمر في الستينات ظهور منتجين كبار في السوق العالمية للنفط مثل : ليبيا وأبو ظبي والجزائر ونيجيريا، وغيرهما من البلدان النامية، التي نافست بعضها البعض، في ظل الزيادة الجارية الدائمة للعرض على الطلب، لكن طموح تلك البلدان لرفع دخول النفط أدى بها في الحساب النهائي إلى الانضمام للأوبك⁽⁷⁾.

(1) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص360.

(2) متى، أنطوان : الخليج العربي، ص90؛

Hân, Võ Xuân: Oil, the Persian Gulf States, P. 43.

(3) اندجيكيان، ر. و : الأوبك، ص30.

(4) لمعرفة حجم إنتاج إيران مقارنة ببلدان الأوبك، أنظر الملحق رقم (19) و(20)، ص321-322.

(5) كانت سنوات السبعينيات بمثابة سنوات المجد بالنسبة لمنظمة الأوبك، وكان للشاه دور أساسي في تدبير ارتفاع الأسعار التي جلبت ثروات لدول الخليج.

(Farber, David : Taken Hostage, P. 70).

(6) متى، أنطوان : الخليج العربي، ص132.

(7) اندجيكيان، ر. و : الأوبك، ص30.

كما استخف الرئيس الأمريكي (إيزنهاور) بالأوبك عند نشأته، ومدى الخطر الذي يمكن أن يمثله تكتل الأوبك، وأصر في أواخر أيلول (سبتمبر) عام 1960م، على أن : "أي شخص يمكنه أن يشق تلك المنظمة، لو عرض زيادة (5) خمس سنوات على كل برميل، على أي من تلك الدول"⁽¹⁾.

دعم ذلك التوجه أن الجهود المتكررة من جانب الأعضاء البارزين في منظمة (الأوبك)، لم تتمكن من التأثير على التغيرات في الأسعار في الستينيات، كذلك بسبب عدم قدرتها بأي طريقة مجدية على تغيير الهيكل العالمي للصناعة النفطية⁽²⁾.

لاحقاً أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الدول التي نظرت إلى الأوبك على أنه كيان مسلط ضد مصالحها، ولم يتغير الهدف المبدئي للولايات المتحدة الأمريكية في ضرب وإضعاف الأوبك، لكن أشكال وأساليب الصراع الأمريكي ضدها تطورت وتأقلمت مع الإمكانيات المحدودة التي غدت بيد واشنطن لممارسة الضغط على تلك المنظمة، واستخدمت في صراعها مع الأوبك الضغط السياسي والدبلوماسي والدوافع الاقتصادية واستغلال آلية السوق الرأسمالية⁽³⁾.

وفي تقرير استخباراتي تم إعداده قبل شهر من ترك (إيزنهاور) لمنصبه، توقع خبراء وكالة المخابرات المركزية في تقييمهم "أن تعمل الدول المنتجة على نحو أكثر كفاءة من خلال الأوبك للضغط على الشركات، أكثر مما كانت تفعل في الماضي"⁽⁴⁾.

ب- الاتفاقية الإيرانية عام 1971م :

كانت أسعار النفط هي الوحيدة من السلع العالمية التي لم ترتفع خلال نصف قرن أو أكثر، بل على العكس فإن الأسعار الحقيقية كانت تتضاءل، وكان سعر البرميل من النفط المنتج في بلدان العالم الثالث عام 1900م هو (1.20) دولار وعشرون سنتاً، وفي عام 1960م كان (1.8) دولاراً وثمانين سنتاً، وبعد عشر سنوات من ظهور الأوبك، وحدثت تغيرات سياسية واقتصادية مصحوبة بالتضخم، ظل سعر البرميل في عام 1970م هو أيضاً (1.8) دولار وثمانين سنتاً⁽⁵⁾، وكانت الزيادة في عائدات الحكومات، ترجع إلى الزيادة السريعة في الإنتاج ليس إلى ارتفاع الأسعار⁽⁶⁾.

(1) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 138.

(2) Hân, Võ Xuân: Oil, the Persian Gulf States, P. 43.

(3) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص 90.

(4) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 139.

(5) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص 126.

(6) Hân, Võ Xuân : Oil, the Persian Gulf States, P. 43.

وشكلت ليبيا بمطالبتها زيادة أسعار النفط، رداً على تخفيض أسعارها، أول هجوم على مواقع الشركات⁽¹⁾، وحصلت على دعم نشاط أعضاء الأوبك الآخرين منها إيران، بسبب حاجة التطور والتصنيع الذي تجري فيها بمقادير متزايدة الحجم من الاستثمارات⁽²⁾.

ثم بدأت إيران منذ عام 1967م المطالبة هي الأخرى، بإجراء مباحثات نفطية، تهدف إلى زيادة الإنتاج السنوي، بسبب مشروعات التنمية، التي قامت بها إيران، والتي تمثلت في خطة التنمية الرابعة، باعتبار أن النفط المصدر الأساس لمواردها الاقتصادية، ويجب أن يتحمل القسط الأكبر من أعباء التنمية، وأشار الشاه إلى ذلك في إحدى خطبه عام 1968م⁽³⁾.

وطالب الشاه أيضاً بمبدأ ربط الإنتاج النفطي في بلاده بحاجتها التنموية، لأنه رأى أنه ليس من المعقول أن تنتج الشركات العاملة في المناطق، الكميات من النفط المساوية للكميات المنتجة في إيران، مع أن البلاد التي تستخرج منها الكميات لا تستطيع أن تستوعب مداخل النفط تلك، لا من حيث المساحة ولا السكان، وإذا كانت الأمور تتطلب تخفيضات في الكمية المعروضة من النفط بناء على ميزان العرض والطلب في سوق النفط العالمي، فإن تلك التخفيضات يجب أن تتم من نفط الدول الصغيرة وقليلة السكان⁽⁴⁾.

وكانت معظم الشركات المسيطرة على النفط في إيران هي شركات أمريكية⁽⁵⁾، قد حصلت على الامتياز النفطي في إيران منذ عملية (أجاكس) التي قامت بها المخابرات الأمريكية؛ لإسقاط حكومة (مصدق)، وما تلاها من إنشاء (الكونسرتيوم النفطي).

(1) صرح تقرير صادر عن الإدارة الأمريكية تأييد أمريكا ليبيا في طرحها حيث ذكر : "في عام 1969م قام انقلاب في ليبيا أطاح الملكية، وخلال وقت قصير تحركت ليبيا ضد شركات النفط الأمريكية، بالإضافة إلى منظمات نفطية أجنبية أخرى، من أجل الحصول على عوائد اضافية من انتاج النفط للخزانة الليبية، وكان الموقف الرسمي من تلك التحركات الليبية هو البقاء بعيداً عن الخلاف، وتشجيع الشركات على الرضوخ للمطالب الليبية". (برانجر، روبرت جي، وهايتين، ديل آر. : خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج، دراسات إستراتيجية(3)، ص13).

(2) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص25؛ اندجيكيان، ر. و : الأوبك، ص30.

(3) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم(4) بتاريخ 6 آذار(مارس) عام1969م، مج4-E، ص1، 4؛ آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص172.

(4) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص124.

(5) حسب تقدير عام1971م، كانت الشركات الأمريكية تملك 62% من الاحتياطي النفطي في الخليج وشمال أفريقيا، بموجب امتيازاتها. (سليمان، عاطف : النفط العربي، ص23-24).

كما كان ممثلو الشركات النفطية الأمريكية يتحركون بقوة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة، بمساعدة الإدارة في واشنطن، حيث شكل ذلك برنامجهم التنفيذي للمخطط الاستراتيجي الأمريكي⁽¹⁾⁽²⁾.

وقد تابعت الولايات المتحدة الأمريكية نشاط تلك الشركات؛ لضمان نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على نفط الشرق الأوسط من خلال تلك الشركات.

ففي أوائل عام 1970م، رعت الخارجية الأمريكية تشكيل اللجنة الاستشارية القومية للبترول الأجنبي؛ بهدف زيادة نفوذ الحكومة على الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية، العاملة في الشرق الأوسط⁽³⁾.

وبذلك فإن شركات النفط الأمريكية هي الأداة غير الرسمية للحكومة الأمريكية، والتي من خلالها تتم السيطرة على النفط في الدول المنتجة له.

وفي السنوات الخمس التالية لعام 1967م، طالبت إيران زيادة إنتاجها بمقدار (16.8%)؛ لاحتياجها مبلغ (6,493) مليون دولار؛ لانجاز الخطة الخمسية الرابعة من مشروع التنمية وال عمران الإيراني، وقد اجتمع البرلمان الإيراني، وأقر تلك الزيادة⁽⁴⁾، مستفيدة من بعض نصوص الاتفاق الموقع بين الشركات (الكونسرتيوم) والحكومة الإيرانية عام 1953⁽⁵⁾.

لكن الكونسرتيوم لم يوافق إلا على نصف الزيادة، فمارست إيران ضغطاً متواصلًا على شركات النفط، لدرجة بلغت حد التلويح بسن قوانين جديدة، تنظم استفاقة إيران من نفطه،

(1) أكد على ذلك التقرير الأمريكي الذي صدر في تشرين أول (أكتوبر) عام 1980م، بشأن انحسار نفوذ الشركات الكبرى، وازدياد التعامل المباشر بين الحكومات، حيث ذكر : "ليس ثمة شك في أن احتكار الشركات للنفط الخام تحت الامتيازات الممنوحة شكل في الماضي حاجزاً مفيداً بين الحكومات المستوردة والحكومات المصدرة للنفط، كما أنه ضمن مرونة كبرى في أسواق النفط، الأمر الذي سمح بتبديل سريع في الكميات المصدرة، وانتقال سريع لمؤشرات الأسعار بحسب تبديل الأسواق، نحن نؤمن أن ذلك الوضع كان في مصلحة أمريكا، ولكن لابد من ملاحظة أن ذلك كان في الـ (25) الخمس والعشرين سنة بعد الحرب العالمية الثانية ". (تقرير اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط في مجلس النواب : النفط والسلاح والسياسات الأمريكية في المنطقة، ص4-5).

(2) عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية، ص96.

(3) ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص146-147.

(4) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص172.

(5) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص125.

ولوح الشاه صراحة بذلك مبدئياً أنه يحق دولياً تنظيم الاستفادة من النفط، -يعني بذلك التأميم اعتراف الأمم المتحدة به- وبدأت الصحافة الإيرانية تتناول الكونسرتيوم بالنقد والتجريح على أساس عدم الوفاء بالتزاماته تجاه الحكومة الإيرانية، ووصفه بالاستغلال⁽¹⁾.

كان الوضع بالنسبة للشركات في ذلك الوقت قد تغير⁽²⁾، وأصبحت للدول المنتجة مثل إيران القدرة على المطالبة بتغيير امتيازاتها النفطية، وكانت الشركات الأمريكية قد أدركت ذلك الوضع الجديد، مما اضطر رجال النفط إلى الاعتراف بذلك.

نتيجة للضغط الإيراني المتواصل من الإيرانيين والبرلمان والحكومة، بالإضافة إلى خشية الكونسرتيوم أن تتخذ إيران موقفاً فردياً، بعد أن كثر اتهامها بالعمالة، ووقوعها تحت تأثير الدول الغربية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وافقت الشركات الممثلة في الكونسرتيوم على الدخول في مفاوضات مع الحكومة الإيرانية في المدة ما بين 7 إلى 15 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1970م، وانتهت المفاوضات لصالح إيران، وتراجع الكونسرتيوم، ثم صدر بيان مشترك، أقر فيه رفع الضريبة على عائد شركات النفط من 50% إلى 55%، ورفع سعر البرميل الخام تسع بنسات من آخر سعر سابق⁽³⁾.

ت- أثر الاتفاقية الإيرانية على دول الأوبك :

أثرت الاتفاقية التي حدثت بين الكونسرتيوم وإيران على باقي الدول في الخليج، لذا كان ذلك الأمر في تفكير مسؤولي الشركات العاملة هناك⁽⁴⁾، حيث أرادوا ألا تزايد تلك الدول على المكاسب الإيرانية، فقاموا بعرض نفس الصيغة التي تم التوصل إليها مع إيران على دول المنطقة؛ بهدف تعميمها، حيث استطاعت الشركات النفطية حتى ذلك الوقت، تجاهل طلب منظمة الأوبك للمفاوضات الجماعية⁽⁵⁾.

(1) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 172- 173.

(2) في 21 كانون ثاني (يناير) عام 1970م، أبلغ جيمس آكنز (James Akins) خبير النفط في شركة فوجي بوتوم المستشار القانوني للشركات جان ماكلوي (Jean McCloy) : "كنا في يوم جديد، وعصر جديد، وكان هناك سعياً متنامياً نحو التأميم أو المشاركة، لذا كان لابد من الاعتراف بالواقع، في العالم الذي نعيشه. (ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 146- 147).

(3) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 173- 174.

(4) برانجر، روبرت جي، وتاهنتين، ديل آر. : خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج، دراسات إستراتيجية (3)، ص 13.

(5) Hân, Võ Xuân : Oil, the Persian Gulf States, P. 43.

لكن بعد الزيادات الهائلة في الطلب العالمي على النفط، الناتجة عن التنمية الاقتصادية الدولية، فإن ذلك الأمر عُذ فرصة لمنتجي النفط للضغط على عملائهم⁽¹⁾، لذلك فإن دول الخليج طلبت زيادة كبيرة وعامة، في مستوى الأسعار المعلنة⁽²⁾ من خلال إستراتيجية موحدة يتم تنسيقها والإعلان عنها في اجتماع منظمة الأوبك، وهو ما تم في مؤتمر الأوبك الذي عُقد في فنزويلا في كانون أول (ديسمبر) عام 1970م⁽³⁾، حيث قام الشاه بجمع لجنة دول الخليج، وحصل على حصة أكبر من الأرباح وارتفاع لسعر البرميل الواحد للنفط⁽⁴⁾.

كما مارس دوراً مميزاً في المفاوضات التي أعقبت المؤتمر؛ لرفع أسعار النفط، وتحسين شروط التعاقد⁽⁵⁾، حيث أعطى قادة أوبك للشركات النفطية مهلة لا تتجاوز الشهر الواحد للتفاوض حول القرارات، وأعلن الملك السعودي أنه في حال عدم التوصل إلى حلول مع الشركات، فإن تلك القرارات ستعد سارية من طرف واحد، وأمام تصاعد حدة الخلاف بين الشركات والدول المنتجة، اقترح المستشار القانوني للشركات⁽⁶⁾، طلب مساعدة الحكومة الأمريكية للتدخل؛ لأن موقف الشركات لم يكن قوياً أمام الأوبك⁽⁷⁾.

2- مباحثات اتفاقية طهران عام 1971م :

في 11 كانون ثاني (يناير) عام 1971م اجتمع ممثلو (23) ثلاث وعشرين شركة، ومن بينهم ممثلو الأخوات السبع، من أجل الإعداد لاجتماع مشترك مع الأوبك في 28 كانون ثاني (يناير) عام 1971م في طهران⁽⁸⁾، حيث زعمت أنها تلاقي أزمة بسبب الأوبك، وذلك لتبرير الأسعار العالية التي كانت تنوي الحصول عليها في الأسواق⁽⁹⁾.

(1) Farber, David : Taken Hostage, P. 70.

(2) لا تمثل الأسعار المعلنة أسعار الصفقات الحقيقية، ولكنها تستخدم كأساس لحساب مدفوعات الربيع، والربيع هو التزام مالي قدره (12.5%) وأيضاً ضريبة الدخل التي بلغت في أغلب البلدان الأوبك مع بداية الخمسينات (50%) من السعر المعلن، ثم زادت في السبعينات إلى (55%). (اندجيكيان، ر. و : الأوبك، ص25).

(3) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص174.

(4) Farber, David : Taken Hostage, P. 70.

(5) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص126.

(6) كان جان ماكلوي (Jean Macloy) هو المستشار القانوني للشركات في ذلك الوقت. (ليتزل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص146-147).

(7) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص174؛ ليتزل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص146-147.

(8) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل : التاريخ السري للبتترول، ص151.

(9) ستورك، جو : أزمة الطاقة، ص119.

استدعى الأمر اهتمام إدارة نيكسون لوضع سياسة قوية؛ لحماية الحصص القانونية للولايات المتحدة الأمريكية في نفط الشرق الأوسط⁽¹⁾، وفي 16 كانون الثاني (يناير) عام 1971م، عندما بدأت المفاوضات في طهران، أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية وكيل وزارة الخارجية جون اروين (John Erwin) بتحويل شخصي من الرئيس نيكسون⁽²⁾ ⁽³⁾؛ بغية تهدئة الأوضاع، في وقت بدأ فيه الرأي العام العربي يضغط من أجل استخدام سلاح النفط للتأثير على الموقف الأمريكي المنحاز (لإسرائيل)، بالإضافة إلى بوادر ظهور أزمة النفط، بعد تزايد الطلب عليه من قبل الدول الصناعية الكبرى⁽⁴⁾.

وقد قصد نيكسون من إيفاد نائب وزير خارجيته إلى طهران؛ لطبع في ذهن الأمريكيين شدة الأزمة⁽⁵⁾.

استخدم المبعوث الأمريكي أسلوب التحذير، معلناً أن على حكومات إيران والسعودية والكويت أن تعيد النظر في مطالبها المتشددة، ولكن المساعي الأمريكية فشلت في الضغط على الأوبك المجتمعمة في طهران⁽⁶⁾؛ بغرض تطبيق قرارات منظمة الأوبك، وزيادة أسعار النفط المعلنة، وزيادة مستوى مدفوعات الضرائب، وتقديم ضمانات للشركات لتحقيق الاستقرار في المشاركة الحكومية في تعهداتها⁽⁷⁾.

وباعتراف الجميع، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن ماهرة في التفاوض مع دول منظمة الأوبك، أو في التنسيق مع حلفائها، في اجتماعات طهران⁽⁸⁾.

ولم تجد الخارجية الأمريكية أمامها سوى نصح الشركات بالتفاوض مع منتجي الخليج، ثم تعقبها مفاوضات مع باقي دول الأوبك، وذلك وفق ما جاء في الاجتماع الذي تم بين الشاه

(1) لينل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 146 - 147.

(2) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (110) بتاريخ 16 كانون ثانٍ (يناير) عام 1971م، مج 4-E، ص 1.

(3) كانت أمريكا في عهد إدارة (نيكسون) قد بلورت خططها الإستراتيجية بشكل أوضح، عبر صانعيها الذين تمثل احتكارات النفط جزءاً منها، والذين يقودون أمريكا أساساً، ويوجهون سياستها. (عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية، ص 97).

(4) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 177.

(5) ستورك، جو : أزمة الطاقة، ص 119.

(6) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 178.

(7) Simpson, Ebow Bondzi: Legal Relationships, P. 86.

(8) Keohane, Robert O.: The International Politics, P. 94.

والمبعوث الأمريكي⁽¹⁾، وهو ما وافقت عليه الشركات، على أن يتم تعميم ما سيتم الاتفاق عليه مع دول الخليج على باقي دول الأوبك⁽²⁾.

كانت تلك المفاوضات هي المرة الأولى التي وافقت فيها الشركات على مناقشة الأسعار مع منظمة الأوبك، حيث نتج عن تلك الاتفاقيات عصر جديد عرف فيما بعد بمفاوضات طهران⁽³⁾، وصرح مسئول في الأوبك بذلك بقوله : "بعد اتفاقية طهران، فإن منظمة الأوبك قد أصبحت أقوى من السابق"⁽⁴⁾، وأكد على نفس المعنى تقرير للإدارة الأمريكية حيث ذكر : " كانت النتيجة انتصاراً هاماً جداً لمنظمة الأوبك، إذ لم يرتفع سعر النفط، ولم توضع أسس زيادات أخرى فقط، بل تبين أيضاً أن الأوبك تملك بالفعل قوة هائلة؛ باعتبارها تجمعاً للدول المنتجة للنفط، بل البعض سماها كارتل"⁽⁵⁾.

بعد المفاوضات توصلت الشركات ودول الخليج إلى اتفاقية، عُرفت باتفاقية طهران لعام 1971م، وقد تم توقيعها في 14 شباط (فبراير) عام 1971م بطهران⁽⁶⁾، حيث تم جمع وتدوين قانون منظمة الأوبك، وإقراره نهائياً، وتسليمه إلى شركات النفط وللدول المصدرة للنفط في العالم في إطار ذلك الاتفاق، ونص الاتفاق على زيادة الضرائب بنسبة تساوي نحو نصف مطالب منظمة الأوبك الأولى، مع زيادة معدل الضريبة بنسبة 50-55%⁽⁷⁾.

كما نصت الاتفاقية على أن تكون مدة الاتفاق خمس سنوات (تنتهي عام 1976م)، وتعهدت حكومات منظمة الأوبك أنه لن يكون هناك قفزات أخرى أو مطالب للخليج، وأن ذلك الاتفاق سيصمد حتى العام 1975م⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

(1) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (111) بتاريخ 16 كانون ثانٍ (يناير) عام 1971م، مج-4-E، ص 1، 5؛ وثيقة رقم (109) بتاريخ 14 كانون ثانٍ (يناير) عام 1971م، مج-4-E، ص 1، 6.

(2) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص 178.

(3) Hân, Võ Xuân: Oil, the Persian Gulf States, P. 43 .

(4) Farber, David: Taken Hostage, P. 70.

(5) برانجر، روبرت جي، وتاهتين، ديل آر. : خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج، دراسات إستراتيجية (3)، ص 13.

(6) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (115) بتاريخ 18 شباط (فبراير) عام 1971م، مج-4-E، ص 1، 5.

(7) Ghosh, Arabinda: OPEC, the Petroleum Industry, P. 27.

(8) كانت تلك هي ذات الشروط التي تم الاتفاق عليها بين الشاه والمندوب الأمريكي جون اروين في الاجتماع الذي تم بينهما. (وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (111) بتاريخ 16 كانون ثانٍ (يناير) عام 1971م، مج-4-E، ص 1، 5)

(9) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص 126؛

Ghosh, Arabinda : OPEC, the Petroleum Industry, P. 27.

ركزت اتفاقية طهران على زيادة نصيب الدول المنتجة من الأرباح، واشترائها في تحديد الأسعار، ولم تمس نظم الامتياز ذاتها⁽¹⁾، وظلت سارية لمدة عامين، ثم انهارت بعد ظهور مستجدات سياسية واقتصادية جديدة إثر حرب تشرين الأول (أكتوبر) عام 1973م⁽²⁾.

ثانياً : إلغاء اتفاقية الكونسرتيوم في عام 1973م :

كانت المرة الأولى التي حاولت الحكومة الإيرانية السيطرة على مواردها النفطية، وإلغاء الاحتكار النفطي أثناء حكومة مصدق، لكن نتج عنها فشل عملية التأمين فاستيلاء كونسرتيوم النفط على النفط الإيراني، وأدرك الشاه المؤامرة التي قامت بها تلك الشركات، والاتفاق السري الذي تم بينها، لكنه لم يتمكن في ذلك الوقت من القيام بإلغاء الاتفاقية التي تمت؛ بسبب الظروف التي مر بها حكمه؛ إلا أنه مع بداية السبعينات ظهرت مجموعة من العوامل ساهمت في قيام الشاه بالحصول على امتيازات نفطية أفضل.

1- إيران وإلغاء الكونسرتيوم :

حاولت إيران استعادة مواردها النفطية، لكنها تمت من خلال تحسين شروط الامتياز دون المساس بها، إلا أن تلك التحسينات لم تكن لتفي بالخطط التي وضعها الشاه؛ لتصبح إيران أقوى دول المنطقة.

فقد كانت عملية رفع أسعار النفط الذي تمت وفق اتفاقية طهران غير مرضية لإيران، بسبب الانخفاض في قيمة الدولار، لأنها كانت مقيمة بالدولار، وأدى انخفاض قيمة الدولار إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأرباح، مما قلل بشكل حاد حصتها من الأرباح الإجمالية⁽³⁾.

وأصبح الحل بالنسبة للشاه الإيراني إلغاء الاحتكار النفطي، وإنهاءه من خلال اتفاق جديد يحفظ لإيران حقها في نفطها، وساعده على التفكير بذلك اختلاف الظروف الدولية والداخلية عن الأحداث التي حدثت في عهد مصدق، وعملية التأمين التي تمت وكان من جملة تلك الظروف التي ساهمت في بلورة التفكير في إعادة طرح عملية تأمين النفط الإيراني ما يلي :

أ- قوة إيران العسكرية بعد توليها مهمة الشرطي الأمريكي في المنطقة بعد الانسحاب البريطاني.

ب- رغبة إيران في مزيد من التسليح العسكري؛ للقيام بالمهام الموكلة إليها وفق شرطي الخليج، مما يستدعي زيادة العائد المالي الذي تعتمد عليه في تمويل عملية شراء السلاح،

(1) العيدروس، محمد حسن : تاريخ الخليج العربي، ص342؛ الجلي، فاضل والجنابي، عدنان : سياسات الإنتاج والتصدير، ص34.

(2) آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية، ص178.

(3) Keohane, Robert O.: The International Politics, P. 95.

لاسيما النفط الإيراني السلعة الأولى لإيران.

ت- الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي نيكسون لإيران، أظهرت مدى أهمية إيران للإدارة الأمريكية، وحاجتها لها في المنطقة.

لذلك ظل الشاه يحاول تتحية (الكونسرتيوم الدولي) الذي أنشئ بعد انقلاب عام 1953م، والاستعاضة عنه بشركة نفط وطنية إيرانية⁽¹⁾، وتمكن في آذار (مارس) عام 1973م من إجبار أعضاء الكونسرتيوم (ائتلاف الشركات) الذي أنشئ بموجب اتفاق النفط في عام 1953م، على زيادة المدفوعات لإيران، عندما أعلن إلغاء اتفاق عام 1953م، وبالتالي سيطر كلياً على عمليات البيع والإنتاج، التي تعهدت بها شركة النفط الوطنية الإيرانية⁽²⁾، وأجبر الكونسرتيوم على التفاوض على عقد جديد، اعتقد الشاه أنه مجز، حيث توصل من خلاله إلى اتفاق مدته عشرون عاماً بدءاً من عام 1973م⁽³⁾. واستطاع أن يجهر بقوله : "وأخيراً فزت بها... وانتهت اثنتان وسبعون سنة من السيطرة الأجنبية على عمليات صناعتنا"⁽⁴⁾.

2- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من إلغاء الكونسرتيوم :

أثار القانون الذي أصدره الشاه في 31 تموز (يوليو) عام 1973م، بإلغاء اتفاق الكونسرتيوم غضب الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁵⁾، حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية منعه؛ بسبب القلق الأمريكي من انتقال عدوى التأميم لدول المنطقة، لاسيما بعد ازدياد الاعتماد الأمريكي على النفط.

وصرح الرئيس نيكسون بذلك من خلال خطاب أرسله للشاه بذلك :

"أخاف من أن العروض الأخيرة المقدمة من حكومة جلالتم قد تؤثر بشدة على المنطقة بأكملها، وعلى وضع علاقتنا المشتركة، كما تعلم أنني في الوضع الراهن مهتم اهتماماً بالغاً بالأنشطة المرتبطة بهذه المفاوضات للوصول إلى السلام في منطقة جنوب شرق آسيا، وإعادة تنظيم الجهاز الإداري الخاص بي يوم تولي السلطة، وهذا لا يجعلني أستطيع أن أعرض الموقف الحالي، فأني خطوة انفرادية من جانب واحد لا تقابل الفائدة الشرعية للجانبين وقد تكون لها آثار ضارة بالنسبة للأهداف التي نسعى لها سوياً، أنا أتمنى أن تؤجل أي عمل فردي حتى أتمكن من دراسة الموقف، ووضع وجهات نظر بالنسبة لي"⁽⁶⁾.

(1) Farber, David : Taken Hostage, P. 71.

(2) Daniel, Elton L. : The History of Iran, P. 160.

(3) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص126.

(4) Farber, David : Taken Hostage, P. 71.

(5) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص122.

(6) علم، أسد : الشاه وأنا، ص382.

ذلك أن النفط في تلك المرحلة أصبح أكثر أهمية للولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية خاضعة لتبعية مصادر الطاقة الخارجية، وتزايد استهلاكها بشكل كبير، وارتفعت نسبة تبعيتها النفطية للخارج من 5% عام 1960م إلى 16.3% عام 1974م⁽¹⁾.

لكن الشاه استنكر التهديد الأمريكي، خاصة أن الشاه أدرك مدى اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على إيران في المنطقة، بعد الانسحاب البريطاني، وتسلم الشاه دور شرطي المنطقة، لذلك لم يترك الشاه خطاب نيكسون دون تعقيب.

وفي 20 كانون ثانٍ (يناير) عام 1973م رد الشاه على خطاب الرئيس نيكسون بقوله :

"نحن نظن أن جميع شركات البترول لديها متسع من الوقت؛ للوصول إلى اتفاقية معنا، ولكنهم يقضون هذا الوقت في أشياء جانبية أخرى"، وطلب إبلاغ السفير الأمريكي استياء الشاه من خطاب الرئيس نيكسون، "الذي هدد بالعلاقات الأمريكية الإيرانية لمجرد شكوى شركة نفط"، وأضاف لرجاله بقوله : "لن نقبل أي نصيحة من عدو أو صديق"⁽²⁾.

وفي 27 كانون ثانٍ (يناير) عام 1973م، ناقش الشاه التطورات الأخيرة في مفاوضات النفط، وكان متذمراً من طلب الرئيس نيكسون، تحديد الحصة الإيرانية بمستوى أقل الدول في الشرق الأوسط بأكمله، وقال : "إن إيران لديها متطلبات للتنمية، ومتطلبات جماهيرية، لا يمكن مقارنتها إطلاقاً، بتلك المتطلبات الخاصة بجيراننا العرب"⁽³⁾.

3- أثر قرار إلغاء اتفاقية الكونسرتيوم على إيران :

مكن القانون إيران الحصول على عائدات أكبر، وتحقيق وتنفيذ مشروعاتها الاقتصادية، والكثير من برامجها، وبشر بإمكانية تحقيق إيران مكانة تجعل لها قوة فعالة في الاقتصاد العالمي، واستطاعت إيران المشاركة في عدة مشروعات عالمية، حيث اشترت (40%) من أسهم شركة (كروب) الألمانية لصناعة الحديد والصلب، كما أصبحت بوسعها تقديم المعونات لدول العالم الثالث، وبلغت عائدات إيران بعد سيطرتها على ثرواتها النفطية (18.6) مليار

(1) متى، أنطوان : الخليج العربي، ص81.

(2) علم، أسد : الشاه وأنا، ص382.

(3) علم، أسد : الشاه وأنا، ص384.

دولار عام 1975م، وبلغ حجم تصدير إيران للنفط الخام من نفس العام (9.6) ملياراً متراً مكعباً، بزيادة مقدارها 5.35% عن عام 1974م⁽¹⁾.

كما وقعت إيران عام 1976م أضخم اتفاق لتصدير الغاز الإيراني الخام عن طريق الاتحاد السوفيتي النمسا والمانيا الاتحادية وفرنسا⁽²⁾، حيث إنها طبقاً لذلك الاتفاق أصبحت تصدر إيران سنوياً إلى الدول الأوروبية (13.4) مليار متراً مكعباً، كما وقعت إيران مع فرنسا اتفاقاً للتعاون يُعد فريداً من نوعه، بحيث أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية، بلغت قيمته (9) تسعة مليار دولار، تقيم فرنسا بمقتضاه محطات كهربائية نووية ومصنع لإنتاج الغازات السائلة، وناقلات لنقل ذلك الغاز السائل، ثم مد خط أنابيب بين طهران وأوروبا لنقل الغاز، وتوسيع مصانع الحديد والصلب الإيرانية، وبناء مترو طهران⁽³⁾، وذلك كله في سبيل الحصول على النفط متدفقاً ومستمرّاً، كما استطاعت تسديد ديونها التي استدانته بعد الاحتفال الذي أقامه الشاه في نهاية عام 1973م، بمناسبة مرور ألفين وخمسمائة عام على الملكية في إيران⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

وأهم من ذلك أن الشاه اقترح تأسيس منظمة جديدة بمساعدة مالية من جميع الدول الأعضاء في الأوبك، ومن اثنتي عشرة دولة صناعية في العالم، تتخذ شكل صندوق، تقديم القروض للدول النامية بشروط سهلة وبفائدة (2%) لمدة خمسة وعشرين عاماً، وتلك التطورات أثارت قلق الولايات المتحدة الأمريكية وغضبها، خاصة أن دولاً مثل بريطانيا أسعدها أن تقترض منها⁽⁶⁾.

وبذلك فإن الأطماع الأمريكية واجهت محاولات الشاه لاستعادة النفط الإيراني، وإلغاء الاحتكارات المرتبطة به، مستغلاً حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لإيران وتأثيراتها في المنطقة، واستطاع الشاه حتى تلك المرحلة أن يؤثر في السياسة النفطية في المنطقة بكاملها.

(1) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص122.

(2) السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص177.

(3) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص123.

(4) أطلق الشاه على الاحتفال اسم (مهرجان برسبوليس). (هيكل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص129، 156).

(5) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص175؛ هيكل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص129، 156.

(6) السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي، ص177؛ هيكل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص129.

المبحث الثاني

أثر حظر النفط العربي على السياسة الأمريكية

- حرب عام 1973م :

- 1- حظر النفط العربي عام 1967م.
- 2- حظر النفط العربي عام 1973م.
- 3- أثر حظر النفط العربي عام 1973م على الولايات المتحدة الأمريكية.
- 4- دور إيران أثناء حظر النفط عام 1973م.

المبحث الثاني

أثر حظر النفط العربي على السياسة الأمريكية

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد الرئيس نيكسون أهمية النفط في السياسة الأمريكية، وكانت حرب عام 1973م وحظر النفط الذي رافق الأزمة، قد أكد للسياسة الأمريكية أن نفط الشرق الأوسط يقع ضمن الثوابت التي تشكل إطاراً عاماً لمفهوم السياسة الأمريكية حيال المنطقة، لاسيما أن الأزمة جاءت عقب الانسحاب البريطاني، وتولي إيران دورها في الحفاظ على المصالح الأمريكية.

- حرب عام 1973م⁽¹⁾ :

لم يكن حظر النفط الذي حدث إثر حرب عام 1973م المرة الأولى التي قام بها العرب بإتباع تلك السياسة، حيث شكلت حرب عام 1967 التجربة الأولى⁽²⁾ للعرب للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية ضد المساندة المستمرة (لإسرائيل)، وبرز الدور الإيراني كأحد العناصر الداعمة لتلك السياسة.

1- حظر النفط العربي عام 1967م :

في مطلع الستينيات، بعد حدوث هدوء نسبي بين العرب و(إسرائيل)، أخذت الاختراقات الحدودية بينهما تزداد، وفي أيار (مايو) عام 1967م أجلت الأمم المتحدة قواتها من مصر⁽³⁾، وهاجمت الطائرات (الإسرائيلية) المطارات المصرية، وقامت الحرب⁽⁴⁾ بدعم أمريكي؛ لذلك تبعها قطع للنفط العربي عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والمانيا⁽⁵⁾.

(1) حرب عام 1973م : هي الحرب التي شنتها مصر وسوريا، وانضم إليها العراق وغيره من الأقطار العربية ضد (إسرائيل) في 6 تشرين أول (أكتوبر) عام 1973م، ورافق الحرب حظر نفطي فرضته الدول العربية المنتجة للنفط. (الكبالي، عبد الوهاب، وآخرون : الموسوعة السياسية، ج208، 210).

(2) كانت المرة الأولى التي ظهرت فيها فكرة استعمال سلاح النفط في تشرين ثاني (نوفمبر) عام 1956م، حين وقع العدوان الثلاثي على مصر، وكانت سوريا الدولة العربية الوحيدة التي استطاعت أن تستخدم سلاح النفط، حينما فجرت الأنابيب التي تنقل النفط من العراق عبر أراضيها إلى البحر المتوسط، وكان نجاحها في أضيق الحدود. (غالي، بطرس: الإستراتيجية الدولية، ص9).

(3) كانت قوات المراقبين التابعة لهيئة الأمم المتحدة، ترابط في مضائق تيران منذ حرب عام 1956م؛ لحماية الملاحة المتوجهة إلى (إسرائيل) خلال خليج العقبة وإيلات، وتؤمن وصول النفط وحركة السفن التجارية، وفي أيار (مايو) عام 1967م، أصدر الرئيس المصري جمال عبد الناصر أوامره لمراقبي الأمم المتحدة بالانسحاب من مضائق تيران، ثم أرسل قواته إلى سيناء. (بيرغين، دانييل : الجائزة، ص214).

(4) كان السبب المباشر للحرب قيام مصر بإغلاق مضائق تيران أمام الملاحة (الإسرائيلية)، لكن اليهود خططوا لتلك الحرب منذ مدة، بناء على دوافع اقتصادية وديموغرافية وتوسعية ومائية، وحددوا أهدافها الإستراتيجية التوسعية والأمنية، وأعدوا القوى اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وانتظروا الوضع الملائم لهم على الصعيدين العربي والدولي؛ بغية تحديد ساعة الصفر. (الأيوبي، الهيثم : إغلاق مضائق تيران، ص37).

(5) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص360 - 361.

توقف النفط عن الغرب، وكان توقف النفط في الموانئ مؤقتاً، إلا أنه كان أطول من خلال أنبوب التابلاين (TAPLINE) ⁽¹⁾ السعودي ⁽²⁾.

ومنذ بداية الأزمة وقبل قيام الحرب، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وإيران إيصال النفط الإيراني إلى (إسرائيل) عبر سفن أمريكية تحمل أعلاماً لدول أجنبية لكنها فشلت.

ففي 27 أيار (مايو) عام 1967م، تناقلت وكالات الأنباء نبأ اختبار الحصار المفروض على (إسرائيل) عند وصول نفط إيراني على بواخر تحمل علم ليبيريا، لكن تلك الوكالات لم تلبث أن أكدت في 29 أيار (مايو)، أن باخرة أمريكية تحمل علم ليبيريا اتجهت نحو المضائق، ثم عادت بعد القصف التهديدي من مدفعية خفر السواحل ⁽³⁾.

وأثناء الحرب انضم الشاه إلى الولايات المتحدة الأمريكية في دعمه (إسرائيل)، وأمدّها بالنفط والعتاد والمال، وذلك بعد زيارة موسى ديان (Moshe Dayan) ⁽⁴⁾ لتهران، حيث حصل من الشاه أيضاً على كل ما تريده (إسرائيل)، التي تلقت الأموال والتبرعات من يهود إيران الأغنياء الذين حملوا جوازات سفر (إسرائيلية)، وقاموا بإرسال أولادهم للانضمام في صفوف الجيش (الإسرائيلي) ⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

(1) أنبوب التابلاين : خط من خطوط الأنابيب الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط، يبلغ طوله 1068 ميلاً أي ما يعادل (1709 كيلومتراً)، كان ينقل ما يصل إلى (500) آلاف برميل/ يوماً من شرق السعودية إلى صيدا في لبنان، وقد تم إنجازه في عام 1950م، وساهم في تقريب المسافة على ناقلات النفط المتجهة إلى أوروبا بحوالي (2000) ميل أي ما يعادل (3200 كيلومتر).

(Drysdaie, Alasdair and Blake, Gerald H. : The Middle East and North Africa, P. 338).

(2) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 361.

(3) الأيوبي، الهيثم : إغلاق مضائق تيران، ص 35.

(4) موسى ديان (1915-1981م) : قائد عسكري وسياسي، خدم في صفوف القوات اليهودية خلال الثورة الفلسطينية ما بين (1937-1939م)، عُيّن عام 1958م رئيساً لهيئة أركان الجيش (الإسرائيلي) حتى عام 1958م، تولى خلالها العملية العسكرية لاحتلال سيناء عام 1956م، تولى وزارة الدفاع في حكومة ليفي اشكول، عشية حرب 1967م، شارك في اتفاقية كامب ديفيد بين (إسرائيل) ومصر عام 1978م. (عيلام، يغال : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 153؛ منصور، جوني : معجم الإعلام، ص 236).

(5) لم يقتصر الدور الإيراني في الحرب على الدعم النفطي، إذ أن شاهدة شاهد عيان إيراني - نشرت مجلة فرنسية في تموز (يوليو) عام 1967م - قررت أن الطائرات الحربية الأمريكية كانت تهبط في المطارات الحربية الإيرانية أثناء الحرب، وهناك يتم تغيير ألوانها، وترسم عليها علامات نجمة داود المميزة لسلاح الطيران (الإسرائيلي) ثم تنقل بعد ذلك إلى (إسرائيل). (كرم، سمير : إيران يابان الشرق الأوسط، ص 69).

(6) جبريل، حسن : أدلة على العلاقات الإيرانية الإسرائيلية، ص 48.

كذلك أدى حظر النفط إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع إنشاء أنبوب نفط إيلات عسقلان، لتزويد (إسرائيل) والغرب بالنفط الإيراني.

ذلك أن إيران زودت (إسرائيل) الحليف الأمريكي بالنفط قبل عام 1967م بشكل مستقل⁽¹⁾، وطالما كانت قناة السويس مفتوحة؛ لم تكن إيران تواجه مشاكل تسويق خاصة، وكان قد أدى إغلاق القناة إلى المس بقدرة إيران على مواصلة تصدير نفطها، وأثار ذلك الوضع في (إسرائيل) فكرة أن تكون (إسرائيل) ناقل نفط بدلاً من قناة السويس المغلقة، عن طريق مد أنبوب جديد من إيلات إلى عسقلان، ومن هناك يتم نقل النفط إلى أوروبا بواسطة ناقلات النفط، لكن إيران رفضت اقتراحاً بذلك المعنى في صيف عام 1965م، ومع تغير الظروف إثر حرب عام 1967م، تقرر عرض الموضوع على الشاه لمعرفة موقفه، وكلفت الحكومة (الإسرائيلية) بنحاس سفير (Pinhas Sapir)⁽²⁾ بتلك المهمة⁽³⁾⁽⁴⁾.

ويبدو أن (إسرائيل) أدركت أن موافقة الشاه اعتمدت على دعم ومباركة الولايات المتحدة الأمريكية للمشروع، لاسيما أن إيران الشرطي الأمريكي في المنطقة.

لذلك أثناء اجتماع وزير المالية (بنحاس سفير) مع الشاه في إيران بتاريخ 12 أيلول (سبتمبر) عام 1967م، بينت للشاه تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للفكرة⁽⁵⁾.

(1) في الستينيات والسبعينيات، قامت حكومات أمريكية المتعاقبة بتتمة وتقوية العلاقة مع إيران، لأن الشاه قام بتدعيم الأهداف المعلنة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة، أكثر من أي زعيم آخر في الشرق الأوسط، وكان أهم تلك الأهداف الأمريكية، توفير إمدادات النفط، ودعم (إسرائيل)، كونها إحدى الدول الرئيسة المنتجة للنفط، فإن إيران قامت على الدوام بدعم استمرار تدفق النفط إلى أمريكا وحلفائها.

(McAlister, Melani : Epic Encounters, P. 203)

(2) بنحاس سفير (1907-1975) : ولد في بولندا، ثم هاجر إلى فلسطين عام 1930م، من زعماء حزب العمل، تولى في مطلع الخمسينات مناصب إدارية وزارية مالية، عُيِّنَ وزيراً للتجارة والصناعة في الدورة الثالثة للكنيست، ثم تولى حقائب التجارة والمالية وكاد يصبح رئيساً للحكومة بعد استقالة جولدامير (Golda Meir) عام 1974م. (منصور، جوني : معجم الإعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص 263؛ عيلام، يغال : ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 375).

(3) مع التنويه أن مناقشة مشروع مد خط ذلك الأنبوب بدأت لدى الإدارة الأمريكية منذ عام 1957م. (وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (202) بتاريخ 21 آذار (مارس) 1957م، مج 12، ص 464-465).

(4) سيجف، شموئيل : المثلث الإيراني، ك 2، ص 93.

(5) سيجف، شموئيل : المثلث الإيراني، ك 2، ص 93-94.

في المقابل اقتضت مصلحة الشاه في تلك المرحلة الموافقة على مشروع الأنبوب لما يلي:

- 1- التأييد الأمريكي للمشروع، الذي يُعد ضمان لمزيد من المساعدات العسكرية الأمريكية.
- 2- استمرار بيع النفط الإيراني وتسويقه إلى الدول التي كانت تستهلكه قبل الأزمة.
- 3- حاجة إيران للعائد المالي للنفط؛ لتتمكن من تنفيذ برامجها التطويرية على المستويين العسكري والتنموي، والذي قامت على أساس عائد النفط.

وهكذا وافق الشاه على مشروع الأنبوب، وأيد الفكرة على الرغم من معارضة شركة النفط الوطنية الإيرانية، ثم بدأ تنفيذ عملية مد الأنبوب في حزيران (يونيو) عام 1968م، وانتهى العمل منه في كانون أول (ديسمبر) عام 1969م⁽¹⁾، وفي عام 1970م، أي السنة الأولى من تشغيله، تم ضخ ما يقرب من (220) مائتين وعشرين ألف برميل/ يوماً من خلال الخط، وبحلول العام 1972، كانت طاقة الخط تمكنه من ضخ ما يقرب من (600) ستمائة ألف برميل/ يوماً، أو ما يفوق طاقة ضخ التابلاين⁽²⁾.

ومعنى ذلك أن مشروع تنفيذ الأنبوب بدأ في نفس الشهر الذي أغلقت مصر مضائق تيران أمام الملاحه (الإسرائيلية)، مما يؤكد التخطيط المسبق بين الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل)، لإنشاء الأنبوب، وأن (إسرائيل) تداولت المشروع مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1965م، لكن حرب عام 1967م كانت نقطة انطلاق للتنفيذ.

بعد ذلك أصبحت عملية نقل النفط الإيراني من خلال الأنبوب آمنة، من وجهة نظر الشاه، ولم يعد يخشى رد فعل الدول العربية، وفي رده على سؤال صحيفة تونسية في 7 تموز (يوليو) عام 1971م، قال الشاه : " في اللحظة التي تغادر فيها الناقلات الموانئ الإيرانية، لا نعرف هدفها النهائي، فالناقلات تغير اتجاهها حسب رغبة أصحابها، وهي في الطريق، لذلك من منا يضمن عدم وصول نفط عربي إلى (إسرائيل)؟!..."⁽³⁾

انتهت عملية حظر النفط عام 1967م بالفشل، وفسر وزير النفط السعودي الأسبق أحمد زكي يمانى سبب الفشل بقوله : "إن فشل المحاولة يعود إلى أن النفط كان في يد الشركات الأمريكية أكثر مما كان في يد الدول العربية استخراجاً فتكريراً ثم تصديراً"⁽⁴⁾.

(1) سيجف، شموئيل : المثلث الإيراني، ك2، ص94.

(2) Drysdale, Alasdair and Blake, Gerald H.: The Middle East and North Africa, P. 339.

(3) سيجف، شموئيل : المثلث الإيراني، ك2، ص95-96.

(4) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص362.

كما لم يكن حظر النفط العربي حظراً شاملاً، وبالتالي فالشركات كانت قادرة على مبادلة الشحنات، في أماكن ووجهات مختلفة، فكانت النتيجة الرئيسة للحظر خسارة للدخل بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط⁽¹⁾، كذلك كان من أسباب فشل تجربة المقاطعة آنذاك أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تعتمد على نفط العرب⁽²⁾ بالحجم نفسه الذي اعتمدت عليه في عام 1973م، إذ بلغت قيمة ما تستورده 5% من إجمالي استهلاكها من نفط الدول العربية، وأن الشاه وفنزويلا استمررا في تزويد الغرب بحاجته من النفط⁽³⁾⁽⁴⁾.

2- حظر النفط العربي عام 1973م :

لم تستطع دول الأوبك في سنواتها الأولى، أن تؤثر سوى تأثيراً طفيفاً على الأسعار، وخلال حرب عام 1967م قامت الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك بفرض حظر للنفط لها ضد الغرب، لكن ذلك الحظر سرعان ما تلاشى، عندما قامت الدول المنتجة من غير الدول العربية بتنزعمها إيران وفنزويلا بملء الفجوة، فضلاً عن أن تلك الدول التي فرضت الحظر وجدت نفسها متضررة أكثر من أي طرف آخر⁽⁵⁾.

كذلك بحلول عام 1973م أصبحت مسألتا كل من السياسة والنفط مرتبطتين ومتشابكتين أكثر من أي وقت مضى، وشهدت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة في الاعتماد على النفط

(1) Claes ,Dag Harald : The Politics of Oil-Producer Cooperation, P. 218.

(2) كانت أمريكا لا تعتمد على النفط العربي حتى عام 1967م لسد احتياجات استهلاكها المحلي؛ إلا ضمن حدود ضعيفة جداً، ولكن القوات الأمريكية فيما وراء البحار، لاسيما في فيتنام والأسطولين السادس والسابع، اعتمدت اعتماداً كلياً على مصادر النفط العربي في منطقة الخليج العربي، حيث أخذت النفط أما على شكل خام تكرر خارج المنطقة، وأما على شكل مواد نفطية مكررة، وكانت تحصل عليه بأسعار مخفضة، لذا فإن قطع إمدادات النفط العربي عن تلك القوات ألحق ضرراً كبيراً، من جراء اضطرابها تأمين تلك الإمدادات من مصادر أخرى بعيدة، أسعارها أعلى وتكاليف الشحن منها أكثر ارتفاعاً، لاسيما نظراً لضرورة استخدام عدد أكبر من الناقلات؛ لنقلها من مصادر أبعد، وحسب تقرير أمريكي رسمي نُشر في أعقاب حرب 1967م، فإن وزارة الدفاع الأمريكية قدرت النفقات الإضافية التي تعتقد أنها ستتكبدتها زيادة على ما تصرفه حالياً؛ لتأمين المنتجات النفطية اللازمة للقوات الأمريكية، إذا ما قطع نفط الشرق الأوسط، بما مجموعه (21) واحد وعشرون مليون دولار شهرياً. (سليمان، عاطف : النفط العربي، ص27).

(3) زادت فنزويلا إنتاجها في ذلك الوقت بـ (400,000) أربعمائة ألف برميل يومياً، وزادت إيران إنتاجها بـ (200,000) مائتي برميل يومياً، وزادت أمريكا إنتاجها بـ (100,000) مائة ألف برميل يومياً (بيرغين، دانييل : الجائزة، ص217).

(4) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص362؛

Claes ,Dag Harald : The Politics of Oil-Producer Cooperation, p218.

(5) نيكسون : مذكرات الرئيس نيكسون، ص73.

المستورد من أوبك⁽¹⁾، ولم تكن منظمة الأوبك الكارنل المناسب والملائم لتوفير احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية إلا عام 1973⁽²⁾، عندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية باستيراد كميات متزايدة من النفط بعد انخفاض المخزون الأمريكي⁽³⁾.

كذلك كانت هنالك رغبة بين القوى العربية؛ لاستخدام النفط كسلاح مرة أخرى في مواجهة (إسرائيل)، لذلك عندما عبرت القوات المصرية قناة السويس إلى شبه جزيرة سيناء المحتلة في 6 تشرين أول (أكتوبر) عام 1973م، معلنة بدء الحرب العربية (الإسرائيلية)، بدأت نهاية حقبة سوق النفط المستقرة نسبياً في العالم⁽⁴⁾.

وفي 17 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1973م أصدرت الدول العربية المصدرة للنفط الأعضاء في الأوبك، قرار فرض حظر مؤقت على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁵⁾؛ لدعمها (إسرائيل) في الحرب ضد مصر وسوريا، وذلك في الاجتماع الذي عقدته (الأوبك) في الكويت⁽⁶⁾، حيث قررت أنها ستخفض إنتاجها بنسبة (5%) في ذلك الشهر، وأن هذه التخفيضات ستستمر حتى انسحاب (إسرائيل) من جميع الأراضي المحتلة، والاعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين⁽⁷⁾.

كما قامت تلك الدول برفع السعر المعلن للنفط الخام الخفيف السعودي بنسبة (70%)، وعُد ذلك، القرار الأول لاستخدام (سلاح النفط) رداً على عملية النقل الجوي⁽⁸⁾ من المعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل (والتي بدأت في 13 تشرين أول (أكتوبر)⁽⁹⁾، وبعد ذلك بيومين طلب الرئيس نيكسون من الكونجرس مساعدة عسكرية (لإسرائيل) بقيمة (2.2) اثنين فارزة اثنين بليون دولار،

(1) Claes ,Dag Harald : The Politics of Oil-Producer Cooperation, p215، 218.

(2) لمعرفة كمية النفط الخام الذي تستورده أمريكا عام 1973م من دول الأوبك، أنظر ملحق رقم (21)، ص323.

(3) Cleaver, Tony : Economics : The Basics, P. 98.

(4) Claes ,Dag Harald : The Politics of Oil-Producer Cooperation, p218; Lowell S., Feld: Oil Markets in Crisis, P. 105.

(5) لمعرفة مستوردات النفط الأمريكية عام 1973م من الدول العربية الأعضاء في الأوبك، أنظر ملحق رقم (22)، ص324.

(6) عتيقة، علي أحمد : الاعتماد المتبادل، ص100؛ بحيري، مروان : النفط العربي، ص9.

(7) Goldschmidt Jr,Arthur : A Concise History of the Middle East, P. 301.

(8) فشل الحظر النفطي لوقف الجسر الجوي الأمريكي في مساعدة (إسرائيل)، ولكنه دفع العديد من البلدان الأوروبية لحرمان حقوق الهبوط للطائرات الأمريكية التي تحمل أسلحة لإسرائيل، وسارعت كل تلك البلدان لدعم التفسير العربي لقرار 242. ومع ذلك، تضاعلت إمدادات النفط. ومع اقتراب فصل الشتاء، اعتمدت الحكومات الأوروبية إجراءات نقشفية لخفض استهلاك الوقود وتجنب حدوث أزمة.

(Goldschmidt Jr,Arthur : A Concise History of the Middle East, P. 302).

(9)Lowell S. , Feld : Oil Markets in Crisis, P. 105.

وفي 19 تشرين أول (أكتوبر) لجأ الملك فيصل، الذي كان يطالب بتخفيض الإنتاج بنسبة (10%) إلى فرض حظر نفطي على الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، وشاركه القرار أعضاء منظمة الأوبك العرب⁽¹⁾.

ثم اجتمع وزراء النفط العرب مرة أخرى في الكويت يومي 4 و5 تشرين ثان (نوفمبر) عام 1973م، وقرروا الإبقاء على مقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، وزيادة إجمالي التخفيض إلى نسبة 25%، مع استمرار الخفض الشهري بنسبة 5%⁽²⁾.

كان رد الفعل الفوري لمستهلكي النفط العربي - الذي وقع في وقت كان فيه مخزون النفط منخفضة - اندفاعاً مفاجئاً نحو السوق الفورية؛ لشراء النفط بأي سعر كان، على الرغم من أن الخفض في إنتاج النفط العربي كان معادلاً فقط لواردات النفط الأمريكية من الأفطار العربية في ذلك الوقت، حوالي 5 - 10%، إلا أنه أعطى انطباعاً بأنه ستكون هناك ندرة على نطاق واسع في المستقبل في النفط، وأدت حالة الرعب في السوق التي أعقبت ذلك إلى رفع السعر⁽³⁾.

فهناك علاقة بين أسعار النفط ومعدلات الاستهلاك، فإذا انخفضت أسعار النفط؛ فإن الاستهلاك يرتفع والعكس صحيح، ففي الستينيات والسبعينيات عندما كانت أسعار النفط منخفضة ومحدودة من قبل الشركات، التي تحكمت بالأسعار تحت توجيهات الحكومات الغربية المعنية، فإن الأفطار المستهلكة توجهت للإكثار من استهلاك النفط⁽⁴⁾.

3- أثر حظر النفط العربي عام 1973م على الولايات المتحدة الأمريكية :

تأثر الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة حظر النفط العربي⁽⁵⁾، إذ انتشرت طوابير طويلة للسيارات، تنتظر أمام المحطات لملء الوقود، بعد أن كانت في الماضي المحطات تتنافس على منح خصم لجلب الزبائن، كما تأثر الجيش الأمريكي بالحظر، وبالذات الأسطول السادس⁽⁶⁾ المسئول عن حماية الدول المصدرة للنفط⁽⁷⁾، وأعاق نتائج الحرب طرق وصول الولايات

(1) بحيري، مروان : النفط العربي، ص9؛

Lowell S. , Feld : Oil Markets in Crisis, P. 105.

(2) العجيزي، عبد العزيز : أزمة الطاقة، ص63.

(3) عتيقة، علي أحمد : الاعتماد المتبادل، ص100.

(4) كوانت، وليم : السعودية في الثمانينات، ص178.

(5) لمعرفة حجم اعتماد أمريكا على نفط الدول العربية الأعضاء بالأوبك، قياساً بمجمل الاستيراد الأمريكي الكلي، وذلك قبل الحظر النفطي أمريكا عام 1973م، أنظر ملحق رقم (23)، ص325.

(6) الأسطول السادس الأمريكي : قوة بحرية أمريكية ضاربة، دائمة التواجد في البحر المتوسط، ويشكل الأسطول السادس ركناً من أركان الإستراتيجية الأمريكية في العالم بشكل عام، وأداة سياسية عسكرية مطوعة؛ لتهديد شعوب المنطقة؛ وحماية المصالح الامبريالية الأمريكية، بما في ذلك الكيان الصهيوني والأنظمة التابعة لأمريكا. (الكليالي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج1، ص184).

(7) قناوي، سليمان : البترول وأمريكا، ص248-249.

المتحدة الأمريكية، التي كانت محدودة بالفعل، إلى موانئ الخليج العربي والمحيط الهندي، في وقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج خلالها إلى زيادة وجودها البحري في المنطقة⁽¹⁾.

بالغت الولايات المتحدة الأمريكية بأثر الأزمة عليها، ومدى حاجتها للإمدادات النفطية الخارجية؛ لتمويل أسطولها في ذلك الوقت، ومما يؤكد مدى المبالغة الأمريكية في تهويل الأزمة ما يلي :

- 1- إنه طبقاً لدراسات اللجنة الوزارية التي شكلها الرئيس نيكسون في عام 1969م؛ لدراسة مسألة واردات النفط الأجنبية، فإنها افترضت حدوث توقف للنفط العربي في عامي 1975 أو 1980، وذلك لمدة شهور أو سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات، وكان من نتيجة دراستها أن توقف النفط العربي، لن يؤثر على الإمدادات اللازمة للنشاط العسكري الأمريكي، وأنه يمكن التغلب على مشكلة وقف الواردات عن طريق السحب من أرصدة المخزون والتوسع في الإنتاج من المصادر المتاحة، أو تخفيض الاستهلاك عن طريق فرض قيود عليه⁽²⁾.
- 2- ذكرت الأرقام المعلنة عن تلك المرحلة : أن الإمدادات النفطية العربية إلى أسواقها في الغرب، انخفضت ولمدة قصيرة جداً خلال المعارك بنسبة لم تتجاوز (20%) عن المعدل الاعتيادي، وأن المخزون النفطي الأمريكي والأوروبي الغربي، كان يصل في تلك الأيام إلى ما مقداره (3.5) أضعاف، أي ما يمكن للمستهلكين الغربيين استهلاكه في ستة أشهر، وأنه لو كانت هناك أزمة حقاً، فهي في المسائل السعيرية، التي لا تنعكس على الشركات الموردة والمسوقة للنفط، بل على نمط الاستهلاك ذاته⁽³⁾.
- 3- إن الحملات الإعلامية الأمريكية بأن الموارد النفطية الأمريكية في طريقها للنضوب، وأن أمنه القومي واقتصاده ورفاهيته معرضة للخطر، ثبت بعد ذلك أن احتياطات النفط لم تنضب، بل سارت في طريق الزيادة المطردة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد استغلت تلك الحملات الدعائية؛ لإشراك الشركات الأمريكية في استغلال النفط الواقع تحت السيطرة البريطانية⁽⁴⁾.
- 4- إن سلاح النفط بالشكل والحدود الذي استخدم بها حسب أقوال هنري كيسنجر (Henry Kissinger) أثناء أزمة حرب 1973م : "يوجع الولايات المتحدة، ولكنه لا يجرحها أو يقتلها"⁽⁵⁾.

(1) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص101.

(2) خليل، مصطفى : أزمة الطاقة، ص385.

(3) عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية، ص94.

(4) خليل، مصطفى : أزمة الطاقة، ص368.

(5) جواد، سعيد : الإستراتيجية الأمريكية، ص116.

ولكن القلق الأمريكي كان سببه تأثيرات الأزمة على المدى البعيد، أو في حال تكرارها مرة أخرى؛ لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على الشركات الأمريكية، ومدى استفادتها من خلال الاستثمار النفطي.

كذلك أعادت حرب عام 1973م ترتيب أولويات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ذلك أن المقاطعة لفتت نظر الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى المنطقة؛ لأنها تحتوي أكبر احتياطي نفطي في العالم يحتاج إليه الغرب واليابان؛ لاستمرار تقدمهم الصناعي، ولفتت نظرهم إلى ضعف نظام الأمن الغربي في المنطقة، الذي لم يمنع دولاً صغيرة من وقف النفط، وتم لأول مرة وضع النفط والمصالح الاقتصادية في مرتبة واحدة مع الأمور الإستراتيجية، التي كانت طاغية على الفكر الاستراتيجي الأمريكي، لأن الخليج لم يكن إلا الجناح الجنوبي للحزام الشمالي لوقف السوفييت⁽¹⁾، مما اضطر الولايات المتحدة الأمريكية إلى التلويح بتهديد احتلال منابع النفط⁽²⁾⁽³⁾.

كما كانت هناك داخل الإدارة الأمريكية أوساطاً نافذة - خصوصاً في الكونجرس - دعمت فكرة استخدام إيران ضمن فكرة التدخل العسكري في الخليج وفق مبدأ شرطي الخليج، ففي تقرير صدر في كانون أول (ديسمبر) عام 1977م، ورُفع إلى هنري جاكسون⁽⁴⁾ أنه : "إذا طلب من إيران التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة خليجية، فعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تعترف مسبقاً، بأن هذا هو الدور الذي تهيأ من أجله، وأن اللوم لا يقع على إيران إذا نفذت مهمتها الضمنية"⁽⁵⁾.

(1) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص382.

(2) في كانون أول (ديسمبر) عام 1974م، ظهر على السطح لأول مرة كقضية عامة، إمكان استخدام أمريكا القوة العسكرية؛ للاستيلاء على حقول نفط أجنبية إذا اختنق العالم الصناعي بواسطة منظمة الأوبك، وحدد الرئيس فورد وأعضاء بارزون في وزارته، التدخل المسلح كملجأ أخير إذا فشلت كافة الجهود الأخرى لكسر حظر أو لتحديد أسعار محتملة، كذلك من الدلائل الخطيرة على نية أمريكا التدخل العسكري، أن الإعلام المرئي الفرنسي عرض تجربة إنزال قوات قام بها مشاة البحرية الأمريكية في برنامج بتاريخ 9 كانون ثاني (يناير) عام 1975م، وكانت تلك التجربة قد تمت على شواطئ جزيرة سردينيا في 20 كانون أول (ديسمبر) عام 1974م، كما قامت القوات الأمريكية بإجراء عدة تجارب على شواطئ البحر المتوسط، التي يتقارب وضعها الجغرافي والاستراتيجي من وضع شواطئ الخليج. (غالي، بطرس : الإستراتيجية الدولية، ص20؛ كولينز، جان م.، ومارك، كلايد ر. : تأمين واردات النفط، دراسات إستراتيجية (8)، ص15).

(3) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص171.

(4) هنري جاكسون : رئيس لجنة مجلس الشيوخ للطاقة والموارد الطبيعية ذات النفوذ الواسع، وأحد المتحمسين المناصرين للشاه و(إسرائيل). (بحيري، مروان : النفط العربي، ص51).

(5) بحيري، مروان : النفط العربي، ص51.

بينما عدّ البعض أن عملية التهديد الأمريكي بالتدخل العسكري، كانت أحد مؤشرات التراجع الجزئي عن (مبدأ نيكسون)، وعن الاعتماد على الشاه فقط، لأن ذلك الحدث فرض على المسؤولين الأمريكيين تطوير إستراتيجية مبدأ نيكسون القائم على عدم التدخل إلى إستراتيجية ردع وتطوير⁽¹⁾⁽²⁾.

وبذلك فإن حرب عام 1973م أضافت مبادئ جديدة إلى مبدأ الدعامتين، الذي أقامه نيكسون في الخليج، منها سهولة الوصول إلى منابع النفط، وبقاء الأسعار معتدلة، ووصوله بكميات وافية، ثم توظيف عائداته ضمن الاقتصاد الغربي⁽³⁾.

كما كشفت أسس ونوايا السياسة الأمريكية في المنطقة الاستعمارية، التي ارتكزت على حماية مصالحها النفطية، وتهيئة استراتيجيات أي سياسة أمريكية لخدمة ذلك الهدف.

4- دور إيران أثناء حظر النفط عام 1973م :

عندما فرض حظر النفط العربي على الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، رأت إيران أن الأمر لا يخصها، وأنها في وضع لا يجبرها على استخدام النفط كسلاح سياسي، وأن من واجبها كما قال الشاه : "أن تقي بما التزمت به من عقود"⁽⁴⁾.

كما ادعى الشاه تبني سياسة متوازنة تجاه الشرق الأوسط⁽⁵⁾، وأكد ذلك بسلوكه تجاه الطرفين.

(1) يهدف الردع من الوجهة الإستراتيجية والنوعية إلى إفهام الخصم المحتمل أن الثمن الذي سيدفعه، نتيجة لعمله العدائي أكبر بكثير مما يمكن أن يفوز به من مغام، ومن الوجهة النفسية يرمي الردع إلى إقناع الخصم أن الأسلحة الذرية ستستعمل بالفعل في بعض الحالات. (الكليالي، عبد الوهاب : موسوعة السياسة، ج2، ص816؛ مقلد، إسماعيل صبري : الإستراتيجية والسياسة الدولية، ص156).

(2) شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص71.

(3) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص382.

(4) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص119.

(5) كان الشاه قد رفض المطالب بشأن إغلاق الممثلة (الإسرائيلية) في طهران، وفي المقابل رفض محاولات أمريكية بشأن تسليم (إسرائيل) طائرات الفانتوم من إيران؛ كتعويض عن طائراتها التي فقدتها في الأيام الأولى للحرب، كما رفض مقترح السناتور الأمريكي هنري جاكسون (Henry Jackson) على وزير الدفاع الأمريكي جيمس شليزinger (James Schlesinger) دراسة إمكانية تزويد (إسرائيل) بطائرات فانتوم من إيران، خشية أن يؤثر ذلك على محاولات التقرب إلى العرب، وخلافاً لموقفه في حرب عام 1967م، حيث اتخذ الشاه خطوات جعلت العالم العربي يميل إلى أن الشاه يؤيد المواقف العربية (سيجف، شموئيل : المثلث الإيراني، ك2، ص105 - 106).

لأنه في الوقت الذي استمر بتزويد (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية بالنفط بصورة مثيرة للدهشة⁽¹⁾، ساعد آلة الحرب المصرية، عن طريق تزويد مصر بـ (600) ستمائة ألف طن من النفط، ونقلت طائرات إيرانية كتيبة مشاة سعودية ومعدات عسكرية إلى جبهة القتال في هضبة الجولان، ونقلت جرحى سوريين إلى طهران للمعالجة، كما سمح للقطار الجوي السوفيتي بالمرور عبر أجواء إيران في طريقه إلى سوريا والعراق، ومنع مرور متطوعين يهود من استراليا عبر الأراضي الإيرانية⁽²⁾⁽³⁾.

وعندما اجتمع أعضاء (الأوبك) في كانون أول (ديسمبر) عام 1973م، وتم تعديل سياسة حظر النفط؛ لمنع توحيد موقف الدول الغربية، بحيث توجه الحظر نحو الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا⁽⁴⁾، وصنفت دول غربية أخرى على أنها تمتاز بوضع أفضل⁽⁵⁾، لم تشارك إيران العرب في الاجتماع بالحظر المفروض على الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها شاركت في الاتجاه المطالب برفع سعر النفط داخل الاجتماع⁽⁶⁾.

وقامت بتزويد الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط، بحيث اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية اعتماداً كلياً؛ لتأمين وصول الوقود والنفط في ظل الحصار النفطي⁽⁷⁾، ووجدت البحرية الأمريكية في المحيط الهندي والبحر المتوسط وغربي المحيط الهادي نفسها تعتمد على موارد الإمدادات الإيرانية، وأصدر الشاه شخصياً أوامره إلى شركة النفط الوطنية الإيرانية بتحويل الوقود إلى الأسطول الإمبراطوري الإيراني، الذي أرسل بدوره الوقود إلى الأسطول

(1) Farber, David : Taken Hostage, P. 71.

(2) استمر الشاه في محاولاته التقرب للعالم العربي، ففي اجتماع عقد بينه وبين كيسنجر في سويسرا، في 18 من شباط (فبراير) عام 1975م، وعد الشاه ببيع النفط (لإسرائيل) إذا تخلت الأخيرة عن حقول نفط أبو روديس، التي استولت عليها (إسرائيل) في عام 1967م في شبه جزيرة سيناء، وقد تم تسليمها إلى مصر في عام 1975م.

(Nachmias, Nitza : Transfer of Arms, P. 80).

(3) سيجف، شموئيل : المثلث الإيراني، ك2، ص105-106.

(4) أشارت الدول العربية إلى هولندا، لأن معظم صادرات النفط التي يتم شحنها إلى شمال أوروبا، تعبر عن طريق الميناء الهولندي روتردام، وبسبب مواقف حكومتيها المنحاز إلى (إسرائيل) والمساند لها. (كامبيل، كولن، وآخرون : نهاية عصر البترول، ص169)

(Goldschmidt Jr, Arthur : A Concise History of the Middle East, P. 302).

(5) آغا، حسين وآخرون : وثائق، ص179؛ قناوي، سليمان : البترول وأمريكا، ص249؛

Claes, Dag Harald : The Politics of Oil-Producer Cooperation, p219.

(6) McAlister, Melani : Epic Encounters, P. 203; Goldschmidt Jr, Arthur : Arthur : A Concise History of the Middle East, P. 302.

(7) Sick, Gary : The Middle East and the United States, P. 27.9

الأمريكي، وأتاحت تلك المساعدة من جانب الشاه للبحرية الأمريكية أن تواصل عملياتها في المحيط الهندي، وهو تطور عدّه الكثيرون في ذلك الوقت -وما زالوا- مبرراً لقرار إدارة نيكسون بالاعتماد على الشاه⁽¹⁾.

واستطاعت إيران من خلال ذلك أن تتال رضا الولايات المتحدة الأمريكية، التي كافأتها بمزيد من صفقات الأسلحة الأمريكية⁽²⁾، وشراء تقريباً أي نوع من الأسلحة، بل جميعها باستثناء الأسلحة النووية من ترسانة الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك أكثر الأسلحة تطوراً في الترسانة الأميركية الخاصة⁽³⁾، وبالتالي حصل الشاه على طائرة (ف-15)، التي كان مولعاً بتزويد جيشه بها⁽⁴⁾.

ولم يقتصر الدور الإيراني في الحرب على إمداد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بالنفط، بل امتد ليساهم بدور فعال في نجاح المفاوضات القائمة؛ لفك الاشتباك بين الأطراف المتنازعة في الحرب.

ذلك أنه عند توقيع اتفاقية فك الاشتباك بين مصر وسوريا من طرف و(إسرائيل) من طرف آخر، بعد تدخل وضغوط أمريكية، كانت العراق القوة الفاعلة والقادرة على إعاقة ذلك الاتفاق⁽⁵⁾، ولكن كيسنجر أكد للمفاوضين المصريين عندما كان في القاهرة في كانون ثاني (يناير) عام 1974م، أنه لا يوجد مبرر للقلق من الدور العراقي، وقال : "الشاه سوف يتولى أمر العراق"، ولم تمض أيام على تطمينات الولايات المتحدة الأمريكية لمصر بعدم القلق من معارضة العراق، لاتفاق فك الاشتباك بين مصر و(إسرائيل)، حتى نقلت وكالات الأنباء رسالة صادرة من طهران قالت :

"أعلن متحدث عسكري إيراني أنه قتل عديدون، وجرح واحد وثمانون شخصاً، في اشتباك وقع على الحدود بين القوات الإيرانية والعراقية"، وجاء في بيان عراقي أن خسائر الطرفين كانت فادحة، وقال بيان عراقي : "إن القوات الإيرانية بدأت تحشد جنودها على الحدود، وأن وحدات الطيران الإيراني اخترقت المجال الجوي العراقي"⁽⁶⁾.

(1) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص102.

(2) بيرغين، دانييل : الجائزة، ص253.

(3) McAlister, Melani: Epic Encounters, P. 204; Hoff, Joan: Nixon Reconsidered, P. 170.

(4) بيرغين، دانييل : الجائزة، ص253.

(5) ترأست العراق قرار حظر النفط العربي عام 1973م، ورفعت شعار (النفط في خدمة المعركة)، وتنفيذ الأمة العربية. (الفلاح، سهيل داود : أوراق أمريكية، ص202).

(6) المسفر، محمد صالح : البعد السياسي، ص87.

وبذلك نجح الشاه في تشتيت القوة العراقية وإشغالها، وساعد في إنجاح المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) ومصر، وهي سياسة لطالما اعتادت الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيقها.

وبالرغم من ذلك الوفاق والتخطيط المشترك بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، والذي وصل إلى إدراج الولايات المتحدة الأمريكية إيران ضمن آلية تطبيق خطة التدخل العسكري واحتلال منابع النفط، إلا أن الشاه لم ترق له فكرة تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بذلك التدخل؛ لأنه اعتبر ذلك تعدي على الهيمنة التي رسمها لإيران في المنطقة، وهو ما كان الشاه قد استبعده من خيارات السياسة الأمريكية منذ الانسحاب البريطاني.

لذلك رد على التهديدات الأمريكية بالتدخل العسكري لاحتلال منابع النفط، في 16 كانون ثاني (يناير) عام 1974م - رغم أنه من المفهوم ضمناً أنه لم يكن معنياً بالتهديدات الأمريكية - بأنه إذا استمرت سياسة التهديدات ضد الدول المنتجة للنفط "فإننا سنتخذ الإجراءات اللازمة؛ لمواجهة هذه التهديدات"⁽¹⁾.

وذلك أكد نية الشاه الاضطلاع بدور الحارس للمنطقة، دون التدخل الأمريكي، واستبعاده وجود أي قوة أجنبية في المنطقة، حتى وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، التي رسمت له الدور.

إن ما قام به الشاه لم يتعد سوى إدارة أزمة النفط لصالحه، في إطار سعيه الواضح لتعزيز دوره الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وهيأت له الظروف السياسية ذلك، فإيران إحدى أهم الدول المنتجة للنفط، وقادت موقفاً حيادياً في حظر النفط العربي، ودعمت السياسة الأمريكية أثناء الأزمة، ومارست دوراً هاماً في المنطقة لها.

وجاء ذلك منسجماً مع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط التي هي العامل الاستراتيجي الأهم في تحديد السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

(1) عبد الخالق، جودة : منتج المواد الأولية، ص97.

المبحث الثالث

أثر رفع سعر النفط على السياسة الأمريكية من عام (1973-1979)

أولاً : السياسة الأمريكية تجاه رفع سعر النفط عام 1973 :

- 1- دور إيران في رفع أسعار النفط عام 1973م.
- 2- التأيد الأمريكي لسياسة إيران النفطية عام 1973م.
- 3- أهمية رفع أسعار النفط للولايات المتحدة الأمريكية عام 1973م.

ثانياً : السياسة الأمريكية تجاه رفع سعر النفط بعد عام 1973 :

- 1- تأثير رفع سعر النفط على الاقتصاد الأمريكي.
- 2- مبررات إيران لرفع أسعار النفط.
- 3- دور السعودية في الأوبك لتنفيذ السياسة الأمريكية.
- 4- أثر رفع أسعار النفط في عهد جيرالد فورد على السياسة الأمريكية.
- 5- أثر رفع أسعار النفط في عهد كارتر على السياسة الأمريكية.

المبحث الثالث

أثر رفع سعر النفط على السياسة الأمريكية من عام (1973-1979)

أولاً : السياسة الأمريكية تجاه رفع سعر النفط عام 1973 :

اتبعت إيران منذ حرب عام 1973م سياسة رفع أسعار النفط، من خلال اجتماعات الأوبك الدورية، وأيدت الإدارة الأمريكية تلك السياسة في البداية، إلا أنها تراجعت عنها بسبب تأثر مصالحها، وكان لذلك دور رئيس في تحول العلاقات الأمريكية الإيرانية.

1- دور إيران في رفع أسعار النفط :

أثرت حرب عام 1973م على سياسة الأوبك، وذلك في المدة من تشرين الأول (أكتوبر) إلى كانون أول (ديسمبر)، حيث تركت أثراً كبيراً على سعر النفط في السوق، ومن ثم كانت لأعضاء أوبك الفرصة لرفع أسعار البيع الرسمية⁽¹⁾.

واستغل الشاه حالة الفوضى في سوق النفط العالمية التي سببتها الحرب، وتلت حظر النفط، فقام من خلال مبادرة بمنح منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) السند لتحديد سعر عام للنفط⁽²⁾، وبعد شهرين ونصف من زيادة مستمرة في سعر السوق، عندما اجتمع أعضاء (الأوبك) في كانون أول (ديسمبر) عام 1973م، طالب أعضاء الأوبك رفع أسعار النفط الرسمية، وترأس الشاه التيار المطالب بذلك، حيث طالب برفع أسعار النفط الخام أربعة أضعاف⁽³⁾.

كانت لجنة الأوبك قد اقترحت سعر (23) ثلاثة وعشرين دولاراً للبرميل، في حين اقترحت السعودية سعر (8) ثماني دولارات، لكن إيران اقترحت سعر (11.6) أحد عشر دولاراً فارزة ستة للبرميل الواحد؛ لأن الشاه كان يعلم أن بدائل النفط التي تحدثت عنها الدول الغربية وهم، وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على سعر (11.6) أحد عشر دولاراً فارزة ستة دولاراً، كما اقترحت إيران، وهو ما عُدّ انجازاً كبيراً، إذ كان السعر في عام 1970م هو (1.80) دولاراً واحداً فارزة ثمانين فقط⁽⁴⁾، على الرغم من أن السعودية هي المنتج الأول في الأوبك عام 1973م (7.595 مليون برميل يومياً)، وكانت إيران تنتج (5.861 مليون برميل يومياً)، وأن

(1) Claes ,Dag Harald : The Politics of Oil-Producer Cooperation, p219.

(2) Daniel, Elton L. : The History of Iran, P. 160.

(3) عتيقة، علي أحمد : الاعتماد المتبادل، ص100؛ آغا، حسين وآخرين : وثائق، ص179.

(4) قناوي، سليمان : البترول وأمريكا، ص249.

الشاه هو الذي هندس رفع السعر بتلك النسبة، من أجل الاستغلال الأقصى لحالة السوق، وزيادة السعر بصورة كبيرة بقدر الإمكان⁽¹⁾.

وقد طالبت السعودية بزيادة أقل على الأرجح، بسبب دوافع مالية، منها الرغبة في تحسين العائدات على المدى الطويل، بالإضافة إلى ذلك، أنها ربما خشيت أن الزيادة الكبيرة، ستؤدي إلى تحول ميزان القوى في منطقة الخليج نحو منافسيها إيران والعراق⁽²⁾، لكن للحفاظ على وحدة الأوبك، وافق (أحمد يمانى) وزير البترول والثروة المعدنية السعودي، الذي ترعم بشدة رفض الزيادات الكبيرة في الأسعار، معللاً أنها قد تدفع اقتصاد البلدان الصناعية إلى الركود⁽³⁾، وأشار تقييم لوزارة الخارجية الأمريكية إلى دور الشاه القيادي في رفع أسعار النفط في عامي 1973 و1974م⁽⁴⁾.

2- التأييد الأمريكي لسياسة إيران النفطية عام 1973م :

بالرغم من تأثر المصالح الأمريكية، نتيجة ارتفاع أسعار النفط عام 1973م؛ إلا أن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية كانت في ذلك⁽⁵⁾، وكان موقف الشاه بخصوص رفع أسعار النفط، قد نال دعماً فعلياً من إدارة نيكسون، على الرغم من تحذيرات وزارة الخزانة وشركات النفط⁽⁶⁾، فحسب ما أشارت إليه بعض وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المنشورة بذلك الموضوع، أن الولايات المتحدة الأمريكية شجعت خلال عام 1973م، البلدان المنتجة على رفع أسعار النفط⁽⁷⁾.

وأظهر الشاه ثقة بالغة في قراراته بشأن الاستمرار في زيادة الأسعار، الأمر الذي أكد أنه تلقى نصيحة من أحد المصادر، لاسيما أن عملية رفع أسعار النفط تحتاج إلى رأي خبراء في مهمة قوى السوق؛ لمعرفة مدى إمكانية زيادة أسعار النفط، دون أن يؤدي ذلك إلى انفجار في الاقتصاد الدولي، ولن تكون هناك فائدة من رفع أسعار النفط إلى أربعة أضعاف، إذا لم يكن هناك من يشتريه، وانطلاقاً من مبدأ من المستفيد؟ اتجهت شكوك الكثيرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن شركات النفط الأمريكية، كانت هي المسيطرة والمتحكمة في سوق النفط⁽⁸⁾.

(1) Hân, Võ Xuân: Oil, the Persian Gulf States, P. 25; Claes ,Dag Harald: The Politics of Oil-Producer Cooperation, p219.

(2) Hân, Võ Xuân: Oil, the Persian Gulf States, P. 25.

(3) Claes ,Dag Harald: The Politics of Oil-Producer Cooperation, p219.

(4) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص94.

(5) بيرغين، دانييل : الجائزة، ص250.

(6) Daniel, Elton L.: The History of Iran, P. 161.

(7) متى، أنطوان : الخليج العربي، ص90.

(8) هيكل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص130.

وأشار المحلل الانجليزي فرويد هوليداي (Fred Halliday) في البحث الذي نشر في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى دور إيران في رفع أسعار النفط في الأوبك؛ لتنفيذ مصالحها العسكرية، وتقوية قدراتها العسكرية، وشراء الأسلحة المتطورة، كذلك اتهام الغرب للولايات المتحدة الأمريكية ودورها في رفع الأسعار، لتوافق ذلك ومصالحها بقوله :

"بعد الاتفاق السري الذي كان وثيق الارتباط بالدوائر المالية العليا، وبين شاه إيران لبيع الأسلحة لإيران طلبت طهران في عام 1973م من دول الأوبك زيادة أسعار النفط الخام، الأمر الذي تم بنسبة كبيرة، تركت آثارها المدمرة على كثير من الدول، وفي مقدمتها دول أوروبا الغربية، ما أشار بالاتهام إلى الولايات المتحدة الأمريكية ورئيسها، بالنسبة لزيادة أسعار النفط لأغراض خاصة، وبالتالي أصبح في وسع إيران نتيجة لذلك؛ تمويل أضخم عملية شراء للأسلحة عرفها التاريخ الحديث"⁽¹⁾.

وكانت تقارير كثيرة ذكرت أن الإنجاز الرئيس (لمبدأ نيكسون) في الشرق الأوسط، هو تشجيع (الشاه)، دون خوف من المعارضة الأميركية، أو حتى من الاعتراضات المبدئية من قبل السعوديين، للبدء في رفع أسعار نفط أوبك؛ لدفع ثمن مشترياته الباهظة⁽²⁾.

ويبدو أن حصانة الشاه من الانتقادات الأمريكية، قد أكدت له أن ما قام به إنما هو لصالح الأميركيين، لأن ارتفاع الأسعار كان له أثر أقل على الولايات المتحدة الأمريكية من البلدان الصناعية الأخرى^{(3) (4)}؛ لذلك استمر الشاه في اصطناع الوسائل لزيادة عوائد النفط الإيراني، حيث طالب الحكومة الأمريكية إقناع شركات النفط الأمريكية العاملة في الخليج، بشراء المزيد من النفط الإيراني، حتى ولو أدى ذلك إلى تقليص كمية مشترياتهم من دول الخليج الأخرى مثل السعودية والكويت، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مستعدة لحث الشركات على فعل ذلك، ولم تكن ترغب في تلقي النقد اللاذع من قبل السعودية والكويت؛ لزيادة عوائد النفط الإيراني أو أن تقلل امتيازاتها النفطية لدى هذين البلدين، لذلك كان البديل للشاه استمرار زيادة أسعار النفط، كوسيلة لزيادة العوائد الإيرانية، وقبلت الولايات المتحدة الأمريكية الفكرة ضمناً، وأدركت أنه في حال

(1) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص119.

(2) Hoff, Joan: Nixon Reconsidered, P. 170.

(3) صرح بذلك الرئيس كارتر في مذكراته بقوله : " كان ما عندنا من احتياط بترولي ومن غاز طبيعي يسمح لنا بأن نصمد، بل وحتى كان يسمح لنا أن نستمر على ازدهارنا لحقبة قصيرة من الزمن، في حال تقلص وارداتنا منه أو توقفها منه أو توقفها نهائياً، لكن عدداً كبيراً من البلدان الأخرى لم تكن لديها هذه الإمكانيات، فإن الحظر في عامي 1973 و 1974م أوقفها وظهرها إلى الحائط، وجعلها تعي حالة التبعية التي هي فيها على صعيد الطاقة ". (كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص6).

(4) Quandt, William B.: U. S. ENERGY POLICY, P. 287.

أرادت إيران المزيد من السلاح الأمريكي، فإنه لا بد من العمل على زيادة عوائدها⁽¹⁾، ما دام ذلك لا يضر بالمصالح الأمريكية.

وعلى أساس تبني السياسة الأمريكية لمبدأ زيادة الأسعار، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الفكرة ولم تبذل جهداً؛ لإقناع الشاه بخفض أسعار النفط أو إبقائها على حالها؛ لأنها اقتنعت بفكرة زيادة رفع أسعار النفط، لاسيما أنها كانت في ذلك الوقت تتقرب إلى إيران؛ لإبداء تعاونها في حماية المصالح الأمريكية في الخليج⁽²⁾، واكتفت بردها على رفع الشاه أسعار النفط، أنها أبدت بالكاد احتجاجها، كما لم يُشر إلى الشاه بالانتقادات الرسمية؛ لدوره في رفع الأسعار، إلى أكثر من (10) عشر دولارات للبرميل الواحد في كانون أول (ديسمبر) عام 1973⁽³⁾.

3- أهمية رفع أسعار النفط للولايات المتحدة الأمريكية عام 1973م :

استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من رفع أسعار النفط المتزايد، وشجعت إيران ودعمتها في توجيهها برفع أسعار النفط ضمن منظمة الأوبك، ولم يكن ذلك من قبيل الارتجالية في الإستراتيجية الأمريكية، لأن ذلك كان له أثر إيجابي على الولايات المتحدة الأمريكية ودعم لها في مناحي عديدة منها ما يلي :

1- شكلت أسعار النفط المنخفضة أحد أسباب المقدرة التنافسية العالية للسلع الأوروبية واليابانية، التي حلت بالجملة مكان المنتجات الأمريكية سواء أكانت في السوق الأمريكية أم الأسواق الخارجية⁽⁴⁾، بمعنى : أن ارتفاع الأسعار ساهم في ارتفاع أسعار السلع الأوروبية، وساعد في منافسة السلع الأمريكية لها، ورفع سعر الفائدة على الدولار، كما ساهم في ارتفاع قيمته تجاه العملات الأوروبية، فأفقد أوروبا فرصة الإفادة من اعتدال أسعار النفط في تلك المرحلة؛ نتيجة احتساب الفاتورة النفطية الأوروبية بالدولار⁽⁵⁾.

ويكفي أن نذكر أن صناعة السكر الألماني تعرضت لخطر الدمار الشامل، لأنها إذا حرمت من النفط (24) أربع وعشرين ساعة، سيتبلور السكر في الأنابيب، وبالتالي تخرج المانيا من سوق السكر العالمي⁽⁶⁾، وذلك يعني أمرين : ارتفاع سعر السكر بارتفاع الكلفة الإنتاجية

(1) DORON ,GIDEON : Peace or Oil, P. 143.

(2) DORON ,GIDEON : Peace or Oil, P. 143.

(3) Quandt, William B. : U. S. ENERGY POLICY, P. 287.

(4) اندجيكيان، ر. و : الأوبك، ص34.

(5) حتى، ناصيف : الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية، ص22.

(6) كنعاني، سمير : الموقف الأمريكي، ص44.

له، أو انهيار صناعته، وفي كلتا الحالتين إفادة للولايات المتحدة الأمريكية، وقياساً على ذلك معظم المواد الاستهلاكية التي تعتمد عليها الصناعة الإنتاجية. وكما قال هنري كيسنجر بشأن رفع سعر النفط : "هذه هي نهاية مشروع مارشال" حيث كان تزويد أوروبا بالطاقة نظير سعر منخفض، من أهم فوائد المشروع التي جنتها أوروبا بعد أن مزقتها الحرب⁽¹⁾.

2- مكنت زيادة الأسعار الشركات المتعددة الجنسيات أن تنتقل إلى المستهلكين، لا الزيادة في التكلفة فحسب؛ بل تضخيم مثل تلك الزيادة أيضاً، وبما أن معظم الشركات أمريكية القاعدة فإنه يصح القول : إن إيراداتها الأعلى أفادت الاقتصاد الأمريكي، وزادت من قدرتها على تنويع مصادر الإمدادات، ومكنتها من مواصلة عملية نقل الموارد من بلدان العالم الثالث إلى الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾، ويكفي أن نشير إلى أن نسبة الاستثمارات الأمريكية في النفط العربي هي 2% فقط من مجموع استثماراتها، تجني في المقابل أكثر من (33%) من الأرباح الكلية لاستثماراتها في العالم⁽³⁾.

3- إن التشريعات الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية تجعل من الأجدى والأكثر ربحاً لشركات النفط الأمريكية⁽⁴⁾، أن تحدد أسعاراً معلنة مرتفعة للخام، ومن ثم تسند لعملية إنتاج الخام نسبة من الأرباح تزيد عن النسب المسندة إلى العمليات التالية، وكلما كانت الأسعار المعلنة أعلى، كلما زادت بالتالي الإعفاءات الضريبية المسموح بها، والتي بلغت (27.5%) من الدخل الإجمالي من الإنتاج⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

(1) هيكمل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص130.

(2) النصراوي، عباس : الطاقة والسياسة الخارجية، 95.

(3) جواد، سعيد : الإستراتيجية الأمريكية، ص116.

(4) كانت تسيطر الشركات الأمريكية على 60% من نفط الشرق الأوسط. (خليل، مصطفى : أزمة الطاقة، ص385).

(5) لم ترغب الشركات إلى حد كبير في زيادة الأسعار بصفة عامة؛ لأنها كانت ذات صفة مزدوجة، فمن ناحية رأت فيها تجلياً لهجوم البلدان النامية على النظام الاستعماري الجديد للاستغلال، وطموحها للوصول لوضع قيادي في السوق والسيطرة على صناعتها النفطية، كما خشيت اكتمال زيادة دخول تلك البلدان وتوطيد اقتصادياتها، وبالأخص في قطاع النفط الوطني بانتقال السيطرة على أسعار النفط، في المستقبل من الاحتكارات إلى أعضاء الأوبك، ومن ناحية أخرى فالشركات ذاتها لم تكن بعيدة عن رفع أسعار الوقود السائل، حيث إنها بدأت تجهيز مصادر النفط الجديدة والمكلفة في البحار في القطب الشمالي، وبدأت تتحول بالتدريج إلى الفروع الاقتصادية الأخرى للطاقة (الفحم والطاقة الذرية وغيرها)، متحولة بذلك من احتكارات نفطية إلى احتكارات للطاقة (اندجيكيان، ر. و : الأوبك، ص33).

(6) غبريال، وهبي : الكارنل البترول، 56.

4- إن رفع أسعار النفط سيؤدي إلى حاجة الدول الأوروبية واليابان إلى المعونة العسكرية، كلما اضطربت أوضاعها الاقتصادية وساد فيها اضطراب اجتماعي نتيجة لرفع سعر النفط⁽¹⁾.

5- استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأسعار الجديدة، البحث عن حقول جديدة للنفط أو موارد جديدة للطاقة مما كان يتعذر حدوثه في ظل الأسعار القديمة للنفط⁽²⁾، كما أملت كثير من الشخصيات الأمريكية أن تتمكن البلاد بعد رفع الأسعار أن تكسب الاستقلالية في مجال الطاقة⁽³⁾، وتوحيد صفوف الدول الأوروبية واليابان في الميدان النفطي، مما سيؤدي إلى تدعيم النفوذ الأمريكي عليها⁽⁴⁾، لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية لكي تعيد تجميع شركائها التجاريين وراء قيادتها، وتعيد تثبيت مركزها إزاء شركائها التجاريين والبلدان المنتجة للنفط، بإنشاء وكالة الطاقة الدولية في أوائل عام 1974م، وتلك الوكالة في الأساس ائتلاف البلدان المتطورة ما عدا فرنسا، وقصد منها أن تستخدم كقوة موازية ضد (الأوبك)⁽⁵⁾، وقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية الدور القيادي فيها بحكم امتلاكها مصادر كبيرة للطاقة بالمقارنة مع الأقطار الأخرى، وفيما بعد في كانون ثانٍ (يناير) عام 1976م بُدئ العمل ببرنامج التعاون الطويل الأمد لأقطار وكالة الطاقة الدولية في مجال الطاقة، تخلص هدف ذلك البرنامج في تقليص تبعية الغرب لمصادر الطاقة المستوردة، وتعزيز تضامن الأقطار المستهلكة في ظروف الأزمات، ووضع حد لخضوع الغرب لرغبة (الأوبك) في فرض أسعار النفط⁽⁶⁾.

6- إدراك الولايات المتحدة الأمريكية أن جزءاً كبيراً من زيادة الإيرادات الإيرانية نتيجة ذلك الارتفاع، سوف يستخدم لدفع ثمن مشتريات الأسلحة الإيرانية من الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁷⁾، وذلك ضمن المشروع الأمريكي الإيراني الخاص بشرطي الخليج.

وبذلك فإن عملية رفع سعر النفط خلال بداية السبعينات، أثبتت مدى فعاليتها للسياسة الأمريكية، وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة منها، وإعادة ترتيب أولياتها بالنسبة للشرق الأوسط ودول أوروبا الغربية.

(1) غالي، بطرس : الإستراتيجية الدولية، ص18.

(2) غالي، بطرس : الإستراتيجية الدولية، ص18.

(3) اندجيكيان، ر. و : الأوبك، ص34.

(4) غالي، بطرس : الإستراتيجية الدولية، ص18.

(5) النصراوي، عباس : الطاقة والسياسة الخارجية، ص97.

(6) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص94.

(7) Daniel, Elton L.: The History of Iran, P. 161.

ثانياً : السياسة الأمريكية تجاه رفع سعر النفط بعد عام 1973 :

بعد انتهاء الحظر النفطي وأحداث عام 1973م، استمرت أسعار النفط بالازدياد، من خلال (الأوبك)، وقاد ذلك التوجه الشاه الإيراني، الذي حصد نتيجة ذلك الارتفاع عائداً أفضل لبلاده، حيث أصبح بمقدوره تنفيذ برامجه العسكرية والاقتصادية؛ إلا أن رفع أسعار النفط هدد المصالح الأمريكية، وشكل خطراً ليس على الاقتصاد الأمريكي، فحسب بل والغربي أيضاً.

1- تأثير رفع سعر النفط على الاقتصاد الأمريكي :

زادت عملية رفع أسعار النفط، من التكلفة الباهظة على الدول المستهلكة للنفط، وأدت إلى ما وصفت بأنها أكبر عملية في التاريخ؛ لنقل رؤوس الأموال من مجموعة واحدة من الدول إلى مجموعة أخرى⁽¹⁾.

وكان الوضع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تغير، إثر تحولها إلى بلد استيراده النفطي في تصاعد⁽²⁾، كما أصبح واضحاً تأثير الحظر والأسعار الأعلى للنفط التي وضعتها الأوبك، على الاقتصاد الغربي واقتصاد العالم الثالث، أي أن ارتفاع النفط بات عائفاً للنمو الاقتصادي الأمريكي والغربي على السواء⁽³⁾.

وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية أن القفزات المفاجئة في سياسة رفع أوبك سعر النفط، نسفت استقرار الوضع المالي والنقدي للولايات المتحدة الأمريكية وبلدان العالم الثالث الرأسمالي الأخرى وبخاصة الدول النامية، وبذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي شرعت زيادة أسعار النفط، كانت أول المتضررين منها⁽⁴⁾.

وكان التغيير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه رفع الأوبك لسعر النفط، قد بدأ بعد حرب عام 1973م بعدة سنوات، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية ضاقت بسياسة (الأوبك)، التي وصفت الشاه بأنه أحد صقورها البارزين، الذين يمارسون ضغوطهم على المنظمة؛ لزيادة رفع أسعار النفط، واحتد النقاش أحياناً بين المسؤولين الإيرانيين والشاه شخصياً، وبين المسؤولين الأمريكيين وأجهزة الإعلام والصحافة في البلدين⁽⁵⁾.

(1) Daniel, Elton L.: The History of Iran, P. 160, 161.

(2) متى، أنطوان : الخليج العربي، ص90.

(3) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص102؛ متى، أنطوان : الخليج العربي، ص90.

(4) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص91؛ الميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص171.

(5) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص119.

ومن خلال المراسلات الخاصة، حاول الرئيس نيكسون إقناع الشاه لإبطاء مطالبه برفع الأسعار، فرد الشاه وهو غير نادم قائلاً : "نحن مدركون لأهمية مصدر النفط كأحد مصادر الطاقة؛ لتحقيق الازدهار والاستقرار للاقتصاد الدولي، ولكننا نعرف أيضاً أن هذا بالنسبة لنا هو مصدر ثروة قد تتفد خلال ثلاثين عاماً"⁽¹⁾.

وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى أهم الدول الرأسمالية الكبرى التي نادى بإضعاف الأوبك، وتزعمت ذلك خلال المؤتمرات السنوية لقادة الدول الرأسمالية السبع الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، كندا، اليابان)، التي بُدئ بعقدتها منذ عام 1975م، التي ركزت كل الدورات الست التي عقدتها تلك الدول بين عامي 1975 و1980م، على مسألة البحث عن مخرج من أزمات الطاقة التي تعاني منها دول الغرب، وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية في كل مرة أن تسحب الدول الأخرى المشاركة لإتباع خط متشدد نحو (الأوبك)⁽²⁾.

2- مبررات إيران لرفع أسعار النفط :

مكننت الأزمة إيران أن تحتل أهميتها الحالية في الساحة الدولية، وكانت آثارها واضحة، بعد بدء المقاطعة وتعديل الأسعار، لأن إيران بدأت تنفيذ المشروعات في كل المجالات لإحياء المجتمع الإيراني، لاسيما أن الشاه كان يرى أن ثمن النفط يذهب بنسبة (45%) إلى حكومات الغرب، (35%) للمصدرين، (20%) مصاريف نقل وما شابه⁽³⁾.

ومع استمرار الضغط على سوق النفط، وارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الفوري أو الثانوي فوق أسعار المنتجين المعلنة بكثير، استمرت إيران باستغلال الوضع المضطرب، ورفع أسعار صادراتها النفطية⁽⁴⁾.

واستطاعت حسب اتفاق 16 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1973م، أن تبيع برميل النفط بسعر (5.50) دولار، بينما باعت نيجيريا البرميل بسعر (16) ستة عشر دولار في شهر تشرين ثاني (نوفمبر) من نفس العام، أي بزيادة تصل إلى (200%) تقريباً عن السعر الإيراني⁽⁵⁾، مع

(1) Farber, David: Taken Hostage, P. 71.

(2) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص95.

(3) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص118-119؛ بيرغين، دانييل : الجائزة، ص250.

(4) آغا، حسين وآخرين : وثائق، ص180.

(5) قناوي، سليمان : البترول وأمريكا، ص248.

التتويه أن سعر برميل النفط العربي كان (2.89) دولار في ذلك الوقت⁽¹⁾، وبذلك تمكنت إيران منذ عام 1973م من توفير إيرادات أعلى من النفط عن طريق ما يلي :

- 1- عائدات النفط بعد إلغاء امتياز الكونسرتيوم.
- 2- ارتفاع أسعار النفط الذي تضاعف بسبب الأزمة.
- 3- زيادة الكمية المباعة من النفط الإيراني؛ بسبب تعويض الشاه الإيراني للسوق ما امتنعت الدول العربية من تزويده بسبب الحظر.

أي أن رفع سعر النفط مكن إيران من القيام بتنفيذ خططها العسكرية والتنمية، وساعد الشاه في بناء إيران وفق طموحاته في المنطقة⁽²⁾، لاسيما أنها وصفت في ذلك الوقت بارتفاع نسبة التخلف والامية⁽³⁾

كما نتج عن رفع أسعار النفط حتى عام 1975م، أن تلقت إيران (20) عشرين مليار دولار سنوياً من عائدات النفط، في مقابل (200) مليون دولار فقط قبل بضع سنوات⁽⁴⁾.

وقد تزعمت إيران رفع أسعار النفط ضمن برنامج الأوبك؛ لأنها اعتقدت أن إنتاجها النفطي لن يدوم طويلاً، حيث كان الشاه يردد دائماً : "أن معجزة النفط ستنتهي بعد خمسة وعشرين عاماً، ويجب أن نفكر من الآن في أنواع بديلة من الطاقة"⁽⁵⁾.

كما كان يردد مراراً وتكراراً، وغالباً بصورة معادية للدول الغربية أن سعر النفط الخام أقل من قيمته، وينبغي أن يرتفع بما فيه الكفاية؛ ليتناسب مع تكاليف أنواع الوقود البديلة⁽⁶⁾، وأن النفط مادة خام للعديد من الصناعات، ولا يجب تبذيرها واستخدامها كوقود، بل طالب بربط أسعار النفط بمعدل التضخم العالمي، وأسعار عشرين إلى ثلاثين سلعة تؤخذ كمقياس⁽⁷⁾.

(1) الجبالي، عبد الفتاح : الأوبك، ص143.

(2) أكد على ذلك تقرير أمريكي حيث جاء فيه : "في بداية السبعينات كانت إيران تتمتع بازدهار هائل؛ نتيجة ثرواتها النفطية، كما أن هذه الثروات خلقت قدراً من القوة السياسية، فبدأت إيران وكأنها تستطيع شراء استقلالها ومجدها في المستقبل، بعوائدها النفطية ". (برانجر، روبرت جي، وتاهنتين، ديل آر. : خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج، دراسات إستراتيجية(3)، ص11).

(3) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص119.

(4) Daniel, Elton L.: The History of Iran, P. 160, 161.

(5) النصراوي، عباس : الطاقة والسياسة الخارجية، ص107؛ مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص119.

(6) Amuzegar, Jahangir: The Dynamics of the Iranian Revolution, P. 238.

(7) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص39.

وعلى أساس أن الاحتياط النفطي الإيراني قابل للنضوب سريعاً، تبنت إيران دائماً مبدأ المطالبة بزيادة الأسعار في الأوبك ضمن مجموعة الأوبك التي تتدنى عائداتها عن نفقاتها، وليس لها مدخرات كبيرة⁽¹⁾.

ورغم أن إيران كانت المطالبة في اجتماعات الأوبك بأعلى الأسعار، إلا أن غضب الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المستهلكة الأخرى، والصعوبات الاقتصادية الناجمة عن ذلك الارتفاع، لم يوجه إلى إيران والشاه، ولكن وجه إلى الدول العربية التي كانت تسعى فعلاً للحد من ارتفاع الأسعار⁽²⁾، وفي الصحافة الأميركية، وحتى غالباً في الدوائر الرسمية، كان العرب عادةً هم الذين يصورون على أنهم الأشرار المفتعلون لأزمة النفط وكانت إيران بشكل عام ينظر إليها بطريقة مختلفة تماماً من قبل صانعي السياسة⁽³⁾.

3- دور السعودية في الأوبك لتنفيذ السياسة الأمريكية :

كانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ حظر النفط عام 1973م، وما تبع ذلك من زيادة كبيرة في أسعار النفط، فرضها الأعضاء من غير العرب في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، قد منحت علاقاتها مع بلدان الخليج أولوية عالية، وخاصة مع كل اجتماع نصف سنوي للأوبك، وبروز إمكانية ارتفاع جديد في الأسعار، وحافظت على علاقات جيدة مع البلدان المنتجة الرئيسة لاسيما السعودية⁽⁴⁾.

وانتهجت الولايات المتحدة الأمريكية خط ضرب الأوبك من الداخل، بواسطة تشجيع النشاط الانقسامي للقوى المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية في الأوبك، وجرى التعويل على توسيع الشقاق في المنظمة حول أسعار النفط، الذي عكس صراع قوتين : حلف الأقطار المحافظة وعلى رأسها السعودية وإيران، وحلف الأقطار المناهضة للامبريالية، وتمكن الحلف الأول خلال أعوام معينة من فرض خطه في بعض الأحيان على المنظمة، فبقيت الأسعار مجمدة⁽⁵⁾.

لكن بعد رفض الشاه الانصياع للإدارة الأمريكية، ووقف المزايدة على أسعار النفط، اتجهت لدراسة إمكانية وقف الشاه من خلال دول الأوبك، لاسيما الدول التي تقع في نفس المنحنى الإيراني داخل الأوبك.

(1) النصراوي، عباس : الطاقة والسياسة الخارجية، ص 107.

(2) Daniel, Elton L. : The History of Iran, P. 161.

(3) Quandt, William B. : U. S. ENERGY POLICY, P. 287.

(4) تهتين، ديل آر . : تحديات الأمن القومي، دراسات إستراتيجية(4)، ص 3.

(5) النصراوي، عباس : الطاقة والسياسة الخارجية، ص 97.

وعلى أساس ذلك اتجهت للسعودية؛ لوقف حدة مطالبة الشاه برفع سعر النفط في الأوبك⁽¹⁾، لأن السعودية بالرغم من انضمامها إلى الحظر النفطي عام 1973م؛ إلا أنها لم تغير السياسة الودية مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي أنتهجها الملك فيصل وولي عهده الأمير خالد بن عبد العزيز⁽²⁾، حيث قام ولي العهد خالد بزيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية في حزيران (يونيو) عام 1974م، نجم عنها اتفاق شامل بشأن التعاون الاقتصادي والتقني والعسكري، وقد أعربت السعودية عن استعدادها؛ للمساعدة في الحفاظ على الإمدادات المنتظمة من النفط إلى الأسواق، وكبح ارتفاع أسعار النفط⁽³⁾.

وأكدت التقارير الأمريكية أن واشنطن اعتمدت على السعودية؛ للتخفيف من حدة زيادة الأسعار النفطية في المنطقة، وحسب رؤية المسؤولين الأمريكيين؛ "فإن السعودية وحدها بإمكانها أن تتحدى منظمة الأوبك، بل وأن تمزقها وتقضي عليها"⁽⁴⁾.

ورغم أن السعودية أبدت استعداداً للمطالب الأمريكية، ونظرت إليها الإدارة الأمريكية بأنها الحليف المحتمل في عملية خفض أسعار النفط؛ إلا إنها عدت مصدراً للنفط أقل وثوقاً واعتماداً من المصدر الإيراني⁽⁵⁾.

عملت السعودية على التخفيف من حدة الأسعار في المنظمة، وحاولت منع حدوث مثل تلك الزيادة التي حدثت عام 1973م، ساعدت السعودية على ذلك مركزها في السوق النفطي إنتاجاً ومخزوناً⁽⁶⁾، وعائداتها المالية وودائعها الضخمة، وقد مارست ضغطاً اقتصادياً وسياسياً على بلدان الأوبك⁽⁷⁾، وكانت قوة مهيمنة على قرارات التسعير داخل الأوبك، وتمكنت من خلال زيادة إنتاجها جعل الأسعار معتدلة؛ لأنها كانت تغرق السوق بالنفط، مما يؤدي إلى فشل الشاه برفع سعر النفط⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

(1) Claes ,Dag Harald : The Politics of Oil-Producer Cooperation, p220.

(2) خالد بن عبد العزيز (1913م) : ملك السعودية منذ عام 1975م، وهو ابن الملك عبد العزيز آل سعود. (الكليالي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج2، ص602).

(3) Claes ,Dag Harald : The Politics of Oil-Producer Cooperation, p220.

(4) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص38.

(5) Quandt, William B. : U. S. ENERGY POLICY, P. 287.

(6) كانت للسعودية مقدرة على رفع إنتاجها وتخفيضه، ضمن حدود (3) ثلاثة ملايين برميل في اليوم دون أن تتأثر بذلك. (بدوي، رهدف : تقرير حول التطورات الأخيرة على جبهة النفط، ص204).

(7) تهتين، ديل آر . : تحديات الأمن القومي، دراسات إستراتيجية(4)، ص3؛ متى، أنطوان : الخليج العربي، ص91.

(8) ورد في الدراسة الأمريكية التي صدرت في عام 1978م أنه بعد رفع الحظر، كانت السعودية تشكل قوة رئيسية في مجال الاعتدال في أسعار النفط. (تهتين، ديل آر . : تحديات الأمن القومي، دراسات إستراتيجية(4)، ص4).

(9) كوانت، وليام ب . : الأولويات الأمريكية في الشرق الأوسط، دراسات إستراتيجية(16)، ص12؛ بيرغين، دانييل : الجائزة، ص253.

وقبل كل اجتماع لأعضاء الأوبك لتحديد الأسعار، كانت السعودية تقرر المستوى الذي ينبغي أن يتم فيه تحديد سعر النفط الخام، وتدخل اجتماعات أوبك بسعر ثابت للنفط الخام محدد مسبقاً⁽¹⁾.

كانت السعودية تستجيب للمطالب الأمريكية، وتشعر أنها تعمل معروفاً للولايات المتحدة الأمريكية، وتتوقع ما يقابله⁽²⁾، لذلك وضعت السعودية كل مشاريعها وإنفاقها المالي، وسياساتها النفطية والإنمائية تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية ربطت بين بيع أسلحتها وتكنولوجياها، ودعم الأنظمة لقاء سيطرتها غير المباشرة على قرارات الأوبك⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

حافظت السعودية على دورها القيادي حول القضايا المتعلقة بالنفط طوال سنوات السبعينيات من خلال الإصرار على زيادة الأسعار المعتدلة⁽⁶⁾، وظلت السعودية المنافس الأبرز لشاه إيران، في المقابل قاد شاه إيران هجوماً مضاداً ضد السعودية، مصرّاً على أن مبدأ الأوبك نص على أنه لا يمكن لإيرادات المنتج أن تنحدر، وكانت تلك المواجهة بين السعودية وإيران بداية لصراع طويل بين هذين المنتجين الرئيسيين في منظمة أوبك بشأن مسألة السعر⁽⁷⁾، الأمر الذي هدد في مناسبات عديدة، بزيادة الإنتاج وخفض الأسعار، إذا تبنت منظمة الأوبك مستويات الأسعار المقترحة من قبل إيران التي شكلت أحد صقور (الأوبك)⁽⁸⁾، كما سيأتي الحديث عنه.

4- رفع أسعار النفط في عهد الرئيس جيرالد فورد :

وصل التضخم الاقتصادي الأمريكي في عهد الرئيس الأمريكي جيرالد فورد (Gerald Ford)⁽⁹⁾ مستوى كبيراً هو (11.2%) في أسعار المواد الاستهلاكية، وكان الرئيس (فورد) قد حمل الأزمة

(1) Claes ,Dag Harald : The Politics of Oil-Producer Cooperation, P. 220.

(2) كوانت، وليم : السعودية في الثمانينات، ص 73.

(3) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص 38.

(4) هدفت السعودية أيضاً من تنفيذ السياسة الأمريكية عدم قيام مشاكل اقتصادية في الغرب؛ لأن ذلك يفسح المجال للأحزاب اليسارية، كما حدث في إيطاليا، حيث صعد الشيوعيون إلى السلطة بهدوء عبر الانتخابات، وبالتالي خشيت وصول النفوذ السوفيتي إلى الشرق الأوسط. (بيرغين، دانييل : الجائزة، ص 250-251).

(5) النصراوي، عباس : الطاقة والسياسة الخارجية، ص 107.

(6) Ahrari, M. E. : Iran, GCC and the security dimensions, P. 201.

(7) Claes ,Dag Harald : The Politics of Oil-Producer Cooperation, P. 220.

(8) Ahrari, M. E. : Iran, GCC and the security dimensions, P. 201.

(9) جيرالد فورد (1913م) : الرئيس الثامن والثلاثون لأمريكا، انتخب نائباً في مجلس النواب الأمريكي

(1949-1973م)، ثم عُين نائباً للرئيس الأمريكي في عام 1973م، ثم عين رئيساً لأمريكا بعد استقالة

(نيكسون) إثر فضيحة ووترغيت في عام 1974م، وقُتل في معركة الرئاسة أمام كارتر في عام 1976م.

(الكليالي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج 4، ص 624).

الأمريكية ارتفاع أسعار النفط المبالغ فيها⁽¹⁾، الذي تزعمه الشاه في إطار اجتماعات الأوبك، وبدأت الإدارة الأمريكية توجيه انتقادات للشاه الإيراني؛ بسبب مطالبته المستمرة برفع أسعار النفط، لكن الشاه رفض نقد السياسة الأمريكية له، وأشار إلى استقلالية إيران بقرارها بقوله : " لا أحد يستطيع أن يملئ شروطه وأوامره علينا، ومن يمد إصبعه باتجاهنا، سنمد إصبعنا باتجاهه"⁽²⁾.

ووقعت خلافات في عامي 1974 و 1975م بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران حول مسألة أسعار النفط، وازداد التوتر عام 1976م، وظهر ذلك بوضوح في الاجتماع⁽³⁾ الذي عُقد بين شاه إيران ووزير الخزانة الأمريكي⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

في المقابل استطاعت السعودية أن تبقى سعر نفط منظمة الأوبك مجمداً بين عامي 1974 و 1976، بسبب رفضهم الارتفاع الكبير في الأسعار التي دعت إليه إيران⁽⁶⁾.

واستمر الشاه في معاملة الولايات المتحدة الأمريكية على أساس مبدأ الند للند، ففي 15 آذار (مارس) عام 1976م صرح لوكالات الأنباء : "إن إيران تستطيع أن تضرر بالولايات المتحدة الأمريكية، بقدر ما يستطيع الأمريكيون الأضرار ببلاده إن لم يكن أكثر، وأي انتقام إيراني لن يكون قائماً على أساس مبدأ إيران كمصدرة رئيسة للنفط؛ وإنما سيكون بإمكانها خلق متاعب للولايات المتحدة في منطقة الخليج"⁽⁷⁾.

(1) كنعاني، سمير : الموقف الأمريكي، ص44.

(2) بيرغين، دانييل : الجائزة، ص253.

(3) هو الاجتماع الذي انعقد في إحدى الجزر الإيرانية بالخليج، حيث كان الشاه يقضي أعياد النيروز، في أواخر آذار (مارس) عام 1976م، وكان أن جاء الاثنان إلى إيران في وقت انعقاد مؤتمر دعت إليه إيران، وضم مديري البنوك الإيرانيين والأمريكيين؛ بهدف تحويل إيران إلى سوق عالمية للمعاملات المالية في الشرق الأوسط، إلا أن إيران قد فشلت في تحقيقه أمام المبررات التي ساقها الأمريكيون، وتمثلت في نقص الشروط الضرورية؛ لإقامة مثل تلك البورصة المالية العالمية في طهران، المتمثلة في : نقص العمالة، وتضخم الأسعار، وندرة البنوك الأجنبية في إيران، وسوء المواصلات، وعدم كفاءة المطار وأزمة المساكن وغلاء أسعارها، وغيرها. (مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص120).

(4) كان وليام سايمون (William Simon) هو وزير الخزانة الأمريكي في ذلك الوقت، وقد صحبه في اللقاء ديفيد روكفلر (David Rockefeller) مدير بنك تشيز منهاتن (Chase Manhattan Bank). (مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص120).

(5) مانغولد، بيتر : تدخل الدول العظمى، ص239؛ مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص120.

(6) Ahrari, M. E. : Iran, GCC and the security dimensions, p201.

(7) الغريب، عبد الله محمد : وجاء دور المجوس، ص231.

كذلك ظهر التوتر في العلاقات الأمريكية الإيرانية عام 1976م، في رد وزير خارجية إيران على التهديد الأمريكي لدول الأوبك، وذلك ضمن مؤتمر مسقط للدول المطلة على الخليج، بأن عهد التهديدات ولى، وأن دول العالم الثالث والدول النامية ستستخدم مصادرها المحدودة لما تقتضيه مصالحها الوطنية، إلا أن رد الولايات المتحدة الأمريكية والغرب على موقف إيران في الأوبك كان صعباً؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية مارست ضغوطها على السعودية، في مؤتمر الأوبك الذي انعقد في كانون أول (ديسمبر) عام 1977م للاكتفاء بزيادة الأسعار بنسبة (5%) بدلاً من (10%)، التي قررها المؤتمر في المرحلة الأولى، وأعلنت السعودية زيادة إنتاج بترولها بما عوض النقص في الأسواق العالمية⁽¹⁾، ونفذت تهديدها بإغراق السوق، وكانت تلك الإستراتيجية قد أدت إلى أضرار كبيرة بمرافق إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية⁽²⁾ (3).

فقد تبنت إيران في المؤتمر زيادة أسعار النفط بنسبة كبيرة وصلت إلى (15%) وعدم زيادة إنتاج النفط، لكنها اضطرت لتقديم تخفيضات تراوحت ما بين 20 و 30 سنتاً في سعر البرميل، من أجل الحفاظ على معدل صادراتها من النفط الثقيل⁽⁴⁾.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية اقترحت على السعودية زيادة الأسعار بنسبة (5%) كحد أعلى، بناء على الدراسة التي قدمتها الإدارة الأمريكية في الجلسة التي عقدها مجلس الشيوخ، على اعتبار أن تلك أعلى نسبة يمكن أن تتحملها الدول المستهلكة للنفط.

ففي كانون ثان (يناير) عام 1977م، عقد مجلس الشيوخ الأمريكي جلسة؛ لمناقشة مسألة تأثير سياسة أسعار أوبك على اقتصاد الأقطار المستهلكة للنفط، وقُدمت معطيات أعدتها الإدارة الحكومية مسبقاً، دلت على أن زيادة (5%) في أسعار النفط العالمية تقود البلدان الرأسمالية المتطورة إلى زيادة نسبة البطالة (0.2%)، كما تزيد معدل التضخم (0.3%)، وترفع ثمن المستوردات الإجمالية السنوية من النفط (5) خمس مليارات من الدولارات، أما بالنسبة للدول النامية فترفع تلك الزيادة في الأسعار الثمن الإجمالي لمستورداتها النفطية حوالي (600) ستمائة مليون دولار سنوياً⁽⁵⁾.

(1) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص123.

(2) زادت السعودية إنتاجها من (5.8) برميل يومياً إلى (5.9) مليون برميل يومياً، وباعت الزيادة بأسعار منخفضة، واستمر الوضع حتى قبل الشيخ اليماني، زيادة أسعار النفط السعودي بنسبة (5%). (النعمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص39).

(3) Claes ,Dag Harald : The Politics of Oil-Producer Cooperation, p220.

(4) الغريب، عبد الله محمد : وجاء دور المجوس، ص231؛ دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل : التاريخ السري للبترول، ص166.

(5) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص91.

كما اتجهت إدارة الشركات النفطية إلى سياسة تقليص مشترياتها من النفط، كرد على ارتفاع أسعاره؛ بهدف السيطرة على سوق النفط.

لأنه لم تمض أكثر من ثلاثة أسابيع على انعقاد المؤتمر، حتى أعلنت الشركات الأخوات، أعضاء الكونسرتيوم، المستخرجة والمسوقة للنفط الإيراني، تخفيض مشترياتها منه بحجة ارتفاع أسعاره؛ مما اضطرت معه إيران وبعض دول الأوبك تخفيض أسعار نفطها⁽¹⁾.

وترتب على قرار الكونسرتيوم خفض مشترياته من نفط إيران، وبالتالي انخفاض مبيعات إيران خلال الثلث الأول من كانون الثاني (يناير) عام 1977م بمقدار (60%)، عما كانت تبعه في مثل ذلك الوقت من العام السابق، أي بواقع (3,558,424) برميلاً يومياً، بينما كانت قد باعت في كانون أول (ديسمبر) عام 1976 ما يعادل 5,453,556 برميلاً يومياً، مما سجل نقصاً في مبيعات إيران النفطية، بعد خمسة عشر يوماً فقط من انعقاد مؤتمر قطر بمقدار (34.7%)، في الوقت الذي كانت إيران تأمل أن تزيد مبيعاتها عام 1977م بنسبة (10%)، الأمر الذي أغضب إيران، حتى أنها هددت الشركات التي لا تقي بالتزاماتها مع إيران بوضعها في القائمة السوداء، والتنسيق مع دول الأوبك الأخرى، لاتخاذ موقف مماثل في مواجهة تلك الشركات⁽²⁾.

ووصلت الحملة الإعلامية الإيرانية ضد أحمد زكي يماني⁽³⁾ وزير النفط السعودي إلى مرحلة وصفه بأنه عميل للمصالح الأمريكية، وكان ذلك بسبب الإجراءات الأمريكية التي وجهت للاقتصاد الإيراني، وبالتالي سياستها الداخلية والخارجية، وأعلن عبد المجيد مجيدي وزير الدولة للميزانية والتخطيط الإيراني عن اضطراره لتأجيل تقديم الميزانية مدة (15) خمسة عشر يوماً؛ لإعادة النظر فيها نتيجة الانخفاض في تصدير النفط الإيراني، الذي قال أنه بلغ أكثر من (2) بليون دولار، وطلبت إيران قرضاً من الأسواق الأوروبية قيمته (500) خمسمائة مليون دولار؛ لتعويض نقص عائداتها من النفط⁽⁴⁾.

وظلت الصحافة الإيرانية لمدة طويلة تعكس آراء القادة الإيرانيين الذين رأوا أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت أن تخلق من دول الخليج بزعامة السعودية قوة موازنة لإيران

(1) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص123-124.

(2) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص124.

(3) أحمد زكي اليماني (1938م) : ولد في الدمام، حصل على ماجستير في القانون من جامعة هارفرد (Harvard)، ألف كتاب القانون الإسلامي والقضايا المعاصرة، عُين وزير الثروة النفطية والمعدنية في حكومة الملك خالد، وأبرز وزراء النفط في الأوبك. (الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج12، ص387).

(4) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص124-126.

في الخليج، وأن الولايات المتحدة الأمريكية حرصت الدول العربية على الضفة الأخرى للخليج للقضاء على منظمة الأوبك، وهي التي تحرك السياسة العربية⁽¹⁾.

واعترف الشاه في عصبية ظاهرة لمجلة بزنس وبيك الأمريكية (BusinessWeek)، أن إيران إذا اضطرت إلى تخفيض إنتاجها؛ فإن ذلك سيؤثر على خططنا الاقتصادية وعلى قواتنا العسكرية، بل ومضى الشاه في تصلبه تجاه الولايات المتحدة الأمريكية مقابل تصلبها معه في تلبية طلباته من الأسلحة، حين ذكر أنه إذا كان السلاح سلعة تملكها الولايات المتحدة الأمريكية؛ فإن النفط الإيراني، كما صرح الشاه لصحيفة (دير شبل) الألمانية في كانون أول (ديسمبر) عام 1976م، بأنه يجب مقارنة الأسعار الجديدة للنفط بالأسعار الجديدة للطاقت الأخرى : كالغاز الطبيعي والطاقة النووية والطاقة الشمسية، وما يمكن الحصول عليه من البحار، وأن النفط يجب أن يستهلك لإنتاج المواد البتروكيميائية فقط؛ ليستمر إنتاجه مائة عام بدلاً من عشرين عاماً كما يريد الغرب، الذي يحاول استهلاك نفطنا مقابل لا شيء، وبيعنا اكتشافاته بحيث ندفع فيها دماغنا⁽²⁾.

وكانت كلما اشتدت حملة الصحافة الأمريكية على إيران وعلى الشاه شخصياً، كلما ازداد غضب الشاه وتصلبه وقام بتوجيه الاتهامات للأمريكيين، وصرح الشاه في أحد مؤتمراته الصحفية، بأن الولايات المتحدة الأمريكية ضمن دولتين في العالم تعملان ضد إيران، بل إن الصحف الإيرانية اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تقف وراء محاولة الإرهابي الدولي (كارلوس)⁽³⁾ لخطف وزراء نفط الأوبك أثناء اجتماعهم في فيينا، وأن محاولة قتل (جمشيد اموزجار)⁽⁴⁾ وزير الداخلية

(1) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 121.

(2) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 121، 124.

(3) كارلوس : اسمه الحقيقي إيليتش راميريز سانشيز (Ailjic Ramirez Sanchez)، وهو قاتل ومجرم فنزويلي، قاد عام 1975م فريق من ستة أشخاص، واعتدوا على مؤتمر لزعماء منظمة الأوبك في فيينا، وقتل اثنين من رجال الشرطة واقتصادياً ليبياً، قبل محاصرته لوزراء النفط الأحد عشر في منظمة الأوبك، بالإضافة إلى (51) واحد وخمسين موظفاً آخرين من منظمة الأوبك، وبعد التفاوض مع النمساويين، استقل طائرة مع الوزراء الأحد عشر إلى طرابلس عن طريق الجزائر، وبعد ذلك ترك الخاطفون الطائرة، وفي حوزتهم (50) خمسون مليون دولار من أموال الفدية التي دفعها ولي عهد السعودية وشاه إيران، من أجل إطلاق سراح وزراء نفطهم، فضلاً عن مليون دولار كمحنة من الرئيس الليبي معمر القذافي في ليبيا، الذي أيد الهجوم على وزراء منظمة الأوبك.

(Thackrah, John Richard : Dictionary of Terrorism, P. 32)، (Hamm, Mark S. : Terrorism as Crime, P. 159).

(4) جمشيد اموزجار (1923م) : سياسي إيراني، تولى عدة مناصب وزارية منها وزارة الداخلية (1974م)، ثم رئيس منظمة الأوبك (1974م)، ثم وزير دولة (1976-1977م)، ثم سكرتير عام لحزب (راسناخير) الموالي للشاه، ثم رئيس الوزراء (1977-1978م)، ثم أجبر على الاستقالة نتيجة الاضطرابات الواسعة التي عمت إيران. (الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج 4، ص 213).

الإيراني، كانت هي الهدف الرئيس من المؤامرة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تقف وراء إطلاق كل من الجزائر وليبيا لسراح (كارلوس) وزملائه⁽¹⁾؛ لأن أسعار (الأوبك) كانت انخفضت؛ بسبب العملية، وذلك ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت.

وكان أحد الكتاب قد ذكر ذلك بقوله : "إن الإذلال الذي تعرض له الرهائن في فيينا، أثناء اختطافهم على يد (كارلوس) وأعوانه، كان له دور أكبر لتلطيف أسعار نفط أوبك من الدور الذي بذله هنري كيسنجر"⁽²⁾.

5- النفط والإدارة الأمريكية في عهد كارتر :

عندما أصبح جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية عام 1977م، أظهر توتراً حول إثارة مسألة قضية حقوق الإنسان في إيران⁽³⁾، وطلب وضع قيود على تصدير السلاح، لذلك شعر الشاه بالقلق خاصة بعد انتشار أخبار الأوضاع في إيران، والتضخم والفوضى والفساد فيها⁽⁴⁾.

كما ازدادت أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، مما اضطر كارتر لإعلان برنامج لتقليص استهلاك الطاقة، وحملت إدارته ازدياد الأزمة الاقتصادية لرفع أسعار النفط، وصرح كارتر بذلك في منتصف عام 1977م، عندما عرض برنامجه لتقليص استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية بقوله: "تهددنا كارثة قومية في المستقبل القريب، إن أزمة الطاقة لم تقهرنا بعد، ولكنها ستقهرنا حتماً، إذا لم نتخذ التدابير على الفور"⁽⁵⁾.

بالغت الولايات المتحدة الأمريكية في أن أسباب التضخم الاقتصادي الأمريكي رفع سعر النفط، وكانت هناك دلائل أكدت ذلك منها ما يلي :

أ- منذ عام 1971م وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن رصيدها الذهبي لا يكفي للقيام بالوظائف النقدية المنوطة به، فأعلنت في 15 آب (أغسطس)، إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب⁽⁶⁾؛ مما أدى إلى انهيار النظام النقدي الدولي⁽⁷⁾، أي قبل أزمة عام 1973م ورفع سعر النفط.

(1) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 121.

(2) Hamm, Mark S. : Terrorism as Crime, P. 159.

(3) فانس، سايروس : خيارات صعبة مذكرات سايروس، ص 177-178؛
Seliktar, Ofira : Failing the Crystal Ball Test, P. 70.

(4) بيرغين، دانييل : الجائزة، ص 253.

(5) الرميحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، ص 171.

(6) كانت العلاقات الوثيقة بين الذهب والدولار، هي المحور الذي دارت حوله قاعدة الصرف بالذهب بعد الحرب العالمية الثانية، ذلك أن ارتباط عملات معظم الدول بالذهب لم يكن مباشراً، بل كان عن طريق الدولار، وكانت قاعدة الصرف بالذهب، هي قاعدة الصرف بالدولار، وكان الذهب يؤدي دوره في النظام النقدي الدولي خلال ذلك الوقت بكفاءة ما دامت العملة الاحتياطية (الإسترليني والدولار) (المحجوب، رفعت: الدول المصدرة للبترول، ص 25-26).

(7) المحجوب، رفعت : الدول المصدرة للبترول، ص 22.

ب- أن ذلك الادعاء قصد به الإساءة دولياً إلى مجموعة الدول النفطية، عن طريق إظهارها بمظهر الدول القابضة على ثروات اقتصادية ومالية كبيرة، لا تستحقها كما لا تحسن استخدامها، وأن ترك ذلك الوضع المتردي يمكن أن تكون له عواقب خطيرة على استقرار نظام النقد العالمي⁽¹⁾.

ت- أن الرؤساء الأمريكيين وجدوا في رفع سعر النفط؛ ذريعة لإلقاء اللوم عليها في أسباب التضخم الاقتصادي، ومنع توجيه الاتهام ضد الإدارات الأمريكية غير المقدرة للأمور.

حافظ الشاه على موقعه الريادي في رفع الأسعار في الأوبك، بعد تولي كارتر لمنصبه⁽²⁾، وفي حديث للشاه لمجلة بزنس وبيك الأمريكية، صرح : أنه إذا ما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على دول الأوبك بحظر بيع الأسلحة لها، فإن إيران ستشتري أسلحتها من فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، لأن خطر الاتحاد السوفيتي على إيران نتيجة التعامل معه، لن يزيد عن خطر حظر الأسلحة عليها⁽³⁾.

وفي موضع آخر صرح بقوله : "إنهم سوف يحتاجون إلى شد أحزمتهم... وأنهم يجب أن يعملوا بجدية أكبر... وأن فتیانهم وفتياتهم الذين يتلقون الكثير من المال من آبائهم أيضا يجب عليهم أن يفكروا بطريقة أو بأخرى في كسب عيشهم، وبذلك فإن الشاه الزعيم الإيراني الوحيد الذي كان يلقي أوامره على الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية ازداد استياؤها من محاولات الشاه جذب التأيد في نطاق منظمة الأوبك، لفكرة رفع الأسعار؛ نظراً لخشيته أن يؤدي ذلك إلى إضعاف النفوذ المعتدل الذي تمارسه السعودية داخل المنظمة⁽⁵⁾.

ولم تتمكن السعودية من السيطرة على سياسة الشاه الخاصة بالنفط، وأصر أحمد بن زكي يمانى، أنه إذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية من السعودية أن تستخدم طاقتها الإنتاجية باسم الاعتدال، فإن على الحكومة الأمريكية أن تمارس دوراً أكثر حيوية؛ في تخفيف الضغوط الواردة من إيران، وكان ذلك ما فعله جيمي كارتر⁽⁶⁾.

(1) مقلد، إسماعيل : تصارع القوى العالمية، ص48.

(2) بيرغين، دانييل : الجائزة، ص253.

(3) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص122.

(4) Farber, David : Taken Hostage, P. 71.

(5) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص125.

(6) Claes ,Dag Harald : The Politics of Oil-Producer Cooperation, p220.

حيث أشارت تفاصيل زيارة الشاه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أنه أثناء عشاء رسمي بينهما، أشار كارتر إلى "علاقات الصداقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وأن الشاه قام بانتزاع وعد من كارتر بأن "العلاقات المميزة الخاصة بمرحلة حكم نيكسون ستستمر، في مقابل وعد الشاه له بالعمل ضد خطة منظمة البلدان المصدرة للبترول (الأوبك) لرفع سعر برميل النفط، ونتيجة لذلك اللقاء أشار البيان الرسمي لكارتر إلى عناية إيران بمجال الطاقة النووية الأميركية، وموقعها الفريد في منطقة الخليج⁽¹⁾، ووافقت إيران عام 1978م على تجميد الأسعار لجميع الدول⁽²⁾⁽³⁾.

وشهدت أسعار النفط عام 1978م ليس فقط ثباتاً في السعر، بل انخفاضاً عما وصلت إليه عام 1974م بنسبة (40%)⁽⁴⁾، وأعلن الشاه في خريف عام 1977م، من خلال مؤتمر صحفي في واشنطن بقوله : "إن إيران لن تأخذ زمام المبادرة ضد أي زيادة في أسعار النفط في اجتماع منظمة الأوبك في كانون أول (ديسمبر) عام 1977م"، وكان ذلك التحرر ثمناً استحق الدفع مقابل طلباته العسكرية ومنشآته النووية، حيث استطاع إبرام اتفاقية إمدادات عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية مقابل ذلك⁽⁵⁾.

كان تخفيض الشاه لأسعار النفط بمثابة خطوة تكتيكية لإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية، فمن خلال تقديم تلك التنازلات، اعتقد الشاه أنه سيحظى بدعم كامل من واشنطن ضد كل أعدائه من الداخل أو الخارج. ومع ذلك، فالبيت الأبيض، لم تكن لديه نية من ذلك القبيل، حيث كان هناك سوء فهم من قبل جميع الأطراف في الولايات المتحدة الأمريكية حول الشاه⁽⁶⁾، ومع ذلك صرح كارتر مثنياً على الشاه بسبب تجميده أسعار النفط بقوله : "إن إيران دولة ديمقراطية، وأن حقوق الإنسان فيها محفوظة تماماً، وأن إيران في طريقها لتصبح دولة إيران الحديثة، في ظل القيادة التاريخية للشاه العظيم والحكيم"⁽⁷⁾.

(1) Seliktar, Ofira : Failing the Crystal Ball Test, P. 70.

(2) مارست أمريكا ضغطاً على السعودية أيضاً، وصرح جون وست (John West) سفير أمريكا في السعودية بممارسة أمريكا الضغوط على السعودية عام 1978م؛ للقيام بالحد من رفع أسعار الأوبك بقوله : "حصلت الولايات المتحدة بنتيجة بيع الأسلحة للسعودية على شيئين أوتوماتيكياً، ستبقى أسعار البترول مجمدة عبر 1978م، وستبقى السعودية الدولار أساساً للعائدات" (بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص 95).

(3) Clark, John G. : The Political Economy of World Energy, P. 302.

(4) أحمد، أحمد يوسف : تأثير الثروة النفطية، ص 83.

(5) Amuzegar, Jahangir : The Dynamics of the Iranian Revolution, p238; Clark, John G. : The Political Economy of World Energy, P. 302.

(6) Amuzegar, Jahangir : The Dynamics of the Iranian Revolution, p238.

(7) بيرغين، دانييل : الجائزة، ص 263.

ظهر بعد ذلك أن مسألة تجميد الأسعار لم تستمر طويلاً، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية مارست ضغوطات مستمرة على منظمة الأوبك، وعلى مستويات مختلفة، إزاء السعودية وإيران، من أجل إظهار المرونة والاعتدال بخصوص مسألة أسعار النفط، ورفعت الأسعار بنسبة (14.5%) في مؤتمر الأوبك المنعقد في أبو ظبي، وأعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن أسفها بصدد القرار، وجاء ذلك في البيان الذي أصدره البيت الأبيض بتاريخ 17 كانون أول (ديسمبر) عام 1978م، وأشار البيان أيضاً إلى أن مثل تلك الزيادة الضخمة في الأسعار، ستعوق برامج تطور الاقتصاد العالمي، وتقلص نسبة التضخم؛ ثم بعث كارتر برسائل إلى الملك السعودي وشاه إيران في المقام الأول طلب فيها الامتناع عن رفع الأسعار⁽¹⁾؛ لأن التضخم المالي في الولايات المتحدة الأمريكية ازداد بصورة كبيرة.

وأعلن عن ذلك في تشرين ثاني (نوفمبر) عام 1978م، ضمن الجلسة الأولى للدورة التاسعة والستين للكونجرس الأمريكي، حيث ذكر :

"قدرت التكاليف المباشرة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، لحظر النفط عام 1973-1974م، بحوالي (15) خمسة عشر ألف مليون دولار، أما التكلفة المتراكمة لارتفاع أسعار النفط منذ ذلك الحين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فربما بلغت (300) ثلاثمائة ألف مليون دولار، وحتى لو احتسبنا العشر أو 20¹ من ارتفاع هذه الأسعار، كنتيجة مباشرة لحرب عام 1973م، وللحظر النفطي لبلغت تكلفة الحرب الولايات المتحدة الأمريكية ما بين (15 إلى 30) مليون دولار"⁽²⁾.

رد الشاه على المناشدات الأمريكية بالحد من رفع سعر النفط، أن كشف لمجلة بزنس وييك، أن الولايات المتحدة الأمريكية بعثت إليه رسائل بواسطة كيسنجر؛ لتنتيه عن موقفه المتشدد لرفع أسعار النفط، وأنه لم يستجب له، وذلك الاعتراف أخرج كارتر، وعقد مهمته في إصلاح الاقتصاد الأمريكي، وهو ما لم ينسه كارتر للشاه، الذي دفع ثمنه الشاه ملكه فيما بعد⁽³⁾.

كذلك في أواخر عام 1979م أعلنت السعودية رفضها الانصياع للمطالب الأمريكية، وشاركت إيران عملية رفع أسعار النفط ضمن الأوبك، وكانت من مسيبي ارتفاع الأسعار في ذلك العام، بسبب التجاهل الأمريكي للمطالب السعودية، بتسوية الوضع في الشرق الأوسط بطريقة مواتية للفلسطينيين، بما في ذلك انسحاب (إسرائيل) من القدس الشرقية⁽⁴⁾.

(1) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص 92.

(2) آغا، حسين وآخرين : وثائق، ص 142.

(3) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 126.

(4) Clark, John G. : The Political Economy of World Energy, P. 302.

لكن في مجمل القول، رغم الخلافات التي حدثت أحياناً بين شاه إيران والإدارات الأمريكية حول قضية رفع أسعار النفط؛ إلا أن رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية نيكسون وكيسنجر وجيرالد فورد جميعهم، تعاملوا مع الشاه بلطف⁽¹⁾، وحتى في عهد الرئيس كارتر⁽²⁾، تلك المعاملة من المفترض أن تكون مستمدة من التداخل الملحوظ في المصالح الإستراتيجية الأمريكية، المعنية بذلك أكثر من نوبات الغضب التي شعر بها الأمريكيون، من جراء إضافة (10) عشر مليارات دولار؛ بسبب تكاليف النفط، أو أن الولايات المتحدة الأمريكية ستدفع حينئذٍ سنوياً لاستيراد النفط بسبب المبادرات الإيرانية، وببساطة عدت الولايات المتحدة الأمريكية أن ارتفاع الأسعار أقل خطراً من التهديد بمقاطعة تصدير النفط، وأن تأمين أمن إمدادات النفط هو بكل وضوح أكثر قيمة من انخفاض أسعار النفط⁽³⁾.

وقد أكد ذلك الرئيس كارتر في مذكراته بقوله : " كنت انظر إلى شاه إيران، وشأني في ذلك شأن جميع الرؤساء الذين سبقوني، على أنه حليف من حلفاء الولايات المتحدة، ومن أولاهم بالثقة "⁽⁴⁾.

بعد أحداث سقوط شاه إيران لم تعد قرارات الأوبك صالحة للتنفيذ، ووفقاً لقرارات مؤتمر الأوبك المنعقد في شهر كانون أول (ديسمبر) عام 1978، كان المفروض زيادة أسعار النفط كل ثلاثة أشهر، حتى تبلغ في أول تشرين أول (أكتوبر) عام 1979م مقدار (14.55) دولار للبرميل⁽⁵⁾، لكن بسبب توقف ضخ النفط الإيراني إلى السوق، حدثت أزمة نفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁶⁾، وبالرغم أن السعودية والإمارات قامتا بدور أداة التوازن، وزادتتا من إنتاجهما ولم ترفعا سعر النفط المصدر من أراضييهما، إلا أن المشكلة كانت فنية، لأن النفط الخام الإيراني خفيف، وعندما انقطعت إمداداته وبدأ الاعتماد على مصادر أخرى، لم تتمكن معامل تكرير النفط من التكيف مع الخام الثقيل⁽⁷⁾.

(1) Quandt, William B. : U. S. ENERGY POLICY, P. 287.

(2) لمزيد من المعلومات حول آراء الإدارة الأمريكية في عهد كارتر، أنظر : فانس، سايروس : خيارات صعبة مذكرات سايروس، ص 179-180.

(3) Quandt, William B. : U. S. ENERGY POLICY, P. 287.

(4) كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص 111.

(5) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل : التاريخ السري للبترول، ص 171-172.

(6) مع التنويه أنه وفق ما جاء في مذكرات الرئيس كارتر أن الارتفاع في أسعار النفط بسبب سقوط نظام الشاه، أدى إلى تضخم مالي في أمريكا وصل إلى 20%. (كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص 170)

(7) بيرغين، دانييل : الجائزة، ص 271، 274.

وفي كانون أول (ديسمبر) عام 1979م، عندما اجتمعت الأوبك، من أجل توحيد الأسعار قرر الشيخ اليماني زيادة سعر النفط السعودي إلى 24 أربعة وعشرين دولاراً للبرميل، وزادت إيران سعر نفطها إلى (28.5) للبرميل، وسادت الفوضى⁽¹⁾.

وبانتهاء مرحلة السبعينات شكل النفط محوراً أساسياً للخطط الإستراتيجية الأمريكية، وبرز دوره الاستراتيجي، وأصبح إمكانية السيطرة على موارده هي أساس الهيمنة العالمية، وامتلاكه لا يقل عن أي سلاح عسكري في العالم، واعتلت الرأسمالية النفطية عرش صناعة القرار الاستراتيجي الأميركي، وسيطرت على فكر القائمين عليه، كما باتت المتطلبات النفطية في صدارة أجندة الإدارة الأمريكية الجديدة ومرتکز استراتيجيتها.

لذلك استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في مراقبة التطورات في الشرق الأوسط؛ لضمان وصول النفط إليها وفق أسعار وكميات أقرتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة⁽²⁾.

(1) دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل : التاريخ السري للبترو، ص 171- 172.

(2) مع التنويه أن تلك السياسة الأمريكية لازالت تعتمد حتى الآن، وما كانت الحرب الخليج الأولى والثانية، إلا لضمان وصول النفط إلى أمريكا والغرب، بالرغم من اختلاف الادعاءات التي أعلنتها الإدارات الأمريكية كأسباب للحرب.

الفصل الخامس
السياسة الأمريكية في ظل مبدأ كارتر
1979-1981

المبحث الأول : أثر مبدأ كارتر على السياسة الأمريكية.

المبحث الثاني : الموقف الأمريكي تجاه الحرب الإيرانية العراقية.

المبحث الأول

أثر مبدأ كارتر على السياسة الأمريكية

أولاً : تبلور مبدأ كارتر :

- 1- سقوط شاه إيران عام 1979م.
- 2- أزمة الرهائن الأمريكية عام 1979م.
- 3- التدخل السوفيتي في أفغانستان عام 1979م.

ثانياً : مبدأ كارتر عام 1979م :

- قوات الانتشار السريع.

المبحث الأول

أثر مبدأ كارتر على السياسة الأمريكية

أولاً : تبلور مبدأ كارتر :

كانت نقطة التحول الأساسية في السياسة الأمريكية في منطقة الخليج نجاح الثورة الإيرانية واختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة، الذي ارتكز على التفوق العسكري الإيراني، حيث شكلت إيران المحور الرئيس للنظام الإقليمي في الخليج، ولكل المشاريع والاتفاقات الأمنية، لذلك بخسارة إيران خسرت الولايات المتحدة الأمريكية أهم قاعدة متقدمة لها في خط المواجهة مع الاتحاد السوفيتي في منطقة تعد من أهم المناطق حيوية للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

كذلك مع تنامي دور الاتحاد السوفيتي خاصة بعد احتلال أفغانستان، دفع بالقادة الأمريكيين إلى إعادة النظر بمبدأ نيكسون القائم على الانسحاب من المناطق، وعدم التدخل العسكري المباشر، والاعتماد بالتالي على الحلفاء المحليين، ونشأة مبدأ كارتر.

1- سقوط شاه إيران عام 1979م :

شهد عام 1979م أهم تغيير في المجال الحيوي على حدود الاتحاد السوفيتي الجنوبية، فقد أدت الثورة في إيران إلى ضرب أكبر حلقة من حلقات دول الشرق الأوسط الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

وتضافرت سلسلة من العوامل الداخلية والخارجية لقيام ثورة ضد نظام الشاه، يأتي في عداد العوامل الداخلية، الفساد الإداري والاستبداد من جانب جهاز الحكومة والبلاط، والتوزيع غير العادل لمداخل النفط التي أنفقت لسد حاجات الشاه، وشراء الأسلحة والتجهيزات الحربية الأمريكية الصنع⁽²⁾، إلى جانب تحكم الشاه في جميع شؤون البلاد المالية والاقتصادية والدفاع والسياسة الخارجية والداخلية⁽³⁾، ويأتي في عداد الأسباب الخارجية احتجاج الإيرانيين ضد السيطرة الأمريكية في إيران، واستمرار نهب الشركات النفطية العالمية لمصدر الثروة القومية (النفط)، وضغط العسكرية الأمريكية على حياة البلاد⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

(1) شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص 89.

(2) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص 72-73.

(3) حسين، سوسن : الثورة الإيرانية، ص 200.

(4) تناولت الدراسات أسباب أخرى لقيام الثورة الإيرانية منها : اتفاق الجزائر بين إيران والعراق، الذي سهل زيارة (200) مائتي ألف زائر سنوياً للعتبات المقدسة في العراق، وكان بعضهم يقع تحت دعاية الخميني المركزة، ودور منظمة التحرير الفلسطينية في تدريب المعارضين للشاه وتسليحهم. (الرميحي، محمد : منطقة الخليج العربي، ص 27).

(5) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص 72-73.

فقد تسلم رجال الدين زمام المبادرة في قيادة التظاهرات منذ منتصف عام 1977م، ثم تدخلت الشرطة في تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه، وقتلت العديد من الناس، وفي خريف عام 1978م أُضرب عمال النفط⁽¹⁾ وعمال المصانع الحكومية وموظفو المصارف، وزادت التظاهرات⁽²⁾، ثم تحولت الأحداث في إيران إلى حركة شعبية عامة وواسعة ترمي إلى إنهاء نظام الشاه، وطرد الولايات المتحدة الأمريكية من الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية للبلاد⁽³⁾، وفرض السيادة الوطنية الكاملة على الثروة النفطية⁽⁴⁾.

وفي 10 كانون أول (ديسمبر) عام 1978م قام الإيرانيون بمسيرة ضمت ثمانية ملايين متظاهر، ولم يكن أمام الشاه بعد شهر من ذلك إلا مغادرة إيران في 16 كانون ثانٍ (يناير) عام 1979م، تاركاً إيران، ثم عاد الخميني⁽⁵⁾ في 1 نيسان (أبريل) عام 1979م؛ ليعلن الجمهورية الإسلامية⁽⁶⁾.

وكان لسقوط شاه إيران تأثيراته السلبية على السياسة الأمريكية في المنطقة، والذي نتج عن سوء التقديرات الأمريكية في التنبؤ بالوضع الداخلي الإيراني؛ لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على سيطرتها في إيران من خلال دعم نظام الشاه أثناء الثورة، ولما أيقنت فشل تلك السياسة اتجهت إلى محاولة استقطاب زعماء الثورة كبديل لنظام الشاه.

أ- مؤشرات سقوط الشاه في التقارير الأمريكية :

لم تدرك الولايات المتحدة الأمريكية مدى خطورة الوضع الداخلي في إيران، وأن نظام الشاه أصبح وشيكاً على الانتهاء، بل اعتقدت أن للشاه القدرة على السيطرة على الأمور الداخلية وترتيبها.

(1) أدى الإضراب إلى توقف الصادرات، التي بلغ مجموعها حوالي خمسة ملايين برميل يومياً.

(كولينز، جان م.، ومارك، كلايد ر. : تأمين واردات النفط، دراسات إستراتيجية (8)، ص22).

(2) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص385.

(3) تعقبت المنظمات السرية الأجانب وخاصة الأمريكيين، واستطاعت أن تقتل عدداً، وتجرح عدداً آخر منهم. للاطلاع على الشخصيات التي اغتالها المنظمات السرية في إيران، ضمن جهود النضال ضد التواجد الأمريكي أنظر : الشاذلي، أحمد عبد القادر : الاغتيالات السياسية في إيران.

(4) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص74.

(5) الخميني : ولد الخميني عام 1900م، في بلدة قرب طهران لأسرة دينية، وفي عام 1940م صار من مشاهير مدرسي الفقه والفلسفة الإسلامية، ثم أصبح رمزاً سياسياً وعمره (60) ستون سنة، حيث كان من قادة المعارضة ضد ما سماه الشاه بالثورة البيضاء عام 1962م، وكان قد دخل السجن أكثر من مرة، ثم انتهى إلى المنفى في العراق. (بيرغين، دانييل : الجائزة، ص266؛ مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص219، 224).

(6) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص385.

وظل اهتمام كارتر بنظام الحياة الإيرانية الداخلية، أقل شأنًا من اهتمامه بمصير سياسات الشاه الخارجية، لدرجة أنه بحلول عام 1978م، كانت إيران الدولة الوحيدة التي من الممكن أن تتنافس من حيث الأهمية الإستراتيجية دول أوروبا الغربية وأميركا الشمالية⁽¹⁾.

وفي شهر آب (أغسطس) عام 1978م صدر تقرير عن وزارة الخارجية الأمريكية بين أن الشاه يفقد قبضته الحديدية في إيران، لكن صدر في 28 أيلول (سبتمبر) عام 1978م، تقرير من وكالة الاستخبارات العسكرية ذكر : "الشاه سيظل حاكماً على الأقل عشر سنوات أخرى، لقد جابه الشاه مثل هذه الأزمات في الماضي، وتغلب عليها بالدم والنار والحديد"⁽²⁾.

كما خالفت التقارير الأمريكية⁽³⁾ الحقائق التي وردت لها من الخارج، والتي أكدت توتر الأوضاع الداخلية في إيران، لدرجة كبيرة.

ففي مطلع نيسان (أبريل) عام 1978م أرسل السفير (الإسرائيلي) في طهران، تقريراً حول تقييمه للوضع في إيران إلى وزارة الخارجية في القدس، قدّر أن الأزمة الداخلية في إيران هي أكثر تعقيداً مما يمكن توقعه، وبُحث ذلك التقييم مع الحكومة الأمريكية، التي خالفت التقرير بأن : "بإمكان الشاه التغلب على ما يحدث"⁽⁴⁾، فقد أدى انشغال كارتر وإدارته بأمر أخرى، إلى وضع ثقتهم في الشاه، وقدرته على ضبط الأمور في إيران⁽⁵⁾.

ب- دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم نظام الشاه أثناء أحداث الثورة الإيرانية :

ظهرت ردة الفعل الأمريكية على الأحداث في إيران، من خلال دعم واسع متعدد الجوانب للشاه، في البداية أرسلت إلى إيران مجموعات خاصة بمكافحة وقمع الشغب، وأجهزة حديثة متطورة

(1) Spencer, Donald S.: The Carter Implosion, P. 79.

(2) بيرغين، دانييل : الجائزة، ص268؛ أمبروز، ستيفن إي : الارتقاء إلى العالمية، ص383.

(3) كانت تقارير وكالة الاستخبارات الأمريكية عن وضع إيران الداخلي ضئيلة قبل عام 1977م، وقدمت معلومات قليلة وغير واضحة عن التغيرات الاجتماعية والسياسية في إيران، ووفق ما جاء في تقرير أمريكي، أن نتائج عمل هيئات الاستخبارات، في مرحلة استخلاص النتائج بشأن إيران لا يتعدى درجة مقبول (تقرير مكتب حكومة الولايات المتحدة : فشل المخابرات الأمريكية في إيران، دراسات إستراتيجية (2)، ص5، 7).

(4) شاهين، حنا : ردود الفعل الإسرائيلية على الثورة، ص138.

(5) بيرغين، دانييل : الجائزة، ص269.

لإخماد الاضطرابات وقمع المظاهرات الشعبية⁽¹⁾، وفي مرحلة احتدام الثورة، وقتل الشاه المئات من المتظاهرين، أعلن كارتر في أيلول (سبتمبر) تأييده للشاه، كما أعلن في 10 سبتمبر (أيلول) عام 1978م عن بيع إيران صفقة سلاح جديدة، بما في ذلك طائرات قاذفة، وكتب مراسل وكالة الصحافة الدولية : "بالأمس فتحت الشرطة الإيرانية النيران على المتظاهرين لليوم الثالث على التوالي، وأجرى كارتر اتصالاً هاتفياً بالقصر الملكي يعرب فيه مساندته للشاه"⁽²⁾.

وفي 31 تشرين أول (أكتوبر) عام 1978م أعلن كارتر من جديد دعمه للشاه، حيث أمر بتحريك قوات الأسطول البحري الأمريكي نحو الخليج، وهدد بالتدخل المسلح في إيران من أجل إنفاذ نظام الشاه، وقمع الثورة الإيرانية⁽³⁾، وقد ذكر الرئيس كارتر ذلك في مذكراته بقوله : " لقد نصحناء بالصمود، وأكدنا له وقوفنا إلى جانبه " ⁽⁴⁾

لكن عندما جاء السفير الأمريكي في طهران إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 9 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1978م، وذكر أن الأمر في إيران سيء للغاية، عُقد أول اجتماع حقيقي؛ لدراسة أوضاع إيران، وعرف كارتر أن الوقت متأخر، فأرسل مذكرة إلى مدير المخابرات ومستشار الأمن القومي ووزير الدفاع والخارجية، يسأل : " لماذا لم تخبروني بالحقيقة قبل الآن؟"⁽⁵⁾، ووصف ما تقوم به المخابرات الأمريكية، بقوله : " إنها غاية في الرداءة وسوء التصرف"⁽⁶⁾.

فكرت الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانية تدبير انقلاب عسكري⁽⁷⁾، يستولي فيه العسكريون المؤيدون لها على زمام السلطة، لكن انتصار الثورة أفضل كل خطط الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁸⁾، حيث اعترف كارتر لوزير خارجيته أثناء اجتماعه معه في كانون أول (ديسمبر)

(1) قالت صحيفة كيهان في عددها الصادر في 12/6/1979م، أن حكومة (إسرائيل) أرسلت إلى طهران كتيبة كومانندوس مختارة، لديها الخبرة في قتال المدن، ونقلت الكتيبة بطائرات العال (الإسرائيلية)، وأنهم ارتدوا لباس الجيش الإيراني، ولكي تغطي سلطات الشاه قدومهم، روجت إشاعة بأن الكتيبة حضرت من إقليم بلوخستان، ثم انضم إلى الكتيبة خبراء عسكريون يهود، وأعضاء منظمة الدفاع اليهودية السرية المكونة من يهود إيرانيين. (كيوان، مأمون : اليهود في إيران، ص129).

(2) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص75؛ زن، هوارد : التاريخ الشعبي للولايات المتحدة، ج2، ص284.

(3) اعترف الشاه في مذكراته أن أمريكا لم تعمل شيئاً لإنقاذه، عندما عرفوا أن ورقته خاسرة، بل كانوا يرغبون في مغادرته البلاد، كما قال له الجنرال هايذر (Haizer) معاون رئيس حلف الناتو، الذي وصل إلى إيران بغير علم منه، واتصل بالمعارضة بدون علمه أيضاً، وعندما زاره في قصره لم يبحث معه تطورات الأزمة، بل كان يسأله بصورة مكررة متى تغادر إيران؟. (الموسوي، موسى : الثورة البائسة، ص19-20).

(4) كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص114؛ بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص76.

(5) بيرغين، دانييل : الجائزة، ص269.

(6) جانو، أسيمة : التاج الإيراني، ص131.

(7) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص356.

(8) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص76.

عام 1978م، بتدبيره انقلاب ضد حكومة الثورة، وأن محاولة ترتيب الانقلاب العسكري ضد إيران قد فشلت في آخر لحظة⁽¹⁾.

وفي مطلع عام 1979م لما أصبح واضحاً أن نهاية الشاه أوشكت، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المناورة عن طريق المحافظة على نظام الشاه، لكن بدون شاه⁽²⁾، لذلك غادر الشاه إيران في كانون ثانٍ (يناير) عام 1979م بإلحاح من الولايات المتحدة الأمريكية^{(3) (4)}.

ت- الجهود الأمريكية للسيطرة على حكومة الثورة :

بدأت الإدارة الأمريكية بممارسة دورها من وراء الكواليس مع الدوائر المعارضة؛ بهدف تشكيل حكومة وطنية في ظل دستور الشاه والمؤسسات الحكومية القائمة⁽⁵⁾، وظهر في اعترافات أتباع الخميني أن الولايات المتحدة الأمريكية غيرت سياستها في دعم الشاه في الشهور الأخيرة قبل سقوط النظام، وبدعوا بالاتصال بالخميني⁽⁶⁾ وأتباعه⁽⁷⁾، كما ذكرت وكالات الأنباء أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت لإجراء اتصال مع الخميني منذ 6 كانون أول (ديسمبر) عام 1978م^{(8) (9)}.

- (1) هيك، محمد حسنين : المفاوضات السرية، ك2، ص439.
- (2) في 3 كانون ثانٍ (يناير) عام 1979م وصل المندوب الأمريكي إلى إيران؛ بهدف إقناع القوات المسلحة الإيرانية بتحويل ولائها إلى رئيس الوزراء (شاهبور بختيار)-عينه الشاه أثناء الثورة-، وكان مطلوباً منه التأكد من ذلك، ولم يعلم الشاه بوصوله إلا بعد عدة أيام، إذ لم تعد أمريكا تهتم بالشاه وعلمه في ذلك الوقت، لكن الخميني رفض حكومة (بختيار)؛ لأنه عدّ تعيينه غير شرعي، طالما أن الشاه هو الذي قام بتعيينه. (هيك، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص223-224).
- (3) قالت الأميرة (أشرف) الشقيقة التوأم للشاه، إنها عرفت بعقد اجتماع قمة غربي مع أمريكا في كانون ثانٍ (يناير) عام 1979م؛ لبحث الموقف في إيران، وتعتقد أنه في الاجتماع أُخذ قرار، أن تكون إجازة الشاه بلا عودة. (مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص358).
- (4) كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص117-118؛ بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص76.
- (5) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص76.
- (6) تواصل الخميني مع الأمريكيين بالرغم من ادعائه في خطابه عكس ذلك، وكانت ضمن حكومة الثورة شخصيات حملت الجنسية الأمريكية، واعترفت شخصيات من أركان حكم الخميني أنهم أجروا اتصالات بالأمريكيين بعلم الخميني وأمره، كما اعترف كارتر في مذكراته بتوجيه شخصيات سياسية للتداول مع الشاه حول تعديل موقفه. (كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص118-119؛ الموسوي، موسى : الثورة البائسة، ص20-21).
- (7) الموسوي، موسى : الثورة البائسة، ص20.
- (8) ذكر التقرير الصادر عن مؤسسة هوفر، بعد قيام الثورة الإيرانية أن : "في مثل هذه الظروف فإن البدائل المفتوحة للولايات المتحدة محدودة، وبالنظر إلى أهمية إيران الإستراتيجية في الخليج، وأهميتها منتج للنفط وموقعها كسد ضد الاتحاد السوفيتي، فإن أمريكا لا يسعها أن تسمح لهذا البلد أن يتحول تدريجياً نحو منطقة النفوذ السوفيتية كما حدث في أفغانستان و...، والحل الأفضل بالنسبة إلى أمريكا هو أن تصل إلى اتفاق مع أولئك الثوار المسلمين. (غان، ول. هـ.، ودوجنان، بيتر : الشرق الأوسط في مخططات الولايات المتحدة، دراسات إستراتيجية (7)، ص17).
- (9) الغريب، عبد الله محمد : وجاء دور المجوس، ص234.

ففي 16 شباط (فبراير) عام 1979م، بعد بضعة أيام من نجاح الثورة، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن اعترافها بحكومة الثورة المؤقتة، حيث اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران بسبب ارتباط قاعدتها الاقتصادية العسكرية بالولايات المتحدة الأمريكية ستكون معنية باستئناف تعاونها معها، والحصول على المساعدة العسكرية والتقنية الأمريكية والاستمرار في تصدير النفط الإيراني إلى السوق الأمريكية⁽¹⁾.

كما اعتقد القادة الأمريكيون أنهم بسقوط الشاه خسروا حليفاً ثابتاً وقوياً، لكنهم لم يخسروا كل النفوذ الذي يتمتعون به في المنطقة، وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع الجمهورية الإسلامية بكثير من الحذر، دون أن تعطيها الانطباع بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول احتواءها أو تحييدها، تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح؛ بسبب الموقف المتصلب لقادة الثورة الإيرانية، الذين عدوا الامبريالية الأمريكية العدو الأول لصالح الشعب الإيراني⁽²⁾.

ث - أثر سقوط نظام الشاه على السياسة الأمريكية :

جلب قرار إدارة كارتر بالتخلي عن حكومة الشاه، لمجرد وجود مؤشرات أولية لمشكلة جادة معه سلسلة من الضربات الصاعقة لمصالح الولايات المتحدة والغرب⁽³⁾.

فقد كانت إيران القوة الرئيسية لحصار الاتحاد السوفيتي والتجسس عليه⁽⁴⁾، لذلك بسقوط الشاه اختفت المنشآت الإلكترونية للولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تدعى (الصناديق السوداء) الموضوعة على طول الحدود السوفيتية، والتي قامت بمراقبة التجارب الصاروخية السوفيتية؛ مما أثارت تساؤلات حول قدرة وزارة الدفاع في المستقبل، التحقق من الامتثال السوفيتي بمعاهدة سالت⁽⁵⁾.

وأكد ذلك الرئيس كارتر في مذكراته بقوله : " أصبحت محطات المراقبة العسكرية التابعة لنا في الشمال الشرقي من إيران محاصرة، ولم يعد بإمكان تأمين مهمتها، وهي ملاحظة التجارب التي يجريها السوفييت على الصواريخ في الجانب الآخر من الحدود "⁽⁶⁾.

كما أدى سقوط الشاه إلى انسحاب إيران من (حلف السنتو)⁽⁷⁾، وانهيار الحلف الذي عُد ركيزة الاستعمار الأمريكي الجديد، وانهيار الحلف العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران،

(1) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص76.

(2) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص395؛ شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص86.

(3) Spencer, Donald S.: The Carter Implosion, P. 79.

(4) القاسمي، خالد بن محمد : الخليج العربي، ص154؛ العلوي، هادي : الثورة الإيرانية، ص22؛ بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص78.

(5) Spencer, Donald S.: The Carter Implosion, P. 79.

(6) كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص121.

(7) ندوة، الخطر العسكري الأمريكي، ص217.

وألغيت الاتفاقيات العسكرية الأمريكية الإيرانية، وتوقف تصدير السلاح الأمريكي إلى إيران وأجلت البعثات العسكرية الأمريكية عن أرض إيران (1).

كذلك بسقوط الشاه سقط (مبدأ نيكسون) القاضي بالاعتماد على الحلفاء المحليين، فتغير ميزان القوى المحلي والخوف من عدوى الثورة الإسلامية، وعدم وجود بديل محلي لإيران قادر على القيام بدور شرطة الخليج؛ مما دفع ذلك الإدارة الأمريكية إلى ضرورة البحث عن إستراتيجية جديدة في الخليج؛ لحماية المصالح الأمريكية في الخليج (2).

وكشف سقوط الشاه تعرض موارد النفط الشرق أوسطية الحيوية للعالم الغربي للخطر، حيث سيطرت الحكومة الإيرانية الجديدة بقيادة الخميني على كل العمليات النفطية (3)، وأبطلت عمل الاتحاد النفطي العالمي (الكونسرتيوم) الذي استغل النفط الإيراني، وفصلت إيران بشكل كبير إنتاج وتصدير النفط إلى السوق العالمية، فإذا كان متوسط صادراتها في عهد الشاه قد بلغ حوالي (230) مائتين وثلاثين مليون طن في العام، فقد هبط عام 1980 إلى (25) خمسة وعشرين مليون طن، كما أمتت العديد من قطاعات الصناعة الأساسية، وفقدت الاحتكارات الأمريكية كل توظيفاتها في إيران، وألغت كل العقود التي كان نظام الشاه أبرمها مع احتكارات المركب الصناعي الحربي الأمريكي، وفقدت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك سوقاً واسعة ومربحة اقتصادياً لعملها وتصريف منتجاتها، فقد تقلصت الصادرات الأمريكية إلى إيران في عام 1979م، بنسبة (72%) بالمقارنة مع عام 1978م (4).

وجاء في التقرير السنوي لمجلة الشؤون الخارجية ما يلي : "نسفت الثورة الإيرانية في إيران خلال عام 1979م، ما اعتبر على مدى عشرات السنين ركيزة أساسية للسياسة الأمريكية في المنطقة، وتحولت الدولة القوية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية؛ لضمان الوصول إلى نفط الخليج (5) خلال ليلة واحدة إلى عدو لدود للولايات المتحدة الأمريكية" (6).

(1) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص 78.

(2) شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص 85.

(3) مجموعة العمل الخاصة بأفغانستان : أفغانستان الغزو السوفيتي، دراسة استراتيجية (11)، ص 21؛ بيرغين، دانييل : الجائزة، ص 274.

(4) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص 79.

(5) حسب التقديرات الأمريكية التي وردت في التقارير الأمريكية فإن : "أمريكا ستواصل اعتمادها الشديد على استيراد النفط من الخليج حتى عام 1983م على الأقل، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الاستيراد قليلاً من (2.4) مليون برميل يومياً في عام 1979م إلى (2.5-2.8) عام 1985م، ومن المتوقع أن يزود الخليج (34%) من هذه الاستيرادات في عام 1985م، في مقابل (31%) في عام 1979م، وهذه الزيادة في الاستيراد من الخليج يمكن أن تغطي جزئياً النقص المتوقع في الاستيراد من إفريقيا وفنزويلا وكندا...". (تقرير اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط في مجلس النواب : النفط والسلاح والسياسات الأمريكية في المنطقة، ص 4).

(6) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص 78.

كما أنهى الخميني شحنات النفط التي كانت تتوجه من إيران (إسرائيل)، وبالتالي قام الخميني بنقل المسؤولية الأساسية لتوريد النفط (إسرائيل) الحليف الحيوي للولايات المتحدة الأمريكية المتعطشة أصلاً لمصادر الطاقة⁽¹⁾⁽²⁾.

وفرضت الثورة الإيرانية على الولايات المتحدة الأمريكية حسابات جديدة في مفاوضات الاتفاق المصري- (الإسرائيلي)، مما جعل كارتر يعمل على تسريع المفاوضات القائمة بين الأطراف⁽³⁾، من أجل ملء الفراغ الذي تركه سقوط الشاه⁽⁴⁾، لأنه علق خطه في الشرق الأوسط على وصول مصر و (إسرائيل) إلى اتفاق نهائي يتحول به إطار "كامب ديفيد"⁽⁵⁾ إلى معاهدة سلام كاملة بين البلدين، تكون السبيل الوحيد لتثبيت المنطقة في مواجهة الأزمة، التي أحدثتها الثورة الإيرانية، وأوفد مستشاره للأمن القومي زنبينغو بريجنسكي (Znbengo Brzezinski)⁽⁶⁾ إلى لقاء ذي طبيعة خاصة مع السادات⁽⁷⁾، للاتفاق معه على تكثيف الدور

(1) صرح مناحيم بيغن بعد إزاحة الشاه، في حديث له مع كارتر في البيت الأبيض في 2/3/1979م بقوله : "هناك قضايا معلقة، يتحتم حلها قبل استئناف الكلام في السياسة، وأهمها البترول "إسرائيل - طبقاً لأقواله- كانت تشتري بترولاً من إيران، إلى جانب ما تحصل عليه من سنياء، وهي الآن فقدت أو كادت أن تفقد كلا المصدرين". (بهلوان، سمر : العلاقات السورية الإيرانية، ص333).

(2) Spencer, Donald S. : Donald S. : The Carter Implosion, P. 79.

(3) بهلوان، سمر : العلاقات السورية الإيرانية، ص333؛ فياض، إسرائيل الخاسر الأكبر، ص259.

(4) شاهين، حنا : ردود الفعل الإسرائيلية، ص142؛ الأيوبي، الهيثم : الأبعاد الإستراتيجية، ص39.

(5) كان للشاه دور في اتفاق كامب ديفيد، ذلك أنه بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إيران ومصر عام1960م، تسلم الشاه من السادات طلب تدخله لدى نيكسون في عام1971م، بشأن قبول التسوية، وبالفعل استمرت محاولات الشاه للوساطة لدى أمريكا و (إسرائيل) حتى عام1978م، عندما زار بيغن طهران في 22/7/1978م. (كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص22، 19؛ هاشم، عمرو : تطور العلاقات الإسرائيلية الإيرانية، ص84، 87).

(6) زنبينغو بريجنسكي(1928م) : يُعد رائداً في دراسة مقارنة للأنظمة الشيوعية، ومع انتخاب (جيمي كارتر) عينه كارتر مستشاراً للأمن القومي في عام 1976م، حصل على شهادة الدكتوراة من جامعة هارفارد في عام 1953م، ثم درس هناك حتى عام 1960م، ثم انتقل إلى جامعة كولومبيا، حيث درس في كلية الشؤون الدولية في جامعة كولومبيا(1962-1977م)، كما شغل منصب مدير معهد البحوث المتعلق بالتغير الدولي، ومعهد البحوث للشؤون الشيوعية، بعد عمله مع إدارة (كارتر)، عاد (بريجنسكي) إلى كولومبيا في عام 1981م.

(Balmer, Randall: Encyclopedia of Evangelicalism, P. 694; Utter, Glenn H. and Lockhart, Charles (editors) : American Political Scientists : A Dictionary, p44).

(7) محمد أنور السادات(1918-1981م) : عسكري سابق ورجل دولة ورئيس جمهورية مصر، خلف الرئيس جمال عبد الناصر في رئاسته للجمهورية، خاض حرب تشرين أول (أكتوبر) عام1973م، وزار القدس ضمن محادثات مع اليهود، ثم خطب أمام الكنيست اليهودي، أُغتيل على يد الحركة الإسلامية في عام1981م. (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج6، ص75-76).

المصري في المنطقة؛ لتعويض غياب إيران، بما في ذلك بحث خطط مشتركة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، للعمل السري، سواء أكانت ضد الثورة الإسلامية في إيران، أم ضد تأثيراتها في النطاق المحيط بها، الذي بدأ يتفاعل مع نداءاتها⁽¹⁾.

في المقابل وعي السادات وبيغن⁽²⁾ تلك الحقيقة، ولمسا مدى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ببناء الخط الدفاعي الجديد وحاجتها الملحة إلى دركي يحل محل الشاه، وخطورة الوضع القادم من إيران على مواقعهم، فعرضاً على وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون (Harold Brown)⁽³⁾ خلال زيارته للمنطقة في 18 شباط (فبراير) عام 1979م، استعدادهما لتذليل العقبات التي تعرقل توقيع الاتفاق⁽⁴⁾، وأعربا عن استعدادهما للحلول مكان إيران من الناحية العسكرية والإستراتيجية⁽⁵⁾، مقابل الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية كبيرة⁽⁶⁾.

كما كشفت أحداث الثورة الإيرانية كذب دعوى الحملة التي أطلقها كارتر، حول قضية الدفاع عن حقوق الإنسان؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الثورة دعمت وأيدت نظام الشاه بصرف النظر عن الإرهاب والقمع والعنف من قبل الشاه وأجهزته⁽⁷⁾، حتى وصل عدد ضحايا النظام الإيراني (200) مائتي ألف إلى جانب المفقودين والمعتقلين، فقد ذكر الإعلام

(1) هيكل، محمد حسنين : المفاوضات السرية، ك2، ص439-440.

(2) مناحيم بيغن (1913م) : زعيم إرهابي صهيوني، ورئيس حزب حيروت الفاشي، وتحالف الليكود، والقائد السابق لمنظمة الأرغون الارهابية، ثم رئيس وزراء الكيان الصهيوني منذ عام 1977م. (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج1، ص650)

(3) هارولد براون (1907م) : عسكري وسياسي أمريكي، ولد في نيويورك من عائلة يهودية، كان أحد الذين اختارهم الرئيس (كينيدي) للعمل في إدارته، فعُين مديراً لدائرة الأبحاث في البنتاغون (1961-1965م)، ثم عينه الرئيس (جونسون) وزيراً لسلح الجو، وفي عهد الرئيس (نيكسون) أصبح عضواً في البعثة الأمريكية المكلفة بإجراء مفاوضات مع السوفييت، حول تحديد الأسلحة الإستراتيجية، وفي 3 كانون ثانٍ (يناير) عام 1977م عينه (كارتر) وزيراً للدفاع. (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج1، ص210).

(4) الأيوبي، الهيثم : الأبعاد الإستراتيجية، ص38.

(5) شاهين، حنا : ردود الفعل الإسرائيلية، ص141.

(6) الأيوبي، الهيثم : الأبعاد الإستراتيجية، ص38؛ شوفاني، إلياس : إسرائيل ومشروع كارتر، ص52.

(7) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص79.

الغربي أن مسؤولية تدمير إيران تقع في الجزء الأكبر منها على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية في عهد كارتر⁽¹⁾.

2- أزمة الرهائن الأمريكية عام 1979م :

شهدت مدينة طهران في 4 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1979م تظاهرة طلابية حاشدة نددت بالامبريالية الأمريكية، ودعت إلى ضرب مصالحها في الشرق الأوسط، وتوجه المتظاهرون نحو السفارة الأمريكية، مرددين شعارات معادية للولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾، وتم احتجاز موظفي السفارة الأمريكية كرهائن في طهران⁽³⁾، الذين بلغ عددهم (53) ثلاثة وخمسين رهينة⁽⁴⁾.

في بداية الأمر، كان دور الخميني غير واضح، ولكن في وقت لاحق ظهر دعم الخميني لموقف الطلاب، حيث أكدت تصريحات الخميني في 10 آذار (مارس) عام 1980م على ذلك⁽⁵⁾، كما أكدت على أن احتلال السفارة الأمريكية عمل مخطط له على مستوى القيادة العليا للثورة، وأنه أحيط علماً باحتلال الطلبة الإيرانيين للسفارة الأمريكية، وأكدت على ذلك أيضاً التصريحات التي أدلى بها أحمد الخميني في مؤتمره الصحفي⁽⁶⁾ (7).

ثم طالب الخميني بمحاكمة الشاه والولايات المتحدة الأمريكية على جرائمهما في إيران⁽⁸⁾، كما طالب الطلبة بإعادة الشاه إلى إيران لتتم محاكمته⁽⁹⁾؛ لأن الإيرانيين كانوا في ذلك الوقت

(1) نهافاندي، هوشانج : إيران تحرر أم سفينة، ص202.

(2) شاهين، أحمد : المجابهة الأمريكية الإيرانية، ص153؛ هامان، أنتوني : دراما أزمة رهائن طهران، ص36؛ Trahair, Richard C. S. : Encyclopedia of Cold War Espionage, P. 219.

(3) هويدي، فهمي : إيران من الداخل، ص394؛ Rezun, Miron : Saddam Hussein's Gulf Wars, P. 77.

(4) زهر الدين، صالح : موسوعة الأمن والاستخبارات، ج1، ص176.

(5) مؤسسة الأرشيف الوطني الأمريكي، وثيقة رقم (NLC-6-31-2-2-7)، نص رسالة الخميني حول موضوع الرهائن بتاريخ آذار (مارس) 1980م.

(6) صدرت الأوامر من (الخميني) عبر ابنه (أحمد) إلى الطلبة الموالين (للخميني)، باحتلال السفارة واحتجاز موظفيها، وكان ضابط الاتصال بين أحمد والطلبة شيخ في لباس رجل الدين، حيث كافأه (الخميني) بعد ذلك بمنصب نائب رئيس مجلس الأمة. (الموسوي، موسى : الثورة البائسة، ص105).

(7) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص470-471.

(8) مؤسسة الأرشيف الوطني الأمريكي، وثيقة رقم (NLC-6-31-2-2-7)، نص رسالة الخميني حول موضوع الرهائن بتاريخ آذار (مارس) 1980م.

(9) كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص138؛ Taillon, J. Paul De B. : The Evolution of Special Forces in Counter-Terrorism, P. 103؛ Trahair, Richard C. S. : Encyclopedia of Cold War Espionage, P. 219.

يُحْمَلون الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية أحداث حكومة مصدق عام 1953م، وغير واثقين أن وكالة المخابرات المركزية سوف تحاول تكرار العملية⁽¹⁾.

دفعت عملية احتجاز الرهائن الإدارة الأمريكية؛ للقيام بمحاولات لإعادة الرهائن الأمريكية، تنوعت بين الوسائل الدبلوماسية والعقوبات، ثم انتهت بالعملية العسكرية.

أ- ردود الفعل الأمريكية على احتجاز الرهائن الأمريكية⁽²⁾ :

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية احتجاز الطلاب الإيرانيين للبعثة الدبلوماسية الأمريكية في طهران؛ لتكتيل الأمريكيين وراء كارتر ودعم مواقعه، لاسيما بعد غضب الأمريكيين وثورة مشاعرهم تجاه الإيرانيين⁽³⁾، كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تخريب الأوضاع وإشاعة أجواء عدم الاستقرار في إيران، وإثارة المصاعب الاقتصادية وقلب نظام الخميني، ورفضت المطالب الإيرانية⁽⁴⁾، وأعلنت عدم استعدادها لتسليم الشاه⁽⁵⁾.

وتركزت ردة فعل الحكومة الأمريكية من أجل الضغط على الحكومة الإيرانية في الإفراج عن الرهائن الأمريكيين على ثلاث مستويات :

أولاً : العقوبات الاقتصادية على إيران⁽⁶⁾، من خلال تجميد الأصول الإيرانية، وتنظيمها لحصار دولي على إيران⁽⁷⁾، ففي تشرين ثانٍ عام 1979م أمر كارتر بتجميد الأرصدة الحكومية الإيرانية في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية وفروعها⁽⁸⁾، وتوقفت المساعدة الاقتصادية

(1) أمبروز، ستيفن إي : الارتقاء إلى العالمية، ص 385.

(2) مع التنويه أنه منذ بداية الأزمة أرسل كارتر رسالة للخميني يطالبه فيها بتحرير الأسرى، وإقامة علاقات صداقة واحترام مع إيران، وإرسال مبعوثين أمريكيين إلى إيران. (مؤسسة الأرشيف الوطني الأمريكي، وثيقة رقم NLC 4/2-2/85)، نص رسالة جيمي كارتر للخميني، فيما يتعلق بإطلاق سراح الرهائن الإيرانية بتاريخ 6 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1979م).

(3) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص 77؛ شاهين، أحمد : المجابهة الأمريكية الإيرانية، ص 153.

(4) لم تحصل أمريكا على قائمة بالمطالب الإيرانية، حتى شباط (فبراير) عام 1980م، وكانت شروط الإيرانيين عودة الشاه إلى إيران لمحاكمته، وإعادة ثروة الشاه إلى الشعب الإيراني، واعتراف أمريكا بمسئوليتها عما اقترفته في إيران في الماضي، بالإضافة إلى اعتذار أمريكا وتعهداتها بعدم التدخل في شؤون إيران في المستقبل. (كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص 138؛ أمبروز، ستيفن إي : الارتقاء إلى العالمية، ص 388).

(5) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص 77؛ شاهين، أحمد : المجابهة الأمريكية الإيرانية، ص 153.

(6) Taillon, J. Paul De B.: The Evolution of Special Forces in Counter-Terrorism, P. 103.

(7) كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص 129؛ هايمان، أنتوني : دراما أزمة رهائن طهران، ص 36؛ Walt, Stephen M. : Revolution and War, P. 225.

(8) ذكر كارتر في مذكراته أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت اللجوء لذلك القرار؛ ولكنها اضطرت له بعد معرفتها بطلب الإيرانيين سحب ودائعهم، لذلك أعطى كارتر أمراً بتطبيق الخطة المستعجلة التي وضعت نقاطها والقاضية باحتجاز الممتلكات الإيرانية. (كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص 129).

والعسكرية الأمريكية لإيران، كما فرضت الحظر على تصدير البضائع الأمريكية إلى إيران بما في ذلك الأغذية والأدوية، وتوقفت الولايات المتحدة الأمريكية عن استيراد النفط الإيراني⁽¹⁾، وأصدر كارتر بياناً للشعب الأمريكي بذلك، ورد الإيرانيون بحظر تصدير النفط إلى أي شركة تنتمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

وثانياً : القانون الدولي، حيث طلب كارتر من الأمم المتحدة التوسط في المسألة⁽³⁾، ففي 9 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1979م، انعقد مجلس الأمن للمرة الأولى، وطالب بتحرير الرهائن على الفور، كما أمر الأمين العام للأمم المتحدة في مارس (آذار) لجنة من الأمم المتحدة بحل الأزمة⁽⁴⁾، إلا أنه قبل أن تتمكن اللجنة من رؤية الرهائن، طالب الخميني أعضاءها التعبير عن آرائهم حول جرائم الشاه، وأن الولايات المتحدة الأمريكية الشيطان الأكبر⁽⁵⁾. وثالثاً : توظيف الرأي العام العالمي، من خلال وسائل الإعلام، حيث كرست معظم برامجها لتغطية الأزمة، بما في ذلك برنامج عن أزمة الرهائن، أُذيع كل مساء، وبثت دعاية إذاعية إلى إيران من أجل إضعاف مكانة الخميني⁽⁶⁾.

أما على الصعيد الخارجي فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولات عديدة لحشد تأييد حلفائهم لفرض عقوبات اقتصادية على إيران، وقدمت اقتراحاً إلى السوق الأوروبية المشتركة بالمقاطعة الاقتصادية، ووقف معاملاتهم التجارية مع إيران⁽⁷⁾.

وقد نجحت أخيراً تلك المحاولات الأمريكية لفرض العقوبات الاقتصادية، قبل يومين فقط من تنفيذ مهمة إنقاذ للرهائن؛ لأن الحلفاء وصلوا إلى قناعة أن تضافر الجهود في العقوبات الاقتصادية، يمكن أن يؤخر أي مبادرات عسكرية أميركية متهورة، لاسيما أن كارتر أعلن عن نواياه السلمية فيما يخص القضية⁽⁸⁾، وحملت التصريحات الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية

(1) بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية، ص77؛

Houghton, David Patrick: US Foreign Policy and the Iran Hostage Crisis, P. 2.

(2) كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص129؛ شاهين، أحمد : المواجهة الأمريكية الإيرانية، ص155؛ قناوي، سليمان : البترول وأمريكا، ص247.

(3) Taillon, J. Paul De B.: The Evolution of Special Forces in Counter-Terrorism, P. 103; Houghton, David Patrick: US Foreign Policy and the Iran Hostage Crisis, P. 2.

(4) لمزيد من المعلومات حول المفاوضات التي تمت في إيران بشأن إطلاق الرهائن أنظر : فالدهايم، كورت: مذكرات كورت فالدهايم وكارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر.

(5) Trahair, Richard C. S.: Encyclopedia of Cold War Espionage, P. 219.

(6) أمبروز، ستيفن إي : الارتقاء إلى العالمية، ص387؛

Walt, Stephen M.: Revolution and War, P. 225.

(7) الموسوي، موسى : الثورة البائسة، ص108.

(8) Taillon, J. Paul De B.: The Evolution of Special Forces in Counter-Terrorism, P. 103.

عدم نية الولايات المتحدة الأمريكية التوجه للإجراءات العسكرية⁽¹⁾، كذلك من خلال توجيه مجموعة متنوعة من الأطراف والوسطاء إلى طهران، وجلبه الخبراء الإيرانيين من الجامعات الأمريكية، للوقوف على رؤيتهم بخصوص المسألة⁽²⁾.

لكن على الرغم من ذلك؛ إلا أنه كانت هنالك تكهنات لعمل عسكري محتمل، ونشرت الولايات المتحدة الأمريكية قوات عسكرية إضافية في المنطقة، وذكر كارتر بصورة علنية أن الحكومة الإيرانية لا تمتلك السيطرة الكافية على الموقف⁽³⁾، وتبلور ذلك الموقف بعد ملاحظة رئيس الحكومة الإيرانية⁽⁴⁾، وإبلاغه كارتر أسفه، أنه لم تكن لديه السلطة للإفراج عن الرهائن⁽⁵⁾.

وافق كارتر على القيام بعملية عسكرية سرية لإنقاذ الرهائن الأميركيين⁽⁶⁾، وهو خيار عُد في البداية صعباً للغاية، إذ أنه رفض بشكل متقاربت من قبل المخططين العسكريين منذ الشروع في التخطيط له⁽⁷⁾⁽⁸⁾، ولقد كانت تلك المهمة العسكرية أكبر كارثة في رئاسة كارتر، حيث توفي ثمانية جنود في محاولة الإنقاذ؛ نتيجة لحادث تصادم بين الطائرات والذي وقع بعد إلغاء العملية في منتصف طريقها⁽⁹⁾.

أما انتهاء الأزمة فجاء في خريف عام 1980م، عندما وافقت إيران على إطلاق سراح الرهائن في مقابل الحصول على ما يقرب من (11) أحد عشر مليار دولار، من الأصول الإيرانية المجمدة والتزامات مالية أخرى⁽¹⁰⁾.

(1) شاهين، أحمد : المجابهة الأمريكية الإيرانية، ص155.

(2) Houghton, David Patrick: US Foreign Policy and the Iran Hostage Crisis, P. 2.

(3) Walt, Stephen M.: Revolution and War, P. 225; Taillon, J. Paul De B.: The Evolution of Special Forces in Counter-Terrorism, P. 103, 104; Trahair, Richard C. S.: Encyclopedia of Cold War Espionage, P. 219.

(4) أدى استمرار الصراع على السلطة في إيران، إلى عرقلة الجهود الرامية إلى حل الأزمة عن طريق التفاوض، وذلك إلى حد كبير؛ بسبب أن الوزير (بني صدر) انتقل إلى السلطة لإبرام أية صفقة؛ وبسبب أنصار التسوية الذين كانوا عرضة لاتهامات بعدم امتلاكهم لحماسة ثورية كافية. (Walt, Stephen M.: Revolution and War, P. 225)

(5) أمبروز، ستيفن إي : ستيفن إي : الارتقاء إلى العالمية، ص389.

(6) Rezun, Miron : Saddam Hussein's Gulf Wars, P. 77.

(7) وفق ما جاء في تصريحات كارتر في مذكراته، فإنه بدأت الإدارة الأمريكية بوضع خطة عملية محتملة لإنقاذ بعد يومين من الاستيلاء على السفارة، وأخذت الحلول المتعددة تستبعد الواحد اثر الآخر، إما لأنها غير قابلة للتنفيذ، وإما لأنها قد تكون مكلفة جداً على صعيد الخسائر البشرية، وكانت الصعوبة الكبرى في أن السفارة صعبة المنال. (كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص127).

(8) الأيوبي، الهيثم : العملية العسكرية الفاشلة، ص61؛

Houghton, David Patrick: US Foreign Policy and the Iran Hostage Crisis, P. 2.

(9) Houghton, David Patrick: US Foreign Policy and the Iran Hostage Crisis, P. 2.

(10)Walt, Stephen M.: Revolution and War, P. 225.

كشفت أزمة الرهائن الأمريكية فضيحة التورط الاستخباري السري⁽¹⁾ بين إدارة ريغان⁽²⁾ أثناء حملته الانتخابية عام 1980م والثورة الإيرانية، التي تم بموجبها الاحتفاظ بالرهائن الأمريكيين حتى الإعلان عن فوز ريغان رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، من أجل التأثير على مركز كارتر، وتذكر المعلومات الصحفية لتلك الفضيحة، أن أبرز أبطالها مدير الوكالة كيسي والرئيس بوش⁽³⁾، وتم الاتفاق قبل يومين فقط من تولي ريغان لمنصبه، وجرى الإفراج عن الرهائن أنفسهم بعد ساعات فقط من مغادرة كارتر لمنصبه رسمياً، وجرى ترتيب ذلك التوقيت لدرجة أن الإفراج لم يحدث إلا بعد أن أدى ريغان اليمين لتولي منصبه⁽⁴⁾.

كانت النقطة الوحيدة التي تهم (كارتر) وإدارته هي حل الأزمة قبل أن يترك الحكم، والنقطة التي كانت تهم (ريغان) هو أن يقرن وصوله إلى الحكم مع حل أزمة الرهائن⁽⁵⁾، وقد ذكر ذلك كارتر في مذكراته قبيل الانتخابات بقوله : " إن تحرر الرهائن خلال الساعات المقبلة، تكون إعادة انتخابي مضمونة، وإن خاب أمل الشعب الأمريكي مرة جديدة أيضاً، فإنه لا يعود أمامي أية فرصة عملية في الفوز "⁽⁶⁾.

ب- عملية مخلب النسر عام 1980م :

في 8 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1979م، ناقش كل من (بريجنسكي) و(براون) ورئيس هيئة الأركان المشتركة خطة العملية العسكرية⁽⁷⁾، وفي يوم 24 نيسان (أبريل) عام 1980م بدأت

(1) وفق ما زعم (غاري سيك) في كتابه (مفاجأة أكتوبر) بأن ممثلي طاقم موظفي (ريغان)، توصلوا إلى اتفاق مع الإيرانيين لتأخير الإفراج عن الرهائن، إلى ما بعد الانتخابات، وأن مدير حملة (ريغان) الانتخابية رُتب له لقاء مع ممثلي (الخميني)، وأن تقوم إيران بتسليم الرهائن إلى (ريغان) بدلاً من (كارتر)، في مقابل الحصول على بعض الأسلحة على الفور عبر (إسرائيل)، بالإضافة إلى وعود أخرى من الأسلحة في المستقبل، والمكاسب السياسية إذا ما تولت إدارة ريغان منصب الرئاسة.

(Houghton, David Patrick: US Foreign Policy and the Iran Hostage Crisis, P. 141-142).

(2) رونالد ريغان (1911م) : الرئيس الأربعون لأمريكا، جرى انتخابه في تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1980م، ضد منافسه كارتر، ينتمي إلى الحزب الجمهوري، دخل المعتزك السياسي كيميني متطرف، ونجح في حاكمية ولاية كاليفورنيا (1966م)، التي تُعد من أهم وأكبر الولايات الأمريكية، ثم جدد له المنصب في عام 1977م، عُرف بدعّمه للكيان الصهيوني في فلسطين. (الكيلي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج2، ص873).

(3) شحادة، محمد نور الدين : قناع القناع، ص211؛ هايمان، أنتوني : دراما أزمة رهائن طهران، ص36.

(4) Houghton, David Patrick : US Foreign Policy and the Iran Hostage Crisis, P. 141-142.

(5) جاء خبر الإفراج عن الرهائن عندما كان كارتر عائداً إلى منزل طفولته، وعلق قائلاً : "وفي النهاية، هذه النهاية التي طالبت، انتهت الصدمة الوطنية لأزمة الرهائن الإيرانية".

(Houghton, David Patrick : US Foreign Policy and the Iran Hostage Crisis, P. 143).

(6) كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص196؛ الموسوي، موسى : الثورة البائسة، ص112.

(7) Taillon, J. Paul De B. : The Evolution of Special Forces in Counter-Terrorism, P. 103-104.

العملية⁽¹⁾، التي أطلق عليها اسم (مخلب النسور)، والتي ستقوم من خلالها القوة الخاصة (دلتا) بإنقاذ الرهائن من قاعدة سرية في الصحراء الإيرانية، ووفقاً (لبريجنسكي)، قال الرئيس (كارتر) : "يجب أن نمضي دون تأخير"⁽²⁾.

وانطلقت ثلاث طائرات أمريكية من مطار قنا في مصر⁽³⁾، ورافقتها ثلاث طائرات تزود بالوقود، وانطلقت في الوقت نفسه (8) ثماني طائرات من الحاملة نيمتز (US Carrier Nimitz) في الخليج العربي، وكان اللقاء في مطار بوش تبادام الصحراوي جنوب شرق طهران⁽⁴⁾.

فقد أراد كارتر تحت ضغط الانتخابات الرئاسية تحسين صورته، إلا أن الأمور لم تجري كما أراد⁽⁵⁾، ففي الساعات الأولى من صباح 25 من نيسان (أبريل) عام 1980م، تم إلغاء العملية؛ بسبب مشكلة تقنية مرتبطة بالحصول على ما يكفي من طائرات الهليكوبتر لإكمال المهمة، وقد كانت العملية في غاية السرية إلى أن طرأت مشكلة التزود بالوقود مع واحدة من طائرات الهليكوبتر واصطدامها بالأخرى، وأسفر الاصطدام عن مقتل ثمانية رجال⁽⁶⁾، ومما زاد الأمر سوءاً، أن أفراد قوة الإنقاذ المتبقين تركوا أو أنهم أجبروا على ترك جنث زملائهم ورائهم، بالإضافة إلى وثائق حكومية حساسة في الصحراء الإيرانية⁽⁷⁾، وتمكن الإيرانيون من الحصول على تكنولوجيا تلك الطائرات والعديد من الأسلحة والخرائط والوثائق السرية، التي استخدموها فيما بعد لأغراض دعائية⁽⁸⁾.

يعزو سبب فشل العملية إلى وجود عدد كبير من الوكالات الأمريكية، التي شاركت في التخطيط والتنفيذ لعملية (مخلب النسور)، وأن ذلك التنسيق فيما بينها لم ينجز على نحو كافٍ ومناسب، وقد هدد الخاطفون فيما بعد بقتل الرهائن في حال إجراء أية محاولة أخرى من قبل الأمريكيين⁽⁹⁾.

(1) كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص 162-163؛

Rezun, Miron : Saddam Hussein's Gulf Wars, P. 77.

(2) Trahair, Richard C. S. : Encyclopedia of Cold War Espionage, P. 219; Taillon, J. Paul De B. : The Evolution of Special Forces in Counter-Terrorism, P. 104.

(3) بدأت أمريكا التدريبات العسكرية للعملية في مطار (قنا)، منذ كانون ثانٍ (يناير) عام 1980م. (هلال، علي الدين : مصر وأمن الخليج، ص 65).

(4) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 397.

(5) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 398؛ زهر الدين، صالح : موسوعة الأمن والاستخبارات، ج 1، ص 181.

(6) كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص 165؛

Trahair, Richard C. S. : Encyclopedia of Cold War Espionage, P. 219.

(7) Houghton, David Patrick : US Foreign Policy and the Iran Hostage Crisis, P. 2.

(8) Rezun, Miron : Saddam Hussein's Gulf Wars, P. 77.

(9) Trahair, Richard C. S. : Encyclopedia of Cold War Espionage, P. 219.

بدأت مهمة الإنقاذ الفاشلة تأكيداً لعجز الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج⁽¹⁾، وأثبتت أن الولايات المتحدة الأمريكية ضعيفة في أهم مرتكزات عقيدتها العسكرية، وهي التكنولوجيا التي لم يروضها الأمريكيون لخدمتهم في تلك العملية، وخسروا ورقتهم التي اعتمدوا عليها في إقناع أهل الخليج بقدرتهم على حماية حلفائهم، واستقر في ذهن أهل القرار في الخليج أن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت مصداقيتها العسكرية والسياسية، وتولى الرئيس كارتر المسؤولية عن ذلك الفشل⁽²⁾.

وأدت بصورة جزئية على الأقل، إلى هزيمة كارتر في انتخابات عام 1980م، ولخص الأديب الأميركي جيمس أ. بيل (James A. Bill) العملية بقوله : "باختصار، إن النسر الأمريكي قد ترك مخله مكسوراً في صحاري إيران في أبريل 1980م"⁽³⁾.

3- التدخل السوفيتي في أفغانستان عام 1979م :

يُجمع المراقبون السياسيون على اعتبار التدخل السوفيتي في أفغانستان من أهم التطورات الدولية الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية على السياسة الأمريكية، التي أثرت عليها، وأسهمت بشكل كبير في تبلور سياسة أمريكية جديدة في منطقة الشرق الأوسط، بالرغم أن ذلك التدخل لم يكن الأول في تاريخ الاتحاد السوفيتي مع أفغانستان.

أ- تاريخ الأطماع السوفيتية في أفغانستان :

بدأت أحداث أفغانستان منذ القرن التاسع عشر، حيث شهدت صراع بين بريطانيا والقيصرة الروس للسيطرة على وسط آسيا، وحاول الروس الوصول للمياه الدافئة، ولم ينجحوا في السيطرة على أي جزء من أفغانستان⁽⁴⁾.

وتجددت المحاولات حتى عام 1978م عندما حدث انقلاب، وصل فيه الشيوعيون إلى الحكم⁽⁵⁾، الذين لجئوا إلى الاتحاد السوفيتي طلباً للمساعدة، وتمت اتفاقية صداقة⁽⁶⁾ وتعاون مع السوفييت، وكان ثمن الصداقة مع السوفييت قتل السفير الأمريكي في كابول⁽⁷⁾.

(1) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص111.

(2) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص398؛ دافيز، دانيال ف، ولنجر، نورمان : تاريخ الولايات المتحدة، ص389؛

Trahair, Richard C. S. : Encyclopedia of Cold War Espionage, P. 219.

(3) Rezun, Miron : Saddam Hussein's Gulf Wars, P. 77.

(4) النبراوي، فتحية، ومهنا، محمد نصر : قضايا العالم الإسلامي، ص168.

(5) مركز معلومات الدفاع في واشنطن : التوسع الجغرافي السياسي السوفيتي، دراسات إستراتيجية (13)، ص41.

(6) للاطلاع على نص المعاهدة السوفيتية الأفغانية أنظر : ملحق رقم (4)، ص301.

(7) النبراوي، فتحية، ومهنا، محمد نصر : قضايا العالم الإسلامي، ص170؛ العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص390؛ ألنشتاين، جان : الصراع على العالم، ص483.

وفي أواخر عام 1978م ظهرت معارضة شديدة للحكومة، وبطلب من الحكومة كان أكثر من ألف مستشار سوفيتي في أفغانستان، وبحلول كانون أول (ديسمبر) عام 1978م، ازداد انحياز أفغانستان إلى السوفييت من خلال اتفاقية صداقة جديدة في موسكو⁽¹⁾، ثم عمق السوفييت تورطهم في أفغانستان في كانون أول (ديسمبر) عام 1979م، عندما قادت القوات السوفيتية انقلاباً؛ لاستبدال زعيم شيوعي آخر تفضله موسكو، وفي إطار العملية احتلت القوات السوفيتية البلاد⁽²⁾، وفي بداية عام 1980م قُدر عدد القوات السوفيتية في أفغانستان بـ (100) مائة ألف⁽³⁾.

وبالرغم من أن القادة السوفييت أدركوا خطورة تلك العملية، وعلموا أن المجازفة بالاقتراب من تلك المنطقة تعد بمثابة إعلان حرب؛ إلا أن تطورات قضية احتجاز الرهائن الأمريكية في طهران، وما رافقها من ارتفاع نبرة الولايات المتحدة الأمريكية وإرسال قواتها إلى الخليج، والتهديد باستخدام القوة العسكرية ضد إيران، كل تلك المعطيات أثارت الخوف عند القادة السوفييت⁽⁴⁾ الذين فضلوا استباق الأمور وإرسال قواتهم إلى أفغانستان؛ ليقطعوا الطريق على الولايات المتحدة الأمريكية، وترويعهم من الإقدام على أية عملية ضد إيران بحجة إنقاذ الرهائن، أو حماية مضيق هرمز وتأمين مرور النفط العربي إلى الغرب⁽⁵⁾.

ب- أثر الاحتلال السوفيتي لأفغانستان على السياسة الأمريكية :

كان نجاح الثورة الإيرانية مازال تأثيره يدوي في الولايات المتحدة الأمريكية، ليفاجئوا بدخول السوفييت أفغانستان، فادعت الولايات المتحدة الأمريكية قلقها من التوغل السوفيتي للوصول إلى المحيط الهندي.

وحذر كارتر من أن الغزو بمثابة "نقطة انطلاق لسيطرة ممكنة على جزء كبير من إمدادات النفط في العالم، وذكرت دراسة لوزارة الدفاع الأمريكية أن الاتحاد السوفيتي قد يستغل الاضطرابات في إيران؛ لتغيير التوازن في جميع أنحاء العالم⁽⁶⁾.

(1) النبراوي، فتحية، ومهنا، محمد نصر : قضايا العالم الإسلامي، ص 170.

(2) كوانت، وليام ب . : الأولويات الأمريكية في الشرق الأوسط، دراسات إستراتيجية (16)، ص 19؛ مرسى، ليلي، ووهبان، أحمد : حلف شمال الأطلسي، ص 269.

(3) Rogers, Tom : The Soviet Withdrawal, P. 18.

(4) عمد السوفييت منذ 25 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1979م، إلى القيام بعمليات مراقبة دائمة لشرق مضيق هرمز، حيث جاءت تلك الخطوة كرد فعل على التعزيزات الأخيرة للقوات الأمريكية في المنطقة. (لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب : بلدان المحيط الهندي والتسهيلات العسكرية، دراسة إستراتيجية (29)، ص 24).

(5) شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص 89.

(6) كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص 134؛ مجموعة العمل الخاصة بأفغانستان : أفغانستان الغزو السوفيتي، دراسة إستراتيجية (11)، ص 12؛

Walt, Stephen M. : Revolution and War, P. 251.

ولكن ما يجب التنويه إليه أن احتلال أفغانستان فرضته أوضاع أفغانستان الداخلية⁽¹⁾، وليس كما ادعت الإدارة الأمريكية جزءاً من خطة توسعية مسبقة⁽²⁾، ومما يؤكد ذلك ما يلي :

- 1- رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في أفغانستان منذ الخمسينات، عندما طلبت حكومة أفغانستان مساعدات عسكرية، بدعوى أن مثل تلك المساعدات تمثل إثارة خطيرة للسوفييت، الأمر الذي أجبر أفغانستان على طلب المساعدة من الاتحاد السوفيتي⁽³⁾، بمعنى : أن أفغانستان بالنسبة للإدارة الأمريكية حُسمت كمناطق هيمنة سوفيتية.
- 2- وصلت معلومات من السافاك الإيراني، عن عملية محتملة لاحتلال الاتحاد السوفيتي أفغانستان، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تُعر تلك المعلومات أي قيمة⁽⁴⁾.
- 3- رأي أغلب المختصين بالشؤون السوفيتية، وفي طليعتهم (جورج كينان)، أن دخول السوفييت إلى أفغانستان لا يؤثر إطلاقاً في المصالح الحيوية والإستراتيجية الأمريكية⁽⁵⁾.

وفسر جون كولينز (John Collins) عدم وجود قلق أمريكي تجاه تحركات سوفيتية نحو إيران بقوله :

"إنهم على مبعدة من الخليج تتراوح ما بين ست وسبع مئات من الأميال، عبر أراضي إيران الشديدة الوعورة، وجميع حقول النفط تقع على الطرف الغربي من جبال (زغروس) التي تقيم حاجزاً هائلاً دون تلك الحقول النفطية، لذا فإنني اعتقد أن قيام السوفييت بالسعي إلى التحرك من أفغانستان إلى الخليج يشكل في أي يوم من الأيام احتمالاً تافهاً لا يذكر، كذلك لا أتوقع طابوراً من الدبابات يتدفق من القوقاز إلى الجنوب باتجاه الخليج"⁽⁶⁾.

(1) ذكرت دراسة أمريكية أن حكومة أفغانستان كانت حكومة غير فعالة في حملتها؛ لسحق التمرد المتنامي، وتحقيق السيطرة على البلاد، حيث كان هناك خطراً حقيقياً من المنظور السوفيتي بسقوط الحكومة الموالية للسوفييت، ثم تولي حكومة إسلامية معادية لهم، وزاد تصاعد الحماس الإسلامي الذي اكتسح إيران وبلدان المنطقة، من مخاوف السوفييت، من أن تجتاح النزعة الإسلامية السكان المسلمين في جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية، وبناء على ذلك كان تحركهم العسكري إلى أفغانستان. (مجموعة العمل الخاصة بأفغانستان : أفغانستان الغزو السوفيتي، دراسة إستراتيجية (11)، ص12).

(2) شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص89؛عليكم، السياسة السوفيتية تجاه الخليج، ص137.

(3) عبد البديع، أحمد : النضال من أجل أفغانستان، ص219.

(4) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص83.

(5) شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص90.

(6) شيخ الأرض، رباح منير : أزمة الأوبك، ص62.

وأكد على ذلك تقرير للكونجرس الأمريكي، حيث ذكر بالرغم من أن الاتحاد السوفيتي أقل عزلة من الولايات المتحدة الأمريكية عن منشآت الخليج؛ إلا أن قيوداً جغرافية لا تزال تقيد مجال خياراته⁽¹⁾.

كما ذكر (كولينز) : "أن ما تتوقعه الولايات المتحدة الأمريكية هو استمرار السوفييت في تشجيع الخميني، التي في تصوره تدفع البلاد إلى حالة الفوضى، وأن الاتحاد السوفيتي إذا نجح في إنماء جماعة مجندة له داخل إيران، فقد تعتمد تلك الجماعة إلى السيطرة على الحكم، وربما استخدام اتفاقية عام 1921م؛ لدعوة الاتحاد السوفيتي إلى وضع قواته في إيران لاسترجاع حالة الاستقرار ثم الانتقال إلى الخليج دون طلقة رصاص واحدة"⁽²⁾⁽³⁾.

بمعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية خشيت انتقال عدوى السوفييتية، إلى البلدان التي بدت غير مستقرة من خلال الجماعات الموالية للاتحاد السوفيتي، ولا يمكن أن نغفل وجود حزب تودة الشيوعي⁽⁴⁾ في إيران الذي كان له تأثيره في أوضاع إيران أثناء حكم الشاه.

لكن الأهم من ذلك كله أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت بحاجة لإعادة تقييم خططها في المنطقة، ومدى فعاليتها بعد ظهور مدى ضعف الخطط الإستراتيجية الأمريكية في الحفاظ على منابع النفط، بالمقابل قوة التخطيط العسكري السوفيتي⁽⁵⁾.

(1) لمزيد من المعلومات بشأن الصعوبات التي تحد بين الاتحاد السوفيتي والتدخل العسكري في الخليج، أنظر : كولينز، جان م.، ومارك، كلايد ر. : دراسات إستراتيجية (8)، ص 11، 13.

(2) أكد التقرير الأمريكي الصادر عن الكونجرس الأمريكي : أن السوفييت عززوا المراقبة الدائمة لمضيق هرمز، منذ 25 تشرين ثان (نوفمبر) عام 1979م، كرد فعل على التعزيزات الأخيرة للقوات الأمريكية في المنطقة. (لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب : بلدان المحيط الهندي، دراسات إستراتيجية (29)، ص 24).

(3) كولينز، جان م.، ومارك، كلايد ر. : تأمين واردات النفط، دراسات إستراتيجية (8)، ص 13؛ شيخ الأرض، رباح منير : أزمة الأوبك، ص 62.

(4) رأى رئيس المخابرات الأمريكية الأسبق ستانفيلد بورنر (Stanfield Borner)، الذي كان مسؤولاً عن إيران بين عامي 1977 و 1981م، أن الخطر الحقيقي الذي يقلق الغرب هو احتمال تسلم حزب تودة الشيوعي الحكم بعد موت الخميني، كذلك كان رأي الإدارة الأمريكية، لاسيما في وجود (5,500) خمسة آلاف وخمسمائة خبير سوفيتي في إيران، وفي ظل استمرار إرسال السوفييت ألوفاً من الرجال من أصل إيراني، يتكلمون الإيرانية، وملامحهم لا تختلف شيئاً عن الإيرانيين. (البرازي، تمام : يوميات الفضيحة الإيرانية، ص 43).

(5) أكد على ذلك دراسة أعدها مجلس الاقتصاد والأمن القومي عام 1981م، حيث بينت قوة التواجد والتخطيط العسكري السوفيتي من خلال القواعد البحرية والجوية في المنطقة، بالإضافة إلى الاكتفاء الذاتي إلى حد كبير في الطاقة وموارد المواد الخام، خلافاً للأمريكي. (مجلس الاقتصاد والأمن القومي : حرب الموارد ودوائر الأعمال، دراسات إستراتيجية (44)، ص 23).

حيث صرح (كارتر) بقوله : "إن الأمة تمر بوعكة وأزمة ثقة"، وأكدت الشهادة التي ألقاها (جوزيف سيسكو) نائب وزير الخارجية الأمريكي عام 1980م نفس المضمون بقوله : "إن خطر إساءة الحساب كبير اليوم"⁽¹⁾.

لكن رغم الأزمة الأفغانية والتحركات الأمريكية لمواجهة الغزو السوفيتي لأفغانستان؛ إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لها اعتبارات يجب مراعاتها ضمن العلاقات الأمريكية السوفيتية منها :

- 1- حسبت إدارة كارتر حساباً للمكاسب التي حققتها الإدارة في محادثات الحد من الأسلحة النووية (سالت) التي سيعكرها التدخل الأمريكي، بل رأت في تحليلها الأولى للوضع أن التدخل في أفغانستان يعد تدخلاً في منطقة نفوذ سوفيتية⁽²⁾.
- 2- التدخل السوفيتي في أفغانستان جاء في ظرف يشكو فيه الخليج من حالة تضعضع سياسي محلي، ومن فراغ استراتيجي غربي، فالثورة الإيرانية وانعكاساتها على العلاقات الإيرانية الأمريكية والأمريكية العربية والإيرانية العربية الخليجية زعزعت كل المعادلات الأمنية السابقة، والتي ضمنت الأمن والاستقرار لمدة من الزمن⁽³⁾.
- 3- أن التدخل والتصادم مع السوفييت سيعقد المشكلة الإيرانية الأمريكية؛ لأن الطلبة ما زالوا يحتجزون الرهائن في السفارة الأمريكية⁽⁴⁾.

لذلك ظهر الرد الأمريكي على التدخل السوفيتي في أفغانستان، من خلال قيام المسؤولين الأمريكيين بإثارة ضجة عالمية إسلامية وتضخيمها، بشكل ظهر فيه الاتحاد السوفيتي على أنه الخصم الحقيقي للعالم الإسلامي، وليس الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁵⁾⁽⁶⁾، ولم تتجاوز ردود الفعل الأمريكية في التصريح الذي أصدرته إدارة كارتر، بأن ذلك الغزو يعد عملاً عدائياً يهدد سياسة الوفاق، وبعض الإجراءات التي لم تكن ذات فاعلية في وقف العدوان السوفيتي⁽⁷⁾.

(1) شلبي، السيد أمين : من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي، ص20؛ آغا، حسين وآخرين : وثائق، ص164.

(2) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص393.

(3) شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص90.

(4) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص393.

(5) أشد ما أثار استياء السوفييت من الأفكار الأمريكية، أنها حاولت استثمار مفهوم التهديد السوفيتي، الذي لم يكن له وجود في الخليج العربي؛ لتكتيل دول المنطقة في الحلف العسكري المقترح. (العيدروس، محمد حسن : تاريخ الخليج العربي، ص296).

(6) شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص92؛ مجموعة العمل الخاصة بأفغانستان : أفغانستان الغزو السوفيتي، دراسة استراتيجية (11)، ص21.

(7) عبد البديع، أحمد : النضال من أجل أفغانستان، ص223.

واعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على احتجاجات رأي العالم الإسلامي، واللاجئين الأفغان⁽¹⁾، من جراء التدخل السوفيتي للتأثير على الرأي العام العالمي، كما أوصلت القضية إلى الأمم المتحدة⁽²⁾، ووفقاً لما جاء في مذكرات كارتر أنه : "كان بإمكاننا أن نتصرف على أصعدة ثلاثة : عسكري واقتصادي وسياسي، أما العسكري فلا يمكن تصوره، لكننا تمسكنا بمعظم الاقتراحات الأخرى التي طرحت في مجلس الأمن القومي"⁽³⁾.

ثم استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الأزمة؛ لتكثيف وجودها العسكري في المحيط الهندي والخليج العربي؛ بحجة حماية منابع النفط وممراته من الأطماع السوفيتية⁽⁴⁾، ومحاولة ربط المنطقة بمشاريع أمنية للدفاع المشترك؛ لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة⁽⁵⁾.

أجمع المحللون السياسيون الغربيون على اعتبار التدخل السوفيتي في أفغانستان السبب الرئيس؛ لإعادة تقييم الإستراتيجية الأمريكية، والتخلي نهائياً عن مبدأ نيكسون، لأن عملية احتلال أفغانستان كانت الفرصة المناسبة أمام الولايات المتحدة الأمريكية لإعلان الإستراتيجية الجديدة (مبدأ كارتر) التي تبلورت منذ عام 1973م مع حظر النفط العربي، والرد الأمريكي بالتهديد باحتلال آبار النفط، واعتبار منطقة الخليج جزءاً من الحزام الأمني الغربي، والتي اتضحت نهائياً مع انتصار الثورة الإيرانية عام 1979م، وسقوط مبدأ نيكسون مع سقوط الشاه؛ إلا أن الظروف التي رافقت نجاح الثورة، وتنامي الشعور المعادي للولايات المتحدة الأمريكية عند شعوب المنطقة، لم تكن لتسمح للإدارة الأمريكية الإعلان عن إستراتيجيتها الجديدة، خوفاً من زيادة النقمة الشعبية ضد السياسة الأمريكية⁽⁶⁾.

(1) ظهر الإجراء الأكثر حسماً بالنسبة لأمريكا، في تبني دعم المجاهدين في أفغانستان مادياً ومعنوياً، وحث الدول الإسلامية على دعمهم، وتكثيف الدعاية التي تضخم الخطر الشيوعي، ثم كانت الخطوة التي اقترحها (بريجنسكي) في استمالة باكستان؛ لتكون الشريان الذي يغذي المجاهدين الأفغان، ومن هنالك تحولت أزمة أفغانستان من تدخل سوفيتي لفرض حكومة موالية، إلى حرب باردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي. (العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص 393-394؛ ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، ص 274).

(2) للاطلاع على القرارات الدولية بشأن الاحتلال السوفيتي لأفغانستان أنظر : ملحق رقم (5) و(6)، ص 305-306.

(3) كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ص 135.

(4) مجموعة العمل الخاصة بأفغانستان : أفغانستان الغزو السوفيتي، دراسة استراتيجية (11)، ص 20-21؛

شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص 93.

(5) شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص 94.

(6) شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص 94-95.

ثانياً : مبدأ كارتر :

واجهت السياسة الأمريكية في الخليج عدة متغيرات، طرحت نفسها على الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ففي الخليج تصاعدت أحداث إيران بسرعة كبيرة فاقت كل التوقعات؛ لتطرح بشكل نهائي بنظام الشاه، ومعه أهم أعمدة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، طوال عقد السبعينات⁽¹⁾، والذي جسده أيضاً مسألة الرهائن الأمريكية، التي زادت من مخاوف الأمريكيين وحسم الجدل الذي كان قائماً في الأوساط الإستراتيجية الأمريكية حول فعالية مبدأ نيكسون، وحول الخيارات المطروحة في المنطقة، فقد استبعدت وبشكل نهائي فكرة البديل المحلي لإيران، وبدأت تتبلور تدريجياً الصورة الجديدة للسياسة الأمريكية⁽²⁾، وتواكبت الأحداث الإيرانية مع قفزة جديدة لسعر النفط، التي من شأنها أن تضر بالمصالح الأمريكية⁽³⁾.

في الوقت نفسه وبتوازن مثير للأحداث تمت وقائع وتداعيات توقيع المعاهدة المصرية (الإسرائيلية) في عام 1978م، وأخبار التدخل السوفيتي في أفغانستان، معلناً بذلك تغييراً كبيراً في حجم التدخل العسكري السوفيتي ونوعيته داخل البلدان غير الشيوعية في العالم⁽⁴⁾، وظهر أن الغزو السوفيتي لأفغانستان ما تنتظره الولايات المتحدة الأمريكية؛ لإعادة تقييم سياستها، وإنهاء مبدأ نيكسون⁽⁵⁾.

في ضوء تلك المتغيرات⁽⁶⁾ اكتسبت الإستراتيجية الأمريكية في الخليج ملامح جديدة، واضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تقييم إستراتيجيتها ووجودها العسكري في المنطقة⁽⁷⁾، واتخاذ سياسات تدعيم القوى الأمريكية، والحصول على القواعد والتسهيلات، وتطوير إمكانية التدخل المباشر⁽⁸⁾، كما أصبح التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالحفاظ على

(1) حرب، أسامة الغزالي : الإستراتيجية الأمريكية، ص42؛ شوفاني، إلياس : إسرائيل ومشروع كارتر، ص17.

(2) شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص86.

(3) العقاد، صلاح : التيارات السياسية، ص418.

(4) حرب، أسامة الغزالي : الإستراتيجية الأمريكية، ص42.

(5) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص395.

(6) كان هناك عاملاً آخر هو الدعم السوفيتي للقوى المتطرفة، وتواجد الخبراء الألمان الشرقيين والقوات الكوبية في اليمن والقرن الإفريقي. (فضة، محمد إبراهيم : مشكلات العلاقات الدولية، ص55).

(7) Johnson, Maxwell Orme : The Role of U.S. Military Force, P. 145.

(8) حرب، أسامة الغزالي : الإستراتيجية الأمريكية، ص42.

أمن الخليج، من أهم العناصر الإستراتيجية الأمنية لتلك الدول، واتخذ كارتر عدداً من الخطوات الأولية نحو إعادة نهج سياسته الخارجية تجاه موقف السياسة الواقعية⁽¹⁾.

وطرحت عدة بدائل من الاعتماد على القوى المحلية كالسعودية أو القوة العسكرية الأمريكية المباشرة، بل التفكير اتجه إلى (إسرائيل)، أو إنشاء أسطول أمريكي دائم في المحيط الهندي⁽²⁾.

وفي أواسط حزيران (يونيو) عام 1979م، تم استدعاء خبراء الإستراتيجية في إدارة كارتر؛ لوضع الخطوط الرئيسة (لمبدأ كارتر)؛ للتعويض عن (مبدأ نيكسون) الذي فقد صلاحيته⁽³⁾، فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن إدخال القوة العسكرية بشكل مباشر، إنما هو السبيل الفعال الوحيد لمواجهة التصرفات السوفيتية⁽⁴⁾، وكما أعلن (بريجنسكي)، في مقابلة معه قبل أسبوع واحد من إعلان مبدأ الرئيس (كارتر) : أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لاستخدام القوة لحماية "المصالح الحيوية"⁽⁵⁾.

وفي الخطاب الذي ألقاه (كارتر) في 23 كانون ثانٍ (يناير) عام 1980م، دعا فيه إلى حماية المصلحة الوطنية الأمريكية، وإلى تدابير أمنية أقوى، وتخللت الخطاب مجموعة الأفكار والمبادئ التي ستساعد الولايات المتحدة الأمريكية على التحرك في وجه الاتحاد السوفيتي، وقد سميت تلك الأفكار والمبادئ (مبدأ كارتر)⁽⁶⁾، التي وصفت نفط الخليج بأنه مصلحة حيوية يتم الدفاع عنها بأي وسائل ضرورية⁽⁷⁾، وأن أية محاولة من قبل أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي، سيتم صدها بأي وسيلة ضرورية⁽⁸⁾، كما استهدف المبدأ منع وقوع أية هجومات

(1) Hunter , Shireen T. : The Gulf Cooperation Council Security, P. 145; Seliktar, Ofira: Failing the Crystal Ball Test, P. 183.

(2) شاش، طاهر : الإمبراطورية الأمريكية، ص370.

(3) بحيري، مروان : النفط العربي، ص72.

(4) شوربا، جوزيف : تآكل ميزان الأمن، ص8.

(5) Thornton, Richard C. : The Carter Years, P. 518.

(6) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص396؛ تادرس، نهى : حرب الخليج، ص38؛ Seliktar, Ofira : Failing the Crystal Ball Test, P. 183.

(7) كلير، مايكل : ما بعد عقدة فيتنام اتجاهات التدخل الأمريكي، ص34؛ عبد الظاهر، محمود سعيد : النفط في السياسة الخارجية، ص20.

(8) Walt, Stephen M. : Revolution and War, P. 251 ; Johnson, Maxwell Orme : The Role of U.S. Military Force, P. 145 .

سوفيتي على إيران تمهيداً للزحف السوفيتي نحو منطقة الخليج، وبذلك فإن مبدأ كارتر صدر لمنع السوفييت الاستفادة من فراغ السلطة الذي نشأ في أعقاب سقوط الشاه⁽¹⁾.

شكل (مبدأ كارتر) مفاجأة للعالم كله أجمع، وكان أكبر المذهولين شاه إيران الذي اعتقد طوال أزمته مع الثورة أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية خطة للتعامل مع ما يجري له ولمنطقة الخليج، ليكتشف أن ما تقوم به إدارة كارتر لا يعدو أن يكون ردة فعل آنية لم يخطط لها مستقبلاً⁽²⁾.

- قوات الانتشار السريع⁽³⁾ :

شكل إعلان (مبدأ كارتر) إطاراً للتعاون الأمني في الشرق الأوسط، وتقديم الدعم العسكري المباشر عند الحاجة؛ بقصد المساعدة في الدفاع عن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية ضد ما سمي (بالاعتداء السوفيتي)، وبتعزيز الوجود الأمريكي البحري في المحيط الهندي⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

وكانت نقطة الانطلاق لتنفيذ مشروع للفكرة القديمة⁽⁶⁾؛ بإقامة قوات أمريكية تسمى قوات (التدخل السريع)؛ لحماية منطقة الخليج ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية النفطية فيها⁽⁷⁾، والتي عدتها الولايات المتحدة الأمريكية العمود الفقري لتلك السياسة الأمريكية الجديدة، والتي وصل قوامها في ذلك الوقت (100) مائة ألف جندي⁽⁸⁾.

(1) دافيز، دانيال ف، ولنجر، نورمان : تاريخ الولايات المتحدة، ص389؛

Hunter , Shireen T. : The Gulf Cooperation Council Security, P. 145; Green , Jerrold D.: Arab Politics and the Iran-Contra Affair, P. 120.

(2) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص396.

(3) خضعت عملية التدخل العسكري الأمريكي في الخليج لدراسات أمريكية، بسبب العقبات التي تعترضها؛ لكي تتمكن من النجاح منها : التغلب على المسافات الطويلة والطبيعة القاسية لبيئة أرض المعركة، والاستعداد لتعويض غياب المساعدة المحلية الفعالة، للاطلاع على المزيد بخصوص آلية التعامل الأمريكي مع تلك العقبات، أنظر : ريكورد، جيفري : قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري.

(4) عمدت أمريكا منذ عام 1949م إلى إبقاء قوة بحرية شرق أوسطية صغيرة، تكونت في غالب الأحيان من سفينة قيادة ومدمرتين وبارجتين. (الجنة القوات المسلحة في مجلس النواب : بلدان المحيط الهندي والتسهيلات العسكرية، دراسة إستراتيجية(29)، ص24).

(5) المصري، أحمد : التحرك الأمريكي لغزو منابع النفط، ص97.

(6) يُعد مشروع وزير الدفاع الأمريكي روبرت مكنامارا (Robert McNamara) الذي تقدم به إلى الكونجرس الأمريكي في الستينات الفكرة الأولى، لكنه قوبل بالرفض في ذلك الوقت؛ حيث عد البعض أن وجود قوة من هذا القبيل يدفع أمريكا للقيام بدور شرطي العالم، وهو أمر غير مرغوب فيه. (مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص472).

(7) عبد الحي، وليد، وآخرون : مستقبل السياسات الدولية، ص62-63.

(8) حصو، توفيق، وآخرون : قضايا ومشكلات دولية، ص442؛ شاش، طاهر : الإمبراطورية الأمريكية، ص299.

وكان الغرض من (مبدأ كارتر) وإنشاء قوة الانتشار السريع، ردع أي محاولة لاستغلال الاتحاد السوفيتي لفراغ السلطة في إيران⁽¹⁾، وحتى قبل نجاح الثورة الإيرانية بمدة تبلورت إستراتيجية أمريكية جديدة ارتكزت على تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وإيجاد قوة الانتشار السريع؛ لضمان استمرار تدفق النفط⁽²⁾.

وكان ذلك منذ عام 1973م، عندما قطع النفط أول مرة⁽³⁾، حيث دعا إلى العودة إلى أسلوب التدخل المباشر؛ لحفظ مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ثم خفت الأمور ليتحول الأمر إلى تحرك محدود في تأكيد الوجود القديم في الجفير بالبحرين والسعودية وجزيرة مصيرة في عمان⁽⁴⁾.

وتعد أبرز دراسة تضمنت خطة متكاملة للتدخل عسكرياً في مناطق النفط العربي، تلك التي نشرت في آب (أغسطس) عام 1975م، تحت عنوان (آبار النفط كأهداف عسكرية)⁽⁵⁾، ثم أجرى مجلس الأمن القومي الأمريكي في عام 1977م، بإيعاز من كارتر، تحليلاً للوضع العالمي من خلال الظروف الدولية في ذلك الوقت، حيث استخلص المجلس في تقريره إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وقواتها المسلحة ليستا على استعداد كافٍ؛ لتذليل الأزمات الحالية، أو التي قد تنتشب في دول الخليج⁽⁶⁾، وغير كافية لحماية المصالح الأمريكية على نطاق عالمي⁽⁷⁾، وعلى أساس تلك الدراسة؛ أصدر كارتر في تموز (يوليو) عام 1977م، قراراً بتكوين قوات التدخل السريع، أي : قبل الثورة الإيرانية والاحتلال السوفيتي لأفغانستان⁽⁸⁾.

وفي آب (أغسطس) عام 1978م أصدر كارتر الأمر الرئاسي رقم (18)، القاضي بتشكيل فرقة عسكرية للعمل في مناطق التوتر الإقليمي، ولاحقاً تبين أن الخليج سيكون اختصاصها المباشر؛ للأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لتلك المنطقة⁽⁹⁾، وفي أواسط عام 1978م أشارت الدلائل، إلى تعاظم الاهتمام بتعزيز الوجود الأمريكي في المحيط الهندي وبحر العرب والخليج⁽¹⁰⁾.

(1)Walt, Stephen M. : Revolution and War, P. 251.

(2) شكر، زهير : السياسة الأمريكية، ص85، 86.

(3) تادرس، نهى : مبدأ كارتر، ص57؛ غرادوف، فيكتور فينو : قوات التدخل السريع، ص44.

(4) العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج، ص395.

(5) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص270.

(6) عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية، ص82.

(7) مانغولد، بيتر : تدخل الدول العظمى، ص176.

(8) المصري، أحمد : التحرك الأمريكي لغزو منابع النفط، ص98.

(9) عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية، ص111.

(10) بحيري، مروان : النفط العربي، ص51-52؛ عزمي، محمود : قضايا عسكرية، ص188.

وبالرغم من ذلك، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تُعر القضية اهتماماً كبيراً؛ وذلك بسبب الثقة التي وضعتها في القوات المسلحة لشاه إيران، كعامل مؤثر يساعد على الاستقرار، واعترف أحد مستشاري (براون) أن القليل من الاهتمام أعطي لأنواع الأحداث الطارئة، التي قد تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج⁽¹⁾، لكن بعد رحيل الشاه، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة النظر في سياستها تجاه الخليج، فإن الدراسة التي قامت بها حكومة (كارتر) وأشرف عليها (بريجنسكي) خلصت : إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تكون مستعدة للقيام بدور عسكري مباشر في الخليج، ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك ذريعة؛ لتعجيل تنفيذ مخططاتها لإقامة تلك القوات^{(2) (3)}.

وفي لقاء سري في حزيران (يونيو) عام 1979م، قام مجلس الأمن القومي بالتأكيد على المصالح الإستراتيجية الأميركية في منطقة الخليج والمحيط الهندي مع دراسة عمل طرق لحماية إمدادات النفط، بما في ذلك إنشاء قوة للانتشار السريع⁽⁴⁾، واتخذ مجراه بالفعل في شهر تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1979م، عندما استولى الطلاب الإيرانيون على السفارة الأمريكية في طهران⁽⁵⁾، حيث أمر (كارتر) على أثرها بتوسع ضخم في القوات الجوية والبحرية في المنطقة، كما أمر البنتاغون بالإسراع في تطوير قوة الانتشار السريع، وأن يتم اختيارهم من وحدات القتال المختلفة⁽⁶⁾.

-
- (1) مجلة فورتنون الأمريكية : التدخل العسكري في منابع النفط، دراسات إستراتيجية(1)، ص 4.
- (2) أعرب (هارولد براون)، وكان يتحدث كضيف على برنامج واجه الامة في محطة تلفزيونية يوم 25 شباط (فبراير) عام 1979م، عن رأيه : بأن حماية تدفق النفط من الشرق الأوسط هي بوضوح جزء من مصالحنا الحيوية، وأنه يبرر أي فعل مناسب بما في ذلك استخدام القوة، كما تحدث (جيمس شليزنجر)؛ رداً على أسئلة برنامج شركة الاذاعة القومية في التاريخ نفسه، عن إمكانية وجود عسكري أمريكي؛ لحماية المصالح الحيوية الأمريكية في الخليج، وعبر وزير الخارجية (سايروس فانس) والسناتور (فرانك تشيرش) رئيس لجنة العلاقات الخارجية، بمجلس الشيوخ عن عواطف مماثلة في 18 آذار (مارس) عام 1979م، حينما كانا يردان على أسئلة برنامج في محطة الإذاعة الأمريكية (أي.بي. سي). لمزيد من المعلومات حول استخدام أمريكا للخيار العسكري وحماية مصادر النفط في الخليج، أنظر : كولنز، جان م.، ومارك، كلايد ر. : تأمين واردات النفط، دراسات إستراتيجية(8).
- (3) كلير، مايكل : ما بعد عقدة فيتنام اتجاهات التدخل الأمريكي، ص 50؛ عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية، ص 84.

(4) Seliktar, Ofira : Failing the Crystal Ball Test, P. 183.

(5) ذكر تقرير للكاتب الصحفي جاك أندرسون (Jack Anderson) : أن إدارة كارتر فكرت جدياً في غزو إيران، والسيطرة على آبار النفط في خريف عام 1980م؛ باعتبار ذلك آخر ضربة في اللحظة الأخيرة؛ لزيادة فرص إعادة انتخابه، وتوافق ذلك مع حدوث زيادة كبيرة في أعداد قوات أمريكا في المحيط الهندي والخليج العربي. (بويل، فرانسيس أ. : تدمير النظام العالمي، ص 74).

(6) كلير، مايكل : ما بعد عقدة فيتنام اتجاهات التدخل الأمريكي، ص 50-51؛ مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 472.

وأكد براون في 27 كانون أول (ديسمبر) عام 1979م : " أن الوضع الإيراني هو واحد من عدد من الأحداث التي ذكرتها بأنه من الواجب علينا أن نكون قادرين على تحريك قوات بسرعة إما لردع نزاع وأما إن لم ينجح ذلك فلتحقيق الغلبة فيه ⁽¹⁾، وعلى حد رأي مصادر البنناغون : "كانت الحاجة ملحة بعد أن احتل الاتحاد السوفيتي أفغانستان، وبعد أن تفجرت الثورة الإيرانية، فأطاحت بالشاه، ثم أحضرت آية الله خميني" ⁽²⁾، وبحلول آذار (مارس) عام 1980م أعلن عن إنشاء قوة مهام الانتشار السريع المشتركة رسمياً ⁽³⁾⁽⁴⁾.

وهكذا فإن نقطة التحول الرئيسة في السياسة الأمريكية التي جسدها مبدأ نيكسون، كانت في نجاح الثورة الإيرانية واختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة، الذي كان يركز على التفوق العسكري الإيراني.

وبسقوط شاه إيران سقط عملياً مبدأ نيكسون الداعي الى الاعتماد على الحلفاء المحليين، وراح القائمون على السياسة الاميركية يرون في القوة العسكرية السبيل الافضل؛ لحماية المصالح الاميركية، وتبلورت سياسة أميركية جديدة تجاه منطقة الخليج العربي تركز على تعزيز التواجد العسكري في هذه المنطقة، وإيجاد قوة تدخل سريع يضمن استمرار تدفق النفط.

كما أن التدخل العسكري السوفييتي في أفغانستان عزز المخاوف الأمريكية من اندفاع سوفييتي نحو منطقة الخليج، ورأت واشنطن في هذا التدخل الذريعة المناسبة لزيادة تواجدها العسكري في المنطقة، لاسيما أن سقوط شاه إيران سيؤدي الى زعزعة ثقة بعض حلفاء الولايات المتحدة بها.

ويبدو أن انتهاج تلك السياسة كان يندرج أيضاً ضمن القلق الأميركي من تكرار التجربة الإيرانية، والا فلماذا أعلنت انهيار سياستها بسقوط أحد البدائل في منظومة الدعامة المزدوجة؟.

هذا اذا أضفنا اعتبارات أخرى لسياسة البدائل المقترحة لإيران، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقع بين أمرين : الأول أن تكون على علم ودراية بالموقف الداخلي في إيران،

(1) كلير، مايكل : ما بعد عقدة فيتنام اتجاهات التدخل الأمريكي، ص 51.

(2) مصاروة، عبد السلام : قوات الانتشار السريع الأمريكية، ص 37.

(3) للاطلاع على القدرات العسكرية لقوات الانتشار عند إعلان إنشاؤها، أنظر : ملحق رقم (7)، ص 308.

(4) ريكورد، جيفري : قوة الانتشار السريع، ص 101.

وأخفقت في إيجاد الدعامة الأخرى، وذلك يحتم الإدارة الأمريكية على انتهاج سياسة التدخل المباشر من خلال قوات الانتشار السريع.

والثاني : أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية تجهل الوضع الإيراني، وفي كلتا الحالتين؛ فإن التدخل العسكري الأمريكي المباشر سيمثل حلاً للأزمة، لاسيما أن ذلك التوجه كان له بدايته منذ الإدارات الأمريكية السابقة، لكن السياسة الأمريكية في عهد كارتر شهدت اعلانه.

المبحث الثاني

الموقف الأمريكي تجاه الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م

أولاً : أسباب الحرب الإيرانية العراقية عام 1980م :

- 1- النزاعات الحدودية بين إيران والعراق.
- 2- دعم إيران لأكراد العراق.
- 3- اتفاقية الجزائر عام 1975م :

ثانياً : دور الولايات المتحدة الأمريكية في استمرار الخلاف الإيراني العراقي :

- 1- علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع أكراد العراق.
- 2- دور الولايات المتحدة الأمريكية في مساندة الشاه لقضية الأكراد.
- 3- مبررات دعم الولايات المتحدة الأمريكية لأكراد العراق.

ثالثاً : الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م :

- 1- دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الإيرانية العراقية.
- 2- المساعدات العسكرية الأمريكية لإيران أثناء الحرب.

المبحث الثاني

الموقف الأمريكي تجاه الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م

إذا كانت أحداث إيران والتوسع السوفيتي في أفغانستان فرضت على السياسة الأمريكية (مبدأ كارتر)، كذلك فإن أحداث الحرب العراقية الإيرانية فرضت على إدارة (ريغان) المحافظة على إستراتيجية ذلك المبدأ وتطويره، والاستمرار في احتواء منطقة الخليج، وحماية الاستثمارات الأمريكية النفطية الضخمة، ودعم الحرب بما يخدم أهداف تلك السياسة.

أولاً : أسباب الحرب الإيرانية العراقية :

لم تكن الثورة الإيرانية تنتهي بسقوط الشاه حتى قامت الحرب بين إيران والعراق، لتزيد حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج وإيران ذات الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تركزت أسباب الخلاف حول فيما يلي :

1- النزاعات الحدودية بين إيران والعراق :

ورث العراق وإيران بعد الحرب العالمية الثانية جميع مشكلات الحدود التي كانت قائمة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية، بالإضافة إلى العداء القومية بينهما، وفي عام 1937م تم الاتفاق على اعتبار (شط العرب)⁽¹⁾، الذي يعد أنسب منفذ للعراق إلى البحر، تابعاً للعراق على طول امتداده، حيث أكدت الاتفاقية على السيادة العراقية على شط العرب، باستثناء الجزر القريبة من الشاطئ الشرقي، والتي منها جزيرة (عبدان) مع ضمان حرية الملاحة لإيران، بطريقة مفصلة تفصيلاً دقيقاً في الاتفاقية⁽²⁾.

ولم تكن إيران على استعداد للقبول بذلك كحل دائم، الأمر الذي أدى إلى ظهور الخلاف بين الجانبين من وقت لآخر منذ ذلك التاريخ⁽³⁾.

(1) شط العرب : نهر عريض يمتد ما بين التقاء دجلة والفرات حتى رأس الخليج، ويفصل ما بين العراق وإيران، وتقع على الجانب الإيراني أكبر مصفاة للنفط في جزيرة عبدان، ومنذ عهد الدولة العثمانية وضع الشط تحت السيادة العثمانية، ثم ورثها العراق في عهد الاحتلال البريطاني. (العقاد، صلاح : التيارات السياسية، ص419؛ العلمي، محمد : دفاعاً عن السلم، ص36).

(2) محمود، أحمد إبراهيم : التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران، ص120؛ العقاد، صلاح : التيارات السياسية، ص419.

(3) هيلر، مارك وآخرين : التوازن العسكري، ص24.

وعندما قامت ثورة 17 تموز (يوليو) عام 1958م في العراق، فاجأت إيران العراق بمشروع لمعاهدة تحل محل معاهدة 1937م، ولما رفض العراق الطلب الإيراني؛ أعلن الشاه في 19 نيسان (أبريل) عام 1969م إلغاء معاهدة الحدود عام 1937م⁽¹⁾، فارضاً السيطرة الإيرانية على جزء من شط العرب بالقوة المسلحة، وذلك في إطار تكليف الولايات المتحدة الأمريكية للشاه لدور شرطي الخليج⁽²⁾، وظل التوتر قائماً بين البلدين، لدرجة أن القوات الجوية الإيرانية ظلت سنة كاملة في حالة تأهب تام⁽³⁾.

2- دعم إيران لأكراد العراق⁽⁴⁾ :

عندما لم يعترف العراق بإلغاء اتفاقية عام 1937م؛ استخدمت إيران ورقة الأكراد⁽⁵⁾؛ للضغط على الحكومة العراقية، وصارت تزود الأكراد بالسلاح والمال، بالمقابل أثارت العراق عرب (خوزستان) ضد الحكومة الإيرانية⁽⁶⁾.

واستمرت إيران في المرحلة التالية بتزويدهم بالأسلحة والمعدات والخبراء، بحيث لم يتح لنظام الحكم الذاتي الذي توصلت إليه العراق مع الأكراد عام 1970م، أن يُوضع قيد التنفيذ⁽⁷⁾.

وفي عام 1971م، قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، إثر احتلال إيران للجزر العربية⁽⁸⁾، وزاد حدة التوتر الإيراني العراقي، قلق الشاه من توثق العلاقات العراقية السوفيتية، بعد

(1) مهنا، محمد نصر : دليل الخليج العربي، ص 452-453؛ الجميل، سيار : الخلافات العراقية الإيرانية، ص 82.

(2) —، العداء الإيراني للعراق، ص 40؛ برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص 290-291.

(3) مانغولد، بيتر : تدخل الدول العظمى، ص 176.

(4) أكراد العراق : بعد ضم لواء (الموصل) إلى العراق صارت العراق تحتوي على أقلية لغوية تبلغ (14%) من السكان، تتمثل في (1 4/3) مليون من الأكراد الذين تدين غالبيتهم العظمى بالإسلام السني، ولم تُعرف المشكلة الكردية إلا مع انتشار المبدأ القومي في الشرق، ولما هزمت الدولة العثمانية؛ بدأت تطلعاتهم لإنشاء دولة قومية، ثم لجئوا إلى الكفاح المسلح، للمطالبة بحكم ذاتي في إقليم كردستان، بما فيه منطقة (كركوك)، التي تنتج وحدها (70%) من النفط العراقي. (العقاد، صلاح : المشرق العربي المعاصر، ص 284؛ نافعة، حسن : التفاعلات بين الحرب العراقية الإيرانية، ص 42).

(5) للاطلاع على التواجد الكردي في المنطقة أنظر : خريطة الأكراد، ملحق رقم (31)، ص 333.

(6) العقاد، صلاح : التيارات السياسية، ص 420؛ هيلر، مارك وآخرين : التوازن العسكري، ص 24؛

Daniel, Elton L. : The History of Iran, P. 160.

(7) العقاد، صلاح : التيارات السياسية، ص 420.

(8) العلمي، محمد : دفاعاً عن السلم، ص 41-42.

توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين الطرفين في نيسان (أبريل) عام 1972م، وتدفق الأسلحة السوفيتية على العراق⁽¹⁾، وفي شباط (فبراير) عام 1974م، انفجر الوضع على الحدود، وتأزم بين الطرفين، واتخذ مجلس الأمن توصية بتعيين ممثل دولي؛ لدراسة المشكلة⁽²⁾.

3- اتفاقية الجزائر عام 1975م :

في آذار (مارس) عام 1975م ومن خلال الوساطة الجزائرية؛ تم عقد اتفاقية الجزائر، ضمن مؤتمر منظمة البلدان المصدرة للبترول (الأوبك) في الجزائر العاصمة⁽³⁾، حيث قام كل من الرئيس العراقي والنشاه رسمياً بحل جميع الخلافات الحدودية القائمة، واتفقا على الحفاظ على أمن الحدود، وتم منح الإيرانيين حقوق حرية الملاحة في شط العرب⁽⁴⁾، وتنازلت العراق عن سيادتها على نصف منطقة شط العرب؛ فأصبحت السيادة مشتركة بين الدولتين⁽⁵⁾، وأثبتت الاتفاقية بشكل أساس الهيمنة الإيرانية في شؤون الخليج⁽⁶⁾.

وامتنعت إيران عن مساندة الأكراد في العراق، وأبلغ النشاه الأكراد في 12 مارس (آذار)، أنه تم توقيف كافة أشكال الدعم، وبناء عليه كان قرار (مصطفى البرازاني)⁽⁷⁾ لإنهاء الثورة الكردية⁽⁸⁾.

شكلت اتفاقية الجزائر عامل تهدئة واستقرار في العلاقات الإيرانية العراقية، واستمر ذلك حتى قيام الثورة الإسلامية في إيران⁽⁹⁾.

(1) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص 291.

(2) مهنا، محمد نصر : دليل الخليج العربي، ص 453.

(3) العلمي، محمد : دفاعاً عن السلم، ص 42؛ العقاد، صلاح : التيارات السياسية، ص 420؛ الجميل، سيار : الخلافات العراقية الإيرانية، ص 83؛ محمود، أحمد إبراهيم : التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران، ص 120.

(4) Stansfield, Gareth R. V. : Iraqi Kurdistan, P. 77; Simons, Geoff : Iraq : From Sumer to Saddam, P. 303.

(5) زهران، جمال : الصراع العراقي الإيراني، ص 119؛ هيلر، مارك وآخرين : التوازن العسكري، ص 24.

(6) Daniel, Elton L. : The History of Iran, P. 160.

(7) مصطفى البرازاني : من أبرز زعماء الحركات الكردية منذ الأربعينات، بحيث اقترنت الحركة الكردية باسم مصطفى البرازاني، قاد تمرد المسلح ضد العراق ما بين عامي 1943 و 1945م، ودعمته بريطانيا في تلك المرحلة؛ لإضعاف الجيش العراقي، ثم تطورت مطالب البرازاني إلى مطالب قومية تختص بالوجود الكردي في المنطقة، وذلك بفضل نشاط عدد من الضباط والمتقنين الأكراد، الذين عملوا في حزب هيو القومي، وقد هرب (البرازاني) إلى منطقة (ماهاباد) الكردية، بعد قيام القوات المسلحة العراقية بالهجوم على الأكراد . (الحاج، عزيز : القضية الكردية في العراق، ص 14-15).

(8) زهران، جمال : الصراع العراقي الإيراني، ص 119؛ هيلر، مارك وآخرين : التوازن العسكري، ص 24؛

Stansfield, Gareth R. V. : Iraqi Kurdistan, P. 79؛ Mojab, Shahrzad : No Safe Haven, P. 116.

(9) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص 291.

- الموقف الأمريكي من اتفاقية الجزائر عام 1975م :

عندما رتب الرئيس الجزائري (هواري بن مدين) لاتفاقية الجزائر، وتمت الموافقة من قبل الشاه، ظهر خلاف بين السياسيين حول موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاقية.

فريق منهم وجد أن الولايات المتحدة الأمريكية استنكرت الاتفاقية، وأعربت عن استيائها، والتحول في سياسة الشاه، وانهيار الخطة الأمريكية، التي تبلورت أثناء زيارة (نيكسون وكيسنجر) لإيران⁽¹⁾.

وآخر وجد أن الاتفاقية كانت بوجود (هنري كيسنجر)، وزير الخارجية الأمريكي - كأحد اللاعبين على الساحة - وأن الولايات المتحدة الأمريكية وإيران قررتا أن الوقت قد حان للتوصل إلى تسوية مع بغداد، وكذلك - وبطبيعة الحال - يمكنهما في نفس الوقت التخلص من الأكراد⁽²⁾.

لكن ما يجب التنويه له أن دعم الأكراد من خلال التصريحات الأمريكية لم يكن صلب المصلحة الأمريكية، لذلك فإن الأرجح أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية أيدت الاتفاق، بحكم حصول إيران على سيادتها في منطقة شط العرب الهامة للولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً : دور الولايات المتحدة الأمريكية في استمرار الخلاف الإيراني العراقي :

ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في زيادة الخلاف بين إيران والعراق، وتجلّى ذلك في دعم الموقف الإيراني تجاه قضية الأكراد في العراق، ومساعدتها له، لاسيما أن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الأكراد بدأت منذ تولى (البرازاني) قيادة الأكراد، حيث طالب الولايات المتحدة الأمريكية بدعمه ضد النظام العراقي.

1- علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع أكراد العراق :

بدأ الاطلاع الأمريكي على الوضع الكردي في نهاية الستينات، عندما اشتد الصراع بين الحكومة العراقية والأكراد، حيث ساندت الولايات المتحدة الأمريكية الحركة الكردية بزعامة مصطفى البرزاني، ووفرت له المال والسلاح بشكل سري⁽³⁾.

واتصل البرزاني بالعديد من أعضاء الكونجرس، وبصفة خاصة النائب الديمقراطي عن ولاية فلوريدا الأمريكية، ورئيس اتحاد نقابات العمال، وذلك في محاولة منه؛ لإقناع الولايات

(1) هيكمل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص 137-138؛

Sick, Gary : The Middle East and the United States, P. 279.

(2) Simons, Geoff : Iraq : From Sumer to Saddam, P. 303.

(3) مخيمر، أسامة : علاقة الأكراد بالولايات المتحدة، ص 134.

المتحدة الأمريكية بالتدخل لدى الحكومة العراقية؛ لتحسين أوضاع الأكراد العراقيين، ووقف تهجيرهم من مناطقهم الزراعية الخصبة إلى المناطق الصحراوية⁽¹⁾.

كما طلب البرزاني المساعدات العسكرية الأمريكية، من خلال اتصالات تمت بينه وبين وكالة المخابرات الأمريكية؛ بهدف مساعدته ضد النظام العراقي.

ففي تقرير عن وكالة المخابرات المركزية ونشاطاتها عام 1975م، قُدم للكونجرس الأمريكي، عُرِض فيه : أن رئيس وكالة المخابرات المركزية في إيران، يُقر أن البرزاني اتصل به في آب (أغسطس) عام 1971م، طالباً العون في صراعه ضد الحكومة العراقية المركزية في بغداد، على أساس أن الحكومة العراقية تحالفت مع السوفييت، وأوضح التقرير أنه تم إرسال المطالب الكردية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في آذار (مارس) عام 1972م، وتقارير عن احتياجات البرزاني، مع توصية بضرورة تلبيتها⁽²⁾ (3).

وكان البرزاني يحاول بتلك الاتصالات الاستفادة من الرأي القائل : إن تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن مساعدة الأكراد في العراق ما زال محل جدل في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها⁽⁴⁾.

2- دور الولايات المتحدة الأمريكية في مساندة الشاه لقضية الأكراد :

أثار الشاه مع الولايات المتحدة الأمريكية قضية الأكراد، في الزيارة التي قام بها (نيكسون وكيسنجر) لإيران عام 1972م، حيث أوضح لهما : أنه يرى، مع تزايد التزاماته في الخليج فلا بد من تحييد العراق، وبناء على ذلك الاتفاق أكد الشاه (لمصطفى البرزاني) : أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقدم له المساعدة، وأضاف بأنه إذا ظهرت أية مشاكل بخصوص تمويل المعونة، فإنه

(1) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 442.

(2) اختلف الموقف الأمريكي في الستينات عن مرحلة السبعينات بالنسبة لقضية الأكراد، حيث ذكر الصحفي الأمريكي دانا آدمس سميث (Dana Adams Smidt) : أن (مصطفى البرزاني) قابل السفير الأمريكي (جورج آلان)، واستفسر منه إمكانية لجوء الأكراد إلى أمريكا، وذكر (البرزاني) للصحفي، أن السفير الأمريكي أغلق الباب في وجهه، مفسراً ذلك الموقف بأن أمريكا تُعد (البرزاني) وحركته أدوات سوفيتية. (الحاج، عزيز : القضية الكردية في العراق، ص 19).

(3) هيكمل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص 136.

(4) مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص 442.

على استعداد لأن يصبح مسؤولاً عنها، وأخبر نيكسون الشاه أثناء الزيارة، بأنه سيبحث القضية باهتمام عند عودته للولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

وفي أول حزيران (يونيو) عندما أعلنت الحكومة العراقية تأميم كل العمليات الخاصة بالنفط، اتصل (نيكسون) في 16 حزيران (يونيو) (بالشاه)؛ ليخبره : بأنه سيرسل إليه مبعوثاً معه رده على طلبه بخصوص الأكراد، قابل مبعوث نيكسون الشاه، وبين تقريره الذي حمله مضمون الرسالة، ومؤداها : أن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لمساعدة الأكراد، إكراماً لحليف وفي (إيران)، شعر أنه مهدد من قبل عدوه التقليدي العراق⁽²⁾، واعتماداً على التقارير المنشورة بلغت قيمة العون الأمريكي (106) مائة وستة ملايين دولار⁽³⁾.

كما نسقت الولايات المتحدة الأمريكية مع الشاه الإيراني تسليح الأكراد ودعمهم بمعاونة (إسرائيل)⁽⁴⁾، بحيث اعتمدوا بشكل متزايد على الإمدادات والمساعدات الإيرانية⁽⁵⁾.

أدى ذلك الإفراط في دعم الشاه للأكراد، إلى إرسال مبالغ كبيرة من أموال وكالة الاستخبارات المركزية، وحسب شهادة أحد زعماء الأكراد بعد توقيع اتفاقية الجزائر أن الأكراد لديهم على الأقل (150) مائة وخمسين مليون دولار أمريكي⁽⁶⁾.

3- مبررات دعم الولايات المتحدة الأمريكية لأكراد العراق :

هدف (نيكسون والشاه) من مساعدة الأكراد إثارة القلاقل للعراق فحسب، لأنه لا الولايات المتحدة الأمريكية ولا الشاه أرادا للأكراد النجاح في حربهم ضد العراق، بل استنزاف

(1) هيكمل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص 136.

Sick, Gary : The Middle East and the United States, P. 279

(2) هيكمل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص 137.

(3) مانغولد، بيتر : تدخل الدول العظمى، ص 176؛ السلطان، جمال مصطفى عبد الله : الإستراتيجية الأمريكية، ص 374.

(4) حصل الأكراد على الدعم التقني (الإسرائيلي)، في مقابل دعمهم (لإسرائيل) خلال حرب عام 1967م، وذلك عن طريق إجبار وحدات من الجيش العراقي للانتشار في كردستان، وأعربت الحكومة العراقية آنذاك عن قلقها بشأن تورط وانخراط الأكراد مع ثلاثة قوى مهددة لنظامها، وهم أمريكا وإيران و(إسرائيل).

(Stansfield, Gareth R. V. : Iraqi Kurdistan, P. 76).

(5) حسن، إبراهيم محمد : الصراع الدولي، ص 99؛

Mojab, Shahrzad : No Safe Haven, P. 116; Stansfield, Gareth R. V.: Iraqi Kurdistan, P. 76.

(6) Hoff, Joan: Nixon Reconsidered, P. 264; Stansfield, Gareth R. V.: Iraqi Kurdistan, P. 79.

الموارد العراقية⁽¹⁾، كما هدفت الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على العراق؛ لإخراجه من تحالفه مع الاتحاد السوفيتي والاستجابة للتوجهات الأمريكية الإيرانية⁽²⁾،

وأكد ذلك تقرير لنيكسون، الذي ذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت تزويد الأكراد بالمساعدة التي تكفي لجعلهم مصدر قلق وضيق للعراق فحسب⁽³⁾.

كذلك لئلا يحقق الأكراد انتصاراً كاملاً على العراق، الأمر الذي سيمكنهم من المطالبة بشيء من الاستقلال؛ مما يسبب كثيراً من الحرج لإيران، التي توجد فيها أقلية كردية كبيرة⁽⁴⁾.

إلا أنه لا يجب إغفال أهدافاً أخرى للإدارة الأمريكية، والتي تجلت أثناء حرب تشرين ثاني (أكتوبر) عام 1973م، والدور الإيراني في نجاح اتفاقيات وقف إطلاق النار بين مصر و(إسرائيل)، بعد عمليات الاشتباك التي دعمها الشاه على الحدود الكردية، في محاولة لإشغال العراق، كما سبق الحديث عنه.

لذلك لم يستند الدعم الأمريكي للأكراد العراقيين إلى اقتناع الإدارة الأمريكية، بعدالة القضية الكردية أو مشروعية مطالب الأكراد، إنما جاء ذلك الدعم لتحقيق مصالح أمريكية، وذلك دعا لوصف الموقف الأمريكي من قضية الأكراد، وفقاً لتقرير تسرب من الكونجرس أفاد أنه "حتى في سياق العمل السري، فإن عملنا هو عمل ساخر"⁽⁵⁾.

وعلى الرغم من وعد (كيسنجر) في المجلد الأول من مذكراته : أنه سيشرح في كتاب آخر تلك السياسة، إلا أنه لم ينوه حول ذلك الأمر حتى في المجلد الثاني، وما وُجد من معلومات إنما هو تبرير (كيسنجر) للقضية الكردية في واحدة من الكتابات، التي نشرت في عام 1979م، وكتابات (نيكسون) اللاحقة تجاهلت تماماً سوء استخدام الأكراد باعتبارهم رهن جيوسياسي⁽⁶⁾؛ مما يؤكد عدم وجود تبريرات منطقية؛ للإدارة الأمريكية تجاه دعم الأكراد.

وفي العموم هدفت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأكراد، إلى الحفاظ على الوضع الراهن؛ من أجل تأمين مصالحها الحيوية، وهي سياسة مستمرة جداً حتى يومنا هذا⁽⁷⁾.

(1) Hoff, Joan : Nixon Reconsidered, P. 264.

(2) مخيمر، أسامة : علاقة الأكراد بالولايات المتحدة، ص134.

(3) رسول، فاضل : العراق إيران أسباب وأبعاد، ص22.

(4) هيكمل، محمد حسنين : مدافع آية الله، ص137.

(5) رسول، فاضل : العراق إيران أسباب وأبعاد، ص22؛

Hoff, Joan: Nixon Reconsidered, P. 264.

(6) Hoff, Joan: Nixon Reconsidered, P. 264.

(7) Stansfield, Gareth R. V.: Iraqi Kurdistan, P. 76.

إن ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية الأكراد يندرج ضمن ما اصطلح تسميته، الحفاظ على توازن القوى في المنطقة؛ وذلك من خلال إدارة الأزمة بدفع قوى محلية للحفاظ على ذلك التوازن.

وشكلت القضية الكردية في توجهاتها أهم محور للحفاظ على التوازن الإيراني العراقي في المنطقة، وهي سياسة حرصت الولايات المتحدة الأمريكية عليها؛ لتحقيق أهدافها في المنطقة، والسيطرة على مناطق منابع النفط.

ثالثاً : الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م :

عادت الخلافات من جديد بين إيران والعراق بعد انتصار الثورة الإيرانية، خاصة أن العراق شعر بمهانة اتفاقية الجزائر عام 1975م⁽¹⁾، وأنه اضطر لقبول الاتفاق؛ ليتخلص من انشغال جيشه، وهدر طاقته وإمكاناته الاقتصادية، واستخدامها في حروب مع المتمردين الأكراد⁽²⁾، في المقابل أعلن النظام الإيراني جهراً، بأنه يرفض اتفاقية الجزائر، وادعى أنها مجحفة بحق إيران، وأن الشاه اضطر للتنازل عن أراضي إيرانية للعراق في المناطق الجنوبية، لقاء وقف الحملات الإعلامية ضده، التي كان يبثها راديو بغداد باللغة الفارسية⁽³⁾

وطالب العراق بضرورة استئناف المفاوضات بين الدولتين؛ للاتفاق على المشكلات القائمة بين الدولتين، بما يضمن عودة منطقة (شط العرب) إلى السيادة العراقية، لكن إيران رفضت ذلك، وطالبت بتأجيل النظر في تلك الأمور إلى أجل غير مسمى⁽⁴⁾، مما دفع صدام حسين إلى إلغاء اتفاقية الجزائر، في أيلول (سبتمبر) عام 1980م من جانب واحد، ومزق النسخة العراقية منها أمام ملايين من مشاهدي التلفاز، معلناً عودة ما اعتبره نهراً عراقياً إلى أصحابه الشرعيين⁽⁵⁾، كما طالب بتحرير منطقة عربستان أو خوزستان، والجزر العربية الثلاث في الخليج، لكن السلطة الإيرانية الجديدة تمسكت بحقها في شط العرب، ونادت بقيام دولة إسلامية في العراق⁽⁶⁾.

(1) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص 291؛ العقاد، صلاح : التيارات السياسية، ص 420؛ نوفل، سيد : الحرب العراقية الإيرانية، ص 5؛ محمود، أحمد إبراهيم : التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران، ص 120.

(2) حسن، إبراهيم محمد : الصراع الدولي، ص 98.

(3) —، العداء الإيراني للعراق، ص 37.

(4) زهران، جمال : الصراع العراقي الإيراني، ص 119.

(5) مهنا، محمد نصر : دليل الخليج العربي، ص 453؛ نوفل، سيد : الحرب العراقية الإيرانية، ص 5؛ سكوفيلد،

ريتشارد : الخلاف حول جزر الخليج، ص 12.

(6) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص 291.

وفي 22 أيلول (سبتمبر) عام 1980م، أطلق العراق هجومه المفاجئ ضد الأراضي الإيرانية؛ مما أدى إلى قيام الحرب بين إيران والعراق⁽¹⁾.

1- دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الإيرانية العراقية :

سميت الحرب الإيرانية العراقية (بحرب البترول)؛ للدلالة على أهمية العامل النفطي كمحور هام من محاور الصراع إقليمياً ودولياً، فعلى الصعيد الإقليمي وبعيداً عن الاعتبارات الدينية والخلافات السياسية والأيدلوجية، التي كانت السبب المباشر في قيام الحرب، فإن النفط والتحكم في مساره : إنتاجاً وتسعيماً وتسويقاً كانا من أهم أهداف الصراع الإيراني العراقي⁽²⁾.

وعدّ المحللون الإستراتيجيون أيضاً أن النفط من أهم عوامل النزاع في الحرب الإيرانية العراقية؛ لأن شط العرب المتنازع عليه يعد المنفذ الوحيد للعراق على مياه الخليج والمحيطات، وذو أهمية إستراتيجية؛ لكونه وسيلة ممتازة للملاحة وعبور السفن الكبرى؛ لنقل النفط من الموانئ العراقية⁽³⁾، حيث قامت على الضفاف الشرقية (90%) من المنشآت النفطية العراقية، وعلى الضفة الغربية تشكل حقول النفط (50%) من إنتاج البلاد⁽⁴⁾.

ومن جهة أخرى، فإن القيادة الجديدة في إيران لم تتخل عن أهداف الشاه، في فرض الزعامة على دول الخليج، بل تمسكت بشط العرب والجزر العربية، ونادت بسقوط النظام العراقي، وإقامة الدولة الإسلامية⁽⁵⁾.

وبالرغم من الموقف العلني، بالتزام الدولتين - الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي - الحياد تجاه الصراع، كما أعلن عنه وزيراً خارجية البلدين، إثر اجتماعهما في بداية الحرب، إلا أن كل طرف حاول التحرك بما يتوافق ومصالحه⁽⁶⁾.

حيث بدأ الموقف الأمريكي بإظهار الحياد في أول الحرب، حيث صرح كارتر في 23 أيلول (سبتمبر) عام 1980م بقوله : " إننا نأمل في إمكانية حل النزاع سلمياً، وعلى وجه السرعة، بمساعدة المؤسسات الدولية"، وطالب الاتحاد السوفيتي والدول الأخرى بعدم التدخل،

(1) لورنس، هنري : اللعبة الكبرى، ص337.

(2) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص291.

(3) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص292.

(4) ميكال، بيار : تاريخ العالم المعاصر، ص513.

(5) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص293.

(6) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص294.

وفي محاولة لمنع تأثير أزمة الحرب على أزمة الرهائن سلبياً، وبعثت الولايات المتحدة الأمريكية عبر طرف ثالث، إلى المسؤولين الإيرانيين برسالة مفادها : أنه لا علاقة للولايات المتحدة الأمريكية بالنزاع، ثم انتقلت تصريحات (كارتر) إلى إظهار معارضة استمرار القتال، الذي قد يؤدي إلى تفتيت إيران، وصرح (كارتر) بذلك، وكان واضحاً أن وعود (كارتر)، ومحاولاته التقرب إلى إيران زادت بسبب اقتراب موعد الانتخابات⁽¹⁾.

وعلى خلاف ذلك فقد رأى المحللون السياسيون، أن الولايات المتحدة الأمريكية لها دور في تحريك ذلك النزاع⁽²⁾، من خلال مراكز الاستخبارات والمعلومات الأمريكية و(الإسرائيلية)، التي نشطت؛ لتعميق الشكوك المتبادلة بين النظام العراقي والنظام الإيراني الجديد، مستغلة حادثة طرد العراق (للخميني) من أراضيها⁽³⁾.

كما أدت دور المحرض والمشجع للعراق لإثارة الحرب⁽⁴⁾، بتزويدها العراق بمعلومات زائفة، أو على الأقل مبالغ فيها عن نقاط الضعف في القوات الإيرانية المسلحة⁽⁵⁾، وإمكانية انهيار سريع لنظام الخميني عام 1980م⁽⁶⁾، ونجحت في ذلك، بعد تسريب المخابرات الأمريكية تلك المعلومات عن طريق السعودية، فقد كانت الطائرات الأمريكية للإنذار والمراقبة، المرابطة في السعودية للغرض المزعوم من حق الدفاع عن النفس الشرعي لذلك البلد، تزود العراق بالمعلومات المخبرانية التي تجمعها عن القوات الإيرانية⁽⁷⁾.

كما أشارت تلك المعلومات أيضاً إلى أن القوات المسلحة الإيرانية، تهاوت نتيجة عمليات التطهير التي اتخذها النظام الجديد، وخاصة بين ضباط سلاح الطيران المعروفين بولائهم للشاه⁽⁸⁾.

وقد عزي سبب رغبة السياسة الأمريكية في قيام الحرب إلى جملة من الأسباب منها :
أ- كانت العراق وإيران عضوين متشددتين في (الأوبك)، طالبا باستمرار رفع أسعار النفط، مقابل الدول المعتدلة كالسعودية، التي خدمت سياستها النفطية المصالح الأمريكية⁽⁹⁾، فقد

(1) تادرس، نهى : حرب الخليج، ص 42، 47.

(2) Khalidi, Rashid : Sowing Crisis, P. 32.

(3) نافعة، حسن : التفاعلات بين الحرب العراقية الإيرانية، ص 46.

(4) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص 84.

(5) بهلوان، سمير : قراءة في الحرب العراقية الإيرانية، ص 268.

(6) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص 84.

(7) بويل، فرانسيس أ. : تدمير النظام العالمي، ص 74-75.

(8) العقاد، صلاح : التيارات السياسية، ص 419.

(9) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص 295.

اتخذت الدول النفطية في منظمة الأوبك، ومن بينها إيران والعراق قراراً بتخفيض إنتاج النفط؛ للتمكن من رفع سعره بدرجة مبالغ فيها، بحيث تجاوز سعر البرميل (30) دولار، لكن الحرب أدت الحرب إلى ما استهدفته الولايات المتحدة الأمريكية من انخفاض حاد في السعر، حتى هبط في أواخر النزاع إلى أقل من (15) دولار، وصار يباع بخصومات نزلت به إلى (10 أو 9) دولارات⁽¹⁾.

ب- إيران والعراق دولتان لا يمكن التحكم بهما، ومتنافستان في المنطقة، وجعلهما مشغولتين بالحرب، وتقويضهما سيجعلهما قابلتين للتوجيه والتحكم والسيطرة⁽²⁾، حيث أكدت تقارير لجنة العلاقات في الخارجية بالكونجرس على ضرورة أن يكون العراق منشغلاً باستمرار في صراعات خارجية؛ كي لا تتاح له الفرصة الكافية؛ لتحقيق أي من أهدافه التخريبية - على حد تعبير التقارير-، وافترضت التقارير أن يخرج العراق من صراعه مع إيران منهوك القوى سياسياً وعسكرياً، وأن يوجه ما لديه من موارد اقتصادية لأغراض التنمية الداخلية لمرحلة ما بعد الحرب مع إيران، كما افترضت التقارير أن توجيه الموارد الاقتصادية العراقية سوف يحجم من تطلعات العراق لزيادة نفوذه في دول العالم الثالث⁽³⁾.

ت- أن إيران تشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي، وأنها حسب زعم الولايات المتحدة الأمريكية، مصدر للأصولية الإسلامية، كما اتخذت بعد الثورة موقفاً متشدداً من (إسرائيل)، وسياستها التوسعية في المنطقة، ومن نهجها في عملية السلام⁽⁴⁾، كما تُعد مصدراً لتصدير الثورة الإسلامية إلى البلدان المحيطة.

ث- أحدثت الحرب توتراً في العلاقات الإيرانية العربية، التي تحسنت إثر نجاح الثورة الإيرانية، وتأييدها للقضية الفلسطينية، وقيام التحالف الإيراني الفلسطيني، وما شكله من تهديد للسياسة الأمريكية في الخليج العربي، وتحديداً مصالحها النفطية في المنطقة⁽⁵⁾.

ج- رغبت الولايات المتحدة الأمريكية في استثمار الحرب، ريثما تستكمل استعدادها للتدخل العسكري في الخليج، والهيمنة على نفطه وعلى موقعه الاستراتيجي، كما اعتقدت أن الحرب قد تعجل بإطلاق سراح الرهائن في إيران⁽⁶⁾.

(1) العقاد، صلاح : التيارات السياسية، ص419.

(2) أسيري، عبد الرضا : الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية، ص70-71.

(3) بكري، محمود : جريمة أمريكا في الخليج، ص85.

(4) بهلوان، سمير : قراءة في الحرب العراقية الإيرانية، ص267.

(5) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص295.

(6) طایل، فوزي محمد : آثار تفكك الاتحاد السوفيتي، ص76؛ بويل، فرانسيس أ. : تدمير النظام العالمي، ص74.

لذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن في استمرار الحرب مصلحة لها ولحلفائها، شرط ألا تمتد إلى مناطق أخرى، وألا تهدد النفط وممراته⁽¹⁾، حيث كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس، الحفاظ على لعبة توازن القوى بين إيران والعراق، القائمة على السماح لبناء قوة إحداهما؛ لموازنة القوة الأخرى⁽²⁾.

كما أشارت كافة التقارير الصادرة عن البيت الأبيض : إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد خروج إيران منتصرة من الحرب؛ لأن النتيجة الأولى ستكون تصدير الثورة الإيرانية إلى الدول الخليجية، ومن ثم يتهدد نظام الحكم في تلك الدول، ومن ثم سيقطع الحكام الجدد للخليج النفط عن الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل عسكرياً لمنع الوصاية الإيرانية على دول الخليج، فإن ذلك سيتطلب نقل قوات وإمدادات عسكرية كبيرة للمنطقة⁽³⁾.

كما أنها لا تريد بروز العراق كقوة مهمة، حيث عارضت قيام دولة قوية في منطقة الخليج يمكنها أن تهدد الدول الأخرى المنتجة للنفط، وتفرض إرادتها على المنطقة⁽⁴⁾، وقد أوضح رئيس قسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي ذلك بقوله : " نحن لا نريد للعراق أن يكسب الحرب، كما أننا لا نريد للعراق أن يخسر، فنحن في الحقيقة لسنا سذج، فقد كنا نعرف صدام حسين؛ إلا أنه يخلصنا⁽⁵⁾."

واستناداً إلى ما صرح به وزير الخارجية الأمريكية (هنري كيسنجر) حين قال : " هذه أول حرب في التاريخ نتمنى ألا يخرج فيها منتصر، وإنما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزومين"، وفي موقف آخر صرح : "أنه من المؤسف أن الحرب قد تنتهي بخسارة أحد الطرفين فقط"⁽⁶⁾.

ويستدل من وقائع الحرب ما أكد ذلك الرأي، فعندما كان مسار الحرب يميل لمصلحة العراق، كانت المساعدات والأسلحة تأتي إلى إيران، والعكس صحيح⁽⁷⁾.

(1) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص294.

(2) توفيق، سعد حقي : علاقات العرب الدولية، ص40.

(3) بكري، محمود : جريمة أمريكا في الخليج، ص76.

(4) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص85.

(5) Gareau, Frederick H. : State Terrorism and the United States, P. 176.

(6) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص295؛ بهلوان، سمير : قراءة في الحرب العراقية الإيرانية، ص267.

(7) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص295؛ بويل، فرانسيس أ. : تدمير النظام العالمي، ص90.

ففي الوقت الذي كانت إيران تستعيد توازنها، وتقوم بهجمات ناجحة ضد القوات العراقية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسارع بمساعدة العراق، بما يسمح بإطالة أمد الحرب على النحو الذي يخدم الأهداف الأمريكية⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت رسمياً الحياد حيال الحرب العراقية الإيرانية، إلا أنها مالت بشكل ملحوظ تجاه الجانب العراقي، في أغلب سنوات الثمانينات⁽²⁾⁽³⁾، حيث زودت العراق ببعض الاستخبارات الفضائية، حول مواضع وتحركات القوات الإيرانية، وسربت المال سراً لصدام حسين بشكل غير مباشر، وفي نفس الوقت حرصت على ألا تسمح للعراق بتحقيق نصر عسكري حاسم؛ لأن ذلك لا يخدم سياستها⁽⁴⁾.

وفي عام 1982م، أزلت الولايات المتحدة الأمريكية اسم دولة العراق من قائمة الدول التي تعتبرها داعمة للإرهاب الدولي، وبدأ مسئولون رفيعو المستوى من الولايات المتحدة الأمريكية بزيارة بغداد في أواخر عام 1983م، وفي وقت لاحق مدت الولايات المتحدة الأمريكية العراق بما يقرب من (2) مليار دولار، على شكل اعتمادات سلعية (اعتمادات لتمويل السلع/البضائع)، وبدءاً من عام 1984م، أصبح من المعروف على نطاق واسع أن العراق يستفيد من معلومات استخباراتية، تم توفيرها من خلال مصادر أمريكية، بالإضافة إلى أن (صدام حسين) نفسه قال بشكل قاطع في أيار (مايو) عام 1984م، إن العراق يستخدم معلومات استخباراتية مصدرها من طائرات (الأوكس)، التي قادها الطيارون الأمريكيون المقيمون في السعودية، وفي 26 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1984م، أعادت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل علني العلاقات الدبلوماسية مع العراق⁽⁵⁾.

(1) نافعة، حسن : التفاعلات بين الحرب العراقية الإيرانية، ص46.

(2) ظهر التهديد الإيراني في المنطقة، خاصة بعد انتصارها العسكري في شبه جزيرة الفاو في أوائل العام 1986م، مما دفعها للميل إلى جانب العراق من أجل منع النصر الإيراني في الحرب، حيث كان يبدو من الممكن في ذلك الوقت أن تهزم إيران العراق، والهيمنة على المنطقة سياسياً وعسكرياً، لذلك فالسلام الإيراني في 1986-1987 يمكنه أن يهدد المصالح الأمريكية الإقليمية.

(Yetiv, Steve A.: America and the Persian Gulf, P. 73).

(3) Yetiv, Steve A.: America and the Persian Gulf, P. 73؛ Gareau, Frederick H.: State Terrorism and the United States, P. 176.

(4) نافعة، حسن : التفاعلات بين الحرب العراقية الإيرانية، ص46؛

Moeller, Susan D.: Compassion Fatigue, P. 251؛ Vorys, Karl von: American Foreign Policy, P. 53

(5) Gareau, Frederick H.: State Terrorism and the United States, P. 176.

واستمرت تلك السياسة حتى نهاية الحرب، ففي 17 مايو (أيار) عام 1987م، عندما تعرضت السفينة الحربية الأمريكية؛ لهجوم بواسطة طائرة تابعة لسلاح الجو العراقي، وعلى الرغم من الأدلة التي أثبتت إدانة العراق بهذا الخصوص، فقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على التفسير العراقي، بأن الحادث وقع عن طريق (الخطأ)، ووعد العراق بدفع (27) سبعة وعشرين مليون دولار كتعويضات لعائلات البحارة، والتي دفعها العراق على مدار ثلاث سنوات⁽¹⁾.

كذلك استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب للتركيز على مخاطرها على أمن الإمدادات النفطية، وحرية الملاحة عبر مضيق (هرمز)، واقترح كارتر منذ البداية دعوة بعض الدول الغربية المستوردة للنفط، إلى بحث الخطة اللازمة؛ لضمان أمن مضيق (هرمز) واستمرار تدفق النفط من خلاله⁽²⁾.

وكرر تهديداته بأن القوات الأمريكية جاهزة للتدخل؛ للإبقاء على مضيق هرمز مفتوحاً⁽³⁾، وسارعت إلى زيادة عدد سفنها الحربية في مدخل الخليج حتى وصلت إلى (40) أربعين سفينة وعشرين ألف رجل، بالإضافة إلى كاسحات الألغام وحاملات الطائرات، وفي نطاق تعزيز ذلك الوجود العسكري، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الطلب من دول الخليج منحهم القواعد والتسهيلات العسكرية⁽⁴⁾.

وكانت تلك هي النقطة الكبيرة الأولى للحضور العسكري الأمريكي، والتي جاءت أثناء الحرب الإيرانية العراقية، وتحت ذريعة الدفاع عن حرية الملاحة ومضيق هرمز والمصالح الحيوية للغرب في منطقة الخليج⁽⁵⁾، لاسيما بعد التهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز، بالرغم من وجود بعض الشكوك أمريكية حول فعالية التدخل العسكري، خاصة بعد فشل الوحدات الأمريكية التي أرسلت إلى إيران لتحرير الرهائن⁽⁶⁾.

(1) Vorys, Karl von : American Foreign Policy, P. 53.

(2) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص294.

(3) أكدت الدراسة الصادرة عن الكونجرس الأمريكي في عام 1980م، أن نصف التموين العالمي من النفط يمر عبر مضيق (هرمز) منقلاً من الخليج إلى بحر العرب. (لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب : بلدان المحيط الهندي والتسهيلات العسكرية، دراسة إستراتيجية (29)، ص24)

(4) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص85؛ بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص111؛ برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص299-300.

(5) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص85.

(6) رسول، فاضل : العراق إيران أسباب وأبعاد، ص93.

وخلاصة القول : إن الحرب الإيرانية وما آلت إليه من تطورات، وتدخل الدول الكبرى، إنما سببه النفط الذي هو جوهر الصراع على المنطقة، فالدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هي المستهلك الأكبر للنفط، ويبقى هاجسها الأهم الحصول عليه، بأرخص الأثمان وبالكميات التي تحتاج إليها دون انقطاع لأي سبب من الأسباب، ومن أجل تحقيق هذين الهدفين في منطقة يشوبها عدم الاستقرار، فليس هناك من حل جذري من وجهة النظر الأمريكية إلا بالسيطرة على منابع النفط، والتحكم في أسعاره وإنتاجه⁽¹⁾.

2- المساعدات العسكرية الأمريكية لإيران أثناء الحرب :

امتلكت إيران الأسلحة الأمريكية من عهد الشاه، واستطاعت الحصول على قطع غيار لها بعد الحظر الأمريكي عليها، من خلال إقامة مركز للمشتريات الحربية في (لندن)، مهمته الحصول على الأسلحة وقطع الغيار والصواريخ الأمريكية من أي مصدر، حيث دفعوا للعملاء أسعاراً مغرية، بحيث اشترى كل سلاح عرض عليهم⁽²⁾.

وسعت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب إلى استدراج إيران من جديد كحليف⁽³⁾؛ بهدف تحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية، لاسيما بعد قيام مجموعات موالية لإيران، بخطف سبعة مواطنين أمريكيين بלבنا عام 1984م، منهم رئيس شعبة المخابرات المركزية في لبنان⁽⁴⁾ ⁽⁵⁾، حيث تم تسليم أكثر من (2000) ألفي صاروخ وقطع مختلفة لأنظمة صواريخ هوك المضادة للطائرات إلى إيران في سبع شحنات سرية للغاية ما بين آب (أغسطس) عام 1985م، وتشرين أول (أكتوبر) عام 1986م، وفي مقابل شحنات الأسلحة تلك، تم الإفراج عن عدد من الرهائن⁽⁶⁾.

لذلك بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تميل علناً إلى جانب العراق خشية انتصار إيراني، شحن مجلس الأمن القومي الأمريكي الأسلحة سراً لإيران، وزود الإيرانيين بمعلومات مخابراتية سرية⁽⁷⁾.

(1) برجاس، حافظ : الصراع الدولي، ص303.

(2) عبد الساتر، لبيب : قصة الخليج، ص207.

(3) بهلوان، سمير : قراءة في الحرب العراقية الإيرانية، ص268.

(4) قامت أمريكا بتزويد إيران بالسلاح أيضاً خلال (إسرائيل)، أثناء الأزمة الرهائن في لبنان؛ بهدف إنهاء الأزمة، ولم يتم إعلام سوى عدد قليل من المسؤولين الأمريكيين، بالإضافة إلى الرئيس ريغان، حول عمليات نقل الأسلحة، وقد عارض وزير الخارجية الأمريكي ووزير الدفاع مبيعات الأسلحة تلك، ولكن تم رفض اعتراضهما. (Bakhash, Shaul : The Reign of the Ayatollahs, P. 268).

(5) روث، يوجين : صفقة الأسلحة المشبوهة، ص18.

(6) Bakhash, Shaul : The Reign of the Ayatollahs, P. 268.

(7) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص123.

ويرجع سبب ذلك أيضاً إلى : أن الولايات المتحدة الأمريكية بنت موقفها في البداية على حسابات مختلفة، حين قدرت أن القوات العراقية ستسحق القوات الإيرانية بسهولة، ولكن بعد أن تطورت الأمور بذلك الشكل، أدركت إدارة (ريغان) بأنها قد تركت الساحة الإيرانية لغيرها، وكان السوفييت في طليعة المستفيدين من غيابهم، يليهم أصدقاء الأمريكيين الذين سربوا الأسلحة الأمريكية وقطع الغيار مثل (إسرائيل) وكوريا الجنوبية خاصة، فلا بد من مراقبة عمليات التسريب؛ لجعل الحظر الأمريكي فعالاً، وحمل الإيرانيين على القبول بالتفاوض المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ التفاوض فعلاً بإيحاء من مجلس الأمن القومي الأمريكي، وبواسطة عملاء يهود، ورجال أعمال بينهم سعودي مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

- أساليب الولايات المتحدة الأمريكية في تزويد إيران بالسلح أثناء الحرب :

اشترك في عملية تزويد إيران بالأسلحة الأمريكية كل من المخابرات المركزية الأمريكية، وأعضاء من مجلس الأمن القومي، والحكومة (الإسرائيلية)، وتجار أسلحة معروفين عالمياً بالإضافة إلى ممثلين عن إيران⁽²⁾.

فقد زودت الولايات المتحدة الأمريكية إيران بالأسلحة في البداية عن طريق (إسرائيل)، منذ عام 1981م⁽³⁾، من خلال اليهود المزدوجي الجنسية⁽⁴⁾، ومن خلال وساطة تاجر السلاح الإيراني⁽⁵⁾، فكانت الأسلحة ترسل من إسرائيل إلى إحدى الدول الأوروبية أو الإفريقية، ومن ثم يتم تغيير الأوراق ثم شحنها إلى إيران⁽⁶⁾.

لاسيما بعد إرسال رئيس الوزراء (الإسرائيلي) مستشاره الخاص، الذي قدم للولايات المتحدة الأمريكية اقتراحاً هدف دعم حكومة معتدلة في إيران، وذلك بتعاون محدد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وأوضح قلق (إسرائيل) من ضعف الموقف الإيراني في الحرب،

(1) عبد الساتر، ليبب : قصة الخليج، ص208.

(2) روث، يوجين : صفقة الأسلحة المشبوهة، ص18.

(3) مرت عملية تزويد أمريكا إيران بالأسلحة بعد سقوط الشاه بسبع مراحل، حسب ما ورد في تقرير (تاور) عن يوميات الفضيحة الإيرانية الصهيونية الأمريكية، للاطلاع على تفاصيل المراحل، أنظر، (البرازي، تمام: يوميات الفضيحة الإيرانية، ص353، 372)

(4) أبو رومي، عطا : شركة دنماركية تساهم في بناء مصنع حربي في إيران، ص33؛ العمري، وليد : تقرير حول صفقات الأسلحة على خط واشنطن، ص37.

(5) Bakhash, Shaul: The Reign of the Ayatollahs, P. 268.

(6) أبو رومي، عطا : شركة دنماركية تساهم في بناء مصنع حربي في إيران، ص33؛ العمري، وليد : تقرير حول صفقات الأسلحة على خط واشنطن، ص37.

وأن ذلك الضعف يؤدي إلى مزيد من التطرف الداخلي وزيادة النفوذ السوفيتي في المنطقة، وهو ما يشكل تهديداً خطيراً بالنسبة (إسرائيل)، وأن (إسرائيل) ترى أن العمل باتجاه المحافظة على ميزان القوى في المنطقة، إنما هو أمر حيوي، وعليه قامت الخطة المقترحة من (إسرائيل)، بضرورة دعم العناصر الإيرانية المعتدلة والمالية للغرب، حتى تصل إلى السلطة في إيران، وذلك يتحقق من خلال تزويدها بالأسلحة؛ كي يمكنها تثبيت وجودها، ومقاومة النفوذ السوفيتي في المنطقة⁽¹⁾.

وشكل دور (إسرائيل) بمثابة البديل، والدرع للولايات المتحدة الأمريكية في تلك العملية، وحسب اعتراف الرئيس (ريغان) فقد استخدم اليهود مرة أخرى؛ للتقليل من الخطر السياسي الكبير المحيط به⁽²⁾.

فقد كان أمد الحرب بالحسابات الإيرانية، مرهوناً بالدعم الأمريكي المباشر أو بالواسطة، وعليه أقر مجلس الشورى الإيراني في جلسته، التي عقدها في تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1981م؛ بشراء أسلحة من (إسرائيل) بقيمة (200) مائتي مليون دولار⁽³⁾.

وجدت إيران في (إسرائيل) خير عميل، لاسيما بعد أن تلاقت مصلحة الطرفين حول ذلك الموضوع، فالنزاع بين إيران والعراق يعني نزاعاً بين طرفين كليهما عدو (إسرائيل)، إضافة إلى أن بيع السلاح ينشط الاقتصاد (الإسرائيلي)، والتعاون مع الخميني يؤمن رعاية للجالية اليهودية المتواجدة في إيران (80 ألفاً)⁽⁴⁾.

وحدث أن ساهمت السفن الدنمركية بنقل الأسلحة (الإسرائيلية) إلى إيران؛ مما اضطر وزير الخارجية الدانمركي إلى القيام بجولة تطيبب خواطر البلاد العربية؛ لإنقاذ الصادرات الدنمركية⁽⁵⁾، ثم اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك إلى تزويد إيران بنفسها⁽⁶⁾.

وقد كشفت عملية تزويد (إسرائيل) لإيران بالأسلحة لأول مرة، عندما قام السوفييت بإسقاط طائرة أرجنتينية اخترقت المجال الجوي للاتحاد السوفيتي في تموز (يوليو) عام 1981م،

(1) روث، يوجين : صفقة الأسلحة المشبوهة، ص 19.

(2) Draper, Theodore : A Very Thin Line, P. 328.

(3) —، العداء الإيراني للعراق، ص 32.

(4) عبد الساتر، لبيب : قصة الخليج، ص 207.

(5) أبو رومي، عطا : شركة دنماركية تساهم في بناء مصنع حربي في إيران، ص 33؛ العمري، وليد : تقرير حول صفقات الأسلحة على خط واشنطن، ص 37.

(6) نافعة، حسن : التفاعلات بين الحرب العراقية الإيرانية، ص 46.

وقد ثبت أن الطائرة كانت عائدة من طهران، بعد أن أفرغت شحنة من المعدات والذخيرة التي قامت (إسرائيل) بدفعها؛ لاستمرار الحرب مع العراق⁽¹⁾.

كما كشفت الحقائق في العلاقة الأمريكية (الإسرائيلية) عن مؤامرة بيع ما يزيد عن مليار ونصف من الأسلحة المتنوعة، وبشكل خاص الأمريكية الصنع إلى إيران، التي سعت عناصر أمريكية و(إسرائيلية) إلى التحضير لها، واعتقل في جزر البهاما ومدينة نيويورك يهود من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بعض نشيطي المخابرات الأمريكية السابقين، ولو نجحت جوانب الصفقة المتعددة، لأصبحت إيران في وضع عسكري واستراتيجي هجومي قوي⁽²⁾.

وأكد وزير الدفاع (الإسرائيلي) أن (إسرائيل) قدمت لإيران معدات عسكرية؛ لاستخدامها في الحرب بقيمة (27) سبعة وعشرين مليون دولار، إلى جانب معلومات أخرى قد قدرت قيمة الأسلحة التي أرسلت لإيران بنحو (200) مائتي مليون دولار⁽³⁾.

كما أكد مصدر رسمي بوزارة الخارجية الأمريكية، وصول أسلحة أمريكية عبر (إسرائيل)، وأكد وزير الدفاع الإيراني لصحيفة فرنسية، وصول الأسلحة (الإسرائيلية)، أمريكية الصنع سراً إلى إيران⁽⁴⁾، والتي قدمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية قطعاً لصواريخ هوك وسام، التي كانت إيران في أمس الحاجة لها⁽⁵⁾.

وفي أوائل تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1986م تسربت أنباء شحنات الأسلحة الأمريكية إلى إيران عبر (إسرائيل)⁽⁶⁾، عن طريق مجلة الشراع البيروتية، التي تمت من خلال أكبر شبكة لتريب الأسلحة، بعلم المسؤولين الأمريكيين، والتي سُميت بفضيحة (إيران جيت) أو (إيران كونترا)⁽⁷⁾، حيث تضمنت الصفقة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران (2008) صواريخ (تاو) و(15) صاروخ (هوك)، وترسانة ضخمة من قطع الغيار للطائرات والأجهزة

(1) هاشم، عمرو : تطور العلاقات الإسرائيلية الإيرانية، ص89؛ زهران، جمال : تطور العلاقات الإيرانية الإسرائيلية، ص43.

(2) مصاروة، عبد السلام : أمريكا تتبنى كلياً الموقف الإسرائيلي، ص21.

(3) كيوان، مأمون : اليهود في إيران، ص297-298.

(4) زهران، جمال : الصراع العراقي الإيراني، ص122.

(5) Khalidi, Rashid : Sowing Crisis, P. 32 ؛ Draper, Theodore : A Very Thin Line , P. 328.

(6) فنصة، نذير : طهران مصير الغرب، ص166.

(7) بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، ص123؛ مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ص488-489.

الالكترونية، والتي كشف عنها في الولايات المتحدة الأمريكية مستشار شيمون بيريز (Shimon Peres)(1)(2).

وفي الوقت الذي أكدت المصادر الغربية والحكومات المسؤولة رسمياً في الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) العلاقات العسكرية مع إيران، رفضت إيران تلك المعلومات، واعتبرتها نوعاً من قبيل الدعاية الأجنبية، وقد سحب بعض أعضاء البرلمان الإيراني طلباً تقدم به آخرون؛ لمناقشة الاتصالات الإيرانية الأمريكية، وذلك بعد أن تعرضوا لانتقادات من قبل الخميني، الذي اتهمهم بالتأثر بالدعاية الأجنبية(3)(4).

كذلك تمت عملية تهريب السلاح الأمريكي إلى إيران عبر مطار (فرانكفورت) بالمانيا(5)، وعبر مطار (أمستردام) في هولندا أحياناً، حيث نقلت الأسلحة في صناديق مغلقة، على متن طائرات شحن أو على متن طائرات الركاب العادية، التابعة للولايات المتحدة الأمريكية أو (إسرائيل) أو جنوب أفريقيا، ثم تحط في مطار فرانكفورت، حيث كانت تُفرغ الحمولة، ثم تُنقل إلى الطائرات الإيرانية المتوجهة إلى طهران، وكانت مواعيد تسليم الشحنات تتم في أوقات ثابتة : الاثنين والأربعاء من كل أسبوع، أما في حالات الطوارئ فيضاف يومان آخران، الجمعة والسبت، بحيث استمر ذلك الجسر الجوي المموء أربعة أيام في الأسبوع(6).

(1) شيمون بيريز : سياسي ووزير الدفاع للكيان الصهيوني حينئذ، كان له نشاطه في حركة الكيبوتز، أوفده الماباي إلى المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين المنعقد في بال عام 1946م، انضم إلى الهاجاناة، ثم قاد الوحدات البحرية الصهيونية في حرب عام 1948م، ثم ترأس بعثة وزارة الدفاع (1953-1959م)، وفي عام 1959م أنتخب عضواً للكنيست، وفي عام 1970م أصبح وزيراً للنقل والمواصلات، ثم دخل بعدها كوزير للدفاع. (الكليالي، عبد الوهاب، وآخرون : موسوعة السياسة، ج1، ص 647).

(2) فنصة، نذير : طهران مصير الغرب، ص 166.

(3) في الوقت الذي قال فيه الخميني بأنه حصل على أسلحة من (إسرائيل)، كتحصيل للأموال الإيرانية القديمة، تكشف أن ثمن تلك الصفقة دفع نقداً، حيث حول من بنك (درسن) في نيويورك إلى بنك في (زوريخ)، الذي يملكه يهودا بلوم. (جبريل، حسن : أدلة على العلاقات الإيرانية، ص 49-50)

(4) زهران، جمال : تطور العلاقات الإيرانية الإسرائيلية، ص 44.

(5) تم لقاء من اللقاءات الكثيرة، التي جرت للتحضير؛ لعملية توريد الأسلحة في مدينة فرانكفورت، وبالتحديد في فندق كونتنتال، قرب محطة القطارات الرئيسية، والأشخاص الذين حضروا تلك اللقاءات هم : أوليفر نورث (Oliver North)، وتاجر السلاح جوربانيفار (Gorbanevar) ومستشار رئيس وزراء (إسرائيل) اميرام (Amiram) لمكافحة الإرهاب، وممثل عن طهران، ذو صلة بتأجير السلاح، وكان ذلك في شهر شباط (فبراير) عام 1986. (روث، يوجين : صفقة الأسلحة المشبوهة، ص 19).

(6) البرازي، تمام : يوميات الفضيحة الإيرانية، ص 53.

ختاماً، إذا كانت أحداث سقوط الشاه وأزمة الرهائن الأمريكية واحتلال أفغانستان من قبل السوفييت، قد أسست لمبدأ جديد في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بالعدول عن الاعتماد على القوى المحلية والاعتماد على القوى الذاتية الأمريكية والتدخل المباشر عند الحاجة، فإن أحداث الحرب الإيرانية العراقية أوجدت توازناً للمنطقة من وجهة النظر الأمريكية (الاحتواء المزدوج)، كونها أنهت قوتين : إحداهما انشقت عن الولاء الأمريكي، والأخرى : سعت تجاه السياسة السوفيتية، وخدمت المصالح الأمريكية.

الخاتمة

تناولت الباحثة السياسة الأمريكية تجاه إيران (1945-1981م)، وخلصت إلى نتائج وتوصيات عدة أهمها :

أولاً : أهم النتائج :

- 1- برز التواجد الأمريكي الفعلي في إيران بعد الحرب العالمية الثانية.
- 2- أتاح التوسع السوفيتي في إيران بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إلى توجه إيران نحو المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
- 3- سعت الإدارة الأمريكية منذ انتهاء الحرب؛ للهيمنة على إيران، وشكلت البعثات الدبلوماسية والعسكرية أساس لها.
- 4- تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على إيران بعد تدخل جهاز الاستخبارات الأمريكية في عملية إسقاط حكومة مصدق، ومنذ ذلك الوقت نجحت السياسة الأمريكية في السيطرة على إيران.
- 5- يرجع نشأة جهاز المخابرات الإيرانية (السافاك)، وتجهيزه وإعداده وتدريبه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعملاتها في المنطقة.
- 6- كان النفط الإيراني أهم المحاور التي دعت السياسة الأمريكية، للاهتمام بالمنطقة.
- 7- يرجع أساس نشأة مبدأ نيكسون إلى عهد الرئيس جونسون وكيندي، حيث قاما بإرساء دعائمه منذ إدارتهما للولايات المتحدة الأمريكية.
- 8- يُعد الانسحاب البريطاني من المنطقة من أهم أسباب إعلان مبدأ نيكسون.
- 9- اعتمد مبدأ نيكسون على كل من إيران والسعودية، وشكلت إيران الدعامة الأقوى للسياسة الأمريكية.
- 10- قام مبدأ نيكسون على أساس تسليح إيران، حيث تمكنت إيران من خلاله أن تصبح أقوى دول المنطقة عسكرياً، وفاقته المصروفات العسكرية الإيرانية التسليح العسكري على المستوى العالمي.
- 11- شكلت مرحلة السبعينات العلاقة بين إيران ودول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، حيث صاغت السياسة الأمريكية على أساس؛ ضمان الوصول لمنابع النفط.
- 12- ساهمت الحروب التي قامت بين العرب و(إسرائيل)، وما تلاها من حظر للنفط العربي؛ إلى سيطرة الشاه الإيراني على سوق النفط.

- 13- أسفر سقوط نظام الشاه عن انتهاء مبدأ نيكسون؛ لذلك أعلن كارتر عن مبدأه الذي اعتمد على قوات الانتشار.
- 14- أدت قضية احتجاز الرهائن الأمريكية إلى كشف ضعف الإدارة الأمريكية في مخططاتها العسكرية، كما أدت إلى إخفاق الرئيس كارتر في الفوز برئاسة جديدة أمام الرئيس الأمريكي رونالد ريغان.
- 15- خططت الإدارة الأمريكية لقيام الحرب العراقية الإيرانية بعد سقوط الشاه؛ للقضاء على القوة العسكرية الإيرانية التي بنتها في المرحلة السابقة، وعلى النظام العراقي الموالي للاتحاد السوفيتي.

ثانيا : التوصيات :

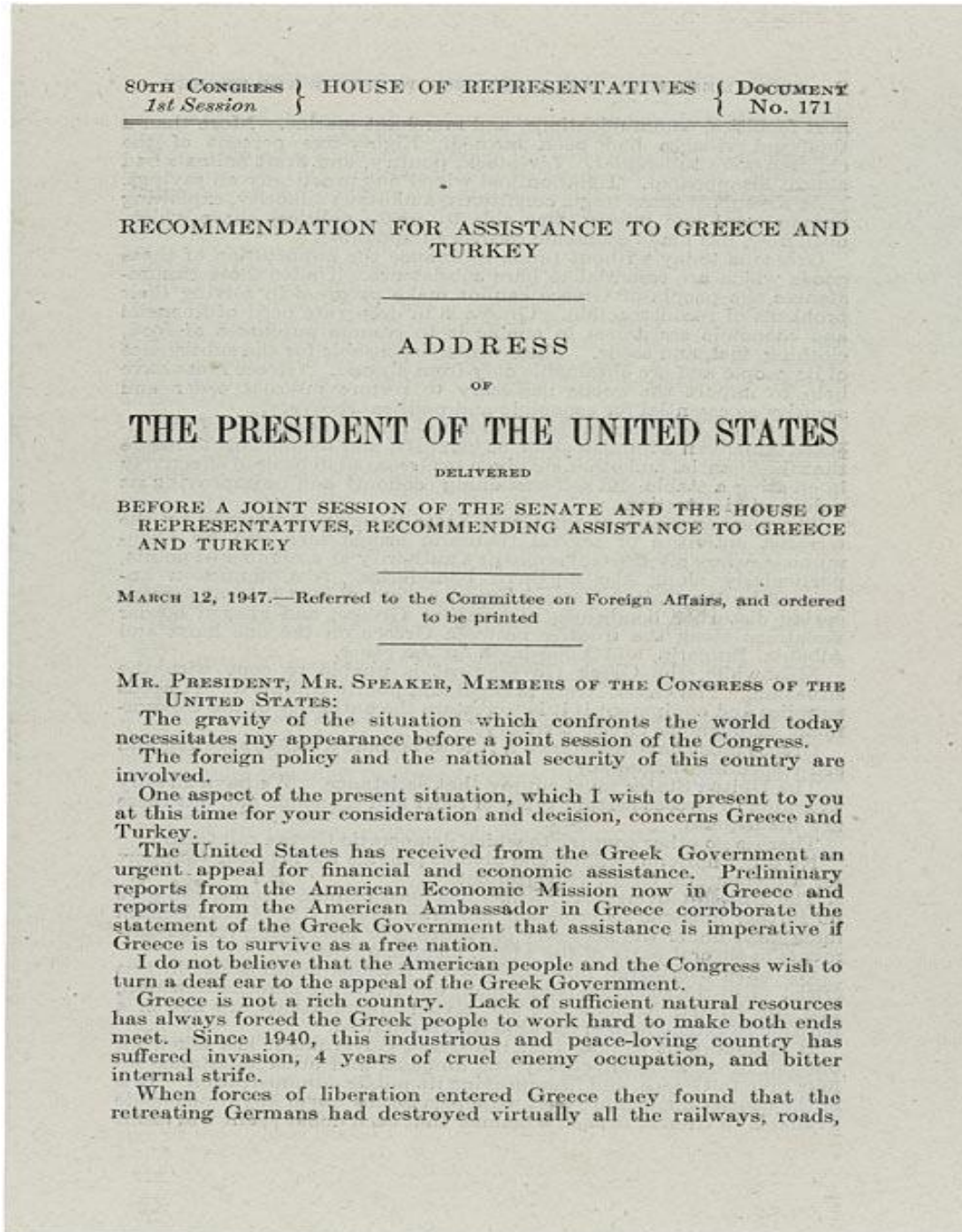
- 1- أن تولي الجامعات الفلسطينية قسماً خاصاً لدراسة السياسات الدولية، لاسيما الأمريكية لأنها دولة مركزية تحكم في السياسة الدولية.
- 2- أن تهتم المكتبات الفلسطينية، بتغطية العجز في مواضيع المكتبة، لاسيما التي تختص بالسياسة الأمريكية وإيران.
- 3- إنشاء مراكز متخصصة لترجمة ونشر الكتب التي تختص بالسياسة الدولية، لاسيما الأمريكية.
- 4- تعميم الدراسات العلمية ذات الصلة على جميع الوزارات والدوائر الحكومية الرسمية؛ للاستفادة منها في صنع القرار.
- 5- أعداد المؤتمرات العلمية الأكاديمية، التي تُعنى بالسياسة الأمريكية تجاه إيران والشرق الأوسط.
- 6- القيام بدراسة الموقف الأمريكي بناء على المعطيات الاقتصادية للاقتصاد الأمريكي، وبلورة القرار على أساسه.
- 7- ضرورة إعطاء النفط العربي دور أكبر في السياسة والقرار الدولي، وتوحيد الجهود ليشكل عنصراً ضاعطاً في السياسة الدولية.

الملاحق

أولاً : الوثائق :

ملحق رقم (1)

وثيقة (مبدأ ترومان)⁽¹⁾



(1) http://www.trumanlibrary.org/whistlestop/study_collections/doctrine/large/document/s/pdfs/6-10.pdf#zoom=100

consideration the maximum amount of relief assistance which would be furnished to Greece out of the \$350,000,000 which I recently requested that the Congress authorize for the prevention of starvation and suffering in countries devastated by the war.

In addition to funds, I ask the Congress to authorize the detail of American civilian and military personnel to Greece and Turkey, at the request of those countries, to assist in the tasks of reconstruction, and for the purpose of supervising the use of such financial and material assistance as may be furnished. I recommend that authority also be provided for the instruction and training of selected Greek and Turkish personnel.

Finally, I ask that the Congress provide authority which will permit the speediest and most effective use, in terms of needed commodities, supplies, and equipment, of such funds as may be authorized.

If further funds, or further authority, should be needed for purposes indicated in this message, I shall not hesitate to bring the situation before the Congress. On this subject the executive and legislative branches of the Government must work together.

This is a serious course upon which we embark.

I would not recommend it except that the alternative is much more serious.

The United States contributed \$341,000,000,000 toward winning World War II. This is an investment in world freedom and world peace.

The assistance that I am recommending for Greece and Turkey amounts to little more than one-tenth of 1 percent of this investment. It is only common sense that we should safeguard this investment and make sure that it was not in vain.

The seeds of totalitarian regimes are nurtured by misery and want. They spread and grow in the evil soil of poverty and strife. They reach their full growth when the hope of a people for a better life has died.

We must keep that hope alive.

The free peoples of the world look to us for support in maintaining their freedoms.

If we falter in our leadership, we may endanger the peace of the world—and we shall surely endanger the welfare of our own Nation.

Great responsibilities have been placed upon us by the swift movement of events.

I am confident that the Congress will face these responsibilities squarely.

HARRY S. TRUMAN.

THE WHITE HOUSE, *March 12, 1947.*



ملحق رقم (2)

الفقرة من نص خطاب الرئيس (ترومان) في 20 يناير عام 1949م عن النقطة الرابعة⁽¹⁾

"يجب علينا مباشرة برنامج جديد جريء؛ لجعل فوائد تقدمنا العلمي وتطورنا الصناعي متاحة من أجل تحسين المناطق النامية (غير المتطورة) ونموها، إن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في أحوال تقترب من الفقر والبؤس، وطعامهم غير مناسب، وهم ضحايا الأمراض، ومعيشتهم الاقتصادية بدائية وراكدة، وإن فقرهم هو إعاقة وتهديد لهم وللمناطق الأكثر ازدهاراً. ولأول مرة في التاريخ، تمتلك الإنسانية المعرفة والمهارة لرفع المعاناة عن هؤلاء الناس. فقط بإعانتها لأقل أعضائها حظاً لإعانة نفسه، وبالتالي تستطيع العائلة الإنسانية أن تحقق الحياة المحترمة والمقنعة التي هي حق لجميع الشعوب. والديمقراطية وحدها تستطيع توفير القوة الحيوية لإثارة شعوب العالم في عمل اقتصادي، ليس فقط ضد مضطهديهم من بني الإنسان، ولكن أيضاً ضد الأعداء القدامى الجوع والبؤس والقنوط....".

(1) بورستن، دانييل جي. : الأمريكيون التجربة الديمقراطية، ص778.

ملحق رقم (3)

نص الرسالة المقترحة من الرئيس (ترومان) إلى مصدق، كمرفق لرسالته (ترومان)

إلى تشرشل في 21 آب (أغسطس) عام 1952م، في جهوده للمساعدة في حل

قضية النفط الإيراني⁽¹⁾

The following was the text of a proposed message from President Truman to Mossadeq, as an annex of his message to Churchill of 21 August 1952, in his effort to help resolve the Iranian oil question.

Text of my message to Mossadeq.

“Mr. Churchill has consulted me on the proposals that he is communicating to you in an effort to secure a settlement of the oil question. My Government has had an earnest and continuing interest in the efforts to bring about a resumption of the flow of Iranian oil to world markets and it is my belief that the present proposals offer a splendid opportunity for the parties to resolve their difficulties. I believe that the proposed course of British action is one which fairly meets your problems and on behalf of this Government I am glad to urge you to give it the most sympathetic consideration.”

“The interest of the United States is solely that of standing ready to assist in this matter if such assistance is desired by the parties. I wish to assure you that if agreement is reached on the present proposals, this Government is prepared to assist you in your current financial difficulties, if you so desire, and will for this purpose make an immediate grant of \$10,000,000 available to your Government.”

“It is my sincere hope that a basis can now be found which will permit a renewal of oil operations in Iran and afford an opportunity for bringing about improvement of conditions of the Iranian people through the programs of development for which we all so devoutly hope.”

If the above would be acceptable I should think you would wish to place a cross reference in your message to your consultation with me and our agreement. Specifically, I should think Paragraph 2(c) which speaks of United States assistance should be worded to indicate that I had informed you of our willingness to provide such a grant. I hope in drafting your message you will consider the other points I have made above and wish to assure you that any drafting suggestions on my part for your message are due entirely to my conviction of the urgent need for arriving speedily at an agreement acceptable to the Iranians and satisfactory to you.

(1) Sand, G. W. (editor) : Defending the West , P. 235- 236.

If the points I have made are agreeable to you, it might be possible to put forward the proposals in terms of such a formula as the following :

1. Submission to the International Court of Justice of the question of the compensation to be paid in respect of the nationalization of the enterprise of the Anglo-Iranian Oil Company in Iran, having regard to the legal position of the parties existing at the time of nationalization and to all the claims and counterclaims of both parties.
2. The appointment of suitable representatives of both parties to negotiate arrangements for resuming the flow of oil from Iran to world markets. As a first step, HMG are prepared to seek appropriate arrangements for the lifting of all the oil products presently held in storage in Iran and for advances in respect of such oil products.
3. Upon agreement to submit the claims of both parties to the International Court of Justice (a) HMG will relax restrictions on exports to Iran and on Iran's use of sterling, and (b) it is our understanding that the United States Government will make an immediate grant of \$10,000,000 to the Iranian Government.

ترجمة ملحق رقم (3)

نص الرسالة المقترحة من الرئيس (ترومان) إلى مصدق، كمرفق لرسالته (ترومان) إلى تشرشل في 21 آب (أغسطس) عام 1952م، في جهوده للمساعدة في حل قضية النفط الإيراني⁽¹⁾.

نص رسالتي إلى مصدق :

"لقد استشارني السيد تشرشل بشأن المقترحات التي أرسلها إليك من أجل التوصل إلى تسوية لقضية النفط." إن حكومتي لديها مصلحة جادة ومستمرة في جهودها للتوصل إلى استئناف تدفق النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية، ولذلك فإنه في اعتقادي أن هذه المقترحات تقدم فرصة رائعة لكلا الطرفين لحل الصعوبات التي يواجهونها، إنني أعتقد أن مسار العمل البريطاني المقترح يلبي إلى حد ما مشاكلك ونيابة عن هذه الحكومة يسرني أن أدعوكم لإعطائه النظر الأكثر تعاطفاً."

"إن مصلحة الولايات المتحدة فقط هي أن تقف على استعداد للمساعدة في هذه المسألة في حال قبول هذه المساعدة من جانب الطرفين، وأود أنؤكد لكم : أنه إذا تم التوصل إلى إتفاق بشأن المقترحات الحالية، فإن هذه الحكومة على استعداد لمساعدتكم في الصعوبات المالية القائمة، إذا كنت ترغب في ذلك، وستقوم هذه الحكومة من أجل هذا الغرض بتقديم منحة فورية بقيمة \$ 10,000,000 متاحة لحكومتم."

"إنني آمل مخلصاً أن يتوفر هنالك الآن أساس يسمح بتجديد العمليات النفطية في إيران، وإتاحة الفرصة لإحداث تحسين في ظروف الشعب الإيراني من خلال برامج التنمية التي نحن جميعاً نأملها بكل أمانة."

وإذا قبلتم كل ما تقدم، فينبغي أن تضع إسناد ترافقي في رسالتك بخصوص التشاور معي والاتفاق الذي جرى بيننا، وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تصاغ الفقرة 2 (ج) التي تتحدث عن مساعدة الولايات المتحدة؛ للإشارة إلى أنني كنت قد أبلغتك باستعدادنا لتوفير مثل هذه المنحة. كما وآمل عند صياغتك لرسالتك أنك سوف تتطر في النقاط الأخرى التي أوضحته أعلاه، وأود أنؤكد لكم أن أي صياغة لاقتراحات في رسالتك من جانبي نابعة من قناعاتي من الحاجة الملحة للتوصل بسرعة إلى اتفاق مقبول للإيرانيين ومرضية لك.

(1) ترجمة الباحثة.

إذا كانت النقاط التي طرحتها هي مقبولة بالنسبة لك، فمن الممكن طرح هذه المقترحات بصيغة على النحو التالي :

- 1- عرض النزاع على محكمة العدل الدولية في مسألة التعويضات التي يتعين دفعها فيما يتعلق بتأميم المشاريع لشركة النفط البريطانية الإيرانية في إيران، مع مراعاة الوضع القانوني للأطراف القائمة في وقت التأميم ولجميع الإدعاءات والإدعاءات المضادة من كلا الطرفين.
- 2- تعيين ممثلين مناسبين من كلا الطرفين للتفاوض على ترتيبات استئناف تدفق النفط من إيران إلى الأسواق العالمية، وكخطوة أولى، فإن حكومة صاحبة الجلالة على استعداد لإيجاد ترتيبات مناسبة لرفع جميع منتجات النفط المخزنة حالياً في إيران والدفعات المالية المتعلقة بها.
- 3- وبناء على اتفاق لتقديم الإدعاءات من كلا الطرفين إلى محكمة العدل الدولية :
 - أ- فإن حكومة صاحبة الجلالة ستخفف القيود المفروضة على الصادرات إلى إيران وعلى استخدام إيران للجنيه الإسترليني.
 - ب- إن حكومة الولايات المتحدة ستقدم منحة فورية بقيمة (10) عشرة ملايين دولار للحكومة الإيرانية.

ملحق رقم (4)

معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون، بين اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية
وجمهورية أفغانستان الديمقراطية (وقعت في 5 كانون أول (ديسمبر) 1978م)⁽¹⁾

إن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وجمهورية أفغانستان الديمقراطية إذ يعيدان
تأكيد التزامهما بمقاصد ومبادئ المعاهدتين السوفيتيين_الأفغانيتين لعامي 1921 و1931. اللتين
وضعنا الأساس لعلاقات صداقة وحسن جوار بين الشعبين السوفييتي والأفغاني واللتين تلبيان
مصالحهما الوطنية الأساسية.

وإذ يرغبان في أن يعززا بكل طريقة الصداقة والتعاون الشامل بين البلدين.
وإذ يصمان على تطوير الانجازات الاجتماعية والاقتصادية، للشعبين السوفييتي
والأفغاني وصيانة أمنهما واستقلالهما، والعمل بتصميم من أجل تلاحم جميع القوى المحاربة،
من أجل السلام والاستقلال الوطني والديمقراطي والتقدم الاجتماعي.
وإذ يعربان عن تصميمهما الراسخ على تسهيل تقوية السلام والأمن في آسيا والعالم
وأجمع ومساهمتهم في تطوير علاقات بين الدول وتقوية التعاون المثمر والنافع بصورة متبادلة
في آسيا معلقين أهمية عظمى على زيادة تماسك الأساس التعاقدى القانوني لعلاقتهم.
وإذ يعيدان تأكيد تفانيهما تأكيد تفانيهما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، قررا عقد
معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون الحالية واتفقا على ما يلي :

مادة (1)

يعلن الفريقان المتعاقدان الساميان بجدية قصوى تصميمهما على تقوية وتعميق الصداقة
المتينة القائمة بين البلدين، وتطوير تعاون شامل بينهما على أساس المساواة، واحترام السيادة
الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم تدخل الواحدة منهما في الشؤون الداخلية للأخرى.

مادة (2)

يبذل الفريقان المتعاقدان الساميان جهوداً لتقوية وتوسيع التعاون الاقتصادي والعلمي
والتقني والمقيد لهما بصورة متبادلة. وتوخياً لهذه المقاصد سينميان ويعمقان التعاون في ميادين
الصناعة والنقل والاتصالات والزراعة، واستخدام الموارد الوطنية وتطوير الصناعة المولدة
ببطاقة وفروع الاقتصادية الأخرى، ويقدمان المساعدة في تدريب موظفين وطنيين، وفي تخطيط
تنمية الاقتصاد القومي، وسيوسع الجانبان التجارة على أساس مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة
ومعاملة الدول الأكثر رعاية.

(1) النبراوي، فتحية، ومهنا، محمد نصر : قضايا العالم الإسلامي، ص185، 189.

مادة (3)

سيعزز الفريقان المتعاقدين الساميين تنمية التعاون، وتبادل الخبرة في حقول العلم والثقافة والفن والأدب والتعليم والخدمات الصحية والصحافة والراديو والتلفزيون والسينما والسياحة والرياضة والحقول الأخرى.

وسيسهل الجانبان توسيع التعاون بين أجهزة سلطة الدولة والمنظمات العامة والهيئات التجارية والمؤسسات الثقافية والعلمية؛ بغية التعرف بصورة أعمق على حياة شعبي البلدين، وخبرتهما في العمل وانجازاتهما.

مادة (4)

ان الطرفين المتعاقدين الساميين عملا منهما بروح تقاليد الصداقة، وحسن الجوار، فضلا عن ميثاق الأمم المتحدة، سيستشيران بعضهما ويتخذان بموافقة الجانبين إجراءات مناسبة؛ لضمان أمن واستقلال البلدين وسلامة أراضييهما.

وفي مصلحة تقوية القدرة الدفاعية للفريقين المتعاقدين الساميين، سيستمران في التطوير التعاون في الحقل العسكري على أساس اتفاقات ملائمة معقودة بينهما.

مادة (5)

يحترم اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية سياسة عدم الانحياز، التي تتبعها جمهورية الديمقراطية والتي هي عامل مهم للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وتحترم جمهورية أفغانستان الديمقراطية سياسة السلام، التي يتبعها اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، وتستهدف تقوية الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب.

مادة (6)

يعلن كل واحد من الفريقين المتعاقدين الساميين بجدية قصوى، أنه لن ينضم إلى أحلاف عسكرية أو سواها أو يشترك في أية تكتلات من الدول أو في أية أعمال إجراءات، موجهة ضد الفريق المتعاقد السامي الآخر.

مادة (7)

سيستمر الفريقان المتعاقدان الساميان في بذل كل الجهد؛ للدفاع عن سلام الشعوب وأمنها وتعميق عملية تخفيف حدة التوتر الدولي، ونشرها في جميع أنحاء العالم بما في آسيا، وترجمتها إلى أشكال متماسكة من التعاون المفيد بصورة متبادلة بين وتسوية القضايا الدولية موضع النزاع بالوسائل السلمية.

وسيعمل الجانبان بنشاط من اجل تحقيق نزع شامل وكامل للسلاح بما في ذلك نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية فعالة.

مادة (8)

يسهل الفريقان المتعاقدان الساميان تنمية التعاون بين الدول الآسيوية، وإنشاء علاقات سلام وحسن جوار وثقة متبادلة بينهما، وخلق نظام أمني فعال في آسيا جهود مشتركة تبذلها جميع دول القارة.

مادة (9)

يواصل الفريقان المتعاقدان الساميان كفاحهما الثابت، ضد كيد قوى العدوان، من أجل القضاء نهائياً على الاستعمار والعنصرية بجميع أشكالها ومظاهرها. وسيتعاون الجانبان مع بعضهما ومع دول أخرى محبة للسلام في تقييد الكفاح العادل للشعوب، من أجل حريتها واستقلالها وسيادتها وتقدمها الاجتماعي.

مادة (10)

يتشاور الفريقان المتعاقدان مع بعضهما حول جميع القضايا الدولية الكبرى التي تؤثر على مصالح البلدين.

مادة (11)

يعلن الفريقان المتعاقدان الساميان التزامهما بموجب المعاهدات الدولية القائمة بألا يناقضا أحكام المعاهدة ويتعهدان بألا يعقد أية اتفاقات دولية لا تتفق معها.

مادة (12)

تسوى المسائل التي يمكن أن تتجم بين الفريقين المتعاقدان الساميين حول تفسير أو تطبيق أي نص من نصوص المعاهدة الحالية ثنائياً بروح الصداقة والتفاهم والاحترام المتبادلين.

مادة (13)

تبقى المعاهدات الحالية سارية المفعول لمدة عشرين سنة، اعتباراً من اليوم الذي تصبح فيه نافذة، وما لم يعلن أحد الفريقين المتعاقدين الساميين، قبل انتهاء هذه المدة بستة أشهر رغبته في إنهاء المعاهدة فإنها تبقى سارية المفعول للسنوات الخمس التالية، وهكذا دواليك إلى إن تعطي أحد الفريقين المتعاقدين الساميين إشعاراً خطياً، قبل انقضاء المدة الخمسية الراهنة بعزمه على إنهاء المعاهدة.

مادة (14)

إذا أعرب أحد الفريقين المتعاقدين الساميين عن رغبته في سياق العشرين عاماً، من سريان المعاهدة بإنائها قبل انقضاء مدتها، فإنه سيشعر خطياً الفريق المتعاقد الآخر، قبل ستة أشهر من التاريخ المنوي؛ لإنهاء المعاهدة برغبته في انتهاء المعاهدة، قبل انتهاء مدتها، ويجوز له اعتبار المعاهدة منتهية اعتباراً من التاريخ المحدد بذلك الشكل.

مادة (15)

تبرم المعاهدة الحالية وتصبح سارية المفعول، في يوم تبادل وثائق الإبرام، الذي سيتم في كابول.

جعلت المعاهدة الحالية في نسختين كل منهما باللغتين الروسية والدارية والنسختان موثقتان بصورة متماثلة.

أنجزت في موسكو بتاريخ 5 كانون أول (ديسمبر) 1978.

عن جمهورية أفغانستان
الديمقراطية
محمد تاراكي

عن اتحاد الجمهوريات
السوفيتية الاشتراكية
ليونيد بريجنيف

ملحق رقم (5)

الإدانة العالمية للتدخل السوفيتي في أفغانستان

نص مشروع قرار مجلس الأمن حول أفغانستان⁽¹⁾

(الذي جرى نقضه من قبل الاتحاد السوفيتي في 7 كانون ثاني (يناير) 1980) :

الأمم المتحدة - فيما يلي نص قرار مجلس الأمن الدولي حول أفغانستان الداعي إلى انسحاب القوات الأجنبية، والذي نقضه الاتحاد السوفيتي بتاريخ السابع من كانون ثاني (يناير) 1980.

إن مجلس الأمن بعد أن نظر في الرسالة المؤرخة الثالثة من كانون ثاني (يناير) 1980م، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (س/13724 والإضافتين 1 و2).

وإذ يعيد تأكيد حق الشعوب بتقرير مستقبلها بصورة متحررة من على السلام والأمن الدوليين. و إذ يشعر بقلق شديد إزاء التطورات الأخيرة في أفغانستان وتأثيرها التدخل الخارجي بما في ذلك الحق باختيار شكل الحكم الخاص بها.

وإذ يشعر بقلق شديد إزاء التطورات الأخيرة في أفغانستان، وتأثيرها التدخل الخارجي بما في ذلك الحق باختيار شكل الحكم الخاص بها.

وإذ يعي التزامات الدول الأعضاء، بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة، واستخدامها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي، لأية دولة أو أية صورة أخرى لا تتماشى مع غايات الأمم المتحدة.

1- يعيد مجدداً تأكيد قناعته بأن صيانة سيادة كل دولة سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، هو مبدأ أساسي من مبادئ أساسي ميثاق الأمم المتحدة الذي سيكون، أي انتهاك له لأي عذر كان مناقضا لغاياته وأهدافه.

2- يتأسى بشدة للتدخل المسلح الأخير في أفغانستان، الذي لا يتماشى مع ذلك المبدأ.

3- يؤكد إن سيادة أفغانستان، وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، ووضعها كدولة غير منحازة يجب أن تحترم احتراماً كاملاً.

4- يدعو إلى الانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات الأجنبية من أفغانستان؛ لتمكين شعبها من تقرير شكل الحكم الخاص به، واختيار أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هو متحرر من التدخل أو الإكراه والتقييدات الخارجية من أي نوع كان.

5- يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً، عن التقدم نحو تنفيذ هذا في غضون أسبوعين.

6- يقرر البقاء في حالة متابعة لهذه القضية.

(1) النبراوي، فتحية، ومهنا، محمد نصر : قضايا العالم الإسلامي، ص 189-190.

ملحق رقم (6)

نص قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ 14 كانون ثاني (يناير) 1980⁽¹⁾

إن الجمعية العمومية... إذ تحيط علماً بقرار الأمن 462 (1989) المؤرخ في 9 كانون ثانٍ (يناير) 1980م، الذي يدعو إلى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة لبحث المسألة الواردة في الوثيقة ()

وإذ يساورها شديد القلق إزاء التطورات الأخيرة في أفغانستان، وما يترتب عليها من آثار على السلم والأمن الدوليين.

وإذ تؤكد من جديد حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف فيه بتقرير مستقبلها واختيار شكل حكمها دون تدخل خارجي.

وإذ تضع في اعتبارها التزام جميع الدول، بالامتناع في علاقتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استعمالها، ضد سيادة أي دولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ تدرك الحاجة الملحة إلى الانتهاء الفوري للتدخل الأجنبي المسلح في أفغانستان، حتى يتسنى لشعبها أن يقرر مصيره، دون تدخل أو قصر خارجيين.

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق تدفق اللاجئين الكبير من أفغانستان.

وإذ تشير إلى قراراتها بشأن تعزيز الأمن الدولي، وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها. وبشأن مبادئ القانون الدولي فيما يتعلق ويتصل بالعلاقات الودية، والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء التصاعد الخطير في التوتر، واشتداد التنافس وزيادة اللجوء إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ مما يضر بمصالح جميع الدول ولاسيما بلدان عدم الانحياز.

وإذ تضع في اعتبارها مقاصد ومبادئ الميثاق والمسئولية الملقاة على عاتق الجمعية العامة بموجب الأحكام ذات الصلة بالميثاق وقرار الجمعية العامة 377 ألف (د-5) الموافق 3 تشرين ثاني (نوفمبر) 1950.

1- تؤكد من جديد أن احترام سيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي هو مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة يتنافى أي انتهاك له، بأية درعية على الإطلاق مع أهداف الميثاق ومقاصده.

(1) النبراوي، فتحية، ومهنا، محمد نصر : قضايا العالم الإسلامي، ص190، 192.

- 2- تشجب بقوة التدخل المسلح الذي حدث مؤخرا في أفغانستان، والذي يتنافى مع ذلك المبدأ.
- 3- تناشد جميع الدول أن تحترم سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وطابع الانحياز الذي تتصف به، وأن تمتنع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد.
- 4- تدعو إلى الانسحاب الفوري غير المشروط والكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان من أجل تمكين شعبها من تقرير شكل حكمه واختيار نظمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دون أي تدخل أو تخريب أو قصر أو ضغط خارجي من أي نوع من الأنواع.
- 5- تحث جميع الأطراف المعنية على أن تسهم بسرعة ووفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق في تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين الأفغان طوعا إلي ديارهم.
- 6- تناشد جميع الدول والمنظمات الوطنية والدولية أن تقدم مساعدات الإغاثة الإنسانية بغية التخفيف من محنة اللاجئين الأفغان وذلك بالتنسيق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين.
- 7- ترحب الأمين العام أن يبقى الدول الأعضاء ومجلس الأمن على علم بصورة فورية متزامنة، بالتقدم المحرز صوب تنفيذ هذا القرار.
- 8- تطلب إلى مجلس الأمن أن ينظر في الطريق والوسائل التي يمكن أن تساعد في تنفيذ هذا القرار.

ملحق رقم (7)

عناصر قوة الانتشار السريع عام 1980⁽¹⁾

(كما ورد في شهادة الجنرال كيلى أمام اللجنة الفرعية لقوى ونقل القوة التابعة للجنة الخدمات

العسكرية في مجلس الشيوخ في 9 آذار (مارس) 1980)

قوة الانتشار السريع، في تنظيمها الحالي، لا تملك قوات مفروزة لهذه الغاية بشكل دائم، لكنها تملك قيادة أركان - قوة العمل المشتركة للانتشار السريع (ق ع م أ س) - وتتمتع بحقوق (سحب) وحدات منتخبة من أسلحة الجيش والبحرية والمارينز والجو. وهذه الوحدات تشكل (خزانا) لقوات قتالية يمكن جمعها بواسطة (ق ع م أ س) من (تشكيلات قوى) حسبما تمليه الطوارئ وبين يمكن تخصيصها لقوة الانتشار هناك.

الجيش :

- الفريق 82 المحمول جوا، قاعدة براغ، كارولينا الشمالية تضم 16 ألف.
- الفريق 101 المحمولة جوا (الهجوم الجوي) فورت كامبل-كنتاكي تضم 16500.
- فريق المشاة الرابعة والعشرون (المؤلة) فورت ستيوارت، جورجيا تضم 17500.
- فريق المشاة التاسعة، فولات لويس، ولاية واشنطن.
- كتيبة فرسان القتال الجوي السادسة، فورت هورد.
- الكتيبة المدرعة 194 فورت نوكس-كنتاكي.
- كتيبة المدفعية المضادة الحادية عشرة، فورت بلس، تكساس.
- مجموعة القوات الخاصة الخامسة.
- كتيبتان من الجواله.

سلاح الجو :

- الجناح القتالي التكتيكي السابع والعشرون (طائرات ف-111) قاعدة كانون الدوية، ولاية نيومكسيكو.
- الجناح القتالي التكتيكي التاسع والأربعون (طائرات ف-15) قاعدة هولدمان الجوية، ولاية نيومكسيكو.
- الجناح القتالي التكتيكي 347 (طائرات ف 4) قاعدة مودي الجوية، ولاية جورجيا.
- الجناح القتالي التكتيكي 354 (طائرات أ-10) قاعدة ميرنل بيتش -ولاية كارولينا الجنوبية.
- الجناح القتالي التكتيكي 23 (طائرات أ-7) قاعدة انجلند الجوية-ولاية لويزيانا.

(1) النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج العربي، ص 195-196.

- جناح الانذار والسيطرة المحمولة جوا 552 (طائرات إي- 3 اواكس).
- قوة النقل الإستراتيجية- الفرقة الجوية السابعة والخمسون (طائرات ب- 52 ، طائرات الصهريج كسي-135، وطائرات الاستطلاع سي-71 ويو-س) قاعدة مينوت الجوية، نيفادا.
- أسراب نختارة من قيادة النقل الجوي العسكري (طائرات سي-5أ، وسي-141-وسي-130).

مشاة البحرية (المارينز) :

- قوة مارينز كاملة تتألف من فرقة مارينز، جناح مارينز جوي وعناصر إسناد. تضم 16500.
- كتيبة المارينز البرمائية السابعة، قاعدة المارينز 29 بالمز، ولاية كاليفورنيا (المعدات الثقيلة لهذه الوحدة مخزونة في 7 سفن شحن للتوضيع المسبق في المحيط الهندي).

البحرية :

- ثلاث مجموعات حاملة طائرات (كل مجموعة تتألف من حاملة طائرات إضافة إلى 3-5 طرادات ومدمرات وفرقاطات).
- ثلاث مجموعات برمائية جاهزة تتألف من حاملات حوامات هجومية وسفن هجومية برمائية، وسفن ابرار دبابات، وزوارق ابرار أخرى.

ثانياً : الجداول :

ملحق رقم (8)

U.S. Technical Aid to Iran, 1951-56 (millions of dollars)⁽¹⁾

Aid	Fiscal Year
1.3	1951
23.6	1952
23.2	1953
84.8	1954
75.5	1955
73.3	1956

(1)Kamrava, Mehran : The Political History of Modern Iran, P. 67.

ترجمة ملحق رقم (8)

المساعدات الأمريكية لإيران، 1951-1956 (بملايين الدولارات) (1) (2)

السنة المالية	المساعدات
1951	1.3
1952	23.6
1953	23.2
1954	84.8

(1) Kamrava, Mehran : The Political History of Modern Iran, P. 67.

(2) ترجمة الباحثة

ملحق رقم (9)

الإتفاق الإيراني والعراقي على التسلح ووارداتهما من الأسلحة⁽¹⁾

(1969-1978) (بملايين الدولارات)

الواردات من الأسلحة		إجمالي الإتفاق الدفاعي		
العراق	إيران	العراق	إيران	السنة
70	220	826	1828	1969
50	160	822	2045	1970
40	320	857	2505	1971
140	525	977	3093	1972
625	525	1304	3729	1973
625	1000	1686	6303	1974
675	1200	1738	8646	1975
1000	2100	1837	9521	1976
1500	2400	2007	8747	1977
1500	2100	2136	10598	1978

(1) بالمر، مايكل أ.: حراس الخليج، ص92.

ملحق رقم (10)

أفراد السفارة الأمريكية في إيران⁽¹⁾

م	المسمى	العدد
-1	وزارة الخارجية	90
-2	وكالة المعلومات الأمريكية	15
-3	حراس البحرية	14
-4	مكتب الملحق العسكري	45
-5	الأسطول	1
-6	وكالة الزراعة الأجنبية	2
-7	وزارة التجارة	1
-8	إدارة مكافحة المخدرات	3
-9	جهاز العائدات الداخلية	3
-10	وكالة الطرق الفدرالية	11
	المجموع	185

(1) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص 196- 197.

ملحق رقم (11)

البعثة العسكرية الأمريكية في إيران عام 1977⁽¹⁾

م	الوحدة	العدد
1.	قسم الجيش	109
2.	قسم البحرية	34
3.	قسم سلاح الطيران	66
	المجموع	209

ملحق رقم (12)

فرق المساعدة الميدانية البحرية⁽²⁾

م.	الوحدة	العدد
1.	الجيش	255
2.	الأسطول	136
3.	سلاح الطيران	321
4.	فعاليات المساندة	151
	المجموع	863

(1) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص198.

(2) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص199.

ملحق رقم (13)

المؤسسات الأمريكية العاملة بعقود في إيران وعدد الأفراد التابعين لها⁽¹⁾

تشرين ثان (أكتوبر) عام 1975

م	الشركة	مجال تخصصها	عدد الأفراد
1.	مؤسسة AAI	الالكترونيات الطائرات	3
2.	او غسطلابل	صيانة طائرات	10
3.	مؤسسة أفوك	صيانة محركات الطائرات	13
4.	بيل هليوكبتر العالمية	للتدريب على الطيران	1,423
5.	بوزالن وهاملتون	إدارة البرامج	7
6.	بون ميكلو هلين-يورك	ترميم الدبابات	35
7.	براون وروت	إنشاء أحواض السفن	16
8.	شركة طائرات سسنا	طائرات	1
9.	كولينز راديو	اتصالات الكترونية	4
10.	اميرسون الكتريك	صيانة أسلحة	1
11.	مؤسسة علوم الكمبيوتر	أجهزة كمبيوتر	264
12.	شركة ابسكو	الالكترونيات	1
13.	جنرال ديناميكس	صواريخ	11
14.	جنرال الكتريك	محركات وأسلحة	15
15.	جنرال موتورز/اليسون	صيانة محركات طائرات	3
16.	مؤسسة جرامان ايرو سبيس	صيانة طائرات	19
17.	مؤسسة هازلتاين	الالكترونيات	1
18.	هوزاير كرافت	الالكترونيات وذخيرة طائرات	7
19.	ITT	اتصالات الكترونية	4
20.	شركة المنتجات الفنية الدولية	اتصالات	85
21.	مؤسسة أتيك	الالكترونيات	7
22.	مؤسسة كامان ايرو سبيس	صيانة طائرات	3
23.	ليتون	الالكترونيات	7

(1) تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران : سياسة الولايات المتحدة، ص 205، 206.

123	صيانة طائرات	لوكهيد	.24
160	صيانة طائرات	مؤسسة لوجستيك ساربورت	.25
4	الكثرونيات	مارتن-ماريتا	.26
41	صيانة طائرات	كماكدونال دو غلاس	.27
29	صواريخ وصيانة طائرات	نورثروب	.28
5	اتصالات	اتصالات بيج	.29
35	الكثرونيات	فيلكو-فورد	.30
4	صيانة محركات الطائرات	برات-وتتي	.31
126	صواريخ	رايثون	.32
7	الكثرونيات	مؤسسة RCA	.33
4	تدريب دفاع جوي	SDC	.34
1	الكثرونيات	شركة سنجر	.35
107	منشآت — أحواض سفن	ستان ويك	.36
3	الكثرونيات	مؤسسة سلفانيا	.37
2	تسليح	تكساس السترومينتس	.38
140	الكثرونيات	ويستنج هاوس	.39
2,728	المجموع		

ملحق رقم (14)

جدول القوة العسكرية الإيرانية عام 1978م⁽¹⁾

عدد الجنود	فرقة مدرعة	فرقة مشاة	ألوية مستقلة				كتائب صواريخ "هوك" مضادة للطائرات
285,000	3	3	مدرع	1 مشاة	1 محمول جواً	1 قوات خاصة	4

ملحق رقم (15)

جدول الأسلحة العسكرية الإيرانية عام 1978م⁽²⁾

النوع	دبابة "تشيفتين"	دبابة نوع (م-47) (م-48)	دبابة نوع (م-160)	دبابة استطلاع خفيفة بريطانية الصنع طراز "سكوريون"	ناقلة جنود مدرعة أميركية وسوفيتية	مدافع ميدان
العدد	760	400	460	250	825	

(1) عزمي، محمود : النتائج الإستراتيجية للثورة الإيرانية، ص173.

(2) عزمي، محمود : النتائج الإستراتيجية للثورة الإيرانية، ص173.

ملحق رقم (16)

النسبة المئوية لمصروفات الدفاع قياساً بالدخل القومي⁽¹⁾

الدولة	1974	1975	1976	1977
إيران	14.0	17.4	12.0	10.9
تركيا	3.7	9.0	5.5	5.7
باكستان	8.4	7.2	5.5	4.6

(1) الأيوبي، الهيثم : الأبعاد الإستراتيجية، ص31.

ملحق رقم (17)

مصرفات الدفاع (مليار دولار)⁽¹⁾

الدولة	1975	1976	1977	1978	المجموع
إيران	8.800	9.500	7.894	9.942	36.136
تركيا	2.200	2.800	2.652	2.286	9.938
باكستان	.725	.807	.808	.938	3.258

(1) الأيوبي، الهيثم : الأبعاد الإستراتيجية، ص31.

ملحق رقم (18)

حاجة العالم للطاقة (ما عدا الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين)⁽¹⁾

بين عامي 1920 و1985

السنة	الفحم%	نפט %	الغاز الطبيعي%	كهرباء هيدروكلين%	كهرباء نووية%
1920	86	9	2	3	—
1925	81	14	3	3	—
1930	75	17	5	3	—
1935	70	21	5	4	—
1940	69	21	6	4	—
1945	60	25	10	5	—
1950	52	32	10	6	—
1955	44	37	13	6	—
1960	36	41	16	7	0.03
1965	30	46	17	7	0.2
1970	22	53	18	6	1
1971	21	54	18	6	1
1975	18	55	18	6	3
1980	15	55	17	6	7
1985	14	54	16	6	10

(1) الإبراهيم، حسن وآخرون : جولة في السياسة، ص38-39.

ملحق رقم (19)

إنتاج النفط في بلدان الأوبك في الأعوام (1950-1981) بملايين الأطنان⁽¹⁾

الدولة	1950	1960	1970	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1980	1980	1981	الاحتياطيات المؤكدة في نهاية 1980
الجزائر	-	8.6	47.2	49.6	48.7	44.9	45.3	47.3	58.8	55.4	51.5	40.0	1040
فنزويلا	77.9	49.4	194.3	175.8	155.8	122.1	119.5	116.4	115.7	117.0	112.9	115.0	2604
جابون	-	0.8	5.4	7.6	10.2	11.3	11.4	11.2	10.6	10.1	8.8	8.0	62
اندونيسيا	6.7	20.8	42.3	66.2	68.0	64.1	73.9	83.2	82.4	79.1	78.5	79.0	1276
العراق	6.6	47.5	76.4	99.5	96.9	111.2	98.4	110.9	128.9	170.4	130.0	44.0	4025
إيران	32.3	53.5	191.3	292.8	301.2	268.0	288.7	276.4	260.8	152.2	76.6	65.0	7931
السعودية	26.6	64.5	188.4	377.8	422.7	352.4	420.8	453.1	422.0	473.1	496.4	490.0	22946
قطر	1.6	8.2	17.4	27.5	25.0	21.1	23.6	21.4	23.4	25.1	22.8	19.5	473
الكويت	17.1	84.4	150.6	151.8	128.6	105.2	99.4	94.3	108.9	124.7	81.4	58.0	9320
ليبيا	-	-	159.7	104.8	73.4	71.5	92.3	100.1	96.2	102.5	85.9	55.0	3037
نيجيريا	-	0.8	54.2	101.8	111.6	88.3	100.9	104.3	94.0	114.3	101.7	68.0	2258
الإمارات	-	-	37.2	74.2	81.2	80.4	93.2	95.2	89.5	90.9	92.6	73.5	4054
الإكوادور	0.3	0.3	0.1	1.6	9.0	8.2	9.4	8.6	9.7	10.8	10.8	10.2	153
إجمالي الأوبك	169	439	1165	1540	1532	1350	1477	1522	1501	1524	1340	1125	59179
العالم كله	520	1052	2270	2793	2647	2822	3025	3056	3087	3220	3059	2859	88300
حصة الأوبك في الإنتاج العالمي	32.5	41.7	51.3	55.1	57.9	47.8	48.8	50.3	48.6	47.3	43.8	39.4	67.0

(1) اندجيكيان، ر.و : الأوبك، ص141.

ملحق رقم (20)

صادرات بلدان الأوبك في الأعوام 1973-1980 (التسليم على المركب بملايين الدولارات) ⁽¹⁾

1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	
12410	8198	6348	5932	5332	4699	4688	1906	الجزائر
18773	14317	9126	9548	9299	8800	11070	4679	فنزولا
1892	1476	1307	1246	1136	942	979	290	جابون
21432	15590	11643	10853	8547	7103	7426	3211	أندونيسيا
26352	21502	11008	9651	9271	8297	6603	1974	العراق
13465	19872	22430	24245	23499	20212	21572	6204	إيران
102503	57616	40716	43465	38287	29671	35566	9087	السعودية
5648	3768	2367	2102	2209	1809	2016	710	قطر
19956	18242	19422	9754	9845	9184	10852	3821	الكويت
22579	15236	9907	11423	9561	6837	8265	4017	ليبيا
26737	17823	9483	11838	10566	7993	9194	3466	نيجيريا
20703	13652	9050	9512	8547	6878	6392	1801	الإمارات
2394	2172	1494	1436	1258	897	1124	532	إكوادور
294844	209464	145301	138167	137357	113325	125744	41698	الإجمالي

(1) اندجيكيان، ر.و. : الأوبك، ص144.

ملحق رقم (21)

مستورادات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام من دول الأوبك⁽¹⁾

المصدر	النفط الخام المستورد (بآلاف البراميل) حزيران (يونيو) عام 1973م	النفط الخام المستورد (بآلاف البراميل) أيلول (سبتمبر) عام 1973م
فنزويلا	16980	16657
الإكوادور	1144	1468
السعودية	12566	18744
دولة الإمارات العربية	1180	1082
ليبيا	4435	6258
اندونيسيا	8705	6024
الجزائر	4549	4739
نيجيريا	12512	13201
إيران	7243	6835
الكويت	21930	1335
قطر	–	777
المجموع	91244	77120

(1) اعتمدت الباحثة في الأرقام الواردة في الجدول من كتاب كنعاني، سمير : أمريكا والنفط، ص 147.

ملحق رقم (22)

مستورادات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام من الدول العربية أعضاء الأوبك⁽¹⁾

المصدر	النفط الخام المستورد (بآلاف البراميل) حزيران (يونيو) عام 1973م	النفط الخام المستورد (بآلاف البراميل) أيلول (سبتمبر) عام 1973م
السعودية	12566	18744
دولة الإمارات العربية	1180	1082
ليبيا	4435	6258
الجزائر	4549	4739
الكويت	21930	1335
قطر	–	777
المجموع	44660	32158

(1) اعتمدت الباحثة في الأرقام الواردة في الجدول من كتاب كنعاني، سمير : أمريكياً والنفط، ص147.

ملحق رقم (23)

مستوردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام عام 1973م

(بآلاف البراميل)⁽¹⁾

النسبة المئوية	الدول العربية	النسبة المئوية	دول الأوبك	مجمل الاستيراد	
%41.3	44660	%84.5	91244	107932	حزيران (يونيو) عام 1973
%27.6	32158	66.3	77120	116316	أيلول (سبتمبر) عام 1973

(¹) إعداد الباحثة.

ثالثاً : الخرائط :

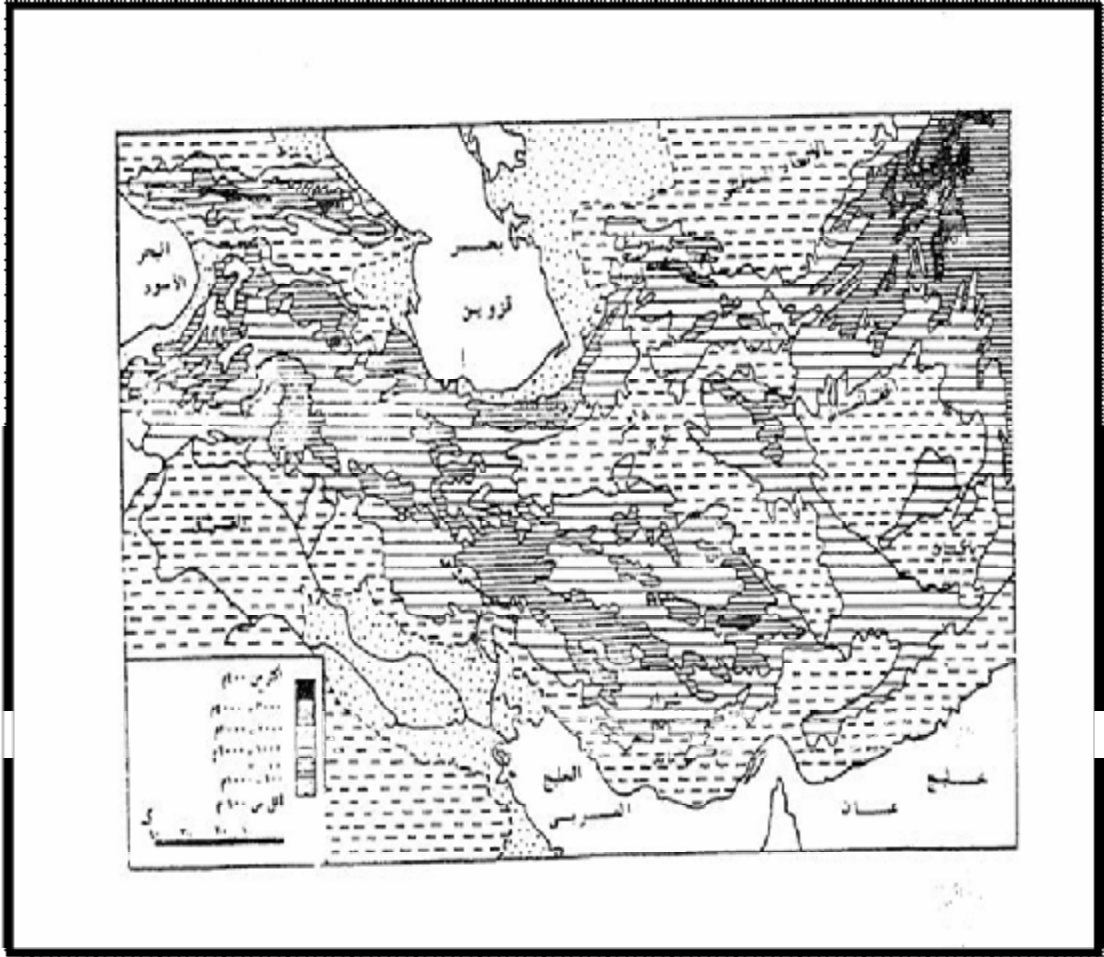
ملحق رقم (24)

موقع إيران الجغرافي الاستراتيجي⁽¹⁾



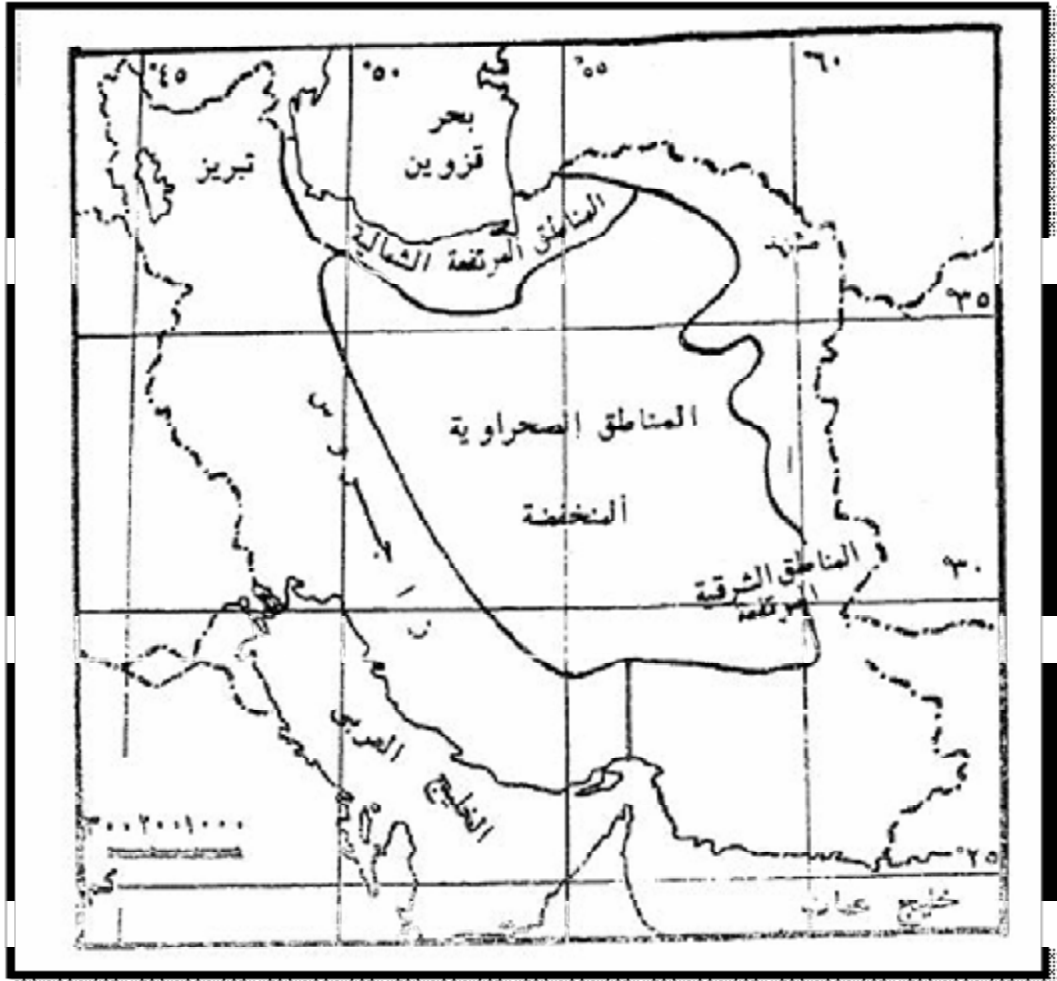
(1) ولير، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، ص40.

ملحق رقم (25)
مظاهر السطح في إيران⁽¹⁾



(1) سليم، أحمد أمين : تاريخ العراق إيران، ص 305.

ملحق رقم (26)
مظاهر السطح في إيران⁽¹⁾



(1) سليم، أحمد أمين : تاريخ العراق إيران، ص 307.

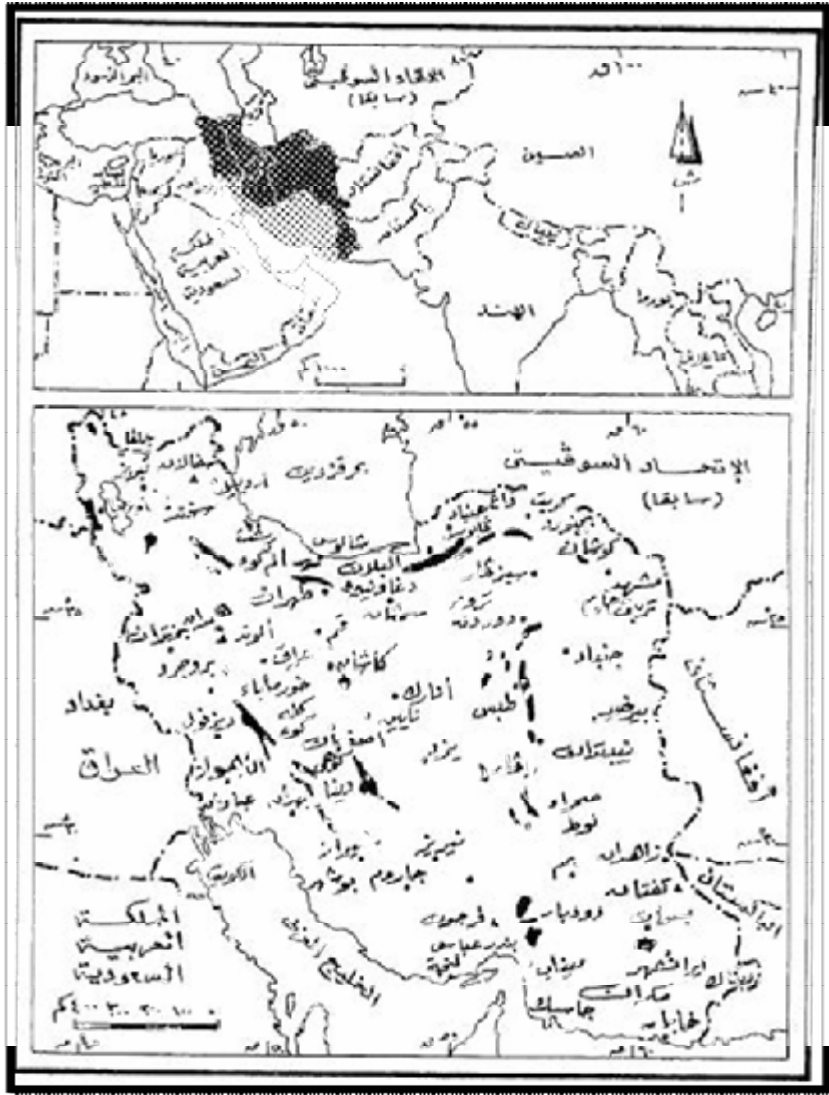
ملحق رقم (28)

توزيع الثروات المعدنية في إيران⁽¹⁾



(1) وهيبه، عبد الفتاح محمد، وآخرون : الموسوعة الجغرافية، مج5، ص386.

ملحق رقم (29)
المدن الإيرانية الرئيسية⁽¹⁾



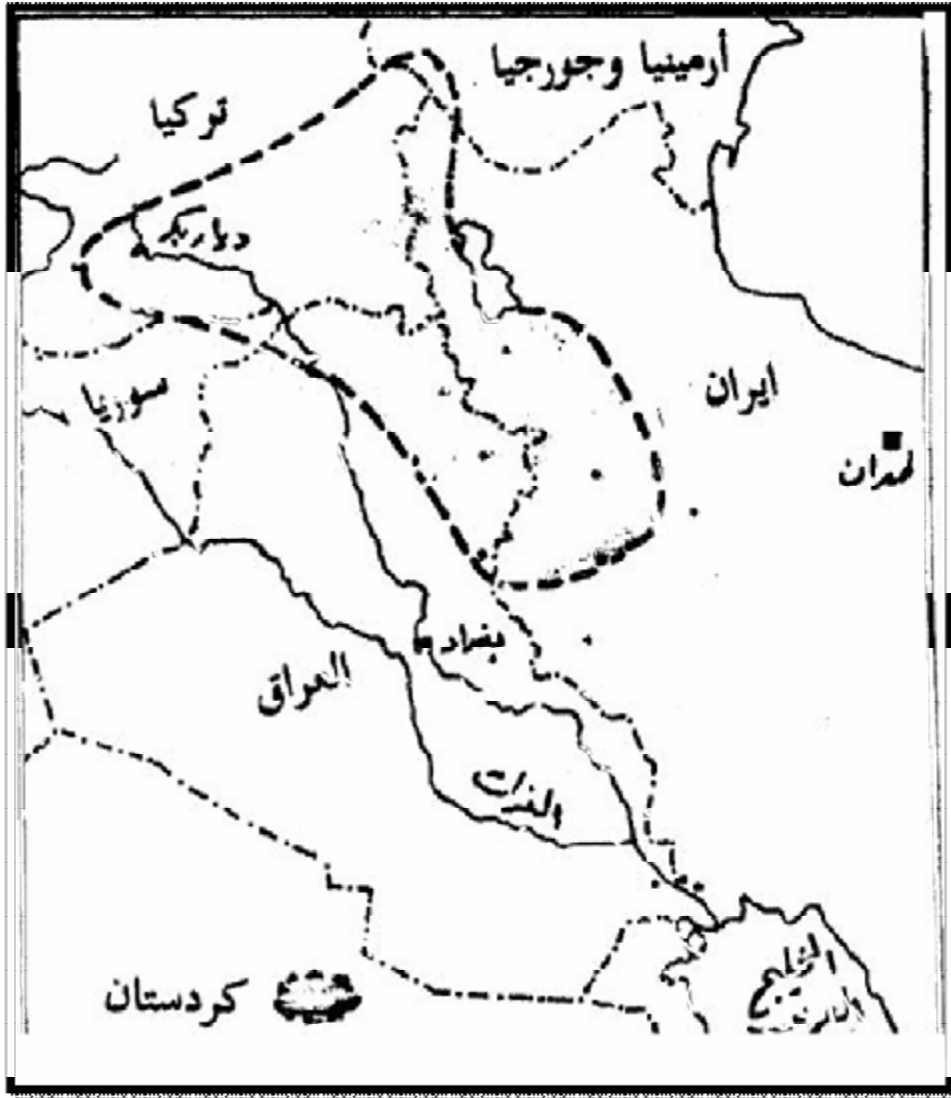
(1) وهيبه، عبد الفتاح محمد، وآخرون : الموسوعة الجغرافية، مج5، ص356.

ملحق رقم (30)
خريطة موقع الجزر العربية⁽¹⁾



(1) الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية، ج4، ص152.

ملحق رقم (31)
التواجد الكردي في المنطقة⁽¹⁾



(1) العيسوي، فايز محمد : الجغرافيا السياسية المعاصرة، ص276.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق :

- 1- الإبراهيم، حسن وآخرون : جولة في السياسة الدولية، مؤسسة دار العلوم، الكويت، د.ط.، 1978م.
- 2- برانجر، روبرت جي، وتاهتين، ديل آر. : خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج، دراسات إستراتيجية (3)، مؤسسة أميركان انتربرايز، الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة الأبحاث العربية (ترجمة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، د.ط.، 1979م.
- 3- تقرير اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط في مجلس النواب-الكونجرس الأمريكي: النفط والسلاح والسياسات الأمريكية في المنطقة، ملحق رقم (1)، دراسة إستراتيجية (27)، مؤسسة الأبحاث العربية (ترجمة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، د.ط.، 1981م.
- 4- تقرير بعثة المسح والتقييم لأثيوبيا وإيران وشبه الجزيرة العربية : سياسة الولايات المتحدة الخاصة بالأسلحة في منطقتي الخليج الفارسي والبحر الأحمر في الماضي والحاضر والمستقبل، حركة التحرير الوطني فتح التعبئة والتنظيم الدراسات، كانون أول (ديسمبر) عام 1977م.
- 5- تقرير مكتب حكومة الولايات المتحدة : فشل المخابرات الأمريكية في إيران والخليج، دراسات إستراتيجية (2)، مؤسسة الأبحاث العربية (ترجمة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، د.ط.، تشرين ثان (نوفمبر) 1979م.
- 6- تهتين، ديل آر . : تحديات الأمن القومي في العربية السعودية، دراسات إستراتيجية (4)، مؤسسة أميركان انتربرايز، واشنطن-الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة الأبحاث العربية (ترجمة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، د.ط.، 1981م.
- 7- ريكورد، جيفري : قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج، عبد الهادي ناصف (ترجمة)، دار المستقبل العربي، القاهرة - مصر، ط1، 1983م.
- 8- ستورك، جو : أزمة الطاقة في الولايات المتحدة، ونفط الشرق الأوسط، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 1974م.
- 9- شوربا، جوزيف : تآكل ميزان الأمن في الشرق الأوسط، تآكل ميزان القوى في الشرق الأوسط، دراسات إستراتيجية (15)، مركز الأمن الدولي، واشنطن-الولايات المتحدة

- الأمريكية، مؤسسة الأبحاث العربية (ترجمة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، د.ط، 1980م.
- 10- شوربا، جوزيف : تحول ميزان القوى في الشرق الأوسط، تآكل ميزان القوى في الشرق الأوسط، دراسات إستراتيجية (15) مركز الأمن الدولي، واشنطن-الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة الأبحاث العربية (ترجمة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، د.ط، 1980م.
- 11- غان، ول. هـ .، ودويجنان، بيتر : الشرق الأوسط في مخططات الولايات المتحدة في الثمانينات، دراسات إستراتيجية (7)، مؤسسة هوفر-جامعة ستانفورد، مؤسسة الأبحاث العربية (ترجمة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، د.ط، 1980م.
- 12- كلاين، راي اس : مستقبل العمليات الخارجية للاستخبارات الأمريكية، دراسات إستراتيجية (6)، مؤسسة هوفر، الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة الأبحاث العربية (ترجمة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، د.ط، 1980م.
- 13- كوانت، وليام ب . : الأولويات الأمريكية في الشرق الأوسط، دراسات إستراتيجية (16)، مؤسسة بروكينجز، الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة الأبحاث العربية (ترجمة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، د.ط، 1980م.
- 14- كولينز، جان م.، ومارك، كلايد ر. : تأمين واردات النفط واستخدام القوة المسلحة، دراسات إستراتيجية (8)، مكتبة الكونجرس-قسم القضايا الرئيسية، مؤسسة الأبحاث العربية (ترجمة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، د.ط، 1979م.
- 15- لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب-الكونجرس الأمريكي : بلدان المحيط الهندي والتسهيلات العسكرية، دراسة إستراتيجية (29)، مؤسسة الأبحاث العربية (ترجمة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، د.ط، 1981م.
- 16- مؤسسة الأرشفة الوطني الأمريكي، وثيقة رقم (7-2-31-6-NLC)، نص رسالة الخميني حول موضوع الرهائن بتاريخ آذار (مارس) 1980م.
- 17- مؤسسة الأرشفة الوطني الأمريكي، وثيقة رقم (85/2-4/NLC)، نص رسالة جيمي كارتر للخميني، فيما يتعلق بإطلاق سراح الرهائن الإيرانية بتاريخ 6 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1979م.
- 18- مجلة فورتشن الأمريكية : التدخل العسكري في منابع النفط الاحتمالات والخطط، دراسة إستراتيجية (1)، مؤسسة الأبحاث العربية (ترجمة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، د.ط، أيار (مايو) 1979م.

- 19- مجلس الاقتصاد والأمن القومي-مركز المعلومات الإستراتيجية القومي : حرب الموارد ودوائر الأعمال الأمريكية، دراسات إستراتيجية (44)، الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة الأبحاث العربية (ترجمة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، د.ط، 1980م.
- 20- مجموعة العمل الخاصة بأفغانستان (دائرة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني) : أفغانستان الغزو السوفيتي والرد الأمريكي، مكتبة الكونجرس-إدارة الأبحاث، مؤسسة الأبحاث العربية (ترجمة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، د.ط، 1980م.
- 21- مركز معلومات الدفاع في واشنطن (الراصد الدفاعي) : التوسع الجغرافي السياسي السوفيتي خرافة أم تهديد اتجاهات النفوذ السوفيتي في العالم 1945-1980م، دراسات إستراتيجية (13)، مؤسسة الأبحاث العربية (ترجمة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، د.ط، 1980م.
- 22- معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبيرري) : تجارة السلاح الدولية، دراسات إستراتيجية (16)، مؤسسة الأبحاث العربية (ترجمة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، د.ط، 1980م.
- 23- موقع الحكومة الأمريكية، ملف وثيقة عملية أجاكس.
- 24- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (303) بتاريخ 30 آذار (مارس) 1955م، مج12.
- 25- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (D.C.20301)، المذكرة الصادرة بتاريخ 12 تشرين أول (أكتوبر) 1970م، مج 4-E.
- 26- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (1) بتاريخ 2 كانون ثانٍ (يناير) 1964م، مج22.
- 27- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (314) بتاريخ 27 تموز (يوليو) 1955م، مج12.
- 28- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (315) بتاريخ 1 تموز (يوليو) عام 1955م، مج12.
- 29- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (316) بتاريخ 2 تموز (يوليو) عام 1955م، مج12.
- 30- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (305) بتاريخ 11 نيسان (أبريل) 1955م، مج12.

- 31- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (301) بتاريخ 18 آذار (مارس) 1955م، مج12.
- 32- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (269) بتاريخ 4 شباط (فبراير) 1955م، مج12.
- 33- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (94) بتاريخ 30 كانون ثانٍ (يناير) عام 1956م، مج12.
- 34- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (234) بتاريخ 8 أيار (مايو) 1958م، مج12.
- 35- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (235) بتاريخ 29 أيار (مايو) 1958م، مج12.
- 36- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (16) بتاريخ 28 شباط (فبراير) 1961م، مج18.
- 37- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (285) بتاريخ 19 كانون أول (ديسمبر) 1957م، مج12.
- 38- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (201) بتاريخ 21 آذار (مارس) 1957م، مج12.
- 39- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (202) بتاريخ 21 آذار (مارس) 1957م، مج12.
- 40- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (22) بتاريخ 16 آذار (مارس) عام 1961م، مج18.
- 41- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (1) بتاريخ 10 كانون ثانٍ (يناير) عام 1961م، مج4-E.
- 42- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (4) بتاريخ 6 آذار (مارس) عام 1969م، مج4-E.
- 43- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (109) بتاريخ 14 كانون ثانٍ (يناير) عام 1971م، مج4-E.
- 44- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (110) بتاريخ 16 كانون ثانٍ (يناير) عام 1971م، مج4-E.
- 45- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (111) بتاريخ 16 كانون ثانٍ (يناير) عام 1971م، مج4-E.

- 46- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (115) بتاريخ 18 شباط (فبراير) عام 1971م، مج4-E.
- 47- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (123) بتاريخ 8 نيسان (أبريل) عام 1971م، مج4-E.
- 48- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (143) بتاريخ 9 أيلول (سبتمبر) عام 1971م، مج4-E.
- 49- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (144) بتاريخ 13 أيلول (سبتمبر) عام 1971م، مج4-E.
- 50- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (146) بتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) عام 1971م، مج4-E.
- 51- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (200) بتاريخ 30 أيار (مايو) عام 1972م، مج4-E.
- 52- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (201) بتاريخ 31 أيار (مايو) عام 1972م، مج4-E.
- 53- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (9) بتاريخ 1 نيسان (أبريل) عام 1969م، مج4-E.
- 54- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (288) بتاريخ 11 كانون ثانٍ (يناير) عام 1968م، مج12.
- 55- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (279) بتاريخ 18 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1967م، مج12.
- 56- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (290) بتاريخ 15 كانون ثانٍ (يناير) عام 1968م، مج12.
- 57- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وثيقة رقم (29) بتاريخ 25 تموز (يوليو) عام 1969م، مج1.

ثانياً : الموسوعات والمعاجم العربية :

- 58- الجندي، أنور : الموسوعة الإسلامية العربية (العالم الإسلامي والاستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي، ج4، دار الكتاب اللبناني مكتبة المدرسة، بيروت-لبنان، ط2، 1983م.

- 59- الخوند، مسعود : الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج4، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت-لبنان، ط3، 2005م.
- 60- زهر الدين، صالح : موسوعة الأمن والاستخبارات في العالم، ملف الاستخبارات الأمريكية، ج1، المركز الثقافي اللبناني للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط1، 2003م.
- 61- شاكور، محمود : موسوعة تاريخ الخليج العربي، ج2، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، د.ط، 2003م.
- 62- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون : موسوعة السياسة، 7 أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، د.ط، 1985م.
- 63- منصور، جوني : معجم الإعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية، رام الله، ط1، 2009م.
- 64- وهيب، عبد الوهاب محمد وآخرون : الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، مج5، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، د.ط، 1996م.

ثالثاً : الرسائل العلمية :

- 65- آل ثاني، منى سحيم حمد : السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي في الفترة ما بين 1945-1973م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الزقازيق، مصر، 1996م.
- 66- العجمي، ظافر محمد : أمن الخليج العربي تطوه وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير منشورة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ط1، آذار (مارس) 2006م.
- 67- الفتلاوي، صباح كريم رياح : إيران في عهد محمد علي الشاه (1907-1909م)، دراسة تاريخية للتطورات السياسية الداخلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الكوفة، 2003م.
- 68- القرم، آمنة إبراهيم : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة الملف النووي الإيراني (2001-2006م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القدس، 2007م.

رابعاً : المراجع العربية :

- 69- أحمد، كمال مظهر : دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، الأمانة العامة للثقافة والشباب، بغداد - العراق، د.ط، 1985م.

- 70- أحمد، يوسف أحمد : تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة-مصر، د.ط، 1986م.
- 71- آغا، حسين وآخرين : وثائق، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، لندن-بريطانيا، ط1، 1982م.
- 72- الأيوبي، الهيثم : العملية الفاشلة في إيران-دلالات وأبعاد، ندوة الخطر العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط بيروت 13-14-15 حزيران (يونيو) عام 1980م، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين الأمانة العامة، ط1، 1980م.
- 73- بحيري، مروان : الحلف الأطلسي والشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم 19، بيروت-لبنان، ط1، أيار (مايو) 1982م.
- 74- بحيري، مروان : السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كينسجر، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ط3، 1991م
- 75- بحيري، مروان : النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل (1973-1979م)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان، ط1، 1980م.
- 76- البرازي، تمام : يوميات الفضيحة الإيرانية - الصهيونية الأمريكية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، د.ط، 1987م.
- 77- برجاس، حافظ : الصراع الدولي على النفط العربي، محمد المجذوب (تقديم)، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 2000م.
- 78- البرصان، أحمد سليم : إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/حزيران (يونيو) 1967م، ع40، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي-الإمارات العربية، د.ط، 2000م.
- 79- بكري، محمود : جريمة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج الأسرار الكاملة، ط2، تموز (يوليو) 1991م.
- 80- بورستن، دانييل جي. : الأمريكيون التجربة الديمقراطية، فاروق منصور (تدقيق وتحرير)، مركز الكتب الأردني، الأردن، د.ط.
- 81- بوريسوف، ر. : السياسة الأمريكية والشرق الأوسط في السبعينات، شوكت يوسف (ترجمة)، دار دمشق، بيروت-لبنان، د.ط.
- 82- توفيق، سعد حقي : علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار وائل للنشر، ط1، 2003م.

- 83- جامعة عين شمس، مركز دراسات الحضارات المعاصرة : أوراق حضارية معاصرة، إيران في عهد خاتمي، 2003م.
- 84- جانو، أسيمة : التاج الإيراني، محمد سويدان (طبع وتنفيذ) مكتبة المدبولي، ط1، 1987م.
- 85- جرجس، فواز : السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، د.ط، 1998م.
- 86- الحاج، عزيز : القضية الكردية في العراق التاريخ والآفاق، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، ط1، 1994م.
- 87- حداد، سلمي : المساعدات الأمريكية العسكرية لإيران، دار القدس، بيروت - لبنان، ط1، 1974م.
- 88- الحربي، علاء جاسم : العلاقات العراقية - البريطانية 1945-1958م، بيت الحكمة، بغداد-العراق، د.ط، 2002م.
- 89- حسن، إبراهيم محمد : الصراع الدولي في الخليج، مكتبة القدسي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، ط1، 1993م.
- 90- الحسناوي، ظاهر محمد صكر : الرؤية الأمريكية للصراع المصري البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، د.ط.
- 91- حسين، عدنان السيد : الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 1994م.
- 92- الحسيني، محمد صادق : العلاقات الإيرانية الأمريكية، الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر، ج1، مكتبة الشروق، القاهرة-مصر، ط1، 2001م.
- 93- حصو، توفيق، وآخرون : قضايا ومشكلات دولية معاصرة، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، أبو ظبي-الإمارات العربية، د.ط، 1988م.
- 94- حمد، إبراهيم حمد محمد : تاريخ ونظريات العلاقات الدولية، ط1، 1990م.
- 95- حمدان، جمال : العالم الإسلامي المعاصر، مطبعة المدني، القاهرة-مصر، د.ط.
- 96- خليل، مصطفى : أزمة الطاقة، تطور إنتاج النفط ومناطق الاحتياطي الرئيسية، الدراسات والأبحاث التي ألفت في دورة أساسيات صناعة النفط والغاز التي عقدت في الكويت من 5 كانون الثاني/يناير، إلى 4 آذار/مارس 1976م، ج1، الدراسات الفنية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1977م.

- 97- دائرة الإعلام الخارجي - وزارة الثقافة : العداء الإيراني للعراق، متابعة لأقوال الخميني وأعدائه، دار الحرية للطباعة، العراق، ط1، 1982م.
- 98- رسول، فاضل : العراق - إيران .. أسباب وأبعاد النزاع، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة- مصر، ط 1991م.
- 99- رمضان، عبد العظيم : تاريخ أوروبا والعالم الحديث، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1997م.
- 100- الريمحي، محمد : النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، مج52، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت - الكويت، 1982م.
- 101- سالم، لطيفة محمد : أزمة السويس (1954-1957) جذور أحداث نتائج، مكتبة مدبولي، القاهرة-مصر، د.ط، 1996م.
- 102- السبكي، آمال : تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906-1979م)، عالم المعرفة، مج250، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت - الكويت، 1990م.
- 103- سعيد، عبد المنعم : الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ط1، 1986م.
- 104- السلطان، جمال مصطفى عبد الله : الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979-2000م، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط1، 2002م.
- 105- سلمان، عبد الهادي كريم : إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، البصرة - العراق، د.ط، 1986م.
- 106- سليم، أحمد أمين : إيران منذ أقدم العصور حتى أواسط الألف الثالث قبل الميلاد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، د.ط، 1988م.
- 107- سليم، أحمد أمين : تاريخ العراق إيران آسيا الصغرى، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية-مصر، د.ط، 2000م.
- 108- الشاذلي، أحمد عبد القادر : الاغتيالات السياسية في إيران، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ط1، 1997م.
- 109- شاش، طاهر : الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر، ج1، مكتبة الشروق، القاهرة - مصر، ط1، 2001م.
- 110- شتا، إبراهيم الدسوقي : الثورة الإيرانية، الصراع الملحمة النصر، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة-مصر، ط1، 1986م.
- 111- شحادة، محمد نور الدين : قناع القناع، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان - الأردن، ط1، 1992م.

- 112- شكر، زهير : السياسة الأمريكية في الخليج العربي "مبدأ كارتر"، معهد الإنماء العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1982م.
- 113- شلبي، السيد أمين : قراءة جديدة للحرب الباردة، دار المعارف-القاهرة، د.ط، 1983م.
- 114- شلبي، السيد أمين : من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة - مصر، د.ط، 1995م.
- 115- شوفاني، إلياس : إسرائيل ومشروع كارتر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان، ط1، 1980م.
- 116- شيخ الأرض، رباح منير : أزمة الأوبك، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا، ط1، 1987م.
- 117- الشيخ، توفيق : البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية، دار الصفا للنشر والتوزيع، لندن، د.ط، 1988م.
- 118- صالح، نجيب : تاريخ العرب السياسي 1856-1956م، دار إقرأ، بيروت - لبنان، ط1، 1985م.
- 119- طاهر، علاء : العالم الإسلامي في الاستراتيجيات في العالمية المعاصرة، دار بلال، بيروت-لبنان، ط1.
- 120- طليل، فوزي محمد : آثار تفكك الاتحاد السوفيتي على أمن الأمة الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة - مصر، ط1، 1994م.
- 121- طه، جاد : سياسات الهيمنة وبؤر التوتر الدولي المعاصرة، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات، د.ط، حزيران (يونيو) 2003م.
- 122- عبد الحي، وليد، وآخرون : مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط2، 1997م.
- 123- عبد الساتر، لبيب : قصة الخليج، تفاعل دائم وصراع مستمر 3220 ق.م/1988-1409هـ، دار المجاني شرح، د.ط.
- 124- عبد الظاهر، محمود سعيد : النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، حسابات النفط في الحرب العراقية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي-الإمارات، آذار (مارس) 2003م.
- 125- عبد الله، عادل علي : محركات السياسة الفارسية في منطقة الخليج العربي، د.ط، 2008م.
- 126- عبد الله، عبد الخالق : العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة، مج133، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت - الكويت، 1989م.

- 127- عتيقة، علي أحمد : الاعتماد المتبادل على جسر النفط، المخاطر والفرص، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، د.ط، 1991م.
- 128- العقاد، صلاح : التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمنة 1990-1991م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، د.ط، 1979م.
- 129- العقاد، صلاح : المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، د.ط، 1979م.
- 130- العلمي، محمد : دفاعاً عن السلم بين العراق وإيران، الوكالة الإفريقية الآسيوية للصحافة والاعلام، الرباط-المغرب، د.ط، 1985م.
- 131- علوان، إبراهيم : مشكلات الشرق الأوسط الوطن العربي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، د.ط، 1968م.
- 132- العيدروس، محمد حسن : تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مركز عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة - مصر، ط2، 1998م.
- 133- العيدروس، محمد حسن : دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستعمار إلى الاستقلال، منشورات ذات السلاسل، الكويت، د.ط.
- 134- العيدروس، محمد حسن : محمد رضا خان والجزر العربية 1941-1979م، الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية، ج3، دار العيدروس للكتاب الحديث، القاهرة - مصر، د.ط، 2002م.
- 135- العيسوي، فايز محمد : الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية-مصر، د.ط.
- 136- عين ملك، جورج : السياسة الأمريكية آلية العدوان والتدخل، مكتب الخدمات الطباعية، دمشق-سوريا، د.ط، 1986م.
- 137- غرادوف، فيكتور فينو : قوات التدخل السريع وسيلة لتسلط الامبريالية العسكرية السياسي، ندوة الخطر العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط بيروت 13-14-15 حزيران (يونيو) عام 1980م، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين الأمانة العامة، ط1، 1980م.
- 138- الغريب، عبد الله محمد : وجاء دور المجوس الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية، دار الجبل للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، د.ط، 1981م.
- 139- فانس، سايروس : خيارات صعبة مذكرات سايروس فانس، المركز العربي للمعلومات، بيروت-لبنان، ط1، 1983م.

- 140- فضه، محمد إبراهيم : مشكلات العلاقات الدولية دور الردع النووي الاستراتيجي في السياسة الخارجية، شركة المطابع النموذجية، عمان - الأردن، ط1، 1982م.
- 141- الفلاح، سهيل داود : أوراق أمريكية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - العراق، ط1، 2001م.
- 142- فنصة، نذير : طهران مصير الغرب من عهد الشاه إلى جمهورية آيات الله، منشورات جاك أراكل، مرسيليا-فرنسا، د.ط، 1988م.
- 143- القاسمي، خالد بن محمد : الخليج العربي في السياسة الدولية قضايا ومشكلات، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط2، 1987م.
- 144- قلعجي، قدري : الخليج العربي بحر الأساطير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت-لبنان، ط2، 1992م.
- 145- قناوي، سليمان : البترول والولايات المتحدة الأمريكية، (الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر)، ج2، مكتبة الشروق، القاهرة - مصر، ط1، 2001م.
- 146- كيوان، مأمون : اليهود في إيران، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت-لبنان، ط1، 2000م.
- 147- مالطي، حسين : تطور إنتاج النفط ومناطق الاحتياطي الرئيسية، الدراسات والأبحاث التي أقيمت في دورة أساسيات صناعة النفط والغاز التي عقدت في الكويت من 5 كانون الثاني/ يناير، إلى 4 آذار/ مارس 1976م، ج1، الدراسات الفنية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1977م.
- 148- متى، أنطوان : الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية (1798-1978م)، دار الجبل، بيروت-لبنان، ط1، 1993م.
- 149- مراد، محمد عدنان : صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، جذوره التاريخية وأبعاده، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق - سوريا، د.ط، 1984م.
- 150- المراكبي، عبد المنعم : دول مجلس التعاون الخليجي (الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية، وأثر ذلك على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة-مصر، ط1، 1998م.
- 151- مرسي، ليلي، ووهبان، أحمد : حلف شمال الأطلسي العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945-2000م، دار الجامعة الجديدة، القاهرة - مصر، د.ط، 2001م.

- 152- المسفر، محمد صالح : البعد السياسي في العلاقات العربية الإيرانية، التعاون العربي الإيراني، المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية، منتدى الفكر العربي، عمان - الأردن، ط1، 2003م.
- 153- مسلم، طلعت أحمد : التعاون العسكري العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ط1، 1990م.
- 154- مقلد، إسماعيل صبري : الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، ط1، أيلول (سبتمبر) 1979م.
- 155- منصور، ممدوح محمود : الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مدبولي، د.ط.
- 156- منصور، ممدوح، ووهبان، أحمد : التاريخ الدبلوماسي، العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991م، أليكس لتكنولوجيا المعلومات - مصر، 2003-2004م.
- 157- مهابة، أحمد : إيران بين التاج والعمامة، ط1، 1989م.
- 158- الموسوي، موسى : الثورة البائسة، بغداد-العراق، د.ط.
- 159- ناصف، مصطفى : الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، مج7، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت - الكويت، د.ت.
- 160- النبراوي، فتحية، ومهنا، محمد نصر : قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر، منشأة المعارف، الإسكندرية - مصر، ط1، 1983م.
- 161- النشاشيبي، ناصر الدين : ماذا جرى في الشرق الأوسط، منشورات المكتب التجاري، بيروت-لبنان، ط2، 1962م.
- 162- النعيمي، عبد الرحمن محمد : الصراع على الخليج، دار الكنوز الأدبية، بيروت - لبنان، ط2، 1994م.
- 163- نوار، عبد العزيز سليمان، وجمال الدين، محمود محمد : تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، د.ط، 2005م.
- 164- هويدي، أمين : البيروسترويكيا وحرب الخليج الأولى، دار الشروق، القاهرة-مصر، ط1، 1997م.
- 165- هويدي، فهمي : إيران من الداخل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة-مصر، ط2، 1988م.
- 166- هيكل، محمد حسنين : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الأسطورة والإمبراطورية اليهودية، ك1، دار الشروق، القاهرة-مصر، ط10، 2001م.

- 167- هيكمل، محمد حسنين : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، عواصف الحرب وعواصف السلام، ك2، دار الشروق، القاهرة-مصر، ط8، 2001م.
- 168- هيكمل، محمد حسنين : مدافع آية الله، قصة إيران والثورة، دار الشروق، القاهرة - مصر، ط6، 2002م.
- 169- ياغي، إسماعيل أحمد، وشاكر، محمود : تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر الجناح الآسيوي، ج1، دار المريخ للنشر، الرياض-المملكة العربية السعودية، د.ط، 1995م.
- 170- يحيى، جلال : العالم المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية، الدول الغنية الرأسمالية الغربية والاشتراكية واليابان، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية-مصر، د.ط.مهنا، محمد نصر : دليل الخليج العربي، دراسة في العلاقات الدولية والإقليمية، المكتب الجامعي الحديث، د.ط.

خامساً : المراجع المترجمة :

- 171- ارنبيرغر، هيرالد : السافاك الوجه الفاشي للامبريالية "أسرار ووثائق"، لجنة دعم حركة اليسار في إيران (ترجمة)، دار ابن خلدون، د.ط.
- 172- الأشتياني، عباس إقبال : تاريخ إيران بعد الإسلام من بداية الدولة الطاهرية حتى نهاية الدولة القاجارية (820-1925م)، محمد علاء الدين منصور (ترجمة)، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، د.ط.
- 173- ألنشتاين، جان : الصراع على العالم 1950-1988م، العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، السلام البارد، موسى الزعبي (ترجمة)، د.ط.
- 174- أمبروز، ستيفن إي : الارتقاء إلى العالمية السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1938م، نادية محمد الحسيني (ترجمة)، المكتبة الأكاديمية، د.ط، 1994م.
- 175- اندجيكيان، ر.و : الاوبك في الاقتصاد العالمي، زهدي الشامي (ترجمة)، دار المستقبل العربي، القاهرة-مصر، ط1، 1985م.
- 176- أوكنور، ريتشارد : بارونات النفط، يونس شاهين (ترجمة)، بيروت-لبنان، د.ط.
- 177- أوكونور، هارفي : الأزمة العالمية في البترول، عمر مكاي (ترجمة)، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة - مصر، د.ط، 1967م.
- 178- إيزنهاور، دوايت : مذكرات إيزنهاور، ترجمة هيوبرت يونغمان، ط1، 1969م.

- 179- بالمر، مايكل أ. : حراس الخليج، تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي 1833-1992م، نبيل زكي (ترجمة)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة-مصر، د.ط، 1995م.
- 180- باون وباون، كولن، وبيتر، موني : من الحرب الباردة حتى الوفاق (1945-1980)، صادق ابراهيم عودة (ترجمة)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 1983م.
- 181- برودين، فرجينيا، وسلدن، مارك : السر المعروف مبدأ نكسون وكيسنجر في آسيا، أحمد طربين، نصير عاروري (ترجمة)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، د.ط.
- 182- بروكلمان، كارل : تاريخ الشعوب الإسلامية، نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي (ترجمة)، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط5، 1968م.
- 183- بويل، فرانسيس أ. : تدمير النظام العالمي الامبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل وبعد 11 سبتمبر، سمير كرم (ترجمة)، المجلس الأعلى للثقافة، د.ط، 2005م.
- 184- بيرغين، دانييل : الجائزة تاريخ الصراع على الذهب الأسود، ملحمة البحث عن النفط والمال والقوة، قسم التأليف والترجمة بدار الرشيد (ترجمة)، دار الرشيد، دمشق - سوريا، مؤسسة الإيمان، بيروت - لبنان، د.ط، 1993م.
- 185- تاير، برادلي أ. : السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بعد 11 أيلول، عماد فوزي شعبي (ترجمة)، الدار العربية للعلوم، بيروت - لبنان، ط1، 2004م.
- 186- تشومسكي، نعوم : ردع الديمقراطية، فاضل جتكر (ترجمة)، مؤسسة عيال للدراسات والنشر، نيقوسيا - قبرص، ط1، 1993م.
- 187- دافيز، دانيال ف، ولنجر، نورمان : تاريخ الولايات المتحدة منذ 1945، عبد العليم ابراهيم الأبيض (ترجمة)، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، ط1، 1990م.
- 188- دروزيل، ج.ب. : التاريخ الدبلوماسي تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، نور الدين حاطوم (ترجمة)، دار الفكر، ط2، 1978م.
- 189- دولونيه، جاك، وشارلييه، جاك ميشيل : التاريخ السري للبترول 1859-1984م،، وليم وبيسا (تقديم)، ممدوح بدر الدين سعيد (ترجمة)، الصحافة العربية الأوروبية، د.ط، 1988م.

- 190- رام، حجابي : قراءة إيران في إسرائيل، الذات والآخر الدين والحادثة، جواد سليمان الجعبري (ترجمة)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مؤسسة الأيام، رام الله- فلسطين، د.ط، آب (أغسطس) 2007م.
- 191- روث، يوجين : صفقة السلاح المشبوهة وحرب الخليج، سامي أبو يحيى (ترجمة)، دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة-مصر، د.ط، 1990م.
- 192- زن، هوارد : التاريخ الشعبي للولايات المتحدة (من 1492)، ج2، شعبان مكايي (ترجمة)، المجلس الأعلى للثقافة، د. ط، 2005م.
- 193- سيجف، شموئيل : المثلث الإيراني، دراما العلاقات الإيرانية الإسرائيلية الأمريكية، ك2، دار الجليل (ترجمة)، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان-الأردن، ط1، 1990م.
- 194- علم، أسد : الشاه وأنا المذكرات السرية لوزير البلاط الإيراني "أسد علم" الأسرار الكاملة لأيام الشاه الأخيرة قبل الثورة الإسلامية بإيران، فريق من الخبراء العرب (ترجمة)، مكتبة مدبولي، القاهرة-مصر، ط1، 1993م.
- 195- عيلام، يغال : ألف يهودي في التاريخ الحديث، عدنان أبو عامر (ترجمة)، مؤسسة فلسطين للثقافة، دمشق-سوريا، ط1، 2006م.
- 196- فالدهايم، كورت : مذكرات كورت فالدهايم، أربعون عاماً في مسرح السياسة الدولية، عيسى بشارة (ترجمة)، دار الكرمل للنشر والتوزيع، د.ط.
- 197- فيلييري، جيراد دي : نجمة صهيون فوق جبين الشاه، منشورات سبارتاكوس، د.ط.
- 198- كارتر، جيمي : مذكرات جيمي كارتر، ترجمة شبيب بيضون، دار الفارابي - بيروت، د.ط، 1985م.
- 199- كاميل، كولن وآخرون : نهاية عصر البترول، التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، عدنان عباس علي (ترجمة)، عالم المعرفة، مج307، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت - الكويت، أيلول (سبتمبر) 2004م.
- 200- كلير، مايكل : ما بعد عقدة فيتنام، إتجاهات التدخل الأمريكي في الثمانينات، محجوب عمر (ترجمة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، د.ط، 1982م.
- 201- كوانت، وليم : السعودية في الثمانينات، السياسة الخارجية، الأمن والنفط، حسين موسى (ترجمة)، الحقيقة برس، بيروت-لبنان، د.ط، 1989م.
- 202- كيسنجر، هنري : مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض، ترجمة خليل فريجات، ج1، طلاسدار للدراسات والترجمة والنشر، دمشق- سوريا، ط2، 1985م.

- 203- لورنس، هنري : اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، محمد مخلوف (ترجمة)، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث، ط1، 1992م.
- 204- ليتل، دوجلاس : الاستشراق الأمريكي، الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ 1945م، طلعت الشايب (ترجمة)، ع1500، المركز القومي للترجمة، القاهرة-مصر، ط1، 2009م.
- 205- مانغولد، بيتر : تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، أديب يوسف شيش (ترجمة)، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق-سوريا، ط2، 1994م.
- 206- مكدوجال، والتر أ. : أرض الميعاد والدولة الصليبية، الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة العالم منذ 1776م، رضا هلال (ترجمة)، دار الشروق، القاهرة-مصر، ط2، 2001م.
- 207- مكريديس، روي : مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، حسن صعب (ترجمة)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، د.ط، 1966م.
- 208- ميكال، بيار : تاريخ العالم المعاصر (1945-1991م)، يوسف ضومط (ترجمة)، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط1، 1993م.
- 209- ندوة : الخطر العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط بيروت 13-14-15 حزيران (يونيو) عام 1980م، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين الأمانة العامة، ط1، 1980م.
- 210- نيكسون : مذكرات الرئيس نيكسون، سهيل زكار (ترجمة)، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق-سوريا، ط1، 1983م.
- 211- هويدا، فريدون : سقوط الشاه، أحمد عبد القادر الشاذلي (ترجمة وتعليق وتقديم)، مكتبة مدبولي، مصر، د.ط.
- 212- هيلر، مارك وآخرين : التوازن العسكري في الشرق الأوسط، نبيه الجزائري (ترجمة)، دار الجليل للنشر، عمان - الأردن، ط1، د.ط، 1984م.
- 213- ولبر، دونالد : إيران ماضيها وحاضرها، عبد النعيم محمد حسنين (ترجمة)، دار الكتاب المصري، القاهرة - مصر، دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان، ط2، 1985م.

سادساً : الدوريات :

- 214- أبو رومي، عطا : شركة دنماركية تساهم في بناء مصنع حربي في إيران، البيادر السياسي، ع339، آذار (مارس) 1989م.

- 215- أحمد، ابراهيم جلال : البرنامج النووي الإيراني جذوره التاريخية تداعياته الموقف الدولي منه، شؤون الشرق الأوسط، ع19، 2006م.
- 216- إسماعيل، طارق يوسف : النفط العربي في خدمة المعركة، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، ع27، تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1973م.
- 217- أسيري، عبد الرضا : الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية أثناء وبعد الحرب العراقية الإيرانية، المجلة العربية للدراسات الدولية، الجمعية العربية للدراسات الدولية، ع1، شتاء 1989م.
- 218- الأيوبي، الهيثم : إغلاق مضائق تيران السبب والذريعة، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، ع22، حزيران (يونيو) 1973م.
- 219- الأيوبي، الهيثم : الأبعاد الإستراتيجية للزلازل الإيراني، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، ع89، نيسان (أبريل) 1979م.
- 220- بحيري، مروان : الولايات المتحدة الأمريكية والعرب، تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي من ترومان إلى كيسنجر، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع29، حزيران (يونيو) 1981م.
- 221- بدوي، رهدف : تقرير حول التطورات الأخيرة على جبهة النفط، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، ع46، حزيران (يونيو) 1975م.
- 222- بهلوان، سمر : العلاقات السورية الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى قيام الثورة الإيرانية 1979م، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، مج22، ع3-4، 2006.
- 223- بهلوان، سمير : قراءة في الحرب العراقية الإيرانية 1980، دراسات تاريخية، ع91-92، أيلول (سبتمبر) -كانون أول (ديسمبر) 2005م.
- 224- تادرس، نهى : حرب الخليج والوجه الآخر لمبدأ كارتر، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، ع109، كانون أول (ديسمبر) 1980م.
- 225- تادرس، نهى : مبدأ كارتر أو سياسة التدخل العسكري الأمريكي في الخليج العربي، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، ع104، تموز (يوليو) 1980م.
- 226- التميمي، عبد المالك : مسمى الخليج : دراسة في العلاقات العربية الإيرانية، شؤون عربية، ع78، حزيران (يونيو) 1994م.
- 227- تنيرة، بكر : التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع37، آذار (مارس) 1982م.

- 228- تيلور، بيتر وفلنت، كولن : الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، عبد السلام رضوان واسحق عبيد(ترجمة)، عالم المعرفة، ع282، كانون ثانٍ(يناير)1979م.
- 229- جاد، محمد : المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ع127، كانون ثانٍ(يناير) 1997م.
- 230- الجبالي، عبد الفتاح : الأوبيك والانهيار الأخير، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ع72، نيسان (أبريل) 1983م.
- 231- جبريل، حسن : أدلة على العلاقات الإيرانية الإسرائيلية، البيادر السياسي، ع260، تموز (يوليو) 1987م.
- 232- الجبلي، فاضل، والجنابي، عدنان : سياسات الإنتاج والتسعين المثلى للنفط، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع10، تشرين ثانٍ(نوفمبر) 1979م.
- 233- الجميل، سيار : الخلافات العراقية الإيرانية الحدودية والإقليمية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع206، نيسان (أبريل) 1996م.
- 234- جواد، سعيد : الإستراتيجية الأمريكية بعد تشرين وعناصر السلام الأمريكي، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، ع31، آذار(مارس) 1974م.
- 235- حتى، ناصيف : الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوروبية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع39، أيار (مايو) 1982م.
- 236- حداد، سلمى : التسليح الإيراني والأحلام الإمبراطورية، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، بيروت، ع62، كانون ثانٍ(يناير) 1977م.
- 237- حرب، أسامة الغزالي : الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع38، نيسان (أبريل) 1982م.
- 238- حسين، سوسن : الثورة الإيرانية في عامها الخامس، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ع73، تموز (يوليو) 1983م.
- 239- رايزن، جيمس : مؤامرة هزت إيران، وجهات نظر، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة - مصر، ع16، أيار(مايو) 2000م.
- 240- ربيع، محمد عبد العزيز : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، الخلفية التاريخية والقانونية لصنع القرار السياسي، المجلة العربية للدراسات الدولية، الجمعية العربية للدراسات الدولية، ع1، 1990م.
- 241- الرميحي، محمد : منطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الدولية المستجدة، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ع73، تموز (يوليو) 1983م.

- 242- زهران، جمال : الصراع العراقي الإيراني والتوازن الإقليمي، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ع71، كانون ثاني (يناير) 1983م.
- 243- زهران، جمال : تطور العلاقات الإيرانية الإسرائيلية بين عهدي الشاه والخميني، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، 238-239، كانون ثاني (يناير) - شباط (فبراير) 1993م.
- 244- سكوفيلد، ريتشارد : الخلاف حول جزر الخليج أبو موسى وجزر طناب خلفية تاريخية، الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، ع32، آذار(مارس)-حزيران(يونيو) 1993م.
- 245- سليمان، عاطف : النفط العربي سلاح في خدمة قضايانا القومية، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، ع22، حزيران (يونيو) 1973م.
- 246- شاهين، أحمد : المجابهة الأمريكية الإيرانية، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، ع97، كانون أول (ديسمبر) 1979م.
- 247- شاهين، حنا : ردود الفعل الإسرائيلية على الثورة الإيرانية، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، ع97، تشرين ثاني (نوفمبر) 1979م.
- 248- صاغية، حازم : جذور الوعي الديني السياسي في إيران، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، ع84، تشرين ثان(نوفمبر) 1978م.
- 249- الصباغ، سعيد : تاريخ إيران السياسي(جذور التحول من 1900 -1940)، السياسة الدولية، مطابع الأهرام بكورنيش النيل، ع142، تشرين أول (أكتوبر) 2000م.
- 250- عبد البديع، أحمد : النضال من اجل أفغانستان، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ع71، كانون ثاني (يناير) 1983م.
- 251- عبد الخالق، جودة : منتجو المواد الأولية وتجربة الأوبك، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ع41، تموز (يوليو) 1975م.
- 252- العجيزي، عبد العزيز : أزمة الطاقة والمتغيرات الدولية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ع41، تموز (يوليو) 1975م.
- 253- عزمي، محمود : النتائج الإستراتيجية للثورة الإيرانية، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، ع89، نيسان (أبريل) 1979م.
- 254- عزمي، محمود : قضايا عسكرية، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، ع99، شباط (فبراير) 1980م.
- 255- العلوي، هادي : الثورة الإيرانية والتشخيص الصائب لجبهة الاعداء، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، ع87-88، شباط (فبراير) آذار(مارس) 1979م.

- 256- العمري، وليد : تقرير حول صفقات الأسلحة على خط واشنطن تل أبيب طهران، العودة، مطابع العودة، القدس، ع105، تشرين ثانٍ(نوفمبر)1986م.
- 257- العيسى، شملان : الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع206، نيسان (أبريل) 1996م.
- 258- غالي، بطرس : الإستراتيجية الدولية وسلاح البترول، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ع41، تموز (يوليو) 1975م.
- 259- غبريال، وهبي : الكارتل البترولي للشركات متعددة الجنسية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ع41، تموز (يوليو) 1975م.
- 260- قاسمية، خيرية : الولايات المتحدة الأمريكية والعرب، تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي فترة ما بين الحربين، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع29، حزيران (يونيو) 1981م.
- 261- القش، سهيل : عقدة سيروس، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، ع91، حزيران (يونيو) 1979م.
- 262- كرم، سمير : إيران : يابان الشرق الأوسط ونظرية المجال الحيوي، ع76، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، مارس1978م.
- 263- كنعاني، سمير : الموقف الأمريكي من أزمة النفط، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، ع39، تشرين ثاني (نوفمبر) 1974م.
- 264- كنعاني، سمير : أمريكا والنفط : المسؤولون الأمريكيون يستعيرون قلب الأسد، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، لبنان، ع29، 1974م.
- 265- المحجوب، رفعت : الدول المصدرة للبترول والنظام النقدي الدولي، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ع41، تموز (يوليو) 1975م.
- 266- محمود، أحمد إبراهيم : التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ع136، نيسان(أبريل) 1999م.
- 267- مخيمر، أسامة :علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ع135، كانون ثاني (يناير) 1999م.
- 268- مصاروة، عبد السلام : الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى كلياً الموقف الإسرائيلي المؤيد استراتيجياً لاستمرار حرب الخليج، البيادر السياسي، ع210، تموز (يوليو) 1986م.
- 269- مصاروة، عبد السلام : قوات الانتشار السريع الأمريكية، البيادر السياسي، ع347، أيار (مايو) 1989م.

- 270- المصري، أحمد : التحرك الأمريكي لغزو منابع النفط، شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ع112، آذار(مارس)1981م.
- 271- مقلد، إسماعيل، تصارع القوى العالمية حول البترول، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ع41، تموز (يوليو) 1975م.
- 272- نافعة، حسن: التفاعلات بين الحرب العراقية الإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ع168-169، مارس(آذار)، 1987م.
- 273- النصرأوي، عباس : الطاقة والسياسة الخارجية، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، بيروت، ع92-93، تموز(يوليو)-آب(أغسطس)1979م.
- 274- النعيمي، عبد الجبار : تركيا وإيران صراع أم تعاون، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، ع23، ربيع 2003م.
- 275- نهافاندي، هوشانج : إيران تحرر أم سفينة، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ع73، تموز (يوليو) 1983م.
- 276- نوفل، سيد : الحرب العراقية الإيرانية الأسباب والنتائج، العروة الوثقى، ع30، أيار(مايو) 1982م.
- 277- هاشم، عمرو : تطور العلاقات الإسرائيلية الإيرانية(1948-1987)، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، ع188، تشرين ثاني (نوفمبر) 1988م.
- 278- هايمان، أنتوني : دراما أزمة رهائن طهران، المشاهد، هيئة الإذاعة البريطانية، لندن، ع61، أيار(مايو) 1997م.
- 279- هلال، علي الدين : مصر وأمن الخليج، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع62، نيسان (أبريل) 1984م.

سابعاً : المراجع الإنجليزية :

- 280- Adams, Richard Goold- : John Foster Dulles: A Reappraisal, Appleton-Century-Crofts, New York, 1962.
- 281- Ahrari, M.E.: Iran, GCC and the security dimensions in the Persian Gulf ,Reconstruction and Regional Diplomacy in the Persian Gulf, Hooshang Amirahmadi (editor), Nader Entessar (editor), Routledge, New York, 1992.
- 282- Alexander, Charles C. : Holding the Line: The Eisenhower Era, 1952-1961, Indiana University Press, Bloomington, 1975.

- 283- Alteras, Isaac : Eisenhower and Israel: U.S.-Israeli Relations, 1953-1960, University Press of Florida, Gainesville, FL, 1993.
- 284- Amuzegar, Jahangir : The Dynamics of the Iranian Revolution: The Pahlavis' Triumph and Tragedy, State University of New York Press, Albany, NY, 1991.
- 285- Bakhash, Shaul : The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution , Basic Books, New York, 1990.
- 286- Balmer, Randall : Encyclopedia of Evangelicalism, Baylor University Press, Waco, TX, 2004.
- 287- BILL , JAMES A. : Morale vs. Technology: The Power of Iran in the Persian Gulf War , The Iran-Iraq War: The Politics of Aggression, University Press of Florida, Gainesville, FL, 1993.
- 288- Blake, Kristen : The U.S - soviet confrontation in Iran 1945 – 1962 , Case in the annals of the cold war , university press of America , New York , 2009.
- 289- Bonds, John Bledsoe : Bipartisan Strategy: Selling the Marshall Plan, Praeger, Westport, CT, 2002.
- 290- Bowie, Robert R. and Immerman, Richard H. : Waging Peace: How Eisenhower Shaped an Enduring Cold War Strategy, Oxford University Press, New York, 1998.
- 291- Briggs, Philip J. : Congress and the Middle East: The Eisenhower Doctrine, 1957, Dwight D. Eisenhower, Soldier President, Statesman, Joann P. Krieg (editor), Greenwood Press, New York, 1987.
- 292- Chace, James : Dean Acheson, American Statesmen: Secretaries of State from John Jay to Colin Powell, Edward S. Mihalkanin (editor), Greenwood Press, Westport, CT. 2004.
- 293- Claes , Dag Harald : The Politics of Oil-Producer Cooperation, Westview Press, Boulder, CO, 2000.
- 294- Clark, John G. : The Political Economy of World Energy: A Twentieth-Century Perspective, University of North Carolina Press, Chapel Hill, NC. , 1991.
- 295- Clarke, Duncan L. and Others : Send Guns and Money: Security Assistance and U.S. Foreign Policy, Praeger Publishers, Westport, CT. 1997.
- 296- Cleaver, Tony : Economics: The Basics, Routledge, New York, 2004.
- 297- Cohen, Michael J.: Strategy and Politics in the Middle East 1954-1960: Defending the Northern Tier, Routledge , New York. 2004.
- 298- Cordesman, Anthony H.: Iran and Iraq: The Threat from the Northern Gulf, Westview Press, Boulder, CO, 1994.
- 299- Cordesman, Anthony H. and Hashim, Ahmed S : Iran: Dilemmas of Dual Containment, Westview Press, Boulder, CO, 1997.

- 300- Cummings, Sally N. : Independent Kazakhstan Managing heterogeneity, Oil, Transition and Security in Central Asia, Sally N. Cummings (editor), Routledge, New York, 2003.
- 301- Daniel, Elton L. : The History of Iran, Greenwood Press, Westport, CT, 2001.
- 302- David S. Painter: The Cold War: An International History. Contributors: Routledge. London, 1999.
- 303- DORON ,GIDEON : Peace or Oil. The Nixon Administration and Its Middle East Policy Choices, Cold War Patriot and Statesman, Richard M. Nixon,Greenwood Press, Westport, CT,1993.
- 304- Draper, Theodore : A Present of Things past: Selected Essays,Hill and Wang, New York, 1990.
- 305- Draper, Theodore : A Very Thin Line: The Iran-Contra Affairs, Hill and Wang, New York,1991.
- 306- Drysdale, Alasdair and Blake, Gerald H. : The Middle East and North Africa: A Political Geography, Oxford University Press,New York,1985.
- 307- Farber, David : Taken Hostage: The Iran Hostage Crisis and America's First Encounter with Radical Islam,Princeton University Press, Princeton, NJ, 2006.
- 308- Fatemi, Nasrollah Saifpour : Diplomatic History of Persia, 1917-1923: Anglo-Russian Power Politics in Iran, Russell F. Moore, New York, 1952.
- 309- Fernau,F. W. : Moslems on the March: People and Politics in the World of Islam, E. W. Dickes (transltr),Knopf, New York, 1954.
- 310- Feuer, Lewis : Imperialism and the Anti-Imperialist Mind,Prometheus Books, Buffalo, NY, 1986.
- 311- Ford , Alan W. : The Anglo-Iranian Oil Dispute of 1951-1952: A Study of the Role of Law in the Relations of States, University of California Press,Berkeley, CA,1954.
- 312- Frye,Richard N.: Iran, Henry Holt, New York,1953.
- 313- Gaddis, John Lewis : Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy ,Oxford University Press,Oxford, 1982.
- 314- Gareau, Frederick H. : State Terrorism and the United States: From Counterinsurgency to the War on Terrorism, Clarity Press, Atlanta,2004.
- 315- Gasiorowski, Mark : U.S. Foreign Policy Toward Iran During the Mussadiq Era,The Middle East and the United States: A Historical and Political Reassessment,David W. Lesch (editor),Westview Press, Boulder, CO,1999.
- 316- Gatzke,Hans W.: The Present in Perspective: A Look at the World since 1945,Rand McNally, Chicago,1961.

- 317- Geisst ,Charles R. : Wall Street: A History from Its Beginnings to the Fall of Enron, Oxford University Press, New York,2004.
- 318- Ghosh, Arabinda : OPEC, the Petroleum Industry and United States Energy Policy, Quorum Books, Westport, CT, 1983.
- 319- Goldschmidt Jr,Arthur: A Concise History of the Middle East, Contributors,Westview Press. Place of Publication: Boulder, CO. Publication Year: 1999.
- 320- Goode, James F. : Negotiating for the Past: Archaeology, Nationalism, and Diplomacy in the Middle East, 1919-1941,University of Texas Press, Austin, TX, 2007.
- 321- Green, Jerrold D. : Arab Politics and the Iran-Contra Affair ,The Middle East from the Iran-Contra Affair to the Intifada, Syracuse University Press, Syracuse, NY, 1991.
- 322- Hamm,Mark S. : Terrorism as Crime: From Oklahoma City to Al-Qaeda and beyond,New York University Press, New York,2006.
- 323- Hân, Võ Xuân : Oil, the Persian Gulf States and the United States, Praeger. Place of Publication,Westport, CT, 1994.
- 324- Hanhimäki, Jussi : The Flawed Architect: Henry Kissinger and American Foreign Policy, Oxford University Press, New York, 2004.
- 325- Hillman,William and Truman,Harry : Mr. President: The First Publication from the Personal Diaries, Private Letters, Papers, and Revealing Interviews of Harry S. Truman, Thirty-Second President of the United States of America,Farrar, Straus and Young, New York, 1952.
- 326- Hiro,Dilip : Neighbors, Not Friends: Iraq and Iran after the Gulf Wars, Routledge,London, 2001.
- 327- Hitti, Philip K. : The Near East in History: A 5000 Year Story,D. Van Nostrand, Princeton, NJ,1961.
- 328- Hoff, Joan : Nixon Reconsidered, Basic Books, New York,1994.
- 329- Hofmann, George F. : Cold War Casualty: The Court-martial of Major General Robert W. Grow,Kent State University Press,Kent, OH, 1993.
- 330- Houghton, David Patrick: US Foreign Policy and the Iran Hostage Crisis, Cambridge University Press, Cambridge, England, 2001.
- 331- Hunter, Shireen T. : The Gulf Cooperation Council Security in the Era Following the Iran-Contra Affair, Arab Politics and the Iran-Contra Affair ,The Middle East from the Iran-Contra Affair to the Intifada, Syracuse University Press, Syracuse, NY, 1991.
- 332- Johnson, Maxwell Orme : The Role of U.S. Military Force in the Gulf War, The Persian Gulf War: Lessons for Strategy, Law, and Diplomacy, Greenwood Press, New York, 1990.
- 333- Kamrava, Mehran : The Political History of Modern Iran: From Tribalism to Theocracy,Praeger Publishers, Westport, CT,1992.

- 334- Kaplan ,Lawrence S. : American Historians and the Atlantic Alliance,Kent State University, Kent, OH. , 1991.
- 335- Kennan, George F. : U.S. Diplomat and Scholar, Government Leaders, Military Rulers and Political Activists, David W. Del Testa (editor),Oryx Press, Westport, CT,2001.
- 336- Keohane, Robert O. : The International Politics of Inflation,The Politics of Inflation and Economic Stagnation: Theoretical Approaches and International Case Studies,Leon N. Lindberg (editor), Charles S. Maier(editor),Brookings Institution, Washington, DC, 1985.
- 337- Khalidi, Rashid : Sowing Crisis: The Cold War and American Dominance in the Middle East,Beacon Press, Boston, 2009.
- 338- Kinzer, Stephen : All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror,John Wiley & Sons, Hoboken, NJ, 2003.
- 339- Klinghoffer, Arthur Jay : The Soviet Union & International Oil Politics,Columbia University Press, New York, 1977.
- 340- Kuniholm, Bruce R. : Great Power Rivalry and the Persian Gulf, The Persian Gulf Crisis: Power in the Post-Cold War World, Robert F. Helms II, Robert H. Dorff (editor), Praeger Publishers, Westport, CT, 1993.
- 341- Kuniholm, Bruce R. : Rings and Flanks: The Defense of the Middle East in the Early Cold War ,The Cold War and Defense, Keith Neilson, Ronald G. Haycock (editors, Praeger Publishers, New York, 1990.
- 342- Lowell S., Feld : Oil Markets in Crisis: Major Oil Supply Disruptions Since 1973,The New Global Oil Market: Understanding Energy Issues in the World Economy, Siamack Shojai (editor), Praeger Publishers, Westport, CT, 1995.
- 343- Lynch, Dov: Euro-Asian Conflicts and Peacekeeping Dilemmas,The Euro-Asian World: A Period of Transition,Yelena Kalyuzhnova, Dov Lynch (editors,Macmillan, Basingstoke, England, 2000.
- 344- Lytle, Mark Hamilton : The Origins of the Iranian-American Alliance, 1941-1953, Holmes & Meier, New York, 1987.
- 345- Marlowe, John : Iran: A Short Political Guide, Frederick A. Praeger, New York, 1963.
- 346- Matthew, Ghazarian and Esdaile, James : The Iranian Withdrawal Crisis: Looking Beyond American Deterrence ,W C ,WPD ,2009 .
- 347- McAlister, Melani : Epic Encounters: Culture, Media, and U.S. Interests in the Middle East, 1945-2000,University of California Press, Berkeley, CA, 2001.
- 348- McGlothlen,Ronald L.: Controlling the Waves: Dean Acheson and U.S. Foreign Policy in Asia. W. W. Norton. New York, 1993.

- 349- Miller, David Aaron : Search for Security: Saudi Arabian Oil and American Foreign Policy, 1939-1949. University of North Carolina Press, Chapel Hill, NC. 1980.
- 350- Moeller, Susan D. : Compassion Fatigue: How the Media Sell Disease, Famine, War, and Death, Routledge, London, 1999.
- 351- Mojab, Shahrzad : No "Safe Haven Violence against Women in Iraqi Kurdistan, Sites of Violence: Gender and Conflict Zones, University of California Press, Berkeley, CA, 2004.
- 352- Nachmias, Nitza : Transfer of Arms, Leverage and Peace in the Middle East, Greenwood Press, New York, 1988.
- 353- Olson, James S. : Historical Dictionary of the 1950s, Greenwood Press, Westport, CT, 2000.
- 354- Pach Jr., Chester J. : Arming the Free World: The Origins of the United States Military Assistance Program, 1945-1950, University of North Carolina Press, Chapel Hill, NC, 1991.
- 355- Pahlavi Reza Shah, Mohammed : Mission for My Country, McGraw-Hill, New York, 1961.
- 356- Parsa, Misagh : States, Ideologies, and Social Revolutions: A Comparative Analysis of Iran, Nicaragua, and the Philippines, Cambridge University Press, Cambridge, England, 2000.
- 357- Patterson, Richard S. (compiler) : The Secretaries of State: Portraits and Biographical Sketches, U.S. Govt. Print. Off., Washington, DC, 1956.
- 358- Peimani, Hooman : Regional Security and the Future of Central Asia: The Competition of Iran, Turkey, and Russia, Praeger Publishers, Westport, CT, 1998.
- 359- Peimani, Hooman: Failed Transition, Bleak Future? War and Instability in Central Asia and the Caucasus, Praeger, Westport, CT, 2002.
- 360- Powaski, Ronald E. : The Cold War: The United States and the Soviet Union, 1917-1991, Oxford University Press, New York, 1998.
- 361- Quandt, William B. : U.S. ENERGY POLICY AND THE ARAB-ISRAELI CONFLICT, Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Implications, Naiem A. Sherbiny (editor), Mark A. Tessler (editor), Praeger, New York, 1976.
- 362- Ram, Haggai : Iranophobia: The Logic of an Israeli Obsession, Stanford University Press, Stanford, CA, 2009.
- 363- Rezun, Miron : Saddam Hussein's Gulf Wars: Ambivalent Stakes in the Middle East, Praeger, Westport, CT, 1992.
- 364- Robertson, David: Sly and Able: A Political Biography of James F. Byrnes, W. W. Norton, New York. 1994.
- 365- Rogers, Tom : The Soviet Withdrawal from Afghanistan: Analysis and Chronology, Greenwood Press, Westport, CT, 1992.

- 366- Sand, G. W. (editor) : *Defending the West: The Truman-Churchill Correspondence, 1945-1960*, Praeger, Westport, CT, 2004.
- 367- Schoenbaum, David : *The United States and the State of Israel*, Oxford University Press, New York, 1993.
- 368- Seliktar, Ofira : *Failing the Crystal Ball Test: The Carter Administration and the Fundamentalist Revolution in Iran*, Praeger Publishers, Westport, CT, 2000.
- 369- Seliktar, Ofira : *Failing the Crystal Ball Test: The Carter Administration and the Fundamentalist Revolution in Iran*, Praeger Publishers, Westport, CT, 2000.
- 370- Sharabi, H.B.: *Governments and Politics of the Middle East in the Twentieth Century*, D. Van Nostrand, Princeton, NJ. 1962.
- 371- Simons, Geoff : *Iraq: From Sumer to Saddam*, Macmillan, Basingstoke, 1996.
- 372- Simpson, Ebow Bondzi : *Legal Relationships between Transnational Corporations and Host States*, Quorum Books, New York, 1990.
- 373- Spencer, Donald S.: *The Carter Implosion: Jimmy Carter and the Amateur Style of Diplomacy*, Praeger Publishers, New York, 1988.
- 374- Stansfield, Gareth R. V.: *Iraqi Kurdistan: Emergent Democracy*, Routledge Curzon, New York, 2003.
- 375- Taillon, J. Paul De B.: *The Evolution of Special Forces in Counter-Terrorism: The British and American Experiences*, Praeger, Westport, CT, 2001.
- 376- Takeyh, Ray : *The Origins of the Eisenhower Doctrine: The US, Britain and Nasser's Egypt, 1953-57*, Macmillan, Basingstoke, England, 2000.
- 377- Thackrah, John Richard : *Dictionary of Terrorism*, Routledge, London, 2004.
- 378- Thornton, Richard C.: *The Carter Years: Toward a New Global Order*, Paragon House, New York, 1991.
- 379- Trahair, Richard C. S. : *Encyclopedia of Cold War Espionage, Spies and Secret Operations*, Greenwood Press, Westport, CT, 2004.
- 380- Utter, Glenn H. and Lockhart, Charles (editors): *American Political Scientists: A Dictionary*, Greenwood Press, Westport, CT, 2002.
- 381- Visson, Andre : *The Coming Struggle for Peace*, The Viking Press, New York, 1944.
- 382- Vorys, Karl von : *American Foreign Policy: Consensus at Home, Leadership Abroad*, Praeger, Westport, CT, 1997.
- 383- Walt, Stephen M. : *Revolution and War*, Cornell University Press, Ithaca, NY, 1996.
- 384- Ward, Steven R.: *Immortal: A Military History of Iran and Its Armed Forces*, Georgetown University Press, Washington, DC, 2009.

- 385- Yesilbursa, Behcet Kemal : The Baghdad Pact: Anglo-American Defence Policies in the Middle East, 1950-1959, Frank Cass, London, 2005.
- 386- Yetiv, Steve A.: America and the Persian Gulf: The Third Party Dimension in World Politics, Praeger, Westport, CT, 1995.
- 387- Zahedi, Dariush: The Iranian Revolution Then and Now: Indicators of Regime Instability, Westview Press, Boulder, CO, 2000.

ثامناً : الدوريات الانجليزية :

- 388- David S. Painter, The Marshall Plan and Oil, Oil for Containment, in Cold War History, May 2009, The Wilson Quarterly. Volume: 33. Issue: 4. Autumn 2009.
- 389- Mcfarland, Keith D.: Clark Clifford: The Wise Man of Washington Presidential Studies Quarterly, Volume: 40. Issue: 3, 2010, COPYRIGHT 2010 Center for the Study of the Presidency; COPYRIGHT 2010 Gale, Cengage Learning
- 390- Summitt, April R.: For a White Revolution: John F. Kennedy and the Shah of Iran, The Middle East Journal, Volume 58, Issue: 4, Middle East Institute, 2004.

تاسعاً : المواقع الالكترونية :

- 391- موقع الحكومة الأمريكية الالكترونية - مكتبة الرئيس ترومان
http://www.trumanlibrary.org/whistlestop/study_collections/doctrine/large/documents/pdfs/6-10.pdf#zoom=100
- 392- <http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB28/>

Abstract

The American policy towards Iran (1945-1981)

This study tackled the U.S.A policy towards Iran (1945-1981) and its developments in the region and Iran, where the American policy formed its strategy since the end of World War II, which imposed the concentration of the warring forces over Iranian territory, leaving Iran encountering the rejection of the Soviet Union withdrawal out of its territory, and that led the U.S.A to announce its containment policy, with Truman Doctrine, Marshall plan and the fourth point as its key elements, to prevent the Soviet expansion and spread over Iran and the region.

The United States policy then moved towards an actual presence in Iran after its administration under President Eisenhower had toppled Mohammad Mosaddeq government, thwarted the nationalization of the Iranian oil, and adopted the policy of treaties and the formation of alliances, contributing to the emergence of the Baghdad Pact, which later on known as the CENTO after the Iraqi withdrawal. The United States also participated in establishing the Iranian intelligence service known as the (SAVAK), and that was followed by the announcement of President Eisenhower to his doctrine to resist the Soviet expansion in the region, and to ensure and safeguard the interests of the United States.

Besides, in the 1970s remarkable good ties were formed between the United States and Iran, especially after the decline of the British presence, where the United States entrusted Iran as the policeman of the Gulf, within the principle of the double pillars, in addition to Saudi Arabia. By virtue of this policy, Iran managed to get the military and the necessary equipment to strengthen the Iranian army, despite the opposition from the American bodies to the size of this armament. Iran has also become a practical tool

for the implementation of United States policy in the region, and managed through that role to control the Arab islands in the context of the Iranian efforts to dominate the region.

Moreover, oil was the basis that determined the United States policy towards Iran, especially after the emergence of OPEC, and the Shah headed the countries that sought to raise the oil prices within OPEC, where he managed to change the oil contractual concessions through the Tehran agreement, and the abolition of the oil consortium in Iran, and the Arab oil embargo in 1967 and 1973 wars had an active role in achieving that.

Afterwards, other following events led to the end of the double pillars principle as a result of the Soviet occupation of Afghanistan, the fall of the Shah's rule, the Khomeini revolution, and the American hostage crisis in Tehran, where President Carter announced his Doctrine, in which the rapid deployment forces were the actual tool for its implementation. The administration era of President Carter ended with the Iran-Iraq war, which the United States had an active role in its creation.

The researcher selected the United States policy towards Iran (1945-1981) as the title of her research for several reasons most notably the lacking of the Arab library of studies that dealt with the American policy towards Iran at this stage, but she managed by relying on Arabic references that tackled the Gulf and oil in general, as well as English books, conducting a scientific study on the United States policy towards Iran (1945-1981)

The researcher also depended in her study on the published documents, Arabic and translated books, English books translated by her own, as well

as periodicals. She also annexed her study with appendices of maps, tables which contributed to the enrichment of the study.

The researcher reached a number of conclusions and recommendations, most notably is that the Palestinian universities should assign a special section for the study of the international politics, especially the American one since it is the country that controls the global politics, as well as the need to generalize the scientific studies relevant to the governmental and official departments in order to make use of them in decision-making.